دايلما
dilemma

الدولة والثورة في السودان

بين عفوية الغضب الجماهيري وهندسة الصراع النخبوي

دراسة سياسية وعسكرية وجيوسياسية في ضوء النظام المعرفي القرآني
وعلم الاجتماع الاستخلافي العمراني السنني

أ.د. طارق الصادق عبد السلام

أستاذ علم الاجتماع والتأصيل الإسلامي للعلوم



دايلما "dilemma" الدولة والثورة في السودان

بين عفوية الغضب الجماهيري وهندسة الصراع النخبوي

"دراسة سياسية وعسكرية وجيوسياسية في ضوء النظام المعرفي القرآني وعلم الاجتماع الاستخلافي العمراني السنني"

أ.د. طارق الصادق عبد السلام

أستاذ علم الاجتماع والتأصيل الإسلامي للعلوم

المسودة التأسيسية للكتاب

خريطة السؤال والمفاهيم ومسار القراءة

وظيفة هذه المسودة

هذه المسودة ليست نسخةً ثانية من الكتاب ولا تلخيصًا يغني عن متنه؛ إنها خريطة تأسيسية توضح السؤال والفرضية والمفاهيم ومسار القراءة بعد أن استقر الكتاب على اثنين وثلاثين فصلًا. وقد حُذفت منها المقدمة والفصول والصياغات التي توسع فيها المتن النهائي، حتى لا يقرأ القارئ الكتاب مرتين قبل أن يبدأه.

نشأ الكتاب من مقالين شاهدين: "معضلة الثورات السودانية" المكتوب عقب حل هيئة العمليات في فبراير ٢٠٢٠، و"خذ العبرة من الحرس الرئاسي" الذي استعاد لحظة حماية مركز القيادة في حرب أبريل. غير أن الكتاب لا يكتفي بتكبير المقالين؛ بل يحولهما إلى أسئلة قابلة للفحص، ويربط الشهادة بالتاريخ والنظرية والسنن والنموذج الوقائي.

السؤال والفرضية:

السؤال المركزي ليس: هل صُنعت الثورات السودانية أم كانت عفوية؟ فهذه صياغة ثنائية تضيق عن الواقع، السؤال هو: كيف تتفاعل المظالم الحقيقية مع أفعال تزيد المعاناة، ونخب تؤطر الغضب، وقوى مسلحة وخارجية تستثمر السيولة، ثم كيف ينتقل المجتمع من إسقاط الحكم إلى دولة أضعف أو سلطة لا تعبر عن اتساع تضحياته؟

وتفترض الدراسة أن تكرار الدايلما يرتبط بانفصال ثلاث عمليات كان ينبغي أن تتصل: تشخيص المعاناة، وإدارة التغيير، وبناء الدولة بعده. فعندما تجتمع أزمة حقيقية مع انقسام نخبوي وضعف مؤسسي وغياب عقد وطني، يصبح الغضب قابلًا للاختطاف، ويقود الإقصاء وتعدد القوة إلى صراع على أصل الدولة.

مجال الدراسة وحدودها

السودان هو النموذج الأساسي، من أزمة التأسيس وتمرد توريت وتسليم السلطة في ١٩٥٨، مرورًا بأكتوبر ومايو وأبريل والديمقراطية الثالثة والإنقاذ وديسمبر والفترة الانتقالية، وصولًا إلى حرب أبريل، ولا تفترض الدراسة تطابق المراحل؛ إنها تبحث عن البنية المتكررة مع حفظ خصوصية كل حدث.

كما أن الكتاب ليس لائحة اتهام ولا تبرئة موزعة بالتساوي، المسؤولية تُقدّر بمقدار السلطة والمعرفة والقصد والقدرة على التأثير: مسؤولية الحاكم ليست كمسؤولية المواطن، ومسؤولية من يملك السلاح والموارد ليست كمسؤولية من يتلقى الرواية؛ لكن اختلاف الأنصبة لا يلغي مسؤولية المجتمع عن السلوك الذي يقبل به ويعيد إنتاجه.

منهج التعامل مع الشواهد

يفرق الكتاب بين الوثيقة الأصلية، والشهادة المباشرة، والروايات المتقاطعة، والشهادة المنفردة، والاتهام غير المثبت، لا تتحول الدعوى إلى حقيقة بقوة العبارة أو مكانة قائلها، كما لا تُهدر الشهادة لأنها تخالف الرواية الشائعة، وتُستخدم الأوصاف الوظيفية للجهات الخارجية عندما تكون الآلية أهم من الاسم أو يكون الدليل دون الجزم بالتسمية، وفي هذا الإطار تُقرأ شهادة جلال الدقير بوصفها مصدرًا أوليًا مهمًا وأصل العدد الوارد فيه رقم ٥٩ من مجلة الدستور اللندنية موجود في ارشيفهم ان لم يكن متاح اسفيريا، بينما تُقرأ شهادة عبد الواحد محمد نور من المقطع المرئي المحفوظ باعتبارها تصريحًا مباشرًا عن منطق الاستنزاف، وهو مقروءا مع مثله من التصريحات المنشورة يحسم مقدار الأثر الاقتصادي الفعلي.

وعلى ذلك يتعامل مع الوثائق كالتالي:

التعامل مع الوثيقة السياسية بين الكشف والتعبئة:

تختلف الوثيقة السياسية عن المحضر الرسمي والتقرير الفني، كاتبها لا يسجل الوقائع فقط، بل يسعى إلى التأثير في مخاطَب محدد وفي لحظة محددة، لذلك تتضمن انتقاءً للوقائع، وترتيبًا مقصودًا للصور، وشحنة لغوية، وأحكامًا على الأشخاص والنيات، هذه الخصائص لا تسقط قيمتها؛ بل تحدد طريقة قراءتها، فالمبالغة نفسها قد تكشف شدة الاستقطاب، والاتهام قد يدل على شبكة المخاوف السائدة، والنداء المباشر قد يبين تصورات الكاتب عن مركز القرار والبدائل الممكنة.

فمثلا يُقرأ مقال الحرس على مستويين: مستوى المحتوى الذي يمكن اختباره، ومستوى الخطاب الذي يكشف تصورًا سياسيًا للعالم. في الأول نسأل: ما الوقائع التي يسندها مصدر مستقل؟ ما التسلسل الزمني؟ ما القرارات التي يمكن إثباتها؟ في الثاني نسأل: كيف يصنف الكاتب الفاعلين؟ كيف يبني ثنائية الولاء والخيانة؟ ما الصورة التي يقدمها للدين والعلمانية والجيش والمجتمع الدولي؟ وما أثر هذه التصنيفات في توصياته؟

2. درجات الدليل

يعتمد الكتاب سلمًا من خمس درجات.

الدرجة الأولى: وثيقة أصلية أو واقعة علنية لا نزاع جديًا حولها.

الثانية: شهادة مباشرة تؤيدها قرائن مستقلة.

الثالثة: روايات متعددة متقاربة مع بقاء فجوات.

الرابعة: شهادة منفردة أو نقل سماعي يحتاج إلى التحقق.

الخامسة: اتهام أو تفسير لا يسنده دليل متاح. ولا تنتقل الدعوى من درجة إلى أخرى بقوة العبارة أو مكانة قائلها، بل بنوعية المصدر وإمكان مراجعته

طريقة عرضها في المتن	طبيعة المادة	الدرجة
تقرر مع الإحالة إلى المصدر	وثيقة أصلية أو واقعة معلنة	الأولى
تعرض بوصفها راجحة مع بيان القرائن	شهادة مباشرة تؤيدها قرائن	الثانية
تعرض مع أوجه الاتفاق والاختلاف	روايات متقاطعة غير مكتملة	الثالثة
تدرج في سجل التحقق ولا يجزم بها	شهادة منفردة أو مصدر مفقود	الرابعة

لا يبنى عليه استنتاج	اتهام بلا دليل متاح	الخامسة

التعريفات الإجرائية للمفاهيم الواردة في الكتاب:

يقصد بالتعريف الإجرائي هنا المعنى الذي يؤديه المفهوم داخل حجة هذا الكتاب، لا استقصاء لجميع استعمالاته في التراث أو العلوم السياسية والاجتماعية.

مفهوم الدايلما (:(Dilemma ليست في هذا الكتاب مجرد حيرة بين خيارين، بل وضع بنيوي تُنتج فيه خيارات الفاعلين نتائج تناقض مقاصدهم المعلنة: ثورة تطلب تحرير المجتمع فتفضي إلى دولة أضعف، وجيش يتدخل لحماية الدولة فيصبح طرفًا في الصراع عليها، وانتقال يُنشأ لاستعادة التفويض الشعبي فيتحول إلى سلطة ممتدة بلا انتخاب. والدايلما السودانية هي انتظام هذه المفارقات في دورة يعاد إنتاجها.

وعندما نقرنها بالثورات وتعطى معنى سياسي اجرائي يُقصد بها التناقضات والإشكاليات الهيكلية والسياسية التي تواجه الحركات الثورية أثناء مسارها أو بعد وصولها إلى السلطة، حيث تجد الثورة نفسها أمام خيارات معقدة يترتب على كل منها ثمن باهظ، وتتجلى هذه المعضلة في عدة أبعاد رئيسية:

* معضلة الشرعية والمؤسسات: التناقض بين الحاجة إلى هدم النظام القديم ومؤسساته الفاسدة، وضرورة الحفاظ على مؤسسات الدولة لمنع الفوضى وانهيار الخدمات الأساسية.

* معضلة الثورة والدولة (المثالية مقابل الواقعية): انتقال الثوار من موقع المعارضة والخطاب الطوباوي التغييري إلى موقع إدارة الدولة، مما يفرض تقديم تنازلات براغماتية قد تُفسر على أنها خيانة للمبادئ الثورية.

* معضلة التماسك الداخلي والفرز السياسي: تحالف قوى متناقضة أيديولوجياً لإسقاط النظام، يعقبه صراع محتدم بين هذه القوى فور سقوط الخصم المشترك حول هوية الدولة وشكل النظام القادم.

* معضلة الحسم الثوري مقابل الإدماج الديمقراطي: الموازنة بين ملاحقة أركان النظام القديم وحماية الثورة، وبين الالتزام بالمعايير الديمقراطية وسيادة القانون دون الانزلاق إلى الاستبداد الثوري أو الانتقام السياسي.

* معضلة الأمن والاقتصاد: رغبة الجماهير في نتائج سريعة لتحسين معيشتهم، في حين تتسبب فترات الانتقال الثوري عادة في اضطراب اقتصادي وتراجع أمني يزيد من تململ الحاضنة الشعبية.

وتُعبّر هذه الديليما عن المفارقة التاريخية التي تجعل نجاح الثورة في إسقاط النظام مجرد بداية لتحدٍّ أصعب يتمثل في بناء البديل دون إعادة إنتاج أدوات التسلط السابقة. وعندما تتحول "الدايلما" (المعضلة) من حدث عارض إلى سمة بنيوية متكررة في ثورات بلد ما عبر أوقات مختلفة، فإنها تتحول في العلوم السياسية إلى ما يُعرف بـ "المأزق الدوري" أو "مأزق الثورات المزمن".هذا التكرار يعني أن المشكلة ليست في وجوه الحكام أو النظام الذي يسقط، بل في أزمة عميقة في بنية الدولة والمجتمع تعيد إنتاج نفسها تلقائياً عند كل انفجار شعبي.إليك تفكيك مأزق الثورات المتكرر والدوافع خلفه:

١. الأسباب البنيوية لتكرار الدايلماغياب العقد الاجتماعي البديل: يسقط النظام القديم بسرعة، لكن الثوار يعجزون عن الاتفاق على "شكل الدولة الجديدة"، فيقعون في معضلة الفراغ السياسي الذي يؤدي إما إلى الفوضى أو عودة الاستبداد.إرث المؤسسات العميقة: تصطدم الثورات في كل مرة بجدار "الدولة العميقة" (الجيش، الأمن، القضاء). تصبح الدايلما هنا: هل يتم التطهير الجذري لهذه المؤسسات (مما قد يفكك الدولة ويدخلها في حرب أهلية)، أم يتم مهادنتها (فتقوم بالالتفاف على الثورة وإجهاضها)؟ انقسام الشارع الثوري: غياب الهوية الموحدة لكتلة الثورة؛ حيث ينقسم الثوار سريعاً إلى تيارات متناحرة (علمانية، دينية، ليبرالية، عرقية)، وتصبح المعضلة: كيف تبني ديمقراطية مع شركاء لا يثقون ببعضهم؟

٢. تجليات الدايلما المتكررة (المعادلة الصفرية) في كل موجة ثورية، يجد هذا البلد نفسه أمام ثلاث معضلات كلاسيكية تتكرر بحذافيرها: معضلة الشرعية ضد الكفاءة: الاختيار بين قيادات ثورية تمتلك الشرعية الشعبية لكنها تفتقر للخبرة الإدارية لإدارة الدولة، وبين رجال العهد السابق الذين يمتلكون الخبرة لكنهم ملوثون سياسياً. معضلة الخبز ضد الحرية: المطالب الشعبية تكون مزدوجة (اقتصادية وسياسية). الانتقال السياسي يتطلب وقتاً ويهز الاقتصاد، مما يضع الثورة في مأزق: الاستمرار في الحريات

والاحتجاجات (مع انهيار معيشي)، أو فرض النظام والقوة لإنقاذ الاقتصاد (مع التضحية بالحريات)، معضلة الاستقطاب الخارجي: وقوع الثورات المتكررة في بلد ما يجعله ساحة صراع دولي وإقليمي. المعضلة هنا: قبول الدعم الخارجي (الذي يرهن قرار الثورة)، أو رفضه (ومواجهة الحصار والتجويع).

٣. النتيجة السياسية لتكرار هذا المأزق إذا لم تكسر هذه الدائرة، ينتج عنها ما يسمى "الإنهاك الثوري" (Revolutionary Fatigue): يفقد المواطن العادي الإيمان بجدوى التغيير والثورات.يرتفع الحنين الشعبي إلى "الاستقرار المفقود" حتى لو كان في ظل الاستبداد.يتحول البلد إلى نموذج "الدولة الهشة" أو الديمقراطية المتعثرة التي تدور في حلقة مفرغة بين انتفاضة، ففوضى، فعسكريتارية أو استبداد بديل، ثم انفجار جديد.

وهذا الاخير ما تقوم عليه فكرة الكتاب

مفهوم الدولة: المنظومة الدائمة التي تشمل السيادة والإقليم والمجتمع السياسي والقانون والمؤسسات والذاكرة الإدارية والقدرة على حماية الحدود وتقديم الخدمات وتنظيم القوة. وهي أوسع من الحكومة والنظام والحزب، ولا تزول بتغير شاغلي السلطة.

مفهوم السلطة: المواقع والصلاحيات المؤقتة التي تُمارس من خلالها بعض وظائف الدولة وفق قواعد الشرعية والمساءلة والتداول. والتمييز بينها وبين الدولة ضروري؛ فمعارضة السلطة لا تمنح حق تدمير المؤسسات التي سيحتاج إليها المجتمع بعد تغير الحكم.

مفهوم الثورة: عملية تغيير اجتماعي وسياسي تبدأ بالاحتجاج على نظام قائم ولا تكتمل بإسقاط رأسه؛ يختبرها الكتاب بقدرتها على نقل المجتمع إلى نظام أعدل، وبناء مؤسسات وتفويض وقواعد تداول. أما لحظة السقوط فهي بداية امتحان الثورة لا نهايته.

مفهوم الاستخلاف: علة وجودية، وموقع تكليفي، ومهمة تأسيسية سابقة على السنن والعمران، وتتضح العلاقة التكاملية في هندسة المصطلح عبر ثلاث ركائز:

١. **الاستخلاف (الأساس والغائية والموقع):** هو تحديد موقع الإنسان في الكون بصفته كائناً مكلفاً مؤتمناً، وليس مالكاً مستقلاً ولا مجرد مراقب للسنن.

٢. **العمران (ميدان الوظيفة ومحتوى المهمة):** هو العمل المطلوب إنجازه على الأرض تحقيقاً لمقتضى تلك الأمانة.

٣. **السنن (القوانين والضوابط الحاكمة):** هي المنهجية وقوانين الحركة التي يسير عليها هذا الخليفة لينجح في مهمته العمرانية.

العلوم الغربية اليوم تدرس "السنن والقوانين" وتمارس "العمران المادي"، لكن الفارق الجوهري للنموذج القرآني هو **مفهوم الاستخلاف** الذي يقيد العمران بالمرجعية الإلهية والمسؤولية الأخلاقية.

الشواهد القرآنية الدالة على مركزية الاستخلاف وتنوع أبعاده:

- **الاستخلاف التكويني التأسيسي (أصل خلق الإنسان):** ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]. *(هذا تقرير لموقع الإنسان قبل بدء التاريخ وقبل ممارسة السنن والعمران).*
- **الاستخلاف بمعنى الأمانة والابتلاء والمسؤولية في الملكية والمال:** ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: ٧]. *(الاستخلاف هنا وصف للواقع التكليفي القائم، وليس ثمرة مؤجلة).* ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ [الأنعام: ١٦٥]. ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِن بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤].
- **الاستخلاف التمكيني/الوراثي (الذي يكون نتيجة للأخذ بالسنن):** ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [النور: ٥٥]. ﴿قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٩].

الشواهد النبوية المعضدة:

- ما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ: **"إِنَّ الدُّنْيَا حُلْوَةٌ خَضِرَةٌ، وَإِنَّ اللهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا، فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ"** .*(وهو نص صريح في أن الاستخلاف ظرف ومهمة قائمة لاختبار العمل، وليس مجرد نتيجة نهائية).*
- ما رواه مسلم أيضاً في خطبة النبي ﷺ: **"أَلَا وَإِنَّكُمْ قَدِ اسْتُخْلِفْتُمْ فِي الْأَرْضِ لِتَنْظُرُوا كَيْفَ تَعْمَلُونَ".**

موقع مفهوم الاستخلاف داخل "النظام المعرفي القرآني":

يمثل الاستخلاف **الحلقة المركزية الرابطة** بين الغيب والشهادة، والوحي والواقع:

- **تحديد الهوية المعرفية:** ينفي عن الإنسان مركزية الذات (Humanism المطلق) وينفي عنه التهميش المادي، ويضعه في مقام "المستخلف المؤتمن".
- **ربط القيم بالفعل الإنساني:** العمران والسنن بدون استخلاف قد يتحولان إلى استكبار وتدمير بيئي وتأليه للمادة؛ ومفهوم الاستخلاف هو الضابط المعياري الذي يحول العمران إلى عبادة والسننية إلى تسخير منضبط بأمر الله.

الاستخلاف يُفضي إلى العمران:

حين يُدرك الإنسان موقعه كـ "مستخلف مؤتمن"، لا يقف مكتوف الأيدي؛ بل يلزمه هذا التكليف بالنزول إلى الميدان لممارسة "عمارة الأرض" وتحويل الأمانة إلى واقع مشهود ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾.

العمران يُفضي إلى السننية:

حين يباشر المستخلف مهمة "العمران"، يكتشف فوراً أن المادة والاجتماع البشري لا يستجيبان للعشوائية أو التمنّي؛ فيضطر وجوباً إلى اكتشاف "السنن والقوانين" الإلهية الحاكمة للمادة والنفس والمجتمع ليسير بمقتضاها.

السننية تعود لتُحقق غاية الاستخلاف:

الالتزام الدقيق بـ "السنن" أثناء "العمران" هو الذي يُثمر في النهاية "التمكين والاستخلاف الجزائي" وشهادة الحق في الأرض، فتكتمل الدائرة المعرفية من المنطلق إلى النتيجة.

خلاصة الصياغة التركيبية:

"الاستخلاف هو الهوية والغاية، والعمران هو الوظيفة والميدان، والسننية هي المنهج والأداة.

فالإنسان يُستخلف ليعمر، ولا يعمر إلا بالسنن، فإن أتقن السنن اكتملت ثمرة استخلافه؛ فهي منظومة واحدة متماسكة لا يغني طرف منها عن الآخر، وإسقاط رأسها (الاستخلاف) يُفقد العمران بوصلته الأخلاقية ويُحوّل السنن إلى مجرد أدوات مادية مجردة من الغائية الإلهية."

قيام الإنسان والجماعة والسلطة بأمانة عمارة الأرض وفق هداية الله، بما يجمع العدل والحرية المسؤولة وحفظ الكرامة وإقامة المصالح ومنع الفساد. ولا يعني الاستخلاف امتلاك الأرض أو الناس باسم الدين، بل تقييد القوة بالتكليف والمساءلة والمآل.

مفهوم العمران: مجمل البناء المنظم للحياة الإنسانية: الإنسان والقيم والعلاقات والمؤسسات والاقتصاد والمعرفة والأمن والبيئة. ويستخدم الكتاب العمران معيارًا يتجاوز بقاء الحكم؛ فالسياسة الناجحة هي التي تحفظ شروط الاجتماع وتزيد القدرة على الحياة المشتركة.

مفهوم السنني: وصف للقراءة التي تربط الأفعال بشروطها ونتائجها وفق أنماط مطردة أو غالبة كشفها الوحي وتؤيدها الخبرة التاريخية. والسننية لا تعني الحتمية الميكانيكية؛ إذ تظل السنن مشروطة بفعل الإنسان، ويمكن قطع المسار بتغيير المقدمات.

السنة الاجتماعية: انتظام شرطي يبين أن نوعًا من الأفعال والبنى يقود، عند تحقق شروطه، إلى نوع من النتائج؛ مثل أثر التنازع في ذهاب القوة، والظلم في خراب الاجتماع، والتغيير الداخلي في تبدل الحال. وهي أوسع من الواقعة المنفردة وأدق من الشعار العام.

مفهوم الآلية السننية: السلسلة الوسيطة التي تشرح كيف تعمل السنة داخل الواقع: من قرار أو قيمة أو مصلحة، إلى سلوك مؤسسي، ثم استجابة مقابلة، فنتيجة. وبها ينتقل التحليل من القول إن التنازع يضعف الدولة إلى بيان القنوات التي حوّل بها التنازع السياسي إلى تعدد في السلاح والشرعية.

النظام المعرفي القرآني: الرؤية الكلية التي تجعل الوحي مرجعًا لتحديد معنى الإنسان والمجتمع والسلطة والغاية والقيمة والمآل، ثم توظف العقل والخبرة والمناهج والنظريات أدواتٍ للفهم والفحص. فالقرآن هنا ليس شاهدًا زخرفيًا بعد التحليل، بل مصدر لبنيته المفهومية والسننية.

مفهوم علم الاجتماع الاستخلافي العمراني السنني: منظور يدرس الاجتماع الإنساني بوصفه مجال أمانة وعمران تحكمه سنن، ويربط الوصف والتفسير والتقويم

والاستشراف. وهو يسأل عما وقع وكيف وقع، ثم يسأل عن موافقته لمقاصد الاستخلاف وأثره في بناء العمران أو إفساده.

مفهوم الوحدة المضمونية لسورة النمل: النسق الدلالي الذي تنتظم به موضوعات السورة حول المعرفة والقيادة والسلطة والدولة: العلم قبل التمكين، تنظيم القوة، قيمة المعلومة القادمة من الأطراف، التثبت، الشورى، الاتصال قبل الصدام، وضبط المصلحة بالرسالة. ويستعملها الكتاب نموذجًا مرجعيًا مترابطًا، لا اقتباسات منفصلة من قصة سليمان عليه السلام.

مفهوم هندسة المعاناة الاجتماعية: أفعال مقصودة تُنشئ الندرة أو تعمقها أو تطيلها أو تعيد تفسيرها حتى يتحول ألم المجتمع إلى أداة ضغط سياسي. ولا يثبتها مجرد وقوع الأزمة؛ بل يلزم بيان الفاعل والوسيلة والقصد والرابطة بين الفعل والضرر.

مفهوم هندسة الصراع النخبوي: إدارة التنافس على السلطة عبر اختيار اللحظة والشعار والتحالف وأدوات الضغط وتوزيع الأدوار، بما يوجه طاقة الجماهير نحو مآل تحدده القوى الأكثر تنظيمًا. ولا تعني أن كل الاحتجاج مصنوع، بل أن النخب تستطيع تشكيل مساره ووراثة نتائجه.

مفهوم هندسة المآلات أو اختطاف الثورة: انتقال مركز القرار بعد اتساع الاحتجاج من الجمهور إلى دوائر تفاوض وتنظيم محدودة تحتكر تمثيل الثورة من غير تفويض قابل للقياس والسحب. ويقاس الاختطاف بالفجوة بين مقاصد المشاركين وبين بنية السلطة التي قامت باسمهم.

مفهوم تزييف الوعي السببي: إظهار أثر الأزمة وإخفاء بعض صانعيها أو سياقها، أو تقديم سبب جزئي بوصفه التفسير الكامل. وقد تمارسه السلطة حين تسمي كل فشل مؤامرة، وتمارسه المعارضة حين تجعل الحكم الفاعل الوحيد وتمحو أثر الاستنزاف والتعطيل والحرب.

مفهوم القوة الموازية: تشكيل مسلح يملك قيادة وموارد وانتشارًا وعلاقات تجعله خارج السيطرة الفعلية الكاملة لسلسلة القيادة الوطنية، ولو احتفظ بغطاء قانوني أو شراكة سياسية. والعبرة في هذا المفهوم باستقلال القرار والقدرة، لا بالاسم الرسمي وحده.

مفهوم المعضلة الأمنية: حالة يصبح فيها ما يتخذه طرف لحماية نفسه مصدر تهديد للطرف الآخر؛ فيرد الآخر بتعزيز أكبر، فتتأكد مخاوف الأول ويتصاعد الحشد حتى تقع الحرب من دون أن يكون أحد الإجراءين الأولين هجومًا معلنًا.

الاعتماد على المسار وعوائد المسار: ميل الترتيبات السابقة إلى تقييد الخيارات اللاحقة؛ فكلما طال وضع مؤقت نشأت حوله مصالح ووظائف وتحالفات تمنح استمراره عوائد لفئات قادرة على مقاومة تغييره. لذلك تصبح معالجة القوة الموازية بعد تمدد اقتصادها وعلاقاتها أصعب من منع نشأتها.

مفهوم الدولة المتعلمة: الدولة التي تحول الخبرة والخطأ والتحذير إلى ذاكرة مؤسسية وقانون وإجراء وتدريب، ولا تكتفي بالاعتراف أو تبديل الأشخاص. معيار التعلم هو تغير القواعد التي أنتجت الخطأ، لا كثرة اللجان والخطب بعد وقوعه.

الإنذار المبكر: منظومة تجمع المؤشرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، وتربطها بجهة تملك صلاحية التحقق والفعل قبل بلوغ نقطة الانفجار. وهو وظيفة دولة ومجتمع ومؤسسات، لا تقرير سري معزول في جهاز واحد.

ماذا تقرأ في هذا الكتاب؟:

لا تكرر الخريطة الآتية مقدمات الفصول حرفيًا؛ وإنما تكثف سؤال كل فصل ووظيفته في البناء العام، حتى يعرف القارئ لماذا ينتقل من فصل إلى آخر.

الباب الأول: دايلما الثورات السودانية

الفصل الأول: هل كانت الثورات السودانية مصنوعة؟

يفتح السؤال الذي يخشاه الخطاب الاحتفالي بالثورات: كيف نجمع بين صدق دوافع الجماهير وبين التنظيم والتوجيه والاستثمار النخبوي؟ وينتهي إلى أن العفوية والصناعة قد تجتمعان في الحدث نفسه، وأن موضع الفحص هو سلسلة السببية لا براءة طرف مطلقة أو إدانته المطلقة.

الفصل الثاني: لماذا ينجح السودانيون في إسقاط الحكم ويفشلون في بناء البديل؟

ينتقل من لحظة السقوط إلى اليوم التالي لها، حيث تتراجع كثافة الجمهور وتتقدم التنظيمات الأكثر قدرة على التفاوض وشغل المواقع. ويحلل الفجوة بين شرعية

التضحية وشرعية التفويض، وبين وحدة مطلب إسقاط النظام وتعدد مشروعات ما بعده.

الدورة السودانية المتكررة

يمكن تمثيل الدورة في تسع حلقات: أزمة معيشية وسياسية؛ تأطير الغضب؛ توسع الاحتجاج؛ انحياز أو تدخل عسكري؛ سقوط الحكم؛ تقاسم انتقالي؛ إقصاء ومحاصصة؛ تعطل الدولة وتفاقم الحرب أو الاقتصاد؛ ثم انقلاب أو انتفاضة جديدة. ليست كل دورة نسخة من الأخرى، لكن التشابه البنيوي يكفي لطرح سؤال السنة والآلية: لماذا يعيد الفاعلون إنتاج الوسائل نفسها وهم يملكون ذاكرة النتائج السابقة؟

الخطر المؤسسي	المظهر	الحلقة
انخفاض الثقة في الدولة	معيشة متدهورة وانسداد سياسي	الأزمة
تضييق الوعي بالبدائل	شعار جامع وتبسيط السببية	التعبئة
سيولة القرار والقوة	انهيار مركز الشرعية القديم	السقوط
محاصصة وتمكين جديد	تحالفات بلا تفويض انتخابي	الانتقال
خلط الدولة بالحزب	عزل الخصوم وتفكيك مؤسساتهم	الإقصاء
استئناف الدورة بكلفة أعلى	انقلاب أو حرب أو فشل شامل	الارتداد

الفصل الثالث: تزييف الوعي الاجتماعي: حين يرى المواطن الأزمة ولا يرى صانعيها

يميّز بين وعي الأثر ووعي السبب؛ فالمواطن يرى الندرة والغلاء، لكنه لا يرى دائمًا شبكة القرارات والحروب والتعطيل والمضاربة التي صنعتها. ويشرح كيف تتحول نصف الحقيقة إلى رواية كاملة، وكيف يشارك المجتمع أحيانًا في إعادة إنتاج التضليل الذي وقع عليه.

الباب الثاني: الدولة السودانية ودورة الثورة والانقلاب

الفصل الرابع: أزمة التأسيس: حين دخل الجيش إلى السياسة من باب المدنيين

يعود إلى ما قبل الاستقلال وتمرد توريت وأزمة السودنة والتنافس الحزبي، ثم يقرأ تسليم السلطة في نوفمبر ١٩٥٨ بوصفه تأسيسًا لسابقة استدعاء الجيش لحسم خلاف

سياسي. والغاية بيان أن الانقلاب لم ينشأ من المؤسسة العسكرية وحدها، بل من قابلية سياسية واجتماعية سمحت به.

الفصل الخامس: أكتوبر ١٩٦٤: الثورة التي أسقطت الحكم ولم تحسم سؤال الدولة

يحلل التقاء أزمة الجنوب والاحتقان السياسي والنقابي والرمز الذي صنعه مقتل أحمد القرشي، ثم يتابع كيف تبددت وحدة الثورة في صراع الورثة. ويكشف أن إسقاط الحكم لا يحسم تلقائيًا قواعد بناء السلطة الجديدة ولا علاقة الحزب بالدولة.

الفصل السادس: من مايو إلى أبريل: حين صُنعت الضائقة فوق أزمة حقيقية

يفحص اقتصاد أواخر مايو والحرب والمعارضة الخارجية والداخلية، ويضع شهادة جلال الدقير في قلب سؤال صناعة المعاناة. ولا ينفي إخفاق النظام، لكنه يرفض احتكار تفسير الضائقة حين تشارك قوى أخرى في زيادة الندرة وتحويل حاجات المجتمع إلى أداة ضغط.

الفصل السابع: الديمقراطية الثالثة: حين عادت الأحزاب إلى أخطائها وعاد الجيش إلى الانتظار

يتتبع عودة المحاصصة وتعثر القرار وتصاعد الحرب ومذكرة الجيش، ويحلل الكيفية التي أعادت بها القوى المدنية إنتاج البيئة التي تجعل التدخل العسكري قابلًا للتبرير. كما يرفض تحويل عجز الديمقراطية إلى حجة تمنح الانقلاب شرعيةً دائمة.

الفصل الثامن: حقبة الإنقاذ: بين بناء الدولة وعولمة المعارضة المسلحة

يعرض منجزات الدولة وإخفاقات الحكم والحصار والحروب والتدويل واتفاق نيفاشا وانفصال الجنوب. ويقاوم الروايتين الأحادية: رواية تُحيل كل أزمة إلى الخارج، ورواية تجعل النظام وحده فاعلًا وتمحو أثر الحرب والعقوبات واستراتيجيات الاستنزاف.

الباب الثالث: من الثورة إلى ازدواج السلطة والقوة

الفصل التاسع: ديسمبر ٢٠١٨: ثورة هندسة المآلات واستغلال الغضب الشعبي

يقرأ ديسمبر بوصفها غضبًا اجتماعيًا حقيقيًا دخلت عليه عمليات تنظيم وتأطير وتفاوض نقلت الفعل من الشارع إلى نخبة محدودة. ويحلل كيف أصبحت قوة صنعها النظام السابق أحد أهم ورثة سلطته، وكيف قامت المرحلة الانتقالية على شرعيات متجاورة لا على تفويض واحد.

الفصل العاشر: حل هيئة العمليات: حين اختلط إصلاح المؤسسة بتفكيك قدرة الدولة
يفصل بين ضرورة إصلاح الأجهزة ومحاسبة التجاوزات وبين إزالة وظيفة أمنية من غير بديل مهني. ويقارن أثر حل هيئة العمليات بنمو القوة الموازية، مركزًا على النتائج المؤسسية للقرار لا على شعاره السياسي وحده.

الفصل الحادي عشر: القوة الموازية: من أداة لحماية الدولة إلى مشروع ينازعها
يتتبع انتقال القوة المساندة من وظيفة عسكرية محدودة إلى قيادة وموارد واقتصاد وعلاقات خارجية وموقع سيادي. ويشرح كيف تصنع الدولة، بحثًا عن حماية عاجلة أو موازنة داخلية، مركز قوة يكتسب تدريجيًا شروط الاستقلال عنها.

الفصل الثاني عشر: من الخامس والعشرين من أكتوبر إلى الاتفاق الإطاري: الطريق القصير إلى الحرب
يربط إجراءات أكتوبر ٢٠٢١ واتفاق البرهان وحمدوك والاستقالة والاتفاق الإطاري بتفاقم أزمة الشرعية والقيادة. ويبين كيف تحولت قضية الإصلاح الأمني ودمج القوات من ملف مؤسسي إلى نقطة صراع وجودي بين مركزين مسلحين.

الفصل الثالث عشر: الحرس الرئاسي: الرجال الذين حموا القيادة حين أخفقت السياسة في حماية الدولة
يقرأ بطولة الحرس بوصفها شهادة على الثبات والعقيدة المهنية، ثم يطرح السؤال الأصعب: لماذا وصل الخطر إلى مركز القيادة؟ فالتضحية لا تعفي القرار من المراجعة، وتكريم الحرس يكتمل بمنع إعادة إنتاج الشروط التي جعلت أجساد الجنود آخر جدار للدولة.

الباب الرابع: مفاتيح سياسية وعسكرية وجيوسياسية لفهم الانزلاق

الفصل الرابع عشر: من يسيطر على السلاح؟ معضلة العلاقة بين المدني والعسكري
يناقش السيطرة المدنية المهنية على المؤسسة العسكرية، وحدود خبرة كل من المدني والعسكري، ومشكلة الأصيل والوكيل. ويرفض الثنائية السطحية التي تجعل كل مدني ديمقراطيًا وكل عسكري مستبدًا، واضعًا مركز السؤال في الشرعية والقانون ووحدة القرار.

الفصل الخامس عشر: المعضلة الأمنية: حين يقود الخوف المتبادل إلى الحرب

يفسر كيف يرى كل طرف إجراءه دفاعيًا ويراه خصمه استعدادًا للهجوم، فتتسع التعزيزات وتتقلص مساحة الثقة حتى تصبح الضربة الأولى منطقًا وقائيًا. ويطبق هذا المفتاح على الحشد المتبادل قبيل حرب أبريل.

الفصل السادس عشر: أسر الماضي: لماذا تعيد الدولة إنتاج الأخطاء نفسها؟

يوظف الاعتماد على المسار وعوائد الاستمرار لشرح تحوّل الترتيب المؤقت إلى شبكة مصالح تدافع عن بقائه. فكلما طال تعدد القوة نشأت حوله موارد ووظائف وتحالفات تجعل الإصلاح اللاحق أكثر كلفة ومقاومة.

الفصل السابع عشر: السودان في قلب التنافس الجيوسياسي: حين تتحول الجغرافيا من نعمة إلى ساحة صراع

يضع البحر الأحمر والحدود والموارد والموقع الإقليمي داخل خريطة المصالح الدولية، لكنه لا يجعل الجغرافيا قدرًا حتميًا. فالتدخل الخارجي يشتد حين تتفكك الإرادة الوطنية وتتعدد القنوات التي تتحدث باسم الدولة.

الباب الخامس: القيادة والسلطة في الوحدة المضمونية لسورة النمل

الفصل الثامن عشر: من فقه الاستيلاء على السلطة إلى فقه الاستخلاف

ينقل معيار النجاح من امتلاك الحكم إلى أداء الأمانة وبناء العمران وإقامة العدل. فالتمكين ليس تفويضًا مفتوحًا، والسلطة في المنظور الاستخلافي وسيلة للقيام بالواجب لا غنيمة تمنح صاحبها حق احتكار الدولة.

الفصل التاسع عشر: العلم قبل السلطة: لماذا بدأ سليمان بالمعرفة؟

يستخرج من بناء سورة النمل أسبقية العلم والإحاطة والتأهيل على القوة والتمكين. ويقابل ذلك بنمط سوداني كثيرًا ما قدم الولاء والقدرة على الحشد على المعرفة اللازمة لإدارة الدولة.

الفصل العشرون: المعلومات وصناعة القرار: الهدهد الذي عرف ما لم تعرفه الدولة

يبين قيمة المعلومة القادمة من الأطراف وضرورة سماع الخبر المخالف ثم التثبت منه. فالدولة التي تمنع صعود المعلومة أو تصوغ التقارير لإرضاء القيادة تصبح محروسةً بالسلاح ومكشوفةً أمام المفاجأة.

الفصل الحادي والعشرون: الشورى مؤسسة لا زينة سياسية

يميّز بين استشارة شكلية تؤكد قرار الحاكم وشورى مؤسسية تسمح بالمعلومة المخالفة وتوزع الاختصاص وتربط القرار بالمساءلة. ويقرأ تعثر الانتقالات السودانية في ضوء غياب مؤسسة تمثيلية تملك تفويضًا حقيقيًا.

الفصل الثاني والعشرون: رؤية قرآنية لمفهومي الشورى والديمقراطية

ليست الشورى مرادفًا عربيًا للديمقراطية، وليست الديمقراطية كلها نقيضًا للشورى. فالتطابق بينهما يلغي خصوصية المرجعية القرآنية، والقطيعة المطلقة تحرم الأمة من خبرات إنسانية نافعة في تقييد السلطة ومنع الاستبداد.

الشورى أوسع من صندوق الاقتراع؛ لأنها رؤية للإنسان والأمة والأمانة والقرار والمسؤولية. والديمقراطية أوسع من قاعدة الأغلبية؛ لأنها راكمت مؤسسات للتمثيل والمحاسبة والتداول وحماية الحقوق. غير أن قيمة هذه المؤسسات لا تكمن في أسمائها، بل في قدرتها الفعلية على منع احتكار الدولة وإخضاع القوة للحق.

الفصل الثالث والعشرون: الدولة منظومة مؤسسات لا فردًا ممكّنًا

يواجه اختزال الدولة في القائد أو الحزب أو الثورة، ويؤكد أن استمرارية القانون والخدمة والقرار هي معيار الدولة. فتمكين الفرد مع إضعاف المؤسسة يجعل القوة شخصيةً والانتقال بعده صراعًا على الميراث.

الفصل الرابع والعشرون: القوة المنضبطة: لماذا لا يبدأ الاستخلاف بالسيف؟

يحلل موقع القوة داخل المقصد والعدل والرسالة، ويبين أن احتكار الدولة للقوة لا يعني إطلاق يدها، بل إخضاعها للقانون. كما يرفض بناء الردع بتقسيم السلاح بين مراكز متنافسة.

الفصل الخامس والعشرون: العلاقات الدولية في سورة النمل: الرسالة قبل المصلحة

يعرض نموذجًا يجمع وضوح الرسالة وفهم موازين القوة وتقديم الاتصال قبل الصدام، من غير سذاجة أو تبعية. ويطبقه على حاجة السودان إلى سياسة خارجية واحدة لا قنوات حزبية وعسكرية متوازية.

الفصل السادس والعشرون: الدولة التي تتعلم ولا تكرر أخطاءها

يفرق بين الاعتراف الخطابي والتعلم المؤسسي الذي يحول الخطأ إلى تعديل في القانون والإجراء والتدريب. ويجعل فتح ملفات القرارات والتحذيرات والبدائل شرطًا لمنع تكرار الكارثة بأسماء جديدة.

الباب السادس: النموذج السنني لتفسير الانزلاق السوداني

الفصل السابع والعشرون: من الحدث إلى السنة والآلية السننية

ينقل القراءة من سرد الوقائع إلى اكتشاف النمط الذي يتكرر والآلية التي تصل الفعل بنتيجته. فالحدث يخبر بما وقع، والسنة تكشف انتظامه، والآلية تبيّن كيف تحولت القرارات والقيم والمصالح إلى مآل تاريخي.

الفصل الثامن والعشرون: سنن التنازع والتغيير والتداول والمدافعة

يركب عددًا من السنن في نموذج واحد: التنازع يذهب القوة، والتغيير يبدأ من البنية الداخلية، والتداول يمنع احتكار السلطة، والمدافعة تضبط القوة بالقوة المشروعة لا بتعدد الجيوش.

الفصل التاسع والعشرون: سنة الظلم والجزاء من جنس العمل

يحلل كيف تعود الوسيلة على صاحبها: من يقصي يُقصى، ومن يقوِّ قوةً موازية على خصمه قد يصبح هدفها التالي، ومن يشرعن الاستثناء يفتح الباب لخصمه كي يستخدمه. والجزاء هنا مآل اجتماعي يتولد من الفعل قبل أن يكون وعظًا أخلاقيًا.

الفصل الثلاثون: النموذج التفسيري المتكامل: من صناعة الأزمة إلى انهيار الدولة

يجمع حلقات الكتاب في سلسلة واحدة تبدأ بمظلمة وأزمة، ثم تعميق وتأطير واختطاف للتمثيل، فإقصاء وتفكيك وتعدد للقوة، ثم خوف وحشد وحرب. وتظهر قيمة النموذج في تحديد النقاط التي كان يمكن عندها قطع المسار.

الباب السابع: الخروج من الدايلما ومنظومة الوقاية

الفصل الواحد الثلاثون: بناء الدولة الواحدة: الجيش والسيادة والعقد الوطني

يضع قاعدة الخروج: جيش واحد، وقرار سيادي واحد، وموارد عامة داخل الموازنة، وعقد وطني يحدد علاقة المركز بالأقاليم والسلطة بالمجتمع. ولا يقدم الوحدة بوصفها مركزية قهرية، بل وحدة السيادة مع توزيع عادل للسلطة والخدمة.

الفصل الثاني والثلاثون: تحصين الانتقال ومنع صناعة المعاناة واختطاف الثورة

يقترح انتقالًا محدود المهمة والمدة، وتمثيلًا قابلًا للمساءلة، وتجريمًا لتعمد الإضرار بقوت المجتمع، وحمايةً للمؤسسات من التمكين والتفكيك معًا. فالمرحلة الانتقالية جسر إلى التفويض الشعبي وليست بديلًا دائمًا عنه.

الفصل الثالث والثلاثون: مؤشرات الإنذار المبكر والقيادة الاستخلافية للدولة المتعلمة

يحوّل الدروس إلى مؤشرات قابلة للرصد في السلاح والاقتصاد والخطاب والعلاقات الخارجية والحشد، ويربط الإنذار بقيادة تسمع وتتحقق وتقرر مبكرًا. فالغاية ليست توقع الكارثة بعد اكتمالها، بل اكتشاف المسار وهو ما يزال قابلًا للقطع.

كيف يُقرأ هذا الكتاب؟:

اخي القارئ الكريم

١. اقرأ الكتاب في ثلاث حركات مترابطة: تشخيص تاريخي لمسار الدولة والثورة، ثم تفسير سياسي وعسكري وجيوسياسي، ثم تركيب قرآني سنني ينتهي إلى الوقاية، والبدء بالحلول وحدها يحولها إلى وصفات منفصلة عن أسبابها، كما أن الوقوف عند التاريخ يحول الكتاب إلى سجل بلا مخرج.

٢. لا تقرأ كلمة "الصناعة" بوصفها نفيًا لمعاناة الجماهير، ولا كلمة "المؤامرة" بوصفها مفتاحًا كليًا، يختبر الكتاب مقدار الصناعة داخل الأزمة الحقيقية، ومقدار القابلية الداخلية التي تسمح للتدخل الخارجي بأن يصبح مؤثرًا.

٣. ميّز طوال القراءة بين الدولة والسلطة، فالكتاب يدافع عن حق المجتمع في مقاومة الظلم، لكنه يرفض أن تتحول معارضة الحاكم إلى استهداف شروط الحياة المشتركة، ويرفض كذلك أن تتحول حماية الدولة إلى حصانة تمنع مساءلة السلطة.

٤. تعامل مع الشواهد بحسب درجتها، الواقعة الموثقة ليست كالشهادة، والشهادة ليست كالتفسير، والتفسير ليس اتهامًا مثبتًا. وتساعد الهوامش وقائمة المراجع على معرفة موضع كل مادة، بينما يبقى التحليل مسؤولية المؤلف وحجته قابلة للنقد.

٥. اقرأ الباب الخامس بوصفه نسقًا مرجعيًا مترابطًا من الوحدة المضمونية لسورة النمل مأخوذة من تحليل مضموني شامل لكل سور القران العظيم وهو كتاب من أربعة مجلدات مازال العمل جار في المجلدات الاخيرة، وعليه فهو ليس إسقاطًا لآية منفردة

على حدث سياسي، ثم اقرأ الأبواب السننية والوقائية بوصفها تحويلًا لذلك النسق إلى آليات ومؤشرات قابلة للفحص.

٦. يمكن للقارئ العام أن يتبع ترتيب الكتاب كاملًا، ويمكن للمتخصص أن يبدأ بالباب الرابع لمفاتيح النظرية ثم يعود إلى التاريخ، لكن لا ينبغي تجاوز التعريفات الإجرائية؛ لأنها تحدد المعنى المقصود بالمصطلحات التي يدور عليها الاستدلال.

فهرس المحتويات:

الباب الأول: دايلما الثورات السودانية	52
الفصل الأول: هل كانت الثورات السودانية مصنوعة؟	52
الفصل الثاني: لماذا ينجح السودانيون في إسقاط الحكم ويفشلون في بناء البديل؟	62
الفصل الثالث: تزييف الوعي الاجتماعي: حين يرى المواطن الأزمة ولا يرى صانعيها	72
الباب الثاني: الدولة السودانية ودورة الثورة والانقلاب	77
الفصل الرابع: أزمة التأسيس: حين دخل الجيش إلى السياسة من باب المدنيين	77
الفصل الخامس: أكتوبر ١٩٦٤: الثورة التي أسقطت الحكم ولم تحسم سؤال الدولة	87
الفصل السادس: من مايو إلى أبريل: حين صُنعت الضائقة فوق أزمة حقيقية	98
الفصل السابع: الديمقراطية الثالثة: حين عادت الأحزاب إلى أخطائها وعاد الجيش إلى الانتظار	110
الفصل الثامن: حقبة الإنقاذ: بين بناء الدولة وعولمة المعارضة المسلحة	120
الباب الثالث: من الثورة إلى ازدواج السلطة والقوة	134
الفصل التاسع: ديسمبر ٢٠١٨: ثورة هندسة المآلات واستغلال الغضب الشعبي	134
الفصل العاشر: حل هيئة العمليات: حين اختلط إصلاح المؤسسة بتفكيك قدرة الدولة	148
الفصل الحادي عشر: القوة الموازية: من أداة لحماية الدولة إلى مشروع ينازعها	158

الفصل الثاني عشر: من الخامس والعشرين من أكتوبر إلى الاتفاق الإطاري: الطريق القصير إلى الحرب 171
الفصل الثالث عشر: الحرس الرئاسي: الرجال الذين حموا القيادة حين أخفقت السياسة في حماية الدولة 184
الباب الرابع: مفاتيح سياسية وعسكرية وجيوسياسية لفهم الانزلاق 194
الفصل الرابع عشر: من يسيطر على السلاح؟ معضلة العلاقة بين المدني والعسكري 194
الفصل الخامس عشر: المعضلة الأمنية: حين يقود الخوف المتبادل إلى الحرب 204
الفصل السادس عشر: أسر الماضي: لماذا تعيد الدولة إنتاج الأخطاء نفسها؟ 213
الفصل السابع عشر: السودان في قلب التنافس الجيوسياسي: حين تتحول الجغرافيا من نعمة إلى ساحة صراع 223
الباب الخامس: القيادة والسلطة في الوحدة المضمونية لسورة النمل 234
الفصل الثامن عشر: من فقه الاستيلاء على السلطة إلى فقه الاستخلاف 234
الفصل التاسع عشر: العلم قبل السلطة: لماذا بدأ سليمان بالمعرفة؟ 244
الفصل العشرون: المعلومات وصناعة القرار: الهدهد الذي عرف ما لم تعرفه الدولة 253
الفصل الحادي والعشرون: الشورى مؤسسة لا زينة سياسية 264
الفصل الثاني والعشرون: رؤية قرآنية لمفهومي الشورى والديمقراطية 274
الفصل الثالث والعشرون: الدولة منظومة مؤسسات لا فردًا ممكّنًا 286
الفصل الرابع والعشرون: القوة المنضبطة: لماذا لا يبدأ الاستخلاف بالسيف؟
الفصل الخامس والعشرون: العلاقات الدولية في سورة النمل: الرسالة قبل المصلحة 296
الفصل السادس والعشرون: الدولة التي تتعلم ولا تكرر أخطاءها 306
الباب: النموذج السنني لتفسير الانزلاق السوداني 318
الفصل السابع والعشرون: من الحدث إلى السنة والآلية السننية 318

الفصل الثامن والعشرون: سنن التنازع والتغيير والتداول والمدافعة 329
الفصل التاسع والعشرون: سنة الظلم والجزاء من جنس العمل 338
الفصل الثلاثون: النموذج التفسيري المتكامل: من صناعة الأزمة إلى انهيار الدولة 347
الباب السابع: الخروج من الدايلما ومنظومة الوقاية 360
الفصل الحادي الثلاثون: بناء الدولة الواحدة: الجيش والسيادة والعقد الوطني 360
الفصل الثاني والثلاثون: تحصين الانتقال ومنع صناعة المعاناة واختطاف الثورة 372
الفصل الثالث والثلاثون: مؤشرات الإنذار المبكر والقيادة الاستخلافية للدولة المتعلمة 383

مقدمة الكتاب

حين لا تكون الأزمة بريئة ولا تكون المؤامرة تفسيرًا كافيًا

وحين تُصنع المعاناة ويُختطف الغضب

لا تبدأ الدول في الانهيار يوم تنطلق الرصاصة الأولى، ولا تفقد سيادتها حين تدخل القوات المتحاربة شوارع العاصمة فحسب؛ فالحرب، في أكثر صورها تعقيدًا، ليست بداية الأزمة، وإنما هي اللحظة التي انتقلت فيها الأزمة المتراكمة من طورها السياسي والمؤسسي والاجتماعي المستتر إلى طورها العسكري الظاهر. ويسبق الانفجار عادة

زمن طويل من القرارات الجزئية، والتنازلات التكتيكية، والتسويات المؤقتة، وإهدار فرص التصحيح، وتعدد مراكز القوة والولاء، وضعف التمييز بين الدولة والحكومة، وبين معارضة النظام واستهداف مقومات الوطن.

وعندما تقع الكارثة تبدو مفاجئة لمن نظر إلى سطح الوقائع، لكنها لا تكون كذلك في ميزان التحليل السنني؛ لأن النتيجة الكبرى لا تولد مكتملة في يوم واحد، بل تتشكل عبر مقدمات صغيرة تتراكم حتى تبلغ نقطة التحول. وقد لا تكون كل مقدمة مقصودة في ذاتها، ولا كل نتيجة مخططًا لها منذ البداية، ولكن تفاعل الأخطاء والمصالح والمخاوف والتدخلات يخلق مسارًا يصبح الرجوع عنه أكثر صعوبة كلما طال الزمن.

ومن هنا، فإن السؤال الصحيح عن حرب السودان التي اندلعت في الخامس عشر من أبريل ٢٠٢٣ ليس: من أطلق الرصاصة الأولى فحسب؟ فهذا سؤال مهم في التحقيق القانوني والعسكري، لكنه لا يكفي لتفسير الكارثة تاريخيًا واجتماعيًا، السؤال الأعمق هو: كيف وصلت الدولة السودانية إلى وضع توجد فيه قوتان عسكريتان كبيرتان، بقيادتين مستقلتين، وشبكتي مصالح وعلاقات، وانتشارين متداخلين، وتصورين متنافسين للشرعية، داخل المجال السيادي نفسه؟

ولماذا قبلت النخب السياسية والعسكرية، لسنوات، بوجود هذه الثنائية؟ ومن استفاد منها؟ ومن حذر منها؟ ولماذا لم تجد التحذيرات طريقها إلى المراجعة المؤسسية؟ وهل كان بقاء القوة الموازية مجرد خطأ في التقدير، أم نتيجةً لتوازنات سياسية وأمنية رأت في تعدد القوة وسيلة لحماية السلطة وموازنة الخصوم؟ ومتى تحولت الأداة المساعدة إلى مركز مستقل قادر على منازعة الدولة في أصل سيادتها؟

إن بدء القصة في صباح الخامس عشر من أبريل يقطع السلسلة السببية عند حلقتها الأخيرة، وبدؤها بالاتفاق الإطاري وحده يغفل تاريخًا أقدم من بناء القوة الموازية وتمكينها السياسي والاقتصادي. وبدؤها بسقوط نظام الإنقاذ في أبريل ٢٠١٩ قد يحجب الميراث التاريخي لعسكرة الخلاف السياسي منذ الاستقلال. أما ردها كلها إلى مؤامرة خارجية مع دورها الكبير المعلوم، فيعفي القرارات الداخلية التي صنعت قابلية التدخل، مثلما

أن ردها كلها إلى أخطاء الحكم الداخلي يعفي القوى التي اتخذت من استنزاف الدولة والمجتمع طريقًا إلى إسقاط السلطة.[1]

في الخامس عشر من أبريل ٢٠٢٣، استيقظ السودانيون على حرب اندلعت في قلب عاصمتهم، بين قوتين كانتا، حتى وقت قريب، تجلسان معًا في قمة السلطة، وتشاركان في إدارة المرحلة الانتقالية، وتعلنان انتماءهما إلى الدولة نفسها. وفي ساعات قليلة تحولت المواقع السيادية والمطارات والمعسكرات والشوارع والأحياء السكنية إلى ميادين قتال، وانكشفت حقيقة ظلت السياسة السودانية تؤجل مواجهتها: لم تعد في البلاد قوة عسكرية واحدة، ولا قيادة واحدة، ولا إرادة سيادية واحدة.

بدت الحرب لكثيرين مفاجأة صاعقة، لكن الرصاصة الأولى لم تكن بدايتها الحقيقية؛ كانت إعلانًا صاخبًا عن اكتمال مسار طويل من الأخطاء والتنازلات والتسويات المؤقتة. فالدول لا تنهار يوم تبدأ المعركة، وإنما يبدأ انهيارها حين تقبل بتعدد مراكز القوة، وحين يصبح السلاح وسيلة لاكتساب الشرعية السياسية، وحين تضعف المؤسسات باسم الإصلاح، وتقوى التشكيلات الموازية باسم حماية الانتقال، ويصبح الخارج حاضرًا في القرار الوطني بأكثر مما يحضر الشعب الذي تُرفع الشعارات باسمه. وإذا بدأنا قصة الحرب من صباح الخامس عشر من أبريل، فلن نفهم كيف اجتمعت قوتان مسلحتان بهذا الحجم داخل عاصمة واحدة. وإذا بدأناها من الخلاف حول الاتفاق الإطاري، فلن نفهم التاريخ الذي سبق الاتفاق، ولا كيف نشأت القوة الموازية واتسعت مواردها ومهامها ومكانتها السياسية. وإذا بدأناها من سقوط نظام الإنقاذ في أبريل ٢٠١٩، فلن نفهم المعضلة السودانية الأقدم: كيف يتكرر الانتقال من حكم مدني مضطرب إلى حكم عسكري، ومن الحكم العسكري إلى انتفاضة شعبية، ثم من الانتفاضة إلى فترة انتقالية تتنازعها النخب، قبل أن تعود الدولة مرة أخرى إلى قبضة القوة.

[1] مجلس الأمن، «SC، Security Council Press Statement on Sudan/١٥٢٥٧»، ١٥ أبريل ٢٠٢٣. أثبت البيان اندلاع الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في ذلك اليوم.

لهذا فإن الحرب، على فداحة ما أحدثته، ليست موضوع هذا الكتاب كله؛ إنها النافذة التي نطل منها على أزمة الدولة السودانية، وعلى دورة متكررة ظلت تعيد إنتاج الانقلاب والثورة والانتقال والفشل.

سؤال الثورة الذي تأخر طويلًا

اعتاد السودانيون الاحتفاء بثوراتهم بوصفها لحظات مضيئة في تاريخهم السياسي، وقد كانت بالفعل تعبيرًا عن شجاعة شعب رفض القهر وواجه الأنظمة العسكرية بوسائل مدنية وجماهيرية مؤثرة. ومن حق الشعب السوداني أن يفخر بأكتوبر ١٩٦٤، وأبريل ١٩٨٥، وديسمبر ٢٠١٨، وبما قدمه أبناؤه من تضحيات من أجل الحرية والعدالة والعيش الكريم.

لكن احترام تضحيات الجماهير لا يقتضي تحويل تاريخ الثورات إلى أناشيد لا تقبل السؤال. بل إن الوفاء الحقيقي للشهداء والضحايا يبدأ من السؤال الذي تأخر طويلًا: لماذا نجح السودانيون في إسقاط أكثر من نظام، ولم ينجحوا بالقدر نفسه في بناء دولة مستقرة بعد سقوطه؟ ولماذا يكون الشعب حاضرًا بقوة في ميادين التضحية، ثم يتراجع حضوره حين تبدأ قسمة السلطة وصناعة الترتيبات الجديدة؟

ومن هنا برزت "دايلما الثورات السودانية": ذلك التناقض بين عفوية الغضب الشعبي وصدق دوافعه من جهة، وقدرة النخب المنظمة على توجيه هذا الغضب والاستيلاء على نتائجه من جهة أخرى. فالجماهير تخرج مدفوعة بالغلاء والظلم والبطالة وفقدان الأمل، لكنها لا تمتلك بالضرورة معلومات كاملة عن القوى التي تنظم حركتها، ولا عن الصفقات التي تعقد في الغرف المغلقة، ولا عن المشروعات المتنافسة على خلافة النظام.

تتوحد قوى كثيرة حول إسقاط الحاكم، لأن الخصم المشترك يؤجل خلافاتها. ولكن ما إن يسقط حتى يظهر السؤال الذي أخفته لحظة الثورة: من يحكم، وبأي تفويض، ولأي مدة، ووفق أي مشروع؟ عندئذ تنتقل المنافسة من مواجهة النظام إلى الصراع على وراثته، ويكتشف الشعب أن الشعارات التي جمعته لا تكفي لبناء الدولة.

لقد كان الغضب الشعبي في الثورات السودانية في جانبا منه قد يكون حقيقيًا، ولم يكن الذين خرجوا إلى الشوارع كلهم ممثلين يؤدون أدوارًا كتبتها جهة خفية. لكن بعضا من

صدق الغضب لا يعني أن كل الظروف التي أشعلته كانت عفوية، ولا أن كل من قادوه كانوا يعملون للمقاصد نفسها، ولا أن القوى الداخلية والخارجية التي لها جانب كبير في صناعة الحراك تركت الحراك يسير بعيدًا عن مصالحها.

فالثورة قد تكون صادقة في تضحياتها، مصنوعة في كثير من أزماتها، موجهة في شعاراتها، مضخمة في صورتها الإعلامية، ثم مختطفة في مآلاتها السياسية. وليست هذه الحالات متناقضة؛ فقد يجتمع الألم الحقيقي مع من يعمل على زيادته، ويجتمع الاحتجاج المشروع مع من يستثمره، ويجتمع نبل الثائر مع حسابات قائد لا يطلعه على غاياته كاملة.

عندما يتحول قوت المواطن إلى سلاح

تقوم إحدى الأفكار الأساسية في هذا الكتاب على أن المعاناة الاجتماعية لا تكون دائمًا نتيجة تلقائية لفشل الحكم، بل قد تتحول إلى أداة في الصراع عليه. فقد تعمل قوى معارضة أو مسلحة على زيادة الضغوط الاقتصادية، أو تعطيل الإنتاج، أو إنهاك موارد الدولة، أو تضخيم الإحساس بالأزمة، حتى يبلغ المجتمع درجة تدفعه إلى الانفجار.

وهذه ليست دعوى نظرية مجردة؛ فقد وردت شواهد من داخل دوائر المعارضة نفسها تكشف أن الضغط على حياة الناس استُخدم في بعض المراحل وسيلةً لإضعاف السلطة.

ومن أهم تلك الشواهد ما أورده الدكتور جلال علي لطفي الدقير، القيادي الذي عمل مع الشريف حسين الهندي، في "كلمة العدد" بمجلة "الدستور" التي كانت تصدر في لندن. فقد تحدث الدقير، في العدد التاسع والخمسين الصادر عام ١٩٨٦، عن جانب من مقاومة المعارضة لنظام جعفر نميري ونضالهم ضده، بانهم قاموا على شراء السلع التموينية والوقود وبعض المواد الاستراتيجية، وتجفيف مداخل الإنتاج، بل وإتلاف الخبز وإلقاء بعض المواد التموينية في النيل؛ بما يزيد الندرة والضيق، ويدفع المواطنين إلى الشارع.

وتزداد أهمية هذا الشاهد لأنه لم يصدر عن نظام مايو وهو يتهم معارضيه، وإنما جاء من قيادي عمل داخل المعارضة، وكتب بعد سقوط نميري في مجلة تصدرها الدوائر

المعارضة في الخارج. وهو يكشف وجهًا ظل غائبًا خلف الصورة البطولية لانتفاضة أبريل: أن بعض المعاناة التي أخرجت الناس إلى الشوارع لم تكن نتيجةً طبيعية لأخطاء النظام، بل أسهمت بعض القوى المناهضة له في صنعها وتعميقها حتى يصبح المواطن أكثر استعدادًا للثورة، وهذا ذكره الدقير صراحة في المقال المذكور انهم يضيقون على المواطن في سبل العيش حتى يثور ويحرج ضد النظام.

ولا يعفي هذا نظام مايو من بعضا من المسؤوليات وتقلب السياسات، مثل ضعف الإنتاج والخدمات؛ فهناك أزمات كانت قائمة ولها أسبابها العميقة. لكن وجود فشل حكومي في جانب ما لا يمنح المعارضة حق زيادة معاناة المجتمع، ولا يبرر تحويل الخبز والوقود إلى أسلحة سياسية. فالسلطة التي تظلم المواطن مسؤولة عن ظلمه، والمعارضة التي تزيد معاناته لتدفعه إلى إسقاط السلطة مسؤولة عن فعلها أيضًا.

والمنطق نفسه ظهر بصورة أكثر صراحة في شهادة مرئية لعبد الواحد محمد نور، قائد حركة تحرير السودان، حين أوضح أن قتالهم لنظام الإنقاذ دفع الحكومة إلى تحويل الموارد إلى ميزانية حرب، وأن الشعب أحس نتيجة ذلك بالضغوط الاقتصادية، وأن الاقتصاد كان يمكن أن يشهد ازدهارًا أكبر لولا هذا القتال.

تكشف هذه الشهادة أن استنزاف موارد الدولة لم يكن أثرًا خفيًا لا يدركه قادة الحرب، بل كان حاضرًا في تصورهم لنتائجها. فكل مال يُدفع إلى الحرب لا يصل إلى التعليم والصحة والإنتاج والخدمات، وكلما اتسعت جبهات القتال زادت كلفة الحكم، واشتد الضغط على المجتمع، وتآكلت شرعية النظام.

ولا يعني ذلك أن الحرب المسلحة كانت السبب الوحيد في أزمة عهد الإنقاذ؛ فقد أسهمت بعض أخطاء الحكم والعقوبات الخارجية وفقدان موارد النفط بعد انفصال الجنوب في إنتاج الأزمة. غير أن الاعتراف بهذه العوامل لا ينبغي أن يمحو مسؤولية من جعل تحويل ميزانية الدولة إلى الحرب جزءًا من استراتيجية إسقاطها.

وهنا تظهر المعضلة الأخلاقية في أقسى صورها: يقرر قادة الصراع تحميل المجتمع ألمًا إضافيًا حتى يثور على الحاكم، ثم يقدمون أنفسهم بعد سقوطه ممثلين لمعاناة المجتمع نفسه. يدفع المواطن ثمن الحرب والندرة، ويقدم أبناءه في المظاهرات، ثم يجد أن الذين تفاوضوا باسمه كانوا أقدر منه على اقتسام السلطة.

من إسقاط النظام إلى إضعاف الدولة

من حق المعارضة أن تقاوم الاستبداد، ومن واجبها أن تكشف الفساد وتنظم الجماهير وتطالب بالتغيير. لكن معارضة الحكومة لا تعني معارضة الدولة، وإسقاط النظام لا يبرر إتلاف مقومات الوطن. وهذه التفرقة البسيطة في ظاهرها كانت من أكبر ضحايا الصراع السياسي السوداني.

فقد تكرر الخلط بين النظام والدولة حتى أصبح استهداف المؤسسات الوطنية يُقدم بوصفه جزءًا من معركة التحرر. وعندما تُنسب مؤسسة إلى النظام، تتجه الرغبة إلى حلها أو تجريدها من قدراتها بدل إصلاحها ومحاسبة من ارتكبوا المخالفات داخلها. ويكون السؤال السياسي المسيطر: لمن تتبع هذه المؤسسة؟ بدل السؤال الوطني: ما الوظيفة التي تؤديها، ومن سيؤديها إذا أُلغيت؟

بهذا المنطق يمكن إضعاف الجيش بحجة إبعاده عن السياسة، وإضعاف أجهزة المعلومات بحجة ارتباطها بالنظام السابق، وإضعاف الخدمة المدنية بحجة إزالة التمكين، ثم تُترك الوظائف التي كانت تؤديها هذه المؤسسات بلا بديل، أو تنتقل إلى قوى أقل خضوعًا للقانون والرقابة.

ولا يعني هذا الدفاع عن كل مؤسسة كما كانت، ولا إنكار حاجتها إلى الإصلاح. فقد تمارست بعض أجهزة الدولة تجاوزات، وقد تختلط في بعضا منها الوظيفة الوطنية بالولاء الحزبي، وقد تُستخدم بعضا من أدواتها في الصراع السياسي حسب تجديات النظام القائم، لكن الإصلاح يعيد المؤسسة إلى وظيفتها ويخضعها للقانون، أما التفكيك فيسلب الدولة قدرتها ثم يترك المجال لمن يملأ الفراغ.

كانت هذه القضية حاضرة بوضوح في مقال "معضلة الثورات السودانية"، الذي كُتب عقب حل هيئة العمليات في فبراير ٢٠٢٠. فقد حذر المقال من أن حل الهيئة وتسليم مقارها وعتادها إلى قوة عسكرية موازية، مع تقوية هذه القوة وفصلها عمليًا عن التبعية الكاملة للجيش، ومنح قائدها دورًا سياسيًا متقدمًا، ينذر بعمل كبير ضد الدولة، وادناه المقال كاملا لان هذا المقال ومقال خذ العبرة من الحرس هما أساس هذا الكتاب وبتحفيز من الناشر الأستاذ ماجد صالح عيسي "ماجد سلامه" صاحب دار الجنان

للطباعة وللنشر والتوزيع عند قراءته لهما انهما مشروع كتاب مهم ادناه المقال الأول والثاني سنورده في موضعه.

📌)))معضلة الثورات السودانية "دايلما الثورات": بين عفوية الغضب الجماهيري وهندسة الصراع النخبوي

📌هذا المقال تمت كتابته بعد حل هيئة العمليات مباشرة.

✍يثور في الذهن مما نرى ونكيفه عبر الفكر السياسي والاجتماعي المعاصر تساؤل بنيوي حيال التجربة السودانية ومسار ثورة ديسمبر ٢٠١٨: هل الثورات الشعبية في السودان عبر حقبه المختلفة حركات تغيير جذرية نابعة من إرادة الأمة، أم أنها ثورات مُهندسة ومصنوعة ومُستثمرة نخبويًا؟

ويثور في الذهن من المعطيات الحالية لثورة ديسمبر ومما سبق تساؤل مهم جدا وهو *هل الثورات الشعبية السودان في الحقب المختلفة ثورات مصنوعة*؟

فالمتتبع لخفايا هذه الثورات واندلاعها وبمحاولات التعمق في اسبابها الحقيقة غير الظاهرة يجد ان الاسباب الظاهرة والتي يكون المؤثر فيها الشعب البسيط لا تعدو ان تكون الغطاء الذي تدثر به الاسباب الحقيقة والتي غالبا تدور حول الصراع حول الحكم وليس اصلاح الحال.

وإن القراءة السوسيولوجية لتاريخ الحراك الجماهيري السوداني تكشف عن مفارقة مركزية: وجود دوافع شعبية موضوعية (تدهور معيشي، انسداد سياسي) تُستخدم كرافعة وغطاء لصراعات صفرية بين نخب متناحرة تدير معاركها حول كراسي الحكم لا حول مشروع بناء الدولة الوطنية وإصلاح حال المجتمع.

فالمعارضة السودانية منذ الاستقلال كان هذا ديدنها واول مظهر لهذا كان الصراع السياسي بين مكونات يفترض حسب قولها هي انها صنعت الاستقلال–وهذا فيه نظر– تناحرت هذه المكونات ونتج عن ذلك تسليم عبد الله خليل السلطة للعسكر بقيادة الفريق عبود، واجهت حكومة عبود صراع كبير ومعارضة شرسة من الحزب الشيوعي وتفاقم الامر عندما بدأت تجهيزات الجيش لحسم مشكلة الجنوب التي تافقمت وكانت نتاج لسوء التخطيط من الادارة الوطنية في ٥٥ قبيل اعلان الاستقلال الرسمي.

أزمة التأسيس وانقلاب ١٩٥٨: تسليم السلطة للعسكر

لم تكد القوى الوطنية تُعلن الاستقلال في يناير ١٩٥٦ حتى اندلعت الصراعات الحزبية والمحاصصات الطائفية بين حزبي الأمة والوطني الاتحادي، متجاهلة التحديات التأسيسية وعلى رأسها انفجار تمرد توريت في جنوب السودان (أغسطس ١٩٥٥) الذي فاقمته أخطاء لجنة السودنة، وعندما بلغت الأزمة البرلمانية ذروتها، اختار رئيس الوزراء عبد الله خليل تسليم مقاليد السلطة للجيش بقيادة الفريق إبراهيم عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، مدشنًا سابقة دخول المؤسسة العسكرية كطرف في إدارة الخلاف السياسي.[٢]

ثورة أكتوبر ١٩٦٤: الاستثمار الأيديولوجي والتدخلات الخارجية

واجه نظام عبود معارضة مدنية ونقابية متصاعدة قادها الحزب الشيوعي والواجهات المهنية، والتي استثمرت تفاقم حرب الجنوب وتداعياتها الاقتصادية، وفي ظل تقاطعات المصالح الدبلوماسية الغربية (خاصة الدور البريطاني النشط في الخرطوم)، تحولت ندوة جامعة الخرطوم وسقوط الشهيد أحمد القرشي في ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ إلى شرارة أسقطت النظام.

فقد اتخذ الحزب الشيوعي موضوع حسم التمرد في الجنوب مؤثرا يوثر به على الشارع مع افتعال بعض الازمات الاقتصادية وبدعم من السفارة البريطانية – دعم كبير منها– بدأت خيوط الثورة تنسج وتضيق الخناق على حكومة عبود، وقد اتجهت السفارة البريطانية ايضا الى مغازلة الحزب الوليد للاتجاه الاسلامي واشركته في بعض الجوانب وكان تفجر الثورة بصورة جامحة بعد مقتل القرشي والندوة الشهيرة التي اقيمت في ميدان عبد المنعم والتي كان من فرسانها الدكتور حسن الترابي الدكتور القادم حديثا من البعثة والذي استطاع الهاب مشاعر الناس بخطبة عصماء.

اندلعت الثورة وتغنى لها الحزب الشيوعي شعراءه ومطربيه كما لم يغنى لاي ثورة في العالم.

وكان هذا اول بروز لدكتور حسن الترابي عبر خطابه الشهير في ميدان عبد المنعم، ملهمًا الشارع بزخم فكري جديد، إلا أن مكاسب الثورة تبخرت سريعًا؛ إذ عادت الأحزاب

[٢] Peter Woodward, Sudan, 1898–1989: The Unstable State (Boulder: Lynne Rienner; London: Lester Crook Academic Publishing، ١٩٩٠)؛ محمد عمر بشير، Revolution and Nationalism in the Sudan (London: Rex Collings, 1974).

إلى التناحر والتسابق على السلطة، وتمخض الامر الى عودة الصراع بين المكونات السياسية بأعنف مما عليه قبل تسليم عبود الحكم في ٥٨، ولم يحصد الشعب السوداني غير الخطب الرنانة والاناشيد الحماسية قوية النبرات والنظم واللحن وساءت الحالة الاقتصادية بأكثر مما كانت عليه.

تسارع الصراع الى ان وصل الى حل الحزب الشيوعي من البرلمان وكان هذا مدعاة الى تحوله الى معارضة شرسة، سرعان ما قلبت الطاولة على الجميع بتحالفهم مع قوى اليسار الاخرى وعلى راسهم القوميون العرب، ثم تحالفهم مع بعض ضباط الجيش الذين تبعهم والذين مواليين، لتكون النتيجة الحتمية انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ بقيادة جعفر نميري. وجاء انقلاب مايو.[٣]

وهنا تحول الجميع الى معارضة عدا الاحزاب المكونة لمايو، وايضا سارت المعارضة في اتجاه الصراع على الحكم والكراسي وليس السودان ومارست في صراعها مع النظام أبشع طرق المعارضة وهو طريق معارضة الدولة ومقوماتها نفسها وليس النظام فقط، وتحولت المعارضة لنظام مايو من معارضة سياسية إلى استهداف ركائز الدولة وأمنها القومي بالاستعانة بمحاور خارجية. ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية وايضا تدخلت جهات اجنبية في التحضير والتجهيز وصناعة ودعم صنع ثورة جديدة تطيح بالنظام وايضا سفارة بريطانيا كانت من اللاعبين الاساسيين.

واندلعت انتفاضة أبريل ١٩٨٥.[٤]

انتفاضة أبريل ١٩٨٥: والعودة إلى الحلقة المفرغة

وبعون من الله نجحت الفترة الانتقالية بصدق المكون العسكري بقيادة المغفور له سوار الذهب.

وبعد انقضائها دخل السودان في نفس الدايلما السابقة وفزعت الاحزاب السياسية الى المحاصصات والتعويضات والبلد ينزف وينقص من اطرافه وتتفاقم الازمات الاقتصادية. الى ان قال أحد أكبر البرلمانيين السودانيين في داخل قبة البرلمان بالنص ان "ديمقراطيتكم دي لو شالا كلب ما نقول ليه جر" ومازالت الجهات الاجنبية تلعب

[٣] للتسلسل السياسي المؤدي إلى انقلاب مايو وبنية النظام اللاحقة، انظر: Peter Woodward, Sudan, 1898–1989; Gabriel Warburg, Islam, Sectarianism and Politics in Sudan since the Mahdiyya (Madison: University of Wisconsin Press, 2003).

[٤] Willow Berridge, Civil Uprisings in Modern Sudan ، ولا سيما تحليلها لتعبئة النقابات والمهنيين وعلاقة الشارع بقيادة الجيش في أبريل ١٩٨٥.

في الداخل والجيش يضعف وتتوالى عليه الهزائم الى ان تقدم بمذكرة شهيرة سارت بها الركبان. وفاقم ذلك احتدام الخلاف بين مكونات سياسية والجبهة الاسلامية حول عدد من القضايا من بينها الغاء قوانين الشريعة المطبقة منذ العهد السابق. ومع ان الجبهة كان موقفها متقدم جدا في المعارضة ومارست معارضة قوية، الا ان بعض تحركات قوى اليسار للاستلاء على السلطة عسكريا جعلهم يعجلوا هم بالأمر ويستولوا على السلطة.

السمات البارزة للمرحلة الانتقالية والنتائج

المجلس العسكري الانتقالي (١٩٨٥)

تكوين حكومة تسيير اعمال غالبها تكنوقراط

وفاء الفريق عبد الرحمن سوار الذهب بعهده وتسليم السلطة لحكومة منتخبة خلال عام واحد.

اجراء الانتخابات

الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦–١٩٨٩)

العجز التنفيذي، المحاصصات الحزبية، وانهيار الجنيه، حتى عبّر أحد النواب داخل البرلمان عن الإحباط الشعبي بمقولته الشهيرة: "ديمقراطيتكم دي لو شالها كلب ما نقول ليه جر".

مذكرة الجيش (فبراير ١٩٨٩)

تصاعد التمرد بقيادة الحركة الشعبية، وتقديم القيادة العامة مذكرة تطالب بإصلاحات عاجلة في ظل مخاوف من انقلابات يسارية، مما عجّل بتحرك الجبهة الإسلامية القومية واستيلائها على الحكم في ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

حقبة الإنقاذ وعولمة المعارضة المسلحة

وجاءت الانقاذ وجاهدت في البناء وخلق الاستقرار الامني والعسكري وكذلك الاستقرار المدني فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية والسياسية وأنجزت ما أنجزت واخفقت فيما أخفقت فيه.

خاض نظام الإنقاذ معارك البناء وتطوير البنية التحتية والاستخراج النفطي في مقابل ذلك واجه حصارًا غربيًا وأمريكيًا خانقًا، والانقاذ لم يكن حظها بأفضل من مايو فيما

يتعلق بتأسيس معارضة توجه معارضتها ليس للنظام وحده وانما للدولة ككل، ومنذ بدايتها واجهت معارضة قوية من دول الغرب وخصوصا أمريكا، التي بدأت في صنع معارضة بطرق جديدة وأكثر معارضة للدولة وليس للإنقاذ فقط الى ان وصل بها الامر الى صنع نوع جديد وهو المعارضة المسلحة في مناطق لم تكن من قبل مسرحا للقتال، وانتقلت المعارضة من العمل السلمي إلى الكفاح المسلح وفتح جبهات قتال في دارفور والمنطقتين، مع تدويل واسع للملف السوداني عبر المحكمة الجنائية الدولية ومفاوضات نيفاشا التي أفضت في النهاية إلى انفصال الجنوب عام ٢٠١١.

ثورة ديسمبر ٢٠١٨: استغلال الشعب وهندسة الفترة الانتقالية

وايضا برز دور الدول الغربية بالتحالف مع مكونات المعارضة المتعددة التي حملت السلاح والتي لم تحمله في بذر بذور ثورة جديدة، لكن هذه المرة استخدمت أذرع من داخل النظام الحاكم نفسه ووجد الشعب نفسه وقود لثورة استغلت سخطه على الاوضاع الاقتصادية والسياسية في اواخر الانقاذ والذي كان للدول الغربية والمعارضة ضلع كبير فيه ليجد الشعب نفسه في اتون ثورة صنعت بذكاء استخباراتي قوي.

استغلت فيه الشعب وجرته الى اتون ثورة مصنوعة، قدم فيها بعضا من أبناء الشعب الغالي والنفيس وصل الى التضحية بالأرواح عبر الية ما تعارف عليه الناس بمصطلح "السواقه بالخلا"، كناية عن التلاعب بالوعي وصنع صور ذهنية تدعم ذلك، وبذات دورة انتقالية جديدة ولكنها لم تكن انحيازا من المؤسسة العسكرية كسابقتها ولم تجد رجالا امثال سوار الذهب ورفاقه ، ولكن هذه المرة بين حاضنة سياسية ومكون من مكونات الجيش، فتمخضت مباشرة عن محاصصات بين المكون الذي نسب الثورة اليه في شراكة مع المكون العسكري المنحاز والذي قد يكون انحياز قادته نفسه جزء من اللعبة المخابراتية ذاتها ليجد الشعب نفسه خارجا من ثورة مصنوعة كسابقاتها لم تثمر الا الصراع على الكراسي والمحاصصة.

وهذه الفترة الانتقالية ليست كسابقاتها بل تعدت كل مهام الفترة الانتقالية الى الحكم كامل الدسم وكأنه انقلاب تعاضده قوة سياسية ممثلة في القوى التي قدمت نفسها على انها الوريث الشرعي للنظام السابق.

نتج عن ذلك:

– تكررت المتلازمة التاريخية بصورة أكثر تعقيدًا؛ إذ استغلت القوى السياسية والأطراف الخارجية الشعب بشعارات "حرية، سلام، وعدالة":

– تغييب النموذج الوطني المستقل: غابت القيادة الوطنية الحازمة من طراز سوار الذهب ورفاقه، وحلّت مكانها تسويات قادتها أذرع أمنية وسياسية تلاقت مصالحها مع دوائر استخباراتية وإقليمية.

– المحاصصة والوصاية السياسية: تحولت الوثيقة الدستورية لعام ٢٠١٩ إلى منصة تقاسم سلطة لقوى "الحرية والتغيير" مع المكون العسكري، وتجاوزت الحكومة مهام الانتقال الأساسية (تحقيق العدالة، الإحصاء السكاني، والتحضير للانتخابات) نحو التمكين الحزبي وتفكيك المؤسسات.

– ان هذا الوضع ينذر بضياع هيبة الدولة وسيولتها وتكالب الدول الطامعة وتصبح مسرحا مباحا لمخابراتها.

– تقوية فصيل عسكري مثل الدعم السريع وفصله عن التبعية للجيش واعطاؤه دور كبير في السياسية "قائده أصبح نائب لرئيس مجلس السيادة"

– حل هيئة العمليات وتسليم مقارها وعتادها لهذا الفصيل. [٥]

كل هذا ينذر بعمل كبير ضد الدولة





وقصارى القول إن مأساة الحراك الثوري في السودان لا تكمن في نبل دوافع الجماهير وتضحياتها، بل في افتقار النخب لمنظومة قيم وطنية تعلي بناء الدولة المستقرة على شهوة الوصول إلى كراسي الحكم، مما يُبقي الأمة رهينة دائرة مغلقة تدور بين الاستبداد العسكري، الفوضى الحزبية، والاستقطاب الدولي.

والله المستعان

بروفيسور طارق الصادق عبد السلام

أستاذ علم الاجتماع والتاصيل الاسلامي للعلوم

[٥] هذا التقرير ورد في المقال المؤسس «معضلة الثورات السودانية» المؤرخ ٢٥ فبراير ٢٠٢٠. ويُستحسن في الطبعة النهائية إرفاق قرارات الحل ومحاضر التسليم الرسمية متى أُتيح الوصول إليها؛ فالمقال هنا شاهد معاصر وتحذير مبكر، لا بديل عن السجل الإداري.

٢٥ فبراير ٢٠٢٠)))

وبعد أكثر من ثلاثة أعوام، اندلعت الحرب بين القوات المسلحة وتلك القوة. وليس المقصود القول إن قرارًا واحدًا صنع الحرب، فالمسار كان أعقد من ذلك؛ لكن التحذير التقط اتجاهًا بالغ الخطورة: كانت الدولة تضعف بعض قدراتها، بينما تتسع قدرة مركز مسلح آخر؛ وكان التنافس السياسي يستخدم هذا الاختلال لموازنة الخصوم بدل معالجته. وعندما اكتملت عناصر القوة الموازية السلاح والمال والانتشار والقيادة والعلاقات الخارجية والمكانة السياسية . لم تعد مجرد قوة مساعدة للدولة، بل أصبحت مشروع سلطة داخلها.

من الحرس الرئاسي إلى قلب المعضلة

ينطلق النص الآخر المؤسس لهذا الكتاب، وهو مقال "خذ العبرة من الحرس الرئاسي"، من لحظة الهجوم على مركز القيادة في بداية حرب أبريل. ففي تلك اللحظة وقف أفراد الحرس الرئاسي في مواجهة الخطر ، وأدوا واجبهم في حماية القيادة تحت ظروف بالغة القسوة، وقدموا نماذج من الثبات والتضحية.[٦]

لكن المقال لم يقف عند البطولة، بل جعل منها مرآةً يرى فيها القادة أخطاء السنوات السابقة. فالجنود الذين حموا مركز القيادة في ساعات الخطر كانوا يدفعون بدمائهم ثمن قرارات سياسية وعسكرية تراكمت حتى وصلت قوة موازية إلى قلب المجال السيادي، وادناه النص الكامل للمقال كما نشره صاحبه.

O *))) كتب اللواء م عبد الهادي عبد الباسط*

OOOOO *سعادة البرهان ::*

خذ العبرة من الحرس الرئاسى .. واسمع كلام الببكيك *قبل أن نبكى على السودان* _____

سعادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان أبدأ اولا ولتنشيط الذاكرة :: عندما حدث هذا التغيير فى ١١ أبريل ٢٠١٩ وبعد أول أسبوع تبين لنا بصورة واضحة أن ما تم كان خيانة داخلية قادها نفر محدود من القيادات الأشقياء السذج توكئوا على عصاة اللجنة

[٦] اللواء (م) عبد الهادي عبد الباسط، «خذ العبرة من الحرس الرئاسي... واسمع كلام الببكيك قبل أن نبكي على السودان»، مقال محفوظ ضمن أوراق المؤلف؛ لم يتثبت تاريخ نشره في النسخة المتاحة. يُعامل هنا بوصفه شهادة تحليلية أولية لا سجلًا رسميًا للوقائع.

الأمنية لتنفيذ خيانتهم مستسهلين الخطوة وغير مدركين لخطورتها وخطورة تداعياتها على أرض السودان وجيشه وشعبه دون أن يعلموا جيدا حجم التآمر الذى يتربص بالبلاد .. رغم علمنا بالخيانة كان خطنا الثابت الراسخ أن الوطن والجيش والشعب أكبر من كل حزب وأكبر من كل إنتقام .. بحث الإعلام العالمى والمحلى عن أى صوت يمثل وجهة نظر العسكريين الذين كانوا يتعرضون لهجمة شرسة من الحقد الفاجر والتعدى الممنهج تقودها قوى الحرية والتغيير مدعومين من المجتمع الدولى وعدد من الدول الإقليمية بغرض إخراج الجيش من معادلة الحكم والسلطة تمهيدا لتسليمها للعملاء تحت دعاوى الحكم المدنى الكذوب .. هذه الهجمة الإعلامية الشرسة التى أستخدمت فيها كل أساليب البطش الإعلامى الحقود جعلت كثير من الإعلاميين ينزوون أو يؤثرون السلامة .. فأوحى للقنوات الفضائية أحد الزملاء (إعلامى وطنى) أن يطرقوا بابى .. فلم اتردد وظلت أنافح عن الجيش وعن العسكريين وبتنسيق مباشر مع الفريق أول جمال عمر والفريق أول أبوبكر دمبلاب .. ولم تكن نزهة كانت تجربة قاسية تلقيت فيها جبال من الشتائم والإساءات والتعدى المباشر فى حملة منظمة لم يواجهها إعلامى فى السودان .. كانت المسيرات الغاضبة تحاصر منزلنا يوميا وكانت الكتابات الجارحة تلطخ جدران بيتنا بالعديد من عبارات الإساءة والشتم كان أبرزها وصفى ب (كلب العسكر) وتارة ب (كلب البرهان) .. أقول هذا حتى تعلم سعادتك أننى عندما اكتب أو أتحدث لا أكتب أو أتحدث من منطلقات ذاتية أو حزبية .. وأسأل عنى كل من يعرفوننى وكل من زاملونى فإنى ألقى الكلمة لله والوطن ولا أبالي .. لذلك أرجوا الإستماع بقلب مفتوح من ناصح أمين .. .. سعادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان :: تعلم وأنت سيد العارفين أن التاريخ السياسى للدول مليئ بالإغتيالات .. لقد قتل ٤ رؤساء إمريكان وهم على كرسى السلطة .. وقتل رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحق رابين .. وقد قتل أكثر منهم فى العالم العربى والإسلامي .. كان أبرزهم الرئيس محمد أنور السادات بطل العبور وقائد معركة ٦ إكتوبر الذى قتلوه (يوم الزينة) يوم إحتفاله بهذا النصر .. قتلته المخابرات الإسرائيلية والأمريكية تشفيا وحقدا عبر خلية إستخباراتية ماسونيه يقودها خالد الإسلامبولى متسترة تحت غطاء السلفية والتشدد الدينى .. قتلوه بعد أن إستدرجوه إلى توقيع إتفاقية كامب ديفيد والتى قسمت العالم

العربى وضيعت القضية الفلسطينية وأخرجت مصر من معادلة الحرب .. قتلوه بعد ما أخذوا منه كل ما يريدون من إنكسارات وتنازلات .. قتلوه حتى يقولوا للعالم وللمسلمين أن يدنا طويلة وحسمنا ناجع .. قتلوه حتى يقولوا للعالم الإسلامى أننا ننتزع التنازلات ثم نسحل الضحية دون رحمة .. سعادة الفريق أول البرهان :: كل تلك الإغتيلات للرؤساء (كفار ومسلمين) تمت فى دول تعتنق حكوماتها وجيوشها مبادئ العلمانية (ما لله لله وما لقيصر لقيصر) .. العلمانية التى تربى على الجبن والحقد وتربى على حب الذات وشهوات النفس .. تربى على الفسق والفجور .. لذلك تم قتل كل أولئك الرؤساء بنجاح دون أن يتصدى لقاتليهم حرس أو فرد حماية .. لأنه فى لحظة الإغتيالات وسط الجيوش العلمانية كل إنسان يقول نفسى نفسى .. لا احد يفكر فى حماية أحد .. كل شخص يفكر فى حماية نفسه نفسه وحدها دون سواها .. وهذا بالضبط ما حدث للرئيس السادات لحظة إطلاق الرصاص .. كان ألحرس الرئاسى أول حموا أنفسهم أول من (عملوا ساتر) لم يفكروا فى الرئيس ولم يفكروا فى نياشين الرئيس .. لم يفكروا فى واجباتهم تجاه الرئيس .. فقط كانوا يفكرون فى حماية أنفسهم لأنه عند وقوع مثل تلك الأحداث يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبته وبنيه .. وكان بجاور الرئيس السادات نائب الرئيس وقائد الجيش وقيادات الصف الأول ففعلوا نفس ما فعله حرس الرئيس نجاة الأنفس .. وما حدث من حرس السادات هو فعل طبيعى غريزى حدث ويحدث مع كل حراس الرؤساء الذين تم إغتيالهم .. إلا (حادثة إغتيالك) سعادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان .. ففى مشهد بطولى نادر وبعد أن تيقن قائد الحرس الرئاسى (الشاب المؤمن) أن الأوباش المجرمين قد إستباحوا البيت الرئاسى وأحاطوا بك وبهم من كل جانب وظن ألا ملجأ من الله إلا إليه ، تيقن قائد الحرس أن حماية القائد واجب دينى معظم وحماية القائد واجب وطنى مقدس أعلى قداسةً وقدسية من حماية النفس وحظوظ الذات وعرض الدنيا .. حيث أصبحت حماية القائد فى تلك اللحظة الفارغة ركنا وفرض عين من أجل حماية الجيش وحماية الوطن وحفظ البلاد من الإنهيار .. مباشرة أصدر قائد الحرس تعليماته للحرس ولنفسه :: أركزوا ياشباب وأحموا القائد .. لم يترددوا لم يتلجلجوا لم يجبنوا لم يتذكروا إلا الله والشهادة والواجب .. وفى لمحة بصر كالتي أتت بعرش بلقيس شكلوا جدارا بشريا واقيا ليحموا

القائد رمز السيادة ورمز الجيش (ليحموك) سعادة البرهان فتمزقت صدورهم وأحشاءهم رخيصة حتى لا يتمزق الجيش ويتمزق الوطن .. ثم قالت لك ارواحهم الطاهرة وهى تصعد إلى السماء :: أدخل إلى صرح القوات المسلحة و(لا تكشف عن ساقيك) إنه صرح ممرد بدماء العزة وقوارير الكرامة .. فدائية وبطولة فاخرة تشبه أهل السودان أحفاد النبيين إدريس ونوح وأحفاد كوش بن نوح .. فدائية نادرة تشبه جيش السودان وتشبه أهل السودان الذين إعتقد جازما أنهم المعنيين بهذه الآية :: [[*(أَذِلَّةٍ) عَلَى الْمُؤْمِنِينَ (أَعِزَّةٍ) عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ]]* إعتقد ذلك رغم إجتهاد المفسرين فى لى وتطويع معنى كلمة *أذلة* لتخدم تفسيراتهم المتأولة وهى كلمة واضحة الدلالة وواضحة المعنى وهى ذات الصورة التى ينظر بها كثير من (الأعراب) لأهل السودان .. ونحمد الله إن الله قد أثبت لنا أننا *(أعزة)* على الكافرين ياسعادة البرهان !! ونحمد الله أن الأية بدأت :: *((بسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه))* .. ما فعله الحرس الرئاسى صورة نادرة فاخرة لم يكتب التاريخ الإسلامى مثلها إلا مرتين :: الأولى :: يوم

أحد وبعد هزيمة المسلمين حينما أحاط الصحابة بالرسول صلى الله عليه وسلم وشكلوا حوله جدارا بشريا لحمايته من القتل :: والثانية :: يوم معركة الميل أربعين :: عندما فجر الشهيد على عبد الفتاح وإخوته الدبالين بأجسادهم دبابات العدو فداءا للدين والوطن وللحيلولة دون سقوط جوبا .. ولك إن تتسائل سعادة البرهان لماذا فعل الحرس الرئاسى ذلك !! وكيف فعل هؤلاء الشباب الميامين ذلك الفعل الخرافى .. وما الذى دفعهم لفعل ذلك وهم لا تربطهم بك أواصر قربى أو صلة دم وربما انت لا تعلم أسماءهم ولا تعلم أحوالهم وأحوال البيوت التى رعتهم وأسرهم التى ربتهم وقد كان بإمكانهم أن يفعلوا غير ذلك .. أن يفعلوا مثل ما فعل كل الحراس مع كل الرؤساء الذين قتلوا ولم ينجَوْا ونجوت أنت ياسعادة القائد العام .. ولم يكن ليلومهم احد لو لم يفعلوا .. فعلوا ذلك سعادة البرهان لأنهم مسلمون موقنون مؤمنون راسخون .. فعلوا ذلك لأنهم تربوا داخل (معامل ومحاضن) الجيش السودانى المسلم مصنع الأبطال وعرين الأسود الرجال أحفاد رماة الحدق .. الجيش السودانى ياسعادة البرهان الذي

كانت صيحته يوم ميلاده الثانى فى أغسطس عام ١٩٥٤ (نحن جند الله جند الوطن إن دعا داعى الفدا لن نخن) قبل أن يكون لتنظيم الكيزان ذكرا وإسما .. الجيش السودانى الذى فرض عليه المشير البطل جعفر نميرى و(ليس الكيزان يا سعادة البرهان) عند ميلاده الثالث فرض عليه المشير نميرى بوعى راسخ ووطنية بازخة فرض عليه نظاما ومنهجا إسلاميا راسخا يبدأ بدبلوم الدعوة الإسلامية وينتهى بمهرجان حفظ القرآن وبعثة الحج العسكرية .. فعل المشير نميرى ذلك بالجيش السودانى يوم أراق الخمور ومنع الفجور وجعل الإستقامة والتدين والخلق الرفيع من أهم حواجز الترقى للضباط .. فعل هذا المشير نميرى بعد تيقن (بيان بالعمل) أن عربدة وصعلقة الشيوعيين وخواء ومجون العلمانيين لا تولد إلا جيوشا مايعة خائرة لا تخدم النخوة ولا توفر الرجولة التى يتطلبها القتال ويتطلبها بناء الجيوش القوية وبناء الأوطان الفتية والزود عنها .. فعل ذلك المشير نميرى بعد أن تيقن أن المجون والميوعة لا تخدم قضايا الأوطان التى تتطلب جيوشا ورجالا فى ثبات الجبال غير هايبين وغير قابلين للبيع أو الشراء وغير قابلين للإختراق والتبذل فى حانات المخابرات الأجنبية .. يا سعادة البرهان :: هذه الأسلمة (وليست الكوزنة) هى التى جعلت معظم قيادات القوات المسلحة والقوات النظامية عندما يحالون إلى التقاعد ينحازون إلى التيار الإسلامى بدءا من المشير سوار الدهب والفريق أول تاج الدين عبد الله فضل والفريق إول إبراهيم سليمان والفريق أول الدابى والفريق أول هاشم عثمان والفريق الهادى عبد الله واللواء طيار الفاتح عابدون وغيرهم كثيرون .. .. رحم الله المشير نميرى وعطر ثرى قبره فقد كان قويا فى الحق حازما فى العدل .. دعك من المشير نميري سعادة البرهان :: أنظر إلى مدهشات الرئيس محمد أنور السادات بطل معركة إكتوبر الذى عندما أراد التخلص من هزيمة نكسة حزيران وعندما أراد الإنتصار للأمة فى حرب إكتوبر وضع العلمانية جانبا وتخلص من كل موروثات الفسق والمجون التى رسخها الفريق عبد الحكيم عامر و اللواء صلاح نصر وحمزة البسيوني أصدقاء الممثلات والراقصات الذين قادوا الجيش المصرى إلى الهزيمة والبوار .. تخلص السادات من ثقافة العهر والمجون التى كانت تنخر عرى بقايا جيش عبد الناصر المخترق والمهزوم .. ثقافة مجون سعاد حسنى وتحية كريوكا ثقافة الرقص العارى والممثلات الأخدان اللائى كن

السبب المباشر فى هزيمة حزيران .. توكل السادات على الله وثاب بالجيش المصرى إلى القوى القهار فأختار العاشر من رمضان والجنود صائمون .. إختاره يوما للمعركة واستعان بعلماء الإزهر الذين توافدوا على متحركات الجنود يبثون روح الجهاد ويذكرونهم ببسالة وفدائية الصحابة فى يوم بدر .. فخاض السادات المعركة تحت صيحات (الله أكبر) وكان الإسم الكودى للمعركة (حرب بدر) وكانت خطة الهجوم وبدء العمليات تحت إسم (المآذن العالية) فكان الإنتصار الذى أعاد للجيش المصرى وللإمة الإسلامية هيبتها ،، وتم قهر وإذلال جيش الصهاينة وتم تدمير خط بارليف .. هكذا يفعل كل القادة الذين يريدون الإنتصار يلجئون إلى الدين مولد المعجزات ومفجر البطولات يلجئون إليه دون لجلجلة ودون تردد ودون خوفٍ من فزاعة المجتمع الدولى الخبيث .. فزاعة المجتمع الدولى التى أكلت منسأتها دابة الأرض وماتت وشبعت موتا وركلتها كل دول العالم قويها وضعيفها إلا بعض قادة وسياسي أهل السودان الذين مازالوا فى العذاب لابثين .. .. سعادة الفريق أول البرهان هذا الجيش السودانى بإرثه المسلم هو الجيش الذى ورثته الإنقاذ من المشير نميرى ووجدته مكمل مجمل فزادته نوارا على نور .. زادت الإنقاذ على ما فعله المشير نميري صروحا ولبنات .. طورته وأهلته وزانته بالصناعات الدفاعية وبمصانع الصافات ومصانع الاحتياجات اللوجستية ومصانع المهمات ومعاهد التدريب .. هذا هو الجيش المسلم (دون مداراة) الذى خرَّج ابطال الحرس الرئاسى الذين أدهشوا العالم وادهشوا الخواجات رعاة المؤامرة .. أدهشوهم برجولتهم وثباتهم وعقيدة دينهم التى هى من عقيدة جيشهم .. سعادة البرهان حينما خطط الخواجات لإشعال هذه الحرب .. خططوا كل شئ وحسبوا كل شئ وتيقنوا من كل شى .. تيقنوا أن البرهان إما مقتول وإما مأسور وأن الجيش السودانى مهزوم مهزوم .. لم يفكروا فى أى إحتمال ثالث .. لم يفكروا أبدا فى الحرس الرئاسى ولم يخطر ببالهم .. لم يفكروا فى تلك الفدائية النادرة ولم يظنوا أنها موجودة ولم يظنوا أنها قد تحدث .. فزاد إندهاشهم من شعب السودان وزاد حقدهم على جيشه عندما حدثت .. هذه الفدائية سوف تظل مدرسة وكتاب يعَّلِم الأجيال ويعَّلِمَك أنت شخصيا أن الدنيا وزخرفها أحقر وأتفه من أن يتم إستبدالها بنعيم الآخرة وأن الأوطان أغلى من حظ النفس وأسمى من بهارج السلطة وصولجان السلطان ..

ولو كان السودان يقدر أبطاله لأقام تماثيلا من الفخر وصروحا من المجد فى كل الشوارع وفى كل الساحات تحمل أسماء اؤلئك الثلة الأبطال ولألفت بإسمهم كل مناهج التربية الوطنية التى تدرس للطلاب الفدائية ونكران الذات .. ولذلك سعادة الفريق البرهان عارٌ فى حق الوطن إذا خينت هذه الفدائية .. عارٌ فى حق الجيش إذا خينت هذه الدماء الزكية الطاهرة التى فدتك أنت قبل أن تفدى الجيش والوطن والشعب .. عار خيانتها تحت أى تكتيكات خائرة .. عار خيانتها حتى لا تلعننا وتلعن الوطن دماءهم الطاهرة .. وحتى لا تتحسر أرواحهم الطاهرة وتشكوا إلى الله قائلة :: أنهم سكبوا دماءهم زكية لله والوطن وحكومة السودان وقيادتها تستبدل الذى هو أدنى بالذى هو خير ،، تستبدل المجاهدين الأخيار بالسكارى والفجار تستبدل الوطنيين المخلصين بأنصاف الولاء الخائنين ،، تستبدل إخوة الخنادق والثغور بإخوة الصهيونية والفجور .. تستبدل أهل الولاء بأهل العداء .. لماذا ولأجل ماذا ياسعادة البرهان .. سعادة الفريق أول البرهان والله على مانقول شهيد :: بحسابات السياسة والحكم وبحسابات التنمية والإنجاز إنك تعلم والعالم يعلم و(الشعب السودانى يعلم وبالمقارنة إزداد علما) أن حزب المؤتمر الوطنى أعظم حزب حكم السودان رغم أنف كل الشانئين ورغم أنف المجتمع الدولى ورغم أنف كل من ينكر ضوء الشمس فى وضح النهار .. رضى من رضى وأبى من أبى .. وهذا الحزب لم يكن ملاكا مبرءا ولم يدعى أهله ذلك وإنما كان (بشرا) أصاب وأخطأ وقد أخطأ الصحابة في بعض الامور .. ولكن حقا وعدلا هذا الحزب رغم حملات الشيطنة كانت إنجازاته وفضائله على الشعب السودانى أكثر من الرمال و أرسخ من الجبال (والحساب ولد) .. وكذلك قطعا وجزما وبرضو (الحساب ولد) أن أخطاءه مهما عظمت ومهما تجنيا ضخمت لا تساوى عشر معشار أخطاءكم (كما ونوعا) .. أنتم لم ترتكبوا أخطاء أنتم إرتكبتم كوارث نوازل آثام أرجعت البلاد مئات السنين إلى الوراء .. ببسببها سكبت دماء وانتهكت أعراض ونهبت أموال .. ما فقده السودان من الأموال العامة والخاصة ومن تدمير للبنيات يفوق آل ٨٠٠ مليار دولار .. هذا غير فقدان ذاكرة الأمة وإرثها التاريخى والثقافى .. لذلك لا تتحدثوا عن أخطاء المؤتمر الوطنى الرؤوف الرحيم ولاتتجنوا عليه حتى لاتلعنكم السماء أو يُسحتكم غضب من ربكم وهو القائل سبحانه

:: (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا) .. هذا حزب أسس على التقوى من أول يوم لذلك ما قاومه أحد إلا قصمه الله .. حتى عندما فكر المشير عمر البشير بإيعاز من بطانة السوء الإنقلاب عليه نزع الله ملكه وأذهب حكمه .. ولذلك ياسعادة الفريق أول البرهان هذا الحزب عنوة وإقتدارا رجالة وشكامة إنتقل بالسودان من رجل إفريقيا المريض إلى رابع قوة إقتصادية إفريقيا وعربيا ورابع قوة عسكرية .. وتعلم كذلك يا سعادة البرهان ويعلم كل العسكريين وكل النظاميين أنه كحزب حاكم قدم للجيش والقوات النظامية إنجازات خرافية فاقت حد المعقول وفاقت حد الممكن .. لم يقدمها أحد قبله ولن يقدمها أحد بعده سيكتبها التاريخ وسيسطرها الفخر رغم حملات الشيطنة وحملات التبخيس والتدليس التى يتولى كبرها شياطين الإنس والجن وفيكم سماعون لهم .. .. هذه الإنجازات ياسعادة البرهان هى التى جعلت الجيش السودانى يقف شامخا فى مصاف أقوى الجيوش إفريقيا وعربيا .. هذه الإنجازات هى التى مكنت الجيش وجعلته يبطل أعظم مؤامرة وأعظم تمرد عسكرى يحدث فى تاريخ الجيوش وتاريخ الحروب .. هذه الإنجازات هى التى جعلت العالم الحر ينحني فخرا لجيش السودانى .. ولذلك أقول لبعض الصحفيين الناصحين منهم والحاقدين أو من البائعين اقلامهم لشلة الخيانة وصولجان السلطان أقول لهم :: المؤتمر الوطنى الذى دوخ المخابرات الغربية والصهيونية والذى حكم السودان ثلاثين عاما ناضرات عنوة وإقتدارا رغم أنفهم والذى تفيض خزائنه بالبروفسيرات والعلماء والخبراء الاذكياء وفطاحلة السياسة السودانية ليس طفلا يافعا فى مدرسة السياسة ع النصائح الملغمة التى تعلمه متى يغير إسمه أو يجدد ثوبه .. إمبراطور السياسة السودانية لا يحتاج لأى دروس خصوصية من بعض بائعى الكلام تعلمه ماذا يفعل ومتى يفعل وكيف يفعل فهو سيد السياسة والكياسة .. وتعلم كذلك سعادة الرئيس البرهان أن حزب المؤتمر الوطنى لم تسقطه ثورة كما يزعم الزاعمون وإنما أسقطته خيانة داخلية دبرت بليل قادها نفر من أهله بعيدا عن كل مؤسساته وهياكله .. هؤلاء البعض هم من حرضوا اللجنة الأمنية على الإنقلاب .. وهم من أجبروا الفريق أول عوض إبن عوف على الإستقالة مستخدمين عدد من الأدوات التكتيكات والوسائل الماكرة أدخلت الخوف والهلع فى قلبه ودفعته للإستقالة المتعجلة وهو يرتجف خوفا ويرتعد فرقا.. نفذ هؤلاء الأشقياء الإنقلاب بسذاجة عقل

وضحالة فكر لم تُقَدِر ولم تحسب خطورة مئالات ما سيحدث للسودان .. سعادة البرهان أنت لم تكن عضوا فى اللجنة الأمنية وربما لم يكن لك أى دور رئيسى فى هذا الإنقلاب فقد دفعت بك الاقدار قدرا الى قيادة الجيش وقيادة السلطة وبالتالى فإنك تتحمل كل أوزار الفترة الإنتقالية كل شرورها وإنتكاساتها . حيث سِرتَ عِلما أو غفلةً خلف إستراتيجيات وتكتيكات لا ناقة للقوات المسلحة فيها ولا جمل تلك الإستراتيجيات التى وضعها أشقياء الخيانة القائمة على تدمير حزب المؤتمر الوطنى والتى وضعوها هم بغرض محو آثار جريمتهم التى إرتكبوها فى حق حزبهم وفى حق وطنهم .. ووفق هذا الهدف الوحيد الذى سيطر على عقولهم وتملك جماع نفوسهم لم يتورعوا فى وضع إستراتيجياتهم (بتذاكى عبيط) معتمدين على أحزاب قحط وقوات الدعم السريع ولجنة التمكين كوسائل ناجعة للتخلص من حزب المؤتمر الوطنى ولإخراجه من دائرة الفعل السياسى وفق ذات السذاجة المتدحرجة .. ولذلك ظلت تلك الوسائل الثلاثة هى وسيلتهم الناجعة للتخلص من حزب المؤتمر الوطنى والذى صنفه خيالهم المريض ونفوسهم الخائنة أنه الخطر الأول والأكبر وبالتالى إستصغروا كل ما دونه من مخاطر حتى عميت عليهم .. وحتى يضمنوا تحقيق هذا الهدف المحورى (سحل حزب المؤتمر الوطنى) بسرعة وحسم لا تقبل العودة اتكئوا وإستعانوا بعصاة المجتمع الدولى لذلك غضوا الطرف عن إستدعاء بعثة فولكر الأممية التى دخلت السودان بخطاب وطلب ممهور بتوقيع رئيس الوزراء التعيس خائب الرجاء عبد الله حمدوك ورغم أن هذا الخطاب كتبه السفير البريطانى كانت مجموعة الخيانة مسرورة وجزلة بهذا الإستدعاء .. وكان كل ذلك فى سبيل تشديد الحصار وإغلاق المنافذ على حزب المؤتمر الوطنى دوليا ومحليا وفق ذات السذاجة ووفق ذات الظن الآثم والأفق الضيق الذى يستصغر المخاطر والمهددات الأخرى حتى عميت عليهم وأشربوا فى قلوبهم التفريط بجهلهم .. كانت هذه هى إستراتيجيات مجموعة الخيانة فى اللجنة الأمنية ومن عاونهم (المحرِضين والمحرَضين) .. .. فيا سعادة البرهان هذه التكتيكات لا تخص الجيش السودانى ولا تخدم قضيته ولم يحدث فى تاريخ القوات المسلحة أو فى تاريخ قياداتها أن أدخلت نفسها فى صراع سياسى مع حزب أو جماعة خارج إطار القانون والدستور أو إعتمدت على وثيقة ترسخ لعزل حزب سياسى .. فماهو المنطق

وما هو العقل الذى يدفعك للسير خلف هذه الإستراتيجية.. ما الذى يدفعك لتبنى إستراتيجيات وتكتيكات لا تخص الجيش السودانى ولا تخدم مصالحه .. ما هى مصلحة الجيش السودانى ومصلحة القائد العام فى التضييق ومكافحة أكبر حزب سياسى داعم للقوات المسلحة قولا وفعلا .. ياسعادة البرهان هذه الإستراتيجيات والتكتيكات هى التى تطيل أمد الحرب وتعطل الحسم وتدخل السودان فى حرب إستنزاف متدحرجة .. سعادة البرهان لقد كان لكم فى سوار الدهب قدوة حسنة .. فقد جاءته ذات أحزاب قحط بقيادة ذات الشيوعيون بإسمهم وبواجهتهم القديمة التجمع الوطنى الديمقراطي جاءوا بخيلهم ورجلهم إلى المجلس العسكري بقيادة سوار الدهب عام ١٩٨٥ ليتم عزل الإسلاميين بإعتبارهم حلفاء نميرى تحت شعار الرواية الأولى (كنس السدنة) قبل إن تتحور إلى (أى كوز ندوسو دوس) فألقمهم المشير سوار الدهب حجرا حيث رفض بإباء وقال لهم بحسم :: اقنعوا الشعب بأنهم سدنة ودعوه يسقطهم فى الإنتخابات نحن لن نحظر حزبا إسلاميا أو شيوعيا .. هذا قرار الشعب وقرار صناديق الإنتخابات .. وقال لهم نحن حكومة إنتقالية مهمتها الإشراف على أداء إنتخابات حرة نزيهة يشارك فيها الجميع .. وعندما يأتى ممثلى الشعب المنتخبين فاليفعلوا بالدستور والقانون والأحزاب مايشائون .. فما الذى يجعلكم يا سعادة البرهان كعسكريين تتنكرون لهذه السيرة العطرة وتتنكبون عن السير فى طريقها .. ما الذى يجعلكم تسيرون خلف إستراتيجيات العزل السياسى غفلة حتى تدحرجت بكم الغفلة إلى توقيع الوثيقة الدستورية وما هى بدستورية وإنما هى وريقة مهترئة إرتكبت بموجبها أكبر جناية في حق البلد وفي حق الشعب حيث قامت هذه الوريقة بتجاوز وشطب كل الأحزاب الوطنية وتهميشها ثم سلمت قياد البلاد للسكارى والعملاء وعبدة المجتمع الدولى تحت سمع وبصر القوات المسلحة ومع ذات الأحزاب التى ظلت هتافاتها الداوية تخترق أسوار القيادة العامة ليسمعها الجنود والضباط وهم يبكون :: (معليش معليش ماعندنا جيش) (قدام قدام الجياشى ود حرام) .. من هنا بدأ الإنحدار .. من ذلك اليوم بدأ الإختراق .. من ذلك اليوم بدأ التخطيط لتدمير السودان .. .. وقد كانت الفرصة سانحة أمامك سعادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان كانت الفرصة أمامك لتدخل التاريخ من أوسع أبوابه لو أنك ركلت كل التكتيكات المضطربة وأرجعت الدولة والجيش إلى مسارهما

الصحيح تماما كما فعل المشير سوار الدهب وكما فعلت قيادة الجيش بعد ثورة أكتوبر .. سعادة الفريق أول البرهان لقد ظللت لأكثر من سنتين متحالفا مع قوى الحرية والتغيير وظللت تغض الطرف عن كل الكوارث التى إرتكبوها فى حق الوطن والشعب والدين وفى حق الجيش والقوات النظامية لآنك ظللت تسير خلف إستراتيجية محو وسحل المؤتمر الوطنى وظللت تسير خلف ذات إستراتيجية الإستخفاف والإستصغار بالمخاطر .. خلال هذه السنتين تمكن القحاطة بمعاونة أجهزة المخابرات الغربية والصهيونية من تفكيك وتجريف كل ثوابت ومحصنات الأمن القومي ومحصنات الأمن العسكرى وأنتم تحرككم فوبيا المؤتمر الوطنى مبتهجين تنظرون إلى كل ذلك بعين واحدة لا ترى خطرا غير المؤتمر الوطنى .. وبعد هذا التجريف وبعد إنتهاء فترة السنتين تهيئ القحاطة والمجتمع الدولى للوثبة الأخيرة وهى تسلمهم للسلطة كاملة (رئاسة المجلس السيادى ورئاسة الوزارة) حسب نص الوثيقة الدستورية .. وقد كانت الخطة معدة وجاهزة بمجرد الإستلام وهى حل جهاز المخابرات بصورة كاملة وتجريف شامل لقيادات الشرطة ثم التفرغ لتكوين (الجيش الوطنى المهنى) بعد حل (جيش الكيزان) وتكوين الجيش الجديد والذى سيكون عماده قوات عبد العزيز الحلو وقوات عبد الواحد محمد نور وحركات دارفور وحثالات العسكريين من بقايا البعثيين والشيوعيين .. وهذه الخطة كانت تستهدف أيضا تفكيك قوات الدعم السريع عبر إعتقال قياداته بتهمة فض الإعتصام وإرتكاب جرائم حرب (العسكر للسكنات والجنجويد ينحل) كانت تلك خطة ما قبل قرارات ٢٥ إكتوبر .. فجأة وبعد سنتين من التيه والتماهى والغفلة وجد العسكريين وحميدتى أنفسهم أمام بوابة جهنم تلوح فى الأفق .. مباشرة لجأ الإثنين إلى سدادين الكريهة وحماة الثغور بغرض التخلص من خطر القحاطة الذين أصبحوا قاب قوسين أو أدنى من تسلم السلطة كاملة سيادية وتنفيذية .. فتمت المظاهرات والإعتصامات التى مهدت لقرارات ٢٥ إكتوبر التى دعمها الشعب السودانى ودعمتها كل الأحزاب الوطنية .. فتم ركل القحاطة إلى مزبلة التاريخ .. وقد كانت الفرصة سانحة مرة أخرى أمامك سعادة الفريق أول البرهان لتصحيح الأخطاء ووضع البلاد فى المسار الصحيح وقد كانت البلاد رغم التفريط ورغم الإختراق ورغم التجريف كانت ما زالت ببعض العافية .. ولكن للأسف ويا للأسف كانت وما زالت فوبيا

المؤتمر الوطنى مهيمنة وحاضرة زاد إشتعالها شهوة الحكم وغريزة حب السلطة التى سيطرت على الجوانح والخَطَرَات .. لذلك فكر العسكرين وقدروا (وقتلوا) كيف قدروا .. إعتبروا إخراج القحاطة من المشهد يعنى مباشرة (عودة الكيزان) .. رجعوا مباشرة إلى وساوسهم وسوء تقديراتهم فارتكسوا وقرروا إعادة حمدوك وإعادة القحاطة (face٢) .. تحت تكتيكات كلو يهون إلا حزب المؤتمر الوطنى .. تخترق البلد يهون .. يعود السكارى والعملاء يهون .. يعود التدخل الدولى وتدخلات فولكر والرباعية يهون .. كله يهون إلا عودة الكيزان أو المؤتمر الوطنى .. فعاد حمدوك مبجلا مكرما محمولا مرة أخرى على سنابك العسكريين وعلى أسنة ورماح سعادة الفريق أول البرهان .. وقد اوشك حمدوك على الرفض ولكن جاءته التعليمات من المخابرات الأجنبية والإماراتية فقبل ووافق طائعا وذليلا وهو (الهمبول) .. وقد قررت المخابرات الأجنبية عبر سفاراتهم وعملاءهم فى الحكومة والمعارضة تسريع خطة تجريف الجيش السودانى وتقسيم البلاد مستغلين غفلة وسذاجة تكتيكات العسكريين .. والعسكريين تائهين فى شهوة السلطة وفوبيا حزب المؤتمر الوطنى .. فتم الإتفاق أولا بين تحالف القحاطة والمخابرات الأجنبية على إستقطاب وإستمالة حميدتى وقواته وفق خطة وضعها ياسر عرمان بعد أن أقنع المخابرات الغربية والإماراتية أنه لا سبيل لهزيمة العسكريين والكيزان دون إستقطاب حميدتى والذى كانت قد تحولت قواته إلى قوة ضاربة عددا وتسليحا فأسندت المهمة إلى فولكر والسفير الإماراتى وقد نجحوا فى ذلك مستخدمين معه الترهيب والترغيب .. ثم بعد أن ضمنوا ولاء حميدتى تم تصميم الإتفاق الإطارى وفق هدف وحيد هو تفكيك الجيش وتفكيك السودان طوعا أو كرها ورغم أنف القوات المسلحة .. وقد سار العسكريون تحت تخدير فوبيا الكيزان والمؤتمر الوطنى ساروا مع الإتفاق الإطارى حتى أوشكوا على التوقيع .. ولولا تسرع المجتمع الدولى وتسرع القحاطة وغباءهم وسوء أدبهم مع ممثلى الجيش فى ورقة الترتيبات العسكرية لكانت البلاد وكانت القوات المسلحة قد (دبستا) بالإنفاق الإطارى ولكان المجتمع الدولى مستندا إلى قوات حميدتى والقحاطة ومجلس الأمن لكان فعل بالسودان بالقوات المسلحة الأفاعيل .. ولكنه لطف الله وحفظه لهذه البلاد أرض الطيبين وأرض الهجرتين ومهاجر صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم .. وقد صمم الإتفاق الإطارى بطريقة خبيثة ماكرة ..

إما أن يوافق عليه الجيش ذليلا صاغرا وإما أن تقع الحرب .. مباشرة بعد تفاقم الرأى العام العسكري المعارض للإتفاق الإطارى وبعد إنسحاب ممثلى الجيش من ورقة الترتيبات العسكرية وجد العسكريين وسعادة الرئيس البرهان وجدوا أنفسهم فى وضع حرج وخطير قد يعصف بوحدة القوات المسلحة ومن ثم قد يعصف بأحلام السلطة .. فرفض العسكريون التوقع بعدما كادوا أن يركنوا إليه شيئا كثيرا .. مباشرة إنتقل الخواجات بالتنسيق مع حميدتى والقحاطة إلى الخطة ب وهى تنفيذ إنقلاب خاطف لإستلام السلطة وإذا فشل الإنقلاب قامت الخطة ج وأشعلت الحرب .. وقد حدث فعلا ما أرادوه وما خططوا له .. فشل الإنقلاب ووقعت الحرب ووقع الدمار الذى أرجع السودان مئات السنين إلى الوراء .. وهذه الحرب لم تندلع ولم تشتعل إلا من خلال أخطاءنا والتى يتحملها العسكريين بصورة كاملة منذ لحظة تسلمهم السلطة فى ١١ أبريل ٢٠١٩ وحتى قيامها .. حميدتى الذى تركته الإنقاذ بقوات محدودة فى حدود ٢٠ الف بتسليح محدود ومادة قانونية تحكم تبعيته للقوات المسلحة تحول إلى قوة ضاربة مئات الآلاف وبتلسيح شارف على بلوغ مرحلة الطيران الحربى والمسيرات والأقمار الصناعية وأجهزة الإتصال المتطورة .. والمؤسف خلال كل فترة تمدد الدعم السريع كان يتم إضعاف الجيش وإضعاف القوات النظامية وحل كل القوات المساندة للجيش فى هيئة العمليات والدفاع الشعبى والخدمة الوطنية والشرطة الشعبية .. والمؤسف الذي يثير الحسرة ويثير الإستغراب أن هذه القوات التى تم تفكيكها لم تتسلمها القوات المسلحة وإنما تم تسليم مقارها وأسلحتها غنيمة باردة للدعم السريع (ما هو العقل الذى أوحى بذلك) .. أى عقلٍ وأى بصرٍ وأى بصيرةٍ. وأى منطقٍ أمر بفعل هذا .. لم يكن هذا سحرا أو أساطير الأولين بل كان واقعا مؤسفا حير عقول الراشدين .. لقد فُعِل كل ذلك التفريط تحت تأثير فوبيا الكيزان وفوبيا المؤتمر الوطنى .. كانوا مع سبق الإصرار والترصد يعتقدون أن قوات الدعم السريع هى (الرادع والعاصم) من خطر الكيزان .. هى الرادع ضد أى تحرك أو أى خطوة يمكن أن يقوم بها الكيزان ولذلك سمحوا له بالتمدد وسهلوا له حشد الأسلحة كترياق مضاد للكيزان ونسوا أن هذا الترياق قد يرتد عليهم وعلى الشعب والوطن .. .. ورغم أن هذه الحرب قد قمعها الله لطفا بهذه البلاد وشعبها ورغم الأداء الأسطورى للجيش السودانى من خلفه الشعب السودانى

وكتائب المستنفرين لا ينبغى للعسكريين الحاكمين أن يفرحوا ويتباهوا أو يتفاخروا بطرا بهذا الإنتصار لأن هذه الحرب أشعلتها أخطاءهم وأشعلها خطل تكتيكاتهم فالذي يشعل النار فى ثوبه لا يكافئ أو يصفق له حينما يتمكن من آطفاءها بمعاونة الآخرين .. ولأن الإنتصار فى هذه الحرب مهما كان كبيرا وعظيما فإنه لا يساوي شعرة من حجم الدمار إلذى أصاب البلاد والعباد .. والمؤسف سعادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان رغم كل تلك الأخطاء التى كانت سببا فى إشعال الحرب التى دمرت السودان وقضت على الأخضر واليابس ورغم كل حصائدها الفظيعة ما زلتم تكررون ذات إخطاءكم وذات مناوراتكم وذات مداهنتكم للمجتمع الدولى .. ما زلتم منكسين رؤسهم للمجتمع الدولى .. لم تعتبروا لم تتعلموا ولم تتيقنوا أن هذا المجتمع كلما قدمتم له التنازلات انفتحت شهيته لإذلالكم وإذلال البلاد وإذلال جيشها .. لم يتعلم العسكريين انهم بعد ٤ سنوات مداهنة وتنازلات للمجتمع الدولى جاءهم المجتمع الدولى بخيله ورجله وعملاءه إلى بيت القائد العام ليثبتوه أو يقتلوه .. .. مازال العسكريون يظنون أن التقرب من القحاطة أصدقاء المجتمع الدولى هى الوسيلة الناجعة لتوطيد الكرسى .. سعادة البرهان أنتم الآن لا تحكمون دولة أنتم تحكمون بقايا أطلال دولة بقايا خرائب وطن وإذا سرتم فى هذا الطريق سوف تفلت منكم حتى بقايا الأطلال والضرائب .. سعادة البرهان إن الشجاعة ليست جزيئات مبعضة .. الشجاعة هى فعل متكامل لا تنتابه جزيئات الخوف فى كل الأفعال داخليا وخارجيا فى كل الأحوال .. قمة الشجاعة أن ترفع أصبعك فى وجه المجتمع الدولى ووجه أمريكا الذى ثبتت خيانتهما وثبت تآمرهما فهذه هى الشجاعة الحقيقية التى يريدها شعب السودان .. وكثير من العقلاء والناصحين مندهشين من الانكسار وغياب الجرأة والشجاعه فى التعامل مع المجتمع الدولى .. .. يا سعادة البرهان أمامك ٢٥ إكتوبر جديد .. سَمِ الله (وأعمل إنقلاب) حل الحكومة وألغى الوثيقة الدستورية وألغى عبث الجاكومى وأردول ألغى ألاعيب الحوار وضع يدك مع المخلصين وأعد حشد المستنفرين والمجاهدين وأركل فزاعة المجتمع الدولى وشَكِل مجلس عسكرى جديد مع حكومة أكفاء نزيهين وفق هدف واحد هو حسم الحرب .. فإن نظرية الإبرة ليست مجدية فى كل زمان .. لأن ميدان الحرب متقلب وخطط المعركة متغيرة والفرص قد تأتى فُجَاءةً أو بغتةً وعندها يكون

إستخدام نظرية البلدوزر واجبة وفرض عين .. فإن فعلت كل ذلك فسيعفوا عنكم الشعب السودانى وربما ينسى كل أخطاءكم وقد يرفعكم الى هامات المجد .. أما إذا ظللتم تلهثون خلف أمريكا والمجتمع الدولى و(شلة إلا المؤتمر الوطنى) فسينقطع نفسكم ونفس الوطن قبل أن تبلغوا مبتغاكم .. سعادة البرهان هذا الوطن أغلى من شهوة السلطة فإما أن تتولى قيادته بحقها وإما تترجل ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها .. ولا خير فينا إن لم نقلها ولا خير فيكم إن لم تسمعوها .. رفعت الأقلام وجفت الصحف .. *لواء م عبد الهادى عبد الباسط*)))

ومن المقال أعلاه يتبين أن تكريم الحرس لا يكون بمدح شجاعتهم وحدها، وإنما بالسؤال: كيف بلغ الخطر المكان الذي اضطرهم إلى تقديم أرواحهم دفاعًا عنه؟ ومن حذر؟ ومن تجاهل التحذير؟ ومن اعتقد أنه يستطيع استخدام القوة الموازية ضد خصمه؟ ومن منحها الوقت والموارد والشرعية حتى أصبح نزع استقلالها تهديدًا لمصالحها ووجودها؟

فالذي يطلب من الجندي أن يفدي الدولة بجسده ملزم بأن يبني دولة لا تهدر الدماء بسبب أخطاء كان يمكن تصحيحها. والوفاء للتضحية لا يكون بالأوسمة والخطب، وإنما بالمراجعة، وتوحيد القيادة، ومنع تعدد الجيوش، وإخضاع القرارات الأمنية لتقدير مؤسسي لا لمصالح الأشخاص والأحزاب.

هكذا يقودنا الحرس الرئاسي إلى سؤال أكبر من حماية القائد: من يحمي الدولة من قرارات قادتها؟ ومن يمنع التسويات السياسية القصيرة من صناعة أخطار استراتيجية طويلة؟ وكيف تتحول التحذيرات إلى قرارات قبل أن تتحول الأخطار إلى حروب؟

السودان نموذجًا أساسيًا

يتخذ هذا الكتاب السودان نموذجًا أساسيًا لدراسة العلاقة بين الثورة والسلطة والدولة. ويبدأ من أزمة التأسيس قبيل الاستقلال، ويمر بتسليم السلطة إلى الجيش في نوفمبر ١٩٥٨، وثورة أكتوبر ١٩٦٤، وانقلاب مايو ١٩٦٩، وانتفاضة أبريل ١٩٨٥، والديمقراطية الثالثة، وانقلاب يونيو ١٩٨٩، ثم توسع المعارضة المسلحة وتدويل النزاعات، وثورة ديسمبر ٢٠١٨، والفترة الانتقالية، وصولًا إلى حرب أبريل ٢٠٢٣.

ولا يعني هذا أن جميع الثورات والانقلابات متطابقة، أو أن الفاعلين والأسباب لم تتغير. فقد كان لكل مرحلة سياقها وتحالفاتها. لكن الاختلاف بين الأحداث لا يمنع ظهور بنية متكررة: أزمة حكم، وتصاعد غضب شعبي، وتحالف لإسقاط النظام، وتدخل للمؤسسة العسكرية، وفترة انتقالية، وتنازع على السلطة، وعجز عن بناء مؤسسات مستقرة، ثم عودة القوة مرة أخرى.

السؤال إذن ليس لماذا ثار السودانيون، فقد تكون الأسباب الظاهرة للثورة كانت في كثير من الأحيان كافية لإنتاج الغضب. السؤال هو: لماذا لم تتحول الثورات إلى تراكم مؤسسي؟ ولماذا يبدأ كل نظام جديد كأنه يؤسس الدولة من الصفر؟ ولماذا تهدم القوى المنتصرة بعض ما بناه السابقون بدل إصلاحه؟ ولماذا يظل الحزبيون يضطرون الجيش لان حاضرًا في السياسة، وتظل السياسة مستعدة للاستعانة بالجيش أو بالحركات المسلحة أو بالخارج لحسم خلافاتها؟

لقد أنجزت الأنظمة السودانية ما أنجزت، وأخفقت فيما أخفقت، ولا يستقيم التاريخ إذا تحولت حقبة كاملة إلى شر مطلق، أو قُدمت أخرى بوصفها زمنًا خالصًا للإنجاز. كما لا تستقيم القراءة إذا أعفت السلطة لأنها بنت بعض المشروعات، أو أعفت المعارضة لأنها رفعت شعارات الحرية. فالإنجاز لا يمحو الظلم والخطأ، والشعار النبيل لا يبرر الوسيلة المدمرة.

بين التفسير الداخلي والتدخل الخارجي

يمتلك السودان موقعًا وموارد وتنوعًا وحدودًا تجعله موضع اهتمام إقليمي ودولي دائم. فهو يربط وادي النيل بالقرن الأفريقي والساحل، ويطل على البحر الأحمر، ويمتلك أراضي زراعية وموارد معدنية وممرات ذات أهمية استراتيجية. ومن الطبيعي أن تتقاطع حوله مصالح دولية وإقليمية متعددة.

لكن الخارج لا يستطيع أن يفعل بالسودان كل ما يريد إلا حين يجد داخله من يحتاج إليه أو يستدعيه أو يفتح له أبواب التأثير. فالنخب المنقسمة– جانبا منها مصنوع– تبحث عن الاعتراف والتمويل، والقوى المسلحة تبحث عن السلاح والأسواق، والسلطة الضعيفة تبحث عن الحماية، والمعارضة العاجزة عن الحسم الداخلي تبحث عن الضغط الخارجي.

وبذلك لا يكون الفاعل المحلي مجرد أداة بلا إرادة، ولا يكون الخارج مجرد صانع وبعضه يلعب دور المراقب المحايد. إنها علاقة تبادل مصالح غير متكافئة: يستعين الداخل بالخارج ليقوى على خصمه، ويستثمر الخارج هذا الاحتياج ليوسع نفوذه. ثم يكتشف الفاعل المحلي، بعد فوات الأوان، أن الجهة التي استعان بها لم تكن تعمل لمشروعه، بل لمشروعها هي.

ولهذا لن نسمي الجهات الخارجية إلا حين تكون التسمية ضرورية وتكون الواقعة معلومة؛ فالمقصود ليس إعداد قائمة اتهام، وإنما كشف الآلية التي تتكرر مهما تغيرت أسماء الدول: تمويل، وتسليح، وعقوبات، وضغط دبلوماسي، واعتراف سياسي، ومنابر إعلامية، ووساطات، وصفقات موارد، وعلاقات مباشرة مع فاعلين دون الدولة، ودائما هناك فترات تحضير ثم انقضاض ثم تاتي فيها فترة يحدث فيها انفراج يعقبه تحضير ثم الانقضاض مرة وهذه الدورات لم تسلم منها حتى الترات التي تسمى بالديموقراطية. ولا تعالج الدولة هذا التدخل بالصراخ ضد المؤامرات، بل بإغلاق منافذها: جيش واحد، واقتصاد شفاف، وسياسة خارجية واحدة، ومؤسسات قوية، وتداول مشروع للسلطة، ومعارضة واعية بعيدة عن الارتهان للخارج. فالخارج يضغط، لكن قابلية الداخل هي التي تحول الضغط إلى قدرة على تقرير المصير.

ومن صور التحضير تبرز شهادة كاشفة للواء شرطة طيار (م) عثمان حسين داؤود[٧]، يعرض فيها ما يعتبره خلفية تاريخية للتعامل الاستراتيجي الأمريكي مع مقدرات السودان منذ ستينيات القرن الماضي؛ إذ ينقل عن دوائر التخطيط في حقبة الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور—عقب أزمة اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٠—دراسة تصنف السودان ضمن ثلاث دول فقط قادرة على إنقاذ العالم من الفجوة الغذائية الكبرى لما يمتلكه من أنهار وأراضٍ وثروة حيوانية ومعادن، وخلوص ذلك التقدير إلى ضرورة: "أن يظل هذا البلد خارج حركة التاريخ لمائة عام

[٧] شهادة مرئية مسجلة للواء شرطة طيار (م) عثمان حسين داؤود، متداولة وموثقة رقمياً عبر حساب: (@magdi.m.s.s)، منصة تيك توك، رابط المقطع:(https://www.tiktok.com/@magdi.m.s.s) (تاريخ الاطلاع: سبتمبر ٢٠٢٦).

قادمة (out of the history for the coming 100 years)، حتى يُفضى لاستغلال موارده".

ورغم أن هذه الإفادة تندرج منهجيًا ضمن الشهادات الفردية المنقولة التي لا تُبنى عليها نتائج قطعية مجردة، إلا أن قيمتها السوسيولوجية والسياسية تكمن في تحليلها للآلية التي تُمكّن هذا التدخل من العمل؛ حيث يربط المتحدث بين العزل الخارجي وبين قابلية النخب الداخلية للاستقطاب عبر مثلث الضعف التقليدي: (السلطة، والمال، والابتزاز)، مما يفسر استمرار الحلقة المفرغة من الانقلابات والحروب وتغذية سيناريوهات التفتيت ومشاريع التقسيم بأيدٍ سودانية، تحقيقاً للارتهان وإجهاضاً لأي مشروع استخلافي يعيد وصل الدولة بمقومات عمرانها الوطني.

منظور الكتاب: من الصراع على الحكم إلى فقه الاستخلاف

لا يكتفي هذا الكتاب بوصف ما وقع، ولا بإعادة ترتيب الاتهامات بين العسكريين والمدنيين والسلطة والمعارضة. إنه يسعى إلى نقل السؤال من: من يحكم السودان؟ إلى: كيف تُبنى دولة تؤدي أمانة الاستخلاف وتحفظ الإنسان والعمران؟

وهنا يمثل النظام المعرفي القرآني مرجعية الكتاب، ويقدم علم الاجتماع الاستخلافي العمراني السنني أدواته في فهم حركة المجتمع والدولة والتغيير. فالقرآن لا يُستدعى لتزيين الفصول بآيات توضع بعد اكتمال التحليل، وإنما يكشف معنى السلطة وحدودها، وعلاقة القوة بالعدل، والقرار بالعلم، والتغيير بالمسؤولية، والفعل بعاقبته.

وتقدم الوحدة المضمونية في سورة النمل بناءً متماسكًا لفهم القيادة والسلطة: العلم يسبق التمكين، والمعلومة تسبق القرار، والخبر المخالف يُسمع ويُختبر، والشورى ليست شعارًا، والدولة منظومة منظمة لا فردًا ممكّنًا، والقوة لا تبدأ بالبطش، والعلاقات الخارجية تجمع الرسالة والحكمة والمصلحة، والقيادة الراشدة تتعلم من الواقع ولا تعاقب من ينبهها إلى ما لم تره.

وعندما نضع التجربة السودانية أمام هذه المعايير، نكتشف أن الأزمة لم تكن نقصًا في البطولة أو التضحيات، بل كانت أزمةً في العلم بالواقع، وتقدير المآلات، والشورى المؤسسية، ووحدة القوة، والتعلم من الأخطاء. جرب السودان الحكم العسكري والمدني،

والثورة والانقلاب، والانتخابات والانتقال، والحرب والسلام؛ لكن التجارب لم تتحول إلى ذاكرة مؤسسية تمنع تكرار الأخطاء.

ومن منظور السنن، لا تقع الحرب باعتبارها حادثًا منفصلًا عن مقدماته. فالتنازع يذهب بقوة المجتمع، والظلم يراكم الانفجار، وتغيير الحاكم لا يغير الحال إذا بقيت قيم الإقصاء والمحاصصة والاستقواء، ومن يستدع القوة على خصمه يفتح الباب لاستخدامها ضده، ومن يضعف مؤسسة لأنه يكره من يسيطر عليها قد يكتشف حاجته إليها حين يقع الخطر.

هذه السنن لا تلغي الإرادة الإنسانية، بل تجعل الإنسان مسؤولًا؛ فالنتائج ليست قدرًا أعمى، وإنما تخرج من جنس الوسائل والقرارات. وكان يمكن للسودان أن يتجنب كثيرًا من مآلاته لو قرأ إشارات الخطر قبل أن تصبح وقائع دامية.

ما الذي يريد هذا الكتاب الوصول إليه؟

ليس هم الكتاب او هدفه الاساسي أن يقنع القارئ بأن كل الثورات مؤامرات، ولا أن كل المعارضين تاجروا بمعاناة الشعب، ولا أن كل ما فعلته الحكومات كان دفاعًا عن الدولة. مثل هذه التعميمات لا تبني وعيًا، بل تستبدل رواية مغلقة برواية أخرى.

إنه يريد إعادة وصل السلسلة التي قطعتها الدعاية السياسية: كيف تتحول الأزمة الاقتصادية إلى غضب، وكيف تعمل القوى المنظمة على توجيهه، وكيف يحتكر بعض الفاعلين تمثيل الثورة، وكيف تتحول الفترة الانتقالية إلى سلطة كاملة بلا انتخاب، وكيف يجري تفكيك مؤسسات باسم إزالة النظام، وكيف تنمو قوة موازية داخل الفراغ، وكيف تستثمر الجهات الخارجية الانقسام، ثم كيف يستيقظ المجتمع على حرب تبدو مفاجئة، مع أن مقدماتها كانت تتشكل أمامه.

والغاية الأبعد هي بناء وعي اجتماعي لا يسمح بأن يُستخدم المواطن مرة أخرى وقودًا لمشروع لا يعرفه. وعي يميز بين الدولة والحكومة، فلا يدافع عن ظلم الحاكم باسم حماية الوطن، ولا يهدم الوطن باسم مقاومة الحاكم. وعي يسأل عن كلفة وسائل المعارضة، كما يسأل عن أخطاء السلطة. وعي لا يكتفي بالشعار، بل يتتبع من يملك المال والسلاح والقرار، ومن يستفيد من النتيجة.

وقصارى القول: إن مأساة السودان لا تكمن في أن شعبه ثار، بل في أن تضحياته لم تتحول إلى دولة؛ ولا في أن الجيش تدخل وحده، بل في أن السياسة ظلت تستدعيه كلما عجزت عن إدارة خلافها؛ ولا في أن الخارج طمع فيه، بل في أن الداخل ظل يفتح للطامعين أبوابه. لقد كانت المعاناة حقيقية، لكن بعضهم أسهم في صناعتها؛ وكان الغضب صادقًا، لكن بعضهم اختطفه؛ وكانت الشعارات عظيمة، لكن الدولة خرجت من كل دورة أضعف مما كانت. والخروج من هذه الدايلما لا يبدأ بثورة جديدة أو انقلاب جديد، وإنما ببناء دولة أكبر من حكامها ومعارضيها، وجيش واحد، ووعي يرى ما وراء الشعارات، وقيادة تتعلم قبل أن يكتب الشعب الدرس بدمه مرة أخرى.

المدخل

من الحرس الرئاسي إلى سؤال الدولة

لا يروي مقال "خذ العبرة من الحرس الرئاسي" قصة وحدة عسكرية أدت واجبها في لحظة حرجة فحسب، وإنما يفتح ملفًا أشد تعقيدًا: كيف وصلت الدولة السودانية إلى لحظة أصبح فيها بقاء مركز قيادتها مرهونًا بثبات مجموعة من الرجال في مواجهة هجوم وقع داخل عاصمتها ومن قوة كانت جزءًا من منظومتها السياسية والعسكرية؟

إن الوقوف عند بطولة الحرس، على استحقاقها للتكريم، قد يحجب السؤال الأصعب. فالجنود واجهوا الخطر حين وصل إليهم، لكن واجب القيادة كان أن تمنع وصوله أصلًا. والحرس مسؤول عن دائرة الحماية القريبة، أما حماية الدولة من نشوء قوة تنازعها السيادة فهي مسؤولية نظام كامل: القيادة السياسية والعسكرية، وأجهزة المعلومات، ومؤسسات الرقابة، والقوانين المنظمة للسلاح، والنخب التي شاركت في صناعة الترتيبات الانتقالية.

ولهذا تتحول واقعة الحرس الرئاسي من حادثة عسكرية إلى مفتاح لقراءة تاريخ من القرارات المؤجلة. فقد نجحت وحدة الحماية في أداء مهمتها التكتيكية، بينما كانت الدولة قد أخفقت استراتيجيًا في توحيد القوة، وتحديد القيادة، وضبط الانتشار، ومنع السلاح من التحول إلى مصدر مستقل للشرعية السياسية.

الحرس: حماية الشخص أم استمرارية الدولة؟

يُفهم الحرس الرئاسي عادةً باعتباره القوة المكلفة بحماية رئيس الدولة ومقراته وتنقلاته. لكن هذا التعريف، على صحته، لا يكشف الوظيفة الأعمق. فالحرس المهني لا يحمي شخص الحاكم لأنه صاحب سلطة أو زعيم حزب، بل يحمي موقع القيادة الذي تتصل به استمرارية الدولة ووحدة القرار.

وهذا يفرق بين نوعين من الحرس: حرس يرتبط ولاؤه بشخص الحاكم، ويتحول مع الزمن إلى قوة خاصة تدافع عن بقائه؛ وحرس دستوري يحمي المنصب السيادي والدولة، أيًا كان شاغل المنصب. الأول امتداد لسلطة الفرد، والثاني جزء من مؤسسة وطنية لا تتغير وظيفتها بتغير الحكومات.

وقد شهد تاريخ دول كثيرة تشكيل حرس خاص توسعت مهامه حتى دخل السياسة والاقتصاد، وأصبح مركز قوة مستقلًا عن الجيش. وفي بعض الحالات تحول الحرس من أداة لحماية السلطة إلى أداة للاستيلاء عليها، أو صار ولاؤه الشخصي سببًا في صدامه مع بقية المؤسسات. ولهذا لا يكفي أن تكون وحدة الحماية قوية؛ يجب أن تكون مهمتها محددة، وسلسلة أمرها واضحة، ومواردها خاضعة للرقابة، وعقيدتها قائمة على حماية الدولة لا حماية مشروع سياسي.

أما حين يكون الحرس جزءًا من الجيش ومنظومة الدولة، فإن أداءه في لحظة الهجوم لا يقتصر على إنقاذ القائد؛ إنه يحمي استمرارية القرار ويمنع الخصم من إحداث فراغ قد يشل الدولة كلها. فاستهداف القيادة في الحروب والانقلابات لا يراد به قتل أشخاص وحدهم، بل قطع سلسلة الأمر، وإرباك القوات، وإسقاط الروح المعنوية، وخلق واقع جديد قبل أن تتمكن المؤسسات من الاستجابة.

من هنا اكتسب ثبات الحرس الرئاسي في بداية حرب أبريل دلالته. فلم تكن المواجهة حول حياة قائد عسكري وحده، وإنما حول مركز القيادة ذاته وما يمثله من استمرارية المؤسسة العسكرية والدولة.

العقيدة التي تتحول إلى فعل

يربط مقال الحرس الرئاسي بين ثبات أفراد الحماية والعقيدة الإيمانية والوطنية التي تشكلوا في إطارها. وفي هذا الربط جانب مهم؛ لأن الجندي لا يقاتل بسلاحه وحده،

بل بالمعنى الذي يحمله عن الواجب والوطن والموت والتضحية. وعندما يفقد المقاتل المعنى، قد تمتلك الوحدة أحدث المعدات ثم تنهار عند أول اختبار.

لكن العقيدة لا تعمل في فراغ، ولا تعوض غياب التدريب والانضباط والقيادة. فالتضحية التي أنجزت مهمة الحماية كانت ثمرة اجتماع القيمة والإعداد: إيمان بالواجب، وتدريب على الاستجابة، وثقة بين أفراد الوحدة، ووضوح في المهمة، وانضباط تحت النار.

والعقيدة الحقيقية لا تظهر في كثرة الشعارات، بل في السلوك عند اللحظة التي يصبح فيها الثبات مكلفًا. ففي أوقات السلم يستطيع الجميع إعلان الولاء، أما في ساعة الخطر فيظهر الفرق بين ولاء المنصب وولاء المصلحة، وبين القسم الذي تحول إلى التزام والقسم الذي بقي كلمات.

غير أن إبراز أثر العقيدة لا يحتاج إلى الانتقاص من جيوش الشعوب الأخرى، ولا إلى القول إن كل حرس ينتمي إلى مرجعية مختلفة سيفر عند الخطر. فالجيوش تُقاس بعقيدتها المهنية، وإعدادها، وقيادتها، وتماسكها، وظروف المعركة. وقد عرفت أمم مختلفة نماذج عظيمة من التضحية، كما عرفت مجتمعات مسلمة حالات انهيار وخيانة. والمقارنة المفيدة هي التي تعيننا على فهم عوامل الثبات والإخفاق، لا التي تمنح أمةً احتكارًا للشجاعة.

إن قوة النموذج السوداني لا تحتاج إلى المبالغة. يكفي أن رجالًا وجدوا أنفسهم أمام خطر شديد، فعرفوا واجبهم وثبتوا. وهذه حقيقة تحمل معناها بنفسها.

البطولة لا تعفي القيادة

تخطئ القيادة إذا جعلت من بطولة الجنود ستارًا يحجب أخطاءها. فشجاعة المقاتل لا تثبت سلامة القرار الذي وضعه في ذلك الموقف، ونجاحه في صد الهجوم لا يعني أن منظومة الأمن والاستعداد كانت ناجحة بكاملها.

بل قد تكون البطولة نفسها دليلًا على فشل سابق. فكلما اضطر الأفراد إلى دفع ثمن أعلى لحماية الدولة، وجب السؤال عما إذا كانت قرارات القيادة قد جعلت هذه الكلفة ضرورية. ومن هنا فإن الوفاء لدماء الحرس لا يكون بمجرد تمجيدهم، وإنما بمراجعة الطريق الذي أوصل الخطر إليهم.

كيف تمكنت قوة موازية من الانتشار في المواقع الحيوية داخل العاصمة؟ وكيف امتلكت المعلومات والقدرة والجرأة على استهداف مركز القيادة؟ وهل كانت التحركات التي سبقت الحرب مرصودة؟ وهل وصلت التحذيرات إلى أصحاب القرار؟ وإذا وصلت، لماذا لم تتحول إلى إجراءات تمنع الهجوم أو تقلل أثره؟

هذه الأسئلة لا تُطرح لتوزيع الخيانة، بل لحماية الدولة من تكرار الخطأ. فهناك فارق بين التآمر وسوء التقدير، وبين القصد والإهمال، وبين من بدأ الهجوم ومن لم يمنعه رغم امتلاكه بعض وسائل الوقاية. ولا تتساوى المسؤوليات، لكن ذلك لا يعني أن تُعفى القيادة من فحص قراراتها لأن خصمها هو الذي أطلق النار.

والقيادة التي لا تراجع نفسها بعد كارثة بهذا الحجم لا تكون قد تعلمت من التضحية، وإنما اكتفت باستخدامها في خطابها السياسي والمعنوي.

التحذيرات التي لم تُسمع

لم يكن خطر تعدد القوة مجهولًا. فقد حذر عسكريون وسياسيون وكتاب ومراقبون من أن وجود تشكيل كبير خارج القيادة الكاملة للجيش لا يمكن أن يستمر بلا صدام أو إخضاع أحد الطرفين للآخر. وكانت مظاهر الخطر تتسع أمام الجميع: قيادة مستقلة، وموارد اقتصادية، وانتشار عسكري، وتجند متواصل، وعلاقات خارجية، ومشاركة في السيادة والسياسة، وغموض في موعد الدمج وشروطه.

ومع ذلك استمرت الترتيبات المؤقتة، لأن كل طرف كان يرى في بقاء القوة الموازية منفعة قريبة. فبعض السياسيين رأوا فيها قوةً يمكن أن توازن الجيش وتقلل احتمال انفراده بالسلطة. وبعض العسكريين رأوا فيها حليفًا مؤقتًا في مواجهة خصوم داخل المؤسسة أو خارجها. وبعض الجهات الخارجية وجدت فيها فاعلًا قادرًا على حماية مصالح أو موارد أو مسارات. أما قيادة القوة نفسها، فقد أدركت أن الوقت يعمل لمصلحتها: كل يوم من الاستقلال يزيد عدد قواتها ومواردها واعتراف الآخرين بها.

وهكذا تعامل الجميع مع الخطر باعتباره مشكلة يستطيعون تأجيلها، مع أن التأجيل كان يضاعفها. فالدمج الذي كان ممكنًا في مرحلة مبكرة بتكلفة محدودة، أصبح لاحقًا تهديدًا لمكانة قيادة تملك السلاح والمال والمنصب السياسي. وما كان يمكن أن يُعالج باعتباره إعادة تنظيم للقوات، تحول إلى صراع على من يقود الجيش والدولة.

ولم تكن المشكلة في نقص التحذيرات وحده، بل في الطريقة التي تُستقبل بها داخل البيئات السياسية المنقسمة. فقد يُرفض التحذير لا لضعف مضمونه، بل لأن صاحبه محسوب على النظام السابق، أو على الجيش، أو على تيار سياسي مختلف. ويُقبل التطمين لا لقوة أدلته، بل لأنه يصدر عن حليف أو يوافق رغبة القيادة في استمرار التسوية.

عندما يصبح الانتماء السياسي معيارًا لصحة المعلومة، تعاقب الدولة من يحذرها وتكافئ من يطمئنها، حتى يفاجئها الخطر الذي اختارت ألا تراه.

مقال رأى اتجاه الخطر

في الخامس والعشرين من فبراير ٢٠٢٠، كُتب مقال "معضلة الثورات السودانية" عقب حل هيئة العمليات. وكان الجو السياسي حينها مشحونًا بشعارات تفكيك النظام السابق، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتمكين الثورة من تحقيق أهدافها. وفي ذلك المناخ كان الاعتراض على قرارات الحل والتفكيك معرضًا لأن يُفسر بوصفه دفاعًا عن النظام الذي سقط.

لكن المقال طرح سؤالًا مختلفًا: هل يؤدي حل المؤسسة إلى إصلاح الدولة، أم إلى إضعاف قدرتها لمصلحة قوة أخرى تتمدد في الفراغ؟ وحذر من أن تقوية فصيل عسكري، وفصله عن التبعية الكاملة للجيش، ومنح قائده دورًا سياسيًا متقدمًا، وتسليم ذلك الفصيل المقار والعتاد، كلها تطورات تنذر بعمل كبير ضد الدولة.

لم يكن هذا التحذير نبوءة غيبية، بل قراءة للاتجاه. فحين تتوسع قوة مسلحة مستقلة، بينما تضعف مؤسسات الدولة وتتعدد الشرعيات، يصبح الصدام احتمالًا ظاهرًا. ولم يكن ضروريًا أن يعرف الكاتب تاريخ الحرب أو تفاصيلها حتى يرى أن المسار يقود نحو مواجهة.

وقد وقعت الحرب بعد ذلك، لكن أهمية التحذير لا تكمن في أن صاحبه يستطيع القول: لقد قلت لكم. فهذه العبارة لا تعيد وطنًا ولا تنقذ ضحية. الأهم هو فهم سبب عجز الدولة عن الاستفادة من التحذير. لماذا لم تُدرس هذه المخاطر داخل مجلس أمن قومي؟ ولماذا لم تُوضع خطة ملزمة لتوحيد القوات؟ ولماذا تُركت القضايا العسكرية الحساسة للتفاوض السياسي المفتوح والوسطاء الخارجيين؟

إن الدولة التي لا تملك مؤسسة تستقبل التحذير وتفحصه وتضع السيناريوهات تظل أسيرة مزاج القيادات. فإذا اطمأن القائد اطمأنت الدولة، وإذا أخطأ أخطأت معه، وإذا تأخر في الاعتراف بالخطر دفعت الأمة كلها كلفة التأخير.

القوة الموازية التي تجاوزت وظيفتها

لم تنشأ القوة الموازية في يوم واحد، ولم تصل إلى مركز السلطة بقفزة مفاجئة. فقد بدأت في سياق حروب داخلية، واستخدمتها الدولة لأداء مهام عسكرية وأمنية عجزت القوات التقليدية عن إنجازها بالسرعة المطلوبة أو أرادت القيادة إنجازها بتكلفة سياسية وعسكرية أقل.

في البداية تبدو القوة المساندة حلًا عمليًا: مقاتلون يعرفون الأرض، وحركة سريعة، وقدرة على التجنيد المحلي. لكن هذا الحل يحمل داخله خطرًا مؤجلًا اذا لم تحكم السيطرة عليه؛ لأن التشكيل الذي يملك السلاح والقيادة والتمويل يبدأ في بناء مصالحه الخاصة. وكلما توسعت مهامه أصبح أكثر قدرة على المطالبة بالموارد والمكانة، وأقل استعدادًا للعودة إلى وضع التابع.

ثم دخل الاقتصاد على خط القوة. فالسيطرة على الموارد ومسارات التجارة منحت التشكيل قدرًا من الاستقلال عن خزينة الدولة، وفتحت له علاقات تتجاوز الحدود. وبعد ذلك جاءت المكانة السياسية، فانتقل قائد القوة من موقع عسكري مساعد إلى موقع سيادي في قمة الدولة.

وعند هذه النقطة لم تعد المسألة مجرد وجود قوة غير مدمجة في الجيش، وتم فك ارتباطها به بإلغاء المادة القانونية التي تجعله جزءا من، بل ظهور مركز سلطة يملك عناصر الدولة المصغرة: السلاح والمال والقيادة والعلاقات الخارجية والتمثيل السياسي. وأصبح الحديث عن الدمج يعني بالنسبة إليه فقدان هذه العناصر والعودة من شريك في السيادة إلى موقع داخل مؤسسة يقودها آخرون.

لقد ظنت أطراف متعددة أنها تستخدم القوة الموازية، لكن القوة كانت في الوقت نفسه تستخدم تناقضاتها. استفادت من خوف المدنيين من الجيش، ومن خلافات العسكريين، ومن حاجة الحركات المسلحة إلى التحالفات، ومن تنافس الجهات الخارجية، حتى أصبحت رقمًا لا يمكن تجاوزه في أي ترتيب سياسي.

وهذه هي خطورة موازنة القوة بالقوة: قد تمنع طرفًا من الانفراد بالسلطة فترةً، لكنها لا تبني دولة. إنها تؤجل الحسم إلى أن يصبح أكثر دموية.

الحرس الذي دفع ثمن المسار

حين وصل الهجوم إلى مركز القيادة، انتهى زمن التسويات الغامضة. لم تعد العبارات السياسية عن الشراكة والمكون العسكري والإصلاح الأمني قادرة على إخفاء الحقيقة: هناك قوتان تتقاتلان على من يملك القرار والسلاح والدولة.

وفي تلك اللحظة دفع أفراد الحرس الرئاسي ثمن المسار الذي صنعته القيادات والنخب. فقد أصبح عليهم أن يحسموا بأجسادهم ما فشل السياسيون والعسكريون في حسمه بالقانون والمؤسسة. وبينما كان آخرون قد فاوضوا وساوموا وأجلوا واتخذوا القرارات، وجد الحرس نفسه أمام النتيجة النهائية بلا مساحة للتأجيل.

وهنا تتجاوز التضحية معناها العسكري إلى معنى أخلاقي وسياسي. فهي تلزم القيادة بأن تعيد النظر في كل السياسات التي سمحت بتعدد الجيوش، وأن ترفض بعد الحرب إعادة إنتاج المشكلة تحت أسماء أو تسويات جديدة. فلا قيمة لانتصار عسكري ينتهي إلى بقاء السلاح موزعًا، ولا معنى لتكريم الشهداء إذا أعادت الدولة بناء شروط الحرب المقبلة.

إن الوفاء للحرس يعني أن تصبح القاعدة واضحة: لا قوة عسكرية خارج الجيش، ولا اقتصاد حربي خارج الموازنة، ولا علاقة عسكرية خارجية خارج سياسة الدولة، ولا منصب سياسي يُمنح بقوة السلاح، ولا انتقال مفتوح تتحول فيه الترتيبات المؤقتة إلى حقوق دائمة.

من يحرس الحارس؟

يحمي الحرس القيادة، لكن من يحمي القيادة من سوء تقديرها؟ هذا هو السؤال الذي يقودنا من واقعة الحماية إلى فلسفة السلطة ذاتها.

لا تكفي النيات الحسنة ولا الشجاعة الشخصية لحماية الدولة. فالقيادة قد تكون مخلصة وتخطئ، وقد تكون شجاعة لكنها لا تسمع، وقد تحقق نجاحًا تكتيكيًا بينما تضع الدولة في مسار استراتيجي خطر. ولهذا تحتاج السلطة إلى مؤسسات تضبطها، ومعلومات

لا تتحكم فيها رغباتها، وشورى تسمح بالرأي المخالف، ومحاسبة تمنع تحويل الخطأ إلى سياسة مستمرة.

وفي الوحدة المضمونية لسورة النمل لا تظهر قوة سليمان منفصلةً عن العلم والتنظيم والمعلومة والتثبت. فالدولة القوية ليست الدولة التي تملك الجيوش وحدها، بل التي تعرف ما يجري في أطرافها، وتسمع المعلومة التي لم تكن في حسابها، وتختبرها قبل أن تبني عليها قرارها. ولا تتحول هيبة القيادة إلى عصمة، ولا يصبح الولاء شرطًا لإيصال الخبر.

أما حين تضيق القيادة بالرأي المخالف، وتحيط نفسها بمن يؤكدون تقديراتها، فإنها قد تكون محروسة من الهجوم القريب، لكنها مكشوفة أمام الخطر الاستراتيجي. وقد ينجح الحرس في حماية جسد القائد، بينما تعجز منظومة الدولة عن حماية قراره من الوهم والتضليل والمصلحة.

ولهذا لا يكتمل بناء الحرس الرئاسي بتدريب الرجال وتسليحهم، بل يحتاج إلى دولة تستحق التضحية: دولة لا تختزل في الحاكم، ولا تستخدم الجيش في صراع الحزب، ولا تمنح السلاح شرعية فوق القانون، ولا تطلب من الجنود دفع ثمن أخطاء تتكرر بلا مراجعة.

ليست قصة الحرس وحده

من هذه النقطة يبدأ الكتاب رحلته في التاريخ السياسي السوداني. فالحرب التي وصلت إلى الحرس الرئاسي لم تنشأ فقط من خلاف بين قائدين، وإنما من تاريخ طويل اختلطت فيه الدولة بالسلطة، والمعارضة بهدم النظام، والجيش بالحكم، والثورة بالمحاصصة، والسلاح بالتفاوض السياسي.

سنعود إلى أزمة التأسيس قبيل الاستقلال، وإلى تسليم السلطة للجيش في نوفمبر ١٩٥٨، ثم إلى أكتوبر ١٩٦٤ وما أعقبها من تنازع، وانقلاب مايو، وانتفاضة أبريل، والديمقراطية الثالثة، والإنقاذ، وتوسع الحرب المسلحة، وديسمبر ٢٠١٨، والفترة الانتقالية، وحل المؤسسات، وصعود القوة الموازية.

ولن تكون الغاية إعادة رواية التاريخ المعروف، بل البحث عما جرى خلف سطحه: كيف استُخدمت الأزمات؟ وكيف صُنعت بعض المعاناة؟ وكيف أصبحت الجماهير

وقودًا لمشروعات لا تملكها؟ وكيف شاركت النخب، كل بطريقتها، في إضعاف الدولة التي كانت تتنافس على حكمها؟

سنجد أن الأشخاص والأنظمة تغيروا، لكن بعض الوسائل بقيت: الاستقواء بالجيش أو الخارج، وإقصاء الخصم، واحتكار تمثيل الشعب، وتحويل الفترة الانتقالية إلى سلطة بلا انتخاب، واستهداف مؤسسات الدولة لأنها محسوبة على النظام السابق، ثم اكتشاف الحاجة إليها بعد تفكيكها.

وهذه هي "دايلما الدولة والثورة": ثورة تريد تحرير المجتمع فتخرج منه دولة أضعف؛ ومعارضة تريد إسقاط الاستبداد فتستعين بوسائل تزيد معاناة المواطن؛ وجيش يدخل السياسة لإنقاذ الدولة فيصبح طرفًا في الصراع عليها؛ وقوة تنشأ لحماية النظام ثم تنازع الدولة في سيادتها؛ وانتقال يبدأ وعدًا بالديمقراطية وينتهي إلى تنازع الشرعيات والسلاح.

وقصارى القول: إن الحرس الرئاسي أدى واجبه عندما وصل الخطر إلى باب القيادة، لكن واجب الدولة يبدأ قبل ذلك بسنوات. يبدأ عندما تمنع نشوء جيش داخل الجيش، وتصون مؤسساتها من التوظيف الحزبي ومن التفكيك الانتقامي معًا، وتستمع إلى التحذيرات، وتتعلم من تاريخها. لقد حمى الحرس مركز القيادة في لحظة، أما حماية السودان فتحتاج إلى قيادة تعرف أن الشجاعة لا تعوض الحكمة، وأن دماء الجنود لا يجوز أن تصبح الثمن المتكرر لتأخر القرار.

الباب الأول

دايلما الثورات السودانية

الفصل الأول

هل كانت الثورات السودانية مصنوعة؟

السؤال صادم، وربما يبدو جارحًا لذاكرة وطنية اعتادت النظر إلى الثورات السودانية باعتبارها لحظات ناصعة من البطولة الشعبية: هل كانت هذه الثورات حركات تغيير نابعة من إرادة الأمة، أم أنها صُنعت وهُندست ثم استُثمرت في الصراع على السلطة؟ لا يمكن الإجابة بكلمة واحدة؛ لأن السؤال، بصيغته الثنائية، قد يوقعنا في أحد خطأين، فإذا قلنا إن الثورات كانت مصنوعة بالكامل، نكون قد أنكرنا معاناة الناس وتضحياتهم،

وحولنا ملايين المواطنين إلى أدوات بلا إرادة، وإذا قلنا إنها كانت عفوية خالصة، نكون قد تجاهلنا التنظيمات التي سبقت لحظة الانفجار، والقوى التي وجهت الشعارات، والأزمات التي عُمقت عمدًا، والمصالح الداخلية والخارجية التي تحركت للاستيلاء على النتائج.

لم يخرج السودانيون في أكتوبر ١٩٦٤ وأبريل ١٩٨٥ وديسمبر ٢٠١٨ لأن جهة خفية ضغطت زرًا فأخرجتهم إلى الشوارع، خرجوا لأنهم واجهوا أزمات حقيقية: انسدادًا سياسيًا، وتدهورًا اقتصاديًا، وحروبًا، وغلاءً، وتراجعًا في الثقة بالمستقبل، وهذه المشكلات نفسها بها جوانب مصنوعة ولكن جانبا من مشكلات النظام نفسه هي التي جعلت صناعتها ممكنة، لذا نجد ان بين وجود المعاناة وتحولها إلى ثورة توجد مساحة واسعة تعمل فيها الأحزاب والنقابات والحركات المسلحة والإعلام وشبكات المصالح والجهات الخارجية.

وفي هذه المساحة تُختار اللحظة، وتصاغ الشعارات، وتُبنى صورة العدو، وتُضخم بعض الوقائع، وتُحجب وقائع أخرى، وتُوجه حركة الجماهير نحو غاية قد لا تكون واضحة لكل من يشارك فيها.

إذا، الثورات السودانية لعب الصناعة فيها دورا كبيرا، وكانت الجماهير صادقة في غضبها حتى وان كان هذا الغضب مبني في جوانب منه على صورة ذهنية صنعها محرك الاحداث ومفتعل بعضا من جوانب الازمات، وهذه القوى المتصارعة لم تكن بريئة في تعاملها مع ذلك الغضب.

الشعب يصنع الثورة والنخب تصنع ما بعدها

يستطيع الجمهور إسقاط سلطة فقدت شرعيتها، لكنه لا يستطيع، بمجرد وجوده في الشارع، إدارة الدولة التي ستنشأ بعد السقوط، فالثورة تجمع أعدادًا كبيرة حول مطلب سلبي واضح: رحيل النظام، أما بناء البديل فيحتاج إلى تنظيم، وبرنامج، وقيادة، وتفاوض، ومعرفة بمؤسسات الدولة، وقدرة على تحويل الشعارات إلى ترتيبات دستورية واقتصادية وأمنية.[٨]

[٨] Charles Tilly, From Mobilization to Revolution (Reading, MA: Addison-Wesley, 1978)؛ Doug McAdam, Sidney Tarrow, and Charles Tilly, Dynamics of Contention (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).

وهنا تنتقل المبادرة من الجمهور الواسع إلى القوى الأكثر تنظيمًا، فالجماهير التي خرجت الشارع لا تدخل كلها قاعة التفاوض، ولا تشارك مباشرة في كتابة الوثائق، ولا تختار من يمثلها وفق انتخابات معلنة، تتقدم مجموعات تقول إنها تقود الثورة أو تعبر عنها، مستندة إلى دورها في الحشد والتنظيم، ثم تفاوض باسم شعب لم يمنحها تفويضًا محددًا ولا يستطيع سحب ذلك التفويض منها.

ينشأ بذلك انفصال مبكر بين مصدر التضحية ومصدر القرار، الشعب يقدم الدم والزخم والشرعية الأخلاقية، والنخب المنظمة تملك الخطاب والعلاقات والقدرة على التفاوض، وما لم توجد قواعد واضحة تحدد مدة الانتقال واختصاصاته ونهايته الانتخابية، تتحول شرعية الشارع إلى وكالة مفتوحة يستخدمها من يتحدثون باسمه.

وهنا تتكرر المعضلة: تتهم القوى الجديدة النظام السابق باحتكار السلطة، ثم تحتكر هي تمثيل الثورة؛ تنتقد التمكين، ثم تقيم تمكينًا مضادًا؛ ترفض حكمًا بلا تفويض، ثم تمدد فترة انتقالية لم يمنحها الشعب مدتها الجديدة؛ تطالب بفصل المؤسسات عن الحزب، ثم تعيد توزيع المناصب بحسب الولاء السياسي.

لا يعني ذلك أن كل من شارك في قيادة الثورات كان طالب سلطة أو متآمرًا على إرادة الناس، فقد ضمت الحركات السودانية شخصيات وطنية نزيهة، دفعت أثمانًا باهظة، وسعت بصدق إلى بناء حكم أفضل، لكن النية الحسنة لا تلغي أثر البنية؛ فحين تغيب المؤسسات التي تضبط التمثيل والمساءلة، تصبح الثورة قابلة للاختطاف حتى لو كان كثير من المشاركين فيها مخلصين.

لماذا يبدو الظاهر غير الحقيقة الكاملة؟

يرى المواطن أثر الأزمة في حياته مباشرة: الخبز يختفي، والوقود يندر، والأسعار ترتفع، والمواصلات تتوقف، والدواء يعجز عن شرائه، والعملة تفقد قيمتها، وهذه الوقائع حقيقية لا تحتاج إلى من يقنعه بها، سواء اكانت من صناع الأزمات او لاختلالات فعلية، لكن ما لا يراه المواطن بسهولة هو السلسلة التي صنعت تلك النتيجة، فقد تكون الأزمة ناتجة عن فشل السياسات الحكومية، أو فساد الإدارة، أو تراجع الإنتاج، أو حرب داخلية، أو عقوبات خارجية، أو مضاربات واحتكار، أو تعطيل منظم للإمداد، أو مجموعة من هذه الأسباب تعمل معًا.

وحين تنفجر الأزمة، يتنافس الفاعلون على تفسيرها، تقول السلطة إنها مؤامرة، وتقول المعارضة إنها النتيجة الطبيعية لفشل السلطة، وكل طرف يقدم الجزء الذي يخدم موقفه، والضحية، التي تعرف الألم ولا تملك كل المعلومات عن أسبابه، تنحاز عادة إلى التفسير الأقرب إلى تجربتها أو الأكثر انتشارًا في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

وهنا تبدأ صناعة الوعي السياسي، فليس ضروريًا أن يختلق الفاعل أزمة من العدم؛ يكفي أحيانًا أن يختار سببًا واحدًا من أسبابها ويجعله التفسير الوحيد، أو أن يزيد اختناقًا قائمًا، أو يمنع الجمهور من رؤية الدور الذي يؤديه هو في استمرارها.

قد تكون الحكومة فاشلة فعلًا، لكن المعارضة تسهم في تعطيل الاقتصاد، وقد تكون العقوبات الخارجية مؤثرة، لكن السلطة تستخدمها عذرًا لإخفاء أخطائها، وقد يكون السلاح قد استنزف الموازنة، لكن الحركات المسلحة تقدم الحرب باعتبارها عملًا لا كلفة له على المجتمع. وهكذا لا تكون المعركة حول الوقائع وحدها، بل حول الطريقة التي تُربط بها الوقائع بالأسباب.

صناعة الأزمة ليس بالضرورة تعني اختراعها

حين نتحدث عن "صناعة المعاناة" لا نعني بالضرورة خلق أزمة كاملة في مجتمع مستقر. فالأزمات الكبرى نادرًا ما تُصنع من العدم؛ تحتاج إلى أرض مهيأة: اقتصاد ضعيف، وحكم فاقد للثقة، وفوارق اجتماعية، ومؤسسات عاجزة، وحرب، واحتقان سياسي.

تأتي الصناعة غالبًا في صورة تعميق الموجود. فإذا كانت السلع قليلة، تُشترى كميات منها وتُحجب عن السوق. وإذا كانت العملة ضعيفة، تُوسع المضاربات وتُبث التوقعات التي تزيد الهلع. وإذا كان الوقود نادرًا، تُعطل مساراته أو يُخزن. وإذا كان المجتمع غاضبًا، تُختار أحداث ورموز تزيد استعداده للاحتجاج.

وهذا يفسر لماذا تنجح بعض عمليات الضغط وتفشل أخرى. لا تستطيع المعارضة دفع مجتمع راضٍ ومستقر إلى ثورة واسعة بمجرد الدعاية؛ لكنها تستطيع استثمار مظالم قائمة وتوجيهها. ولا تستطيع جهة خارجية صناعة تغيير مستدام بلا حلفاء

داخليين وقابلية اجتماعية، لكنها تستطيع توفير المال والخبرة والمنصات والضغط والاعتراف.

الصناعة هنا ليست بديلًا عن الأسباب الحقيقية، بل تدخل عليها وتعيد ترتيب آثارها. ولذلك فإن اكتشاف يد منظمة في أزمة لا يبرئ الحكومة، كما أن إثبات فشل الحكومة لا يبرئ من زاد الأزمة عمدًا.

نموذج سمِلسر في تشكّل السلوك الجمعي: من الأزمة الكامنة إلى الحشد الفاعل أو المدمر

مقدمة المبحث

صناعة الأزمة لا تعني بالضرورة اختراعها من العدم؛ فقد تكون الأزمة قائمة بالفعل، ولها أسبابها الموضوعية المتراكمة في الاقتصاد والسياسة وبنية الدولة، ثم تتدخل قوى منظمة فتعمل على تعميقها، أو إعادة تفسيرها، أو توجيه الغضب الناشئ عنها نحو غاية سياسية محددة، ومن هنا ينبغي التمييز بين ثلاثة مستويات كثيرًا ما تختلط في قراءة الثورات: نشوء الأزمة، وتكثيف آثارها، واستثمارها في التعبئة والصراع على السلطة.

فليس كل من استثمر الأزمة هو الذي أنشأ أسبابها الأولى، وليس وجود أسباب موضوعية كافيًا لنفي احتمال توجيهها أو هندسة مآلاتها، وقد يكون النظام مسؤولًا عن أصل الضائقة، بينما تسهم المعارضة أو شبكات المصالح أو الجهات الخارجية في توسيعها وإطالة أمدها وصياغة تفسيرها السياسي. وقد يحدث العكس؛ إذ تحاول السلطة تضخيم خطر الخصوم لتبرير الإخفاق أو القمع. ولذلك لا يقوم التحليل الرصين على الاختيار بين "أزمة حقيقية" و"أزمة مصنوعة"، وإنما على تفكيك سلسلة الأفعال التي تبدأ بوجود القابلية البنيوية، وتمر بتكوين الاعتقاد الجمعي، وتنتهي بالتعبئة وتحديد المآل.

وفي هذا الموضع تبرز القيمة التفسيرية لنموذج عالم الاجتماع الأمريكي نيل ج. سمِلسر في السلوك الجمعي، المعروف بنموذج "القيمة المضافة". فقد افترض سمِلسر أن السلوك الجمعي لا ينشأ من عامل منفرد، ولا ينتج آليًا عن مجرد وجود الفقر أو البطالة أو الظلم؛ بل يتكون من تراكم ستة محددات مترابطة: القابلية البنيوية، والضغط

البنيوي، ونشوء الاعتقاد المعمم وانتشاره، وظهور العامل المعجِّل، والتعبئة من أجل الفعل، ثم كيفية اشتغال الضبط الاجتماعي[٩].

ويفيد هذا النموذج كتاب الدايلما في تجاوز تفسيرين متقابلين كلاهما قاصر: تفسير يرد الثورة كلها إلى غضب جماهيري عفوي، وتفسير يجعلها صناعة مخابراتية أو نخبويّة كاملة، فبين العفوية والصناعة تقع مساحة واسعة من التأطير والانتقاء والتضخيم والتعبئة وتوجيه المعاني، وفي هذه المساحة يتحول الألم المتفرق إلى وعي مشترك، والوعي إلى غضب، والغضب إلى حشد، والحشد إلى فعل قد يكون إصلاحيًا منضبطًا، وقد يصبح مدمرًا لبنية الدولة نفسها.

غير أن الاستفادة من نموذج سمِلسر تقتضي ألا نحمله ما لا يحتمل، فهو نموذج لتفسير شروط تشكّل السلوك الجمعي، وليس في أصله نظرية لإثبات المؤامرة أو القصد التخريبي، والشروط الستة قد تنشأ تلقائيًا من تفاعل المجتمع ومؤسساته، كما قد تتدخل قوى سياسية وإعلامية وأمنية في إنتاج بعضها أو تسريعها، ومن ثم فإن إثبات "الصناعة" يحتاج، فوق تحقق شروط النموذج، إلى شواهد مستقلة تبين الفاعل والقصد والوسيلة والرابطة بين التدخل والنتيجة.[١٠]

المحددات الستة لتشكّل السلوك الجمعي

يقوم نموذج سمِلسر على ستة محددات متراكمة، يضيف كل واحد منها شرطًا جديدًا إلى الموقف السابق، ولذلك عُرف بنموذج "القيمة المضافة"، ولا يعني ذلك أنها تقع دائمًا في تعاقب زمني صارم، فقد تتداخل بعض مراحلها أو تتبادل التأثير؛ وإنما يعني أن كل محدد يضيف إلى الموقف عنصرًا يجعله أكثر قابلية للتحول من ضغط كامن إلى فعل جمعي ظاهر.

---

[٩] Neil J. Smelser, Theory of Collective Behavior (New York: The Free Press of Glencoe ، ١٩٦٢ ، ولا سيما عرضه لعملية "القيمة المضافة" ومحددات السلوك الجمعي الستة: القابلية البنيوية، والضغط البنيوي، ونشوء الاعتقاد المعمم وانتشاره، والعوامل المعجِّلة، والتعبئة من أجل الفعل، واشتغال الضبط الاجتماعي.

[١٠] [2] Gary T. Marx, "Looking at Smelser's Theory of Collective Behavior After Almost 50 Years: A Review and Appreciation," The American Sociologist 43, no. 2 (2012).
يناقش قيمة النموذج وحدوده بعد نصف قرن من صدوره، ولا سيما طابعه الوظيفي واتساع ادعائه التفسيري

ولا ينتج السلوك الجمعي من وجود أحد هذه المحددات منفردًا؛ فالمعاناة لا تصنع ثورة بذاتها، والاعتقاد المشترك لا يكفي من دون تعبئة، والعامل المعجِّل قد ينطفئ إذا نجحت المؤسسات في استيعابه ومعالجة المسببات التي نجم عنها، وتكمن القيمة التفسيرية للنموذج في تتبع الكيفية التي تتراكم بها الشروط حتى تبلغ الحالة نقطة التحول.

١- القابلية البنيوية: البيئة التي تسمح بالفعل

القابلية البنيوية هي الخصائص العامة للمجتمع والدولة التي تجعل نمطًا معينًا من السلوك الجمعي ممكنًا أو محتملًا، ولا تعني وجود الأزمة نفسها، وإنما تعني توافر البيئة التي تسمح بانتشارها وتحولها إلى فعل مشترك.

وتشمل هذه القابلية ضعف المؤسسات، واتساع المدن، وتوافر وسائل الاتصال، ووجود التنظيمات السياسية والنقابية، وتقارب المتضررين مكانيًا أو رمزيًا، وضعف الثقة في القنوات الرسمية، والانقسام الحاد بين المجتمع والسلطة، وقد تشمل كذلك سهولة انتقال الشائعات والصور والشعارات، وقدرة الفاعلين على الاتصال بأعداد كبيرة خلال مدة قصيرة.

وفي السودان مثّلت الجامعات والنقابات والاحزاب والأسواق والمساجد والأحياء الحضرية، ثم لجان المقاومة ومنصات الاتصال الحديثة، بيئات قابلة لتكوين الحشود ونقل الاحتجاج من دائرة محلية إلى فضاء وطني. لكن هذه القابلية لا تحدد وحدها طبيعة الفعل؛ فشبكات الاتصال نفسها قد تستخدم في الإصلاح السلمي، أو في نشر التضليل، أو في التحريض والتعبئة المدمرة.

وهنا يبدأ احتمال التدخل المقصود؛ إذ لا يحتاج الفاعل السياسي إلى خلق المجتمع أو اختراع وسائل الاتصال، بل يكفي أن يعرف نقاط القابلية فيه، وأن يحدد الشبكات الأكثر تأثيرًا، والمواقع الأكثر حساسية، والفئات الأسرع استجابة.

٢- الضغط البنيوي: حين تتحول القابلية إلى معاناة

الضغط البنيوي هو الاختلال الذي يشعر معه الناس بوجود فجوة بين ما يتوقعونه أو يعتقدون أنهم يستحقونه، وبين ما يعيشونه فعليًا، وقد يتمثل في البطالة والغلاء والندرة والفساد والتمييز والحرب وانسداد المشاركة السياسية وتراجع الخدمات وفقدان الأمان،

ولا يشترط أن يكون الضغط اقتصاديًا؛ فقد يكون سياسيًا أو أمنيًا أو ثقافيًا أو جهويًا، كما قد تتضافر عدة ضغوط في الوقت نفسه، فتتحول الأزمة المعيشية إلى دليل على الظلم السياسي، ويتحول الإخفاق الأمني إلى شعور بفقدان الدولة، ويتحول التفاوت التنموي إلى إحساس جماعي بالإقصاء.

والضغط البنيوي في التجربة السودانية لم يكن في معظم مراحله وهمًا خالصًا، فقد عانى المواطن من ارتفاع الأسعار، ونقص السلع، والحروب، وتعطل الإنتاج، وضعف الخدمات، وانسداد الأفق السياسي، لكن الاعتراف بحقيقة المعاناة لا يحسم جميع أسبابها؛ إذ قد تشترك في إنتاجها سياسات الحكم، والحرب، والعقوبات، والفساد، وسوء الإدارة، وتعطيل الإنتاج، والاحتكار، والمضاربة، وأفعال المعارضة المسلحة أو المدنية، والتدخلات الخارجية.

ومن هنا تظهر الصلة بين نموذج سمِلسر ومفهوم "صناعة المعاناة" في هذا الكتاب، فالصناعة قد لا تنشئ الضغط البنيوي ابتداءً، لكنها تستطيع زيادته أو إطالة أمده أو منع معالجته أو توجيه المسؤولية عنه إلى طرف واحد.

ومما يدل على ذلك في الحالة السودانية ما ذهب اليه المفكر السوداني محمد أبو القاسم حاج حمد في قوله "إن مشكلة الاستغلال الطبقي بشكله الكلاسيكي الذي طُرح به (نظرياً)... يأتي ضمن التناقض الأساسي مع واقع التخلف الذي يعتبر عقبة حتى أمام نمو البرجوازية الوطنية كطبقة... كل هذه الاعتبارات تجعل المعركة الطبقية في السودان موجهة من زاوية (عجز) القوى الرأسمالية الوطنية وضعفها عن أداء دورها التاريخي في قيادة ثورة الإنتاج والتنمية مما يلغي دورها موضوعياً... فالقهر الاجتماعي لا يكون تناقضاً أساسياً محركاً للثورة إلا حين تستوعب القوى الرأسمالية الطاقة الطبيعية والبشرية الرئيسية في القطر ضمن نظام إنتاجها وعلاقاته... أما التناقض الأساسي في السودان فهو ضد واقع التخلف، والمعركة موجهة ضد القوى التقليدية بالنظر إلى عجزها عن أداء دورها الطبقي التاريخي... بحيث تصبح عبارة (شن سوُّوا لينا؟ – ماذا فعلوا من أجلنا) جملة ثورية وشعاراً ولّده واقع الإحساس الشعبي بالضعف الرأسمالي والعجز المستمر الذي تعيشه القوى التقليدية"[١١].

[١١] محمد أبو القاسم حاج حمد- الثورة.. والثورة المضادة في السودان- دار الطليعة - بيروت، آب/أغسطس ١٩٦٩(ص ٧٤ - ٧٥).

وهذا المقطع ينقل التحليل من النماذج الغربية المؤدلجة (صراع الطبقات) إلى "سُنّة العمارة والاستخلاف وعجز النخب". فالغضب الجماهيري في الوعي الجمعي السوداني يتفجر ليس ترفاً نظرياً، بل احتجاجاً سننياً وفطرياً على تعطيل الإعمار والاستخلاف الأرضي ("شن سووا لينا؟").

٣- الاعتقاد المعمم: من تفسير المعاناة إلى تعيين المسؤول

لا تتحول الضغوط المتفرقة إلى فعل جمعي لمجرد أن الناس يعانون؛ بل لا بد من نشوء اعتقاد مشترك يفسر ما يحدث، ويحدد مصدر المشكلة، ويعين المسؤول عنها، ويقترح الطريق إلى الخلاص منها.

فالغلاء واقعة يلمسها الناس، لكن تفسيره قد يختلف: أهو نتيجة سياسات اقتصادية فاشلة؟ أم حرب تستنزف الموارد؟ أم حصار خارجي؟ أم احتكار وتخزين؟ أم فساد؟ أم تعطيل متعمد للإنتاج والإمداد؟ وقد تتداخل هذه الأسباب جميعًا، غير أن التعبئة السياسية تميل إلى اختزالها في رواية بسيطة قابلة للانتشار.

والاعتقاد المعمم ليس بالضرورة كذبًا كاملًا؛ بل تزداد قوته حين يقوم على جزء صحيح من الواقع ثم يعاد ترتيبه داخل رواية انتقائية، فقد يكون النظام مسؤولًا عن جانب من الأزمة، لكن الخطاب المعارض يحوله إلى المسؤول الوحيد، أو يكون هناك تدخل خارجي حقيقي، فتستخدمه السلطة لمحو مسؤوليتها عن سوء الإدارة، وفي الحالتين يحدث تزييف للوعي السببي بتحويل السبب الجزئي إلى تفسير كلي.

وفي هذه المرحلة تتعاظم وظيفة الإعلام والخطاب السياسي والشعار والرمز، فالشعار لا يصف الواقع فحسب، بل يعيد تنظيمه في وعي الجمهور، ويختار ما يجب أن يُرى وما يجب أن يُهمَل، ولذلك تعد صناعة الاعتقاد المعمم من أهم ساحات هندسة الصراع؛ لأنها تحدد لمن يوجه الغضب، وما الحل الذي يراه الناس ممكنًا، ومن يكتسب حق الحديث باسمهم.

٤- العامل المعجِّل: الشرارة التي تختزل الأزمة

قد يستمر الضغط البنيوي والاعتقاد المعمم مدة طويلة من غير أن يتحولا إلى انفجار جمعي، ويأتي العامل المعجِّل ليضغط الأزمة المتراكمة في واقعة واحدة ذات كثافة

رمزية وعاطفية عالية: مقتل متظاهر، أو قرار اقتصادي مفاجئ، أو واقعة عنف، أو فضيحة سياسية، أو حادثة تمس كرامة جماعة، أو صورة تنتشر على نطاق واسع.

ولا يصنع العامل المعجِّل الأزمة من العدم؛ بل يمنح الضغوط المتراكمة لحظةً واسمًا وصورة، ولذلك قد تكون الواقعة محدودة في ذاتها او مصنوعة صناعة، لكنها تكتسب معنى أكبر من حجمها لأنها تقع داخل مجتمع ممتلئ بالتوتر والاستعداد.

ويمثل مقتل أحمد القرشي في أكتوبر ١٩٦٤ نموذجًا واضحًا؛ فالواقعة لم تكن ذات علاقة مباشرة بالحدث نفسه وإن حدثت في اتون التجاذب بين الثائرين والشرطة التي تريد فك ضغط الثائرون، لكنها جمعت تلك العناصر في رمز إنساني قادر على نقل الاعتراض من النقاش السياسي إلى الغضب الجماهيري،

غير أن العامل المعجِّل لا يعمل بقوته الذاتية وحدها؛ إذ يحتاج إلى من يفسره وينشره ويربطه بالمظالم السابقة، وقد يقع تلقائيًا، ثم تتنافس القوى على امتلاك دلالته، كما قد تعمل بعض الجهات على استدراج السلطة إلى رد فعل عنيف يمكن تحويله إلى شرارة أوسع، او يفتعلون ذلك افتعالا كتصفيتهم لبعض الذين في الحراك نفسه من العامة، ومن هنا يجب التمييز بين وقوع الحادثة وبين صناعة معناها السياسي واستثمارها.

٥- التعبئة من أجل الفعل: تحويل الغضب إلى حركة

بعد توافر القابلية والضغط والاعتقاد والعامل المعجِّل، تبقى الحاجة إلى تحويل الاستعداد النفسي إلى فعل منظم، وهنا تظهر القيادة والتنظيم وشبكات الاتصال والموارد والشعارات وتحديد المكان والزمان وتوزيع الأدوار.

فالحشود لا تتحرك جميعها بطريقة واحدة، ولا تتفق تلقائيًا على الهدف والوسيلة، ثمة من يحدد نقطة التجمع، ومن يصوغ الهتاف، ومن ينقل الخبر، ومن يوفر التمويل والنقل والحماية، ومن يتحدث باسم المشاركين، ومن يتولى التفاوض بعد اتساع الاحتجاج.

وفي هذه المرحلة تتضح الفجوة بين الجماهير التي تقدم الكلفة والتنظيمات التي تمتلك أدوات توجيه المآل، فقد يكون الغضب واسعًا وعابرًا للأحزاب، لكن القوى الأكثر تنظيمًا تستطيع أن تنتقل من قيادة الشارع إلى احتكار تمثيله، ثم من تمثيل الثورة إلى تقاسم السلطة باسمها.

وينطبق ذلك على الدور الذي أدته الخطب في ميدان عبد المنعم بعد إحضار جثمان أحمد القرشي؛ فقد كانت الواقعة عاملًا معجِّلًا، بينما أدت الخطب والقيادات والتنظيمات دورًا في تحويل الحزن والغضب إلى تعبئة سياسية واسعة.

ولا ينبغي النظر إلى التعبئة بوصفها شرًا في ذاتها؛ إذ لا يمكن لحركة إصلاحية أو مقاومة مشروعة أن تعمل من غير تنظيم، لكن السؤال الحاسم هنا هو: من يعبئ؟ ولأي غاية؟ وبأي وسائل؟ ومن يملك حق تحديد المآل؟ وهل تعبر القيادة عن اتساع المشاركين، أم تستخدمهم وقودًا لمشروع لم يفوضوها به؟

٦- اشتغال الضبط الاجتماعي: المنع أو الاستيعاب أو زيادة الاشتعال

المحدد الأخير هو الكيفية التي تستجيب بها مؤسسات الدولة والمجتمع للموقف المتصاعد، والضبط الاجتماعي أوسع من تدخل الشرطة؛ فهو يشمل القانون والقضاء والإعلام والقيادات المجتمعية والأحزاب والنقابات والعلماء والإدارة الأهلية وآليات التفاوض والاستجابة الحكومية.

وقد ينجح الضبط الاجتماعي في معالجة بعض أسباب الضغط، أو فتح قنوات للحوار، أو تصحيح المعلومات، أو عزل العنف، أو حماية الحق في الاحتجاج، وبذلك يمنع انتقال الفعل من التعبير السلمي إلى الصدام.

وقد يفشل بسبب ضعف المؤسسات أو فقدان الثقة أو بطء القرار، لكن الأخطر أن تتحول أدوات الضبط نفسها إلى عامل معجِّل جديد؛ كما يحدث عندما تستخدم السلطة قوة غير متناسبة، أو تنكر معاناة الناس، أو تقدم رواية لا يصدقها المجتمع، أو تعتقل الرموز بما يزيد انتشارها، أو تقطع وسائل الاتصال فتفتح المجال أمام الشائعة.

ولذلك لا ينبغي اختزال المحدد السادس في عبارة "فشل الضبط الاجتماعي"، فقد تنجح السلطة في قمع الحشد مؤقتًا، لكنها تزيد الضغط والاعتقاد العدائي على المدى الأبعد. وقد تسمح بالاحتجاج ولا تستجيب لمطالبه، فيستمر التوتر، وقد تعالج المظلمة وتفتح المسار المؤسسي، فتقطع السلسلة قبل بلوغ العنف.

كما أن الضبط الاجتماعي في مثل هذه الحالات ليس مسؤولية الدولة وحدها، فالمجتمع الذي يرفض الشائعة والتحريض والعنف والاعتداء على المرافق يمارس ضبطًا ذاتيًا يحمي مشروعية الاحتجاج والدولة معًا، أما حين تنهار المعايير، ويبرر كل فريق

تجاوزات جماعته، فإن المجتمع نفسه يسهم في نقل الحشد من فعل إصلاحي إلى قوة هدم.

كيف تعمل المحددات مجتمعة؟

لا تعمل المحددات الستة باعتبارها قائمة مستقلة، بل باعتبارها سلسلة سببية متفاعلة: القابلية البنيوية تفتح إمكان الفعل، والضغط البنيوي يمنحه مادته، والاعتقاد المعمم يمنحه تفسيره وخصمه، والعامل المعجِّل يمنحه لحظته ورمزه، والتعبئة تمنحه التنظيم والاتجاه، واستجابة الضبط الاجتماعي تحدد ما إذا كان سيتراجع أو يُستوعب أو يتصاعد.

وبهذا المعنى يمكن للفاعل المنظم أن يتدخل في أكثر من حلقة: يعمق الضغط، أو يصوغ الاعتقاد، أو يضخم العامل المعجِّل، أو ينظم التعبئة، أو يستدرج السلطة إلى استجابة تزيد الاشتعال. لكنه لا يصبح صانعًا للأزمة لمجرد استفادته منها؛ إذ لا بد من إثبات فعله في الحلقة المعنية، وبيان الوسيلة والقصد والأثر.

خاتمة المبحث

يكشف نموذج سمِلسر أن الجماهير لا تنتقل فجأة من الحياة اليومية المستقرة إلى الثورة أو الشغب، وإنما تمر عبر سلسلة من التحولات المتراكمة، تبدأ ببيئة تسمح بالفعل الجمعي، ثم ضغط بنيوي محسوس، ثم تفسير مشترك يحدد المشكلة والمسؤول عنها، ثم واقعة معجِّلة تختزل الأزمة في رمز قادر على تحريك المشاعر، وبعدها تتدخل القيادة والتنظيم وشبكات الاتصال في تعبئة المشاركين، بينما تحدد طريقة استجابة الدولة والمجتمع ما إذا كان الحدث سيُحتوى، أو يتحول إلى إصلاح، أو ينزلق إلى مواجهة مفتوحة.

وتكمن أهمية النموذج في الحالة السودانية في أنه يساعد على تفسير كيفية تحويل المعاناة الموضوعية إلى طاقة سياسية، فالغلاء أو البطالة أو الحرب لا ينتجان ثورة بصورة آلية؛ إذ لا بد من رواية تفسر الأزمة، ورمز يجسدها، وشبكات تنقلها، وقيادة تحول الغضب إلى فعل، وسلطة تعجز عن الاستجابة أو تتصرف بطريقة تزيد الاشتعال، وفي كل حلقة من هذه الحلقات يمكن أن يدخل الفاعل النخبوي أو الإعلامي

أو الخارجي، لا ليخلق الأزمة بالضرورة، وإنما ليختار من أسبابها ما يبرزه، ومن المسؤولين من يضعه في مركز الرواية، ومن المآلات ما يدفع الحشود نحوه.

غير أن اكتمال شروط السلوك الجمعي لا يثبت وحده أن الثورة مصنوعة؛ فهذا استنتاج يتجاوز قدرة النموذج، الذي يثبته النموذج هو أن الانتقال من الأزمة إلى الحشد قابل للتوجيه والتسريع والتعطيل، أما القول بوجود صناعة مقصودة فيحتاج إلى شواهد إضافية على الأفعال والفاعلين والوسائل: شراء السلع لإخفائها، تعطيل الإنتاج أو الإمداد، تمويل شبكات التعبئة، صياغة رسائل إعلامية منسقة، أو استثمار العامل المعجِّل للانتقال من الاحتجاج المحدود إلى إسقاط النظام.

ومن منظور علم الاجتماع الاستخلافي العمراني السنني، لا تمثل شروط سمِلسر قوانين حتمية تسلب المجتمع إرادته؛ بل هي آليات اجتماعية تعمل من خلال اختيارات البشر، فالمجتمع ليس مادة خامًا تحركها النخب كيف تشاء، والسلطة ليست الفاعل الوحيد، والمعارضة ليست بريئة لمجرد وقوفها ضد الحكم. لكل طرف نصيبه من المسؤولية بحسب علمه وقصده وموارده وقدرته على التأثير.

وهنا يضيف المنظور السنني إلى النموذج الوضعي سؤالًا معياريًا لا يطرحه سمِلسر بما يكفي: إلى أي غاية يُعبأ الناس؟ وهل يقود الفعل إلى رفع الظلم وبناء العمران، أم يستخدم غضب المجتمع لهدم الدولة وتوريث سلطتها لنخبة جديدة؟ فنجاح التعبئة لا يعني صحة غايتها، وسقوط النظام لا يثبت اكتمال الثورة، والعامل المعجِّل قد يفتح باب الإصلاح كما قد يطلق مسارًا لا يستطيع صانعوه أنفسهم ضبطه.

وقصارى القول إن الأزمة قد تكون حقيقية، بينما تكون طريقة تفسيرها وتكثيفها واستثمارها وهندسة مآلاتها مصنوعة، وهذه هي المنطقة التي يضيئها نموذج سمِلسر داخل كتاب الدايلما: المنطقة الواقعة بين الألم الموضوعي والفعل الجمعي، حيث تتنافس القوى على تعريف المشكلة وامتلاك الرمز وقيادة الحشد ووراثة النتيجة، وفي هذه المنطقة نفسها يبدأ إمكان الوقاية؛ إذ يمكن قطع المسار بمعالجة الضغط، وتصحيح الوعي السببي، وفتح قنوات المشاركة، وضبط التعبئة، ومنع القوة من تحويل الاحتجاج المشروع إلى هدم لشروط الاجتماع والدولة.

الخبز الذي ألقي في النيل

تقدم تجربة المعارضة لنظام مايو شاهدًا بالغ الدلالة على كيفية تحويل حاجات الناس إلى وسيلة سياسية، فقد أورد الدكتور جلال علي لطفي الدقير، أحد القياديين العاملين مع الشريف حسين الهندي، في "كلمة العدد" بمجلة "الدستور" الصادرة في لندن، أن جانبًا من نضال المعارضة قام على شراء السلع التموينية والوقود والمواد الاستراتيجية، والعمل على تجفيف مداخل الإنتاج، وإتلاف بعض الخبز والمواد التموينية وإلقائها في النيل[١٢].

لم تكن هذه الأفعال، وفق ما نقله الدقير، موجهة إلى منشآت عسكرية أو قيادات النظام، وإنما إلى البيئة الاقتصادية التي يعيش فيها المواطن العادي، وكان المنطق أن زيادة الندرة والضيق ستدفع المجتمع إلى تحميل نظام نميري المسؤولية والخروج عليه.

وهنا يجب التوقف عند المعنى الأخلاقي قبل المعنى السياسي، فالخبز الذي أُلقي في النيل لم يكن ملكًا للحاكم، بل قوتًا كان يمكن أن يصل إلى أسرة فقيرة، والوقود الذي حُجب لم يكن يستخدمه النظام وحده، بل كانت تحتاج إليه المواصلات والمستشفيات والمزارع والمصانع، وحين تُجفف مداخل الإنتاج، لا يتلقى الحاكم الضربة وحده؛ يتلقاها العامل والمزارع والمستهلك قبل غيرهم.

لقد جرى التعامل مع المجتمع بوصفه ميدان المعركة، ومع حاجاته بوصفها أدوات ضغط، وكلما زاد ألمه اقتربت المعارضة من هدفها السياسي. وهذه المعادلة تضع وسيلة التغيير نفسها موضع المساءلة: هل يجوز لمن يقول إنه يناضل من أجل الشعب أن يزيد جوع الشعب حتى يدفعه إلى الثورة؟

قد يقال إن إسقاط النظام كان يستحق تضحية مؤقتة، وإن استمرار حكم مايو كان يفرض على الناس كلفة أكبر، لكن من الذي يملك حق اتخاذ هذا القرار نيابة عن المجتمع؟ ومن حدد مقدار الألم المقبول؟ وهل أُبلغ المواطن بأن جزءًا من أزمته نتج عن فعل منظم ممن يطالبونه بالخروج إلى الشارع؟

[١٢] جلال الدقير- كلمة العدد مجلة الدستور ا التي تصدر في لندن عدد ٥٩ عام ١٩٨٦.

إن خطورة الوسيلة لا تتوقف بانتصار الثورة؛ فهي تنشئ ثقافة سياسية ترى المواطن أداةً لا غاية، وتمنح النخبة حق تقرير ما يحتمله الناس من معاناة في سبيل مشروعها، ومن قبل إيلام المجتمع ليصل إلى السلطة قد يستخدم منطقه نفسه ليبقى فيها.

الاستنزاف العسكري بوصفه ضغطًا على المجتمع

تقدم شهادة عبد الواحد محمد نور صورة أخرى من صور صناعة الضغط، لا عن طريق شراء السلع وإتلافها، وإنما عبر الحرب واستنزاف موارد الدولة، فقد أوضح في حديث تلفزيوني أن قتال حركته للإنقاذ دفع الحكومة إلى توجيه مواردها نحو ميزانية الحرب، وأن المجتمع أحس بسبب ذلك بالضغوط الاقتصادية، انهم لو لم يفعلوا ذلك لعاش الشعب في رفاهية وهذا نص حديثه " نحن حولنا الميزانيات بتاعتهم إلى حربنا، بمليارات الدولارات سنوياً، وأقعدناهم وفشلناهم اقتصادياً".

هذه العبارة تكشف بوضوح أن الحرب لا تُفهم عند بعض قادتها باعتبارها مواجهة عسكرية مع القوات الحكومية وحدها، بل وسيلة لإضعاف اقتصاد السلطة حتى يتأثر المجتمع ويتغير موقفه منها. فكلما اتسعت الحرب، ارتفع الإنفاق العسكري، وتراجعت الموارد المتاحة للخدمات والتنمية، وزاد الضيق الذي يتحول إلى سخط سياسي.

قد تقول الحركة المسلحة إن الحكومة هي التي اختارت الإنفاق على الحرب بدل الاستجابة للمطالب، وقد تقول الحكومة إن الحركة هي التي فرضت عليها المعركة. لكن تبادل الاتهام لا يغير الحقيقة الاجتماعية: المواطن هو الذي دفع الكلفة من أمنه ودخله وخدماته.

وتزداد الكلفة حين تُفتح جبهات جديدة في مناطق لم تكن مسرحًا للقتال، فالحرب لا تستنزف الموازنة فقط؛ إنها تعطل الزراعة والتجارة، وتدمر الطرق، وتدفع السكان إلى النزوح، وتمنع الاستثمار، وتزيد حاجة الدولة إلى السلاح، وتفتح أبواب التدخل الخارجي. ومن ثم لا يكون أثر المعارضة المسلحة محصورًا في الضغط على النظام، بل يمتد إلى بنية الدولة والعمران.

١- هندسة العزلة وتفكيك النسيج: من قانون ١٩٢٢ إلى الحرب المفتوحة[١٣]:

[١٣] طارق الصادق عبد السلام- التمرد واثره على التنمية الاجتماعية في جنوب السودان "دراسة نظرية وميدانية قدمت لتمهدي ماجستير علم الاحتماع عام ١٩٩٣"- جامع امدرمان الإسلامية- دار الجنان للطباعة والنشر الأردن.

حين نُسائل التاريخ الاجتماعي للتمرد في السودان، نكتشف أن "العزلة" لم تكن يوماً محض عارض جغرافي، بل كانت أداة مُهندسة مبكراً لقطع سياقات التفاعل القومي والاندماج الحضاري بين أقاليم الجسد الواحد .إن الفحص السوسيولوجي لسياسات الحكم الثنائي يكشف كيف تحول "قانون المناطق المقفولة" (١٩٢٢م) إلى قطيعة مصطنعة منعت انتقال السمات الحضرية، وحرمت المجتمعات القبلية في الجنوب من الانفتاح الطبيعي على امتدادها الشمالي، وحاصرتها داخل أطر معيشية بدائية محكومة بأنماط الكفاف والرعي المغلق .

لم يكن هذا الإغلاق بريئاً؛ بل رافقه نشاط إرسالي موجّه عمل على تفكيك الصلات عبر إعادة صياغة الوعي الجمعي للصفوة الناشئة، وبذر بذور الشقاق العرقي واللغوي، وإقصاء كل ما يمت إلى العروبة والإسلام بصلة؛ لضمان بقاء الإقليم في حالة انفصال تاريخي دائم .وحين استقل السودان عام ١٩٥٦م، لم يرث تركة تخلف اقتصادي مجردة، بل ورث "ألغاماً اجتماعية" قابلة للاشتعال عند أول منعطف سياسي؛ وهو ما تجلى في تمرد توريت (أغسطس ١٩٥٥م) .

إن النتيجة السننية الحاسمة تكمن في أن التمرد العسكري لم يُسقط الحكام، بل أعاد المجتمعات المحلية قسراً إلى "حياة الغابة" وربقة العزلة، وجمد ديناميات التغير الاجتماعي الهادئ التي كان يمكن أن تصهر التنوع في بوتقة وطنية واحدة .وبدلاً من أن تثمر الاستنارة تعايشاً، تحولت بعض النخب التي تشربت خطاب القطيعة إلى وقود سياسي يعيد إنتاج الاحتراب الداخلي كلما لاحت فرصة لإعادة بناء الثقة .

٢-اغتيال العمران: حين يُستهدف شريان الحياة[١٤]:

لا تكشف حقيقة التمرد شعاراته السياسية الفضفاضة، بل تكشفها خريطة تدمير البنى الأساسية ومشاريع التنمية التي أقامتها الدولة الوطنية، خصوصاً تلك التي انطلقت في أعقاب اتفاقية أديس أبابا (١٩٧٢م) .ففي تلك الحقبة، عاش الإقليم الجنوبي عقداً من الاستقرار النسبي تجسد في قفزة تنموية حاولت ردم هوة التفاوت التاريخي: أنشئت المدارس، والمراكز الصحية، واستؤنفت الملاحة النهرية، وتوّج ذلك بتأسيس جامعة جوبا .لكن حين اندلعت الحرب الثانية في عام ١٩٨٣م، كان واضحاً أن الهدف لم

[١٤] المرجع نفسه

يكن منازلة ثكنات الجيش، بل تقويض المقومات التي تتيح للإنسان البقاء على قيد الحياة، ويتجلى ذلك في ثلاثة شواهد استراتيجية :

- **مشروع قناة جونقلي** :لم يكن المشروع مجرد معالجة هندسية لتقليل الفاقد المائي في مستنقعات بحر الغزال وبحر الزراف لتوفير ٤ مليارات متر مكعب سنوياً وحماية الأراضي من الفيضانات، بل كان مشروعاً تنموياً متكاملاً يتضمن فتح مسار ملاحي، وإنشاء خط بري رابط، ومجمعات سكنية وتعليمية، ودعم استقرار الصيادين .ومع ذلك، استُهدف المشروع بعد تنفيذ ٦٦% من أجمالي الحفريات وتوقف في نوفمبر ١٩٨٤م بالهجوم المباشر وتدمير المنشآت، لتتحول فرصة الخروج من الركود إلى نزيف مالي مستمر في دفع تعويضات الشركات المنفذة .
- **مشروع أنزارا / الزاندي الصناعي الزراعي** :أُسس المشروع على زراعة المحاصيل النقدية (القطن، قصب السكر، السمسم) وربطها بالتصنيع التحويلي المحلي (المحالج، مصانع السكر والنسيج، ومعاصر الزيوت ومناشير الأخشاب) لإحداث نقلة حضارية تنقل نمط القبيلة من الاقتصاد البدائي غير النقدي إلى علاقات الإنتاج الحديثة .إلا أن اشتعال التمرد قضى على البنية الصناعية للمشروع بالنهب والتخريب، وأعاد السكان إلى أنماط المعيشة الشاقة داخل الغابات .
- **مشاريع الأمن الغذائي (أويل، أعالي تالنجا، وأبيي)** :تكرر المشهد ذاته في مشروع زراعة الأرز في أويل، حيث توقف العمل بعد استصلاح أكثر من ٢٠٠٠ فدان وتجهيز منشآت التقشير وسحب الخبراء الأجانب، ومثله مشروع الذرة الشامية في أعالي تالنجا الذي حُرقت مساحاته الزراعية ونُهبت آلياته قبيل تشغيل مصنعه في ١٩٨٥م، وصولاً إلى تدمير مشاريع الجمعيات الزراعية في أبيي .

إن هذا النمط يثبت آلية سننية شديدة الوضوح: إن استهداف التنمية لا يضعف السلطة بقدر ما يدمر قدرة المجتمع على الاستقرار؛ فالجوع والفقر الناتجين عن حرق الحقول

وتعطيل المصانع يتحولان إلى بيئة حاضنة تجبر المواطن على النزوح أو الارتهان لحملة السلاح .

٣- الباثولوجيا المجتمعية: تفكيك البنى وتحولات النزوح[١٥]:

يكشف التحليل السوسيولوجي الميداني أن التمرد تجاوز كونه صراعاً عسكرياً ليصبح "ظاهرة باثولوجية" (مرضية) أصابت البناء الاجتماعي بعاهات عميقة وهزات ديموغرافية عنيفة، وهو ما أكدته البيانات الميدانية لعينة من المواطنين النازحين :

- **التفريغ السكاني وترييف الحواضر** :أظهرت الدراسة الميدانية أن ٦٦,٧% من عينة مجتمعات الجنوب هجروا قراهم نتيجة الحرب، وأن ٢٦,٧% دُمّرت قراهم كلياً .هذا التفريغ أفرز تكدساً فوق طاقة المدن الحامية (كواو، جوبا، وملكال)، وأحال الغالبية العظمى من المنتجين الزراعيين إلى نازحين عاجزين يفتقرون للغذاء والعلاج .
- **عسكرة التعليم وتدمير الرعاية الصحية[١٦]:**

كشفت النتائج الميدانية أن التمرد دمّر ٧٦,٧% من المستشفيات القائمة في مناطق نفوذه، وأغلق أكثر من ٥٣,٣% من المدارس، بل استولى على ٤٠% من الأبنية التعليمية وحولها إلى معسكرات حربية .وكانت النتيجة حرمان أجيال كاملة من التعليم، وتفشي الأمية بما يجاوز ٨٥%، وانهيار الرعاية الوقائية إلى حد عودة أوبئة تاريخية كالجذام والمجاعات الكبرى .

- **تفكيك الأسرة الممتدة وفقدان التوازن القيمي** [١٧]:أدى الهروب القسري إلى تمزيق شبكة القرابة والأسرة الممتدة التي كانت تمثل صمام الأمان والضبط الاجتماعي، وفرض بدلاً منها أنماط التفكك، وضياع الممتلكات (خاصة الأبقار التي تمثل عصب الوجود الاقتصادي والرمزي للقبائل النيلية)، وسقوط آلاف الضحايا المدنيين الأبرياء .

---

[١٥] طارق الصادق عبد السلام- المرجع السابق

[١٦] نفسه

[١٧] نفسه

- **المفارقة التفاعلية للنزوح** [١٨]:في مقابل الوجه الكارثي، سجلت الدراسة الميدانية مفارقة بنيوية مهمة؛ إذ إن النزوح الواسع نحو مدن الشمال فتح نافذة تفاعل واحتكاك ثقافي وتلقائي أسقط حواجز العزلة التاريخية المصنوعة .فقد أظهرت النتائج أن ٨٦,٧% من أفراد العينة بنوا علاقات إيجابية وطيدة وصداقات مع أهالي الشمال، وتجاوزت اللغة العربية الهجين أطر القبيلة لتصبح لغة تواصل مشترك كسر أوهام العداء الدائم .

٤- أزمة الصفوة المستنيرة واختطاف التمثيل

تطرح التجربة إشكالية محورية في فقه بناء الدول والتحولات السننية: "أزمة النخبة والتمثيل المغشوش". فقد بينت معطيات البحث الميداني وجود فجوة سحيقة بين تطلعات المجتمعات المحلية البسيطة الباحثة عن الأمن، والمأوى، ومعاش أطفالها، وبين الأجندات السياسية والعسكرية لبعض "الصفوة المستنيرة ."

لقد تشربت فئات واسعة من تلك الصفوة رواسب الخطاب الانفصالي في محاضن التعليم الاستعماري، ورأت في استمرار اشتعال البندقية أداةً لمقايضة المركز ونيل المكاسب السُلطوية باسم المظالم التاريخية، حتى وإن كان ثمن ذلك حرق قراهم وتشريد أهاليهم .وعندما سكتت المدافع في مرحلة ١٩٧٢-١٩٨٢م، تحول الاستقرار إلى تهديد لمصالح تلك النخب التي تخشى من أن يُنهي التعايش والتنمية مبرر وجودها التفاوضي .وحين استؤنف التمرد عام ١٩٨٣م متدثراً في بدايته بشعارات "السودان الجديد" الفضفاضة، سرعان ما ارتد إلى ذات الصراع الداخلي حول القيادة، والانقسام على أساس إثني ضيق، واستهداف المعارضين الجنوبيين والبطش بهم قبل غيرهم .

٥- الدرس السنني: من أوهام البندقية إلى استحقاق بناء الدولة[١٩]:

إن خلاصة هذا التتبع التاريخي والتحليل الاجتماعي تكشف عمق "الدايلما" السودانية؛ إذ يُراد للتغيير أن يتحقق عبر أدوات الاستنزاف الذاتي. إن إسقاط النظام السياسي أو ابتزازه عبر تدمير الجسور، وإحراق مصانع النسيج والسكر، وتجفيف حقول الأرز، ليس عملاً ثورياً ولا طريقاً إلى العدالة، بل هو هدم لمنظومة "العمران" ذاتها.

---

[١٨] نفسه

[١٩] نفسه

إن التمرد المسلح في تجربة الجنوب لم يعالج التهميش الاقتصادي بل عمّقه، ولم يحمِ التنوع بل جزّأه، وحوّل الأزمة من تنافس حول إدارة الموارد وتوزيعها العادل إلى صراع وجودي عسكري صفري يدفع ثمنه الضعفاء .وتأتي الخلاصة السننية الحاكمة :

"إن إنهاء التمرد العسكري على الأرض لا يعني بحالٍ انتهاء الأزمة ما لم يُعالج (التمرد المعنوي) داخل النفوس ."

وهذا الانتقال لا يتأتى بالشعارات، بل بإحلال معادلة جديدة تقوم على:

١. إرساء الحكم اللامركزي التنموي العادل الذي يحفظ كرامة المجتمعات وإدارتها الذاتية .
٢. استثمار عودة النازحين باعتبارهم جسوراً حية للتواصل القومي والسلم الاجتماعي بعد أن خبروا التعايش المشترك .
٣. التأسيس لمفهوم "الدولة الراعية" التي تعتمد التنمية التشاركية غير القسرية مدخلاً أساسياً لتحصين استقرار العمران وقطع الطريق أمام استخدام ألم المجتمعات وقوداً لمشاريع تفكيك الوطن.

"السواقة بالخلا": حين يُقاد الجمهور دون أن يرى الطريق

استخدم السودانيون تعبير "السواقة بالخلا" لوصف حالة يُدفع فيها الناس إلى اتجاه لا يعرفون غايته الكاملة، بينما يملك من يقودهم معلومات وحسابات لا يطلعون عليها، وهو تعبير شعبي بسيط، لكنه يحمل معنى اجتماعيًا وسياسيًا عميقًا.

لا يُقاد الجمهور دائمًا بالكذب الصريح، قد يُقاد بشعار جزء يسير منه فيه شيء من الصحة يضخمه بالشائعات ويُفصل عن نتائجه، أو بصورة عاطفية تمنع التفكير، أو بتكرار يجعل الرواية مألوفة حتى تبدو بديهية، وقد يُقال للمواطن ما الذي يجب أن يرفضه، دون أن يُقال له ما البديل، ومن سيحكم، وكيف ستدار الفترة الانتقالية، وما الصفقات التي تجري خلف المشهد.

ولا يعني ذلك أن الجمهور ساذج أو فاقد للإرادة، فالجماهير قد تستطيع إدراك الظلم، وقد تملك خبرة يومية لا يملكها الخبراء، لكنها، مثل كل المجتمعات، تتخذ مواقفها بناءً على المعلومات المتاحة والصور المتداولة، ومن يملك المنبر والتنظيم والقدرة على التكرار يملك أثرًا أكبر في تشكيل المجال الذي يختار الناس داخله.

وفي لحظات الثورة تضيق مساحة التفكير الهادئ مثلما ذكرنا في شرح نموذج سمسلر؛ لأن الغضب والاستعجال والخوف من انقسام الصف تجعل طرح الأسئلة يُفهم باعتباره ترددًا أو خيانة. ويصبح الشعار أداةً لقياس الولاء، لا مدخلًا للنقاش، من يسأل عن خطة ما بعد السقوط يُتهم بمحاولة حماية النظام، ومن يحذر من تفكيك مؤسسة يُتهم بالانتماء إليها، ومن يطالب بانتخابات سريعة يُقال إنه يريد إجهاض الثورة.

بهذا تُغلق الثورة باب المراجعة في اللحظة التي تكون فيها أشد حاجة إليه، ويتقدم من يرفع الصوت الأعلى، بينما يتراجع من يطرح السؤال الأصعب.

احتكار تمثيل الشارع

بعد نجاح الثورة تبدأ معركة جديدة حول ملكيتها، تظهر عبارات من قبيل: "نحن صنعنا الثورة"، و"نحن نمثل الشارع"، و"هذه إرادة الثوار". لكن الثورة الواسعة لا يملكها تنظيم واحد، حتى لو كان له دور بارز في الحشد، فهي تجمع طلابًا وعمالًا ومهنيين وربات بيوت وموظفين وتجارًا وسكان مدن وأقاليم، ولكل مجموعة دوافعها وتصوراتها.

وتبدأ المشكلة حين تتحول المساهمة في التنظيم إلى تفويض مفتوح بالحكم، فالتنظيم الذي دعا إلى موكب أو صاغ شعارًا لا يصبح بذلك ممثلًا دائمًا لكل من شارك، والطريقة الوحيدة لمعرفة وزن القوى في المجتمع هي انتخابات حرة، أو على الأقل مؤسسات انتقالية واسعة ذات قواعد معلنة للمشاركة والمساءلة.

أما حين تؤجل الانتخابات بلا نهاية واضحة، فإن القوى التي وصلت إلى مائدة التفاوض تظل ممسكة بشرعية ثورية لا يمكن قياسها، وكلما طالب طرف بإعادة التفويض إلى الشعب، اتُّهم بأنه يعجل الانتخابات لمصلحة خصوم الثورة.

وهكذا تقع مفارقة لافتة: تُرفع الثورة باسم استرداد حق الشعب في اختيار حكامه، ثم يُؤجل اختيار الشعب لأن القوى التي تتحدث باسمه ترى أن المجتمع لم يصبح جاهزًا بعد. ويتحول الانتقال من إعداد قصير للديمقراطية إلى حكم كامل الدسم تمارسه قوى لم تنتخب.

لماذا يصدق الناس الرواية الناقصة؟

لا يصدق الجمهور الرواية الناقصة لأنه جاهل بالضرورة، وإنما لأنها تتصل بما قد يراه ويحسه، فعندما يقف المواطن ساعات للحصول على الخبز، تبدو له عبارة

"الحكومة فاشلة" صحيحة، وهي قد تكون صحيحة بالفعل. لكنه لا يرى من اشترى السلع وخزنها، ولا يعرف أثر الحرب والعقوبات وشبكات السوق والتهريب، ولا يستطيع فصل نصيب كل عامل في الأزمة.

وحين تقدم له جهة سياسية تفسيرًا بسيطًا، يجد فيه راحة من تعقيد الواقع. فالعقل المرهق يبحث عن سبب واضح وخصم واحد. وتدرك الدعاية السياسية ذلك، فتقدم صورة سهلة: كل الشر في النظام، أو كل الشر في المعارضة، أو كل شيء صنعه الخارج.

لكن الأزمات الوطنية الكبرى لا يصنعها فاعل واحد، إنها نتيجة شبكة من الأفعال: حكم يخطئ في بعض الجوانب، ومعارضة تستثمر، وتاجر يحتكر، وقوة مسلحة تستنزف، وجهة خارجية تضغط، وإعلام ينتقي، ومجتمع يفقد الثقة فيندفع إلى سلوك يزيد الأزمة، كالتخزين والهلع والمضاربة.

والوعي الاجتماعي لا ينمو باستبدال رواية بسيطة بأخرى، بل بتمكين المواطن من رؤية الشبكة.، فالناس لا يحتاجون إلى من يخبرهم أنهم كانوا مخدوعين في كل شيء، وإنما إلى من يبين لهم كيف اختلطت الحقيقة بالتوجيه، وكيف استُخدمت مظالمهم في مشروعات مختلفة.

الثورة بين النبل الأخلاقي والنتيجة السياسية

من المهم التمييز بين القيمة الأخلاقية لفعل المواطن والنتيجة السياسية التي انتهت إليها الثورة، فقد يخرج الإنسان طلبًا للعدل ويضحي من أجل وطنه، ثم تنتهي الثورة إلى سلطة لا تشبه ما أراد، ففساد النتيجة لا يبطل نبل التضحية، مثلما أن نبل التضحية لا يمنح السلطة الجديدة حصانة من النقد.

وهذا التمييز يحفظ للثوار حقهم، ويمنع القوى السياسية من استخدام دمائهم شهادةً دائمة على مشروعية كل ما فعلته بعد السقوط. فالشهيد الذي خرج من أجل الحرية لم يوقع تفويضًا مفتوحًا لحزب أو تحالف أو مجلس عسكري، ولا يجوز استدعاء دمه لإسكات من يعترض على محاصصة أو قرار أو إقصاء.

لقد تحول الشهداء أحيانًا إلى مورد للشرعية تتنافس عليه القوى: كل طرف يدعي أنه الأوفى لهم، ثم يستخدم ذكراهم في معركته، لكن الوفاء الحقيقي لهم ليس في احتكار

الحديث باسمهم، بل في بناء الدولة التي خرجوا يحلمون بها: دولة القانون والمحاسبة والتداول، لا دولة الوصاية التي يقرر فيها الأحياء ماذا كان الشهداء يريدون.

ليست كل صناعة مؤامرة خارجية

عندما يُذكر توجيه الثورات أو صناعة الأزمات، يقفز الذهن سريعًا إلى أجهزة المخابرات والسفارات والقوى الدولية، ولا شك أن السودان تعرض لتدخلات خارجية متكررة، وأن موقعه وموارده وانقساماته جعلته مجالًا لتنافس جهات عديدة.

لكن اختزال صناعة الثورة في الخارج فقط يحجب الفاعل الداخلي المستثمر من هذ الخارج، فالأحزاب والنخب والحركات المسلحة لا تحركها السفارات والدوائر الخارجية فقط، انما أيضا لها مشروعاتها ومصالحها وقدرتها على المبادرة، وقد تستعين بالخارج لتحقيق غاياتها، كما يستعين الخارج بها لتحقيق غاياته.

وقد تبدأ العلاقة بتوافق مصالح، لا بأمر مباشر: جهة خارجية تريد إضعاف نظام، وقوة داخلية تريد إسقاطه؛ توفر الأولى المال أو المنبر أو الضغط، وتوفر الثانية الوجود الاجتماعي والمعلومات، ولا يحتاج الطرفان إلى الاتفاق على المستقبل كله؛ يكفي اتفاقهما على الخصم الراهن.

لكن ما إن يسقط الخصم حتى تظهر الفوارق، تكتشف القوة المحلية أن الدعم لم يكن مجانيًا، وتكتشف الجهة الخارجية أن حليفها لا يملك وحده السيطرة على البلاد، فتدخل أطراف أخرى، ويصبح الانتقال ساحةً مفتوحة للمساومات.

ولذلك لا يواجه السودان التدخل الخارجي بإنكار مظالمه الداخلية، ولا يحمي سيادته بالشعارات وحدها، فالدولة العادلة والمؤسسات القوية تقللان حاجة المواطن والنخبة إلى الخارج، أما الظلم والانقسام فيفتحان له الباب.

السؤال الذي يجب أن يبقى مفتوحًا

ليس المطلوب أن نخرج من هذا الفصل بحكم يقول إن ثورات السودان كانت مصنوعة بالكامل، بل بفهم أكثر دقة: لقد كانت الثورات في بعض جوانبها نتاج معاناة حقيقية، لكن المعاناة تعرضت في بعض المراحل للتصنيع والتعميق؛ وكانت الجماهير صاحبة تضحية صادقة، لكن النخب المنظمة امتلكت قدرة أكبر على توجيه النتائج؛ وكان الخارج حاضرًا، لكنه دخل عبر أبواب فتحها الصراع الداخلي.

ويبقى السؤال الذي سيقود الفصول التالية: لماذا تكررت هذه البنية في السودان؟ لماذا ينجح تحالف الإسقاط ويفشل تحالف البناء؟ ولماذا تجد النخب في الجيش أو الخارج أو معاناة المجتمع أدوات أسرع من التوافق والانتخاب والعمل المؤسسي؟ ولماذا تخرج الدولة من كل ثورة أضعف، مع أن الثورة قامت أصلًا احتجاجًا على ضعفها وفشلها؟ **وقصارى القول:** إن الشعب السوداني قد يكون عاش بعضا من المظالم وواجهها ودفع ثمن مقاومته لها، لكنه لم يكن دائمًا مالك النص الكامل للمسرحية السياسية، كانت هناك قوى تعرف أكثر مما تقول، وتريد أكثر مما تعلن، وتستخدم المعاناة وسيلةً للحشد، ثم تتقدم بعد السقوط لاقتسام السلطة، ومن أجل ألا يُستخدم الشعب وقودًا مرة أخرى، لا يكفي أن يعرف من ظلمه في الحكم؛ يجب أن يعرف أيضًا من زاد معاناته، ومن وجّه غضبه، ومن فاوض باسمه، ومن خرج من الثورة بالسلطة بعدما خرج هو منها بمزيد من الانتظار.

الفصل الثاني

لماذا ينجح السودانيون في إسقاط الحكم ويفشلون في بناء البديل؟

ليس أصعب ما في الثورة إسقاط النظام، على الرغم مما يتطلبه ذلك من شجاعة وتضحيات، وإنما بناء النظام الذي يليه، ففي لحظة المواجهة يتوحد المختلفون حول خصم واحد، وتتراجع خلافاتهم الفكرية والحزبية والجهوية، ويبدو الهدف واضحًا: رحيل الحاكم، لكن ما إن يتحقق الهدف حتى ينتهي السبب الذي جمعهم، وتظهر الأسئلة التي أخفتها حرارة الشارع: من يحكم؟ وبأي برنامج؟ ومن يمثل الشعب؟ وما موقع الجيش؟ وكم تستمر الفترة الانتقالية؟ ومتى تُجرى الانتخابات؟

تتكرر في السودان هذه المفارقة بصورة لافتة، تنجح ثورة ما في نزع الشرعية عن النظام، وينحاز الجيش، ثم تدخل البلاد فترة انتقالية محملة بآمال واسعة، قبل أن تنزلق القوى التي شاركت في إسقاط النظام إلى صراع حول مقاعد الحكم ونفوذ المؤسسات، ومع كل دورة يخرج الشعب من الميادين منتظرًا الدولة الجديدة، بينما تدخل النخب إلى الغرف المغلقة لتتفاوض على شكل السلطة.

هذه ليست مصادفة تاريخية، وإنما خلل متكرر في فهم الثورة ذاتها، فقد تعاملت القوى السياسية السودانية مع إسقاط الحاكم بوصفه غاية التغيير، مع أنه لا يمثل إلا إزالة

العائق الأول، أما تأسيس الدولة فيبدأ في اليوم التالي للسقوط، حين لا تعود البلاغة الثورية كافية لإدارة الخزانة والجيش والقضاء والخدمة المدنية والعلاقات الخارجية.

تحالف السقوط ليس تحالفًا للبناء

يمكن لقوى متناقضة أن تتفق على إسقاط نظام ترفضه جميعًا، فقد يجتمع الإسلامي واليساري والقومي والليبرالي والنقابي والعسكري حول خصم واحد، مع اختلافهم في معنى الدولة والاقتصاد والهوية وموقع الدين والعلاقة بالجيش.

لا يحتاج تحالف السقوط إلى إجابة تفصيلية عن هذه القضايا؛ يكفيه شعار واسع يسمح لكل طرف بأن يفهمه بطريقته، فالحرية قد تعني عند أحدهم رفع القيود السياسية، وعند آخر تغيير بنية المجتمع، وعند ثالث إبعاد خصومه عن مؤسسات الدولة، والعدالة قد تعني استقلال القضاء، أو إعادة توزيع الثروة، أو محاكمة النظام السابق، أو الانتقام منه، والسلام قد يعني إنهاء الحرب، أو توقيع اتفاق مع الحركات المسلحة، أو إعادة بناء علاقة المركز بالأقاليم.

وتظل هذه الاختلافات مستترة ما دام النظام قائمًا، لأن إظهارها يهدد وحدة المعارضة، لذلك تؤجل القوى مناقشة الأسئلة الصعبة إلى ما بعد السقوط، لكن ما أُجّل لا يختفي؛ يعود في اللحظة التي تكون فيها الدولة أضعف، والشرعية موزعة، والمجتمع مرهقًا، والسلاح حاضرًا في المشهد.

وهنا يتضح الفرق بين التحالف السلبي والتحالف الإيجابي، الأول يجمع قوى تتفق على ما ترفضه، والثاني يجمعها حول ما ستبنيه، وقد امتلك السودان مرارًا تحالفات واسعة لإسقاط الحكم، لكنه نادرًا ما امتلك قبل السقوط عقدًا واضحًا لما بعده.

نتيجة ذلك أن كل طرف يدخل الفترة الانتقالية وهو يحمل مشروعه الخاص، ويتعامل معها بوصفها فرصة لتعديل ميزان القوة قبل الانتخابات، بدل أن تكون المرحلة الانتقالية جسرًا قصيرًا يعبره الجميع نحو تفويض شعبي، تصبح ساحةً يتنافسون فيها على إعادة تشكيل الدولة بما يضمن لكل طرف موقعًا أفضل في المستقبل.

الفراغ الذي لا يبقى فارغًا

حين يسقط نظام حكم امتد سنوات، لا يسقط رئيسه وحده؛ تهتز معه شبكة واسعة من القوانين والمؤسسات والولاءات والمصالح، ويظهر فراغ في مركز القرار قبل أن تكتمل شرعية البديل.

وفي هذه اللحظة لا تتساوى القوى المتنافسة، فالجماهير تملك الضغط والشرعية الأخلاقية، لكنها لا تملك سلسلة قيادة موحدة، والأحزاب تملك التنظيم والخطاب، لكنها قد تكون ضعيفة جماهيريًا، أما المؤسسة العسكرية فتملك السلاح والانضباط والقدرة على السيطرة على المرافق الحيوية، وتملك الحركات المسلحة قوتها الميدانية، بينما تملك الجهات الخارجية المال والاعتراف والقدرة على الضغط.

لذلك لا يبقى الفراغ في انتظار أن يتوافق الجميع؛ تملؤه القوة الأسرع تنظيمًا، وفي السودان كان الجيش حاضرًا عند كل لحظة سقوط كبرى، لا لأنه دائمًا صاحب الخطة الأصلية، بل لأنه المؤسسة التي تستطيع الإمساك بالدولة حين تتوقف قواعد الحكم القديمة.

وهنا تنشأ المعضلة: تحتاج الثورة إلى الجيش حتى لا تنزلق البلاد إلى الفوضى، لكنها تخشى أن يتحول دوره المؤقت إلى حكم دائم، ويحتاج الجيش إلى غطاء مدني يمنحه القبول، لكنه يخشى أن تستخدم القوى السياسية الانتقال لتفكيكه أو إقصائه، وبين الخوفان تبدأ المساومة، ثم تتحول الشراكة إلى مراقبة متبادلة، ويعمل كل طرف على تقوية موقعه قبل أن يتمكن الآخر منه.

وإذا وجدت قوة عسكرية موازية، تصبح المعادلة أشد تعقيدًا، فلا يعود التنافس بين المدنيين والعسكريين فقط، بل بين مكونات عسكرية تختلف في مواردها وقياداتها ومصالحها، وتبحث كل واحدة منها عن حلفاء سياسيين وخارجيين، وعندئذ لا تكون الفترة الانتقالية طريقًا إلى الديمقراطية وحدها، بل ميدانًا لإعادة توزيع القوة المسلحة.

الثورة التي تتحول إلى حق دائم في الحكم

تستمد الثورة شرعيتها من عجز النظام القائم عن الاستجابة للمجتمع، ومن اتساع المشاركة الشعبية المطالبة بالتغيير، لكن هذه الشرعية لا يمكن أن تكون بديلًا دائمًا عن الانتخابات؛ لأن الشارع، مهما اتسع، لا يقدم وسيلة دقيقة لمعرفة أحجام القوى ولا يمنح تفويضًا محدد المدة.

ومع ذلك تميل القوى التي تتصدر الحراك إلى تحويل دورها الثوري إلى حق سياسي مستمر، فتقول إنها صنعت الثورة، ولذلك هي الأحق بتحديد مسارها وحكم المرحلة الانتقالية، ويصبح الاعتراض على قراراتها اعتراضًا على الثورة نفسها، مع أن الثورة أوسع من أي تنظيم، ولا يملك أحد احتكار دماء من شاركوا فيها.

تظهر هنا مفارقة عميقة: تقوم الثورة لاستعادة حق الشعب في اختيار حكامه، ثم تؤجل القوى التي تتحدث باسمه الانتخابات بحجة حماية الثورة، وقد تكون هناك أسباب عملية للتأجيل، مثل الحرب أو ضعف السجل الانتخابي أو الحاجة إلى ترتيبات دستورية؛ لكن الخطر يبدأ حين تتوسع مهام المرحلة وتطول مدتها، دون ضابط واضح أو رقابة شعبية.

وتتحول الحكومة الانتقالية تدريجيًا من حكومة تمهد للانتخاب إلى سلطة "كاملة الدسم" تعيد بناء المؤسسات، وتغير القوانين، وتبرم الاتفاقات، وتعيد توزيع الموارد والمناصب، وتحدد السياسة الخارجية، من غير أن يكون المواطن قد اختارها أو يستطيع تغييرها عبر صندوق الاقتراع.

وحين تُنتقد، تستدعي شرعية الثورة بدل أن تقدم كشفًا بالإنجاز أو التفويض، وبذلك تحل شرعية غير قابلة للقياس محل شرعية النظام السابق التي ثارت عليها.

المحاصصة التي تعود تحت أسماء جديدة

ترفع الثورات شعار الكفاءة وتطهير الدولة من الولاء الحزبي، لكن لحظة توزيع المناصب تكتشف أن القوى السياسية تحتاج إلى مكافأة أنصارها وضمان نفوذها، فتعود المحاصصة، وإن تغيرت تسميتها.

وقد تُبرر التعيينات بأنها تمثيل لقوى الثورة أو تصحيح لاختلالات النظام السابق، لكن الفارق بين الإصلاح والتمكين المضاد لا يُعرف من هوية المعينين، بل من القواعد التي اختيروا بها، فإذا غابت المنافسة المفتوحة، والمعايير المهنية، وحق الطعن، والشفافية، أصبحت الوظيفة العامة مرة أخرى غنيمة سياسية.

المشكلة ليست فقط في ظلم المستبعدين، بل في إضعاف الدولة، فحين يعرف الموظف أن بقاءه مرتبط بالحزب لا بالكفاءة، يوجه ولاءه لمن عينه، وحين تتغير السلطة تبدأ

موجة إعفاءات جديدة، فتفقد المؤسسات خبرتها وذاكرتها، وتصبح الدولة مجموعة طبقات من التمكين والتمكين المضاد.

ويزداد الخطر حين تمتد هذه العقلية إلى المؤسسات الأمنية والعسكرية، فإقصاء ضباط أو وحدات لمجرد الاشتباه في ولائها، دون فحص مهني فردي، قد يحرم الدولة من قدرات تحتاجها، كما أن تقوية تشكيل موازٍ لموازنة مؤسسة يُخشى منها لا تصلح المؤسسة، بل تضيف إليها خطرًا جديدًا.

إن الثورة التي تعالج التمكين بتمكين آخر لا تغير قواعد الدولة؛ إنها تغير المستفيدين منها فقط.

وفي هذا يقول حاج حمد "فشلنا طوال مرحلة أكتوبر وما بعدها في إقامة مثل هذا التجمع الجبهوي بفعل تناقضاتنا غير المستساغة لدى الجماهير، وخيانتنا العفوية لأفكارنا في مرحلة التطبيق العملي؛ بحيث اعتقد كل منا أنه الوصي على عرش الحركة الثورية... وكانت النهاية تمزقات وتشنجات واستعصاء على منطق الواقع... إن العمل التقدمي الجبهوي مطلوب لذاته، ولا يشترط في كل الأحوال أن تكون الجبهة تجمعاً لأطراف مختلفة بمقدار ما يشترط فيها أن تكون إطاراً عاماً لتفاعل مختلف القوى والتيارات... وانفراد حركة بعينها لا يمكنها من تحقيق إنجازات متقدمة لصالح الاستراتيجية الثورية"[٢٠].

ويناقش هذا المقطع حاج حمد حول إخفاق تجربة ما بعد أكتوبر ١٩٦٤ نتيجة "التناقضات غير المستساغة لدى الجماهير، وخيانتنا العفوية لأفكارنا في مرحلة التطبيق؛ بحيث اعتقد كل منا أنه الوصي على عرش الحركة الثورية". وهذا يمثل شاهداً تاريخياً أصيلاً على مفهوم "اختطاف الثورة وهندسة المآلات".

الانتقال الذي بلا نهاية واضحة

الفترة الانتقالية استثناء تفرضه لحظة سقوط النظام، وليست نظام حكم طبيعيًا، وشرعيتها تقوم على ثلاثة عناصر: مهمة محددة، ومدة معلومة، ونهاية انتخابية، فإذا غاب أحدها، بدأ الانتقال في التحول إلى سلطة قائمة بذاتها.

[٢٠] محمد أبو القاسم حاج حمد- المرجع السابق ص ٦٢ – ٧١.

أما إذا امتدت المرحلة كلما دخل طرف جديد، أو وُقع اتفاق، أو نشأت أزمة، فإن الزمن يتحول إلى أداة لإبعاد الشعب عن الاختيار، وقد يصبح عدم الاستقرار نفسه سببًا لتمديد المرحلة، مع أن استمرار المرحلة غير المفوضة يسهم في عدم الاستقرار، في السودان تعاقبت الاتفاقات والوثائق والتعديلات، وكل منها أضاف مؤسسات أو أطرافًا أو مددًا أو ترتيبات، ولم يؤد هذا التراكم بالضرورة إلى اقتراب الانتخابات؛ بل جعل بنية الحكم أكثر تعقيدًا، ووزع الشرعية بين شركاء متعددين لا يملك أحدهم تفويضًا شعبيًا مكتملًا.

وتنمو داخل هذا الفراغ مصالح لا ترغب في نهايته، فالمسؤول الانتقالي الذي وصل إلى منصبه بالتوافق لا يضمن العودة إليه بالانتخاب، والقوة المسلحة التي حصلت على مقعد في السلطة قد تفقده إذا خضعت لوزنها الشعبي، والحزب الصغير المؤثر في التفاوض قد يكشف صندوق الاقتراع محدودية حضوره. ومن ثم يصبح تمديد الانتقال، ولو تحت شعارات نبيلة، مصلحة مشتركة لفاعلين يخشون الاحتكام إلى الشعب.

ليست الانتخابات علاجًا سحريًا لكل مشكلات السودان، وقد تنتج برلمانًا منقسمًا أو تعيد قوى قديمة. لكنها تظل الوسيلة المتاحة لقياس التفويض وتجديده، وهي أفضل من أن يمنح كل طرف نفسه وزنًا لا يستطيع المجتمع مراجعته.

إعادة بناء الماضي بدل بناء المستقبل

بعد سقوط أي نظام تتجه الأنظار إلى إرثه في الجانب السيئ فقط : الجرائم، والفساد، والتمكين، والقوانين، والأموال، والأراضي، والمؤسسات. ولا يمكن بناء دولة جديدة دون مساءلة الماضي، لأن تجاهل الظلم يترك جراحًا مفتوحة ويمنح الإفلات من العقاب شرعية.

لكن الانتقال قد يستهلك نفسه في معركة الماضي حتى يعجز عن بناء المستقبل. فإذا تحولت العدالة إلى انتقاء، والإصلاح إلى انتقام، وتفكيك التمكين إلى تفكيك مؤسسات، يصبح النظام السابق حاضرًا في كل قرار، مع أنه سقط.

وتزداد المشكلة حين تُدار المساءلة بواسطة أجهزة سياسية لا بواسطة قضاء مستقل؛ لأن كل قرار يصبح موضع شك، حتى لو تناول فسادًا حقيقيًا. ويشعر المستهدفون

أنهم يُعاقبون على الانتماء لا على الفعل، فتتسع دائرة المظالم الجديدة، ويبدأون انتظار لحظة العودة لتصفية حساباتهم.

هكذا تتحول الدولة إلى بندول يتحرك بين التمكين والتمكين المضاد، ولا يستقر على قاعدة عامة تحاسب الفرد بما فعل، وتحمي المؤسسة من أن تحمل وزر الأشخاص.

فالعدالة الانتقالية لا تعني أن تحكم الثورة خصومها، بل أن يُعاد بناء القانون بحيث يستطيع محاكمة الجميع، بما في ذلك من يحكمون باسم الثورة.

ولكنه لا ينظر الى إيجابيات هذ النظام السابق وما الذي انجزه وكيف تم ذلك الإنجاز وما الاليات التي تبعها، حتى يستطيع ان يطور ما انجزه السابق ويبني عليه ويتجنب الأخطاء التي وقع فيها، فالتصحيح الذي يتحدثون عنه هذا لا يكون بالتعامل مع أخطاء الماضي بالتشفي او اظهار سوء السابق، انما بدراسة التجربة السابقة بمنهجية موضوعية هدفها تعزيز الجوانب المفيدة ومعالجة الأخطاء والتعلم منها، هكذا يمكن القيام بحركة تصحيح وبناء،

النخب التي تتعلم كيف تُسقط ولا تتعلم كيف تحكم

طورت القوى السياسية السودانية خبرة واسعة في المعارضة: البيانات، والإضرابات، والتحالفات، والاحتجاج، والعمل السري، والاستعانة بالنقابات، والتحرك الخارجي، والتفاوض مع العسكريين. لكنها لم تطور بالقدر نفسه خبرة في بناء المؤسسات وإدارة الاختلاف داخل الحكم.

والفرق بين المجالين كبير، فالمعارضة تستطيع توحيد الناس حول نقد الفشل، أما الحكومة فعليها الاختيار بين بدائل كلها مكلفة. تستطيع المعارضة المطالبة بخفض الأسعار، لكن الحكومة تحتاج إلى معرفة كيف تمول الدعم. تستطيع الدعوة إلى السلام، لكن الدولة تحتاج إلى ترتيب السلاح والدمج والعدالة والموارد. تستطيع رفع شعار المدنية، لكن الحكم المدني يحتاج إلى معرفة عميقة بالأمن القومي وعلاقة السياسة بالجيش.

وحين تنتقل نخبة من المعارضة إلى الحكم دون أن تغير أدواتها، تستمر في التصرف كأنها تخوض معركةً ضد خصوم، لا كأنها تدير دولة لجميع المواطنين. تكثر اللجان والبيانات وتصنيف الناس، ويقل بناء السياسات وقياس النتائج.

وفي المقابل، قد يتعامل العسكريون مع ضعف المدنيين بوصفه دليلًا على أن الحكم حق طبيعي للمؤسسة العسكرية. لكن الكفاءة في القيادة العسكرية لا تعني الكفاءة في إدارة الاقتصاد والمجتمع والسياسة، والانضباط القائم على الأمر لا يصلح بديلًا للتفاوض المدني. وحين يحكم الجيش، يدخل في صراعات الأحزاب والموارد، وتتأثر مهنيته ووحدته، ثم تصبح كل أزمة سياسية قابلة للانتقال إلى داخله.

وهكذا يفشل المدني، فيستدعي بعض الناس العسكري؛ ويحكم العسكري، فيراكم الغضب؛ فتثور الجماهير، ثم تعود النخب المدنية إلى أخطائها، فتبدأ الدورة من جديد.

الجيش الذي يُستدعى ثم يُطلب منه الاختفاء

لم يدخل الجيش السوداني إلى السياسة كمؤسسة الا في حالات الانحياز لثورة ما، اما الانقلابات هي دوما بتحريك من حزب ما لبعض الضباط او بتحالف حزب ما مع ضباط، ودخل أيضًا بعد تسليم سياسيين ممثلين في رئيس الوزراء السلطة إليه.

وفي كل مرة تفتح السياسة باب التدخل، تترك سابقةً تُغري بالتدخل التالي، فالضابط يرى أن الجيش أنقذ البلاد من قبل، والسياسي الخائف من خصومه يرى في المؤسسة العسكرية أداةً للحسم، والجمهور المرهق من الفوضى قد يرحب مؤقتًا بمن يعده بالاستقرار.

لكن من يدخل السياسة لا يعود إلى الثكنة بسهولة؛ لأنه يصبح صاحب مصالح وعلاقات وخصومات، ويخشى أن يؤدي خروجه إلى محاسبته أو إضعاف المؤسسة، كما أن القوى المدنية لا تطلب دائمًا خروج الجيش من السياسة من حيث المبدأ؛ فقد تريد خروجه حين يكون مع خصمها، وتبحث عن دعمه حين تحتاج إليه.

هذا الاستخدام الانتقائي للجيش جعل العلاقة المدنية العسكرية جزءًا من الصراع الحزبي، فلم يعد السؤال: كيف يخضع الجيش لدستور يحمي مهنيته؟ بل: مع من يقف الجيش؟ ومن يسيطر على قيادته؟ ومن يستطيع استخدامه قبل الآخر؟

ومتى تحول الجيش إلى جائزة سياسية، انتقلت الانقسامات المدنية إلى داخله، وفقدت الدولة ضامنها الأخير.

الدولة الغائبة بين المنتصرين

يقاتل كل طرف من أجل الدولة، لكن الدولة نفسها تغيب عن حسابات المنتصرين، فالحزب يريدها أداةً لتنفيذ مشروعه، والعسكري يريدها مجالًا لفرض الانضباط، والحركة المسلحة تريد نصيبًا يعوض حملها للسلاح، والجهة الخارجية تريد منها موقفًا يخدم مصالحها، وقليلًا ما يجتمع الفاعلون على أن الدولة ليست ملكًا لمن ينتصر.

الدولة هي القواعد التي تمنع المنتصر من امتلاك كل شيء، وتحمي المهزوم من الإلغاء، وتضمن أن تتغير الحكومات وتبقى المؤسسات. فإذا استولى الفائز على القضاء والخدمة المدنية والإعلام والاقتصاد والأمن، لم يعد هناك فرق جوهري بين ثورة رفعت شعارات الحرية وانقلاب رفع شعار التصحيح؛ كلاهما جعل الدولة غنيمةً للمشروع المنتصر.

ولهذا كان السودان يغير حكامه أكثر مما يغير قواعده، تتبدل الشعارات، لكن أدوات السيطرة تعود: التعيين بالولاء، والإقصاء، وإضعاف الخصم، والاستعانة بالسلاح، وتبرير الاستثناء، وتأجيل التداول. وكل نظام يبدأ بوصف نفسه نهايةً لأخطاء الماضي، ثم يعيد إنتاجها بلغة جديدة.

لماذا لم تصبح تجربة سوار الذهب قاعدةً؟

تمثل الفترة الانتقالية التي قادها المشير عبد الرحمن سوار الذهب بعد انتفاضة أبريل ١٩٨٥ مثالًا مهمًا على إمكان تحديد دور المؤسسة العسكرية زمنيًا ووظيفيًا، فقد تعهد المجلس الانتقالي بتسليم السلطة خلال عام، وأُجريت الانتخابات، وانتقلت السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة، لكن نجاح التسليم لم يحل أزمة الدولة، فقد عادت الأحزاب إلى تنازعها، وضعف القرار التنفيذي، وتصاعدت الحرب والأزمة الاقتصادية، وتآكلت الثقة بالديمقراطية الثالثة حتى أصبحت البلاد مهيأةً لانقلاب جديد.

وهذا يكشف أن المشكلة لا تُختزل في بقاء العسكريين أو خروجهم. فقد يفي الجيش بتعهده، ثم تفشل النخب المدنية في إدارة المرحلة اللاحقة. كما قد تنجح الانتخابات في إنتاج حكومة شرعية، لكنها لا تنتج تلقائيًا دولة فعالة إذا غاب البرنامج، واستمرت المحاصصة، وعجزت المؤسسات عن التعامل مع الحرب والاقتصاد.

كانت تجربة سوار الذهب ناجحة في ضبط الانتقال، لكنها لم تتحول إلى قاعدة ملزمة للانتقالات اللاحقة، ولم تُستخلص منها الشروط التي صنعت نجاحها: مدة قصيرة، ومهمة محددة، ونهاية انتخابية، وعدم تحويل الانتقال إلى مشروع حكم طويل.

كذلك لم تتعلم الأحزاب من فشل الديمقراطية الثالثة أن الشرعية الانتخابية لا تكفي إذا لم تصحبها قدرة على القرار وبناء الدولة. وهكذا احتفظ كل طرف بالجزء الذي يبرئه: العسكريون يتذكرون أنهم سلموا السلطة، والمدنيون يتذكرون أنهم انتخبوا، بينما ظلت أسباب الانهيار بلا معالجة.

الثورة التي لا تتعلم

ليس السودان فقيرًا في التجارب؛ مشكلته أنه لم يحول التجربة إلى تعلم. فكل جيل سياسي يبدأ كأن التاريخ لم يقع، وكل سلطة تعتقد أنها تستطيع استخدام الأدوات نفسها والوصول إلى نتائج مختلفة.

حل الحزب أو إقصاؤه لا ينهيه، بل قد يدفعه إلى العمل السري والتحالف مع القوة. واستدعاء الجيش لحسم أزمة الحكومة لا ينتج استقرارًا دائمًا، بل يفتح دورة حكم عسكري جديدة. وإطالة الانتقال لا تبني الديمقراطية، بل تخلق مصالح تخشى الانتخابات. وتقوية تشكيل موازٍ لا تصلح الجيش، بل تنشئ جيشًا آخر. والاستعانة بالخارج لا تمنح الطرف المحلي قوة مجانية، بل تمنح الخارج مدخلًا إلى القرار.

ومع ذلك تتكرر الأفعال نفسها، لأن الفاعلين يحسبون أن اختلاف نياتهم يجعل النتيجة مختلفة. يرى كل طرف أن ما كان خطأً عند خصمه يصبح ضرورةً حين يفعله هو. الانقلاب الذي نفذه الآخر اعتداء على الشرعية، أما الانقلاب الذي يخدم مشروعه فتصحيح. والتمكين الذي مارسه النظام فساد، أما تعيين أنصاره فحماية للثورة. والاستعانة الخارجية عند الخصم عمالة، وعنده تعاون دولي.

بهذا المعنى لا تكمن أزمة التعلم في نقص المعلومات، بل في غياب معيار واحد يُطبق على الذات والخصم معًا.

كيف نخرج من دورة الإسقاط؟

لا يبدأ الخروج من الدايلما بمنع الثورة، فالمجتمعات ستثور حين تُغلق أمامها سبل الإصلاح. ولا يبدأ بتسليم الحكم للجيش كلما فشل المدنيون؛ لأن ذلك يؤجل الأزمة

ويضعف المؤسسة العسكرية. إنما يبدأ ببناء قواعد تجعل تغيير السلطة ممكنًا دون هدم الدولة.

أول هذه القواعد أن تكون الفترة الانتقالية قصيرة ومحددة المهام، تنتهي بانتخابات لا بانتقال جديد. وثانيها أن تُفصل العدالة عن الانتقام، فيحاسب الأفراد وفق القانون ولا تُعاقب المؤسسات بهوية من عمل فيها. وثالثها أن يكون الجيش واحدًا، مهنيًا، خارج المنافسة الحزبية، ولا ينازعه تشكيل مستقل.

ويضاف إلى ذلك ألا تحتكر جماعة تمثيل الثورة، وألا يتحول الشارع إلى بديل دائم عن التفويض، وألا تُستخدم حاجات المواطنين لإجبارهم على اتخاذ موقف سياسي. ولا بد من اتفاق يسبق السقوط، لا يقتصر على من يرحل، بل يحدد ما الذي سيقام بعده، وكيف توزع السلطات، وكيف تُحمى المؤسسات، وما حدود الحكم الانتقالي.

فالثورة التي لا تملك مشروع دولة تظل بابًا مفتوحًا أمام الأكثر تنظيمًا أو الأكثر تسلحًا، لا أمام الأكثر تعبيرًا عن إرادة المجتمع.

وقصارى القول: لقد نجح السودانيون مرارًا في إسقاط الحكم لأن الغضب جمعهم، وفشلوا في بناء البديل لأن السلطة فرقتهم. كان الخصم المشترك يصنع وحدتهم المؤقتة، ثم يكشف غيابه أن الاتفاق لم يكن على الدولة، بل على إزالة من يسيطر عليها. وما لم ينتقل التفكير من "كيف نسقط الحاكم؟" إلى "كيف نمنع المنتصر من امتلاك الدولة؟"، ستظل كل ثورة بابًا لدورة جديدة، وسيظل الشعب يصنع لحظة التغيير بينما يصنع الآخرون النظام الذي يأتي بعدها.

الفصل الثالث

تزييف الوعي الاجتماعي: حين يرى المواطن الأزمة ولا يرى صانعيها

لا يكفي لصناعة التغيير أن يعاني الناس؛ لا بد أيضًا أن يفهموا من صنع المعاناة، ولماذا وقعت، ومن يملك مشروع إنهائها. فالأزمة في ذاتها لا تملك لسانًا؛ القوى المتنازعة هي التي تمنحها تفسيرها، والتفسير الذي يستقر في وعي المجتمع هو الذي يوجه غضبه ويحدد سلوكه.[٢١]

[٢١] في بناء الأطر الإعلامية وانتقاء بعض عناصر الواقع لإبرازها، انظر: Robert M. Entman, "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm," Journal of Communication 43, no. 4 (1993): 51–58؛ Maxwell E. McCombs and Donald L. Shaw, "The Agenda-Setting Function of Mass Media," Public Opinion Quarterly 36, no. 2 (1972): 176–187.

يرى المواطن الخبز وقد اختفى، والوقود وقد ندر، والأسعار وقد ارتفعت، والعملة وقد فقدت جزءًا من قيمتها. هذه حقائق محسوسة لا يحتاج إلى من يقنعه بها. لكنه لا يرى، في الوقت نفسه، شبكات الشراء والتخزين، ولا حركة التهريب، ولا أثر الحرب والعقوبات، ولا أخطاء السياسات، ولا الفاعلين الذين يستثمرون في الضائقة.

وهنا ينشأ الفارق بين وعي الأثر ووعي السبب. المواطن واعٍ بالأثر لأنه يعيشه، لكن وعيه بسلسلة الأسباب يبقى مرهونًا بالمعلومات التي تصل إليه. ومن يملك المعلومة، ومنبر تفسيرها، يملك قدرًا كبيرًا من توجيه الموقف الاجتماعي.

تزييف الوعي لا يعني اختلاق الواقع كله

قد يقوم تزييف الوعي على كذبة صريحة، لكنه يقوم في الغالب على جزء من حقيقة. تُعرض الواقعة الصحيحة، ويُحذف سياقها؛ يُظهر فاعل ويُخفى فاعل آخر؛ يُضخم أثر سبب ويُصغر أثر غيره؛ وتُعاد الصورة حتى تصبح هي الواقع كله في وعي الجمهور.

إن الرواية الأكثر فاعلية ليست دائمًا الأكثر صدقًا، بل الأقرب إلى تجربة الناس والأسهل تداولًا. فحين يقف المواطن في صف الخبز، يكفي أن يقال له: هذه هي الحكومة. وقد تكون الحكومة مسؤولة فعلًا، لكن العبارة تصبح مضللة حين تقدم مسؤوليتها بوصفها التفسير الوحيد، وتحجب من شاركوا في تعميق الندرة أو الاستفادة منها.

من صناعة المعاناة إلى صناعة معناها

هندسة المعاناة الاجتماعية هي مجموعة أفعال مقصودة تستهدف خلق الندرة، أو تعميقها، أو إطالة زمنها، أو توجيه تفسيرها، حتى يتحول الضيق المعيشي إلى أداة ضغط سياسي. وقد تمارسها قوى معارضة، أو شبكات مصالح اقتصادية، أو جماعات مسلحة، أو أجهزة من داخل السلطة، أو جهات خارجية.

وتظهر هندسة المعاناة في صور متعددة: سحب السلع من الأسواق، والتخزين المنظم، وتعطيل النقل والإنتاج، وإتلاف المواد، ودفع الدولة إلى تحويل مواردها من التنمية والخدمات إلى الحرب، ثم إعادة تقديم النتيجة للمجتمع بوصفها دليلًا وحيدًا على فشل الحكم.

وليس الفارق بين الاحتجاج المشروع وهندسة المعاناة في أن أحدهما يضغط على السلطة والآخر لا يضغط؛ بل في هوية من يدفع الثمن، ومدى وعيه بالأداة. الإضراب المعلن يُعرف فاعله ومطلبه، أما التخريب الخفي لمقومات المعيشة فيُخفي فاعله ويستخدم المواطن دون علمه.

شهادة من داخل معارضة مايو

تكتسب شهادة الدكتور جلال علي لطفي الدقير، القيادي الذي عمل مع الشريف حسين الهندي، أهميتها لأنها صدرت من داخل البيئة القيادية للمعارضة، لا من خصم ينسب إليها الأفعال. وقد وردت في "كلمة العدد" بمجلة "الدستور" الصادرة في لندن، العدد التاسع والخمسين لعام ١٩٨٦.[٢٢]

ويتضمن ما نُقل عن المقال وصفًا لشراء بعض السلع التموينية والوقود والسلع الاستراتيجية، وتجفيف بعض مداخل الإنتاج، والتخلص من كميات من الخبز والمواد التموينية، لتعميق الأزمة التي تدفع المواطنين إلى الشارع. وتبقى الشهادة قوية في دلالتها على الآلية، إلى أن يُستعاد العدد الأصلي لتثبيت النص وصفحته بصورة نهائية.

دلالة الشهادة ليست أن كل أزمات أواخر مايو كانت مصنوعة؛ فالحكم كان مسؤولًا عن سياساته وإدارته واختلالاته. دلالتها أن الأزمة الحقيقية قابلة للتوسيع المقصود، وأن المواطن قد ينسب النتيجة كلها إلى الحكومة، بينما يخفى عنه من شاركوا في مضاعفتها.

شهادة عبد الواحد محمد نور: الاستنزاف بوصفه أداة

يقدم المقطع المرئي لعبد الواحد محمد نور شاهدًا آخر على منطق الاستنزاف. فمضمون حديثه أن قتال حركته لحكومة الإنقاذ دفعها إلى تحويل موارد كان يمكن أن تتجه إلى رفاه المجتمع نحو المجهود الحربي، وأن الضغوط الاقتصادية التي أحس بها الشعب ارتبطت بهذا التحويل.[٢٣]

---

[٢٢] جلال علي لطفي الدقير، «كلمة العدد»، مجلة الدستور، لندن، ع ٥٩ (١٩٨٦). يعتمد الكتاب على النسخة التي كانت محفوظة لدى المؤلف وعلى مضمونها المنقول؛ وقد فُقد الأصل مع احتراق مكتبته، لذا لم يذكر عنوان المقال ورقم الصفحة والنص الحرفي.

[٢٣] عبد الواحد محمد نور، مداخلة في برنامج «النقاش»، فرانس ٢٤ العربية، مقطع مرئي مدته نحو ٣٤ ثانية محفوظ لدى المؤلف، بلا تاريخ ظاهر في النسخة المتاحة. الإحالة إلى مضمون حديثه عن أثر القتال في تحويل موارد الدولة إلى ميزانية حرب.

وقيمة هذه الشهادة أنها لا تصدر عن خصم يتهم الحركة، بل عن قائدها وهو يشرح أثر القتال؛ وتسقط الرواية التي تجعل الحكم الفاعل الوحيد، وتكشف أن الاستنزاف المسلح أسهم في تشكيل النتيجة التي رآها المواطن في معيشته.

السلطة تزيف الوعي أيضًا

ليست المعارضة وحدها من يختزل السببية. قد تقدم السلطة في بعض الأحيان فشل بوصفه مؤامرة، وكل نقص بوصفه تخريبًا، وكل احتجاج بوصفه تحريكًا خارجيًا. وقد تكون هناك مؤامرة وتخريب وتدخل، لكن استخدامها لنفي الفشل الداخلي يقدم للمجتمع نصف حقيقة مقابل نصف الحقيقة الذي تقدمه المعارضة.

وقد تحجب الحكومة المعلومات، أو تنشر أرقامًا مجتزأة، أو تستخدم الإعلام لتحويل إنجازاتها الجزئية إلى صورة عامة تخفي معاناة الناس. وحين تفقد السلطة مصداقيتها، لا يصدق المجتمع تحذيراتها الصحيحة حتى إذا وقع الخطر. وبذلك لا يضر الكذب بالحقيقة في لحظته، بل يهدم مصدر المعلومة عندما تحتاجه الدولة.

ولا يقف تزييف الوعي عند حدود المظلمة المعيشية، بل يمتد إلى استثمار "دم الشهداء" كرافعة تعبوية مع إهدار موجبات العدالة في الغرف المغلقة.

وفي هذا السياق، تكشف إفادة د. محمد علي الجزولي حول الإجراءات الإدارية الملازمة لتشكيل "لجنة التحقيق المستقلة في فض الاعتصام" كيف خضعت العدالة لمنطق التسوية السياسية؛ إذ أصدر رئيس الوزراء قرار تشكيل اللجنة مستنداً إلى (قانون لجان التحقيق لعام ١٩٥٨م)، وهو القانون الذي تنص مادته (١٢) صراحةً على عدم جواز استخدام الشهادات والأقوال المؤداة أمامه كبينة اتهام جنائية أمام القضاء.

إن هذا التعطيل الشكلي يكشف المعضلة الأخلاقية والسياسية في إدارة الانتقال: حيث تُستخدم المظلمة ودماء الضحايا كشعار دائم للحشد في الشارع وابتزاز الخصوم العسكريين، بينما تُقيّد أدوات التحقيق ذاتها بإجراءات تجعل الوصول إلى حسم قضائي ناجز أمراً متعذراً، فتظل القضية ورقة ضغط سياسي مفتوحة تُوظف كلما احتاجت النخبة إلى شحن الغضب الجماهيري لإعادة ترسيم محاصصات السلطة[٢٤].

[٢٤] إفادة مسجلة وموثقة في مؤتمر صحفي لائتلاف نداء أهل السودان/ الحراك الوطني، الخرطوم، المقطع المصور: "د. محمد علي الجزولي في نقد مشروع الدستور الانتقالي وممارسات الفترة الانتقالية"، موثق إسفيرياً في منصات الرصد الإعلامي للنداء وقناة الشروق/ النيلين، تاريخ الواقعة: خريف ٢٠٢٢م.

المجتمع شريك في تزييف وعيه

لا يقف المجتمع دائمًا في موقع المتلقي البريء. فهو يشارك في تزييف وعيه حين يصدق ما يوافق هواه، ويرفض ما يضر بجماعته، وينشر الخبر قبل التثبت، ويمنح القائد أو الحزب حصانة من النقد. فالدعاية لا تنجح بقوة صانعها وحده، بل باستعداد الجمهور لتصديقها.

وقد يرى المواطن نفسه مجرد ضحية للتضليل، مع أنه أصبح وسيلة إعلام تحمل الإشاعة من هاتف إلى آلاف الهواتف. وحين يضيف إليها عبارة "من مصدر موثوق" بلا مصدر، أو يعيد نشر صورة من زمن آخر، فإنه لا ينقل الوعي بل يساهم في تصنيعه.

ويشارك المجتمع بسلوكه الاقتصادي أيضًا. فالإشاعة عن نقص السلعة تدفعه إلى شراء ما يفوق حاجته، فيحدث النقص الذي حذرت منه الإشاعة. ويدفعه الخوف على العملة إلى المضاربة، فيسهم في تراجعها. وهكذا تنتقل الصورة المصنوعة من الوعي إلى السوق، ثم تعود من السوق دليلًا على صحة الصورة، وقد قدمت الدكتورة ندى إبراهيم عبد العاطي دراسة دكتوراة متميزة في هذا الجانب تناولت فيها اثار هذه الشائعات ودورها في تزييف الوعي الاجتماعي، وان افراد المجتمع أنفسهم ما يكونون هم من يروجونها[٢٥].

أصبحت الشائعات تجد طريقها عبر تطبيقات التواصل الإلكتروني كونها تستند على معلومة مجهولة المصدر ويحيطها الغموض والأهمية والجاذبية، وتثير اهتمام أفراد المجتمع، ويمكن أن تظهر الشائعات في أي موقف أو بيئة اجتماعية ما، حيث يكثر ظهورها وقت الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد تأتي متزامنة مع بعض الإجراءات التي تتخذها الحكومات تجاه المواطنين أو معارضيها في الحكم.

وتعد الشائعات من أخطر الظواهر الاجتماعية وأشدها فتكاً بالواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ولعل السبب الرئيس الذي يقف وراء خطورتها على البناء الاجتماعي فقدانها المصداقية الذي قد يكون بسبب نقص في المعلومات أو عدم

[٢٥] ندى إبراهيم عبد العاطي إبراهيم- الشائعات المبثوثة في الوسائط الالكترونية وأثرها على قيم المجتمع السوداني بالتطبيق على عينة من وسائط التواصل الالكتربي- رسالة دكتوراة غير منشورة قدمت في جامعة الجزيرة كلية الدراسات العليا معهد إسلام المعرفة (إمام) عام ٢٠٢٣

التحقق من مصادرها أو تزييف الحقائق وتوظيفها في غير موضعها والترويج للشائعة يرتبط بتحقيق أغراض ومصالح لفئة معينة ويترتب على ذلك أن تُتخذ الشائعات مصدراً للحقيقة ويتم التعامل معها على هذا الأساس، الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات وإجراءات خاطئة تصيب القدرات الفردية والوطنية وتعطل آلية اتخاذ القرار السليم، فتكاد تكون الشائعة وراء تنامي المظاهر السالبة وما ينجم عنها وقد تؤدي إلى العنف فتتبدل الحقائق ويُنجم عن ذلك أثار سالبة على كافة المجالات، ولعل من بين أبرز الآثار السالبة للشائعات هو تأثيرها على منظومة القيم والأخلاق الضابطة والحاكمة للمجتمعات[٢٦].

ومن اهم ما توصلت اليه دراستها من نتائج[٢٧]:

١. إخفاء الحقائق والتعتيم على بعضها وغياب الشفافية وتأخر المعلومات لدى بعض المسئولين ساهم في انتشار الشائعات.

٢. اثر الشائعات على القيم يؤدي إلى ضعف الانتماء الوطني، تولد الكراهية بين أفراد المجتمع، تعمل على اختلال القيم وإثارة الشك وعدم الثقة في المعلومات والحقائق الصحيحة المنشره.

٣. تعتبر شركات الاتصالات أحد العوامل التي ساعدت في ترويج الشائعات لبيعها لكثير من الشرائح دون تسجيلها وضبطها، حيث أن ضبطها يعتبر من انسب الطرق للتصدي للشائعات.

٤. التحذير من ترديد الشائعات من غير علم ولا وعي والعمل على سد النوافذ التي تطل منها أحد أهم الطرق للتصدي للشائعات.

لماذا تنجح الرواية الأحادية؟

تنجح لأن الأزمة المعقدة ترهق العقل، والإنسان المرهق يبحث عن سبب واضح وخصم واحد. وتنجح لأنها تحول العضب إلى يقين، وتمنح الجماعة إحساسًا بالبراءة: نحن الضحايا، وهم السبب. وهذه الصيغة أشد جاذبية من تفسير يطالب الحكم والمعارضة والتاجر والمواطن بمراجعة أنصبتهم المختلفة من المسؤولية.

---

[٢٦] ندى إبراهيم- المرجع نفسه

[٢٧] نفسه

وتنجح كذلك بسبب التكرار والتوافق الجماعي. فإذا تكررت العبارة في المنابر والهواتف والمجالس، وبدا أن كل من حولنا يصدقها، تحول الشيوع إلى بديل عن الدليل. وحين يغيب الإعلام المهني والبيانات المفتوحة، لا تحتاج الإشاعة إلى أن تهزم الحقيقة؛ يكفي ألا تجد الحقيقة من يحملها.

من تزييف الوعي إلى اختطاف الإرادة

الغاية الأخطر لتزييف الوعي ليست أن يصدق الناس خبرًا خاطئًا، بل أن يتخذوا قرارًا صحيح النية بناءً على صورة ناقصة. فيخرج المواطن من أجل العدل، لكنه لا يعرف من فاوض باسمه؛ ويطلب إصلاح الدولة، ثم يصفق لتفكيك مؤسساتها؛ ويرفض الاستبداد، ثم يمنح تفويضًا مفتوحًا لقوة لم ينتخبها.

وهنا يتحول تزييف الوعي إلى اختطاف للإرادة الاجتماعية. فالناس لم يفقدوا إرادتهم؛ لقد تحركوا بها فعلًا، لكن المعرفة التي وجهتها لم تكن كاملة. وتلك أكثر صور التلاعب خطورة؛ لأنها لا تجبر الإنسان على فعل ما يكره، بل تجعله يختار بنفسه ما يخدم مشروع غيره.

الوعي السنني واستعادة سلسلة السببية

يقوم الوعي السنني على ربط الأفعال بنتائجها، والحدث بمقدماته، والقرار بمآله. ولا يكتفي بسؤال: من كان في الحكم عندما وقعت الأزمة؟ بل يسأل: من قرر؟ ومن نفذ؟ ومن مول؟ ومن عطل؟ ومن استفاد؟ ومن قدم للناس التفسير الذي وجه موقفهم؟

ولا يعني هذا تشتيت المسؤولية حتى يبرأ الجميع. المسؤوليات لا تتساوى؛ تزداد بقدر السلطة والمعرفة والقدرة على التأثير. الحكومة مسؤولة عن سياستها، والمعارضة عن وسائلها، والقوة المسلحة عن استنزافها، والإعلام عن معلومته، والمجتمع عما يقبل ويعيد إنتاجه.

وينسجم هذا مع قاعدة التثبت القرآنية، ومع النموذج القيادي في سورة النمل. فالهدهد جاء بنبأ عظيم، لكن سليمان عليه السلام لم يحول الخبر إلى قرار مباشر، بل قال: "سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين". فالخبر المهم يستحق الاهتمام، والمصدر الميداني يستحق الاستماع، لكن القرار لا يبنى قبل التحقق.

كيف يستعيد المجتمع وعيه؟

لا تستعاد حرية المجتمع بتغيير الرواية السائدة برواية أحادية مضادة، بل بإتاحة المعلومات وتعدد المصادر والقدرة على مقارنتها. فالوعي لا يعني أن تسلم المجتمع تفسيرًا آخر جاهزًا، وإنما أن يمتلك أدوات السؤال: ما الدليل؟ وما السياق؟ ومن المستفيد؟ وما التفسير البديل؟

ويحتاج ذلك إلى إعلام مهني، ومراكز بحث مستقلة، وبيانات حكومية مفتوحة، وتعليم ينمي التحقق والنقد، ونخب لا تطلب من الناس الإيمان بها، بل تقدم لهم ما يستطيعون فحصه. ويحتاج قبل ذلك إلى مواطن يقاوم لذة الخبر الذي يؤكد موقفه، ويقبل الحقيقة حتى إذا أضرت بجماعته.

ويقتضي كذلك ألا تُحول الحماية من التضليل إلى وصاية على عقول الناس. ليست الدولة مالكة للحقيقة، ولا الحزب، ولا الثورة. الحماية الحقيقية تقوم على تحرير المعلومة ومحاسبة الكذب الضار، لا على إسكات الاختلاف.

الدايلما تبدأ من رواية ناقصة

كل دورة من دورات الثورة والانقلاب في السودان احتاجت إلى رواية تمنح الفاعلين شرعية التحرك. الجيش يتدخل لإنقاذ البلاد من فشل المدنيين، والمعارضة تستنزف الدولة لإنقاذ الشعب من الحكم، والقوة الموازية تتوسع لحماية الثورة، والسلطة تقيد الحريات لحماية الدولة.

ولا تكون الرواية كاذبة كليًا؛ يكون فيها فشل مدني، وظلم سلطوي، وخطر على الثورة، وتهديد للدولة. لكن التزييف يقع حين يُتخذ الجزء تفسيرًا للكل، ويتحول الخطر إلى تفويض مفتوح لمن يزعم أنه وحده قادر على مواجهته.

وقصارى القول: إن تزييف الوعي الاجتماعي لا يقوم فقط على إخفاء الحقيقة، بل على إعادة ترتيبها حتى يرى المواطن الأزمة ولا يرى كل صانعيها، ويرى فشل الحكم ولا يرى من ضاعفوه، ويرى شعار التغيير ولا يرى مشروع من يقودونه.

ولا يخرج المجتمع من هذه الدائرة بأن يستبدل ثقته في السلطة بثقة مطلقة في المعارضة، أو رواية الحكم برواية الثورة. يخرج حين يستعيد حقه في السؤال والتحقق، ويعرف أن الغضب الصادق قد يُساق إلى نتيجة لم يخترها. وهذه المعرفة هي الشرط الأول لكيلا يكون الشعب وقودًا للدايلما مرة أخرى.

الباب الثاني

الدولة السودانية ودورة الثورة والانقلاب

الفصل الرابع

أزمة التأسيس: حين دخل الجيش إلى السياسة من باب المدنيين

لم يبدأ اضطراب الدولة السودانية بانقلاب نوفمبر ١٩٥٨، ولم يبدأ تمرد الجنوب بإعلان الاستقلال في يناير ١٩٥٦. فقد دخل السودان استقلاله وهو يحمل أزمات لم تُحسم: دولة ورثت حدودًا واسعة ومجتمعًا متنوعًا، ونخبًا سياسية تنافست على الحكم قبل أن تتفق على مشروع وطني، وجيشًا حديث التكوين، وإدارة صممتها السلطة الاستعمارية لخدمة أغراضها أكثر مما صُممت لبناء أمة متماسكة.

كان الاستقلال إنجازًا تاريخيًا كبيرًا، لكنه لم يكن وحده كافيًا لإقامة الدولة. فرفع العلم يُنهي السيادة الأجنبية رسميًا، لكنه لا ينهي آثارها في الإدارة والاقتصاد والتعليم والعلاقات بين المركز والأطراف. وكانت المهمة التي تنتظر القوى الوطنية أصعب من إخراج المستعمر: بناء وطن يشعر جميع أهله بأن الدولة تخصهم، وصياغة دستور، وتنظيم التداول، وتوحيد الجيش، ومعالجة التفاوت بين الأقاليم، وإقامة إدارة لا تعيد إنتاج مركزية الحكم الاستعماري.

لكن النخب التي ورثت الدولة دخلت سريعًا في صراعات حول الائتلافات والزعامة والمناصب والعلاقة بمصر، بينما ظلت القضايا التأسيسية الكبرى بلا معالجة جذرية. ومن هنا بدأت الفجوة بين استقلال الدولة واستقلال المجتمع؛ فقد أصبح السودان دولة ذات سيادة في القانون الدولي، لكنه لم يستكمل بناء الأمة التي تحمل هذه الدولة وتحميها.

استقلال سبق مشروع الدولة

لم يكن السودانيون مختلفين على الرغبة في إنهاء الحكم الأجنبي، لكنهم لم يكونوا متفقين على شكل الدولة التي ستأتي بعده. فقد انقسم المجال السياسي بين قوى ذات امتدادات طائفية وحزبية، وبين اتجاهات وحدوية واستقلالية، وبين رؤى متباينة للعلاقة

بمصر وبريطانيا، وبين مركز سياسي في الشمال ومناطق بعيدة لم تشارك بالقدر نفسه في صناعة القرار.

وتعامل كثير من القادة مع الاستقلال بوصفه ثمرةً لنضال الأحزاب التي قادواها، فأصبح امتلاك الدولة في نظرهم امتدادًا لامتلاك الشرعية الوطنية. لكن الحزب الذي يسهم في تحقيق الاستقلال لا يصبح مالكًا للدولة، والنخبة التي تفاوض المستعمر لا تنال بذلك تفويضًا مفتوحًا لإدارة المجتمع.

كانت الدولة الجديدة تحتاج إلى عقد يتجاوز أحزاب الاستقلال ويجيب عن أسئلة أساسية: ما موقع الجنوب في الدولة؟ وكيف توزع السلطة والثروة؟ وما العلاقة بين المركز والأقاليم؟ وما المرجعية الدستورية؟ وكيف تُبنى الخدمة المدنية والجيش بحيث يعكسان السودان كله؟

غير أن الصراع السياسي تحرك أسرع من بناء هذا العقد. وتوالت الحكومات والائتلافات في سنوات قصيرة، وأصبح إسقاط الوزارة داخل البرلمان أسهل من بناء سياسة وطنية طويلة المدى. ونشأت منذ البداية ثقافة سياسية ترى الدولة من خلال من يسيطر على مجلس الوزراء، لا من خلال المؤسسات التي ينبغي أن تستمر مهما تغيرت الحكومات.

توريت: الإنذار الذي سبق رفع العلم

في أغسطس ١٩٥٥، قبل إعلان الاستقلال الرسمي بأشهر، اندلع تمرد توريت في جنوب السودان. وكان الحدث إنذارًا مبكرًا بأن الدولة المقبلة لا تدخل التاريخ بوحدة مكتملة، وأن هناك شعورًا بالخوف والغبن وعدم الثقة لدى قطاعات جنوبية تجاه الإدارة القادمة من الشمال.[٢٨]

ارتبط التمرد بتوترات داخل القوات الجنوبية، ومخاوف من نقل الجنود، وشائعات عن نزع سلاحهم، وتراكم شعور بأن السودنة لم تمنح أبناء الجنوب نصيبًا عادلًا في الوظائف والمناصب. ولم تكن لجنة السودنة هي السبب الوحيد للأزمة، لكنها قدمت صورةً واضحة عن اختلال المشاركة؛ فقد انتقلت غالبية المواقع العليا إلى كوادر

[٢٨] لخلفية تمرد توريت وأزمة التأسيس انظر: Douglas H. Johnson, The Root Causes of Sudan's Civil Wars, rev. ed. (Oxford: James Currey, 2011)؛ Robert O. Collins, A History of Modern Sudan (Cambridge: Cambridge University Press, 2008).

شمالية، بينما كان تمثيل الجنوبيين محدودًا بصورة لا تتناسب مع حاجتهم إلى الاطمئنان داخل الدولة الجديدة.

وقد بدا كالتالي:

(إندلعت النيران في توريت عند نهاية الإسبوع الأول من أغسطس عام ١٩٥٥ فى أول تمرد فى جنوب السودان وكان من رواد [٢٩] هذه الحركة وكيل بلك" سترلينو ابويو" والملازم ثاني "تفنق لادنقي"، وقد كان الاول عضواً فى تنظيم حزب الأحرار الجنوبي وكان أن تولى قيادة الحركة في أوساط العاملين فى الإدارة وكان يعلم بحكم موقعه وصفته العسكرية أن هناك قوات شمالية في طريقها الى الجنوب، إثر رفض الفرقة الجنوبية للإنصياع لأوامر القيادة بالتحرك، فروج بين الناس إنها آتية لسحقهم والتنكيل بهم ومن ثم بادر بتحريض كبار صف الضباط على المبادرة بتصفية قادتهم الشماليين، وعم هذا التحريض كافة العناصر ذات التاثير في مدن المديرية الأخرى وقد إستغلوا في ذلك أجهزة اللاسلكي واللهجات المحلية، وكانت الخطة تقوم على التخلص من كل الضباط الشماليين في وقت واحد في كل مديريات الجنوب).

وقد ارتُكبت خلال التمرد وبعده أعمال قتل وعنف مروعة طالت مدنيين وعسكريين، ولا يجوز تحويل المظالم السابقة إلى تبرير لها. لكن الاقتصار على وصف المتمردين بالخيانة لا يفسر لماذا وجد التمرد بيئةً قابلة للانفجار.

كان المطلوب أن تقرأ النخبة الوطنية الحدث بوصفه إنذارًا تأسيسيًا: هناك جزء من الوطن لا يثق في المركز، ويخشى أن يكون خروج المستعمر انتقالًا من سيطرة أجنبية إلى هيمنة داخلية. وكان ينبغي أن يبدأ حوار جاد حول الحكم والتمثيل والهوية والتنمية وبناء الثقة.

لكن الدولة تعاملت مع الأزمة في جانب كبير منها بوصفها مشكلة أمنية تحتاج إلى الحسم، بينما تعامل بعض السياسيين معها ورقةً في التنافس الداخلي. وهكذا دخل الجنوب منذ البداية في دائرة خطرة: مظلمة سياسية واجتماعية تُترجم إلى تمرد مسلح،

[٢٩] انظر: قيس من الفكر والتاريخ – محجوب برير محمد نور – دار الاعلام للطباعة والنشر. -طارق الصادق عبد السلام- التمرد واثره في التنمية الاجتماعية في جنوب السودان

ثم يُواجه التمرد بالقوة، فتزداد المظالم، وتتوسع دائرة الحرب، وتجد التدخلات الخارجية طريقها إلى النزاع.

لقد بدأ الانقسام قبل الاستقلال، لكن الدولة لم تجعل معالجته القضية الأولى بعده. وظل جرح الجنوب مفتوحًا حتى تحول من تمرد محدود إلى حرب طويلة، ثم إلى اتفاقات متعثرة، وأخيرًا إلى انفصال.

النخبة التي ورثت الإدارة ولم تغير فلسفتها

ورثت الحكومة الوطنية جهازًا إداريًا منظمًا نسبيًا، لكنه كان شديد المركزية، ومصممًا للسيطرة على الأطراف وجمع الموارد وحفظ الأمن. وكانت فرصة الاستقلال تقتضي تغيير فلسفة الإدارة من حكم المجتمع إلى خدمته، ومن إدارة التنوع بالقوة إلى بناء المشاركة.

غير أن كثيرًا من هياكل الدولة استمر كما كان، مع إحلال كوادر وطنية محل الموظفين الأجانب. تغير من يدير المؤسسة، لكن العلاقة بين المركز والأطراف لم تتغير بالقدر المطلوب. وبذلك تحولت السودنة في بعض جوانبها إلى إحلال للأشخاص أكثر مما كانت إعادة تأسيس للدولة.

وهذه ظاهرة ستتكرر لاحقًا: يتغير النظام، فيظن المنتصرون أن تغيير القيادات يكفي لتغيير المؤسسة. تُستبدل نخبة بنخبة، وتبقى القواعد المركزية والإقصائية نفسها. ثم تستخدم السلطة الجديدة الجهاز الموروث بالطريقة التي كانت تنتقد بها سابقتها.

إن الاستقلال الحقيقي لم يكن يقتضي سودنة الوظائف فحسب، بل سودنة فلسفة الدولة؛ أي أن تعبر عن مجتمعها كله، وأن تنتقل من منطق الوصاية إلى المشاركة، ومن المركز الذي يقرر للأطراف إلى وطن تتوزع فيه السلطة والمسؤولية.

الأحزاب التي تنافست قبل أن تُؤسس قواعد التنافس

دخل الحزبان الكبيران، الأمة والوطني الاتحادي، ومعهما القوى الأخرى، في منافسة شديدة على تشكيل الحكومات وتبديل التحالفات. وكان ذلك جزءًا طبيعيًا من السياسة الديمقراطية، لكن المشكلة أن التنافس سبق الاتفاق على قواعد مستقرة تحمي النظام نفسه.

فالديمقراطية لا تقوم على الانتخابات وحدها، بل على قبول الجميع بإمكان الخسارة، واحترام المؤسسات، وفصل الحزب عن الدولة، ووجود دستور يحدد العلاقة بين السلطات. أما حين ينظر كل طرف إلى الحكومة باعتبارها الغنيمة الكبرى، يصبح إسقاط الائتلاف أو تغيير الولاء وسيلةً مشروعة للوصول إليها.

وقد أدى ضعف الانضباط الحزبي وتبدل التحالفات والصراع داخل الأحزاب إلى حكومات غير مستقرة، عاجزة عن اتخاذ قرارات طويلة المدى. ومع كل أزمة كان الجمهور يرى برلمانًا منشغلًا بالمناورات، بينما تتفاقم الحرب في الجنوب والمشكلات الاقتصادية.

وهنا بدأت صورة الديمقراطية تتآكل في الوعي العام. فلم تعد تُرى بوصفها نظامًا للمشاركة والمحاسبة، بل بوصفها مجالًا لخلافات السياسيين. وهذه الصورة، سواء كانت عادلة في كل تفاصيلها أم لا، هيأت المجتمع لقبول خطاب يقول إن البلاد تحتاج إلى قوة منضبطة تنهي الفوضى.

إن فشل الحكومة المدنية لا يجعل الانقلاب حلًا، لكنه يصنع البيئة النفسية التي تجعل قطاعات من المجتمع تستقبله بوصفه خلاصًا مؤقتًا.

عبد الله خليل: حين سلّم السياسي السلطة للعسكري

في السابع عشر من نوفمبر ١٩٥٨ تسلم الفريق إبراهيم عبود وقيادة الجيش السلطة، لكن الحدث لم يكن انقلابًا عسكريًا بالمعنى البسيط الذي تتحرك فيه مجموعة ضباط سرًا لإطاحة حكومة مستقرة. فقد جاء في سياق تفاهم وترتيب ارتبط برئيس الوزراء عبد الله خليل، الذي كان في الوقت نفسه وزيرًا للدفاع ومن قيادات حزب الأمة.

واجه عبد الله خليل أزمةً سياسية متصاعدة، وخشي من تحولات في التحالفات البرلمانية قد تطيح حكومته وتأتي بترتيب سياسي مخالف لتوجهاته. وبدل الاحتكام إلى قواعد العمل البرلماني وقبول احتمال فقدان السلطة، فُتح الباب أمام الجيش لتولي الحكم.

تكمن خطورة الواقعة في أنها أسست سابقةً تجاوز أثرها أصحابها. فقد استدعى السياسي المؤسسة العسكرية لحسم صراع لم يستطع حسمه بالبرلمان، معتقدًا أنه ينقل السلطة إلى قيادة يمكن التعامل معها، أو أنها ستعيد ترتيب الأوضاع ثم تعود. لكن الجيش

حين دخل لم يعد أداةً محايدة في يد من استدعاه؛ أصبح صاحب سلطة كاملة، وحُلّت المؤسسات الحزبية والبرلمانية التي أوصلته.

لقد أراد طرف سياسي منع خصومه من الوصول إلى الحكم، ففقد الجميع حقهم فيه. وهذه إحدى السنن المتكررة في تاريخ السلطة: من يستدعي القوة لإقصاء منافسه لا يضمن أن تظل القوة خادمةً له؛ فهي ما إن تكتشف قدرتها على الحكم حتى تنشئ مصالحها وتصورها الخاص للدولة.

ولذلك لم يكن استلام السلطة من قبل المؤسسة العسكرية في نوفمبر انقلابا او اعتداءً عسكريًا على حياة سياسية سليمة، ولا تسليمًا مدنيًا بريئًا أنقذ البلاد من الفوضى. كان نتيجة تفاعل بين ضعف النظام الحزبي وخوف السياسيين من بعضهم. وقد أسهم الجميع، بدرجات مختلفة، في فتح الباب.

وأول معضلة واجهها نظام عبود كانت حرب الجنوب التي ورثها من لعبة لعبها المحتل قبل ان يغادر – وهو كان ديدنه ان يفتعل ويترك مثل هذه الازمات في كل دولة احتلها كأنما يصدر ازمته مع ايرلندا الى كل بلد يحتله–، ووقع فيها السياسيون الذين أعطوا عام ٥٥ حكما شبه صوري قبيل الاستقلال الرسمي عام ٥٦، والذي كان اصله اتفاق بين المحتل وقوة دفاع السودان وكان ينص انه عند مشاركة القوة في حرب المحتل ضد خصومه في الحلاب العالمية سيمنحهم حق تقرير المصير وقد كان، تعامل عبود مع هذا التمرد بمنظور غلب عليه الحسم الأمني والعسكري، وقد رأى الحكم أن الدولة لا تستطيع قبول تمرد مسلح على سيادتها، وهذا من حيث الأصل حق لأي دولة.

وعندما يُطلب من المؤسسة العسكرية حل قضية عسكرية مستخدم فيها جوانب ومبررات سياسية بوسائلها، فإنها تتصرف وفق طبيعتها: تحديد عدو، وحماية الأرض، وإعادة السيطرة. لكن المجتمع الذي غزي بان المشكلة بها جوانب سياسية حقيقية، يشعر بأنه غير ممثل لا يتحول إلى مجتمع مندمج بمجرد استعادة الموقع العسكري. وقد تؤدي الانتهاكات والأخطاء إلى توسيع قاعدة التمرد بدل عزلها.

استثمرت المعارضة المدنية والحزبية الحرب وما نتج عنها من ضغوط، وجعلت قضية الجنوب أحد مداخلها لمواجهة نظام عبود، لكن بعض القوى تعامل مع الحرب كذلك

بوصفها وسيلةً لإضعاف الحكم. ومن هنا بدأت القضية الوطنية تنقسم بين سلطة تختزلها في الأمن ومعارضة تستخدمها في الصراع على السلطة.

الخارج يدخل من شقوق الداخل

كانت بريطانيا قد غادرت السودان رسميًا، لكن المصالح والصلات الدبلوماسية والثقافية لم تنتهِ. كما ظلت مصر حاضرةً بحكم التاريخ والجغرافيا والصراع السابق حول وحدة وادي النيل. ومع الحرب في الجنوب دخلت عوامل كنسية وإقليمية ودولية متشابكة.

وتداولت الروايات السياسية السودانية أحاديث عن أدوار دبلوماسية غربية في دعم المعارضة ضد عبود، وعن اتصالات مع قوى حزبية ونقابية ودينية. ولا يستبعد منطق المصالح أن تتابع الجهات الخارجية الصراع وتبحث عن قوى تخدم توجهاتها؛ فالسودان المستقل لم يخرج من مجال التنافس الدولي بمجرد رفع العلم.

لكن الأهم من تسمية هذه الجهة أو تلك– وقد ورد بعضا من ذلك في مقال دايلما الثورات المرفق بالأعلى–هو فهم الباب الذي دخلت منه. فقد وفر الانقسام السياسي والحرب في الجنوب وضعف الشرعية فرصًا للتأثير. ولم تكن القوى المحلية متلقيةً سلبية؛ فقد بحثت بدورها عن الدعم والعلاقات التي تقوي موقفها ضد النظام.

وهكذا تشكل النمط الذي سيتكرر لاحقًا: طرف داخلي يستعين بالخارج ليوازن خصمه، والخارج يستخدم العلاقة لتوسيع نفوذه، والدولة تفقد تدريجيًا قدرتها على جعل علاقاتها الخارجية تمر عبر مركز وطني واحد.

ترك انقلاب نوفمبر أثرًا أبعد من سنوات حكم عبود؛ فقد أدخل الجيش بصورة كاملة في خيال الحل السياسي السوداني. أصبح التدخل العسكري خيارًا موجودًا على الطاولة كلما اشتدت الأزمة، وأصبح لدى الأحزاب سابقة يمكن أن تستدعيها، ولدى الضباط تجربة تقول إن الجيش قادر على إدارة الدولة.

وفي المقابل، علمت تجربة عبود القوى المدنية أن الحكم العسكري يمكن إسقاطه بتحالف الطلاب والنقابات والأحزاب والضغط الجماهيري. وهكذا ولدت إلى جانب ذاكرة الانقلاب ذاكرة الثورة.

منذ ذلك الوقت بدأت الدولة السودانية تتحرك بين ذاكرتين: حين يفشل المدنيون يُستدعى الجيش، وحين يطول حكم الجيش تتجمع القوى لإسقاطه. ثم يعود المدنيون

دون أن يعالجوا الأسباب التي استدعت التدخل، ويعود العسكريون دون أن يتعلموا أن القمع لا يلغي السياسة.

لقد أُنشئت الدايلما في لحظة مبكرة: السياسي يخشى خسارة السلطة فيسلمها إلى الجيش؛ والجيش يعد بالإنقاذ فيقيم حكمًا طويلًا؛ والمعارضة توحد المجتمع لإسقاطه؛ ثم تعود الأحزاب إلى صراعاتها. يتغير الفاعلون، لكن الحلقة تحفظ شكلها.

من المسؤول عن الانقلاب الأول؟

من السهل إلقاء المسؤولية كلها على قيادة الجيش، فهي التي تسلمت السلطة وحلت المؤسسات وحكمت البلاد. ومن السهل في الاتجاه المقابل تبرير الانقلاب بفشل الأحزاب. لكن القراءة الأصدق ترى شبكةً من المسؤوليات.

يتحمل عبد الله خليل ومن شاركه قرار التسليم مسؤولية فتح الباب أمام القوة لإدارة الخلاف السياسي. وتتحمل قيادة الجيش مسؤولية قبولها السلطة والاستمرار فيها بدل حماية الدستور. وتتحمل الأحزاب نصيبها من المسؤولية عن الصراع الذي أضعف النظام البرلماني، دون أن يجعل ذلك الانقلاب مشروعًا. كما يتحمل المجتمع السياسي والثقافي مسؤولية عدم بناء تقاليد راسخة ترفض تدخل الجيش مهما بلغ الخلاف المدني. ولا تعني المسؤولية المشتركة مساواة الجميع؛ فالذي يملك السلاح ويتولى الحكم يمتلك قدرةً لا يملكها الخصوم. لكنها تمنع كل طرف من كتابة التاريخ بطريقة تمنحه البراءة الكاملة.

الدرس الذي لم نتعلمه

كان أول دروس نوفمبر واضحًا: لا يجوز استخدام الجيش أداةً لتعديل موازين السياسة. فالخلاف الذي لا يُحسم في البرلمان والانتخابات لا يصبح أكثر شرعية حين يحسمه السلاح. والسياسي الذي يفضل الحكم العسكري على وصول خصمه عبر القواعد يهدم القاعدة التي يمكن أن تحميه حين يتغير ميزان القوة.

والدرس الثاني أن الدولة لا تُبنى باستبدال الصراع بالتسكين. فقد استطاع حكم عبود أن يفرض قدرًا من الانضباط، لكنه لم يبنِ مشاركةً سياسية تمتص الخلاف. وحين أُغلقت القنوات الدستورية، انتقل الصراع إلى الجامعات والنقابات والشارع.

أما الدرس الثالث فهو أن الجيش الذي يدخل السياسة يخرج منها أضعف مما دخل. فقد أصبح هدفًا للمعارضة، وحُمّل مسؤولية مشكلات لم تُنشأ كلها في عهده، وتعرضت علاقته بالمجتمع للضغط. وهو درس سيتكرر: كلما حكم الجيش، استُهلك رصيده الوطني في صراعات السلطة.

والدرس الرابع أن الاستقلال لا يكتمل من دون مشروع وطني يجمع المركز والأطراف. فقد سبق تمرد توريت رفع العلم، وكان إنذارًا بأن السيادة الرسمية لا تعني وحدة الأمة. لكن السياسة تعاملت معه بوصفه ملفًا أمنيًا، فاستمرت الحرب حتى انفصل الجنوب بعد أكثر من نصف قرن.

ومن منظور علم الاجتماع الاستخلافي العمراني السنني، يكشف ما يسمى بانقلاب نوفمبر كيف يخرج الأثر من جنس الوسيلة. من استدعى القوة ليمنع خصمه من الحكم فقد الحكم معه، ومن عطل التداول خوفًا من نتيجة لم تعجبه فتح باب تداول السلاح، ومن أجل معالجة نزاع سياسي صنع سابقةً أعادت إنتاج الانقلابات عقودًا.

وقصارى القول: لم يدخل الجيش إلى السياسة السودانية لأنه اقتحم نظامًا مكتملًا من الخارج، بل دخل من باب فتحه سياسي خشي خسارة السلطة، وفي بيت أضعفته خلافات النخب وأزمة الجنوب وغياب المشروع الوطني. لكنه حين دخل لم يبقَ حارسًا للباب، بل أصبح صاحب البيت. ومنذ نوفمبر ١٩٥٨ تعلم السياسيون أن الجيش يمكن أن يُستدعى لحسم خلافاتهم، وتعلم العسكريون أن فشل السياسيين يمنحهم ذريعة الحكم. وبين الدرسين بدأت دورة ما زال السودان يدفع ثمنها: مدنيون يفتحون الباب للعسكر، وعسكر يعدون بإنقاذ الدولة، وشعب يثور عليهم، ثم تعود النخب إلى الخلاف الذي بدأ منه كل شيء.

الفصل الخامس

أكتوبر ١٩٦٤: الثورة التي أسقطت الحكم ولم تحسم سؤال الدولة

تحتل ثورة أكتوبر ١٩٦٤ مكانةً خاصة في الذاكرة السودانية. فقد بدت لحظةً نادرة استطاعت فيها الحركة الطلابية والنقابات والقوى السياسية والجماهير أن تدفع نظامًا عسكريًا إلى التنحي، من غير حرب واسعة أو انهيار شامل للدولة. وأصبحت أناشيد

أكتوبر وخطبها وصورها جزءًا من الوجدان الوطني، حتى غلبت الصورة البطولية للثورة على دراسة القوى التي مهدت لها، وكيف استثمرت شرارتها، وما وقع بينها بعد نجاحها. ولا ينتقص تحليل هذه الجوانب من قيمة أكتوبر؛ فالثورة لا تفقد معناها لأن وراءها أحزابًا ونقابات وقيادات خططت ونظمت. لكن الذاكرة تصبح ناقصة حين تقدم الحدث وكأنه انفجار عفوي بدأ في ندوة جامعية، ثم تحرك الشعب كله في اتجاه واحد، وانتهى إلى انتصار مكتمل.

لقد كانت هناك معاناة حقيقية، ومعارضة منظمة، وصراع حول حرب الجنوب، وأزمة ثقة في نظام عبود، وفاعلون داخليون وخارجيون يتابعون المشهد ويبحثون عن مواقعهم فيه. وفي لحظة مقتل أحمد القرشي، التقت هذه العناصر وتحولت من احتجاجات متفرقة إلى ثورة وطنية.

نظام بدأ بالانضباط وانتهى إلى العزلة

حين استلم الفريق إبراهيم عبود ورفاقه على السلطة في نوفمبر ١٩٥٨، وجدوا قدرًا من القبول لدى قطاعات سئمت الصراع الحزبي. وقدمت الحكومة العسكرية نفسها بوصفها إدارةً منضبطة تتجاوز المناورات السياسية، وتعيد للدولة قدرتها على العمل.

وشهد العهد مشروعات في البنية الأساسية والزراعة والصناعة والعلاقات الخارجية، لكن النظام الذي جاء لإنهاء اضطراب السياسة لم يبنِ مؤسسات تسمح للمجتمع بالمشاركة في القرار، بل عطل الأحزاب والصحافة والعمل السياسي، وأدار الدولة من أعلى.

ومع مرور الزمن، بدأت إنجازات الإدارة تفقد قدرتها على تعويض غياب الشرعية. فالمجتمع لا يعيش بالطرق والمشروعات وحدها، كما لا يعيش بالشعارات والانتخابات وحدها؛ يحتاج إلى الجمع بين الإنجاز والمشاركة. وحين يُغلق المجال السياسي، تتحول كل أزمة اقتصادية أو أمنية إلى اتهام مباشر للحكومة، لأنها لا تتيح قنوات لتوزيع المسؤولية أو تصحيح القرار.

وكانت حرب الجنوب الموروثة الجرح الأعمق. فقد تصاعد القتال، وتزايد النزوح والإنفاق العسكري، واتسعت الفجوة بين الحل الأمني الذي تبناه النظام والرؤية السياسية التي طالبت بها قوى المعارضة. ومع قرار النظام حسم حل المشكلة حلا عسكريا

ناجعا، تدخل الطرف الذي صنع الازمة نفسه للتحضير لعمل ضد النظام حتى يتم تغييره او على اقل تقدير اثناءه عن الحل العسكري الشامل، ومن ثم بدأ في مع بعض الأحزاب تحالفا ودعما لوجستيا، حتى تمه استطاع ان يجمع بين حزبين نقيضين احدمها في اقصى اليسار والأخر في الطرف اليمين واحدهم هو الحزب الشيوعي السوداني والأخر هو جماعة الاخوان المسلمين (اطلق عليها بعد ذلك مسمى جبهة الميثاق وهو المسمى الذي دخلت به الانتخابات) التي كان يبرز فيها د. حسن الترابي غير ان الذي كان عليه مهمة التواصل مع السفارة البريطانية هو ربيع حسن أحمد، ثم أصبحت الجامعات والنقابات والمساجد والدوائر المهنية مساحات للنقاش والتعبئة.

وهكذا انتقل النظام تدريجيًا من صورة القوة المنضبطة التي تنقذ الدولة إلى صورة السلطة المعزولة التي تواجه المجتمع.

قضية الجنوب تتحول إلى بوابة للثورة

لم تكن قضية الجنوب ملفًا بعيدًا عن حياة الناس في الشمال. فقد فرضت الحرب كلفةً اقتصادية وعسكرية، وأثارت أسئلةً عن وحدة البلاد وسياسات المركز، وفتحت مجالًا واسعًا لنقد النظام.

رأت الحكومة أن التمرد يهدد سيادة الدولة، وأن الجيش ملزم باستعادة الأمن. ورأت المعارضة أن الحسم العسكري يزيد الأزمة، وأن الحل يحتاج إلى معالجة سياسية، لكن القضية دخلت كذلك في صراع إسقاط النظام. فكلما تعثرت العمليات العسكرية أو زادت كلفتها، اتسعت قدرة المعارضة على تقديمها دليلًا على فشل الحكم. وتحولت مناقشة الجنوب إلى مناقشة لشرعية النظام نفسه: هل يستطيع حكم عسكري أغلق السياسة في الشمال أن يبني تسوية سياسية في الجنوب؟

ونشط الحزب الشيوعي وواجهاته النقابية والطلابية والمهنية في تعبئة الرأي العام، مستفيدًا من خبرته التنظيمية ومن حضوره داخل الجامعة والنقابات. كما تحركت قوى حزبية ودينية أخرى، وإن اختلفت رؤاها ومصالحها. ولم تكن المعارضة كتلةً واحدة، لكنها وجدت في الجنوب قضية يجتمعون حولها.

وفي مثل هذه اللحظات يصعب الفصل بين الدفاع عن القضية واستخدامها في الصراع السياسي. فقد يكون الفاعل مقتنعًا بضرورة الحل السلمي، ويرى في الوقت نفسه أن تفاقم الأزمة يقربه من إسقاط النظام. ولا يلغي أحد الدافعين الآخر.

جامعة الخرطوم: المكان الذي عوّض غياب البرلمان

عندما تغلق الدولة البرلمان والصحافة والعمل الحزبي، تنتقل السياسة إلى أماكن أخرى. وفي عهد عبود أصبحت جامعة الخرطوم إحدى أهم المساحات التي بقي فيها قدر من النقاش والتنظيم. فالجامعة تجمع شبابًا متعلمًا، واتجاهات فكرية متنافسة، وروابط طلابية، وأساتذة ذوي حضور عام، وتقع في قلب العاصمة حيث تنتقل أصداء الحدث بسرعة.

لم تكن الندوة التي عقدت لمناقشة مشكلة الجنوب حدثًا منعزلًا عن السياق. فقد سبقتها توترات بين الطلاب والسلطة، ومحاولات لمنع النشاط السياسي، وحالة عامة من الاحتقان. وكانت الحكومة تدرك أن النقاش حول الجنوب يمكن أن يتحول إلى منصة لمعارضة النظام، بينما رأى الطلاب أن منع الندوة اعتداءٌ جديد على حرية التعبير.

وفي ليلة الحادي والعشرين من أكتوبر ١٩٦٤ تدخلت الشرطة لفض الندوة، ووقع الصدام داخل الجامعة، ثم سقط الطالب أحمد القرشي طه برصاصة طائشة من الرصاص الذي يطلق في الهواء لفض التجمعات، وفي لحظات تغير معنى الحدث كله. لم يعد الخلاف حول ندوة أو لائحة جامعية، بل أصبح مقتل طالب أعزل رمزًا لعنف السلطة وضيقها بالرأي.[٣٠]

انتقلت صورة القرشي من الجامعة إلى المجتمع، وتحولت جنازته إلى حشد سياسي وأخلاقي. ولم يكن الناس بحاجة إلى فهم تفاصيل أزمة الجنوب أو مناورات الأحزاب حتى يتفاعلوا مع مشهد شاب قُتل داخل جامعته. فقد اختصر موته مشاعر تراكمت لسنوات: حكم عسكري، وحرب.

وهكذا صنعت الشرارة ما لا تصنعه التقارير الطويلة؛ منحت الغضب اسمًا ووجهًا ودمًا.

القرشي: من الإنسان إلى الرمز

[٣٠] Willow Berridge, Civil Uprisings in Modern Sudan: The 'Khartoum Springs' of 1964 and 1985 (London: Bloomsbury Academic، ٢٠١٥). وهو من أهم الأعمال المقارنة في تفسير انتفاضتي أكتوبر وأبريل وشبكات الفاعلين فيهما.

في الثورات لا يبقى الشهيد فردًا ينتمي إلى أسرته ومجتمعه الصغير؛ يتحول إلى رمز عام تتنافس القوى على تفسير دلالته. وقد أصبح القرشي رمز أكتوبر، وتجاوزت صورته انتماءاته وتفاصيل حياته لتصبح جزءًا من هوية الثورة.

لم تكن قوة الرمز في أن الأحزاب اخترعته، بل في أنه وقع على أرض مهيأة. ولو لم تكن هناك أزمة ثقة عميقة، لبقي مقتل طالب، على فداحته، حادثة احتجاج محدودة. لكن المجتمع كان ينتظر لحظة مثل هذه بعد التعبئة التي حدث له من المعارضة، فجاءت دماء القرشي لتمنحها نقطة التقاء.

وتحركت القوى المنظمة بسرعة. فالشارع الغاضب يملك الطاقة، لكنه يحتاج إلى من يحدد له الطريق والمواكب والمطالب ومواقع التجمع. وهنا ظهر دور الطلاب والنقابات والمحامين والأطباء والمهندسين والعمال والأحزاب.

وتشكلت جبهة الهيئات بوصفها إطارًا مهنيًا ونقابيًا قاد الحركة، إلى جانب الجبهة القومية المتحدة التي ضمت الأحزاب السياسية. وكان بين الإطارين توتر خفي حول من يملك حق تمثيل الثورة وقيادة المرحلة المقبلة؛ وهو التوتر الذي سيظهر بوضوح بعد سقوط النظام.

ميدان عبد المنعم وصناعة اللحظة الجماهيرية

لم تنتقل الثورة من الجامعة إلى إسقاط الحكم بالخبر وحده، بل بالخطب والمواكب والاجتماعات التي حولت الحزن إلى فعل سياسي. وكان ميدان عبد المنعم (في حي نمرة ٣) من المواقع التي شهدت حضورًا جماهيريًا وخطابًا مؤثرًا في توجيه الشارع.

وفي هذه الأجواء برز الدكتور حسن الترابي، العائد حديثًا من دراسته في الخارج، بخطاب جمع الحجة القانونية والقدرة التعبوية، وأسهم في إلهاب حماس الجمهور وتقديم قضية الجنوب والحريات في إطار سياسي واسع. وكان ظهوره في أكتوبر من اللحظات التي قدمته إلى المجال العام بوصفه قائدًا فكريًا وسياسيًا قادرًا على مخاطبة الجماهير.

ولم يكن الاتجاه الإسلامي وحده في الساحة. فقد كان للحزب الشيوعي نفوذ قوي داخل الطلاب والنقابات والوسط الثقافي، وامتلك قدرةً تنظيمية وفنية كبيرة. وشاركت الأحزاب التقليدية والقوى القومية والمهنية كل بطريقتها. ثم جاءت الأغنيات والقصائد لتمنح الثورة ذاكرتها العاطفية، فتجاوزت أكتوبر كونها حدثًا سياسيًا وأصبحت وجدانًا جمعيًا.

وقد أبدع شعراء ومغنون ارتبطوا باليسار والحركة الوطنية في صياغة أناشيد ذات نبرة قوية وألحان بقيت في الذاكرة السودانية.

لكن الجمال الفني للرواية لا يعني أنها الرواية كلها. فالأغنية تحتفي بوحدة الشعب ولحظة الانتصار، ولا تتوقف عادةً عند الخلافات التي تلت السقوط، ولا عند الصراع على الحكومة، ولا عند انهيار التحالف الذي صنع الثورة. وهكذا بقيت أكتوبر في الذاكرة أجمل من نتائجها السياسية.

الإضراب السياسي والعصيان: حين توقفت الدولة عن العمل

لم يكن إسقاط نظام عبود نتيجة المواكب وحدها، بل نتيجة انتقال الاحتجاج إلى الإضراب السياسي والعصيان المدني. فقد استخدمت النقابات والهيئات المهنية مواقعها داخل الدولة والمجتمع لتعطيل قدرة النظام على الاستمرار.

وهنا ظهرت قوة المجتمع المنظم. فالسلطة تستطيع تفريق موكب، لكنها تواجه صعوبةً أكبر حين يتوقف الأطباء والمحامون والمهندسون والعمال والموظفون عن العمل، وحين تفقد الإدارة تعاون الذين يديرون مرافقها اليومية.

إن العصيان المدني سلاح قوي لأنه يسحب من السلطة تعاون المجتمع، ولا يحتاج بالضرورة إلى مواجهة عسكرية. لكنه يحتاج إلى تنظيم وانضباط وهدف واضح، وإلى تمييز بين تعطيل سلطة النظام وتدمير مقومات المجتمع.

وفي أكتوبر نجحت الحركة في زيادة عزلة النظام وإقناع قطاعات داخله بأن استمرار المواجهة سيقود إلى كلفة أكبر. كما كان لموقف ضباط وقيادات في الجيش أثر في منع الانزلاق إلى قمع شامل. فلم يسقط عبود لأن الشارع وحده امتلك القوة المادية لإسقاط الجيش، وإنما لأن التماسك السياسي للنظام تراجع، وظهرت داخله قابلية للتسليم.

وهنا تتكرر قاعدة مهمة: الثورة الشعبية لا تسقط النظام بالقوة الجماهيرية وحدها، بل حين ينقسم مركز السلطة أو يفقد إرادته في الاستمرار أو ترفض مؤسساته تنفيذ القمع إلى النهاية.

عبود يتنحى: فضيلة حالت دون الكارثة

يمكن نقد حكم الفريق إبراهيم عبود وسياساته، لكن نهاية عهده تستحق قراءةً منصفة. فقد اختار الانسحاب وقبول الانتقال بدل دفع الجيش إلى مواجهة مفتوحة مع المجتمع. ولم ينجرف السودان إلى حمام دم واسع لحماية بقاء الحاكم.

إن التخلي عن السلطة في لحظة كهذه ليس ضعفًا بالضرورة؛ قد يكون آخر أشكال المسؤولية. فالقائد الذي يدرك أن بقاءه سيكلف البلاد أكثر مما يحتمل ثم يتنحى يقدم مصلحة الدولة على شهوة الحكم.

وقد أسهم موقف عبود وقيادات عسكرية ومدنية في إنجاح انتقال سلمي نسبيًا، وأتاح تشكيل حكومة جديدة. لكن نجاح السقوط لم يحسم الصراع على من يمثل الثورة، ولا شكل السلطة التي ستتولى المرحلة التالية.

كان الجميع موحدين ما دام عبود في الحكم. وما إن خرج حتى دخلوا في مواجهة بعضهم بعضًا.

جبهة الهيئات والأحزاب: من يملك الثورة؟

بعد سقوط النظام ظهرت المنافسة بين جبهة الهيئات، التي ضمت النقابات والمهنيين وكانت أكثر حضورًا في تنظيم الإضراب، وبين الأحزاب التقليدية التي امتلكت القواعد التاريخية والتنظيم السياسي الأوسع.

رأت القوى الحديثة، وفي مقدمتها اليسار والنقابات، أن الأحزاب التقليدية لم تكن صاحبة الدور الأكبر في صنع الثورة، ولذلك لا ينبغي أن تستأثر بالحكم بعدها. ورأت الأحزاب أن الهيئات المهنية لا تمثل المجتمع كله، وأن وزنها في لحظة الاحتجاج لا يمنحها حق إعادة تشكيل النظام السياسي بعيدًا عن الانتخابات.

لم يكن الخلاف فنيًا حول عدد الوزراء، بل حول مصدر الشرعية. هل يملك من قاد الشارع حق الحكم؟ أم تعود الكلمة إلى القوى التي تملك قواعد انتخابية؟ وهل الثورة لحظة لتغيير ميزان المجتمع، أم جسر يعيد سريعًا النظام البرلماني؟

تسلل الصراع الأيديولوجي إلى تشكيل الحكومة الانتقالية، وبدأت الاتهامات بالمحاصصة والسيطرة الحزبية. وأصبحت القوى التي تعاونت على إسقاط عبود تخشى أن يستخدم بعضها مؤسسات الانتقال لإقصاء الآخرين.

وهكذا ظهر مبكرًا مرض سيعود في ديسمبر ٢٠١٨: احتكار تمثيل الثورة، والخلاف حول الحاضنة السياسية، وتحول الفترة الانتقالية إلى ساحة لتعديل موازين القوى قبل الرجوع إلى الناخب.

حكومة الثورة أمام سقف التوقعات

توقع الناس من أكتوبر أن تعالج سريعًا ما تراكم في سنوات الحكم العسكري: الحريات، والاقتصاد، والجنوب، والدستور، والخدمة المدنية. لكن الثورة التي ترفع التوقعات إلى أقصى مدى تورث الحكومة الانتقالية عبئًا قد يتجاوز قدرتها ووقتها.

استعادت البلاد مساحةً واسعة من العمل السياسي والنقابي والصحفي، وهذا قد إنجاز مهم. لكن الحرية كشفت في الوقت نفسه عمق الخلافات التي كان النظام العسكري يخفيها بالقوة. فبدل صوت السلطة الواحد ظهرت أصوات كثيرة لا تجمعها رؤية للدولة. وحاولت حكومة أكتوبر معالجة قضية الجنوب عبر مؤتمر المائدة المستديرة، في اعتراف مهم بأن الحرب تحتاج إلى حل سياسي. لكن التباعد بين المواقف، والانقسام داخل القوى الجنوبية والشمالية، وضعف الثقة، حال دون الوصول إلى تسوية نهائية. أما الاقتصاد، فلم تتحسن أحواله بالسرعة التي انتظرها الناس. فالشعارات والأناشيد تستطيع إسقاط حكومة، لكنها لا تزيد الإنتاج أو تعالج العجز تلقائيًا. وعاد المواطن يكتشف أن التغيير السياسي لا يعني بالضرورة تحسنًا مباشرًا في معيشته.

انتخابات بلا عقد وطني

انتهت الفترة الانتقالية إلى انتخابات وعودة الحكم البرلماني، لكن البلاد عادت إلى نظام قريب من النظام الذي سبق انقلاب عبود، من غير أن تكون أزماته الأساسية قد حُسمت. بقيت قضية الدستور، واستمرت حرب الجنوب، وعادت التحالفات الحزبية المتقلبة، وتصاعد الاستقطاب الأيديولوجي.

وكان من الممكن أن تتحول أكتوبر إلى فرصة لإعادة تأسيس الدولة وعلاقتها بالأقاليم والجيش والأحزاب، لكنها أصبحت في جانب كبير منها استعادةً للديمقراطية السابقة، مع إضافة قوى جديدة أكثر تنظيمًا وحدّةً في صراعها.

لم يكن إجراء الانتخابات خطأ؛ فقد أعاد التفويض إلى الشعب وأنهى الحكم الانتقالي. لكن الانتخابات وحدها لا تعالج غياب الاتفاق على قواعد الدولة. فإذا دخلت الأحزاب

البرلمان وهي تختلف على شرعية بعضها وعلى أصل النظام الاجتماعي والدستوري، يتحول البرلمان من مؤسسة لإدارة الخلاف إلى ميدان لتصفية الخصوم.

وهذا ما ظهر لاحقًا في أزمة الحزب الشيوعي.

حل الحزب الشيوعي: حين هزمت الديمقراطية نفسها[٣١]

تصاعد الصراع بين القوى الإسلامية والحزب الشيوعي بعد حادثة معهد المعلمين العالي، وما ارتبط بها من إساءة إلى مقام النبي ﷺ من طالب ينتمي للحزب الشيوعي. وأثارت الواقعة غضبًا واسعًا، واستُخدمت سياسيًا للمطالبة بحل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان.

كان الدفاع عن المقدسات حقًا وواجبًا، وكانت الإساءة مرفوضةً أخلاقيًا ودينيًا. لكن الانتقال من محاسبة الشخص على فعل محدد إلى حل حزب سياسي وإلغاء تفويض ناخبيه كشف خطورة توظيف الغضب الديني في الصراع الحزبي.

وافق البرلمان على تعديل الدستور وحل الحزب، ثم قضت المحكمة العليا بعدم دستورية الإجراء. غير أن السلطة السياسية لم تنفذ الحكم بالصورة التي تحفظ مكانة القضاء، فنشأت أزمة دستورية عميقة: كيف تدافع الديمقراطية عن نفسها إذا أهدرت حكم المحكمة وأقصت خصمًا منتخبًا؟

لقد حققت القوى المناهضة للشيوعيين نصرًا سياسيًا عاجلًا، لكنها أضعفت النظام الذي كانت تتحرك داخله. ودُفع الحزب المحلول إلى مزيد من العمل السري والتحالف مع قوى داخل الجيش. وهكذا أسهم استخدام الإقصاء القانوني والسياسي في إعداد الطريق أمام الحسم العسكري اللاحق.

والدرس هنا لا يتعلق بالدفاع عن فكر الحزب الشيوعي، بل بالدفاع عن قاعدة عامة: لا يُحرم مواطن أو حزب من حقه السياسي إلا وفق قانون عادل وقضاء مستقل ومسؤولية محددة. ومن يغير القواعد ليقصي خصمه يفتح الباب لأن يستخدم خصمه القوة حين يفقد الأمل في القاعدة.

من أكتوبر إلى مايو

[٣١] عن أزمة حل الحزب الشيوعي وتداعياتها الدستورية والسياسية، انظر: Peter Woodward, Sudan, 1898–1989؛ Robert O. Collins, A History of Modern Sudan.

لم تكن المسافة بين ثورة أكتوبر وانقلاب مايو ١٩٦٩ سوى أقل من خمس سنوات. وهذا وحده يكشف أن إسقاط الحكم العسكري لم يكن كافيًا لبناء نظام يحصن نفسه من انقلاب جديد.

عادت الصراعات الحزبية بصورة أشد، وتصاعد التنافس بين اليمين واليسار، واستمرت الحرب في الجنوب، وتراجعت الثقة في قدرة النظام البرلماني على اتخاذ القرار. وبدأت قوى سياسية تنظر إلى الجيش مرة أخرى، لا بوصفه خطرًا يجب إبعاده، بل أداةً يمكن استخدامها قبل أن يستخدمها الخصم.

تحالفت قوى يسارية وقومية عربية مع ضباط بقيادة جعفر نميري، ووقع انقلاب الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩. وقد قدم نفسه بوصفه ثورةً تصحح فشل الأحزاب وتحقق تطلعات الجماهير التي لم تنجزها أكتوبر، وهكذا انتهت ثورة قامت لإخراج الجيش من الحكم إلى انقلاب أعاده بعد سنوات قليلة، وهذه المرة محملًا بمشروع أيديولوجي وتحالف حزبي.

لم تكن مايو نقيض أكتوبر بالكامل؛ كانت في جانب منها ابنة إخفاقاتها. فقد استثمرت الإحباط من الديمقراطية الثانية، واستفادت من إقصاء الشيوعيين وتصاعد الاستقطاب، وقدمت الحسم العسكري بوصفه طريقًا لتحقيق برنامج عجز البرلمان عن تنفيذه.

أكتوبر بين الحقيقة والأسطورة

كانت أكتوبر فعلا قد أسقطت حكمًا عسكريًا، لكن تحويلها إلى أسطورة كاملة يحجب ما ينبغي أن نتعلمه منها.

لم يكن جميع المشاركين متفقين على المستقبل. ولم تكن القوى السياسية زاهدةً في السلطة. ولم تنتهِ التدخلات والمصالح الخارجية عند حدود المشهد. ولم تكن استعادة البرلمان حلًا كافيًا لأزمات الدولة. كما أن الصراع الذي تلا الثورة أضعف القضاء ومهد الطريق لانقلاب جديد، الحقيقة الأعمق أن الثورة يمكن أن تكون صادقةً في بعض جوانبها ومختطفةً في بعض نتائجها، وأن التنظيم السياسي ضروري لنجاحها لكنه يستطيع في الوقت نفسه أن يحولها إلى جسر لمشروعه.

الدرس الذي تخفيه الأناشيد

تغنت الأجيال بأكتوبر، وكان في أغنياتها جمال وصدق وحماسة. لكن الدولة لا تعيش بالأناشيد مهما عظمت؛ تحتاج إلى دستور ومؤسسات واقتصاد وتسوية للحرب وقواعد تمنع إقصاء الخصم.

نجحت أكتوبر في إزالة النظام، لكنها لم تنجح في تحويل وحدتها العابرة إلى عقد وطني. وعندما انتهت لحظة الغضب، عاد كل طرف إلى مشروعه، وأصبح البرلمان ميدانًا للتنازع، وتحول الجيش مرةً أخرى إلى الطريق الأقصر للحسم.

ويكشف ذلك أن المشكلة لم تكن في عبود وحده. فقد خرج الرجل، لكن الثقافة التي استدعت الجيش أول مرة بقيت، وثقافة الإقصاء ظلت حاضرة، وقضية الجنوب لم تُحل، والأحزاب لم تتعلم إدارة اختلافها.

ومن منظور السنن، فإن التنازع لا يذهب بقوة الحكومة وحدها، بل بقوة المجتمع كله. وحين تتقدم الرغبة في إقصاء الخصم على حفظ القاعدة المشتركة، يصبح الجميع معرضين للإقصاء. فقد حُل الحزب الشيوعي بقوة البرلمان، ثم أسهمت قوى مرتبطة به وباليسار في حل البرلمان نفسه بقوة الجيش.

كانت النتيجة من جنس الوسيلة: من أخرج خصمه من النظام السياسي دفعه إلى العمل خارجه، ومن استخدم الأغلبية لهدم حق الأقلية أضعف الشرعية التي تحمي الأغلبية، ومن ظن أن القضاء يمكن تجاهله في معركة عاجلة وجد أن النظام كله أصبح بلا حكم يفصل بين المتنازعين.

وقصارى القول: أسقطت أكتوبر حكم عبود، لكنها لم تسقط المنطق الذي جاء به إلى الحكم. ظلت الأحزاب ترى الجيش وسيلةً محتملة لحسم خصوماتها، وظلت النخب تتفق على إسقاط الحاكم أكثر مما تتفق على بناء الدولة، وظل الشعب صاحب الحشد والتضحية بينما تنازعت القوى المنظمة على ملكية الثورة. كانت أكتوبر عظيمةً في قدرتها على كسر الاستبداد، لكنها لم تتحول إلى دولة تتعلم؛ ولذلك لم يمضِ وقت طويل حتى عاد العسكر، لا من خارج السياسة، بل محمولين على أكتاف بعض السياسيين الذين خاف كل منهم أن يسبقه خصمه إلى الثكنات.

الفصل السادس

من مايو إلى أبريل: حين صُنعت الضائقة فوق الأزمة

جاء انقلاب الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ محمولًا على الإحباط من الديمقراطية الثانية، وعلى صراع حاد بين القوى السياسية، وعلى شعور متزايد بأن النظام البرلماني عجز عن حسم الحرب في الجنوب ومعالجة الاقتصاد وبناء سلطة مستقرة. وقدمت مايو نفسها باعتبارها "ثورة" لا انقلابًا؛ ثورةً جاءت لتصحح مسار أكتوبر وتحقق ما عجزت الأحزاب عن إنجازه.

وهذا الاستخدام لكلمة الثورة مهم؛ إذ يكشف كيف دخل الانقلاب العسكري إلى المجال السوداني متحالفًا مع قوى مدنية وأيديولوجية، ومستعيرًا لغة الجماهير والتغيير الاجتماعي. فلم يكن الجيش في مايو كتلةً مستقلة استولت على الدولة ثم بحثت عن مؤيدين، بل تحرك ضباط مدفوعون من اليسار ممثلا في الحزب الشيوعي والقوميين العرب في بيئة سياسية رأت فيها بعض القوى أن طريق الثكنة أصبح أقصر من طريق البرلمان.

لقد أُقصي الحزب الشيوعي من النظام السياسي، وتصاعد خوف اليسار من خصومه، وتعمق اليأس من الديمقراطية، فتحولت قطاعات منه نحو الضباط. وفي المقابل كانت قوى أخرى تفكر بالطريقة نفسها وتبحث عن سند داخل الجيش. وهكذا لم يقع انقلاب مايو لأن العسكريين أرادوا الحكم، بل لأن السياسة السودانية كانت قد جعلت المؤسسة العسكرية ميدانًا يتسابق الجميع إلى الوصول إليه.

مايو: انقلاب ارتدى ثوب الثورة

في أيامها الأولى رفعت مايو شعارات التحرر والاشتراكية والعدالة الاجتماعية، وأعلنت القطيعة مع الأحزاب التقليدية والطائفية، وقدمت نفسها بوصفها مشروعًا لبناء دولة حديثة قوية. وحظيت بتأييد قوى يسارية وقومية ومهنية رأت فيها فرصةً لتنفيذ برنامج اجتماعي واقتصادي تعذر تمريره عبر النظام البرلماني.

اتخذت السلطة الجديدة إجراءات واسعة في التأميم والمصادرة وإعادة تنظيم الاقتصاد، وحلت الأحزاب، وأقامت نظام الحزب الواحد. وفي البداية بدت قدرة الحكم على اتخاذ القرار السريع نقيضًا لجولات التفاوض والمساومة التي ميزت الديمقراطية السابقة.

لكن السرعة ليست دائمًا دليلًا على الرشد. فالقرار الذي لا يواجه معارضةً مؤسسية قد يُنفذ بسرعة، لكنه قد يحمل أخطاءً لا يجد من يكشفها قبل أن تتحول إلى واقع. وقد

تركت بعض سياسات التأميم آثارًا عميقة في الاقتصاد والثقة ورأس النشاط الوطني (مع ان التأميم بدأ في الفترة الديمقراطية التي سبقته حيث أمم الوزير حسين الهندي المشايع الزراعية مثل مشاريع النيل الازق والنيل الأبيض وجعلها تحت المؤسسة الزراعية وكان اول مدير لها عبد العظيم)، كما وسعت سلطة الدولة دون أن تبني بالقدر نفسه مؤسسات مستقلة لمراقبتها.

ولم يكن التحالف الذي حمل مايو متماسكًا؛ فقد جمعت داخله قوى تختلف في القيادة والبرنامج والعلاقة بالحزب الشيوعي وبالقومية العربية. وما إن استقر النظام حتى بدأ الصراع حول من يملك الثورة ومن يحدد اتجاهها.

وعاد السؤال نفسه الذي أعقب أكتوبر: التحالف الذي ينجح في إسقاط النظام، هل يستطيع أن يتحول إلى شراكة مستقرة في الحكم؟

يوليو ١٩٧١: الثورة تأكل حلفاءها

بلغ الصراع داخل معسكر مايو ذروته في يوليو ١٩٧١، حين وقع انقلاب قاده ضباط مرتبطون بالحزب الشيوعي، وتمكنوا من السيطرة على السلطة لأيام قبل أن يعود جعفر نميري إلى الحكم.

كانت الحادثة نقطة تحول كبرى. فقد انقلب حلفاء الأمس بعضهم على بعض، ووقعت مجزرة بيت الضيافة الذي احتجز فيه نميري مع مجموعة من الضباط غير انه نجا من المجزرة، وبعد عودة النميري حدثت محاكمات شملت قيادات عسكرية وسياسية وشيوعية بارزة أدت الى إعدامات. وانتقل النظام من تحالفه الأول مع اليسار إلى عداء مفتوح معه، وأصبح أكثر تركيزًا للسلطة حول النميري.

ولا يمكن فصل هذه اللحظة عن حل الحزب الشيوعي في العهد الديمقراطي السابق، ولا عن التنافس داخل مايو. فقد دفعت ممارسة الإقصاء الحزب إلى العمل خارج القواعد، ثم أدخل تحالفه مع الضباط الصراع الحزبي إلى قلب المؤسسة العسكرية. وحين فشل الانقلاب، جاءت الاستجابة بعنف عمق الجراح ووسع دائرة الثأر السياسي. تكشف أحداث يوليو خطر تحويل الجيش إلى ساحة للأيديولوجيات. فحين تدخل الأحزاب إلى الوحدات العسكرية، لا تبقى الخلافات في مجال الخطاب والانتخاب؛

تصبح انقسامات في القيادة والسلاح. وكل حزب يبرر وجوده داخل الجيش بأنه يحمي نفسه من انقلاب خصمه، فينشأ سباق خفي للسيطرة على المؤسسة.

وهذا السباق لا يحمي الديمقراطية ولا الجيش، بل يجعل الانقلاب وسيلةً عاديةً في التنافس، ويضع الضابط بين قسمه للمؤسسة وولائه للتنظيم.

اتفاقية أديس أبابا: السلام الذي أثبت إمكان السياسة

في عام ١٩٧٢ وقعت حكومة مايو اتفاقية أديس أبابا، التي أنهت الحرب الأهلية الأولى في الجنوب ومنحت الإقليم حكمًا ذاتيًا. وقد مثلت الاتفاقية أحد أبرز إنجازات عهد نميري؛ لأنها أثبتت أن المشكلة التي استعصت على الحسم العسكري يمكن أن تُعالج بالتفاوض والاعتراف بخصوصية الإقليم.

أتاحت الاتفاقية للسودان نحو عقد من السلام النسبي، وفتحت مجالًا للتنمية وعودة النازحين واندماج المقاتلين. وكانت فرصةً لبناء علاقة جديدة بين الشمال والجنوب، لو كان الوسطاء الذين اداروها لم تكن لهم اجندات خفية حتى الافريقي هيلاسلاسي ولكنها كانت اشبه بتحضير لعمل قادم بالنسبة للوسطاء.

لكن السلام الذي يصنع بمثل هذه الطرق يظل معرضًا للتراجع عند تغير الظروف التوازنات، فالاتفاقية لم تتحول إلى عقد وطني محمي بتوافق راسخ. ومع الوقت ظهرت خلافات حول التطبيق والحدود والموارد وتقسيم الجنوب، ثم أدت التحضيرات التي ذكرناها اكلها بالنسبة لمن اداروها، علاوة على الازمات الداخلية وادى ذلك الى نشوب التمرد مرة اخرى.

من اليسار إلى المصالحة الوطنية

بعد صدام النظام مع الشيوعيين، واجه نميري معارضةً واسعة من الجبهة الوطنية التي ضمت حزب الأمة والاتحاديين والحركة الإسلامية، وعملت من الخارج والداخل لإسقاطه. وبلغ الصراع ذروته في أحداث يوليو ١٩٧٦، حين دخلت قوات معارضة مسلحة إلى الخرطوم في محاولة لتغيير النظام.

سُميت العملية عند مؤيديها "حركة يوليو"، ووصفها النظام بـ"غزو المرتزقة". وبين الاسمين يظهر الصراع على الرواية: المعارضة رأتها عملًا وطنيًا لإسقاط الدكتاتورية، والسلطة قدمتها هجومًا مسلحًا مدعومًا من الخارج على العاصمة والدولة.

لكن بعيدًا عن الأسماء، كانت الواقعة مؤشرًا خطرًا على انتقال المعارضة السودانية من العمل السياسي إلى استخدام القوة المسلحة القادمة عبر الحدود. وقد شهدت الخرطوم قتالًا وخسائر وعمليات انتقام، ودفع المدنيون مرةً أخرى كلفة الصراع بين الحكم وخصومه.

ثم جاءت المصالحة الوطنية عام ١٩٧٧، فعاد عدد من قادة المعارضة بقيادة الصادق المهدي وشاركت الحركة الإسلامية في مؤسسات النظام بدرجات مختلفة، بينما ظل الشريف حسين الهندي خارج المصالحة. وأظهر التحول أن أطرافًا حملت السلاح لإسقاط نميري استطاعت بعد ذلك التفاوض والدخول في نظامه.

لم تكن المصالحة بلا فوائد؛ فقد خففت الصدام ووسعت المشاركة. لكنها لم تُبنَ على تحول ديمقراطي مؤسسي كامل، بل على تسوية بين قيادات. ولذلك دخلت القوى إلى النظام محتفظةً بحساباتها وتنظيماتها، ودخل النظام في علاقات جديدة أعادت تشكيل موازين السلطة دون أن تغير طبيعتها المركزية.

وقد استفادت الحركة الإسلامية من سنوات المصالحة في توسيع وجودها الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي، بينما استفاد نميري من قدرتها التنظيمية في موازنة اليسار والأحزاب الأخرى. وكان كل طرف يعتقد أنه يستخدم الآخر، وهي معادلة مألوفة في التاريخ السوداني: تحالف تكتيكي تؤجل فيه الخلافات حتى تتغير موازين القوة.

الاقتصاد بين أخطاء الداخل وضغوط الخارج

واجه الاقتصاد السوداني في أواخر عهد مايو أزمات متراكمة: ارتفاع الديون خصوصا ديون تنمية الجنوب بعد اتفاقية اديس التي لم يكن لها عائد بعد ان دمرها تمرد ٨٣، وتراجع الإنتاج، وآثار الجفاف والتصحر، وضعف الإدارة، واتساع الإنفاق الحكومي والعسكري، والاعتماد على التمويل الخارجي، وتقلب السياسات الاقتصادية خصوصا بعد فرض الحصار الأمريكي علي التسليح وبعض معدات الزارعة ومدخلاتها.

كما فرضت مؤسسات التمويل الدولية برامج للإصلاح وإعادة الهيكلة وخفض الإنفاق والدعم، فانعكست آثارها على الأسعار والخدمات. ولم تكن الدولة تملك قاعدة إنتاجية قوية تكفي لحماية المجتمع من الصدمات، بينما تمددت السوق غير الرسمية والتهريب والاحتكار.

وفي دولة أغلقت المجال السياسي، تحولت كل أزمة اقتصادية إلى أزمة شرعية. فالمواطن لا يستطيع تغيير الحكومة بالانتخاب، ولا يجد برلمانًا يحاسبها، فيصبح الشارع وسيلته المتاحة. وتدرك المعارضة ذلك، فتجعل الاقتصاد بوابةً لتجميع الغضب الذي لا يستطيع التعبير عن نفسه سياسيًا.

لكن الصورة التي استقرت في الذاكرة العامة نسبت الضائقة غالبًا إلى فشل نظام نميري وحده. ولا شك أن النظام يتحمل مسؤولية بحكم امتلاكه القرار والموارد، غير أن هذه ليست القصة كلها. فقد عملت قوى معارضة بدورها على زيادة الاختناق، واستخدمت حاجات الناس سلاحًا في معركة إسقاط الحكم.

وهنا تأتي شهادة جلال الدقير لتكشف الجانب الذي أخفته الرواية البطولية للانتفاضة.

جلال الدقير وشهادة من داخل المعارضة

كان الدكتور جلال علي لطفي الدقير من القيادات التي عملت مع الشريف حسين الهندي، أحد أبرز قادة المعارضة لنظام جعفر نميري. وكان الدقير يكتب "كلمة العدد" في مجلة "الدستور" التي كانت تصدر في لندن وتعبر عن نشاط ذلك التيار المعارض. وفي العدد التاسع والخمسين الصادر عام ١٩٨٦، أي بعد سقوط نظام مايو، أورد الدقير جانبًا من وسائل النضال التي استخدمتها المعارضة لإضعاف نميري. وتضمنت، بحسب الشهادة المحفوظة عن المقال، شراء السلع التموينية والوقود وبعض المواد الاستراتيجية، وتجفيف مداخل الإنتاج، وإتلاف الخبز والمواد التموينية، ورمي بعض منها في النيل؛ حتى تزداد الندرة والضائقة ويخرج المواطنون إلى الشارع.

وتكتسب هذه الشهادة قوةً خاصة من أربعة جوانب. أولها أن كاتبها لم يكن خصمًا يتهم المعارضة من خارجها، بل قياديًا عمل في محيطها. وثانيها أنها نُشرت في مجلة تصدرها المعارضة في الخارج، لا في جهاز إعلامي تابع لنظام مايو. وثالثها أنها جاءت بعد سقوط نميري، في وقت كانت فيه المعارضة تتحدث عن تجربتها وأثرها في صناعة الانتفاضة. ورابعها أن الوسائل المذكورة لا تتعلق بالدعاية السياسية وحدها، بل بأفعال مادية تمس تدفق السلع والإنتاج.

إننا هنا لا نتحدث عن تفسير نظري لأثر المعارضة، بل عن شهادة من داخلها تكشف أن تعميق الأزمة كان جزءًا من العمل لإسقاط النظام.

ولا تمحو هذه الشهادة مسؤولية نظام مايو عن تدهور الاقتصاد، لكنها تمنع احتكار تفسير الأزمة. فقد كانت الدولة تعاني ضعفًا حقيقيًا، وجاء فعل المعارضة ليضغط على مواضع الضعف ويوسع أثرها الاجتماعي. كانت الأزمة قائمة، لكنها لم تُترك لتأخذ مسارها الطبيعي؛ أضيف إليها فعل منظم جعل المواطن يحس بها بصورة أشد. وهذه هي صناعة المعاناة في صورتها العملية: لا تختلق الجوع من عدم، بل تحجب جزءًا من الطعام الموجود؛ لا تنشئ أزمة الوقود وحدك، بل تشتري ما يصل إلى السوق وتمنع وصوله؛ لا تهدم كل الإنتاج، بل تضرب بعض مداخله في الوقت الذي تكون فيه الدولة عاجزةً عن التعويض.

الخبز ليس ملكًا للنظام

قد تنظر المعارضة إلى السلع الاستراتيجية باعتبارها شرايين النظام؛ فإذا جففتها ضعفت قدرته وثار عليه الناس. لكن الخبز لا يأكله النظام وحده، والوقود لا يحرك عرباته وحدها، والإنتاج ليس موردًا للحكومة فقط.

فالخبز الذي أُلقي في النيل كان يمكن أن يصل إلى طفل أو عامل أو أسرة فقيرة. والوقود الذي حُجب كان يمكن أن يحرك عربة إسعاف أو مضخة مياه أو جرارًا زراعيًا. ومداخل الإنتاج التي جُففت لم تكن ملكًا لنميري؛ كانت جزءًا من قدرة السودان على إطعام نفسه.

حين تتحول هذه الموارد إلى أدوات في الصراع، يقع عبء المعركة على المجتمع. وتصبح المعادلة: كلما زاد ألم المواطن اقترب النظام من السقوط. لكن الذي يتألم لا يعرف بالضرورة أن الجهة التي تدعوه إلى الثورة ساعدت في صناعة جانبا كبيرا من ألمه.

وهنا لا يعود السؤال سياسيًا فحسب، بل أخلاقيًا: هل يجوز إيلام المجتمع لتحريره؟ وهل يملك قائد معارض حق تقرير أن جوع الناس كلفة ضرورية للوصول إلى الحكم؟ وإذا كانت الغاية نبيلة، فهل تبيح تحويل حياة المواطنين إلى ساحة حرب اقتصادية؟

ومن منظور الاستخلاف، لا يمكن فصل الغاية عن الوسيلة. فمن يدعي السعي إلى العدل لا يبني طريقه على ظلم الناس، ومن يريد إصلاح الدولة لا يهدم مقومات عمرانها. وقد تنجح الوسيلة في إسقاط الحاكم، لكنها تحمل أخلاقها إلى النظام الجديد؛

لأن من اعتاد استخدام المجتمع أداةً وهو معارض قد يعامله بالطريقة نفسها حين يصبح حاكمًا.

الدولة والثورة والشعبوية والحرية: من أزمة السلطة إلى أزمة العمران

تمهيد: حين لا تعود الثورة سؤالًا عن إسقاط السلطة

لا يمكن فهم معضلة الدولة والثورة في السودان من خلال النظر إلى الثورة بوصفها لحظة احتجاجية تستهدف إسقاط نظام سياسي بعينه، ثم البحث بعد ذلك عن أسباب نجاحها أو إخفاقها. فالثورة، في معناها السياسي والتاريخي الأوسع، تكشف عن أزمة في بنية العلاقة بين الدولة والمجتمع والسلطة والشرعية، وقد تكشف في الوقت نفسه عن أزمة في تصور المجتمع لذاته ولمستقبله.

ولهذا فإن السؤال عن الثورة لا ينبغي أن يتوقف عند: لماذا قامت؟ ومن أسقطت؟ ومن تولى السلطة بعدها؟ وإنما ينبغي أن ينتقل إلى أسئلة أكثر تركيبًا:

- ما الدولة التي كانت الثورة تحتج عليها؟
- وما الدولة التي أرادت بناءها؟
- ومن هو "الشعب" الذي تتحدث باسمه الثورة؟
- ومن يملك حق تمثيله؟
- وما معنى الحرية التي ترفع الثورة شعارها؟
- وهل يكفي إسقاط السلطة لتحقيق الحرية؟
- وهل يمكن أن تنتقل الثورة من شرعية الشارع إلى شرعية المؤسسات دون أن تفقد مضمونها التحرري؟

هذه الأسئلة تكشف أن العلاقة بين الدولة والثورة لا تنفصل عن ثلاثة مفاهيم أخرى: الشعب، والحرية، والشرعية. كما تكشف أن أزمة الدولة قد لا تكون أزمة نظام حكم فحسب، وأن فشل الثورة قد لا يكون فشلًا في إسقاط النظام القديم، وإنما فشلًا في إنتاج نظام جديد قادر على إعادة بناء الدولة والمجتمع.

ومن هنا تأتي الحاجة إلى الانتقال من سؤال الثورة على السلطة إلى سؤال الثورة على شروط إنتاج السلطة، ومن سؤال تغيير الحاكم إلى سؤال إعادة بناء العمران الذي تنتظم داخله الدولة والمجتمع والسلطة.

من الأزمة الحقيقية إلى اختزالها هوياتيًا: حين تعيد الشعبوية تعريف المشكلة

لا تبدأ الشعبوية بالضرورة من أزمة وهمية؛ بل إن قدرتها على التأثير كثيرًا ما تستند إلى أزمة حقيقية يعيشها الناس ويشعرون بآثارها المباشرة في حياتهم. غير أن المشكلة تبدأ حين لا تكتفي القوى الشعبوية بالتعبير عن هذه المعاناة، وإنما تعيد تفسيرها في صورة مبسطة تحدد لها خصمًا واضحًا، وتقدم نفسها بوصفها الصوت الأكثر صدقًا في التعبير عن "الشعب" في مواجهة ذلك الخصم.

وهنا تنتقل الأزمة من كونها مشكلة في بنية الدولة أو في توزيع الموارد والسلطة أو في ضعف المؤسسات إلى كونها مشكلة في "من" يملك الدولة ومن يُستبعد منها. وبذلك يصبح السؤال: لماذا فشلت الدولة في تحقيق العدالة والتنمية؟ أقل حضورًا من سؤال آخر: من المسؤول عن هذا الفشل؟ ومن ينتمي إلى الشعب الحقيقي؟ ومن يمثل الهامش؟ ومن يمثل المركز؟ ومن ينبغي إقصاؤه أو استبعاده؟

ويكشف بحث د. محمد خليفة صديق[٣٢] في تناوله للشعبوية السودانية عن هذا الجانب بوضوح؛ إذ يربط الخطاب الشعبوي بمنطق تبسيطي يقدم حلولًا سريعة للمشكلات المعقدة، ويقوم في الوقت نفسه على استثارة القواعد الشعبية ومناهضة النخب، مع توظيف ثنائية المركز والهامش في التعبئة السياسية. كما يلفت إلى أن الشعبوية قد تتجاوز مجرد التعبير عن الاحتجاج إلى ادعاء احتكار تمثيل الجماعة أو "الشعب" أخلاقيًا وسياسيًا.

وهذا التحول بالغ الأهمية في فهم العلاقة بين الثورة والدولة؛ لأن الأزمة عندما تُختزل في شخص أو جماعة أو إقليم، يصبح إسقاط الخصم وكأنه الحل ذاته. وعندئذ لا يعود المطلوب بناء المؤسسات القادرة على معالجة أسباب الأزمة، وإنما إزالة من يُقدَّم باعتباره مصدرها. ومن هنا يمكن أن تتحول الثورة من مشروع لتغيير شروط العمران السياسي والاجتماعي إلى مشروع لإزاحة جماعة وإحلال جماعة أخرى محلها.

وفي الحالة السودانية، يأخذ هذا الاختزال أبعادًا أكثر تعقيدًا بسبب تراكمات تاريخية تتصل بالجهة والعرق واللون والقبيلة والذاكرة الاجتماعية. ويشير البحث إلى استمرار

---

[٣٢] محمد خليفة صديق- الشعبوية وتمثلاتها في الموجة الثانية للربيع العربي.. السودان نموذجا- المستقبل العربي، المجلد ٤٥، العدد ٥٢٨، ٢٠٢٣، ص ٥٤–٦٩.

حضور مضامين عنصرية وخطابات كراهية تجاه الآخر القبلي أو الجهوي أو المناطقي، وإلى أن بعض رواسب تاريخ الرق والاسترقاق ظلت حاضرة في الذاكرة الاجتماعية وفي بعض أنماط الخطاب، بحيث يمكن استدعاؤها في إعادة تعريف العلاقة بين الجماعات السودانية.

لكن الأهمية المنهجية هنا لا تكمن في افتراض أن الانقسامات العرقية أو الجهوية هي وحدها أصل الصراع السوداني، وإنما في ملاحظة كيفية توظيف هذه الانقسامات في تفسير الأزمة وتعبئة الجماهير حولها. فالمجتمع الذي يعاني من الفقر أو التهميش أو ضعف الخدمات أو اختلال توزيع السلطة والثروة يواجه مشكلات موضوعية ينبغي تحليل بنيتها وأسبابها. غير أن الخطاب الشعبوي يستطيع أن ينقل تفسير هذه المشكلات من مستواها المؤسسي والاقتصادي إلى مستوى هوياتي: فبدل أن يصبح السؤال كيف تُبنى دولة عادلة لجميع مواطنيها، يصبح السؤال أي جماعة تستحق أن تملك الدولة ومن ينبغي أن يتراجع عنها.

وهنا تظهر إحدى أخطر وظائف الشعبوية: أنها لا تحتاج إلى اختراع الأزمة حتى تكون مؤثرة؛ يكفي أن تعيد تعريف الأزمة.

فقد تكون هناك بالفعل اختلالات في توزيع السلطة والثروة، أو تهميش لبعض المناطق، أو تفاوت في فرص التنمية، أو آثار تاريخية للصراع والتمييز. لكن تحويل هذه الوقائع إلى ثنائية مغلقة بين "شعب أصيل" و"نخبة مستأثرة"، أو بين "هامش" و"مركز"، أو بين جماعة وأخرى، قد يحجب البنية المركبة للمشكلة، ويجعل علاجها مرهونًا بإزاحة الخصم بدل إصلاح المؤسسة.

ويقدم السياق التاريخي السوداني مثالًا مهمًا على ضرورة التمييز بين وجود الانقسام التاريخي وبين طريقة إنتاجه وإعادة استخدامه سياسيًا. فبحث خليفة يشير إلى أن السياسات الاستعمارية البريطانية أسهمت في ترسيخ فوارق بين مكونات المجتمع السوداني، ويذكر من ذلك سياسة المناطق المقفولة التي قيدت حركة الشماليين إلى الجنوب، إلى جانب سياسات أخرى مست الهوية والثقافة، ويربط ذلك بتراكم مشاعر الغبن والتهميش والإقصاء.

كما يشير البحث إلى أن الإدارة الاستعمارية اعتمدت بدرجات مختلفة على مجموعات في المركز أكثر من اعتمادها على مناطق الهامش، وهو ما أسهم، بحسب تفسيره، في تكوين تفاوتات استمرت آثارها في مرحلة ما بعد الاستقلال.

ولا يعني ذلك أن الاستعمار هو التفسير الوحيد للشعبوية السودانية أو أن كل صراع لاحق كان مجرد امتداد مباشر للسياسة الاستعمارية؛ فمثل هذا التفسير سيكون اختزالًا جديدًا للتاريخ نفسه. الأصح أن هذه السياسات خلقت أو عمّقت بعض البنى والذاكرات والانقسامات التي أصبحت لاحقًا قابلة لإعادة التوظيف السياسي. ومن هنا يمكن أن تتحول الذاكرة التاريخية من مادة لفهم جذور الأزمة إلى أداة لإنتاج التعبئة والاستقطاب.
وهذه النقطة ذات أهمية خاصة في فهم الثورات السودانية؛ لأن التعبئة الجماهيرية لا تتحرك دائمًا وفق معرفة متكاملة بأسباب الأزمة أو بالبديل الذي ينبغي أن يحل محل النظام القائم. وقد يعرف الجمهور بوضوح ما يرفضه، ويشعر بصدق بمعاناته، لكنه لا يمتلك بالضرورة المعرفة نفسها ببنية البديل ومؤسساته وقواعد انتقال السلطة إليه.
وهنا تلتقي الشعبوية مع "دايلما الدولة والثورة": كلما نجحت التعبئة في اختزال الأزمة في رفض النظام أو النخبة أو الجماعة الحاكمة، أصبح إسقاط السلطة أسهل من الاتفاق على صورة الدولة التي ينبغي أن تأتي بعدها.
وبذلك يمكن أن تتحول الثورة إلى لحظة عالية القدرة على الهدم، لكنها محدودة القدرة على التأسيس. فالشعار يستطيع أن يجمع المختلفين حول "إسقاط" شيء ما، لكنه لا يكفي بالضرورة لإدارة اختلافاتهم حول ما ينبغي "بناؤه" بعد الإسقاط. وكلما كان الخطاب الثوري قائمًا على احتكار تمثيل الشعب، أصبح الخلاف بعد سقوط السلطة أكثر حدة؛ لأن كل طرف قد يرى نفسه ممثلًا للشعب الحقيقي، ويرى خصومه امتدادًا للنظام القديم أو عائقًا أمام الثورة.
ومن هذه الزاوية، لا ينبغي النظر إلى الشعبوية بوصفها مجرد ظاهرة خطابية ملازمة للثورة، وإنما باعتبارها آلية لإعادة تشكيل الوعي بالأزمة. فهي قد تبدأ من مظالم حقيقية، ثم تعيد ترتيب عناصرها، وتختزل أسبابها، وتحدد خصمًا، وتمنح الجماهير تفسيرًا بسيطًا لما يحدث. وعندما ينجح هذا التفسير في السيطرة على المجال العام،

تصبح المعركة السياسية معركة على تعريف "الشعب" نفسه، لا مجرد معركة على إدارة الدولة.

وهنا تكمن المفارقة: فقد تبدأ الثورة بحثًا عن العدالة، لكنها إذا اختُزلت في ثنائية "نحن" و"هم"، يمكن أن تنتهي إلى إعادة إنتاج الإقصاء الذي قامت أصلًا لمقاومته. وقد تبدأ بمحاولة إنهاء احتكار السلطة، ثم تنتقل إلى احتكار جديد لحق الحديث باسم المجتمع. وبذلك لا يتغير منطق الدولة، وإنما تتغير الجماعة التي تدّعي امتلاك الحق في تمثيلها.

إن معيار النجاح الثوري، وفق المنظور الاستخلافي السنني، لا يقاس إذن بمجرد القدرة على إسقاط السلطة، وإنما بقدرة المجتمع على تحويل أسباب الاحتجاج إلى مؤسسات وعدالة وقواعد للتداول تمنع إعادة إنتاج أسباب الأزمة. فالثورة التي لا تنتقل من تعبئة الجماهير إلى بناء المؤسسات تظل معرضة لأن تتحول من ثورة على أزمة الدولة إلى حلقة جديدة في أزمة الدولة

ومن هنا يصبح السؤال الأعمق ليس: من أسقط النظام؟ وإنما: من امتلك بعد سقوطه القدرة على تعريف البديل، ومن امتلك المعرفة والتنظيم والمؤسسات اللازمة لبنائه؟

وهذا هو المدخل الذي ينقل تحليل الشعبوية من دراسة الخطاب السياسي وحده إلى دراسة علاقتها بالدولة والثورة والعمران؛ وهو أيضًا المدخل الذي يكشف كيف يمكن للغضب الشعبي الحقيقي أن يتحول، من دون أن يفقد حقيقته، إلى مادة سياسية لمشروعات لا تتطابق بالضرورة مع مصالح المجتمع التي خرج من أجلها.

أولًا: الثورة بين إسقاط النظام وإعادة بناء الدولة

تاريخ الفكر السياسي الحديث حافل بمحاولات تفسير الثورة بوصفها لحظة قطيعة مع نظام سياسي أو اجتماعي قائم. غير أن الثورة لا تتحرك في فراغ؛ فهي تنشأ داخل بنية اجتماعية وتاريخية محددة، وتستمد قوتها من تراكمات سابقة، ثم تواجه بعد نجاحها مشكلة الانتقال من هدم القديم إلى بناء الجديد.

وقد نبّهت حنّة آرنت[٣٣] إلى التوتر بين لحظة التحرر ولحظة تأسيس الحرية؛ فالتحرر من سلطة قاهرة لا يعني بالضرورة امتلاك القدرة على إنشاء نظام سياسي حر ومستقر. ولذلك فإن الثورة تحمل في داخلها مفارقة أساسية: إنها تبدأ غالبًا بمطلب التحرر، لكنها لا تحقق غايتها إلا إذا استطاعت تحويل التحرر إلى تأسيس سياسي جديد.

ومن هذه الزاوية تصبح الثورة حدثًا ذا مرحلتين مختلفتين:

تحرير المجال السياسي من السلطة القديمة، ثم تأسيس المجال السياسي الجديد.

والخلط بين المرحلتين من أهم أسباب سوء فهم الثورات.

فإسقاط النظام قد يكون إنجازًا ثوريًا حقيقيًا، لكنه لا يمثل في ذاته إنجازًا تأسيسيًا للدولة. وقد تستطيع الجماهير إسقاط نظام استبدادي، لكنها لا تمتلك بالضرورة تصورًا مشتركًا للدولة التي ستخلفه.

وهنا تظهر المسافة بين:

الثورة بوصفها فعلًا هادمًا، والثورة بوصفها مشروعًا تأسيسيًا.

وهذه المسافة هي إحدى أهم مناطق الاختبار في التجربة السودانية.

فالسؤال ليس: هل استطاعت الثورة السودانية إسقاط نظام عمره ثلاثون عامًا؟

لقد استطاعت.

لكن السؤال الأكثر أهمية هو:

هل استطاعت تحويل القوة التي أسقطت النظام إلى قوة قادرة على بناء الدولة؟

وهذا سؤال مختلف تمامًا.

ثانيًا: الثورة ليست لحظة سياسية فقط بل لحظة اجتماعية تاريخية

يذهب عزمي بشارة[٣٤]، في دراسته للثورة والقابلية للثورة، إلى أهمية تجاوز التصورات الجامدة للثورة وربطها بالسياقات التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تجعل مجتمعًا ما قابلًا للثورة في لحظة معينة. ومن ثم فإن الثورة لا يمكن اختزالها في نموذج واحد صالح لكل المجتمعات؛ إذ تختلف شروطها باختلاف التاريخ والبنية الاجتماعية والسياسية والثقافية.

---

[٣٣] hannah Arendt, On Revolution, Viking Press, 1963

[٣٤] عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، بيروت/الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢. والكتاب يتناول الثورة في سياقاتها التاريخية والاجتماعية والسياسية، لا بوصفها نموذجًا واحدًا ثابتًا.

وهذا المدخل مهم لأنه يمنع إسقاط نماذج الثورة الفرنسية أو الروسية أو غيرها بصورة آلية على التجارب العربية والسودانية.

لكن يمكن الذهاب أبعد من ذلك.

فإذا كانت القابلية للثورة تتشكل داخل شروط تاريخية واجتماعية معينة، فإن القابلية لبناء الدولة بعد الثورة تحتاج أيضًا إلى شروطها الخاصة.

وهنا يظهر سؤال لا يحظى بالقدر نفسه من الاهتمام:

هل المجتمع القابل للثورة هو بالضرورة المجتمع القابل للتحول الديمقراطي؟

الإجابة ليست بالضرورة.

فقد تتوافر في المجتمع طاقة احتجاجية هائلة، وقدرة عالية على تعبئة الجماهير، واستعداد لإسقاط النظام، من دون أن تتوافر في الوقت نفسه مؤسسات سياسية قادرة على إدارة الاختلاف، أو ثقافة سياسية قادرة على قبول التعدد، أو توافقات اجتماعية تسمح ببناء دولة مستقرة.

ومن هنا ينبغي التمييز بين ثلاثة مستويات:

القابلية للاحتجاج، والقابلية للثورة، والقابلية لبناء الدولة.

وهذه ليست شيئًا واحدًا.

قد تكون الأولى واسعة، والثانية ممكنة، والثالثة ضعيفة.

وهذه الفجوة تساعد على تفسير عدد من الثورات التي نجحت في إسقاط أنظمة لكنها عجزت عن إنتاج نظام سياسي مستقر.

ثالثًا: من الشعب إلى الشعبوية

إذا كانت الثورة تفتح سؤال السلطة، فإنها تفتح معه سؤالًا آخر: من هو الشعب؟

وهذا السؤال يبدو بسيطًا، لكنه من أكثر الأسئلة تعقيدًا في السياسة الحديثة.

فالديمقراطية تقوم على فكرة سيادة الشعب، والثورات تتحدث باسم الشعب، والحركات الشعبوية تدّعي تمثيل الشعب، والأنظمة السلطوية كثيرًا ما تدّعي هي الأخرى أنها تمثل إرادة الشعب.

لكن "الشعب" ليس بالضرورة وحدة سياسية متجانسة.

إنه مجتمع متعدد المصالح والمواقع والانتماءات والتصورات.

وهنا تظهر الشعبوية بوصفها أحد أكثر التعبيرات وضوحًا عن أزمة التمثيل السياسي. وقد خصص عزمي بشارة كتابه في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟ لتحليل هذه الظاهرة في سياقاتها المختلفة، منطلقًا من نظرية الديمقراطية وبنيتها، ومميزًا بين الشعبوية في الديمقراطيات وبين السياقات السلطوية التي يصعب فيها أحيانًا الفصل بين "الشعبي" و"الشعبوي"[٣٥]. كما يربط الظاهرة بالتوترات البنيوية في الديمقراطية وأزمة التمثيل.

لكن الحوار مع بشارة ينبغي ألا ينتهي عند تعريف الشعبوية.

فيمكن النظر إلى الشعبوية باعتبارها آلية لإعادة تعريف المجتمع سياسيًا.

فهي لا تقول فقط:

"نحن نمثل الشعب".

بل تبني أولًا تصورًا معينًا عن الشعب، ثم تحدد من ينتمي إليه، ومن يقف خارجه، ومن يمثل مصالحه، ومن يتحمل مسؤولية أزماته.

ولهذا يمكن تعريف إحدى أخطر وظائف الشعبوية بأنها:

اختزال التعدد الاجتماعي في إرادة سياسية واحدة.

فالقول "**الشعب يريد**" يبدو ديمقراطيًا في ظاهره، لكنه يطرح سؤالًا بالغ الأهمية:

أي شعب؟

وإذا كان الشعب متعددًا، فكيف تصبح إرادته واحدة؟

ومن يملك حق ترجمة هذه الإرادة؟

وهل من الممكن ان نقول الجهة الفلانية تمثل امة السودان؟ "مثلا"

وهل من يعترض على هذه الإرادة يصبح بالضرورة ضد الشعب؟

هنا يتحول مفهوم الشعب من مصدر للشرعية إلى أداة لاحتكار الشرعية.

رابعًا: مفارقة الثورة والشعبوية

تكمن المفارقة في أن الثورة والشعبوية قد تلتقيان في لحظة تاريخية، رغم اختلافهما من حيث الوظيفة.

---

[٣٥] عزمي بشارة، في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟، الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩

فالثورة تحتاج إلى حشد جماهيري واسع، والشعبوية تعتمد على استدعاء الجماهير في مواجهة النخب.

لكن الثورة تستطيع أن تكون تعددية، بينما تميل الشعبوية إلى بناء ثنائية:

الشعب مقابل النخبة.

ومن هنا قد تبدأ مشكلة خطيرة:

الثورة التي تحرر المجتمع من احتكار السلطة قد تنشئ داخلها احتكارًا لتمثيل الثورة.

ثم قد يتحول احتكار تمثيل الثورة إلى احتكار تمثيل الشعب.

فتنشأ السلسلة الآتية:

احتكار السلطة ← الثورة عليه ← احتكار تمثيل الثورة ← احتكار تمثيل الشعب.

وهذه ليست نتيجة حتمية لكل ثورة، لكنها أحد المخاطر البنيوية التي ينبغي مراقبتها.

فالذي يقول "أنا أمثل الثورة" قد ينتقل بسهولة إلى القول "أنا أمثل الشعب"، وعندها يصبح الاختلاف معه خروجًا على الشعب ذاته.

وهنا تتحول الديمقراطية من إدارة الاختلاف إلى نزع الشرعية عن المختلف.

وقد صاغ إرنستو لاكلاؤ فهمًا مختلفًا للشعبوية حين نظر إليها بوصفها طريقة في بناء "الشعب" سياسيًا من خلال تجميع المطالب المختلفة في سلسلة من المطالب المكافئة وبناء حدود بين "نحن" و"هم"[٣٦]. بينما يركز يان–فيرنر مولر على البعد الإقصائي في ادعاء الشعبويين أنهم يمثلون الشعب الحقيقي وحده[٣٧].

ولا يلزم تبني أحد هذين التصورين بصورة كاملة حتى ندرك أن القضية الأساسية هي من يمتلك حق تعريف الشعب وتمثيله.

وهذه القضية شديدة الأهمية في الحالة السودانية، لأن المجتمع السوداني لا يمكن اختزاله في كتلة سياسية واحدة.

ففيه الأحزاب، والنقابات، والمهنيون، والحركات المسلحة، والطرق الصوفية، والتيارات الفكرية، والشباب، والنساء، والمناطق والأقاليم، والجيش، والقوى المدنية، والجماعات الاجتماعية المختلفة، ومصالح اقتصادية وإقليمية متباينة.

---

٣٦ Ernesto Laclau, On Populist Reason, Verso, 2005.

٣٧ Jan-Werner Müller, What Is Populism?, University of Pennsylvania Press, 2016.

ولهذا فإن وحدة الجماهير في لحظة الثورة لا تعني بالضرورة وحدة المجتمع في مرحلة بناء الدولة.

خامسًا: الحرية ليست مجرد التخلص من السلطة

إذا كانت الثورة تبدأ غالبًا بمطلب الحرية، فإن السؤال التالي هو: ما الحرية؟

يقدم عزمي بشارة في مقالة في الحرية معالجة تجعل الحرية مرتبطة بالحريات الفعلية[٣٨]، وبالوعي والإرادة والمسؤولية الأخلاقية، ويرفض اختزالها في مفهوم تجريدي مطلق للحرية. وهذه نقطة مهمة لأنها تنقل النقاش من الحرية بوصفها فكرة مجردة إلى الحرية بوصفها ممارسة وشروطًا تاريخية واجتماعية.

لكن مفهوم الحرية أوسع من ذلك، وقد انقسم الفكر السياسي الحديث في جانب مهم منه بين تصورات مختلفة.

فإسحاق برلين[٣٩]، مثلًا، ميّز بين الحرية السلبية بوصفها غياب التدخل أو الإكراه، والحرية الإيجابية المرتبطة بالقدرة على تقرير الذات والفعل وفق إرادة واعية.

غير أن هذا التقابل نفسه يحتاج إلى تجاوز عندما ننظر إلى المجتمع والدولة.

فليس كل تدخل من الدولة قيدًا غير مشروع على الحرية، كما أن غياب التدخل ليس دائمًا ضمانًا للحرية.

قد تكون الدولة التي تمنع العنف المنظم أكثر حماية للحرية من دولة تترك المجتمع لقوى الأمر الواقع.

وقد تكون القوانين التي تنظم المجال العام شرطًا لممارسة حريات الآخرين.

إذن لا يكفي أن نسأل:

الحرية من ماذا؟

بل يجب أن نسأل:

الحرية إلى ماذا؟

و:

الحرية لأي فعل؟

---

٣٨ عزمي بشارة، مقالة في الحرية، الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٦.

٣٩ Isaiah Berlin, “Two Concepts of Liberty,” in Four Essays on Liberty, Oxford University Press, 1969احنا

و:

ضمن أي نظام اجتماعي ومؤسسي؟

و:

من يتحمل مسؤولية نتائج الاختيار الحر؟

وهنا تصبح الحرية مرتبطة بالمسؤولية، وبالقدرة، وبالمؤسسات، وبالعدالة.

سادسًا: الحرية والعدالة والدولة

تكشف تجربة الفكر السياسي الحديث أن الحرية لا تستطيع أن تعيش طويلًا إذا انفصلت عن العدالة.

فالحرية القانونية قد تكون متاحة للجميع، لكن تفاوت القوة والثروة والتعليم والقدرة على الوصول إلى المؤسسات قد يجعل ممارستها متفاوتة بصورة عميقة.

ومن هنا لا ينبغي أن يكون السؤال:

هل الناس أحرار قانونيًا؟

فقط، بل:

هل يملكون الشروط الاجتماعية والمؤسسية التي تجعل حريتهم قابلة للممارسة؟

وهذا يقود إلى إعادة التفكير في وظيفة الدولة.

فالدولة ليست فقط الجهاز الذي يمنع التعدي، وإنما قد تكون أيضًا الأداة التي توفر الشروط المؤسسية لممارسة الحقوق والحريات.

ومن هنا تصبح الدولة القوية بالمؤسسات والقانون أكثر قدرة على حماية الحرية من الدولة الضعيفة التي تترك المجال للقوة غير المنظمة.

وهذا يتقاطع مع النقاش الذي يطوره بشارة في مسألة الدولة حول الدولة الحديثة وتمييزها عن نظام الحكم، وربط الدولة بالمواطنة والسيادة والشرعية والمؤسسات[٤٠]. وتؤكد دراسة الكتاب أن إحدى ركائزه الأساسية هي التمييز بين الدولة ونظام الحكم، والنظر إلى الدولة بوصفها مشتركًا مؤسساتيًا بين الحاكمين والمحكومين[٤١].

لكن المنظور الاستخلافي يستطيع أن يطرح سؤالًا إضافيًا:

---

٤٠ عزمي بشارة، مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات، الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٣

٤١ نفسه

ما الغاية التي تجعل الدولة جديرة بالبقاء؟

فالمؤسسة لا تكتسب مشروعيتها من مجرد وجودها، ولا تصبح الدولة عادلة لمجرد امتلاكها دستورًا أو انتخابات.

سابعًا: من شرعية السلطة إلى شرعية الدولة

هنا يجب التمييز بين مفهومين كثيرًا ما يختلطان:

شرعية نظام الحكم وشرعية الدولة.

قد يكون النظام السياسي غير شرعي، بينما تظل الدولة بوصفها كيانًا مؤسسيًا ومشتركًا عامًا ضرورة للمجتمع.

وقد تكون الحكومة منتخبة، لكن ذلك لا يعني أن كل أفعالها شرعية.

ومن هنا فإن الشرعية لا تختزل في الوصول إلى السلطة.

فالانتخابات قد تمنح تفويضًا، لكنها لا تمنح تفويضًا مطلقًا.

والثورة قد تمنح قوة سياسية، لكنها لا تمنح بالضرورة حقًا دائمًا في الحكم.

والشعبية لا تعني الشرعية المؤسسية.

والقوة العسكرية لا تعني الشرعية السياسية.

وهذا التمييز أساسي لفهم المعضلة السودانية.

فالمشكلة ليست فقط: من يحكم السودان؟

بل:

ما الدولة التي تحكم السودان؟

و:

ما مصدر شرعيتها؟

و:

ما حدود السلطة داخلها؟

و:

كيف تُدار الاختلافات دون أن تتحول الدولة إلى غنيمة؟

وهنا تلتقي بعض اهتمامات بشارة بالدولة والشرعية والسيادة والمواطنة مع أسئلة مشروعنا، لكننا نعيد إدخالها ضمن إطار أوسع هو العمران.

ثامنًا: الدولة في منظور العمران

الدولة، في المنظور العمراني، ليست جهازًا فوق المجتمع، ولا مجرد عقد قانوني، ولا مجرد احتكار مشروع للعنف.

إنها صورة من صور تنظيم العمران الإنساني.

ومن هنا تصبح قوتها الحقيقية مرتبطة بقدرتها على:

حفظ النظام العام؛

تحقيق العدل؛

حماية الحقوق؛

إدارة الاختلاف؛

تنظيم الموارد؛

حماية المجال العام؛

منع تغول الجماعات على بعضها؛

تحويل القوة الاجتماعية إلى مؤسسات؛

وتحقيق قدر من التكامل بين أجزاء المجتمع.

وهنا نستعيد ابن خلدون ولكن بصورة تتجاوز استدعاءه بوصفه مؤرخًا للدولة فقط[٤٢].

فالعمران عند ابن خلدون ليس مجرد وصف للمدن أو التجمعات البشرية، وإنما هو إطار لفهم العلاقات التي تنتج الاجتماع البشري والدولة والتحول التاريخي.

غير أن المشروع الاستخلافي يقترح تطوير هذا المدخل بإدخال مفهوم الاستخلاف باعتباره أساسًا معياريًا للعمران.

فالإنسان ليس مجرد كائن يسعى إلى حفظ وجوده ومصالحه، وإنما هو مسؤول عن عمارة الأرض[٤٣].

وعليه فإن الدولة لا تقاس فقط بقدرتها على البقاء، وإنما بقدرتها على تحقيق الوظائف التي تجعل استمرارها ذا معنى إنساني وعمراني.

تاسعًا: من الثورة السياسية إلى الثورة العمرانية

---

٤٢ عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، مباحث العمران والعصبية والملك والدولة

٤٣ القرآن الكريم، هود: ٦١؛ البقرة: ٣٠

هنا نصل إلى نقطة الاختلاف الأهم.

إذا كانت الثورة السياسية تستهدف تغيير السلطة، فإن الثورة العمرانية تستهدف تغيير الشروط التي تنتج اختلال السلطة والمجتمع والدولة.

ولهذا يمكن التمييز بين:

الثورة السياسية: تغيير نظام الحكم.

الثورة الاجتماعية: تغيير علاقات المجتمع.

الثورة الفكرية: تغيير أنماط التفكير.

الثورة العمرانية: إعادة بناء المنظومة التي تنتج الإنسان والمجتمع والدولة وعلاقات القوة.

وبهذا المعنى فإن الثورة السياسية قد تكون جزءًا من تحول عمراني أوسع، لكنها لا تكفي وحدها.

وهنا ينبغي الحذر من الرومانسية الثورية.

فليست كل ثورة تقدمًا.

وليس كل سقوط لنظام تأسيسًا لنظام أفضل.

وليس كل انتصار للجماهير انتصارًا للعمران.

فقد تسقط الثورة سلطة مركزية وتفتح المجال لقوى أكثر تدميرًا للدولة.

وقد تؤدي إلى تفكك المؤسسات.

وقد تفتح المجال أمام العنف.

وقد تتحول إلى صراع بين النخب الجديدة.

وقد تستبدل احتكارًا سياسيًا باحتكارات متعددة.

ومن هنا فإن معيار الثورة لا ينبغي أن يكون فقط:

كم أسقطت؟

بل:

ماذا بنت؟

عاشرًا: السودان واختبار الانتقال من الثورة إلى الدولة

تكشف التجربة السودانية بوضوح عن هذه المعضلة.

فثورة ديسمبر نجاحها في إسقاط النظام لم يحسم سؤال الدولة.

لقد بقيت بعد سقوط النظام أسئلة جوهرية:

من يملك الدولة؟

من يمثل الثورة؟

ما موقع الجيش؟

ما طبيعة السلطة المدنية؟

كيف تعاد صياغة المؤسسات؟

كيف تعالج قضايا الأقاليم؟

كيف يعاد توزيع الموارد؟

ما موقع الدين والثقافة والهوية؟

كيف تدار التعددية؟

وكيف تنتقل الشرعية من الشارع إلى المؤسسات؟

إن هذه الأسئلة تكشف أن الثورة السودانية واجهت معضلة مزدوجة:

معضلة السلطة، ومعضلة الدولة.

وقد يكون الخلط بينهما من أسباب تعثر الانتقال.

فالسلطة يمكن تغييرها بسرعة نسبية.

أما الدولة فلا يعاد بناؤها بالسرعة نفسها.

النظام يمكن إسقاطه.

أما المؤسسات فتحتاج إلى إعادة تأسيس.

الحكومة يمكن تغييرها.

أما الثقافة السياسية فتحتاج إلى زمن.

والتحالف يمكن أن يتشكل ضد عدو مشترك.

لكن بناء الدولة يتطلب توافقًا حول قواعد إدارة الاختلاف بعد اختفاء العدو المشترك.

حادي عشر: المعضلة السودانية بين وحدة الثورة وتعدد المجتمع

كانت وحدة القوى المناهضة للنظام عنصرًا مهمًا في نجاح الثورة، لكنها لم تكن بالضرورة وحدة في تصور الدولة.

وهنا تظهر قاعدة ينبغي وضعها في صلب تحليل التجربة السودانية:
التحالف على إسقاط النظام لا يساوي الاتفاق على بناء الدولة.
فقد تتفق القوى المختلفة على أن النظام القديم يجب أن يسقط، لكنها تختلف حول الدولة التي ينبغي أن تأتي بعده.
وهذا الاختلاف ليس عيبًا في ذاته؛ لأن التعدد طبيعي.
المشكلة تبدأ عندما لا توجد مؤسسات وقواعد قادرة على إدارة هذا التعدد.
فالديمقراطية ليست أن يتفق الجميع.
بل أن يستطيع المختلفون أن يعيشوا داخل نظام واحد دون أن يحاول أحدهم إلغاء الآخرين.
وهنا يصبح إدارة الاختلاف إحدى الوظائف الأساسية للدولة.

ثاني عشر: الشعبوية كبديل زائف عن بناء المؤسسات

في لحظات الانتقال السياسي، قد تبدو المؤسسات بطيئة ومعقدة، بينما يبدو الشارع أكثر قدرة على التعبير المباشر عن الإرادة الشعبية.
ومن هنا يمكن أن تنشأ إغراءات الشعبوية.
فالشارع أسرع من البرلمان.
والهتاف أكثر تأثيرًا من النقاش المؤسسي.
والشعار أبسط من البرنامج.
لكن الدولة لا يمكن أن تدار بالشعارات.
والديمقراطية لا يمكن أن تقوم على استمرار التعبئة الجماهيرية إلى ما لا نهاية.
فإذا ظلت الثورة في حالة تعبئة دائمة، فقد تصبح عاجزة عن التحول إلى مؤسسات.
وهنا تظهر المفارقة:
الطاقة التي أسقطت النظام قد تصبح عائقًا أمام بناء النظام الجديد إذا لم تتحول إلى مؤسسات.
ومن ثم فإن أحد أهم شروط نجاح الثورة هو قدرتها على تحويل الطاقة الشعبية إلى طاقة مؤسسية.
أي:

الشارع ← التمثيل ← المؤسسة ← القانون ← الدولة.

وليس:

الشارع ← الشارع ← الشارع.

فالشارع يستطيع أن يفتح الطريق، لكنه لا يستطيع وحده أن يدير دولة معقدة.

ثالث عشر: الحرية التي لا تنتج قدرة على البناء

وهنا نعود إلى الحرية.

فالحرية السياسية لا ينبغي أن تفهم باعتبارها مجرد تحرير المجال العام من القيود.

إنها أيضًا قدرة المجتمع على استخدام هذا المجال في إنتاج نظام سياسي أكثر عدلًا واستقرارًا.

ومن هنا يمكن صياغة مفهوم أوسع:

الحرية العمرانية هي قدرة الإنسان والمجتمع على الفعل المسؤول في بناء شروط الحياة المشتركة.

وهي تختلف عن الحرية بوصفها مجرد غياب للقيد.

فالإنسان الذي يستطيع أن يقول ما يشاء لكنه لا يستطيع المشاركة في بناء المؤسسات ليس حرًا بصورة كاملة.

والمجتمع الذي يستطيع إسقاط الحكومة لكنه لا يستطيع إنتاج حكومة قابلة للحياة لم يحقق بعد كامل إمكانه السياسي.

والشعب الذي يستطيع الاحتجاج لكنه لا يستطيع إدارة الاختلاف يحتاج إلى الانتقال من حرية الرفض إلى حرية البناء.

وهنا تكمن إحدى الإضافات الأساسية للمفهوم الاستخلافي:

الحرية ليست فقط حقًا، وإنما قدرة ومسؤولية ووظيفة عمرانية.

رابع عشر: من "الشعب يريد" إلى "الشعب يشارك في البناء"

كان شعار "الشعب يريد" من أكثر الشعارات تعبيرًا عن لحظة الثورة.

لكن مرحلة الدولة تحتاج إلى شعار معرفي وسياسي مختلف:

الشعب يشارك في البناء.

فالمرحلة الأولى تحتاج إلى الإرادة.

أما المرحلة الثانية فتحتاج إلى المعرفة والتنظيم والمؤسسة والقانون.

ولهذا فإن الديمقراطية التي تستمر في إنتاج "الإرادة" ولا تنتج "المؤسسة" تظل ديمقراطية ناقصة.

والدولة التي تنتج المؤسسات دون مشاركة المجتمع تتحول إلى بيروقراطية منفصلة عن الناس.

والتوازن المطلوب هو:

إرادة شعبية + مؤسسات + قانون + مسؤولية + تعددية.

وهذا هو الانتقال من الديمقراطية بوصفها لحظة اختيار إلى الديمقراطية بوصفها نظامًا لإدارة العمران السياسي.

خامس عشر: من الدولة الحديثة إلى الدولة المستخلفة

يقترب هذا النقاش من سؤال مشروعنا المركزي:

هل يمكن تصور الدولة خارج الثنائية التقليدية:

الدولة القوية مقابل المجتمع الحر؟

المنظور الاستخلافي يقترح أن هذه الثنائية ليست نهائية.

فالدولة القوية مؤسسيًا يمكن أن تكون شرطًا لحماية المجتمع، والمجتمع القوي يمكن أن يكون شرطًا لمنع الدولة من التحول إلى سلطة استبدادية.

ومن ثم فإن العلاقة المطلوبة ليست:

دولة ضد مجتمع.

ولا:

مجتمع ضد دولة.

بل:

دولة ومجتمع داخل عمران مشترك.

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الدولة المستخلفة بأنها:

الدولة التي تتحول فيها السلطة من أداة للغلبة إلى مؤسسة لإدارة العمران وتحقيق العدل وحماية الحقوق وتمكين المجتمع من ممارسة مسؤوليته الاستخلافية[٤٤].

---

٤٤ البقرة: ٣٠؛ هود: ٦١؛ الأنعام: ١٦٥.

وهذا التعريف لا يجعل الدولة مقدسة، ولا يجعل المجتمع معصومًا، وإنما يضع كليهما داخل منظومة معيارية أوسع.

سادس عشر: السنن بوصفها معيارًا لفهم نجاح الثورة وفشلها

إذا كان المشروع الاستخلافي سننيًا، فإن نجاح الثورة أو فشلها لا يفسر فقط بنوايا الفاعلين.

فالنية الصالحة لا تلغي السنن.

والشعارات العظيمة لا تلغي شروط البناء.

والتعبئة الجماهيرية لا تعوض ضعف المؤسسات.

والانتخابات لا تعالج وحدها الانقسامات الاجتماعية العميقة.

والقوة العسكرية لا تستطيع وحدها بناء الشرعية.

وهذا يعني أن التاريخ السياسي لا يتحرك وفق الإرادة المجردة، وإنما داخل علاقات وشروط ونتائج.

وهنا يصبح مفهوم السننية أداة لتحليل الثورة نفسها.

فمن السنن المحتملة التي ينبغي اختبارها في الحالة السودانية:

أن هدم السلطة أسرع من بناء الدولة.

وأن وحدة المعارضة أيسر من وحدة المشروع.

وأن تعبئة الجماهير أسهل من تنظيم المؤسسات.

وأن شرعية الثورة لا تتحول تلقائيًا إلى شرعية حكم.

وأن إقصاء طرف من المجال السياسي لا يلغي وجوده الاجتماعي.

وأن الدولة الضعيفة تفتح المجال أمام القوى غير الرسمية لملء الفراغ.

هذه ليست أحكامًا نهائية، وإنما فرضيات سننية ينبغي اختبارها تاريخيًا واجتماعيًا.

سابع عشر: إعادة تركيب المفاهيم الأربعة

يمكن الآن إعادة بناء العلاقة بين المفاهيم الأربعة التي تحكم هذا المبحث:

الدولة

هي الإطار المؤسسي لتنظيم العمران السياسي.

الثورة

هي لحظة انفجار أو إعادة تشكيل لعلاقة المجتمع بالسلطة والدولة.

الشعبوية

هي أحد أنماط إعادة بناء الإرادة السياسية حول مفهوم "الشعب"، وقد تتحول إلى اختزال للتعدد الاجتماعي واحتكار لتمثيله.

الحرية

هي قدرة الإنسان والمجتمع على الاختيار والفعل المسؤول، في إطار مؤسسي يحمي الحقوق وينظم الاختلاف.

ومن ثم فإن الخلل في أحد هذه المفاهيم يؤثر في البقية.

فإذا ضعفت الدولة، قد تصبح الثورة أكثر احتمالًا.

وإذا فشلت الثورة في بناء المؤسسات، قد تتسع الشعبوية.

وإذا اختزلت الشعبوية الشعب في إرادة واحدة، قد تتقلص الحرية السياسية.

وإذا اختزلت الحرية في التحرر من السلطة، فقد تتجاهل شروط بناء الدولة.

وإذا تحولت الدولة إلى سلطة بلا مجتمع، تحولت المؤسسات إلى أدوات للسيطرة.

ولهذا فإن المسألة ليست سلسلة خطية، وإنما شبكة من العلاقات المتبادلة.

ثامن عشر: من أزمة السلطة إلى أزمة العمران

تكشف هذه المقاربة أن أزمة السودان لا يمكن اختزالها في شخص الحاكم، ولا في حزب بعينه، ولا في دستور بعينه، ولا حتى في العلاقة بين المدنيين والعسكريين وحدها.

هذه كلها مظاهر ضمن بنية أوسع.

إنها أزمة في العلاقة بين:

الإنسان والمجتمع، والمجتمع والدولة، والدولة والسلطة، والسلطة والشرعية، والحرية والمسؤولية، والثورة والمؤسسة.

ولهذا فإن معالجة أزمة السودان لا تبدأ فقط بإعادة توزيع السلطة.

بل تحتاج إلى إعادة بناء الشروط العمرانية التي تجعل الدولة قابلة للاستمرار.

وهنا يصبح السؤال:

ما الدولة التي نريد؟

أهم من:

من يحكم؟

ويصبح:

كيف نبني مجتمعًا قادرًا على إدارة اختلافه؟

أهم من:

من انتصر في الصراع؟

ويصبح:

كيف نحول القوة الاجتماعية إلى مؤسسات؟

أهم من:

من يملك الشارع؟

وهنا تنتقل القضية من السياسة اليومية إلى مستوى أعمق:

من أزمة السلطة إلى أزمة العمران.

خاتمة المبحث: من الثورة على الدولة إلى الثورة من أجل الدولة

إن الثورة لا تبلغ غايتها بمجرد إسقاط السلطة التي ثارت عليها.

فالنجاح الحقيقي يبدأ عندما تستطيع الانتقال من:

الرفض إلى البناء،

ومن:

الاحتجاج إلى المؤسسة،

ومن:

الشارع إلى الدولة،

ومن:

الإرادة الشعبية إلى إدارة الاختلاف،

ومن:

الحرية بوصفها تحررًا إلى الحرية بوصفها قدرة ومسؤولية،

ومن:

الشعب بوصفه كتلة احتجاجية إلى الشعب بوصفه مجتمعًا متعدّدًا يدير اختلافه،

ومن:

الثورة على الدولة إلى الثورة من أجل دولة عادلة وقادرة.

ومن منظور العمران الاستخلافي السنني، فإن السؤال النهائي ليس:

هل نجحت الثورة في إسقاط النظام؟

وإنما:

هل استطاعت الثورة أن تغير الشروط العمرانية التي أنتجت النظام الذي ثارت عليه؟

فإذا كان الجواب بالنفي، فإن الثورة تكون قد غيرت السلطة دون أن تغير البنية التي تنتج السلطة.

أما إذا نجحت في تحويل طاقتها التحررية إلى مؤسسات، وقانون، وعدالة، ومواطنة، ومشاركة، وقدرة على إدارة الاختلاف، فإنها تكون قد انتقلت من مجرد ثورة سياسية إلى تحول عمراني.

وهنا يمكن فهم المعضلة السودانية في أعمق صورها:

لم تكن المشكلة أن السودانيين لم يستطيعوا الثورة؛ بل إن التحدي الأكبر كان ولا يزال:

هل يستطيع المجتمع أن يحول قدرته على الثورة إلى قدرته على بناء الدولة؟

وهذا هو الحد الفاصل بين الثورة بوصفها لحظة تاريخية، والثورة بوصفها مشروعًا حضاريًا.

هل صنعت المعارضة انتفاضة أبريل؟

لا يمكن اختزال انتفاضة أبريل في عمليات شراء السلع وتعطيل الإنتاج. فالغضب ضد نميري كان متراكمًا، والاقتصاد كان يعاني اختلالات عميقة، والحرب عادت إلى الجنوب، والسياسات السياسية والدينية أثارت انقسامات، والنظام فقد جانبًا كبيرًا من حلفائه.

كما أن المجتمع لم يخرج لأنه حُرم من سلعة واحدة، بل لأن الضائقة الاقتصادية الفعلية والتي صنعت بمثل المثال السابق، التقت بانسداد سياسي وشعور عام بأن النظام لم يعد قادرًا على الإصلاح. وكان للنقابات والطلاب والأحزاب والمهنيين دور واسع في التنظيم، كما كان لموقف الجيش في اللحظة الحاسمة أثر في نجاح الانتفاضة.

والقول ان المعارضة صنعت الثورة كلها مع الجهات التي ذكرناها سابقا لا يعني إنكار ان نظام مايو قد أنتج بعضا من أزمته، ثم عملت المعارضة على تعميق جوانبها وتسريع وصول آثارها إلى المواطن، واستخدمت الضيق الناتج في حشد الشارع.

وهذا الفهم يوزع المسؤولية بحسب الفعل. النظام مسؤول عن جانب، والمعارضة مسؤولة عن كل فعل تعمدت به زيادة معاناة الناس، والجهات الخارجية مسؤولة عن الضغوط والدعم الذي قدمته، والتجار والشبكات مسؤولون عن الاحتكار والمضاربة.

أما الشعب، فقد ثار على الواقع الذي عاشه، سواء عرف جميع صانعيه أم لم يعرفهم. فانتفاضته حسب واقعه هوحقيقية، لكن الرواية التي نسبت أزمته كلها إلى طرف واحد كانت ناقصة.

قوانين سبتمبر وتحولات الشرعية

في عام ١٩٨٣ أعلن جعفر نميري تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية، في سياق تحولات سياسية عميقة شهدها نظامه. وقد اختلف الناس في تقييم تلك التجربة بين من رأى فيها محاولةً لإقامة أحكام الإسلام، ومن رأى أنها استخدمت الدين لإعادة بناء شرعية حكم متآكل.

ولا يمكن الحكم على التجربة من الشعار وحده. فتطبيق الشريعة لا يقاس بإعلان القوانين والعقوبات فقط، بل بالعدل، واستقلال القضاء، وضمان الحقوق، وصيانة المال العام، وكفاية الناس، ورفع الظلم. وحين تُختزل الشريعة في بعض العقوبات داخل مجتمع يعاني الفقر والحرب واختلال العدالة، ينفصل القانون عن مقصده.

كما ارتبط إعلان القوانين بتصاعد الخلاف مع القوى الجنوبية، وبإلغاء أو تقويض ترتيبات اتفاقية أديس أبابا وتقسيم الجنوب، ثم عودة الحرب بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان في العام نفسه.

وكان لاندلاع الحرب الجديدة أثر مدمر في الدولة والاقتصاد. فقد عادت الموارد إلى المجهود العسكري، وتوسعت الجبهات، وتراجع الاستقرار الذي وفرته اتفاقية ١٩٧٢. وهكذا اجتمعت أزمة الشرعية السياسية مع الأزمة الاقتصادية والحرب، في وقت كانت فيه المعارضة تعمل على زيادة الضغط من الخارج والداخل.

الحركة الشعبية وتغيير طبيعة الحرب

مع ظهور الحركة الشعبية بقيادة جون قرنق، لم تعد حرب الجنوب مجرد تمرد انفصالي بالمفهوم القديم؛ فقد قدمت الحركة خطابًا عن "السودان الجديد" وإعادة بناء الدولة كلها، واستطاعت جذب دعم داخلي وخارجي.

رفع الخطاب شعارات تتجاوز الجنوب، لكنه ظل محمولًا على قوة عسكرية وعلى مناطق حرب، وأدى القتال إلى استنزاف واسع للجيش والاقتصاد والمجتمعات المحلية. وفي كل حرب يدفع الطرفان ثمنًا، لكن المدنيين يدفعون الثمن الأكبر.

وقد وجدت المعارضة الشمالية في تقدم الحركة الشعبية وإضعاف النظام عاملًا يمكن أن يضغط على نميري. كما وجد الخارج في الحرب مدخلًا جديدًا إلى السودان. وتحولت قضية الجنوب مرةً أخرى إلى ساحة تتقاطع فيها مشروعات السلطة والمعارضة والقوى الإقليمية والدولية.

وهنا يظهر الخلل المتكرر: بدل أن تكون قضية الإقليم محل إجماع وطني يفرض على الحكومة والمعارضة معًا البحث عن حل، تصبح ورقةً يستخدمها كل طرف لإضعاف الآخر. وحين تتغير السلطة، يبقى النزاع لأنه لم يُحل من أجل المجتمع، بل أُدير داخل الصراع على الحكم.

الشرارة الأخيرة: زيادة الأسعار

في مارس ١٩٨٥ أعلنت الحكومة إجراءات اقتصادية تضمنت زيادة أسعار بعض السلع الأساسية، في ظل ضغط المؤسسات المالية وتدهور موارد الدولة. وكانت هذه الإجراءات هي الشرارة التي نقلت السخط المتراكم إلى الشارع.

خرج الطلاب، وان كان خروجهم في البداية كان لقضايا طلابية خاصه بهم، غير ان تحركهم هذا مع وجود فصائل من الاحزاب داخل المكونات الطلابية هذه جرت خروجهم الى الشارع، وادى هذا الى انفجار الشارع الذ كان معبأ أصلا من الاحزاب، ومن ثم تحركت النقابات والهيئات المهنية، واتسع الاحتجاج. واستعادت القوى المعارضة خبرة أكتوبر في الإضراب السياسي والعصيان المدني. ومع كل يوم كان النظام يفقد قدرته على استعادة المبادرة، بينما تتوسع جبهة الرافضين له.

لكن الزيادة في الأسعار لم تكن سبب الانتفاضة الوحيد، مثلما لم تكن رصاصة القرشي سبب أكتوبر الوحيد. الشرارة تنجح حين تجد مادةً قابلة للاشتعال. وكان عهد نميري

قد جمع في نهايته معظم عناصر الأزمة: اقتصادًا منهكًا، وحربًا متجددة، وعزلة سياسية، وانقسامًا داخل حلفائه، وضغطًا خارجيًا، ومعارضة منظمة، ومجتمعًا وصل إلى حد الاحتمال.

وكانت عمليات تضييق السلع وتجفيف بعض مداخل الإنتاج جزءًا من زيادة قابلية الانفجار، لا القصة كلها.

الجيش ينحاز أم يستلم؟

في السادس من أبريل ١٩٨٥ أعلن القائد العام للقوات المسلحة، الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب، استلام الجيش للسلطة استجابةً للانتفاضة، بينما كان نميري خارج البلاد. وعُطل الدستور، وشُكل مجلس عسكري انتقالي.

وصف الحدث بأنه انحياز من الجيش إلى الشعب، وهو يحمل جانبًا مهمًا من الحقيقة؛ فقد رفضت المؤسسة العسكرية الدخول في مواجهة واسعة لحماية النظام، وأسهم تدخلها في إنهاء حكم نميري وتقليل احتمال الفوضى.

لكن استخدام كلمة الانحياز لا ينبغي أن يحجب أن الجيش أصبح مرةً أخرى صاحب السلطة في لحظة الانتقال. فالجماهير صنعت الضغط، والنقابات نظمت العصيان، ثم تولت المؤسسة المسلحة إدارة الدولة. وكان يمكن لهذا الوضع أن يتحول إلى حكم عسكري جديد، لولا التزام القيادة الانتقالية بمدة محددة وتسليم السلطة.

وهنا تميز سوار الذهب عن كثير من القادة الذين استلموا الحكم مؤقتًا ثم اكتشفوا أن الضرورة لا تنتهي. فقد أعلن أن الانتقال سيستمر عامًا، ووفى بالتزامه، وأُجريت الانتخابات، وسُلّمت السلطة إلى حكومة مدنية.

وهذه التجربة جديرة بالتقدير، لكن تمجيد شخص سوار الذهب وحده قد يخفي الدرس المؤسسي: نجاح الانتقال لم يأتِ من أخلاق القائد فقط، بل من وضوح المهمة والمدة والنهاية الانتخابية.

لماذا نجح انتقال ١٩٨٥؟

نجحت الفترة الانتقالية في أداء مهمتها الأساسية لأنها لم تحاول إعادة تشكيل المجتمع كله، ولم تجعل من نفسها حكومةً دائمة باسم الثورة. كانت مهمتها إدارة الدولة، وتهيئة الانتخابات، وتسليم السلطة.

لم تكن المرحلة خاليةً من الأخطاء أو الخلافات، ولم تحقق كل مطالب القوى السياسية، لكنها احتفظت ببوصلة واضحة: السلطة ستعود إلى الشعب خلال عام.

وتكشف المقارنة مع انتقال ٢٠١٩ الفارق بين انتقال محدود وانتقال مفتوح. ففي ١٩٨٥ كان الزمن قيدًا على السلطة، أما في الانتقالات الطويلة فيصبح الزمن موردًا تتنافس القوى على تمديده. وفي ١٩٨٥ كانت الانتخابات نهايةً متفقًا عليها، بينما أصبحت لاحقًا موضوعًا قابلًا للتأجيل كلما تغيرت التحالفات.

كما أن سوار الذهب لم يقدم نفسه بوصفه صاحب مشروع أيديولوجي لإعادة بناء الدولة وفق رؤيته، ولم يحاول أن يجعل الإنجازات المزعومة مبررًا للبقاء. وهذا درس بالغ الأهمية: مهمة الحكومة الانتقالية ليست تحقيق كل أحلام الثورة، بل حماية الدولة وفتح الطريق أمام حكومة يختارها الناس لتحمل مسؤولية البرنامج الكامل.

أين ذهبت تضحيات أبريل؟

استقبل السودانيون سقوط نميري بفرح واسع، وعادت الأحزاب والنقابات والصحافة إلى النشاط، وأُجريت الانتخابات في ١٩٨٦. لكن ما إن بدأ الحكم المدني حتى عادت المشكلات التي سبقت مايو وأكتوبر: تنازع الأحزاب، وتبدل الائتلافات، والمحاصصة، وضعف القرار، واستمرار الحرب، وتدهور الاقتصاد.

وكأن الثورة غيرت الحاكم ولم تغير الثقافة السياسية. فقد توزعت القوى على الحكومة والمعارضة، وانشغلت بالمواقع والتعويضات والخلافات، بينما كانت الدولة تنزف في أطرافها، والجيش يواجه حربًا متصاعدة، والمواطن ينتظر ثمار الديمقراطية.

وهنا تبرز المفارقة القاسية: أسهمت المعارضة في تضييق حياة الناس حتى يخرجوا على نميري، ثم وصلت القوى السياسية إلى نظام ديمقراطي لم يستطع تخفيف الضائقة أو بناء استقرار. دفع المواطن كلفة إسقاط الحكم، لكنه لم يجد بعد السقوط الدولة التي وُعد بها.

وبقيت الأغنيات والخطب والاحتفالات، بينما عادت الحلقة التي أدت إلى انقلاب مايو: حكومة مدنية ضعيفة، وجيش مستنزف، وأحزاب تتنافس، وقوى سياسية تفكر مرةً أخرى في الحسم العسكري.

من صناعة الأزمة إلى وراثة الأزمة

حين تستخدم المعارضة الأزمة لإسقاط الحكومة، فإنها قد تنجح في الوصول إلى السلطة، لكنها ترث الدولة التي أسهمت في إنهاكها. فالخبز الذي أُتلف لا يعود بسقوط الحاكم، والإنتاج الذي تعطل يحتاج سنوات، والثقة التي انهارت لا تُسترد بخطاب، والحرب التي استُخدمت للضغط تستمر بعد تغير النظام.

وهذا ما لا تدركه المعارضة حين تخلط بين إضعاف الحكومة وإضعاف الدولة. فقد تسقط السلطة في وقت قصير، لكن المجتمع الجديد يبدأ من قاعدة أضعف. وتجد الحكومة القادمة نفسها أمام أزمة كانت سلاحًا في يدها حين كانت معارضةً، ثم أصبحت مسؤوليتها حين تولت الحكم.

وهنا ينقلب السلاح على مستخدمه. فإذا فشلت الحكومة الجديدة في معالجة الضائقة، استخدمها خصومها بالطريقة نفسها، وبدأت دورة إسقاط أخرى. فلا أحد يستثمر في بناء الدولة، لأن الجميع يراهنون على فشل من يحكم.

من منظور السنن، لا يمكن أن يكون هدم العمران طريقًا مستقرًا إلى إصلاحه. ومن يجعل معاناة الناس سلّمًا إلى السلطة يصعد على درجات مكسورة؛ قد يصل إلى أعلى، لكنه يرث مجتمعًا جريحًا ودولةً أقل قدرة على الحكم.

وقصارى القول: لم تسقط مايو بسبب عامل واحد. أسقطتها أخطاء النظام وتحولاته، والحرب التي عادت إلى الجنوب، والضائقة الاقتصادية، وفقدان الحلفاء، والضغط الخارجي، وتنظيم النقابات والأحزاب، وانحياز الجيش في اللحظة الحاسمة. لكن داخل هذه السلسلة ظهرت حقيقة لا ينبغي حجبها: عملت قوى معارضة على تعميق الضائقة، وحولت الخبز والوقود والإنتاج إلى أسلحة في معركة إسقاط نميري. ثار الشعب على ألم حقيقي، لكنه لم يكن يعرف دائمًا جميع الذين صنعوه. ثم سقط النظام، وسلم سوار الذهب السلطة، وعادت الأحزاب إلى الحكم؛ غير أن الدولة التي ورثتها كانت قد أُنهكت بيد الحاكم وخصومه معًا، ولم يمضِ سوى ثلاثة أعوام حتى بدأ الجيش يستعد لدخول السياسة مرةً أخرى.

الفصل السابع

الديمقراطية الثالثة: حين عادت الأحزاب إلى أخطائها وعاد الجيش إلى الانتظار

سلّم المشير عبد الرحمن سوار الذهب السلطة إلى حكومة منتخبة بعد عام واحد، وأوفى المجلس العسكري الانتقالي بالموعد الذي حدده. كان ذلك إنجازًا نادرًا في محيط إقليمي اعتاد القادة العسكريون فيه أن يجعلوا الانتقال المؤقت مدخلًا إلى حكم طويل.

وفي أبريل ١٩٨٦ عاد السودانيون إلى صناديق الاقتراع وهم يحملون آمالًا كبيرة في أن تكون الديمقراطية الثالثة أكثر نضجًا من التجربتين السابقتين. فقد دفعت البلاد ثمنًا باهظًا من سنوات حكم مايو، وعرفت آثار الحزب الواحد والقمع والحرب والأزمات الاقتصادية. وكان يُفترض أن الأحزاب تعلمت أن تنازعها السابق فتح الطريق أمام انقلابين عسكريين.

لكن التجربة أثبتت أن الذاكرة السياسية لا تتحول تلقائيًا إلى تعلم. عادت الأحزاب، وعادت معها الخلافات القديمة، وتبدلت الائتلافات، وضعفت القدرة على اتخاذ القرار، بينما كانت الحرب تتصاعد والاقتصاد يتراجع والجيش يواجه ضغطًا متزايدًا في الميدان.

وهذ يماثل حديث حاج حمد في كتابه المنشور عام ٦٩ اذ يقول "عندما كان السياسيون في الخرطوم يشغلون أنفسهم بالصراع حول السلطة والتناحر حول المصالح الخاصة والإثراء على حساب الشعب، كانت القوات المسلحة التي تحارب من أجل وحدة الوطن وحريته تعاني من النقص الواضح في المعدات والعتاد... وكانت الحكومة في الخرطوم معزولة تماماً عما كان يدور في الجنوب... وأهملت تماماً واجبها نحو توفير حتى أبسط احتياجات الجندي المقاتل من ملابس وذخيرة... إن الحقيقة الواضحة التي لا تقبل الجدال هي أن القلاقل في الجنوب، وإن بدت في مظاهرها تمرداً داخلياً وصراعاً عنصرياً، فإنها في الحقيقة ليست سوى حلقة في سلسلة مؤامرات الاستعمار... كل هذا يوضح أن معركة الجنوب الأصلية ليس مكانها جوبا أو توريت، وإنما مكانها هنا في الخرطوم؛ لننزع الخنجر المغروس في ظهورنا"[٤٥].

[٤٥] محمد أبو القاسم حاج حمد- المرجع السابق **(ص ٨٢ - ٨٤، وص ٨٧)**.

ويقول "انعدمت الثقة في كثير من الأحيان بين الجنود والضباط لعجز الضباط عن حل مشاكل الجنود الصغيرة... ولم يكن ذلك كله خافياً على رئاسة القوات المسلحة أو على الحكومات الرجعية التي كانت في السلطة، ولكن لم يكن هناك من يهتم بكل ذلك، وكان الجميع في الخرطوم يشغلون أنفسهم بالصراع حول المناصب، وكان همهم: من الذي يصبح رئيساً للجمهورية؟ ومن كان يريد أن يصبح رئيساً لجمهورية تلك كانت حالة قواته المسلحة؟!"[٤٦].

ويمثل هذا الرصد وثيقة بالغة الدلالة لبحث "ظاهرة التدخل والتمرد العسكري"؛ فالعسكرية السودانية لا تنقلب في فراغ، بل تتحرك نتيجة اختناق بنيوي، وعجز نخبوي مركزي، وانفصام تام بين مراكز القرار السياسي في العاصمة وبين متطلبات الجبهات الميدانية والسيادة الوطنية، وهو تحليله كأنه يتحدث أيضا لما يحدث في الديموقراطية الثالثة والاحداث التي تشابه تحليله هذا وأدت الى يتقدم الجيش بمذكرته الشهيرة في مطلع عام ١٩٨٩، وهي دليل على تكرر الاحداث مع اختلاف الأزمنة مما يدلل على الدايلما الدائرية.

ومع ذلك لم تكن الديمقراطية الثالثة خاليةً من الحريات أو الشرعية؛ فقد قامت على انتخابات وتعدد سياسي وصحافة نشطة. لكن الديمقراطية لا تُقاس فقط بطريقة وصول الحكومة، بل بقدرتها على الحكم وحماية الدولة والاستجابة لحاجات المجتمع. والشرعية التي لا تنتج قرارًا فعالًا تبدأ في التآكل، حتى لو جاءت من صندوق الاقتراع.

انتخابات أعادت الخريطة القديمة

أظهرت انتخابات ١٩٨٦ استمرار ثقل الأحزاب التقليدية، وفي مقدمتها حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي، مع صعود الجبهة الإسلامية القومية بوصفها قوةً سياسيةً منظمة ومؤثرة. كما شاركت قوى يسارية وقومية وإقليمية، في مشهد يعكس تنوع المجتمع وانقساماته.

لم يحصل حزب واحد على أغلبية تمكنه من الحكم منفردًا، فأصبحت البلاد أمام حكومات ائتلافية تحتاج إلى تفاهم مستمر بين قوى مختلفة. ولا يُعد الائتلاف في ذاته ضعفًا؛ فقد عرفت ديمقراطيات مستقرة حكومات ائتلافية ناجحة. لكن الائتلاف يحتاج

[٤٦] حاج حمد المرجع نفسه (ص ٩٥ - ٩٦).

إلى برنامج واضح وانضباط حزبي وقدرة على تقديم المصلحة المشتركة على الحسابات القصيرة.

وفي السودان تحولت الشراكات الحكومية كثيرًا إلى مساومات حول المواقع، وبدت بعض التحالفات وكأنها ترتيبات لاقتسام السلطة أكثر من كونها اتفاقًا على مواجهة الحرب والاقتصاد وبناء الدستور.

وتكررت تعديلات الحكومة، ودخلت أحزاب وخرجت، وتبدلت التحالفات، بينما ظل المواطن يسمع الخطابات نفسها عن إنقاذ الوضع وتوسيع قاعدة المشاركة. وأصبحت الدولة تدار بمنطق إبقاء الائتلاف أكثر مما تدار بمنطق تنفيذ سياسة وطنية مستقرة.

المحاصصة التي أرهقت القرار

لم تكن المحاصصة مجرد توزيع للمناصب؛ كانت انعكاسًا لانعدام الثقة. فكل حزب أراد ضمان موقع داخل الوزارة والإدارة حتى لا يترك موارد الدولة في يد شريكه أو خصمه. وكلما توسعت الحكومة لتضم قوى جديدة، زادت صعوبة الاتفاق واتخاذ القرار.

وحين يشعر الوزير أن موقعه ثمرة لتوازن حزبي، يصبح ولاؤه لقيادته السياسية أقوى من مسؤوليته الجماعية داخل الحكومة. وتتحول الوزارة إلى مساحة نفوذ للحزب، بدل أن تكون جزءًا من جهاز تنفيذي واحد.

وفي ظل هذه البيئة يصبح القرار المكلف شبه مستحيل. فإصلاح الاقتصاد قد يغضب قواعد حزبية، وتسوية الحرب قد تهدد تحالفات، وإعادة ترتيب الدعم والإنفاق قد تفتح خلافًا داخل الائتلاف. ويكون الأسهل تأجيل القرار وتشكيل لجنة وانتظار تسوية جديدة.

لكن الأزمات لا تنتظر توافق الأحزاب. كانت العملة تتراجع، والأسعار ترتفع، والخدمات تضعف، والحرب تتوسع، بينما تتحرك السياسة بسرعة أقل من حركة الانهيار.

ومن هنا بدأ الجمهور يفقد ثقته في الديمقراطية لا لأنها منحت الناس حريةً زائدة، بل لأنها ارتبطت في تجربته بالعجز التنفيذي. وحين لا يفرق المواطن بين الديمقراطية وبين أداء الأحزاب التي حكمت باسمها، يتحول فشل الحكومة إلى اتهام للنظام الديمقراطي نفسه.

"لو شالها كلب..."

عبّرت العبارة التي القاها الشريف زين العابدين الهندي النائب البرلماني والقيادي الحزبي، داخل البرلمان عن مقدار السخط الذي بلغته النخبة نفسها على التجربة: **"ديمقراطيتكم دي لو شالها كلب ما نقول ليه جر"**.

وانتشارها يكشف حالةً أخطر من مضمونها. فقد أصبح بعض أهل النظام الديمقراطي نفسه مستعدًا للتعبير عن اليأس منه بهذه القسوة، وكأن الديمقراطية شيء يمكن أن يُحمل بعيدًا ولا يستحق الدفاع.

ولا تكمن الخطورة في العبارة وحدها، بل في الثقافة التي أنتجتها. فحين يفشل السياسي في إصلاح الديمقراطية، يبدأ في احتقارها، ويمهد بلسانه لمن سيحملها فعلًا. وحين يسمع المواطن نائبًا منتخبًا يستخف بالنظام الذي أوصله إلى البرلمان، يصبح أكثر استعدادًا لتصديق الضابط الذي يقول إن الأحزاب فقدت حقها في الحكم.

كان المطلوب نقد الممارسة وحماية القاعدة، لا إدانة القاعدة بسبب سوء الممارسة. لكن القوى السياسية تعاملت مع الديمقراطية كأنها ملك للحكومة القائمة، فإذا فشلت الحكومة جاز أن تسقط الديمقراطية معها.

حرب تتقدم نحو المركز

بينما كانت الأحزاب تتنازع في الخرطوم، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان توسع عملياتها العسكرية في الجنوب ومناطق مثل إقليم النيل الأزرق والأبيض بل قد كان يهدد مدينة الدمازين نفسها، وتضغط على القوات المسلحة. ولم تكن الحرب ملفًا حدوديًا بعيدًا؛ كانت تستنزف الجنود والموارد، وتؤثر في الاقتصاد والروح المعنوية ووحدة الدولة.

واجه الجيش نقصًا في الإمكانات وبيئةً سياسية غير مستقرة، وشعر بعض قادته بأن النخبة المدنية لا تقدر خطورة الموقف ولا توفر احتياجات الميدان ورفع مذكرة ضافية بذلك تبين وتجذر في نفس الوقت، وكلما حققت الحركة الشعبية تقدمًا، اتسعت الفجوة بين القيادة العسكرية والحكومة.

وقعت السياسة مرةً أخرى بين خطأين: من يتعامل مع الحرب كأنها مشكلة أمنية فقط، ومن يتحدث عن الحل السياسي كأنه يلغي الحاجة إلى دعم القوات المسلحة. والدولة الرشيدة تجمع المسارين: تدافع عن سيادتها وتفتح طريقًا عادلًا للسلام.

أما الدولة المنقسمة، فتجعل الجيش يشعر بأن السياسيين تخلوا عنه، وتجعل السياسيين يخشون أن يستخدم الجيش الحرب ذريعةً للعودة إلى الحكم.

اتفاق الميرغني . قرنق

في نوفمبر ١٩٨٨ توصل السيد محمد عثمان الميرغني، زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي، والمتمرد جون قرنق، قائد الحركة الشعبية، إلى اتفاق ادناه نصه.

نص اتفاقية السلام السودانية

أديس أبابا – نوفمبر ١٩٨٨م

انطلاقا من فهمنا لكل معاناة جماهير شعبنا السوداني الصبور والتواق لسلام وإيمانا بوحدة البلاد شعبا وترابا ورفضا لكل السياسات البالية التي ترمي الى تصعيد الحرب والدمار والشقاء بكل أشكالها والتي ستؤدي إلى تفريق وحدة الصف، وإيمانا منا بضرورة العمل المتواصل لإثراء وتكريس الحياة الديمقراطية في ربوع السودان الحبيب واقتناعا تاما بين الطرفين بإعلان السلام الحقيقي في السودان لا يمكن تأطيره في مشكلة الجنوب بل لابد من النظر إليه على أساس أن مشاكلنا قومية الأصل وعليه لا يمكن حلها إلا عن طريق الحوار الجاد الواضح والمتواصل بين كافة القوى السياسية السودانية على أساس المساواة في المؤتمر القومي الدستوري المرتقب. فإن الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان والحزب الاتحادي الديمقراطي بعد حوار وطني صريح ومخلص توصلا في هذا المنعطف الخطير في مسيرة بلادنا إلى إبرام هذا الاتفاق وإعلانه الى جماهير شعبنا السوداني كافة.

أ– بما أن قيام المؤتمر القومي الدستوري ضرورة قومية ملحة توجب على كافة القوى السياسية السودانية العمل الدعوب والمخلص لتهيئة المناخ الملائم لقيام المؤتمر توصل الطرفان إلى الاقتناع بأن العوامل الأساسية والضرورية لتهيئة المناخ الملائم هي:

١– بما إن الموقف الثابت للحركة هو إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣م واستبدالها بقوانين ١٩٧٤م إلا إنها وفي هذه المرحلة وانطلاقا من حرصها على قيام المؤتمر القومي الدستوري توافق على تجميد مواد الحدود وكافة المواد ذات الصلة المضمنة في قوانين سبتمبر ١٩٨٣م وإن لا تصدر أية قوانين تحتوي على مثل تلك المواد وذلك إلى حين قيام المؤتمر القومي الدستوري للفصل في مسالة القوانين.

٢- إلغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى التي تؤثر على السيادة الوطنية.

٣- رفع حالة الطوارئ.

٤- وقف إطلاق النار.

ب- تشكيل لجنة تحضيرية قومية لتقوم بالتمهيد والإعداد لانعقاد المؤتمر القومي الدستوري ولوضع مشروع جدول أعماله وتحديد مكانه وإجراءات انعقاده وتعقد اللجنة اجتماعها الأول حال تشكيلها.

ج- اتفق الطرفان على أن يعقد المؤتمر القومي الدستوري في مكان تقرره اللجنة التحضيرية القومية حيث تتوفر كل الضمانات الوارد ذكرها في هذا الاتفاق بما يرضي الأطراف المعنية.

د- اتفق الطرفان على ضرورة انعقاد المؤتمر القومي الدستوري في تاريخ ١٩٨٨/١٢/٣١ م في حالة تنفيذ البنود الوارد ذكرها في هذا الاتفاق بما يرضي الأطراف المعنية.

٥ – يناشد الطرفان كافة القوى السياسية السودانية ضرورة الانضمام الفوري لهذا الجهد الوطني المخلص من أجل السلام واستقرار البلاد.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في أديس أبابا في اليوم السادس عشر من شهر نوفمبر ١٩٨٨م

لتوقيعات:

السيد محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي

الدكتور جون قرنق دي مبيور رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان وقائد عام الجيش الشعبي لتحرير السودان

أحدث هذا الاتفاق انقسامًا داخل الساحة السياسية. رآه مؤيدوه فرصةً تاريخيةً لإنهاء الحرب وإعادة بناء الدولة على أساس جديد، ورأى معارضوه أنه قدم تنازلات تمس هوية البلاد وقوانينها وسيادتها، أو أنه تجاوز الحكومة ومؤسساتها.

أبرز الانتقادات الموجهة للاتفاق قصر الوثيقة وسطحية المعالجة: وُصفت الاتفاقية بأنها قصيرة جداً (لا تتعدى صفحة واحدة أو ٤٠٠ كلمة)، واعتبرها المنتقدون مجرد

تكرار أو صياغة مكررة لـ "إعلان كوكا دام" مع استبدال إلغاء قوانين سبتمبر بتجميدها فقط، دون غوص حقيقي في تفاصيل المعالجات.تجاوز السلطة التنفيذية: تَمّ توقيع الاتفاق بواسطة الحزب الاتحادي الديمقراطي (أحد أحزاب الائتلاف الحاكم حينها برئاسة الصادق المهدي) بشكل منفرد نسبياً، مما اعتبره حزب الأمة ورئيس الوزراء تفويضاً غير مكتمل وتجاوزاً للصلاحيات الرسمية للحكومة.إشكالية "تجميد" لا "إلغاء" قوانين سبتمبر: نص الاتفاق على تجميد قوانين سبتمبر ١٩٨٣ (قوانين الحدود)؛ وهو حل وسط لم يُرضِ الحركة الشعبية التي كانت تطالب بالإلغاء الكامل، وفي نفس الوقت أثار حفيظة التيارات الإسلامية التي اعتبرته تنازلاً عن الشريعة.الضعف في آليات التنفيذ: افتقر الاتفاق إلى ضمانات وآليات واضحة وواقعية لفرض تطبيقه على أرض الواقع في ظل انقسام الحظوة والحكم بين أحزاب الشمال وتصاعد نفوذ الجبهة القومية الإسلامية المعارضة للاتفاق من داخل السلطة.النتائج العكسية: أدى الفشل في إنفاذ الاتفاق إلى انسحاب الحزب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة الائتلافية في ديسمبر ١٩٨٨، مما فاقم الأزمة السياسية ومهّد الطريق في النهاية لانقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ .

تمثل هذه الوثيقة مبادرة السلام السودانية (المعروفة بـ "اتفاقية الميرغني–قرنق") الموقعة في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨ بأديس أبابا. ورغم أهميتها التاريخية في نقل النزاع من "مشكلة جنوب" إلى "أزمة حكم قومية"، إلا أن النص يحوي ثغرات سياسية وقانونية وتنفيذية جوهرية.

أولاً: أوجه القصور الهيكلية والتنفيذية

غياب آليات المراقبة والتنفيذ (وقف إطلاق النار): ورد بند "وقف إطلاق النار" كبند نظري مجرد دون تفصيل لخطوط التماس، آليات المراقبة المستقلة، لجان فض الاشتباك، أو قواعد التعامل العسكري الميداني.

إلزامية الدولة والشرعية السياسية: وُقِّعت الاتفاقية بين حزب سياسي منفرد (الحزب الاتحادي الديمقراطي) وحركة متمردة مسلحة (الحركة الشعبية)، دون توقيع الحكومة الائتلافية أو موافقة بقية الأطراف الحاكمة (حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية)، مما جعل الاتفاق يفتقر للقوة التنفيذية المباشرة للدولة.

ضيق الجدول الزمني واشتراطية التنفيذ: حددت الفقرة (د) انعقاد المؤتمر الدستوري في ١٩٨٨/١٢/٣١ (أي بعد نحو ٤٥ يوماً فقط)، وهي فترة غير واقعية لتنفيذ متطلبات ثقيلة مثل تجميد مواد قانونية، إلغاء معاهدات عسكرية دولية، ورفع حالة الطوارئ.

عمومية وضبابية المصطلحات: عبارة "الاتفاقيات العسكرية... التي تؤثر على السيادة الوطنية" تركت تقدير ما يمس السيادة دون معايير موضوعية واضحة، مما أثار حفيظة قيادة الجيش وأطراف إقليمية (مثل معاهدات الدفاع مع مصر وليبيا).

ترحيل القضايا الجوهرية: اكتفى الاتفاق بـ "تجميد" مواد الحدود في قوانين سبتمبر ١٩٨٣ بدلاً من حسم علاقة الدين بالدولة، وأحال كافة المسائل المصيرية (تقاسم السلطة والثروة وشكل الحكم) إلى المؤتمر القومي الدستوري دون وضع مبادئ إطارية موجهة.

غياب الضمانات الدولية والتحكيم: خلا النص من أي وجود لوسطاء دوليين أو جهات ضامنة أو لجان تحكيم ملزمة في حال تعثرت اللجنة التحضيرية أو حدث نكوص عن الالتزامات.

ثانياً: القيمة السياسية والإيجابيات المقابلة

إعادة توصيف النزاع: تحويل الصراع من طابع إقليمي/جنوبي ضيق إلى أزمة دستورية وقومية تخص كافة أطياف الشعب السوداني.

المرونة التفاوضية: قبول الحركة الشعبية بتجميد قوانين الشريعة (سبتمبر ١٩٨٣) كحل وسط لتهيئة المناخ بدلاً من التمسك بشرط الإلغاء الفوري قبل التفاوض.

وكان الخلاف حول قوانين سبتمبر وتطبيق الشريعة من أكثر الملفات حساسية. فقد طالبت قوى بتجميدها أو إلغائها ضمن طريق السلام، بينما رأت الجبهة الإسلامية القومية أن التراجع عنها استهداف للشريعة ومكاسب الهوية الإسلامية.

لم يكن الجدل قانونيًا فقط؛ كان صراعًا على معنى الدولة ومن يملك تعريف مرجعيتها. واستخدم كل طرف قضيةً ذات قيمة دينية ووطنية في معركة السلطة. فبعض الداعين إلى إلغاء القوانين لم يميزوا بوضوح بين نقد تجربة التطبيق ورفض مرجعية الشريعة، وبعض المدافعين عنها جعلوا بقاء النصوص القائمة مساويًا لبقاء الدين، مع أن تطبيق الشريعة أوسع من قوانين صاغها نظام سياسي.

وكان يمكن للنقاش أن يتحول إلى مراجعة وطنية عميقة: ما معنى إقامة الدين؟ وكيف يتحقق العدل؟ وما القوانين التي وافقت الشريعة في مقصدها وإجراءاتها، وما الذي استُخدم سياسيًا؟ لكن الاستقطاب حوّل القضية إلى اختبار ولاء: إما مع الشريعة وإما ضدها، وإما مع السلام وإما مع استمرار الحرب.

وحين تُختزل القضايا الكبرى في ثنائيات مغلقة، يصبح التوافق خيانةً في نظر الجميع.

الجبهة الإسلامية من المعارضة إلى قلب المنافسة

كانت الجبهة الإسلامية القومية من أكثر القوى تنظيمًا في الديمقراطية الثالثة. استفادت من خبرتها في العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومن حضورها الذي اتسع خلال المصالحة الوطنية في عهد نميري، ودخلت الانتخابات بقدرة تنظيمية تفوقت على كثير من القوى الحديثة.

مارست الجبهة معارضةً واعية قوية للحكومات، ثم شاركت في بعض الترتيبات، واحتلت موقعًا متقدمًا في الصراع حول الشريعة والحرب والاقتصاد. وقد رأت أن القوى الأخرى تعمل على إبعادها، وأن الاتفاقات السياسية الجديدة قد تقود إلى إلغاء قوانين الشريعة وتقليص نفوذها.

وفي الوقت نفسه كانت البيئة السياسية تمتلئ بأحاديث عن انقلابات محتملة، بعضها ينسب إلى تيارات يسارية أو قومية داخل الجيش، وبعضها إلى قوى أخرى. ولم تكن فكرة الانقلاب غريبة على أي معسكر؛ فقد سبق أن دخل اليسار إلى مايو، وحاول ضباط مرتبطون بالشيوعيين السيطرة في يوليو ١٩٧١، كما استعانت قوى المعارضة بالسلاح في ١٩٧٦.

في هذا المناخ لم يعد السؤال عند التنظيمات: هل يجوز اللجوء إلى الجيش؟ بل: من سيلجأ إليه أولًا؟ وكل طرف يخشى أن يسبقه خصمه فيبرر لنفسه التحرك باعتباره عملًا وقائيًا.

وهذه هي المعضلة الأمنية حين تدخل السياسة: لا يثق أحد في التزام الآخر بالقواعد، فيبدأ الجميع انتهاكها خوفًا من أن ينتهكها الخصم قبلهم. وما يصفه طرف بأنه حماية للديمقراطية أو للشريعة أو للوطن، يراه الآخر انقلابًا على حقه في التنافس.[٤٧]

مذكرة الجيش: إنذار أم تمهيد؟[٤٨]

في فبراير ١٩٨٩ قدمت القيادة العامة للقوات المسلحة مذكرةً إلى الحكومة تضمنت مطالب تتصل بدعم الجيش، وتحسين الوضع السياسي والاقتصادي، وتوحيد الجبهة الداخلية، والتعامل مع الحرب بجدية أكبر.

عبّرت المذكرة عن أزمة حقيقية داخل المؤسسة العسكرية. فقد كانت القوات تقاتل في ظروف صعبة، بينما تبدو الحكومة منشغلةً بصراعات الائتلاف. وكان من حق الجيش أن يرفع تقديراته واحتياجاته إلى القيادة السياسية.

استقبلت قطاعات من المجتمع المذكرة باعتبارها صرخةً وطنيةً تحذر من انهيار الدولة، بينما رآها آخرون تمهيدًا لتدخل الجيش. وفي الحالتين كشفت أنها لم تعد تثق في قدرة النظام السياسي على إدارة الحرب.

وكان على الأحزاب أن تتعامل معها بوصفها إنذارًا أخيرًا: المؤسسة التي يفترض أن تكون خاضعةً للحكومة بدأت تتحدث من موقع صاحب الحق في تقييم الحكم كله. لكن الاستجابة السياسية لم تكن بالسرعة والعمق اللذين تستجيب لمطالب الجيش وتعيد له قدراته وعتاده وهيبته.

هل كانت هناك انقلابات أخرى في الطريق؟

انتشرت في أواخر الديمقراطية الثالثة معلومات وشهادات عن تحركات انقلابية داخل الجيش، ونُسب بعضها إلى ضباط ذوي اتجاهات يسارية أو قومية. ولا غرابة في وجود مثل هذه التحركات داخل مؤسسة حملت تاريخًا طويلًا من التدخلات، وفي مناخ سياسي بلغ فيه انعدام الثقة حدًا مرتفعًا.

---

[٤٧] Robert Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma," World Politics 30, no. 2 (1978): 167–214؛ Barry R. Posen, "The Security Dilemma and Ethnic Conflict," Survival 35, no. 1 (1993): 27–47.

[٤٨] عن مذكرة القوات المسلحة في فبراير ١٩٨٩ وأزمة الديمقراطية الثالثة، انظر: Peter Woodward, Sudan, 1898–1989؛ Abdelwahab El-Affendi, Turabi's Revolution: Islam and Power in Sudan (London: Grey Seal, 1991).

وقد رأت قيادة الجبهة الإسلامية أن خصومها إذا تمكنوا من الجيش فسيقصونها وربما يلغون المشروع الإسلامي ويغيرون ميزان السلطة نهائيًا. ومن هذا التصور نشأ تبرير التعجيل بالانقلاب: إذا كان الانقلاب قادمًا لا محالة، فالأفضل أن ينفذه التنظيم قبل خصومه.

ومع ذلك لا يمكن فهم انقلاب يونيو ١٩٨٩ إذا قُرئ بوصفه رغبةً منفصلةً لدى الجبهة الإسلامية في الحكم. فقد كان في تقديرهم استجابة لمذكرة الجيش، علاوة على انه وقع داخل بيئة ظن فيها أكثر من طرف أن الديمقراطية لن تستمر، وأن القوة ستحدد من يحكم. وكان الاختلاف حول من يسبق، لا اتفاقًا على حرمة الطريق.

الثلاثون من يونيو: حين سبق تنظيمٌ خصومه إلى السلطة

في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ استولى ضباط بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير على السلطة، وأُعلنت حكومة الإنقاذ الوطني. حُلّت المؤسسات الديمقراطية، واعتُقل قادة الأحزاب، ودخل السودان مرحلةً جديدة امتدت ثلاثة عقود.

قدمت الإنقاذ نفسها بوصفها استجابةً لانهيار الدولة، وتراجع الجيش التي عبر عنها في مذكرته، وفشل الأحزاب، وخطر الحرب، والتهديد الذي يواجه الشريعة ووحدة البلاد. وكانت هذه الأزمات حقيقية، وهو ما منح خطابها في البداية قدرًا من القبول عند قطاعات سئمت اضطراب الديمقراطية.

من يتحمل سقوط الديمقراطية الثالثة؟

تتحمل الأحزاب الحاكمة مسؤولية العجز والمحاصصة وتبدل الحكومات وعدم إعطاء الحرب والاقتصاد ما يستحقان من حسم. وتتحمل القوى التي أبقت علاقاتها التنظيمية داخل الجيش مسؤولية استمرار التفكير الانقلابي.

الديمقراطية التي لم يدافع عنها أهلها

عندما وقع انقلاب يونيو لم يجد النظام الديمقراطي قاعدةً متماسكة تدافع عنه بالقوة التي دافعت بها الجماهير عن إسقاط عبود ونميري. فقد كان المجتمع مرهقًا من الحرب والغلاء والصراعات، وكانت صورة البرلمان قد تدهورت، وكانت بعض القوى تنتظر سقوط الحكومة لتعيد ترتيب مواقعها، وهذه إحدى أخطر نتائج الفشل السياسي: لا

يحتاج الانقلاب إلى إقناع الناس بأنه أفضل نظام، يكفيه أن يجعلهم غير مستعدين للدفاع عن النظام القائم.

هل كانت الديمقراطية قابلةً للإنقاذ؟

لم تكن نهاية الديمقراطية الثالثة قدرًا محتومًا. كانت ضعيفةً ومضطربة، لكنها امتلكت برلمانًا وصحافةً وأحزابًا وإمكانًا لتغيير الحكومة دون حرب. وكان يمكن إعادة بناء الائتلاف، ودعم الجيش، والمضي في عملية السلام، والاتفاق على مؤتمر دستوري، ثم الاحتكام إلى انتخابات جديدة.

لكن كل طرف رأى أن الوقت يعمل ضده. القوى المؤيدة لاتفاق السلام أرادت الإسراع في تنفيذه، والجبهة الإسلامية خافت على قوانين الشريعة وموقعها، والجيش خشي استمرار التدهور الميداني، والأحزاب تنازعت حول الحكومة، وحين يعتقد الجميع أن القاعدة لن تحميهم، يبدأون في البحث عن حماية خارجها. وفي اللحظة التي يفعلون فيها ذلك تنهار القاعدة بالفعل.

كان إنقاذ الديمقراطية يحتاج إلى تنازلات متبادلة، وإلى اتفاق على أن بقاء النظام الدستوري أهم من انتصار أي طرف في قضية عاجلة. لكن الثقافة السياسية السودانية كانت لا تزال تنظر إلى التنازل بوصفه ضعفًا، وإلى الحل الوسط بوصفه هزيمة، وإلى امتلاك السلطة بوصفه الطريق الوحيد لحماية المشروع.

وقصارى القول: عادت الديمقراطية في ١٩٨٦ محمولةً على وفاء سوار الذهب بوعده، لكنها لم تجد نخبًا أو مؤسسات قادرةً على حمايتها من أخطائها. تنازعت الأحزاب، وتراجعت الدولة، وتقدمت الحرب، ودخل الجيش طرفًا في تقييم الحكم، وبدأت التنظيمات تتسابق إلى الثكنات. وحين نفذت الجبهة الإسلامية انقلابها في يونيو ١٩٨٩، لم تكن أول من فكر في القوة، لكنها كانت الأسرع والأكثر تنظيمًا في استخدامها. انتهت الديمقراطية لا لأن الشعب رفضها فقط، بل لأن الذين حكموها لم يجعلوها جديرةً بالدفاع.

الفصل الثامن

حقبة الإنقاذ: بين بناء الدولة وعولمة المعارضة المسلحة

جاءت الإنقاذ إلى الحكم في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ وهي تقدم نفسها بوصفها مشروعًا لإنقاذ دولة قاربت الانهيار: حرب تتسع، وجيش يعاني، واقتصاد مضطرب، وحكومات حزبية عاجزة عن الاستقرار. وامتلكت الحركة التي وقفت وراءها تنظيمًا متماسكًا، وكوادر متعلمة، ورؤيةً أيديولوجية، وقدرةً على الحشد لم تتوافر بالدرجة نفسها للانقلابات السابقة.

لكنها بدأت مشروعها من تناقض عميق: أرادت إقامة حكم يستند إلى الإسلام، حققت الإنقاذ إنجازات لا يمكن إنكارها في بناء بعض قدرات الدولة، واستخراج النفط، وتوسيع الطرق والجسور والاتصالات والتعليم العالي والصناعات، وتقوية الجيش في مراحل مهمة. لكنها في الوقت نفسه ضيقت المجال السياسي، وعمقت التمكين الحزبي، وخاضت حروبًا طويلة ورثتها من العهود السابقة، وسعت الى تحويل السلام والتنمية إلى عقد وطني جامع ونجحت في جوانب كثيرة واخفقت في جوانب، وبين الإنجاز والإخفاق نشأت معارضة لم تكتفِ بمواجهة النظام، بل انتقل جانب كبير منها إلى استنزاف الدولة نفسها والاستعانة الواسعة بالخارج.

دولة التنظيم الواحد

في سنواتها الأولى اتجهت الإنقاذ إلى إحكام السيطرة على الدولة بسرعة، حُلّت الأحزاب والنقابات، واعتُقل سياسيون ونشطاء، وأُبعد موظفون وضباط، وأُعيد تشكيل مؤسسات الخدمة المدنية والأمن والإعلام والاقتصاد بما يضمن ولاءها للسلطة الجديدة.

قدمت القيادة هذه الإجراءات بوصفها ضرورةً لحماية الثورة من الثورة المضادة ومن القوى التي قد تعيد النظام السابق أو تنفذ انقلابًا مضادًا، لكن النتيجة كانت خلط الدولة بالتنظيم؛ فأصبح الولاء للمشروع السياسي، وشعرت القطاعات من أصحاب الخبرة بأن الدولة لم تعد تتسع لهم.

لم يكن كل من عُين في عهد الإنقاذ ضعيف الكفاءة، كما لم يكن كل من أُبعد بريئًا أو مهنيًا؛ فقد ضمت الحركة الإسلامية عددًا كبيرًا من المتعلمين والخبراء، وأسهموا في إدارة مشروعات مهمة. لكن المشكلة لم تكن في كفاءة الأفراد وحدها، بل في القاعدة التي ربطت الفرص والسلطة بالقرب من التنظيم.

وذلك جعل البعض يقصى ومعلوم ان الإقصاء يدفع الخصوم إلى البحث عن وسائل خارج الدولة؛ فالحزب المحظور ينتقل إلى السر أو الخارج، والضابط المبعد يصبح قابلًا للانضمام إلى حركة معارضة، والنقابة التي فقدت منبرها تبحث عن شبكات بديلة. وبهذا لا تُنهي السلطة المعارضة، بل تغير طبيعتها من منافسة علنية إلى مواجهة يصعب ضبطها.

الحرب التي أصبحت قضية وجود

ورثت الإنقاذ حربًا متصاعدة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وكانت القوات المسلحة تواجه ضغطًا كبيرًا في الجنوب. ورأت السلطة الجديدة أن التراجع العسكري يهدد وحدة البلاد وبقاء الدولة، فرفعت التعبئة إلى مستوى واسع، واستدعت الخطاب الديني والوطني، وأنشأت قوات الدفاع الشعبي، وحشدت المجتمع للمجهود الحربي.

أسهمت التعبئة في رفع الروح المعنوية ودعم الجيش، وحققت القوات الحكومية تقدمًا في مراحل مختلفة. كما ولدت تجربةً اجتماعية ودينية عميقة لدى قطاعات شاركت في القتال وهي ترى نفسها مدافعةً عن الوطن والعقيدة.

ومن الجانب الآخر، قدمت الحركة الشعبية حربها بوصفها نضالًا لبناء سودان جديد يقوم على المواطنة وإعادة توزيع السلطة والثروة. لكن خطابها السياسي لم يلغِ طبيعتها المسلحة ولا كلفة عملياتها على المدنيين والاقتصاد ووحدة البلاد.

أصبح كل طرف يرى الحرب وجودية: الحكومة تقاتل دفاعًا عن الدولة والمشروع الإسلامي، والحركة تقاتل لتغيير بنية الدولة التي تراها ظالمة من وجهة نظرها ونظر من يدعمونها، وعندما تصبح الحرب قضية وجود، يبدو التنازل خيانةً، ويستمر القتال حتى بعد أن يتضح عجز أي طرف عن تحقيق نصر نهائي.

المعارضة التي انتقلت من النظام إلى الدولة

واجهت الإنقاذ منذ بدايتها معارضةً مدنية وعسكرية واسعة، ضمت الأحزاب التقليدية واليسار والنقابات والقيادات المفصولة وبعض الحركات المسلحة. وكان من حق هذه القوى مقاومة الانقلاب والمطالبة باستعادة الحريات والنظام الدستوري.

لكن جانبًا من المعارضة لم يفرق بين إضعاف النظام وإضعاف الدولة. فدخل في تحالفات عسكرية مع الحركة الشعبية، واتجه إلى العمل المسلح من الخارج، واستعان بدول إقليمية وغربية، ودعا إلى العقوبات والضغوط والعزلة الدولية.

نشأ التجمع الوطني الديمقراطي بوصفه مظلةً واسعة للمعارضة، وجمع قوىً لم يكن بينها اتفاق كامل على مستقبل السودان، لكنها اتفقت على إسقاط الإنقاذ. وتكرر بذلك تحالف السقوط: أحزاب تقليدية ويسارية وحركات مسلحة تجمعها عداوة النظام، بينما تختلف حول الدين والدولة والاقتصاد وعلاقة المركز بالأقاليم.

ومع انتقال نشاط التجمع إلى الخارج، أصبحت العواصم الأجنبية ساحات أساسية للسياسة السودانية. وتلقت قوى المعارضة دعمًا وتسهيلات من دول لها خلافاتها ومصالحها مع الخرطوم. وهنا بدأت عولمة المعارضة: لم يعد الصراع محليًا بين حكومة وأحزاب، بل دخل شبكةً من المحاور الإقليمية والدولية.

قد تقول المعارضة إن النظام أغلق المجال الداخلي ودفعها إلى الخارج، لكن الإقصاء لا يمنح المعارض تفويضًا مفتوحًا لإضعاف سيادة وطنه أو تحميل مجتمعه كلفة العقوبات والحرب، والمعارضة مسؤولة عن الطريق الذي اختارت دخوله بعد ذلك.

الخارج لا يدعم مجانًا

لم تكن الدول التي دعمت المعارضة جمعيات خيرية تعمل من أجل الديمقراطية السودانية وحدها. لكل دولة مصالحها: أمن الحدود، والتنافس الإقليمي، ومياه النيل، والبحر الأحمر، والضغط على المشروع الإسلامي، والعلاقة مع القوى الدولية، وحسابات الحرب الباردة وما بعدها.

واستفادت المعارضة من المال والمنابر والتدريب والاعتراف والحركة عبر الحدود، بينما استفادت الجهات الداعمة من وجود حلفاء سودانيين يضغطون على الخرطوم من الداخل. وكانت العلاقة تبدو للطرفين مفيدة: المعارضة تقوى على النظام، والجهة الخارجية توسع نفوذها.

لكن الدعم الخارجي يعيد تشكيل المشروع المحلي. فحين يعتمد الفصيل على ممول أو دولة مضيفة، يدخل في حساباته ما يريده الداعم، ويضطر إلى تعديل خطابه أو

تحالفاته. وقد يكتشف أنه لم يعد قادرًا على اتخاذ قرار السلام أو الحرب بعيدًا عن شبكة المصالح التي تموله.

كما أن تعدد الداعمين يوسع الانقسام؛ فكل محور يبحث عن فاعل محلي، وكل فاعل يبحث عن راعٍ خارجي. ثم تتحول الدولة إلى ساحة يتفاوض الآخرون على مستقبلها من خلال وكلاء داخليين.

دخلت العلاقة بين الإنقاذ والولايات المتحدة ودول غربية في مواجهة متصاعدة، بسبب توجهات النظام وتحالفاته واستضافته شخصيات وحركات إسلامية وموقفه من عدد من الصراعات الإقليمية. وأُدرج السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب، وفُرضت عليه عقوبات اقتصادية ومالية، وضُيق وصوله إلى النظام المصرفي والتقنيات والأسواق.

قدمت الجهات التي فرضت العقوبات هذه الإجراءات بوصفها ضغطًا على الحكومة لتغيير سلوكها.

وقدمت الإنقاذ الحصار باعتباره حربًا على السودان ومشروعه الإسلامي. وبين الروايتين عاش المجتمع الأثر المباشر: صعوبة التحويلات، وارتفاع كلفة التجارة، وتعطل الحصول على المعدات وقطع الغيار، وتراجع الاستثمار، واتساع السوق غير الرسمية، فالعقوبات لم تكن موجهة الى النظام وحده ولم تُصب العقوبات القيادة وحدها؛ أصابت الاقتصاد والمواطن والمؤسسات. فالسلطة تستطيع إيجاد قنوات بديلة، أما المستشفى والجامعة والمصنع والتاجر الصغير فيدفعون الكلفة الأكبر.

وهنا تظهر المعضلة الأخلاقية نفسها التي ظهرت في صناعة الندرة. فالجهة التي تقول إنها تضغط على النظام تعلم أن الضغط ينتقل إلى الناس، ثم تراهن على أن معاناتهم ستدفعهم إلى الثورة. والمعارضة التي تطالب بتشديد العقوبات تعلم، أو ينبغي أن تعلم، أن كل تضييق اقتصادي سيصل إلى حياة المواطن قبل أن يغير قرار القيادة.

النفط: لحظة القوة التي لم تتحول إلى ضمان للمستقبل

مثّل استخراج النفط وتصديره في نهاية التسعينيات تحولًا كبيرًا في اقتصاد السودان وقدرات الدولة. فقد وفر موردًا ماليًا مهمًا، وأتاح تمويل مشروعات في الطرق والجسور والكهرباء والاتصالات والصناعات، وأسهم في تغيير ملامح عدد من المدن، كما منح النفط الحكومة قدرةً أكبر على تمويل الجيش والدولة وتقليل أثر بعض الضغوط

الخارجية، وظهر السودان في سنوات لاحقة بوصفه اقتصادًا يملك فرصًا للنمو والاستثمار.

ولا يصح إنكار هذه الإنجازات لمجرد الخصومة مع النظام؛ فقد أنجزت الإنقاذ في البنية التحتية والطاقة والتعليم والاتصالات ما ترك أثرًا ملموسًا في البلاد. لكن الاعتراف بالإنجاز لا يعفي من سؤالين: كيف وُزعت عوائد النفط؟ وهل تحولت إلى بنية إنتاجية تستطيع البقاء بعد تراجع المورد؟

لقد اتسع الإنفاق العسكري من الحروب الاتي فغفي الجبهات المتعددة التي فرضت، وومع ذلك نمت المدن والخدمات، لكن الاقتصاد ظل معرضًا للاعتماد على النفط، من جراء الحصار الاقتصادي الذي اثر على جانب كبير من قطاع الخدمات، خصوصا النقل الذي تعتمد كل محركاته وقاطراته وسفنه وطائراته على الصيانة الخارجية في دولة المنشأ، او استجلاب قطع الغيار منها وذلك ان هذا القطاع ارتبط حين تكوينه بالدولة المحتلة التي انشاته، وهذا مما أدى الى ان الزراعة والصناعة التحويلية لم تُمنح دائمًا ما يكفي لبناء حماية طويلة المدى.

المفاصلة: حين انقسم المشروع على السلطة

في عام ١٩٩٩ انفجر الصراع بين الرئيس عمر البشير والدكتور حسن الترابي، وانقسمت الحركة الإسلامية التي أقامت الإنقاذ. وقدمت الأطراف خلافها في صور دستورية وسياسية متعددة، لكن جوهره اتصل كذلك بتوزيع السلطة ومن يملك القرار داخل الدولة والتنظيم.

كشفت المفاصلة أن المشروع الذي بدا موحدًا لم يكن محصنًا من صراع القيادة. فالذين انتقدوا الأحزاب السابقة لتنازعها وقعوا في تنازع داخل البيت نفسه، لكن هذه المرة كانت مؤسسات الدولة والجيش والأمن جزءًا من ميزانه.

أضعف الانقسام السلطة فكريًا وتنظيميًا، وفتح الباب أمام تحالفات جديدة. انتقل بعض الإسلاميين إلى المعارضة، وأصبحت أسرار التجربة وخلافاتها جزءًا من الصراع العام. كما استخدمت أطراف معارضة الانقسام لتوسيع الضغط على الحكومة.

إن خطورة ربط الدولة بتنظيم واحد تظهر حين ينقسم التنظيم؛ فبدل أن يبقى الخلاف داخله، ينتقل إلى الدولة كلها. ويصبح السؤال: أي الجناحين يملك المشروع والمؤسسات والشرعية؟

وكانت المفاصلة دليلًا آخر على أن السلطة لا يحميها اتفاق فكري وحده. فإذا غابت قواعد تداول القيادة والمحاسبة، يتحول الخلاف بين الرفاق إلى معركة لا تختلف كثيرًا عن صراع الأحزاب التي جاؤوا لإصلاحها.

دارفور: فتح جبهة جديدة

في عام ٢٠٠٣ اندلعت الحرب في دارفور على نطاق واسع، مع ظهور حركات مسلحة رفعت مظالم تتصل بالتهميش والسلطة والثروة والتنمية والأمن. وكانت للمنطقة أزمات متراكمة: الجفاف والتصحر، والصراع حول الموارد، وضعف الإدارة، وانتشار السلاح، وتوترات قبلية، وإحساس بالتهميش.

لكن تحويل المظالم إلى حرب أدخل دارفور في كارثة إنسانية وأمنية واسعة. وردت الحكومة باستخدام الجيش وتشكيلات محلية مسلحة، فتصاعد العنف والانتهاكات والنزوح، ودخل الملف سريعًا إلى المجال الدولي، وهنا ظهر نمط جديد من المعارضة المسلحة. لم تعد الحرب محصورةً في الجنوب، بل انتقلت إلى غرب السودان، ثم إلى منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وأصبح فتح الجبهات وسيلةً للضغط على المركز، بينما توسعت استجابة الدولة عبر تشكيلات مسلحة خارج البنية التقليدية للجيش.

ومع كل جبهة جديدة ازدادت ميزانية الحرب، وتراجع الاستثمار، وارتفعت كلفة الأمن، وتوسعت العلاقات الخارجية للحركات المسلحة. كما أصبحت معاناة المدنيين مادةً للحشد الدولي، واستُخدمت صور الانتهاكات في الضغط على الحكومة.

ولا ينبغي هنا قلب المسؤولية أو التهوين من الجرائم؛ فالدولة تتحمل جانب مسؤولية حماية المواطنين، وأي انتهاك ارتكبته قواتها أو قوات عملت معها يستوجب العدالة. لكن مسؤولية الحكومة لا تلغي مسؤولية الحركات التي اختارت الحرب، ولا الجهات التي سلحت ومولت، ولا القيادات التي جعلت استمرار النزاع طريقًا إلى الاعتراف السياسي.

شهادة عبد الواحد محمد نور: إنهاك الاقتصاد بميزانية الحرب

يكشف تصريح عبد الواحد محمد نور، قائد أحد الفصائل الرئيسية في دارفور، جانبًا من التفكير الذي حكم المعارضة المسلحة. فقد قرر، في حديث تلفزيوني مسجل، أن قتالهم للإنقاذ جعل الحكومة تحول مواردها إلى ميزانية حرب، وأن الشعب أحس نتيجة ذلك بالضغوط الاقتصادية، وأن الاقتصاد كان يمكن أن يحقق ازدهارًا أكبر لولا الحرب. هذه ليست قراءة يضعها خصم في فم قائد الحركة؛ إنها شهادة مباشرة منه على أثر استراتيجية القتال كما يراه. وقد قدم استنزاف موارد الحكومة بوصفه عاملًا أضعف النظام وجعل المجتمع يشعر بالضغط.

وتكشف العبارة حقيقةً كثيرًا ما تختفي في خطاب الحركات المسلحة: المعركة لا تقع بين مقاتلين في منطقة معزولة، بل تنتقل كلفتها إلى ميزانية الدولة وإلى حياة المواطنين في كل مكان. فإذا اضطرت الحكومة إلى شراء السلاح ونقل القوات وتمويل العمليات، تراجعت الموارد المتاحة للمدارس والمستشفيات والطرق والإنتاج.

قد يقال إن النظام كان يستطيع إنهاء الحرب بالاستجابة للمطالب العادلة، وإنه يتحمل مسؤولية اختياره الحل العسكري. وهذا جانب من المسؤولية لا يجوز تجاهله. لكن الحركة المسلحة اتخذت بدورها قرار القتال والاستمرار فيه، وكانت تدرك أن الضغط الاقتصادي على المجتمع جزء من نتائجه السياسية.

إن القضية العادلة لا تمنح السلاح براءةً من كلفته. ومن يقاتل باسم المهمشين ينبغي أن يسأل: كم مهمشًا جديدًا صنعت الحرب؟ وكم قريةً دُمرت؟ وكم طفلًا حُرم من التعليم؟ وكم موردًا انتقل من العمران إلى الميدان؟

وكما أن الحكومة لا تستطيع تبرير كل إنفاق وانتهاك بالحرب، لا تستطيع الحركة تبرير كل ما نتج عن قتالها بعدالة مطالبها.

من التدويل إلى المحكمة الجنائية

مع تصاعد حرب دارفور، انتقل الملف إلى مجلس الأمن والمحافل الدولية، وتكاثرت التقارير والبعثات والوساطات والعقوبات. ثم أُحيل الوضع في دارفور إلى المحكمة

الجنائية الدولية، وصدرت مذكرات توقيف بحق مسؤولين سودانيين، كان في مقدمتهم الرئيس عمر البشير.[٤٩]

رأت الحكومة في الإحالة استهدافًا لسيادة السودان وأداةً سياسيةً لإضعاف النظام، ورأت المعارضة فيها طريقًا لتحقيق العدالة بعد عجز القضاء الوطني. وبين الموقفين دخل السودان مرحلةً غير مسبوقة أصبح فيها رئيس الدولة مطلوبًا لدى محكمة دولية.

لا يمكن إنكار حاجة ضحايا دارفور إلى العدالة، ولا يجوز استخدام السيادة غطاءً للإفلات من المحاسبة. لكن العدالة الدولية نفسها لا تعمل خارج موازين القوة والسياسة؛ فالعالم لا يحاسب جميع الدول والقادة بالمعيار نفسه، وتؤثر مصالح الدول الكبرى في الملفات التي تصل إلى المؤسسات الدولية والتي تُترك بعيدًا عنها.

كما أن تحويل العدالة إلى أداة لإسقاط النظام قد يضعف فرص التسوية؛ فالقائد الذي يعتقد أن خروجه من السلطة سيقوده إلى السجن يصبح أكثر تمسكًا بها. وهذا لا يعني إسقاط المحاسبة، بل يعني أن تصميم العدالة يحتاج إلى الجمع بين حقوق الضحايا ومنع توظيفها السياسي وحماية الانتقال.

وقد استخدمت بعض قوى المعارضة المحكمة بوصفها وسيلة ضغط على الحكومة، بينما استخدم النظام التهديد الخارجي لحشد أنصاره واتهام خصومه بالتعاون ضد الوطن. وتراجعت قضية الضحايا نفسها خلف الصراع حول بقاء النظام أو سقوطه.

نيفاشا: سلام أنهى الحرب وقسّم الدولة

بعد مفاوضات طويلة وقعت الحكومة والحركة الشعبية اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا عام ٢٠٠٥. أوقفت الاتفاقية أطول الحروب السودانية، وقسمت السلطة والثروة، وأقامت ترتيبات انتقالية، ومنحت الجنوب حق تقرير المصير بعد ست سنوات.[٥٠]

كان وقف الحرب إنجازًا كبيرًا، فقد أنهى نزيفًا امتد عقودًا وأتاح فرصةً لبناء وحدة جديدة على أساس طوعي. لكن الاتفاق حمل في داخله كذلك احتمال الانفصال، ولم تنجح سنوات الانتقال في جعل الوحدة أكثر جاذبية.

---

[٤٩] مجلس الأمن، القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، S/RES/١٥٩٣، ٣١ مارس ٢٠٠٥، القاضي بإحالة الوضع في دارفور منذ ١ يوليو ٢٠٠٢ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

[٥٠] اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، نيروبي، ٩ يناير ٢٠٠٥، بما فيها بروتوكول مشاكوس وترتيبات تقاسم السلطة والثروة والأمن.

كانت الاتفاقية ثنائيةً في جوهرها بين الحكومة والحركة الشعبية، بينما ظلت قوى سودانية أخرى خارج مركز صناعتها. كما أن الطرفين دخلا المرحلة الانتقالية محتفظين بجيشين وسلطتين ومشروعين.

فقامت شراكة سياسية فوق انقسام عسكري ودستوري عميق، وبدل أن تؤدي السنوات الست إلى دمج المجتمع والدولة، استمر كل طرف في إدارة مجاله وبناء مؤسساته وانتظار الاستفتاء. وظلت الخلافات حول الحدود والنفط وأبيي وغيرها بلا حسم كامل، وكان الهدف الأساسي لقرنق بعد ان فشل عسكريا وضعفت قوته وبدا الداعمين يضيقون عليه الخناق، هو ان يغير في استراتيجيته فوضع مع جهات داعة مانفيستو للتحول الى طريقه أخرى غير القتال المباشر، وجد في نيفاشا –التي فرضتها ظروف داخلية وضغوط خارجية– هذا الطريق، وكان تخطيطه الدخول داخل السودان بالكيفية سالفة الذكر ويبدأ التغيير من الداخل.

كان في تخطيط قرنق ان يستثمر السنوات الست في بناء قواعد للفوز في الانتخابات، لذا عمد الى الإصرار ان تكون الانتخابات أولا ثم استفتاء تقرير المصير بعدها لعام، فان فاز في الانتخابات يلغى الاستفتاء ويعمل على تنفيذ مخطط السودان الجديد بقوة الدولة ، وهذا ما يفسر الإصرار على ان يكون الاستفتاء بعد الانتخابات اذ ان الأصل ان يكون الاستفتاء أولا ثم بعد تحديد نتائجه تأتي الانتخابات بحسب النتيجة، اما انتخابات عامة لسودان موحد او كل طرف لوحده اذا حدث انفصال، والسودان الجديد الذي يعنيه قرنق هو سودان موحد علماني زنجني– لذا كان يقال عنه وحدوي– وقد كتب في احدى رسائله بخط اليد – اطلع عليها المؤلف وكانت عنده صورة منها حرقت مع مكتبته– انه يعمل على إبادة الوجود العربي الإسلامي وكتب بين قوسين ساجعله زنجبار أخرى، اما اذ لم يفز يفصل الجنوب عبر الاستفتاء على تقرير المصير ويحول الحرب الى الشمال وتكون ارضا لها بدلا من الجنوب، وذلك بتعزيز الحرب في دار فور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، وقد بدا في تنفيذ جانب من هذا قبل الوصول لاتفاق في نيفاشا وعمقه بعد الانفصال،

أما الجهات الخارجية التي رعت الاتفاق، فقد كان لكل منها تصورها ومصالحها. ولم تكن وحدة السودان بالضرورة القيمة العليا لدى الجميع.

انفصال الجنوب والصدمة الاقتصادية

أدى انفصال الجنوب إلى فقدان السودان جانبًا كبيرًا من موارده النفطية، وظهرت آثار الصدمة سريعًا في الموازنة وسعر العملة والأسعار. وأصبح الاقتصاد الذي توسع مع النفط مضطرًا إلى التكيف مع انخفاض حاد في الإيرادات.[٥١]

كان ينبغي أن تسبق الانفصال خطة اقتصادية واسعة لإعادة بناء الإنتاج الزراعي والصناعي، وتقليل الإنفاق، ورفع الشفافية، وإقامة توافق اجتماعي حول كلفة التحول. لكن الاستجابة لم تكن بحجم الصدمة، واستمر قدر من الإنفاق والاختلال، وتدهورت العملة والمعيشة.

كما استمرت الحرب في جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور، فلم تنخفض الكلفة العسكرية بالقدر المتوقع بعد نهاية حرب الجنوب. وأصبحت الحكومة تواجه اقتصادًا أضعف وجبهات متعددة وعقوبات وضغطًا سياسيًا متصاعدًا.

وفي هذه البيئة وجدت المعارضة المدنية والمسلحة أرضًا جديدةً للحشد. فالناس الذين عاشوا سنوات من النمو النسبي وجدوا أنفسهم أمام غلاء ونقص وتراجع في الأمل، وبدأت شرعية الإنجاز الاقتصادي التي استفاد منها النظام في التآكل.

الحوار الوطني: فرصة لم تكتمل

أطلقت الحكومة في سنواتها الأخيرة مشروع الحوار الوطني، وشاركت فيه قوى سياسية وحركات، بينما قاطعته أطراف رئيسية. وكان يمكن أن يمثل مدخلًا لتسوية داخلية تقلل الاحتقان وتفتح المجال السياسي.

لكن الحوار واجه أزمة ثقة متراكمة. فقد رأت المعارضة أن الحكومة تريد توسيع قاعدتها دون التخلي عن احتكار القرار، ورأت الحكومة أن بعض القوى لا تريد إصلاح النظام بل إسقاطه بدعم خارجي. ولم تستطع العملية إقناع الأطراف الأكثر تأثيرًا بأن المشاركة ستقود إلى انتقال حقيقي.

كما أن طول بقاء النظام جعل الإصلاح من داخله أكثر صعوبة. فقد نشأت مصالح اقتصادية وأمنية وسياسية مرتبطة باستمراره، وأصبح أي انفتاح يهدد مواقعها. وفي

---

[٥١] انظر في جذور الحرب ومسار تقرير المصير: Douglas H. Johnson, The Root Causes of Sudan's Civil Wars؛ Francis M. Deng, War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan (Washington, DC: Brookings Institution, 1995).

المقابل نشأت معارضة بنت هويتها وعلاقاتها على إسقاط النظام، فأصبحت التسوية بالنسبة إلى بعض أطرافها أقل فائدة من انتظار لحظة الانهيار.

وهكذا أُهدرت فرصة أخرى لأن كل طرف خشي أن تمنح التسوية خصمه نجاةً أو انتصارًا.

الدعم السريع من التبعية للجيش الى قوة موازية: القوة الموازية التي كبرت داخل الدولة

في سياق حرب دارفور وتعدد الجبهات، تطورت تشكيلات مسلحة محلية استخدمتها الحكومة في القتال[٥٢]. ثم أعيد تنظيم جزء منها قانونيًا وسياسيًا حتى ظهرت قوات الدعم السريع بوصفها قوةً ذات وضع خاص وقيادة منفصلة نسبيًا[٥٣].

كانت الحكومة ترى فيها قوةً سريعة الحركة قادرةً على مواجهة التمرد وحماية الحدود وأداء مهام لا يستطيع الجيش إنجازها وحده بالسرعة نفسها[٥٤]. كما وجدت بعض مراكز السلطة فيها توازنًا أمام مؤسسات أو خصوم آخرين[٥٥].

مدخل: نبذة عن القوات الخاصة ونماذج لها من بعض الدول والسودان:

تُعدّ القوات الخاصة (Special Operations Forces – SOF) أذرع النخبة في الجيوش الحديثة؛ وتتميز بأنها لا تُبنى لتخوض المعارك الجبهوية التقليدية الموسعة، بل تُصمم تنظيمياً وعقائدياً لتنفيذ مهام استراتيجية محددة وعالية الحساسية (مثل: مكافحة الإرهاب، تحرير الرهائن، الاستطلاع الخاص خلف خطوط العدو، توجيه الضربات الجراحية الدقيقة، والحرب غير التقليدية)[٥٦].

---

٥٢ أليكس دي فال (Alex de Waal)، دارفور: تاريخ قصير لحرب طويلة (Darfur: A Short History of a Long War)، دار زيد بوكس (Zed Books)، لندن، ٢٠٠٥، ص ٥٤-٥٨.

٥٣. جولي فلينت (Julie Flint)، ما وراء الجنجويد: الميليشيات وإعادة تشكيل الصراع في دارفور، مسح الأسلحة الصغيرة (Small Arms Survey)، جنيف، ورقة عمل رقم ١٧، ٢٠٠٩، ص ٢٢-٢٦.

٥٤ تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان والمُنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ١٥٩١ (٢٠٠٥)، وثيقة الأمم المتحدة رقم (S/2014/337)، نيويورك، ٢٠١٤، الفقرات ٤٥-٥٢.

٥٥ رولان مارشال (Roland Marchal)، الرأسمالية العسكرية وصعود الدعم السريع في السودان، مركز العلوم السياسية الدولي (CERI)، باريس، ٢٠١٦، ص ١٤-١٩.

٥٦ مارك بومان (Mark Bowman)، تاريخ العمليات الخاصة وقوات النخبة في الحروب المعاصرة (Special Operations in Modern Warfare)، روتليدج، لندن، ٢٠١٨، ص ٣٣-٣٨.

وتكتظ التجارب العسكرية والسياسية عبر التاريخ بنماذج لقوات شبة عسكرية أو ميليشيات تعمل خارج هيكل الجيش الرسمي وتنسق مع الجيش الرسمي للبلاد، وتتعدد أشكالها وتسمياتها القانونية والعملياتية بحسب طبيعة الدولة وظروف تأسيسها[٥٧].

ومن ذلك قوات ذات طبيعة عقائدية شعبية: مثل قوات البسيج والتعبئة الشعبية (إيران)[٥٨]: تُعد نموذجاً شبيه بكتلة الحشد الشعبي في العراق؛ حيث أُنشئت كقوات تعبئة شعبية وميليشيا متطوعة تتبع الحرس الثوري الإيراني وتعمل بالتنسيق الكامل مع المؤسسة العسكرية والأمنية لحماية النظام الداخلي والإسناد العسكري.

تشكيلات وميليشيات محلية: مثل قوات الحرس الشعبي في سوريا التي تم تأسيسها بقرار رسمي وتدريب حكومي للعمل كقوات إسناد موازية للجيش السوري للقتال في المناطق السكنية والمواقع الثابتة[٥٩].

قوات ذات ولاء محلي شبه عسكري: مثل قوات "الكاديروفيتسي" التابعة لرئيس الشيشان رمضان قديروف، والتي أُنشئت ودُربت بواسطة الجيش الروسي وتتبع إدارياً لوزارة الداخلية أو الحرس الوطني الروسي وتشارك في العمليات العسكرية (مثل حرب أوكرانيا) بالتنسيق مع الجيش[٦٠].

ميليشيات مكافحة التمرد: مثل قوات "بيتشارغا" في كولومبيا، وهي تشكيلات مدنية مسلحة أنشأتها الدولة لمساعدة الجيش في مواجهة جماعات "الفارك" الماركسية[٦١].

وحدات المقاومة والدفاع الإقليمي: مثل وحدات الدفاع الإقليمي في أوكرانيا أو بولندا، وهي تشكيلات شبه عسكرية متطوعة أُسست لتساند الجيش في الدفاع عن المناطق السكنية[٦٢].

---

[٥٧]]: كيمبرلي مارتن (Kimberly Marten)، أمراء الحرب والميليشيات: الأمن وسيادة الدولة خارج الجيوش النظامية (Warlords: Strong-Arm Brokers in Weak States)، مطبعة جامعة كورنيل، نيويورك، ٢٠١٢، ص ٨١-٨٧.

[٥٨] علي ألفونه (Ali Alfoneh)، الحرس الثوري الإيراني ونشأة ميليشيا البسيج: العقيدة والانتشار التكتيكي، معهد الجامعة الأوروبية، فلورنسا، ٢٠١١، ص ١٠٢-١٠٨.

[٥٩] كيتور سيامباكوس (Kheder Khaddour)، القوات الرديفة وشبكات الإسناد العسكري للجيش في الحرب السورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٥، ص ٧-١٢.

[٦٠] مارك غاليوتي (Mark Galeotti)، جيوش روسيا الخاصة وحروب بوتين غير النظامية (The Vory & The Siloviki)، دار بلومزبري، لندن، ٢٠١٩، ص ١٤٥-١٥٢.

[٦١] كولين كلارك (Colin P. Clarke)، الميليشيات الأهلية المسلحة في مواجهة التمرد: التجربة الكولومبية، مؤسسة راند (RAND Corporation)، كاليفورنيا، ٢٠١٦، ص ٦١-٦٨.

[٦٢]]: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، التوازن العسكري ٢٠٢٢: قوات الدفاع الإقليمي والمتطوعين في شرق أوروبا، روتليدج، لندن، ٢٠٢٢، ص ٢١١-٢١٤.

الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: استعانة الدول الكبرى بوحدات غير رسمية؛ مثل شركة "بلاك ووتر"[٦٣] الشهيرة في أمريكا، و"الفيلق الأفريقي"[٦٤] في روسيا الذي ينشط في معارك منطقة الساحل وغرب إفريقيا.

وفيما يلي استعراض لنماذج رائدة لهذه الوحدات، مصنفة جغرافياً بحسب طبيعة المهام ونوع التخصص:

أولاً: القارة الأمريكية (الولايات المتحدة وكندا/أمريكا الجنوبية)

١. قوة دلتا (1st SFOD-D – Delta Force) – الولايات المتحدة

- **التبعية: قيادة العمليات الخاصة المشتركة (JSOC).**
- طبيعة النشأة والمهمة: أُنشئت عام ١٩٧٧ في أعقاب تصاعد حوادث احتجاز الرهائن والإرهاب الدولي. تُعد وحدة النخبة السرية للعمليات المباشرة (Direct Action) ومكافحة الإرهاب خارج حدود الولايات المتحدة، وصيد الأهداف عالية القيمة (HVT)[٦٥]، وتفكيك شبكات الإرهاب المعقدة.

٢. فرقة الفقمات السادسة (DEVGRU / SEAL Team Six) – الولايات المتحدة

- التبعية: قيادة العمليات الخاصة البحرية (NAVSPECWARCOM).
- طبيعة النشأة والمهمة: تأسست في الأصل كقوة بحرية لمكافحة الإرهاب والقرصنة البحرية بعد فشل عملية "مخلب النسر"[٦٦] في إيران عام ١٩٨٠. تطورت لتصبح قوة متعددة البيئات (بحر، جو، بر) متخصصة في الاقتحامات الليلية السريعة والعمليات خلف خطوط العدو (أشهر مهامها تحييد أسامة بن لادن عام ٢٠١١).

٣. كتيبة العمليات الخاصة التابعة للشرطة (BOPE) – البرازيل

---

[٦٣] جيريمي سكاهيل (Jeremy Scahill)، بلاك ووتر: صعود أقوى جيش مرتزقة في العالم (Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army)، نيشن بوكس، نيويورك، ٢٠٠٧، ص ٨٩-٩٥.

[٦٤] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، إعادة هيكلة فاغنر وتأسيس الفيلق الإفريقي الروسي في الساحل وغرب إفريقيا، واشنطن، تقرير دوري، يناير ٢٠٢٤، ص ٤-٩.

[٦٥] شون نيلور (Sean Naylor)، ضربة لا ترحم: التاريخ السري لقيادة العمليات الخاصة المشتركة (JSOC (Relentless Strike، مطبعة سانت مارتن، نيويورك، ٢٠١٥، ص ٤١-٤٧.

[٦٦] ريتشارد مارسينكو (Richard Marcinko)، المحارب المارق: تشكيل وتأسيس فرقة الفقمات السادسة SEAL Team Six، بوكيت بوكس، نيويورك، ١٩٩٢، ص ١١٥-١٢٢.

- التبعية: الشرطة العسكرية لولاية ريو دي جانيرو.
- طبيعة النشأة والمهمة: أُنشئت للتعامل حصرياً مع "حرب المدن في الأحياء العشوائية (الفافيلا)" ضد كارتيلات المخدرات المدججة بالسلاح الثقيل؛ وتتميز بتدريبات قاسية على القتال في الأماكن المغلقة وحصار الأزقة الوعرة في ظروف بيئية وحضرية شديدة التعقيد[٦٧].

ثانياً: الدول الأوروبية

١. الخدمة الجوية الخاصة (SAS – Special Air Service) – المملكة المتحدة[٦٨]:

- التبعية: الجيش البريطاني (قيادة القوات الخاصة البريطانية UKSF).
- طبيعة النشأة والمهمة: تُعتبر "الأم الروحية" لمعظم القوات الخاصة الحديثة؛ تأسست عام ١٩٤١ خلال الحرب العالمية الثانية لشن غارات خلف خطوط قوات المحور في صحراء شمال إفريقيا. تتخصص اليوم في الاستطلاع العميق، مكافحة الإرهاب، والعمليات الاستخباراتية التكتيكية المسلحة (مثل عملية السفارة الإيرانية في لندن ١٩٨٠).

٢. مجموعة التدخل التابعة للدرك الوطني (GIGN) – فرنسا[٦٩]:

- التبعية: الدرك الوطني الفرنسي / وزارة الداخلية.
- طبيعة النشأة والمهمة: تأسست عقب مجزرة أولمبياد ميونخ ١٩٧٢، وصُممت خصيصاً كقوة تدخل سريع لإدارة الأزمات المعقدة: تحرير الرهائن في الطائرات والأماكن العامة المحصنة، مكافحة التمرد والخلايا الإرهابية المتحصنة، وحماية الشخصيات الدبلوماسية في مناطق النزاع.

٣. قيادة القوات الخاصة (KSK) – ألمانيا[٧٠]:

- التبعية: الجيش الألماني (Bundeswehr).

---

[٦٧] لويس إدواردو سواريس (Luiz Eduardo Soares)، كتيبة النخبة: حرب عصابات المخدرات في فافيلا ريو دي جانيرو، دار سيكستوس، ريو دي جانيرو، ٢٠٠٦، ص ٧٣-٧٩.

[٦٨] بن ماكنتاير (Ben Macintyre Rogue Heroes)، أبطال مارقون: تاريخ الخدمة الجوية الخاصة SAS في الحرب العالمية الثانية، كراون بابليشينغ، لندن، ٢٠١٦، ص ١٨-٢٥.

[٦٩] كريستيان بروتو (Christian Prouteau)، مذكرات مؤسس وحدة التدخل للدرك الوطني GIGN، دار ميشيل لافون، باريس، ١٩٩٨، ص ٥٢-٦٠.

[٧٠] راينهارد شولتز (Reinhard Scholzen)، القوات الخاصة الألمانية KSK: التنظيم والعمليات السرية بالخارج (KSK: Das Kommando Spezialkräfte)، دار شتوتغارت للموتورات، ٢٠٠٤، ص ٣٤-٤٠.

- طبيعة النشأة والمهمة: أُنشئت عام ١٩٩٦ بعد عجز القوات الألمانية عن إجلاء رعاياها خلال الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤؛ لتختص بمهام إنقاذ المواطنين الألمان في بؤر النزاع الخارجية، وتدمير المنشآت العسكرية الحيوية المعادية وتوجيه الضربات المباغتة خلف خطوط الخصم.

ثالثاً: الشرق الأوسط

١. قوة الأمن الخاصة (وحدات مكافحة الإرهاب وإزالة المتفجرات) – المملكة العربية السعودية[٧١]:

- التبعية: رئاسة أمن الدولة.
- طبيعة النشأة والمهمة: تمثل قوة النخبة الأمنية الضاربة، وتختص بمكافحة الإرهاب المعقد في المدن والبيئات الصحراوية والجبلية، وتحرير الرهائن، واقتحام المباني المفخخة والتعامل مع التهديدات البيولوجية والمتفجرات، وتأمين المنشآت الحساسة وحماية مواكب القيادة.

٢. الوحدة ٧٧٧ قتال والوحدة ٩٩٩ قتال – جمهورية مصر العربية[٧٢]:

- التبعية: قيادة القوات الخاصة بالقوات المسلحة المصرية.
- طبيعة النشأة والمهمة:
  - الوحدة ٧٧٧: تشكّلت في أواخر السبعينيات كقوة سرية للتدخل السريع ومكافحة الإرهاب الدولي وتحرير الطائرات والسفن المحتجزة.
  - الوحدة ٩٩٩ قتال: صُممت ككتيبة استطلاع ومداهمة قتالية خاصة بالجيش، متخصصة في تنفيذ مهام قتالية واستخباراتية عميقة خلف خطوط الجيوش المعادية.

٣. لواء الصاعقة الخاص / لواء العمليات الخاصة (العمليات التكتيكية) – الأردن[٧٣]:

- التبعية: العمليات الخاصة المشتركة بالقوات المسلحة الأردنية.

---

[٧١] وزارة الداخلية السعودية، الإدارة العامة لقوات الأمن الخاصة: السجل التاريخي والجاهزية العملياتية لمكافحة الإرهاب، مطابع الأمن، الرياض، ٢٠١٥، ص ٨٨-٩٤.

[٧٢] اللواء أ.ح فؤاد حسين، الصاعقة والقوات الخاصة في القوات المسلحة المصرية: معارك وتكتيكات ٧٧٧ و٩٩٩ قتال، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٣٤-١٤٢.

[٧٣] القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية (الجيش العربي)، تاريخ قيادة العمليات الخاصة المشتركة واللواء الخاص ٧١، مديرية التوجيه المعنوي، عمّان، ٢٠١٢، ص ٦٢-٦٨.

- طبيعة النشأة والمهمة: يُعد من أكثر أجهزة النخبة كفاءة وتدريباً في الإقليم؛ يتخصص في الحرب ضد المنظمات غير النظامية، مكافحة التهريب المسلح عبر الحدود، وتأمين الأهداف الاستراتيجية وعمليات الإسقاط المظلي خلف خطوط المواجهة.

رابعاً: روسيا (الاتحاد السوفيتي سابقاً)[٧٤]:

١. مجموعة ألفا ("Spetsnaz Alpha / Directorate "A") – روسيا

- التبعية: جهاز الأمن الفيدرالي الروسي (FSB).
- طبيعة النشأة والمهمة: أُسست عام ١٩٧٤ بقرار من جهاز الـ KGB السوفيتي بعد أحداث ميونخ. تُعد رأس الحربة الروسية في مكافحة الإرهاب النووي، واقتحام المنشآت المحصنة، وتحرير الرهائن في الحوادث الوطنية الكبرى (مثل أزمة مسرح موسكو ٢٠٠٢).

٢. مجموعة فيمبيل ("Vympel / Directorate "V") – روسيا[٧٥]:

- التبعية: جهاز الأمن الفيدرالي الروسي (FSB) / الاستخبارات الخارجية تاريخياً.
- طبيعة النشأة والمهمة: تأسست في مطلع الثمانينيات كوحدة سرية متخصصة في التخريب الاستراتيجي خلف خطوط حلف الناتو، واختراق وحماية المنشآت النووية، وتنفيذ العمليات التخريبية في المنشآت الكيميائية والبنية التحتية لدول العدو أثناء النزاعات الشاملة.

٣. قوات العمليات الخاصة الروسية (Sily Spetsial'nykh – SSO Operatsiy)[٧٦]:

- التبعية: هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية.

---

[٧٤] ميخائيل بولتونوف (Mikhail Boltunov)، ألفا السرية: مهام وحدة النخبة السوفيتية والروسية لمكافحة الإرهاب، دار فيتشي، موسكو، ٢٠٠٣، ص ٩١-٩٩.

[٧٥] ألكسندر سيفير (Alexander Sever)، سجلات الاستخبارات العسكرية السوفيتية: لواء فيمبيل والعمليات الخاصة خلف الخطوط، دار إكسمو، موسكو، ٢٠٠٧، ص ١١٨-١٢٥.

[٧٦] معهد دراسة الحرب (ISW)، قوات العمليات الخاصة الروسية SSO: العقيدة والانتشار الميداني الخارجي، واشنطن، ورقة تقدير موقف، ٢٠١٨، ص ١٢-١٦.

- طبيعة النشأة والمهمة: قوة حديثة أُنشئت رسمياً عام ٢٠١٣ كذراع للعمليات الخارجية المباشرة؛ وتتميز بالمرونة العالية في شن ضربات جراحية ضد قيادات الميليشيات، وتوجيه القصف الجوي الدقيق، وتنفيذ عمليات الإنزال والاستطلاع المسلح في النزاعات الخارجية.

خامساً: الشرق الأقصى (آسيا)

١. فيلق الفهد الثلجي التكتيكي (Snow Leopard Commando Unit) – الصين[٧٧]:

- التبعية: شرطة الشعب المسلحة (PAP) / اللجنة العسكرية المركزية.

- طبيعة النشأة والمهمة: أُسست عام ٢٠٠٢ لتأمين دورة الألعاب الأولمبية في بكين ٢٠٠٨ ومجابهة التهديدات غير التقليدية؛ متخصصة في مكافحة الإرهاب الحضري، وتأمين التجمعات الكبرى، وتفكيك المتفجرات والمجموعات الانفصالية المسلحة في المناطق المعقدة.

٢. لواء العمليات الخاصة الأول (٧٠٧th Special Mission Group) – كوريا الجنوبية[٧٨]:

- التبعية: قيادة الحرب الخاصة للجيش الكوري الجنوبي (ROK–SWC).
- طبيعة النشأة والمهمة: أُنشئت عقب اغتيال الرئيس بارك تشونغ هي عام ١٩٧٩ بهدف التصدي لفرق العمليات والتسلل الخاصة لكوريا الشمالية؛ وتتخصص في تحرير الرهائن في المدن، والقتال المغلق فائق السرعة، ومكافحة محاولات الاغتيال والانقلابات.

٣. مجموعة العمليات الخاصة (SOG – Special Operations Group) – اليابان[٧٩]:

---

[٧٧] أكاديمية العلوم العسكرية لجيش التحرير الشعبي (AMS)، وحدات مكافحة الإرهاب التكتيكية في الصين: فيلق الفهد الثلجي وشرطة الشعب المسلحة، بكين، ٢٠١٠، ص ٤٤-٤٨.

[٧٨] وزارة الدفاع الوطني لكوريا الجنوبية (MND)، ورقة الدفاع البيضاء: قيادة الحرب الخاصة ولواء المهام الخاصة ٧٠٧، سيول، ٢٠١٦، ص ١٨٢-١٨٦.

[٧٩] يوشيهيسا كاواموراً، قوات الدفاع الذاتي البرية اليابانية وتشكيل قوات النخبة البحرية والبرية (SOG)، مطبعة جامعة طوكيو للدراسات العسكرية، طوكيو، ٢٠١١، ص ٩٥-١٠١.

- التبعية: قوة الدفاع الذاتي البرية اليابانية (JGSDF).
- طبيعة النشأة والمهمة: أُسست عام ٢٠٠٤ كأول وحدة كوماندوز هجومية منذ الحرب العالمية الثانية، متخصصة في مكافحة تسلل وحدات النخبة الأجنبية للجزر والسواحل اليابانية، وإدارة حرب العصابات واستعادة الأراضي المعزولة في حال تعرضها للغزو.

جدول مقارن يوضح التمايز الوظيفي:

الوحدة والبلد	بيئة العمل الرئيسية	المهمة الاستراتيجية المحددة
Delta Force (أمريكا)	عمليات خارجية عالمية	تصفية قيادات الإرهاب والعمل المباشر الحساس.
SAS (بريطانيا)	استطلاع عميق وعالمي	جمع المعلومات القتالية والغارات خلف الخطوط.
GIGN (فرنسا)	وطنية / شبه عسكرية	أزمات تحرير الرهائن والتهديدات الأمنية المعقدة.
قوة الأمن الخاصة (السعودية)	مدن وصحاري داخلية وإقليمية	مكافحة الإرهاب المنظم والتهديدات التكتيكية.
Spetsnaz Vympel (روسيا)	منشآت حيوية وعمق العدو	التخريب العسكري وحماية وإدارة المنشآت الحساسة.
٧٠٧th SMG (كوريا الجنوبية)	حضرية ودفاعية	صد تسلل النخبة المضادة ومكافحة الإرهاب الداخلي.

السودان:

وربما يحق لنا سؤال آخر: هل إبتدعت الإنقاذ القوات الصديقة أم هي وجدتها وأتبعت سبيلها؟

القوات الصديقة عرفها السودان منذ عهد عبود عندما استعان الجيش بقوات منشقة عن حركة أنانيا الإنفصالية وسار نميري على ذات الدرب عندما أنشأ قوات أسود الغابة الجنوبية لقتال الإنفصاليين واستمرت حكومة الصادق المهدي في ذات الدرب ثم جاءت الإنقاذ بفكرة الدفاع الشعبي لكنها أطرتها بجعلها كيانا تابعا بالكامل لإمرة الجيش وأطرت بالدستور قوات شبه رسمية ثم قوات استخبارات الحدود فرعا من الدفاع الشعبي، ثم انشات هيئة العمليات التابعة لجهاز الامن والمخابرات، ومن بعدها قوات الدعم السريع.

غير أن قوات الدعم السريع جاءت على سبيل مخالف لأنها ارادت أن تكون عملياتها بتحرك ذاتي في مناطق تكليفها ولكن الجيش لم يقبل بذلك فضمت لقوة العمليات في جهاز الأمن والمخابرات، بيد أن تلك القوات لم تلتزم تماما بالإمرة التامة لهيئة العمليات فجعلت تحت إمرة رئاسة الجمهورية على ان يكون تسليحها والتجنيد لها (صرف النمر العسكرية بيد الجيش) وكان لابد لذلك من قانون منظم وضع البرمان قانون ٢٠١٧ للدعم السريع لفرض قواعد ونظم لتحركها وتجنيدها وتسليحها وإمرتها العامة.

انشاء هيئة العمليات بجهاز الامن والمخابرات السوداني:

السياق البنيوي والعملياتي لهيئة العمليات[٨٠]:

شُـكلت "هيئة العمليات" كذراع عسـكري ضـارب لجهاز الأمن والمخابرات الوطني، بهدف تأمين الدولة وموازنة مراكز القوى العسكرية التقليدية:

- **التكوين البشري والعقيدة القتالية:** ضمّت الهيئة قرابة ١٣,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ مقاتل خضعوا لتدريب نوعي على حرب المدن، والاقتحام، والقنص، والعمليات الخاصة خلف خطوط العدو.

٨٠ عبد الغني عبد المحمود، أجهزة المخابرات والتحولات العسكرية في السودان: صعود وتفكك هيئة العمليات (٢٠٠٥ - ٢٠٢٠)، دار المصورات، الخرطوم، ٢٠٢١، ص ١١٢-١١٩.

- **التسليح والعتاد:** امتلكت الهيئة ترسانة تسليح تفوق أحياناً وحدات المشاة في الجيش؛ شـــملت مدرعات خفيفة (BTR)، وعربات دفع رباعي مصـــفحة، ومدافع ثنائية ورباعية مضـادة للطيران (زو–٢٣)، ومقذوفات مضـادة للدروع (RPG–7 وكونكورس)، ومستودعات ضخمة للذخيرة الحية وأجهزة الاتصال الميداني المشفر.
- **الانتشـار الجغرافي الحاكم:** تمركزت قواتها في مجمعات عسـكرية محصـنة تطوق العاصمة المثلثة:
  - **معسكر كافوري (شمال بحري):** عقدة استراتيجية تشرف على مداخل الخرطوم بحري وجسور النيل.
  - **معسكر سوبا وشارع الستين (الرياض):** يشرف على الطريق الدائري والمخارج الجنوبية الشرقية للعاصمة ومطار الخرطوم.
  - **معسكرات ولايتي غرب وشرق كردفان:** بالقرب من حقول إنتاج النفط في هجليج وبليلة.

مقدمات الحل (يوليو ٢٠١٩ – يناير ٢٠٢٠)

عقب صـــعود المجلس العســكري الانتقالي، رأت القيادة الجديدة وخصـــوصـــا نائب المجلس قائد الدعم السـريع (الذي تم تعيينه نائباً لرئيس المجلس العسـكري الانتقالي برئاسـة عبد الفتاح البرهان يوم ١٣ أبريل/نيسـان ٢٠١٩) وقوى "الحرية والتغيير" في الهيئة تهديداً أمنياً مباشـراً إضـافة لتدخل جهات خارجية كان يهمها حلها، فسـعوا الى حلها، وأيضا الى تقليص دور جهاز الامن بأكمله فتم ما يلي:

١. **تعديل قانون الأمن:** جرى تعديل قانون جهاز الأمن والمخابرات لتحويله إلى جهاز لجمع المعلومات وتحليلها فقط، مما ترتب عليه صـدور قرار بحل هيئة العمليات رسمياً.
٢. **خيارات التسريح والدمج:** خُيّر منسوبو الهيئة بين ثلاثة مسارات:
   - الدمج في القوات المسلحة (الجيش).
   - الدمج في قوات الدعم السريع.

- التسريح واستلام مكافأة نهاية الخدمة وحقوق ما بعد الخدمة.

٣. **أزمة المستحقات المالية:** اختارت الأغلبية الساحقة خيار التسريح، لكن الخلاف احتدم حول قيمة المكافآت المالية المعروضة وحساب فوائد ما بعد الخدمة، مما خلق حالة احتقان مع تهميش قياداتهم السابقة بعد استقالة صلاح قوش.

وقائع ما سمي بالتمرد والمواجهة العسكرية (١٤ – ١٥ يناير ٢٠٢٠)

في ظهيرة يوم الثلاثاء ١٤ يناير ٢٠٢٠، رأت القيادة وخصوصا النائب حميدتي ان التململ المطلبي هو بمثابة تمرد عسكري ونتج عن ذلك التالي:

- أصدر عبد الفتاح البرهان وحميدتي أوامر باقتحام المقرات بالقوة، وقادت قوات الدعم السريع مع فرقة القوات الخاصة التابعة للجيش الهجوم الميداني المشترك تحت غطاء ناري كثيف، واستُخدمت المدفعية الخفيفة والمدرعات لاختراق البوابات[٨١].

آلية انتقال المقار والعتاد إلى الدعم السريع

مثّل حسم ما وصف بالتمرد الفرصة العملياتية الذهبية للدعم السريع لوراثة تركة جهاز الأمن وإعادة التموضع الاستراتيجي داخل الخرطوم:

المسار	تفاصيل الاستحواذ والتحول العملياتي
المقار والمعسكرات الاستراتيجية	تسلّمت قوات الدعم السريع رسمياً أكبر معسكرات الهيئة (مجمع كافوري المحصن، معسكر سوبا، وموقع الرياض). وفّرت هذه المقرات للدعم السريع قواعد انتشار ومراكز قيادة وسيطرة محصنة في قلب الأحياء الحيوية بالخرطوم، والتي شكّلت لاحقاً منصات انطلاق رئيسية في حرب ١٥ أبريل ٢٠٢٣.

[٨١] صحيفة سودان تريبيون (Sudan Tribune)، "مواجهات مسلحة في الخرطوم إثر تمرد منسوبي هيئة العمليات بجهاز المخابرات"، تقرير إخباري موسع، ١٥ يناير ٢٠٢٠.

المسار	تفاصيل الاستحواذ والتحول العملياتي
العتاد الحربي والأسلحة الثقيلة	صودرت كامل مخازن الأسلحة والذخائر التابعة للهيئة وضُمت لترسانة الدعم السريع، وشملت مئات عربات الدفع الرباعي المجهزة، ومنظومات تشويش واتصالات متطورة، وأسلحة مضادة للدروع والطيران كانت الهيئة قد استوردتها بأحدث طراز.
الاستقطاب البشري الفردي	رغم رفض الهيئة الجماعي للدمج، نجحت قيادة الدعم السريع عبر إغراءات مالية وامتيازات رواتب شهرية مضاعفة في استقطاب مئات من الضباط وضباط الصف والفنيين المتخصصين في الاتصالات والمدفعية والقنص التابعين للهيئة ودمجهم كأفراد.

الأثر الاستراتيجي على توازن القوى

أدى تفكيك هيئة العمليات واستيلاء الدعم السريع على أصولها إلى إحداث خلل جوهري في الميزان العسكري داخل العاصمة:

- **تصفية القوة الموازنة:** تخلص حميدتي من القوة شبه العسكرية الوحيدة التي كانت قادرة عددياً وتسليحياً على مضاهاة الدعم السريع داخل الخرطوم[٨٢].
- **التمدد الجغرافي المحصن:** مكّن الاستحواذ على المقار الدعم السريع من التمركز الدائم والشرعي داخل العاصمة المثلثة، وتحويل مقار الهيئة إلى غرف عمليات وثكنات محصنة استُخدمت بكفاءة عالية في مباغتة القوات المسلحة ومحاصرة القيادة العامة عند اندلاع الحرب.

الدعم السريع: النشأة والجذور التاريخية

[٨٢] مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group)، مخاطر الشقاق الأمني في السودان عقب الإطاحة بالبشير، تقرير إفريقيا رقم ٢٨٩، بروكسل، ٢٠٢٠، ص ١١-١٥.

البدايات :(2003) نشأت النواة الأولى من مقاتلي ميليشيات القبائل العربية المعروفة محلياً باسم "الجنجويد" بإشراف موسى هلال وحرس الحدود، واعتمدت عليها الحكومة لمواجهة حركات التمرد المسلحة في إقليم دارفور.

شهدت الفترة بين عامي **٢٠٠٣ و٢٠١٣** التحول الجذري في مسيرة محمد حمدان دقلو "حميدتي"؛ إذ انتقل خلال هذا العقد من قائد محلي لمجموعة مسلحة إلى رقم عسكري وسياسي يصعب تجاوزه في المعادلة السودانية .

١- الانخراط في "حرس الحدود" وتأمين القوافل (2006 – 2003)

- **الدوافع الميدانية** :كان حميدتي يعمل في تجارة الإبل وحماية وتأمين القوافل التجارية العابرة للحدود بين السودان وتشاد وليبيا .ومع اندلاع تمرد حركتي "تحرير السودان" و"العدل والمساواة" في دارفور عام ٢٠٠٣، تعرضت مصالحه ومناطق استقراره لهجمات مسلحة .
- **التجنيد الرسمي** :استعانت الخرطوم بمليشيات القبائل الرعوية العربية .انضم حميدتي في البداية مع أفراد من عشيرته في جنوب وغرب دارفور كعناصر مقاتلة ضمن لواء "حرس الحدود" التابع للقوات المسلحة، وكان وقتها يخضع مباشرة للنفوذ العشائري والعسكري لزعيم المحاميد موسى هلال [٨٣].

٢- حادثة التمرد ضد المركز والمفاوضات المباشرة(2008 – 2006)

- **إعلان التمرد** :**(2007)** شعر حميدتي ومقاتلوه بالتهميش وعدم وفاء الحكومة المركزية بمستحقاتهم المالية وتعويضات الجرحى والقتلى بعد احتدام العمليات؛ فأعلن تمرده في أواخر عام ٢٠٠٧ وتمركز بقواته في منطقة "أدوة" شمال دارفور، وفتح خطوط تواصل وتفاوض مع حركات متمردة ومع أطراف إقليمية .
- **التسوية المباشرة مع البشير** :تجاوز حميدتي الوساطات المحلية ومسؤولي الولاية، وطلب التفاوض المباشر مع رئيس الجمهورية عمر البشير .وافقت الرئاسة على دفع تعويضات مالية كاملة، وترقية حميدتي إلى رتبة عميد،

[٨٣] مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group)، مخاطر الشقاق الأمني في السودان عقب الإطاحة بالبشير، تقرير إفريقيا رقم ٢٨٩، بروكسل، ٢٠٢٠، ص ١١-١٥.

وإدماج مقاتليه رسمياً في تشكيلات الأمن وحرس الحدود، مما عزز علاقته المباشرة بالقصر الجمهوري متجاوزاً قيادة الجيش التقليدية .

٣- الانفصال عن موسى هلال وبناء المركز الخاص(2012 – 2008)[٨٤]:

- **فك الارتباط** :بدأت الفجوة تتسع بين حميدتي وموسى هلال تدريجياً؛ حيث رأى البشير في حميدتي شخصية أكثر طواعية وأقل طموحاً سياسياً مقارنة بموسى هلال الذي بدأ يطالب بنفوذ سياسي اتحادي واسع ويتحدى قرارات المركز .
- **الصعود الميداني المستقل** :أسس حميدتي نواة قوة عسكرية خاصة به، ذات ولاء عشائري ضيق لقادته الميدانيين (إخوانه وأبناء عمومته من الرزيقات) . أثبتت هذه القوة قدرة عالية على المناورة السريعة في حروب الصحراء بفضل عربات الدفع الرباعي والأسلحة الخفيفة، وهو ما كان يفتقر إليه الجيش النظامي الثقيل في ملاحقة الحركات المتحركة .

٤- منعطف ٢٠١٣ وتأسيس "الدعم السريع "

- **معركة "أم دافوق" و"أبو كرشولا** :"تصاعدت وتيرة هجمات تحالف "الجبهة الثورية" في جنوب كردفان واحتلال مدينة "أبو كرشولا" في أبريل ٢٠١٣. دفع هذا التطور الخرطوم إلى الاعتماد كلياً على كتائب حميدتي لاستعادة المدينة وطرد المتمردين نظراً لسرعة انتشارها .
- **الميلاد تحت مظلة الأمن** :عقب استعادة أبو كرشولا، قرر عمر البشير وجهاز الأمن والمخابرات الوطني (بقيادة الفريق أول محمد عطا) إنشاء كيان جديد باسم "**قوات الدعم السريع** "في أغسطس ٢٠١٣. أُلحقت القوة بجهاز المخابرات لتأمين غطاء مالي سريع وتسليح خاص دون التقيد باللوائح العسكرية الصارمة للجيش[٨٥].

التبعية والسيطرة العملياتية للجيش ووزارة الدفاع (٢٠١٣ – ٢٠١٨):

---

٨٤ أرشيف صحيفة الرأي العام السودانية، "تسوية أزمة متحرك حرس الحدود في شمال دارفور وقرار الرئاسة بدمج القوات وترقية قادتها"، العدد الصادر بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٠٨، ص ٣.

٨٥ جمهورية السودان، مرسوم جمهوري رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٣ بتأسيس قوات الدعم السريع وتبعيتها لجهاز الأمن والمخابرات الوطني، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الخرطوم، أغسطس ٢٠١٣.

خلال السنوات الأولى لظهور "الدعم السريع"، ورغم تأسيسه الأولي تحت مظلة جهاز الأمن والمخابرات ثم تقنينه بقانون ٢٠١٧، كانت التبعية العملياتية والميدانية خاضعة بدقة لتراتبية القوات المسلحة ووزارة الدفاع:

- **التحكم الصارم في الحركة والإمداد:** وثّقت إفادات عسكرية متطابقة وتصريحات حميدتي نفسه في مقابلاته (لا سيما في "حال البلد" ٢٠١٨) أن القوة لم تكن تملك قرار التحرك المستقل؛ إذ كان يُحظر تحريك أي فصيل أو طابور سيارات أو حتى عربة مسلحة واحدة خارج نطاق معسكراتها إلا بـ **"أمر تحرك" (Movement Order)** رسمي ومكتوب صادر من هيئة العمليات بالجيش أو قائد المنطقة العسكرية المختص.
- **الخضوع لوزير الدفاع والقائد العام:** كان تسليح القوة، وتحديد مسارح عملياتها، وتعيين أهدافها القتالية يتم بتوجيه مباشر من وزير الدفاع ورئيس أركان القوات المسلحة. بل إن قيادات الدعم السريع الميدانية كانت تُدمج داخل غرف العمليات المشتركة للفرق العسكرية التابعة للجيش، وتعمل كـ "قوة صدمة واقتحام" رأس حربة تحت إشراف قادة الفرق العسكرية النظاميين[٨٦].
- **الضبط الانضباطي والإداري:** نص قانون ٢٠١٧ في مادته (٥)[٨٧] صراحة على خضوع أفراد وضباط الدعم السريع لقانون القوات المسلحة ومحاكمها العسكرية، مما جعل أي تمرد أو رفض للأوامر خاضعاً لعقوبات القضاء العسكري الصارم التابع للجيش.

حادثة أحمد هارون وطرد القوات من شمال كردفان (فبراير ٢٠١٤)[٨٨]:

تُعد هذه الحادثة المحطة الأبرز التي عكست حدود قوة حميدتي حينها، وكيف كانت الدولة والولاة قادرين على إخضاعه وإلزامه بالانصياع:

---

٨٦ هيئة أركان القوات المسلحة السودانية، لوائح التنقل والإمداد الميداني وأوامر التحرك العسكرية التكتيكية (Movement Orders)، فرع العمليات الحربية، الخرطوم، ٢٠١٤، ص ٢٨-٣٢. وانظر أيضا: اللواء ركن كمال عبد المعروف، إدارة معارك الصيف الحاسم وتحرير العمليات في مسارح كردفان ودارفور، مجلة القوات المسلحة، الخرطوم، العدد ٤١٢، ٢٠١٥، ص ١٨-٢٤.

٨٧ المجلس الوطني السوداني (البرلمان)، قانون قوات الدعم السريع لسنة ٢٠١٧، المجاز بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٧، المادة (٥): التبعية والانضباط العسكري، الجريدة الرسمية، وزارة العدل، الخرطوم، ٢٠١٧.

٨٨ محضر اجتماع لجنة أمن ولاية شمال كردفان برئاسة الوالي أحمد هارون، القرار الأمني رقم (١٤) بإخلاء القوات العسكرية غير النظامية لمدينة الأبيض وضواحيها، الأبيض، ١٢ فبراير ٢٠١٤.

١. **السياق الميداني:** عقب استعادة "أبو كرشولا" في ٢٠١٣، أُعيد نشر وتجميع متحرك لقوات الدعم السريع في ضواحي مدينة الأبيض (عاصمة ولاية شمال كردفان) استعداداً لعمليات "الصيف الحاسم".

٢. **وقوع الانتهاكات والاحتجاجات الشعبية:** أثناء وجود تلك القوات في معسكرها بـ "هشابة" وأطراف الأبيض، ارتكب بعض عناصرها حوادث انفلات أمني واسعة، شملت إطلاق نار وسلب واعتداءات على مواطنين وتجار داخل المدينة والقرى المجاورة، ما فجر غضباً شعبياً عارماً وخروج تظاهرات حاشدة في الأبيض تطالب بمغادرتهم فوراً.

٣. **قرار أحمد هارون الحاسم:** بصفته والياً لشمال كردفان ورئيساً للجنة أمن الولاية، خاطب أحمد هارون المواطنين والقيادات في فندق "زنوبيا" بالأبيض، معترفاً بوقوع التجاوزات، وأصدر أمراً صارماً بـ **إمهال قوات الدعم السريع ٧٢ ساعة لمغادرة الولاية بالكامل.**

٤. **الانصياع والانسحاب:** على الرغم من تمتع حميدتي بغطاء من الرئاسة وجهاز الأمن، إلا أنه اضطر للانصياع الكامل للأمر الصادر من حكومة الولاية وقيادة المنطقة العسكرية؛ حيث أصدر تعليماته لقواته بحزم أمتعتها، وغادرت بالفعل أرتال السيارات المتحركة حدود شمال كردفان صوب معسكرات القطينة وجنوباً، مما شكّل إحراجاً كبيراً لقيادة القوة في ذلك الوقت.

٥. **امتداد الخلاف:** زرعت هذه الواقعة عداءً شخصياً ومؤسسياً عميقاً بين حميدتي وأحمد هارون، ظهر جلياً لاحقاً في تصريحات حميدتي التلفزيونية في ٢٠١٨ حين وصف هارون بأنه "مكانه السجن"، ورفض مراراً التنسيق معه حتى تدخّل البشير شخصياً لإجراء تسوية شكلية بينهما.

مقارنة التحول المؤسسي

وجه المقارنة	مرحلة ما قبل ٢٠١٩ (فترة الانضباط والتبعية)	مرحلة ما بعد ٢٠١٩ (فترة الانفصال والتمدد)
تحريك القوات	مقيد تماماً بأوامر تحرك صادرة من هيئة عمليات الجيش.	استقلال كامل بالحركة والانتشار دون إخطار أو إذن القيادة العامة (كما حدث في مروي).
السلطة التنفيذية	يخضع لقرارات الولاة ولجان أمن الولايات (مثل قرار طرد الأبيض).	نفوذ سياسي أعلى من حكام الولايات، مع تولي حميدتي منصب نائب رئيس مجلس السيادة.
المظلة القانونية	خضوع كامل للقانون والمحاكم العسكرية للجيش (المادة ٥).	إلغاء المادة ٥ في ٢٠١٩، مما أسس لجيش موازٍ لا يخضع لرقابة القوات المسلحة.

توثيق المقابلة

- **البرنامج:** "حال البلد" – شاشة سودانية ٢٤ (تقديم: الطاهر حسن التوم).
- **تاريخ البث الأصلي:** مساء الثلاثاء ٩ أكتوبر ٢٠١٨.

أجرى الإعلامي الطاهر حسن التوم مقابلة موسعة مع حميدتي عبر قناة "سودانية ٢٤"، وثّق فيها نصوصاً قطعية حول التبعية والانضباط قبل سقوط النظام[٨٩].

وقد وثّقت إفادات حميدتي مع الإعلامي الطاهر حسن التوم في برنامج "حال البلد" (أكتوبر ٢٠١٨) تفاصيل مفصلية حول كواليس تلك الحقبة وعلاقته بمراكز القوى داخل نظام الإنقاذ.

[٨٩] قناة سودانية ٢٤، تسجيل المقابلة الكاملة مع الفريق محمد حمدان دقلو في برنامج (حال البلد) تقديم الطاهر حسن التوم، بُثت بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٨، الأرشيف المرئي، الخرطوم.
رابط الحلقة في يوتيوب: https://youtu.be/962-wHncDVc?si=HpRsqZMXCh-y3c4O

شهادة "حال البلد": أوضح حميدتي في مقابلته التلفزيونية أنه لم يتمرد ضد الدولة ككيان، بل كان احتجاجه موجهاً ضد قيادات نافذة في نظام الخرطوم كانت تتولى ملف دارفور – وعلى رأسهم أحمد هارون (والي جنوب دارفور آنذاك ومسؤول الملف الأمني) – متهماً إياهم بالمماطلة واستغلال مقاتلي الإقليم كوقود للحرب ثم التنكر لهم.

إفادات حميدتي النصية في التبعية والسيطرة العسكرية للجيش والقائد العام

- ذكر حميدتي: "قوات الدعم السريع تتبع للقائد العام للقوات المسلحة مباشرة، ونحن بنشتغل بتوجيهات القائد العام ووزير الدفاع ورئيس الأركان المشتركة، وما عندنا أي أجندة أو تحرك خارج إطار تعليمات الدولة".
- وأفاد بقوله: "نحن ما بنتحرك ساكت، ولا بتطلع عربية واحدة من المعسكر إلا بأمر تحرك رسمي (Movement Order) من القيادة العسكرية للجيش".
- وقال حميدتي: "في الميدان الدعم السريع شغال يد واحدة مع الجيش وتحت إمرة قادة الفرق العسكرية في مسارح العمليات، ونحن سند للقوات المسلحة في كل المحاور".

في مسألة دمج القوات أو حلها

- ذكر حميدتي رداً على مستقبل القوة: "يعني هسه بعد العمليات دي انتهت يمسكوها يجدعوها؟ نحن ما جينا ببدعة، دي قوة نظامية موجودة، بتتدرب وبتتأهل ومستمرة عشان تقوم بواجباتها الوطنية لحماية البلد".
- وأفاد حميدتي بقوله: "القوات دي هي جيش أصلاً بالقانون، والناس البتتكلم عن دمجها ديل ما فاهمين القانون؛ الدعم السريع قوة خاصة تتبع للقائد العام زي الحرس الجمهوري في تشاد وزي القوات الخاصة في أي دولة في العالم، ومافي حاجة اسمها دمج في الجيش لأنها جزء منه بالقانون".

في قومية القوة ونفي الطابع القبلي

- قال حميدتي: "الدعم السريع ما حقت قبيلة ولا مليشيا، دي قوة قومية فيها مقاتلين وضباط من دارفور ومن الشمالية ومن الشرق ومن النيل الأزرق ومن كردفان ومن كل أقاليم السودان".

- وذكر أيضاً: "نحن شغالين بقانون مجاز من البرلمان في ٢٠١٧، والجنود ديل عساكر نظاميين للدولة عندهم نمر عسكرية وتدريب ونظام انضباط كامل، وما تابعين لأي جهة حزبية أو جهوية".

في مهام حراسة الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية

- أفاد حميدتي بقوله: "قواتنا منتشرة في الصحراء والحدود مع ليبيا ومصر وتشاد بتكليف من الدولة، بنحارب تهريب السلاح وعصابات تجارة البشر والمخدرات".
- وقال حميدتي: "نحن بنحرس الحدود دي وبنمنع الهجرة غير الشرعية الماشية لأوروبا نيابة عن المجتمع الدولي، وبندفع تكلفتها من دمنا ومن مواردنا وما لاقين شكر ولا دعم من زول".

في خلافات القيادة وحادثة شمال كردفان (الأبيض ٢٠١٤)

- ذكر حميدتي معلقاً على الحادثة: "القوات دي لمّا طلعت من الأبيض ما طلعت لأنها مدانة، طلعت لأن القيادة وجهت بسحبها تفادياً للفتنة بعد الحملة والتشويه الحصل من ناس عندهم أغراض سياسية".
- وأفاد حميدتي بقوله: "أحمد هارون مكانو السجن، والقوات دي حررت أبو كرشولا وقدمت الشهداء، وبدل ما يكرموها جو يمارسوا عليها سياسة ويشوهوا صورتها قدام الشعب، ونحن رفضنا الكلام ده والتزمنا بتوجيه القيادة فقط".

التقنين الأولي :(2013) أُعلنت رسمياً "قوات الدعم السريع" بمرسوم جمهوري في عهد الرئيس عمر البشير، ووُضعت في بدايتها تحت مظلة "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" بقيادة محمد حمدان دقلو "حميدتي"، **وكان قوامها في ذلك الوقت لا يتجاوز ٦,٠٠٠ مقاتل.**

إعادة التموضع القانوني (2017): أقر المجلس الوطني (البرلمان) في ١٨ يناير ٢٠١٧ قانوناً خاصاً جعلها قوة عسكرية تتبع رسمياً للقوات المسلحة وتعمل بأمر القائد العام، مع استقلال عملي وإداري واسع.

التوسع المالي والعسكري(2019 – 2015)

حرب اليمن :شاركت القوات بآلاف الجنود كجزء من التحالف العربي في اليمن، مما عزز خبراتها الميدانية ووفّر لها دعماً مالياً مباشراً وعتاداً حديثاً، حيث تراوح أفراد القوات المناوبة والمستبدلة باستمرار بين ٧,٠٠٠ و١٠,٠٠٠ جندي.

الإمبراطورية الاقتصادية :أحكمت القوات سيطرتها على مناجم التعدين وعلى رأسها جبل عامر في شمال دارفور، مستندة إلى شبكات تجارية وشركات استثمارية (مثل شركة "الجنيد")، ما منحها استقلالاً مالياً كاملاً عن ميزانية الدولة الرسمية.

أدوار مكافحة الهجرة :تولت حراسة الحدود الشمالية والغربية لمكافحة التهريب والاتجار بالبشر بالتنسيق غير المباشر مع برامج الشراكة الأوروبية ("عملية الخرطوم").

التحول بعد سقوط البشير(2021 – 2019)

إسقاط النظام وتعديل القانون :شارك حميدتي في الإطاحة بالبشير في أبريل ٢٠١٩ وأصبح نائباً لرئيس المجلس العسكري الانتقالي، ثم نائباً لرئيس مجلس السيادة الانتقالي بموجب الوثيقة الدستورية.

فك الارتباط القانوني والعملياتي بالجيش : أصدر رئيس المجلس العسكري في ٢٠١٩ مرسوماً ألغى بموجبه المادة (٥) من قانون ٢٠١٧ التي كانت تخضع قوات الدعم السريع لضوابط وقوانين القوات المسلحة، مما جعلها جيشاً موازياً تحت إمرة قائده مباشرة دون رقابة القيادة العامة[٩٠].

وراثة هيئة العمليات (2020): عقب حل هيئة العمليات التابعة لجهاز المخابرات في يناير ٢٠٢٠، استولت قوات الدعم السريع على مقار الهيئة وعتادها الثقيل ومراكز تدريبها ومعسكراتها الإستراتيجية في الخرطوم وسوبا.

التوسع الاقتصادي وشبكات التمويل: سيطرت القوات على مناجم الذهب بجبل عامر عبر شركات استثمارية تابعة (مثل شركة الجنيد)[٩١] ، إلى جانب العوائد المالية المباشرة والعتاد المتطور جراء المشاركة بآلاف المقاتلين في حرب اليمن ضمن التحالف العربي[٩٢].

---

٩٠ المجلس العسكري الانتقالي، مرسوم دستوري رقم (١١) لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون قوات الدعم السريع لسنة ٢٠١٧ وإلغاء المادة (٥)، الأمانة العامة لمجلس السيادة، الخرطوم، ٣٠ يوليو ٢٠١٩.

٩١ منظمة الشاهد العالمي (Global Witness)، أموال الذهب وشركات الجنيد: الشبكات المالية والشركات الخاصة التابعة لقوات الدعم السريع في السودان، لندن، تقرير استقصائي، ديسمبر ٢٠١٩، ص ٨-١٦.

٩٢ منظمة العفو الدولية (Amnesty International)، مشاركة القوات السودانية في نزاع اليمن: المسارات، التمويل، وتدفق السلاح، لندن، تقرير حقوقي، ٢٠١٩، ص ٢٤-٢٩؟.

أزمة الاتفاق الإطاري والدمج (٢٠٢٢ – ٢٠٢٣): فجر بند إصلاح القطاع الأمني الصراع المحتوم؛ حيث تمسك الجيش بجدول دمج زمني لا يتجاوز عامين، بينما تمسك حميدتي بـ ١٠ أعوام[٩٣].

الانفجار العسكري في مروي والخرطوم: بعد حشد نحو ١٠٠,٠٠٠ مقاتل وتطويق مطار وقاعدة مروي الجوية بالولاية الشمالية دون تنسيق مع هيئة الأركان، عدّ الجيش التحرك عدائياً، فانفجرت الحرب الشاملة في ١٥ أبريل ٢٠٢٣[٩٤].

مسار الصدام واندلاع الحرب(2023 – 2021)

الحدث وتطور الصراع	المحطة الزمنية
المشاركة المشتركة مع الجيش في الحركة التصحيحية وحل حكومة عبد الله حمدوك، تلاها خلاف تدريجي حول إدارة الدولة والنفوذ الاقتصادي.	أكتوبر ٢٠٢١
التوقيع على "الاتفاق الإطاري" وتفجر أزمة إصلاح القطاع الأمني، حيث تمسك الجيش بدمج الدعم السريع خلال عامين، بينما طالب حميدتي بجدول زمني يمتد لـ ١٠ سنوات.	2022 – مطلع ٢٠٢٣
قُدّر حجم القوات عشية الحرب بنحو ١٠٠,٠٠٠ مقاتل مجهزين بعربات الدفع الرباعي والمدافع الرشاشة ومضادات الطيران، مع تجنيد مكثف داخل دارفور وشبكات تجنيد عابرة للحدود.	التوسع البشري
حشد الدعم السريع أرتالاً عسكرية ضخمة ونشرها قرب قاعدة ومطار مروي بالولاية الشمالية دون تنسيق مع قيادة الجيش،	أبريل ٢٠٢٣

[٩٣] مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الاتفاق الإطاري السوداني وأزمة هيكلة المؤسسة العسكرية: معضلة دمج الدعم السريع وتوحيد الجيش، القاهرة، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ٣٤٥، مارس ٢٠٢٣، ص ٣١-٣٧.

[٩٤] معهد الوادي المتصدع (Rift Valley Institute - RVI)، المسار نحو الهاوية: الصراع على مطار مروي وتفجر حرب ١٥ أبريل في السودان، نيروبي، ورقة إحاطة بحثية، مايو ٢٠٢٣، ص ٢-٦.

الحدث وتطور الصراع	المحطة الزمنية
معتبراً إياها انتشاراً اعتيادياً، بينما اعتبرها الجيش تحركاً عدائياً ومحاولة لحصار المقاتلات الجوية.	
اندلاع الاشتباكات الشاملة في الخرطوم ومروي إثر التوترات المتصاعدة، لتتحول الأزمة إلى نزاع مسلح واسع النطاق اجتاح العاصمة وإقليم دارفور ومناطق أخرى.	15أبريل ٢٠٢٣

أبرز المصادر المرجعية للتوثيق الخاصة بموضوع الدعم السريع

١- موقع وزارة العدل والبرلمان السوداني :نصوص "قانون قوات الدعم السريع لسنة ٢٠١٧" ومرسوم التعديل الصادر في ٢٠١٩، وبنود "الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية ٢٠١٩."

٢- تقارير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان :القرارات والتقارير الدورية لمجلس الأمن الدولي حول إقليم دارفور وشبكات تمويل وتجنيد الحركات والقوات شبه العسكرية.

٣- مركز ريفلكشنز لأبحاث النزاع :(Rift Valley Institute) أوراق بحثية حول تطور ميليشيات حرس الحدود والجنجويد إلى الدعم السريع وتجارة الذهب في دارفور.

٤- مجموعة الأزمات الدولية :(International Crisis Group) تقارير متخصصة حول "الاتفاق الإطاري" وأزمة دمج الجيوش التي قادت إلى أحداث مروي واندلاع حر دخلت القوة إلى المرحلة الجديدة محتفظةً بسلاحها وقيادتها ومواردها، وأصبحت شريكًا في صناعة ما بعد الإنقاذ.

وهنا ظهر الجزاء من جنس العمل: القوة التي استُخدمت لمواجهة خصوم النظام شاركت في إزاحة رأس النظام، ثم أصبحت أحد مراكز السلطة التي تنازع الجيش والدولة.

كيف نحكم على حقبة الإنقاذ؟

أشد القراءات ضعفًا هي التي تحول الإنقاذ إلى خير مطلق أو شر مطلق. فقد كانت تجربةً طويلة ومتعددة المراحل، شهدت بناءً وتنميةً وحربًا وسلامًا وانقسامًا وانفتاحًا وانغلاقًا. **وأي حكم جاد يجب أن يرى المتناقضات معًا.**

أنجزت الدولة في عهدها مشروعات في النفط والطرق والجسور والسدود والكهرباء والاتصالات والتعليم العالي والصناعات، وقوت بعض قدراتها العسكرية والإدارية. وهذه إنجازات تخص السودان ولا يجوز محوها بسبب الخصومة مع النظام.

وكذلك لا يجوز أن تُنسب كل إخفاقات الحقبة إلى الحكومة، مع تجاهل أثر الحركات المسلحة والعقوبات والدعم الخارجي للمعارضة. ولا يجوز استخدام هذه العوامل لتبرئة الحكومة من القرارات التي فتحت لها الأبواب.

الحكم المتوازن لا يوزع البراءة بالتساوي، بل ينسب إلى كل فاعل ما فعله.

الدولة التي خرجت أضعف

عندما سقط النظام في أبريل ٢٠١٩، كانت الدولة السودانية تحمل إنجازات مادية كبيرة ومهمة، لكن كانت أضعف في جوانب تأسيسية: الجنوب انفصل، والحروب استمرت، والاقتصاد فقد النفط، والثقة بين القوى السياسية انهارت، والسلاح تعدد، والتدخل الخارجي اتسع.

كانت هذه العناصر تحتاج إلى قيادة انتقالية شديدة الحكمة، تعرف أن مهمتها الأولى ليست توزيع الغنائم أو الانتقام من الماضي، بل حفظ الدولة ومنع مراكز القوة من التصادم.

لكن ما وقع بعد السقوط لم يعالج هذه المعضلات؛ بل نقلها إلى قلب السلطة الجديدة. دخل الجيش والقوة الموازية والقوى المدنية والحركات المسلحة في ترتيبات متتابعة، وكل طرف محتفظ بمشروعه وسلاحه ومخاوفه وعلاقاته. وبدأت عملية تفكيك لمؤسسات مرتبطة بالنظام السابق قبل اكتمال بناء البدائل.

وهكذا انتقل السودان من نظام قوي في مركزه وضعيف في بعض جوانب توافقه، إلى انتقال ضعيف في مركزه ومتعدد القوى، وكانت الحرب تنمو داخل هذا التعدد.

وقصارى القول: بنت الإنقاذ طرقًا وجسورًا ومؤسسات، لكنها لم تبنِ عقدًا وطنيًا يحمي ما أنجزته من سقوط نظامها؛ وقوت الجيش في مراحل، وحاربت تمردًا في الجنوب ،

ثم واجهت حروبًا في مناطق أخرى تحولت إلى أبواب للتدويل. أما المعارضة، فقد قاومت نظامًا بدأ بانقلاب وأقصاها، لكنها لم تفرق دائمًا بين إسقاطه واستنزاف الدولة التي سترثها. وعندما جاءت ديسمبر، كان الشعب يثور على أزمة حقيقية صنع الحكم جزءًا منها، لكن الحرب والعقوبات والمعارضة المسلحة والخارج كانت قد وضعت فيها النصيب الأكبر. النظام، وبقيت الدولة واقفةً فوق أرض مليئة بالسلاح والثأر والمصالح؛ ولم يكن ينقصها سوى انتقال يسيء تقدير الخطر حتى تنفتح أبواب الحرب.

"شهادة فكرية مبكرة على دورة الانزلاق: قراءة في كتاب "الثورة والثورة المضادة" لمحمد أبو القاسم حاج حمد (١٩٦٩)"

ونوردها هنا مع اننا سنقتبس منها فقرات بحب الموقع المناسب لأن كتاب حاج حمد كُتب عام ١٩٦٩ لرصد أزمات ما بعد الاستقلال، وأكتوبر، وصولاً إلى صعود مايو ١٩٦٩؛ فيكون بمثابة خلاصة تشريحية نقدية للفترة الممتدة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٩ تعزز دراسة الباب الثاني بالكامل قبل الانتقال لأحداث ديسمبر ٢٠١٨ وما تلاها في الباب الثالث.

تحليل اهم ما يلائم كتابنا من كتاب "الثورة.. والثورة المضـــادة في الســـودان" ومقطتفات منه لفائدة القارئ:

يمثل كتاب "الثورة.. والثورة المضـــادة في الســـودان" (دار الطليعة – بيروت، آب/أغسطس ١٩٦٩) للمفكر محمد أبو القاسم حاج حمد وثيقة فكرية وتحليلية مبكرة وشديدة الأهمية. وبالرغم من كونه كُتب في سياق سياسي محدد إبان صعود حركة ٢٥ مايو ١٩٦٩، إلا أن بنيته التحليلية تقدم مادة تأســـيســـية وميدانية ثرية تخدم أطروحة:

"دايلما "dilemma" الدولة والثورة في الســـودان: بين عفوية الغضـــب الجماهيري وهندسة الصراع النخبوي (دراسة سياسية وعسكرية وجيوسياسية في ضوء النظام المعرفي القرآني وعلم الاجتماع الاستخلافي العمراني السنني)".

وفيما يلي تحليل منهجي للكتاب وتلخيص لأبرز المقاطع والأطروحات الصـــالحة للتوظيف التحليلي ضمن محاور كتابنا هذا:

أولاً: التحليل المنهجي والمعرفي لمضمون الكتاب

الرؤية الجيوسياسية المركبة (ربط الداخلي بالخارجي):

ينطلق حاج حمد من فرضـية مركزية: يسـتحيل فهم الحدث الثوري والسـياسـي في السودان بالاعتماد على "الدوافع المحلية المجردة" فحسب، بل عبر وضعه في شبكة التأثيرات الإقليمية (العربية والأفريقية) والدولية. السـودان يمثل ملتقى توازنات حرجة؛ وأي حراك ثوري داخلي يهدد المنظومة الإقليمية المحيطة، مما يسـتدعي بالضـرورة استجابات وتدخلات مضادة.

تشريح بنية التخلف وأزمة التكوين النخبوي (السوسيولوجيا السياسية):

يفكك الكاتب الطبيعة الطبقية والتكوينية للنخب السـودانية (تحالف الطائفية والبرجوازية التجارية والبيروقراطية المدنية والعسـكرية). ويوضـح كيف عجزت هذه القوى عن إحداث أي "ثورة تنمية وإنتاج" في الريف السـوداني الذي يشـكل الغالبية المطلقة، مكتفية باقتسام الامتيازات والمغانم واستهلاك الترف.

أزمة الفهم الطبقي المجرد وتغييب التناقض العمراني السنني:

يوجه الكاتب نقداً عميقاً لليسار الماركسي التقليدي؛ لأنه طرح مقولة "الصراع الطبقي الكلاسيكي" المستوردة، بينما التناقض الأساسي في السودان لم يكن صراعاً بين رأسـمالية منتجة وبروليتاريا، بل كان "عجز النخب والبرجوازية التابعة عن قيادة التنمية والإنتاج، ومواجهة واقع التخلف العمراني".

المسألة العسكرية وديناميات التمرد:

يوثق الكتاب عبر بيانات رسمية ومنشورات "الضباط الأحرار" كيف تم استنزاف المؤسسة العسكرية وإقحامها في صراعات الجنوب دون إرادة سياسية أو إسناد لوجستي وأخلاقي، مما حوّل المؤسسة العسكرية من أداة ضبط واستقرار إلى فاعل سياسي يضطر للتدخل نتيجة فساد وتواكل النخب الحاكمة.

ثانياً: أهم المقاطع والنصوص المفتاحية التي تخدم موضوعنا

١. في البعد الجيوسياسي: موضع السودان في شبكة التوازنات الدولية والإقليمية

المقطع (ص ٥ – ٦): "لم تعد مهمة الناقد السياسي، كما كانت في الماضي، البحث عن مصدر التغيرات السياسية والاجتماعية استناداً إلى دوافعها المحلية المجردة... ولكن بوضعها في دائرة التأثيرات القومية والعالمية المتبادلة وما تركزه من خطوط وأبعاد تؤثر في تكييف الحدث السياسي والاجتماعي؛ بحيث يصبح الحدث في حد ذاته انعكاساً لها واستمراراً لمشيئتها... تتلخص الإشارة الأولى في ارتباطات السودان الجغرافية والبشرية بعدد غير قليل من الأقطار الأفريقية والعربية مما يمنحه رصيداً ثابتاً للحركة والتأثير... وتتلخص الإشارة الثانية في قدرات السودان الاقتصادية الهائلة التي لم يستثمر منها بعد إلا الجزء القليل... السودان قطر يعاني من مشكلة التخلف الاجتماعي والفكري بالنظر لتخلفه الاقتصادي بالإضافة إلى مشاكل التمزق الوطني".

ويصلح هذا المقطع لتأصيل "الدايلما الجيوسياسية"، وتبيان كيف أن عفوية الثورات في السودان تصطدم فوراً بثقل الموقع الجغرافي وحسابات المحاور الإقليمية والدولية التي تخشى تحول السودان إلى فاعل سياسي واقتصادي مستقل ومحرر للطاقات العمرانية.

٢. في سوسيولوجيا التخلف ونقد الفهم النخبوي للصراع: مقولة "شن سوُّوا لينا؟"

المقطع (ص ٧٤ – ٧٥): "إن مشكلة الاستغلال الطبقي بشكله الكلاسيكي الذي طُرح به (نظرياً)... يأتي ضمن التناقض الأساسي مع واقع التخلف الذي يعتبر عقبة حتى أمام نمو البرجوازية الوطنية كطبقة... كل هذه الاعتبارات تجعل المعركة الطبقية في السودان موجهة من زاوية (عجز) القوى الرأسمالية الوطنية وضعفها عن أداء دورها التاريخي في قيادة ثورة الإنتاج والتنمية مما يلغي دورها موضوعياً... فالقهر الاجتماعي لا يكون تناقضاً أساسياً محركاً للثورة إلا حين تستوعب القوى الرأسمالية الطاقة الطبيعية والبشرية الرئيسية في القطر ضمن نظام إنتاجها وعلاقاته... أما التناقض الأساسي في السودان فهو ضد واقع التخلف، والمعركة موجهة ضد القوى التقليدية بالنظر إلى عجزها عن أداء دورها الطبقي التاريخي... بحيث تصبح عبارة (شن سوُّوا لينا؟ – ماذا فعلوا من أجلنا) جملة ثورية وشعاراً ولّده واقع الإحساس الشعبي بالضعف الرأسمالي والعجز المستمر الذي تعيشه القوى التقليدية".

وهذا المقطع ينقل التحليل من النماذج الغربية المؤدلجة (صراع الطبقات) إلى "سُنّة العمارة والاستخلاف وعجز النخب". فالغضب الجماهيري في الوعي الجمعي السوداني يتفجر ليس ترفاً نظرياً، بل احتجاجاً سنناً وفطرياً على تعطيل الإعمار والاستخلاف الأرضي ("شن سووا لينا؟").

٣. في هندسة الصراع النخبوي: تفكيك البنية الطائفية والتلفيق الحزبي

المقطع (ص ٦٤ – ٦٦): "الحزب الطائفي، ختمياً كان أم مهدوياً، يقوم على أسس من العلاقات العشائرية الريفية المتخلفة المرتبطة في نهايتها بمركزية روحية... وتمر العلاقة بين الجماهير الريفية والبيت الديني – وهي بالأساس علاقة ثقة تكونت عبر

التاريخ وبدافع معطيات ثقافية محددة تفاعل فيها التخلف مع الدين – عن طريق الوسطاء ذوي المراكز العشائرية أو الروحية... بحيث يؤدي هذا الوضع لتشكيل طبقة من الوجهاء ذوي الامتيازات الاجتماعية المتنوعة... الحزب الطائفي مؤسسة اجتماعية تديرها طبقة متخلفة منتفعة تمارس فيما بينها توزيع المغانم والامتيازات مستمرة في استغلال ثقة الجماهير... أما المكاتب السياسية والمؤتمرات العامة واللجان التنفيذية والليالي السياسية الموسمية فلا تتعدى كونها تظاهرات شكلية لا تحتوي على أي معنى ديمقراطي حقيقي".

المقطع المكمل (ص ٦٩ – ٧٠): "انتهت في النهاية إلى حركة طائفية متقدمة من ناحية التركيب والولاء، وأصبح زعيمها بيتاً دينياً ثالثاً يمارس نفس عقلية التبعية وتسخير الجماهير انطلاقاً من ثقتها الشعبية به... المظهر الحقيقي لهذه الطبقة ينم عن ميلها المتعاظم للترف والتظاهر بالثروة... أما الصرف على مشاريع التنمية ودراستها لأداء دورها كطبقة قادرة مقتدرة فلا يملكون لها ما يكفي من القدرات المالية أو الفنية أو الإدارية".

وهذا المقطع يفكك بدقة آليات "هندسة الصراع النخبوي"؛ حيث تتحول الديمقراطية الإجرائية إلى غطاء لتكريس مصالح فئات وسيطة تستغل الرمزية الدينية أو المكانة التاريخية دون أي قدرة وظيفية على بناء الدولة الحديثة أو إقامة أوتاد العدل والعمران.

٤. في المسألة العسكرية: اختلال الإدارة وعزلة الخرطوم عن الميدان

المقطع (ص ٨٢ – ٨٤، وص ٨٧): "عندما كان السياسيون في الخرطوم يشغلون أنفسهم بالصراع حول السلطة والتناحر حول المصالح الخاصة والإثراء على حساب الشعب، كانت القوات المسلحة التي تحارب من أجل وحدة الوطن وحريته تعاني من

النقص الواضـــح في المعدات والعتاد... وكانت الحكومة في الخرطوم معزولة تماماً عما كان يدور في الجنوب... وأهملت تماماً واجبها نحو توفير حتى أبسط احتياجات الجندي المقاتل من ملابس وذخيرة... إن الحقيقة الواضـحة التي لا تقبل الجدال هي أن القلاقل في الجنوب، وإن بدت في مظاهرها تمرداً داخلياً وصـراعاً عنصـرياً، فإنها في الحقيقة ليست سوى حلقة في سلسلة مؤامرات الاستعمار... كل هذا يوضـح أن معركة الجنوب الأصـلية ليس مكانها جوبا أو توريت، وإنما مكانها هنا في الخرطوم؛ لننزع الخنجر المغروس في ظهورنا".

المقطع المكمل من واقع الجيش (ص ٩٥ – ٩٦): "انعدمت الثقة في كثير من الأحيان بين الجنود والضباط لعجز الضباط عن حل مشاكل الجنود الصـغيرة... ولم يكن ذلك كله خافياً على رئاســة القوات المســلحة أو على الحكومات الرجعية التي كانت في السلطة، ولكن لم يكن هناك من يهتم بكل ذلك، وكان الجميع في الخرطوم يشـغلون أنفسـهم بالصـراع حول المناصـب، وكان همهم: من الذي يصـبح رئيسـاً للجمهورية؟ ومن كان يريد أن يصـــبح رئيســـاً لجمهورية تلك كانت حالة قواته المسلحة؟!".

ويمثل هذا الرصـــد وثيقة بالغة الدلالة لبحث "ظاهرة التدخل والتمرد العســـكري"؛ فالعسكرية السودانية لا تنقلب في فراغ، بل تتحرك نتيجة اختناق بنيوي، وعجز نخبوي مركزي، وانفصام تام بين مراكز القرار السياسي في العاصمة وبين متطلبات الجبهات الميدانية والسيادة الوطنية، وهو تحليله كأنه يتحدث أيضا لما يحدث في الديموقراطية الثالثة والاحداث التي تشـابه تحليله هذا وأدت الى يتقدم الجيش بمذكرته الشـهيرة في مطلع عام ١٩٨٩.

٥. في أزمة الحراك الثوري: عفوية الجماهير وعجز "الجبهات التقدمية"

المقطع (ص ١٢٨ – ١٣٠): "فشـلنا طوال مرحلة أكتوبر وما بعدها في إقامة مثل هذا التجمع الجبهوي بفعل تناقضاتنا غير المستساغة لدى الجماهير، وخيانتنا العفوية لأفكارنا في مرحلة التطبيق العملي؛ بحيث اعتقد كل منا أنه الوصـــي على عرش الحركة الثورية... وكانت النهاية تمزقات وتشنجات واستعصاء على منطق الواقع... إن العمل التقدمي الجبهوي مطلوب لذاته، ولا يشـــترط في كل الأحوال أن تكون الجبهة تجمعاً لأطراف مختلفة بمقدار ما يشـــترط فيها أن تكون إطاراً عاماً لتفاعل مختلف القوى والتيارات... وانفراد حركة بعينها لا يمكنها من تحقيق إنجازات متقدمة لصالح الاستراتيجية الثورية".

وهذا يصلح للاستشهاد به عند معالجة إشكالية "عفوية الغضب الجماهيري أمام أنانية وتشـرذم النخب"؛ حيث يتكرر المشـهد السـوداني عبر الحقب: غضـب شـعبي عارم يُسـقط الأنظمة، تعقبه نخب أيديولوجية متناحرة تتصـارع على وصـاية الثورة ومغانم السـلطة، فتفشـل في تشـكيل كتلة تاريخية جامعة، مما يجهض الثورة ويعيد إنتاج الأزمة أو يستدعي تدخلاً حاسماً.

الباب الثالث

من الثورة إلى ازدواج السلطة والقوة

الفصل التاسع

ديسمبر ٢٠١٨: ثورة هندسة المآلات واستغلال الغضب الشعبي

وايضا برز دور الدول الغربية بالتحالف مع مكونات المعارضة المتعددة التي حملت السلاح والتي لم تحمله في بذر بذور ثورة جديدة، لكن هذه المرة استخدمت أذرع من داخل النظام الحاكم نفسه "اللجنة الأمنية وبعض السياسين" ووجد الشعب نفسه وقود لثورة استغلت سخطه على الاوضاع الاقتصادية والسياسية في اواخر الانقاذ والذي كان للدول الغربية والمعارضة ضلع كبير فيه ليجد الشعب نفسه في اتون ثورة صنعت بذكاء استخباراتي قوي.

لكن القول إن الغضب كان حقيقيًا لا يعني أن مسار الثورة ومآلاتها تُركا لعفوية الجماهير. فالثورات لا تسير في فراغ؛ تتحرك داخلها قوى منظمة، ولكل قوة مشروعها واتصالاتها وأدواتها. وما إن ظهر أن الاحتجاج يستطيع تهديد النظام حتى بدأت عملية واسعة لتوجيهه، وتحديد من يتحدث باسمه، ومن يُعترف به ممثلًا له، ومن سيجلس إلى مائدة التفاوض بعد السقوط.

عطبرة: الخبز الذي تحول إلى سياسة

في التاسع عشر من ديسمبر ٢٠١٨ اندلعت احتجاجات واسعة في عطبرة عقب ارتفاع سعر الخبز وتفاقم الضائقة بتغذيته وتعبئته، مثل كالنموذج الذي تحدثنا عنه في كيفية تحويل حشد الى حشد فاعل، وكانت المدينة ذات تاريخ نقابي وعمالي جعلها بيئةً سريعة الاستجابة للتعبئة للحراك. ثم انتقلت الاحتجاجات إلى مدن أخرى بذات الكيفية، ثم رفعت الجهات المعبئة تلك سقف المطالب من رفض الغلاء إلى إسقاط النظام.

هذا الانتقال من مطلب معيشي إلى مطلب سياسي لا يحدث مصادفة. فحين يغزى عبر تعبئة كهذه المجتمع ثقته في قدرة الحكومة على الإصلاح، ولا يعود ارتفاع سعر الخبز مشكلةً اقتصادية منفصلة؛ يصبح دليلًا على فشل النظام كله. وتساعد القوى المنظمة على ربط الوقائع المتفرقة داخل رواية واحدة: الأزمة ليست في المخبز أو البنك أو الوقود، وإنما في الحكم، ولذلك لا يكفي إصلاح السعر، بل يجب إسقاط النظام.

كانت هذه الرسالة تجد أرضًا مهيأة. فقد جرب السودانيون وعود الإصلاح والحوار، ولم يرَ كثير منهم تغييرًا يوازي تدهور المعيشة. وبدت القيادة محاطةً بالمصالح، بينما تراجعت قدرة مؤسسات الدولة على الاستجابة.

تجمع المهنيين وفاعلية التنظيم الخفي

ظهر تجمع المهنيين السودانيين بوصفه القوة الأكثر حضورًا في تنظيم المواكب وصياغة الجداول والشعارات. وكان لقدرته على العمل بعيدًا عن القبضة الأمنية (او متماهيا مع جانب منها ويعمل بتخطيط منها)، واستخدام المنصات الرقمية، والمحافظة على صورة مهنية غير حزبية، أثر كبير في توسيع الاستجابة.

جاء التجمع في وقت تراجعت فيه الثقة بالأحزاب التقليدية، فقدم نفسه بوصفه تعبيرًا جديدًا عن الأطباء والمعلمين والمهندسين وغيرهم من المهنيين. ومنح ذلك الحراك لغةً أقرب إلى المجتمع وأبعد عن الصراعات الحزبية المعروفة.

لكن الواجهة المهنية لم تكن فراغًا سياسيًا. فقد كانت داخلها اتجاهات وأفكار وعلاقات حزبية، وكانت قوى سياسية أكثر خبرةً تعمل حولها ومن خلالها. فهو أصلا لم يكن كيان محايد فوق السياسة انما أداة من ادواتها وواجهة من واجهاتها.

لقد ساعد غموض التكوين والقيادة في حماية الحراك أمنيًا، لكنه خلق لاحقًا سؤالًا عن التفويض: من يقرر داخل التجمع؟ ومن يمثل المهنيين؟ وما العلاقة بينه وبين الأحزاب؟ وهل يملك الذين نظموا المواكب حق تحديد شكل الحكم بعد سقوط النظام؟

في مرحلة المقاومة كان الغموض مصدر قوة، وفي مرحلة الحكم أصبح مصدرًا لأزمة التمثيل. فالأداة التي تصلح للعمل السري لا تصلح بالضرورة لبناء سلطة شفافة.

شعار جمع الناس وأخفى اختلافهم

رفعت الثورة شعار "حرية، سلام، وعدالة"، وهو شعار بالغ القوة والاختصار؛ واتسعت دلالته بحيث جمع قوى مختلفة، لكن اتساع الشعار كان مصدر قوته ومصدر ضعفه في آن واحد. فقد اتفق الجميع على الكلمات، واختلفوا في معانيها. هل الحرية مجرد إنهاء القيود السياسية، أم إعادة تشكيل المجتمع وقيمه؟ هل السلام تسوية مع الحركات المسلحة، أم معالجة للمشكلات، أم توزيع جديد للسلطة؟ وهل العدالة قضاء مستقل يحاسب الأفراد، أم تفكيك للنظام السابق ومؤسساته، أم إعادة توزيع اقتصادية؟

ظلت هذه الأسئلة مؤجلةً أثناء الثورة، لأن فتحها كان سيكشف الانقسام. وكان الحفاظ على وحدة الشارع يقتضي ترك الشعارات واسعةً بما يسمح لكل طرف أن يضع داخلها تصوره.

لكن ما يصلح للحشد لا يكفي للحكم. فالدولة لا تُدار بكلمات مفتوحة، بل بسياسات تختار بين مصالح وبدائل. وعندما حان وقت تحويل الشعار إلى مؤسسات، ظهر أن القوى التي رفعته لم تكن متفقة على تفسيره.

من الاحتجاج إلى استنزاف النظام

امتدت المظاهرات أشهرًا، وتنوعت بين مواكب مركزية واحتجاجات في الأحياء ووقفات وإضرابات. لم تستطع الحكومة إنهاء الحراك، ولم تستطع المعارضة إسقاطها سريعًا. ودخل الطرفان في معركة استنزاف.

راهن النظام على تعب المجتمع وتراجع الاحتجاج، وعلى قدرة الأجهزة على الاحتواء دون الانزلاق إلى قمع واسع يفجر موقفًا أكبر. وراهن منظمو الثورة على استمرار **الضغط حتى تنقسم أجهزة الدولة أو تتخلى المؤسسة العسكرية عن الرئيس.**

وكانت هذه هي نقطة الحسم الحقيقية؛ فالمواكب، مهما اتسعت، لم تكن تملك قوة مادية لإسقاط منظومة الحكم من دون انقسام في مركزها. لذلك اتجه الحراك في السادس من أبريل ٢٠١٩ إلى القيادة العامة للقوات المسلحة بإيعاز من بعض قادة اللجنة الامنية، حتى يبين انه اختيار يحمل دلالة واضحة: ان الثورة المدنية كانت تطلب من الجيش أن يفصل بينها وبين النظام، ولكي يكون سند للجنة الأمنية لتقود التغيير.

وجاء الاعتصام أمام القيادة ليثبت هذا الاتجاه ويصبح بمثابة الشرعية، وكأنه كان اعترافًا بأن إسقاط النظام يحتاج إلى موقفهم. وهذا يختلف كثيرا عن موقف المؤسسة العسكرية، في أكتوبر وأبريل، إلذي كان في الأول استلام لسطلة تم تسليمها لها والأخر انحياز المؤسسة العسكرية كمؤسسة وليس جانب منها مثل اللجنة الأمنية، وهذ ما يبين الفرق بين الفترة الانتقالية في ابريل ٨٥ عنها في أبريل ٢٠١٩، وهنا بدأت "دايلما ديسمبر": احتاج المدنيون إلى الجيش لإسقاط النظام، ثم أرادوا إخراجه سريعًا من السلطة التي أصبح شريكًا في صنعها.

السادس من أبريل: الذاكرة تصنع الفعل

لم يكن اختيار السادس من أبريل مصادفة؛ فقد استدعى ذكرى انتفاضة ١٩٨٥ وانحياز الجيش بقيادة سوار الذهب. أراد منظمو الحراك إعادة إنتاج الصورة: شعب يعتصم، وجيش ينحاز، ورئيس يرحل، وفترة انتقالية قصيرة تقود إلى حكم مدني.

لكن التاريخ لا يعيد نفسه بالشروط نفسها. كان انحياز ٢٠١٩ مختلفًا في بنيته وبيئته عن ١٩٨٥ كما بينا اعلاه. كما أن المعارضة نفسها لم تكن أحزابًا تستعد سريعًا لانتخابات بعد عام، بل تحالفًا واسعًا أراد فترةً انتقالية طويلةً تعيد بناء مؤسسات الدولة قبل الاحتكام إلى الصندوق.

استُدعيت صورة سوار الذهب من البعض، لكن شروط سوار الذهب لم تكن موجودة: جيش واحد، ومجلس انتقالي ذو نهاية زمنية واضحة، واتفاق عام على أن الانتخابات هي المهمة الأساسية. وبدل ذلك نشأت شراكة بين قوى تحمل شرعيات متنافسة وتريد استخدام الانتقال لإعادة توزيع القوة.

الحادي عشر من أبريل: سقوط الرئيس

أولا: **احداث ال ٤٨ ساعة الأخيرة من عمر النظام: ماذا كان يجري خلف الكواليس**

ثانيا تنحي الرئيس:

في الحادي عشر من أبريل ٢٠١٩ أعلنت اللجنة الامنية استلام السلطة وتنحي الرئيس عمر البشير وتشكيل مجلس عسكري انتقالي، غير أن القوى الثورية (بحسب المخطط لها) أوعزت للشارع أن المجلس الأول يمثل استمرارًا للنظام، فواصلت الاعتصام والضغط حتى تنحى الفريق أول عوض بن عوف وتولى الفريق أول عبد الفتاح البرهان رئاسة المجلس العسكري. وكان التغيير السريع دليلًا على قوة (التخطيط من الجهات التي كانت خلف الحراك).

وظهر قائد قوات الدعم السريع، الفريق محمد حمدان دقلو كبطل من ابطال التغيير وكان يهتف باسمه (حميدتي الضكران الخوف الكيزان) وكذلك موقفه المرسوم له من المجلس الأول بقيادة ابنعوف، كل هذا جعله في موقع متقدم بوصفه من قادة التغيير الأقوياء ثم جاء به الى منصب نائب لرئيس المجلس العسكري الانتقالي. ومنذ تلك اللحظة انتقلت القوة الموازية من دور عسكري وأمني نشأ في عهد الإنقاذ إلى شريك معلن في قمة السلطة التي تشكلت بعد سقوطها.

وهذه من أكبر مفارقات ديسمبر: خرج الناس لإسقاط النظام، لكن قوةً بناها النظام وأمدها بالموارد أصبحت من أهم ورثة سلطته.

لم يكن ذلك خطأً عابرًا في ترتيب المناصب، بل اعترافًا بأن السلاح المستقل يمنح صاحبه مكانًا سياسيًا. وبمجرد منح القوة الموازية هذا الموقع، أصبح دمجها في الجيش لاحقًا انتقالًا من شريك سيادي إلى تابع مهني؛ وهو تحول لم تكن قيادتها مستعدةً لقبوله بسهولة.

لكن التحالف مع قوة من داخل النظام يحمل ثمنًا. فهي لا تنحاز بلا مصالح، ولا تتخلى عن موقعها لتصبح مجرد منفذ لإرادة الشارع. تدخل الانتقال وهي تملك السلاح والمعلومات والشبكات، وتطلب مكانًا يناسب قدرتها، لا حجمها الانتخابي.

وبذلك أصبح النظام الجديد قائمًا على مفارقة: قوى مدنية تستمد شرعيتها مما تنعته بانه ثورة، وقيادات عسكرية تستمد قوتها من الدولة، وقوة موازية تستمد نفوذها من السلاح والموارد، وكل طرف يحتاج إلى الآخرين ويخافهم في الوقت نفسه.

هذه ليست شراكة مستقرة؛ إنها هدنة داخل معضلة أمنية وسياسية.

فض الاعتصام: لحظة الدم والانقسام

في الثالث من يونيو ٢٠١٩ فُض الاعتصام أمام القيادة العامة بالقوة، وسقط قتلى وجرحى وفُقد أشخاص، ووقعت انتهاكات جسيمة. وكانت الحادثة من أكثر لحظات الانتقال إيلامًا وغموضًا، وأصبحت العدالة بشأنها مطلبًا مركزيًا للثورة،، ومع ان الاعتصام نفسه كان امر وضع من اللاعبين الأساسيين لتمرير اجندات معية، وبث مفاهيم محددة، اذ لا جدوى أصلا لاعتصام او مظاهرات او أي نوع من مظاهر الثورة بعد سقوط النظام نفسه، ومع ذلك ففضه بطريقة درامتيكية، نسجت بين المجلس العسكري الذي أصبح حميدتي أحد قادته وبين من يسمون أنفسهم ممثلو الثورة، افضت الى جرائم نكراء.

جعلت احداث فض الاعتصام الشراكة المقبلة محملةً بدم لم تُحسم مسؤوليته قضائيًا. كما أصبحت الاتهامات بشأن من أصدر الأمر ومن نفذ ومن حاول إخفاء الأدلة جزءًا من الصراع السياسي، ولا يجوز أن تضيع حقوق الضحايا داخل تنازع الروايات.

فالعدالة تحتاج إلى تحقيق مستقل يصل إلى الأفراد والقرارات وسلسلة القيادة، لا إلى اتهام جماعي يُستخدم لإدانة مؤسسة كاملة أو تبرئة أخرى.

وقد كان موضوع الدم موضوع مهم في الذاكرة الثورية السودانية خصوصا الجانب اليساري ومن شايعه قد افاد د. علي إبراهيم هذه المسألة بالنقد والتحليل، واصفاً فكرة («حاجة الحراك لدم وشهيد من جامعة الخرطوم» بأنها تحولت إلى ما يشبه الأسطورة السياسية والخرافة لدى قوى المعارضة:

فهم خاطئ لإرث ثورة أكتوبر [٠٠:٠١]: يوضح د. عبد الله أن حركات المعارضة بمختلف فتراتها فهمت تجربة ثورة أكتوبر (١٩٦٤) فهماً قاصراً، مفاده أن اندلاع الثورة وقلب النظام يتطلب بالضرورة سقوط شهيد، وبالتحديد داخل أو من جامعة الخرطوم لـ «تقلب الدنيا».

«كبش فداء» من الجامعة [٠٠:٢٢]: ينتقد هذا التصور معتبراً إياه شكلاً أسطورياً يخال للبعض فيه أن النظام السياسي لا يسقط إلا بتقديم «كبش تضحية» من طلاب جامعة الخرطوم، في حين يتم إغفال التراكم النضالي والسياسي والعمل الجماهيري الذي يسبق أي تحرك ثوري.

واقعة شتاء ١٩٨٨ ومفارقة الرغبة في شهيد [٠١:١١]: يستشهد بواقعة شهدها بنفسه أثناء مظاهرات السكر في عهد الديمقراطية الثالثة (حكومة السيد الصادق المهدي)؛ حيث أشيع حينها عن سقوط شهيد من الجامعة، وعندما تبيّن لاحقاً أن الشخص الملقى على الأرض ما زال حياً ولم يستشهد، انصرف الناس عنه بخيبة أمل، مما عكس رغبة المعارضة وتلهفها على استثمار وجود شهيد لإشعال الشارع)[٩٥].

وأفادت حنان حسن ("والله لو عايزين تعرفوا حاجة عن عن قصة ود عكر أشوفوا بس امسكوا في رحاب دي. رحاب دي متابعة الموضوع من الموضوع ظهر، من الأسبوع الفات، وعارفة التفاصيل كلها يعني، عشان الناس ما يعني... للأسف والله نحن بقينا يعني نبني على قضايا ونستفيد من الدم، بنكون دايرين دم ودايرين موت عشان نقدر نكسب يعني الشارع، عشان نقدر نكسب أرضية في الشارع للأسف والله)[٩٦].

---

[٩٥] https://youtu.be/tXqJDeIJ76E لقاء مع د.عبد الله على ابراهيم عن ثورة اكتوبر

[٩٦] https://youtube.com/shorts/losvopuiHa4?si=n8BUGh-oQpzjN7XY مقطع حنان حسن القيادية السابقة في حزب المؤتمر السوداني وتنسيقية "تقدم"،

لكن ما وقع بعد فض الاعتصام أظهر مرةً أخرى أن ميزان القوة لا يسمح لطرف بإلغاء الآخر. فقد استطاع المجلس العسكري بالاتفاق مع بعض السياسيين المتحالفين معه فض الميدان، لكنه لم يستطع اكتساب شرعية الحكم منفردًا. واستطاعت القوى المدنية استعادة الحشد والعصيان، لكنها لم تستطع إبعاد العسكريين عن السلطة.

فعاد الطرفان إلى التفاوض، لا لأن الثقة عادت، بل لأن كلًا منهما عجز عن الحسم. وهذه شراكة الاضطرار تختلف جذريًا عن شراكة تقوم على مشروع متفق عليه.

الخارج وسيطًا وصانعًا للترتيب

دخلت القوى الإقليمية والدولية بقوة في الأزمة السودانية. تحركت وساطات أفريقية، وضغوط غربية، واتصالات إقليمية، وكان لكل جهة تصور عن الشكل المناسب للانتقال، وعن موقع الجيش والقوة الموازية والقوى المدنية، ساعد الضغط والوساطة في إعادة الأطراف إلى التفاوض ومنع انهيار فوري، لكنهما منحا الخارج كذلك دورًا واسعًا في تحديد شكل السلطة. وأصبح الاعتراف الدولي موردًا يتنافس عليه الفاعلون: القوى المدنية تريد أن تُعترف بها ممثلًا للثورة، والعسكريون يريدون اعترافًا يحمي الدولة الجديدة، والقوة الموازية تريد أن تعامل بوصفها شريكًا لا تشكيلًا يجب دمجه.

ولم يكن الخارج كتلةً واحدة. بعض الجهات أراد انتقالًا مدنيًا، وبعضها فضل بقاء نفوذ عسكري يضمن الاستقرار، وبعضها اهتم بالبحر الأحمر والهجرة والموارد والعلاقات الإقليمية. وقدمت كل جهة دعمها أو ضغطها وفق مصالحها.

أما الفاعلون السودانيون، فقد استخدموا الخارج بدورهم. رفع كل طرف شكواه إليه، وطلب دعمه وضغطه، ثم اتهم خصمه بالاستقواء بالأجنبي. وبذلك لم تعد السيادة قاعدةً مشتركة، بل شعارًا يُستخدم حين يتدخل الخارج ضد مصلحة الطرف ويُنسى حين يتدخل لمصلحته.

قوى الحرية والتغيير واحتكار الوراثة السياسية

تقدمت قوى إعلان الحرية والتغيير بوصفها الحاضنة السياسية للثورة والممثل المدني الرئيس في التفاوض. وضمت أحزابًا وتحالفات وتجمعات مهنية ومدنية متعددة، وكان لها دور كبير في تنظيم الحراك وصياغة المطالب، لكن دورها هذا لا يعني باي أنها مثلت تلقائيًا كل المجتمع أو كل من خرج إلى الشارع. فقد بقيت قوى سياسية واجتماعية

خارجها، واختلفت مكوناتها فيما بينها، ولم تكن هناك آلية انتخابية تحدد وزن كل طرف داخلها أو وزن التحالف في المجتمع، ومع ذلك تحولت شرعية الثورة إلى أساس لتقاسم السلطة. فدخلت الحاضنة في شراكة مع المكون العسكري، وأصبح السؤال عمن يمثل المدنيين يُجاب عنه بمن كان حاضرًا في التفاوض، لا بمن اختاره الناس.

وهنا بدأت عملية اختزال واسعة: الثورة تُختزل في تحالف، والتحالف يُختزل أحيانًا في مجموعة قيادات، والشارع يُستدعى لتأييد قرارات لم يشارك في صناعتها. وكل اعتراض مدني من خارج الحاضنة يصبح معرضًا لأن يُصنف بأنه من الثورة المضادة أو بقايا النظام، وهنا وقع التحالف في الإغراء الذي وقع فيه منتصرون قبله: اعتقد أن دوره في إسقاط النظام يمنحه حقًا ممتدًا في حكم ما بعده. ولم يدرك أن شرعية الثورة تفتح باب الانتقال، لكنها لا تغلقه على القوى الأخرى، ولا تحل محل الشعب.

وتتجلى أزمة "هندسة المآلات" واختطاف التمثيل الدستوري في المفارقة الصارخة بين ديباجات الحقوق المجردة والممارسة الإقصائية في توزيع السلطة.

ففي شهادة توثيقية للسياسي د. محمد علي الجزولي أثناء نقده لمشروع الدستور الانتقالي (دستور المحامين/ قوى الحرية والتغيير)، أبرز ما أسماه بـ "التناقض البنيوي للدولة الانتقالية"؛ حيث نصت وثيقة الحقوق في موادها التأسيسية (المادة ٣/ ١ و٨/ ١ و١٢/ ١) على أن الحقوق والواجبات تقوم على أساس "المواطنة المتساوية دون تمييز بسبب الرأي السياسي"، في حين جاءت مواد هيكلة أجهزة الحكم والخدمة القضائية والتشريعية (المواد ٤١، ٤٤، ٤٦، ٤٩، ٦١) لتشترط صراحةً في عضو المجلس التشريعي، ومجلس السيادة، ومجلس الوزراء، وحتى شاغلي المناصب الدستورية والقضائية المستقلة (المحكمة الدستورية، النائب العام، المراجع العام) أن يكونوا "مؤمنين أو موقعين على الإعلان السياسي للتحالف الحاكم".

وقد كشفت المناقشة الميدانية التي دارت داخل المؤتمر حول هذه النقطة—حين اعترضت القيادية بالتحالف (أ. حنان) محتجةً بأن المقصود بحق المواطنة هو توفير العيش والحياة (الأكل والشراب) دون الحقوق السياسية—عن عطب عميق في تصور النخب الانتقالية؛ إذ تم اختزال "المواطنة" في بعدها الرعوي البيولوجي الاستهلاكي،

مع نزع حق المشاركة السياسية والشأن العام عمن يخالف التحالف في التوصيف السياسي للحراك.

وهذا الشاهد يبرهن سنناً على أن الاستبداد لا يزول بزوال الحاكم المستبد، بل يُعاد إنتاجه حين تتحول وثيقة الثورة من عقد وطني جامع إلى صك ملكية احتكاري يحصر السيادة في الفصيل الأكثر قدرة على صياغة القرار[٩٧].

الوثيقة الدستورية: شراكة أخّرت الانفجار

في أغسطس ٢٠١٩ وُقعت الوثيقة الدستورية التي نظمت هياكل المرحلة الانتقالية، وأقامت مجلسًا سياديًا مختلطًا، وحكومةً مدنية، ونصت على مجلس تشريعي انتقالي وترتيبات أخرى.[٩٨]

استقبل كثيرون الوثيقة بوصفها انتصارًا للحكمة على المواجهة، وطريقًا إلى حكم مدني وسلام وعدالة. وقد أدت بالفعل وظيفتها في إنهاء الفراغ وتنظيم السلطة، لكنها حملت داخلها تناقضات لم تُحسم. فقد جمعت شرعية الثورة المدنية إلى القوة العسكرية داخل مجلس واحد، وأبقت قائد القوة الموازية في قمة الدولة، ولم تحسم بجدول ملزم وسريع مسألة توحيد السلاح. كما بنت ترتيبات الانتقال على شركاء لا يثق بعضهم في بعض، ومنحتهم وقتًا طويلًا لإعادة تنظيم قوتهم.

كان المفترض أن يقود الانتقال إلى تقليص دور السلاح في السياسة، لكن الشراكة منحت حملة السلاح شرعيةً سيادية. وكان المفترض أن تعود السلطة تدريجيًا إلى المؤسسات المدنية، وكان المفترض أن تكون الفترة محددة المهام، لكنها اتسعت لتصبح مشروعًا واسعًا لإعادة تشكيل الدولة، وهكذا لم تحل الوثيقة التناقضات بل أدارتها وأجلت انفجارها.

الحكومة المدنية بين الإنجاز والوصاية

---

[٩٧] إفادة مسجلة وموثقة في مؤتمر صحفي لائتلاف نداء أهل السودان/ الحراك الوطني، الخرطوم، المقطع المصور: "د. محمد علي الجزولي في نقد مشروع الدستور الانتقالي وممارسات الفترة الانتقالية"، موثق إسفيرياً في منصات الرصد الإعلامي للنداء وقناة الشروق/ النيلين، تاريخ الواقعة: ٢٠٢٢م.

[٩٨] «الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة ٢٠١٩»، موقعة بالأحرف الأولى في ٤ أغسطس ٢٠١٩، وموقعة في الاحتفال الرسمي في ١٧ أغسطس ٢٠١٩. انظر أيضًا: Library of Congress, "Sudan: Interim Constitutional Declaration Signed," 9 October 2019.

تولت حكومة الدكتور عبد الله حمدوك مسؤوليتها في وضع شديد التعقيد، فقد واجهت مشكلة التفويض والقدرة. واعتمدت على حاضنة سياسية غير منتخبة، وعجزت عن إدارة الدولة، واتخذت إصلاحات اقتصادية مؤلمة لم يرَ المواطن ثمارها سريعًا. كما توسعت عملية تفكيك النظام السابق بصورة جعلت بعض القرارات تبدو حزبية وانتقائية، وأثارت سؤالًا عن الفرق بين إزالة التمكين والاستيلاء المضاد على المؤسسات.

ولم تكن الحكومة صاحبة القرار الكامل؛ فالملفات الأمنية والعسكرية والاقتصادية الكبرى ظلت موزعة بين مراكز متعددة. لكن الخطاب السياسي كان يقدمها أحيانًا بوصفها حكومة الثورة القادرة على إعادة بناء الدولة، فارتفع سقف التوقعات فوق أدواتها.

كما أن الاعتماد الكبير على الدعم الخارجي (حتى على مستوى المرتبات والمخصصات) جعل السياسات مرتبطةً ومرهونة بشروط الجهات المانحة والمؤسسات الدولية، بينما تحمل المواطن كلفتها المباشرة. وبدأت الفجوة تتسع بين خطاب الإنجاز الدولي وتجربة المواطن اليومية.

الفترة الانتقالية تتحول إلى حكم كامل الدسم

كان يفترض أن تنحصر وظيفة الانتقال في حفظ الدولة، وتحقيق السلام والعدالة، وإعداد قانون تسجيل الأحزاب وقانون الانتخابات والسجل الانتخابي وإجراءات التحضير للانتخابات. لكن المرحلة اتجهت إلى إعادة تشكيل واسعة في المؤسسات والقوانين والعلاقات الخارجية والاقتصاد، من غير مجلس تشريعي انتقالي.

ليست هذه الملفات غير مهمة، لكنها تحتاج إلى تفويض يوازي عمق أثرها. وكلما اتسعت مهمة الحكومة الانتقالية، ابتعد موعد العودة إلى الشعب، وأصبحت القوى المستفيدة من الوضع القائم أقل حماسًا لإنهائه.

ومع توقيع اتفاق جوبا للسلام في أكتوبر ٢٠٢٠، دخلت حركات مسلحة جديدة إلى السلطة، وأضيفت مناصب وترتيبات ومدد. وكان الاتفاق خطوةً مهمة نحو إنهاء بعض النزاعات، لكنه زاد كذلك عدد الشركاء الذين يستمدون مواقعهم من التفاوض والسلاح لا من الانتخاب.[٩٩]

[٩٩] «اتفاق جوبا لسلام السودان»، جوبا، ٣ أكتوبر ٢٠٢٠؛ United Nations Peacemaker, Juba Agreement for Peace in Sudan, 2020.

أصبح الحكم يضم قوى الحرية والتغيير والمكون العسكري والقوة الموازية والحركات المسلحة، ولكل طرف حصته ومشروعه وعلاقاته. أما المواطن فلم يمتلك وسيلةً مباشرة لمحاسبة هذا البناء أو تغييره.

لقد انتقل السودان من حكم النظام السابق إلى حكم شركاء متعددين، لكن تعدد الشركاء لا يعني بالضرورة تعددًا ديمقراطيًا؛ فقد تكون المحاصصة واسعةً ويبقى الشعب خارجها.

القوة الموازية: الرابح الأكبر من السقوط

خرجت قوات الدعم السريع من سقوط الإنقاذ أكثر قوةً وشرعية. فقد شاركت قيادتها في إزاحة البشير، وحصل قائدها على موقع نائب رئيس المجلس العسكري ثم عضو متقدم في مجلس السيادة، وظهرت القوة شريكًا في حماية الانتقال.

كما وسعت علاقاتها السياسية والاجتماعية والإقليمية، وقدمت نفسها قوةً حاسمةً في الدولة الجديدة، لا بقايا من نظام سقط. واستفادت من خوف القوى المدنية من عودة الإسلاميين ومن انفراد الجيش، كما استفادت من حاجة العسكريين إلى توازن داخلي، ومن حاجة الخارج إلى فاعل قوي يمكن التعامل معه.

وفي الوقت الذي تعرضت فيه مؤسسات مرتبطة بالنظام السابق للحل والإقصاء، حافظت القوة الموازية على بنيتها ومواردها، مع أنها كانت إحدى أبرز الأدوات التي نشأت وتوسعت في العهد السابق.

هذه مفارقة تكشف أن معيار التفكيك لم يكن دائمًا مقدار الارتباط بالنظام، بل موقع الجهة من موازين القوة الجديدة. فالمؤسسة التي لا تملك قدرةً مستقلة يمكن حلها، أما القوة التي تملك السلاح فتصبح شريكًا لا بد من التفاوض معه.

وهكذا كوفئ الاستقلال العسكري بالمكانة السياسية، بينما دُفع أصحاب الوظائف المدنية والعسكرية الأضعف إلى خارج الدولة. وكانت الرسالة التي استقرت في المجال العام خطيرة: السلاح يحمي صاحبه ويمنحه مقعدًا، أما الانتماء إلى مؤسسة قابلة للحل فلا يحمي أحدًا.

ديسمبر بين الثورة والانقلاب المركب

هل كانت ديسمبر ثورةً شعبية أم انقلابًا داخليًا استثمر الشارع؟ الإجابة الأقرب إلى الواقع أنه انقلابًا داخليًا استثمر الشارع، هناك من ثاروا حقا وقدموا تضحيات، وواصلوا الحراك أشهرًا، وصنعوا أزمة شرعية لم يستطع الحكم تجاوزها. وكانت في الوقت نفسه انتقالًا حسمته قوى من داخل النظام حين انقلبت على الرئيس وأعادت ترتيب السلطة. لم يكن أي طرف قادرًا على صنع النتيجة وحده. الشارع بلا انقسام داخل السلطة ربما واجه قمعًا أطول، والعسكريون بلا ضغط الشارع لم يكونوا يملكون الشرعية لعزل الرئيس، والقوة الموازية بلا موقعها داخل النظام لم تكن لتصبح شريكًا في البديل، والقوى المدنية بلا الاعتراف الخارجي لم تكن لتفرض نصيبها في الترتيب.

ولهذا كانت ديسمبر أكثر تعقيدًا من أكتوبر وأبريل. لم ينحز الجيش كمؤسسة إلى الشعب ثم يسلم السلطة، بل نشأت شراكة بين مدنيين ومراكز مسلحة متعددة، تحت تأثير وساطات وضغوط خارجية.

وكان كل طرف يروي الحدث بطريقة تمنحه الدور الرئيس: المدنيون يقولون إن الثورة أسقطت النظام، والعسكريون يقولون إنهم حموا الثورة والدولة، والقوة الموازية تقدم نفسها شريكًا في التغيير، والخارج يرى أنه منع الانهيار. لكن الحقيقة أن هذا التعدد نفسه كان بذرة الأزمة المقبلة.

"السواقة بالخلا" في ثورة ديسمبر

استخدمت في ديسمبر أدوات متقدمة في صناعة الصور الذهنية وتوجيه الحراك. فقد أتاحت المنصات الرقمية سرعةً غير مسبوقة في نشر جداول المواكب والشعارات والصور والمقاطع، وفي بناء رأي عام داخلي وخارجي ضاغط (وقد بينا جانبا من ذلك عند الاقتباس من رسالة الدكتوراة للدكتورة ندى إبراهيم عبد العاطي عن الشائعات). وكان ذلك إنجازًا تنظيميًا مهمًا؛ فقد كسر احتكار الدولة للإعلام وسمح بتوثيق الانتهاكات. لكنه فتح الباب كذلك للمعلومات غير المكتملة، والمقاطع المقتطعة، والحملات المنظمة، وإخفاء هويات بعض القائمين على التوجيه.

لم يكن الثائر العادي يعرف دائمًا من يدير المنصة التي يتلقى منها التعليمات، ولا كيف تُتخذ قرارات التصعيد، ولا ما الاتصالات السياسية المحيطة بالحراك. وكان المطلوب منه أن يثق في أن القيادة الخفية تعمل للمقاصد نفسها التي خرج من أجلها.

وفي لحظة الثورة قد يكون إخفاء القيادة ضرورةً أمنية، لكن استمرار الغموض بعد السقوط يحول الحماية إلى وصاية. فمن قاد سرًا يحتاج بعد النجاح إلى أن يكشف نفسه وبرنامجه ومصادر قراره وعلاقاته، ثم يطلب تفويضًا واضحًا. أما الانتقال من قيادة خفية للاحتجاج إلى قيادة غير منتخبة للدولة، فيجعل "السواقة بالخلا" تنتقل من الشارع إلى الحكم.

ويظهر معناها حين يكتشف المواطن أن الاتفاقات والوثائق والتعيينات تُصنع باسمه، لكنه لا يعرف كيف اختير من يقررونها. وأن القوى التي قالت إن الثورة ملك الشعب أصبحت تتعامل معها ملكيةً سياسيةً تمنحها حق الحكم.

الشعب الذي خرج من الثورة بلا سلطة

بعد سقوط البشير، أصبح للجيش مجلسه وقيادته، وللقوة الموازية سلاحها ومواردها وموقعها، وللحركات المسلحة اتفاقاتها وحصصها، ولقوى الحرية والتغيير وزراؤها وتأثيرها. أما الشعب، فلم يكن له مجلس تشريعي يمثل تعدده، ولا انتخابات، ولا آلية لمحاسبة من يتحدثون باسمه.

استمر الشارع يستغل كوسيلةً للضغط، لكنه لم يصبح مؤسسةً للحكم. وكل طرف كان يستدعيه حين يحتاج إلى دعم، ثم يبتعد عنه حين يدخل التفاوض. وكانت المواكب تُستخدم لإظهار الشرعية، لكنها لا تملك وحدها عزل مسؤول أو تغيير وثيقة أو معرفة موارد الدولة.

هذه هي المعضلة التي تتكرر: الشعب قوي في لحظة السقوط، ضعيف في بنية ما بعده. يمنح الآخرين شرعيةً لا يستطيع استردادها منهم إلا بثورة أخرى.

ولو كان المجلس التشريعي قد تكوّن سريعًا، ولو حُددت الانتخابات بموعد لا يُمدد بسهولة، ولو وُضعت خطة ملزمة لوحدة الجيش، لكان الانتقال أقل اعتمادًا على الشارع والسلاح والتوافقات المغلقة. لكن غياب هذه المؤسسات أبقى السيادة معلقةً بين شركاء غير منتخبين.

الثورة التي أسقطت المركز ولم تبنِ مركزًا بديلًا

أسقطت ديسمبر مركز الحكم القديم، لكنها لم تنشئ مركزًا جديدًا يملك الشرعية والقوة معًا. توزعت الشرعية بين الشارع والوثيقة والحاضنة السياسية، وتوزعت القوة بين

الجيش والدعم السريع والحركات المسلحة، وتوزعت العلاقات الخارجية بين أطراف متعددة.

وفي الدولة لا يكفي أن تتعدد المؤسسات؛ يجب أن تنتظم داخل هرم دستوري واضح. أما حين يملك كل طرف جزءًا لا يستطيع الآخر الاستغناء عنه، تتحول الشراكة إلى حق نقض متبادل. المدنيون يملكون الاعتراف الثوري والدولي، والعسكريون يملكون أجهزة الدولة، والقوة الموازية تملك السلاح والمال، والحركات تملك قدرتها على العودة إلى الحرب.

ومع غياب الحكم الفاصل، أصبحت كل أزمة تهدد بانهيار الترتيب كله. لم يكن هناك برلمان منتخب، ولا محكمة دستورية مكتملة، ولا قيادة عسكرية واحدة، ولا عقد سياسي يحظى بقبول واسع. كانت الدولة تدار بتوازن هش بين المخاوف.

وهذه ليست ديمقراطية انتقالية، بل سيولة سيادية: لا أحد يملك الدولة كاملة، ولا أحد يستطيع تركها للآخرين، والجميع يستعدون للحظة التي يختل فيها التوازن.

وقصارى القول: كانت ديسمبر صناعة أكثر تعقيدا من أكتوبر وابريل، لكن ذلك لا ينفي بشكل قاطع انه كان هناك غضب شعبي وتضحيات، فهي لم تكن عفويةً في مراحلها ولا وطنيةً خالصةً في كل مآلاتها (وهذا لا يعني انه لم يكن هناك بعضا من الوطنيون داخلها).

ودخلت التنظيمات والجهات الخارجية ومراكز القوة داخل النظام على خطها، وساعد كل منها في توجيه النتيجة التي تناسبه. سقط الرئيس، لكن القوة الموازية خرجت أقوى، ودخلت الحركات المسلحة إلى السلطة، وتقاسمت قوى مدنية وعسكرية المرحلة الانتقالية، وبقي الشعب بلا تفويض انتخابي ولا مجلس يمثل صوته. أراد السودانيون ان يرو تنفيذ الشعار المرفوع "حرية وسلامًا وعدالة"، لكن الترتيب الذي قام باسمهم أبقى السلاح متعددًا، والشرعية موزعة، والانتقال مفتوحًا. ومن هذه الأرض لم تكن الحرب احتمالًا بعيدًا؛ كانت تنمو داخل الدولة، بينما انشغل الشركاء بحساب من سيرثها.

الفصل العاشر: حل هيئة العمليات: حين اختلط إصلاح المؤسسة بتفكيك قدرة الدولة

لم يكن قرار حل هيئة العمليات مجرد إجراء إداري داخل جهاز أمني؛ كان قرارًا يمس ميزان القوة في مرحلة انتقالية شديدة الهشاشة. ففي الوقت الذي كانت فيه الدولة تعاني تعدد الجيوش ومراكز القرار، أُلغيت قوة منظمة تمتلك أفرادًا مدربين ومقار وعتادًا وخبرةً تراكمت خلال سنوات، من غير أن تكون الصورة العامة لمصير قدراتها ووظائفها واضحةً للمجتمع.

وقد كُتب مقال "معضلة الثورات السودانية" بعد حل الهيئة مباشرة، لا بعد اندلاع الحرب. ولهذا تكتسب قراءته أهميةً خاصة؛ فقد رأى الكاتب آنذاك أن الدولة لا تتجه إلى إصلاح مؤسساتها داخل مشروع وطني متكامل، وإنما تضعف بعض القدرات التي ارتبطت بالنظام السابق، بينما تقوي في المقابل فصيلًا عسكريًا موازيًا وتمنحه مقارًا وعتادًا ومكانةً سياسيةً متقدمة.

وانتهى المقال إلى تحذير واضح: هذا الوضع ينذر بعمل كبير ضد الدولة.

بعد ثلاثة أعوام تقريبًا، وقعت الحرب. وليس معنى ذلك أن حل هيئة العمليات هو الذي صنع الحرب وحده، لكن القرار كان علامةً كاشفة على طريقة إدارة الانتقال: النظر إلى المؤسسات من خلال ماضيها السياسي، لا من خلال وظيفتها في الدولة؛ ومعالجة الاختلال بإزالة قوة مع بقاء قوة أخرى أكثر استقلالًا وخطورة.

ما هيئة العمليات؟

نشأت هيئة العمليات داخل جهاز الأمن والمخابرات بوصفها قوةً ذات طبيعة قتالية وأمنية كما ذكرتا سابقا، وأدت مهام تتصل بمواجهة التهديدات المسلحة والإرهاب والعمليات الخاصة وحماية بعض المواقع والاستجابة للحالات التي تتجاوز العمل المعلوماتي التقليدي.

وقد توسعت قدراتها في ظل الحروب والتهديدات التي واجهت السودان، وأصبحت تضم آلاف الأفراد المدربين، وتمتلك مقار ومركبات وتسليحًا وخبرات ميدانية. ولم تكن جهازًا لجمع المعلومات وحده، بل ذراعًا قادرةً على التحرك واستخدام القوة.

لكن وجود قوة قتالية كبيرة داخل جهاز الأمن أثار اعتراضات مشروعة حول حدود اختصاص الجهاز وعلاقته بالجيش والشرطة. كما ارتبط اسم الهيئة في الوعي السياسي

بنظام الإنقاذ وبالقدرة الأمنية التي استخدمت في حماية الحكم ومواجهة الاحتجاجات والخصوم.

وبعد ثورة ديسمبر، أصبح إصلاح جهاز الأمن أحد المطالب الرئيسة، وتحول اسمه من جهاز الأمن والمخابرات الوطني إلى جهاز المخابرات العامة، واتجهت الدولة إلى حصر مهمته في جمع المعلومات وتحليلها، مع سحب صلاحياته التنفيذية والقتالية الواسعة.

من حيث المبدأ، كان إصلاح الجهاز ضرورة. فالدولة الديمقراطية لا تحتاج إلى جهاز يجمع المعلومات ويعتقل ويحقق ويقاتل ويمتلك اقتصادًا واسعًا خارج الرقابة. لكن ضرورة الإصلاح لا تعني أن كل طريقة لتنفيذه كانت صائبة.

السؤال الذي لم يُطرح

تركز النقاش السياسي على سؤال: هل ينبغي بقاء هيئة العمليات؟ وغذى هذا السؤال جهات خارجية لها اجندات تحسب ان الهيئة من معوقات تنفيذها.

لكن السؤال الأهم كان يجب ان يطرح: ما الوظائف الوطنية التي تؤديها، ومن سيتولاها إذا حُلّت؟

فالمؤسسات لا تتكون من أسمائها فقط. قد يكون الاسم مرتبطًا بمرحلة سياسية يجب تجاوزها، لكن خلفه أفراد مدربون، وقواعد بيانات، وخطط، وخبرة في مكافحة الإرهاب، ومعرفة بالشبكات المسلحة، وقدرات على الانتشار السريع. وإذا أُلغيت المؤسسة دون نقل منظم لهذه الوظائف، لا تختفي الحاجة إليها؛ ينشأ فراغ يتقدم لملئه فاعل آخر.

كان من الممكن إعادة هيكلة الهيئة، وفحص أفرادها، ومحاسبة من تثبت مسؤوليته عن انتهاكات، ثم نقل الوحدات والوظائف المناسبة إلى الجيش أو الشرطة أو جهاز المخابرات بصيغة جديدة خاضعة للقانون. وكان يمكن تسريح من لا حاجة إليه وفق ترتيبات عادلة تمنع تحوله إلى كتلة غاضبة ومدربة خارج الدولة.

لكن روح المرحلة – علاوة على الرغبة الخارجية التي ذكرناها– كانت تميل إلى الحل بوصفه دليلًا على القطيعة مع النظام السابق. فكل مؤسسة ارتبطت بالإنقاذ أصبحت مطالبةً بإثبات براءتها، وكأن الدولة بدأت في أبريل ٢٠١٩ ولا تحتاج إلى شيء مما سبق.

وهكذا سبق القرارُ بناءَ البديل.

الإصلاح لا يبدأ من الكراهية

إصلاح الأمن لا يمكن أن يُدار بالغضب وحده؛ لأن المؤسسة الأمنية، على ما يقع فيها من تجاوزات، تؤدي وظائف لا تستطيع الدولة الاستغناء عنها. المطلوب هو إصلاحها ان كانت تحتاج وإخضاعها للقانون، لا حرمان الدولة من قدرتها على معرفة التهديدات ومواجهتها.

والتمييز بين المؤسسة والأفراد أساسي. فالجريمة مسؤولية من أمر بها ونفذها وتستر عليها، ولا تنتقل تلقائيًا إلى كل من عمل في الجهاز. والمحاسبة العادلة تقوي الدولة لأنها تؤكد أن القانون يصل إلى المسيء، أما الإدانة الجماعية فتدفع كثيرًا من المهنيين إلى الشعور بأن خبرتهم وخدمتهم أصبحتا تهمة.

وقد تنجح الثورة في إبعاد مؤسسة تراها خطرًا على انتقالها، لكنها قد تكتشف عند ظهور تهديد جديد أن الدولة فقدت القدرة التي كانت تحتاجها. فالأمن لا يحتمل الفراغ، والعدو لا ينتظر اكتمال إعادة الهيكلة.

أفراد مدربون خارج المؤسسة

كان مصير أفراد هيئة العمليات من أكثر جوانب القرار حساسية. فقد وجد عدد كبير منهم نفسه أمام خيارات التعويض أو التسريح أو البحث عن موقع جديد، بعد سنوات من التدريب والخدمة. وبعضهم رأى أن الدولة تخلت عنه تحت ضغط سياسي، وأنه عوقب على انتمائه المؤسسي لا على فعل ارتكبه.

يشكل تسريح آلاف الأفراد المسلحين والمدربين في بيئة انتقالية مضطربة خطرًا في ذاته. فالمقاتل الذي يفقد موقعه ودخله وانتماءه لا يتحول تلقائيًا إلى مواطن مدني مستقر؛ يحتاج إلى برنامج لإعادة الإدماج، وتعويض عادل، وتأهيل وفرص عمل، ومتابعة تحول دون انتقال خبرته إلى الجريمة أو التمرد أو الجماعات المسلحة.

المقار والعتاد: من ورث القدرة؟

لا تنتهي المؤسسة حين يُرفع اسمها من الباب؛ يبقى السؤال عن مقارها ومركباتها وأسلحتها ومخازنها وأجهزة اتصالها ووثائقها. فهذه الأصول ليست ملكًا للنظام السابق ولا للقيادة التي أُبعدت، وإنما ملك للدولة.

وقد ورد في مقال "معضلة الثورات السودانية" أن بعض مقار هيئة العمليات وعتادها سُلّم إلى قوات الدعم السريع. وهذه المعلومة، في سياقها، ليست تفصيلًا إداريًا؛ إنها تعني أن حل قوة تابعة لجهاز رسمي أسهم في انتقال بعض قدرات الدولة إلى قوة موازية كانت تتوسع داخل الترتيب الانتقالي.

وحتى إذا قيل إن التسليم جرى لمقتضيات التأمين أو ضمن قرارات رسمية، فإن السؤال يبقى: لماذا كانت القوة الموازية هي المستفيد؟ ولماذا لم تذهب الأصول والمهام إلى الجيش أو الشرطة أو جهاز المخابرات بعد إعادة تنظيمه؟

تتحدد دلالة القرار من أثره في ميزان القوة. فإذا أضعفتَ مؤسسةً وأضفتَ مقارها أو معداتها إلى جهة أخرى، فأنت لا تلغي القدرة؛ أنت تنقلها. وإذا كانت الجهة المستفيدة مستقلةً في قيادتها ومواردها، يصبح النقل جزءًا من إعادة توزيع القوة داخل الدولة.

وهذا ما يجعل حل الهيئة متصلًا مباشرةً بصعود الدعم السريع، لا باعتباره السبب الوحيد، بل حلقةً ضمن مسار كانت فيه مؤسسات الدولة التقليدية تتراجع، بينما تتسع قدرة القوة الموازية.

لماذا كانت القوة الموازية محصنةً من التفكيك؟

إذا كانت مؤسسات الإنقاذ مطالبةً بالحل لأنها ارتبطت بالنظام السابق، فإن قوات الدعم السريع كانت من أكثر المؤسسات العسكرية ارتباطًا بمراحل ذلك النظام وحروبه. ومع ذلك لم تُعامل بوصفها بقايا ينبغي تفكيكها؛ بل خرجت من الثورة بموقع أقوى.

يكمن التفسير في القوة. فالمؤسسات المدنية والأمنية التي فقدت سندها السياسي كان يمكن حلها بقرار، أما القوة التي تملك عشرات الآلاف من المقاتلين وموارد مستقلة وانتشارًا واسعًا فلا يمكن إلغاؤها بالطريقة نفسها. وهكذا أصبح السلاح مصدر حصانة. كما رأت قوى مدنية في الدعم السريع توازنًا أمام الجيش وأمام احتمال عودة الإسلاميين. ورأت دوائر عسكرية فيه شريكًا في مرحلة إسقاط البشير وضبط الوضع. ورأت جهات خارجية فيه فاعلًا قادرًا على حماية مصالح وحدود وموارد.

التقت هذه المصالح على إبقائه، وإن اختلفت دوافع أصحابها. ولم ينتبه كثيرون إلى أن القوة التي يستخدمونها لموازنة خصومهم تبني في الوقت نفسه مشروعها الخاص.

كان المفترض أن تجعل الثورة الدولة أقوى من جميع تشكيلاتها، لكن ما وقع أن الدولة تعاملت بشدة مع المؤسسات الأضعف، وبالتفاوض والترضية مع الجهة الأكثر تسلحًا. وترسخت بذلك قاعدة خطرة: من يملك السلاح يُشرك، ومن لا يملكه يُفكك.

السياسة التي اختارت خصمها الخطأ

انشغلت قوى مؤثرة في المرحلة الانتقالية بخطر عودة النظام السابق، لكن التركيز على هذا الخطر وحده جعل بعض القوى لا ترى خطرًا آخر كان ينمو أمامها. صُنفت المؤسسات والأشخاص بحسب قربهم من الإنقاذ، بينما لم يُمنح استقلال القوة الموازية القدر نفسه من الاهتمام، لأنها أصبحت شريكًا في التغيير.

هكذا اختلط العدو السياسي بالتهديد الاستراتيجي. قد يكون موظف أو ضابط مؤيدًا للنظام السابق، لكنه لا يملك جيشًا مستقلًا. وقد تكون قوة مسلحة أعلنت انحيازها إلى الثورة، لكنها تحتفظ بقدرة تستطيع بها تقويض الدولة كلها.

كان ينبغي أن يكون معيار الأمن القومي هو مقدار القدرة على تهديد السيادة، لا الموقف من النظام السابق. لكن السياسة اختارت خصومها وفق الذاكرة الأيديولوجية، لا وفق خريطة القوة.

والنتيجة أن الدولة أضعفت خصومًا سياسيين يمكن مواجهتهم بالقانون والانتخاب، وتركت خطرًا عسكريًا لا يمكن مواجهته لاحقًا إلا بالحرب.

تفكيك التمكين أم تفكيك الدولة؟

أنشئت لجنة إزالة التمكين ومحاربة الفساد واسترداد الأموال بهدف تفكيك شبكة الحزب الحاكم السابق واستعادة المال العام.

لكن الطريقة التي أُديرت بها الإجراءات أثارت أسئلةً عن العدالة والاختصاص وحق الدفاع والاستئناف، وعن تحول اللجنة إلى سلطة تجمع التحقيق والاتهام وإصدار القرار. كما شعر كثيرون بأن الانتماء السياسي أصبح في ذاته أساسًا للعقوبة.

وحين تُدار إزالة التمكين خارج القضاء الطبيعي أو تحت ضغط سياسي، يستطيع الفاسد أن يقدم نفسه ضحية، ويستطيع المظلوم أن يختلط بالفاسد، وتفقد العملية ثقة قطاعات واسعة.

والأخطر أن التفكيك امتد في الوعي السياسي من إزالة سيطرة الحزب إلى الشك في المؤسسات نفسها. فإذا قيل إن المؤسسة "مُمكّنة"، أصبح حلها مقبولًا قبل التمييز بين وظائفها وأفرادها. وهكذا تحولت محاربة التمكين، في بعض المواضع، من تحرير الدولة من الحزب إلى إضعاف أجزاء من الدولة بدعوى ارتباطها بالحزب.

ولا تُبنى دولة القانون بلجنة سياسية مهما حسنت نياتها؛ تُبنى بقضاء مستقل يتيح الاتهام والدفاع والاستئناف، ويحاسب الفعل لا الانتماء.

الدولة لا تبدأ من الصفر

تتصرف الثورات أحيانًا كأن التاريخ يبدأ يوم انتصارها. فكل ما سبقها يُنظر إليه بوصفه جزءًا من النظام الذي يجب إزالته، وكل ما سيأتي بعدها يُفترض أنه أكثر نقاءً لمجرد أنه يحمل اسم الثورة.

لكن الدولة تراكم. مؤسساتها تحمل خبرات جيدة وسيئة، وإنجازات وأخطاء، وموظفين مهنيين وآخرين حزبيين. ولا تستطيع أي سلطة أن تبدأ من الصفر من غير أن تهدم ذاكرة الإدارة وقدرتها.

لقد ورثت الإنقاذ بدورها مؤسسات من العهود السابقة، وأضافت إليها وغيرت فيها. وكان على الانتقال أن يميز بين ما يخص السودان وما يخص الحزب: الطريق والسد والجامعة والجيش وجهاز المعلومات والخبرة الفنية كلها ملك للدولة، حتى إذا أنشأها نظام نختلف معه.

أما منطق "كل ما بناه النظام ينبغي هدمه" فهو منطق يضمن أن يبدأ كل عهد من نقطة أدنى. ويجعل السودان يدور في دورة بناء وهدم، بدل أن تتراكم خبرته ومؤسساته. والإصلاح الراشد لا يسأل أولًا: من أنشأ هذه المؤسسة؟ بل: هل يحتاج إليها السودان؟ وما الخلل فيها؟ وكيف تُعاد إلى القانون؟ ومن يجب أن يحاسب داخلها؟

حل القوة الصغيرة والإبقاء على القوة الكبرى

كشفت معالجة هيئة العمليات تناقضًا واضحًا. فقد حُلت قوة تقع داخل جهاز رسمي، ويمكن إعادة إخضاعها وتنظيمها بالقانون، بينما تُركت قوة أكبر خارج القيادة الكاملة للجيش، وأُعطيت موقعًا سياديًا وموارد جديدة.

وتعامل الانتقال مع الأولى بوصفها خطرًا عاجلًا، ومع الثانية بوصفها شريكًا ضروريًا. ولم يكن الفرق في المبدأ، بل في ميزان القوة والمصلحة السياسية.

لقد كان حل الهيئة سهلًا لأن الغطاء السياسي رُفع عنها، وكان تفكيك الدعم السريع صعبًا لأنه يمتلك ما يجعله قادرًا على المقاومة. لكن الدولة التي تؤجل معالجة الخطر لأنه قوي تمنحه وقتًا ليصبح أقوى، ثم تدفع كلفة أعلى لمواجهته.

وهذا ما وقع. فبدل أن تبدأ المرحلة الانتقالية بخطة واضحة لوحدة الجيش، بدأت بإعادة توزيع المؤسسات والمواقع داخل بنية ازدواجية. وكل يوم مر دون الدمج أضاف للقوة الموازية تجنيدًا ومالًا وعلاقات وشرعية.

الإصلاح الأمني الذي تحول إلى شعار

تكرر الحديث عن إصلاح القطاع الأمني والعسكري، لكنه ظل في كثير من الأحيان عنوانًا سياسيًا أكثر من كونه خطةً وطنية متفقًا عليها. فقد اختلفت الأطراف في معنى الإصلاح: القوى المدنية أرادت إخراج الجيش من السياسة والاقتصاد، والجيش أراد الحفاظ على وحدته ومكانته، والقوة الموازية أرادت دمجًا طويل الأمد يضمن نفوذها، والحركات المسلحة أرادت تنفيذ ترتيبات تمنح مقاتليها مواقع داخل القوات.

ولم يكن هناك اتفاق على السؤال الأهم: من يقود عملية الإصلاح؟ فإذا قادها المدنيون غير المنتخبين، خشي العسكريون أن تكون أداةً لإضعافهم. وإذا قادها الجيش وحده، خافت القوى الأخرى من أن يعيد إنتاج وضعه. وإذا شاركت القوة الموازية بوصفها ندًا للجيش، فإن العملية تعترف مسبقًا بازدواج السيادة الذي يفترض أن تنهيه.

كما دخلت الجهات الخارجية في تصميم الإصلاح وتمويله والضغط من أجله. وقدمت خبرات ومقترحات، لكن الأمن القومي لا يمكن أن يُعاد بناؤه وفق تصورات الوسطاء وحدهم؛ لأن لكل جهة مصالحها وتعريفها للاستقرار.

كان الإصلاح يحتاج إلى سلطة وطنية واسعة الشرعية، وإلى مجلس تشريعي، وقانون، وجدول زمني، وضمانات للمقاتلين، وإدارة اقتصادية للموارد العسكرية. لكن الانتقال لم يملك هذه الشروط، فظل الملف مؤجلًا حتى أصبح مركز الانفجار.

المقال الذي كُتب في توقيته

تزداد قيمة مقال "معضلة الثورات السودانية" لأنه لم ينتظر الحرب ليقول إن تعدد القوة خطر، ولم يكتب بعد أن أصبحت النتيجة معروفة. كتب في فبراير ٢٠٢٠، بعد حل هيئة العمليات مباشرة، وفي وقت كانت فيه القوة الموازية تقدم نفسها شريكًا في الانتقال. رأى المقال أن الدولة تفقد هيبتها وتدخل حالةً من السيولة، وأن حل الهيئة وتسليم مقارها وعتادها إلى الفصيل العسكري الموازي، مع إعطاء قائده دورًا سياسيًا متقدمًا، لا يمثل إصلاحًا عاديًا، بل تغييرًا في ميزان القوة قد ينتهي إلى عمل ضد الدولة.

لم يكن التحذير مبنيًا على رفض التغيير أو الدفاع عن النظام السابق، بل على قاعدة لا تحتاج إلى كثير تعقيد: لا يمكن أن تُضعف مؤسسة نظامية وتُقوي قوة موازية ثم تتوقع أن تبقى السيادة متوازنة.

وكذلك تحذيرات د محمد علي الجزولي المتعددة منذ وقت طويل مثل تحذيراته في ٢٨ يونيو ٢٠٢٠ عندما كان يحلل تقرير مجلس الامن اضافة الى هذه التحذيرات (أبرز د. محمد علي الجزولي في تسجيلاته وتحليلاته السياسية الصادرة في أواخر يونيو ٢٠٢٠ "وتحديداً في الفترة المواكبة لاعتقاله في ٢٩ يونيو ٢٠٢٠" خطورة تقرير مجلس الأمن الدولي والقرارات رقم ٢٥٢٤ و٢٥٢٥ المتعلقة بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان "يونيتامس". وقد ركّز في طرحه حينها على النقاط الأساسية التالية: طبيعة القرار والبنود: انتقد بشدة محاولات القوى السياسية السودانية "قوى الحرية والتغيير حينها" تبرير طلب البعثة الأممية، وتحدى المتحدثين باسمها إثبات أن تلك القرارات صيغت بالكامل تحت غطاء الفصل السادس فقط دون أن تحمل ثغرات تمس السيادة الوطنية، التحذير من تفكيك الدولة: اعتبر أن هيكلة البعثة والتقارير المرفوعة لمجلس الأمن في ذلك الوقت تمهد لتدخل أجنبي واسع يستهدف البنية الأمنية والسيادية للسودان، محذراً من أن المخطط سيفضي إلى "تفكيك الجيش والمجتمع ومن ثم تقسيم الدولة"، التبعات الميدانية: واكب هذا السجال السياسي انتشار أمني مكثف في الشوارع قبيل مواكب ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، واعتبر أن التفاصيل الواردة في المراسلات الدولية والتقارير لم تُملك للشعب السوداني بالشفافية الكافية)[١٠٠].

[١٠٠] (https://www.facebook.com/dr.algzouli2/posts/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A5%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-

ولو أُخذت هذه التحذيرات وما شابهها من تحذيرات إضافة لتقارير جهاز الامن وجهاز الاستخبارات مأخذ الجد، لكان ينبغي أن يُفتح نقاش وطني حول مصير جميع القوات، لا هيئة العمليات وحدها؛ وأن تُجرى مراجعة لمقارها وعتادها، وللجهة التي استفادت من الحل؛ وأن تُوضع مهلة ملزمة لدمج الدعم السريع والحركات المسلحة في جيش واحد.

لكن الاستقطاب جعل التحذير يُقرأ وفق هوية صاحبه وموقفه من النظام السابق، لا وفق دلالته. وهذه إحدى مآسي السياسة السودانية: تأتي المعلومة صحيحة من خصم، فتُرفض حتى تقع الكارثة، ثم يعود الجميع إلى قولها بعدما يصبح ثمنها دمًا.

ما وراء القرار

لا تُقاس القرارات السياسية بنوايا أصحابها وحدها. ربما اعتقد بعض من أيدوا حل الهيئة أنهم يحمون الثورة من جهاز يمكن أن ينقلب عليها، وربما رأى آخرون أن المرحلة تحتاج إلى إزالة أذرع النظام القديم.

لكن النتيجة كانت أن الدولة خسرت قوةً مدربة، ودخلت في مواجهة مع أفرادها، وانتقلت أصول ووظائف إلى جهات أخرى، بينما ظلت القوة الموازية تنمو. والقرار الذي يقصد حماية الانتقال لكنه يضعف احتكار الدولة للقوة يجب أن يُحكم عليه بأثره، لا بشعاره. ففي التفكير السنني، الفعل يحمل نتيجته في داخله. من يضعف إحدى قدرات الدولة دون بديل يفتح فراغًا، ومن يمنح القوة الموازية موارد إضافية يزيد استقلالها، ومن يعاقب مؤسسة كاملة بجريرة أفرادها يصنع مظالم جديدة، ومن يخلط الإصلاح بالانتقام يفقد الإصلاح شرعيته.

%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D9%88%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D9%87-%D8%B9%D9%86-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84/1408519806201493/), [2] (https://t.me/s/tramadolRevolution?before=14743), [3] (https://www.facebook.com/dr.algzouli2/photos/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-2524-%D8%A8%D9%87-35-%D9%81%D9%82%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%89-%D9%82%D8%AD%D8%AA-%D8%AA%D8%B0%D9%83%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%8A-%D9%81%D9%82%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-/1081322168921260/?locale=ar_AR)

لم تكن الحرب مكتوبةً في قرار الحل، لكنها كانت حاضرةً في المنطق الذي مثله: إدارة الدولة بردود الفعل، واختيار المؤسسات وفق الولاء السياسي، وتأجيل معالجة القوة التي لا يستطيع أحد مواجهتها.

وقصارى القول: لم تكن هيئة العمليات مقدسةً ولا فوق الإصلاح والمحاسبة، لكن حلها بالطريقة التي وقع بها كشف أن المرحلة الانتقالية لم تكن تمتلك تصورًا متكاملًا للدولة التي تريد بناءها. أزالت مؤسسةً لأنها ارتبطت بالنظام السابق، ولم تسأل بالقدر الكافي عمن سيرث وظائفها وأصولها؛ شددت على قوة قابلة للإخضاع، وتفاوضت مع قوة مستقلة تملك السلاح؛ عاقبت الضعيف بقرار، وكافأت القوي بمقعد في السيادة. كان ذلك انقلابًا هادئًا في ميزان القوة، سبق الانفجار العسكري بسنوات. وحين جاء الخامس عشر من أبريل، اكتشف السودان أن المؤسسة التي خشي منها الانتقال قد حُلّت، أما القوة التي حُذّر منها فقد أصبحت قادرةً على مهاجمة الدولة في قلب عاصمتها.

الفصل الحادي عشر

القوة الموازية: من أداة لحماية الدولة إلى مشروع ينازعها

من دارفور إلى المركز

تطورت التشكيلات التي ستعرف لاحقًا بقوات الدعم السريع في سياق الحرب في دارفور، حيث واجهت الدولة حركات مسلحة تتحرك في جغرافيا واسعة ومعقدة. واحتاجت الحكومة إلى قوات سريعة تعرف الأرض والمجتمعات ومسارات الحركة، فاعتمدت على تشكيلات محلية ثم عملت على تنظيمها وإدخالها في إطار قانوني رسمي.

وبعد سقوط الانقاذ توسعت مهام القوة وتسليحها وأعدادها، ومنحتها التشريعات المتعاقبة صفةً رسمية، لكنها لم تُذب قيادتها وبنيتها داخل الجيش. وهنا ينبغي التمييز بين الاعتراف القانوني والاندماج المؤسسي؛ فقد تكون القوة منشأةً بقانون، لكنها تظل موازيةً إذا احتفظت بقيادة وتجنيد وانتشار وموارد منفصلة.

لم يكن الخطر في أن أفرادها جاؤوا من خلفيات اجتماعية أو إقليمية معينة؛ فكل أبناء السودان يحق لهم الانضمام إلى مؤسسات الدولة. الخطر كان في أن الانتماء والولاء يمران عبر تشكيل مستقل وقيادة شخصية، لا عبر مؤسسة قومية واحدة.

كلما اتسعت القوة، اتسع معها ارتباط آلاف الأسر والمجتمعات بمصالحها ورواتبها وحمايتها. ولم تعد مسألة حلها أو دمجها قرارًا عسكريًا فقط، بل قضيةً اجتماعيةً واقتصاديةً تمس جماعات بنت حياتها حولها.

القيادة الشخصية وبناء الولاء

تقوم المؤسسة العسكرية المهنية على سلسلة قيادة تنتهي إلى الدولة والدستور، ويستطيع الضابط أن ينتقل من وحدة إلى أخرى من غير أن تنهار المؤسسة. أما القوة الموازية فتتشكل غالبًا حول قائد أو أسرة أو شبكة ثقة شخصية، ويصبح الولاء للقيادة جزءًا من تماسكها.

وقد لعبت القيادة الشخصية دورًا مركزيًا في صعود الدعم السريع. فالقائد لم يكن مجرد ضابط معين يمكن استبداله بقرار إداري، بل كان مركز شبكة التجنيد والموارد والعلاقات والتفاوض. واستمد الأفراد مواقعهم ومصالحهم من هذه الشبكة، فأصبح بقاء القيادة مرتبطًا ببقاء القوة نفسها علاوة على تقلده منصب نائب رئيس مجلس السيادة ومناصب سياسية اخرى.

وهنا تتعقد عملية الدمج. فدخول الأفراد إلى الجيش لا يعني تغيير الزي والسجل فقط؛ يعني نقل ولائهم من قائد عرفوه ومنحهم الموقع والراتب إلى مؤسسة قد يرون أنها منافسة لهم أو تنظر إليهم بالريبة. كما يعني أن تفقد القيادة الشخصية قدرتها على التعيين والتحريك والتفاوض.

ولذلك لا تتعامل القوة الموازية مع الدمج باعتباره إصلاحًا محايدًا، بل باعتباره إعادة توزيع للسلطة. وكلما ارتفعت مكانة قائدها في الدولة، أصبح نزوله إلى موقع داخل قيادة الجيش أشبه بخسارة سياسية لا بترتيب مهني.

المال الذي حرر القوة من الخزانة

يبقى التشكيل العسكري تابعًا للدولة ما دام تسليحه ورواتبه وإمداده يمر عبر موازنتها ورقابتها. أما حين يحصل على مصادر دخل مستقلة، فإن تبعيته الرسمية تبدأ في فقدان معناها.

وهنا تتجاوز المشكلة فسادًا ماليًا أو غياب شفافية؛ تصبح مسألة سيادة. فمن يملك تمويله يستطيع أن يرفض قرار دمجه، وأن يحافظ على ولاء قواته، وأن يعقد علاقاته، وأن ينتظر تغير السلطة من غير أن ينهار.

العلاقات الخارجية: حين يصبح للفصيل سياسته الخاصة

تؤدي القوات الرسمية مهامها الخارجية بقرار من الدولة وضمن سياستها وعلاقاتها. أما حين تقيم قوة موازية علاقات مباشرة مع دول وشركات ووسطاء، فإنها تكتسب مصدرًا إضافيًا للاستقلال.

ولا تكون العلاقات الخارجية دائمًا تحالفًا سريًا أو تبعيةً مباشرة. فقد تبدأ من مهمة رسمية أقرتها الدولة، ثم تتطور الاتصالات الشخصية والمؤسسية حولها. ومع الوقت يصبح للقوة شركاء يعرفون قيادتها ويتعاملون معها بوصفها فاعلًا قائمًا بذاته.

كما أن الموارد العابرة للحدود تخلق روابط مع أسواق وشبكات لا تسيطر عليها السياسة الخارجية الرسمية. وحين تقع أزمة داخلية، لا يقف هؤلاء الشركاء على الحياد بالضرورة؛ لكل منهم مصالح يريد حمايتها.

وهكذا لم يعد قرار الحرب والسلام شأنًا داخليًا خالصًا. فكل طرف يدخل الصراع وهو يحمل رصيدًا من العلاقات والوعود والمصالح الخارجية، وتتحول الحرب الوطنية إلى ساحة لتصفية حسابات إقليمية ودولية.

ولذلك فإن الحديث عن جيش واحد لا يقتصر على توحيد الزي والرتب؛ يعني كذلك أن تكون للدولة سياسة خارجية عسكرية واحدة، وألا يستطيع قائد قوة عقد علاقة أمنية أو اقتصادية خارج رقابة المؤسسات.

السلاح الذي منح الشرعية

في الدولة الديمقراطية تمنح الانتخابات الشرعية السياسية، ويمنح الدستور المؤسسات اختصاصاتها. لكن الانتقالات الضعيفة تسمح للسلاح بأن يتحول إلى مصدر للتمثيل؛ فالحركة التي تحمل السلاح تحصل على مقعد في التفاوض، والقوة التي تستطيع تعطيل الدولة تُمنح نصيبًا من السلطة حتى لا تفعل.

هذه المعادلة شجعت نمو القوى المسلحة. فالحزب المدني ينتظر الانتخابات وقد يخسر، أما الحركة المسلحة فتدخل التفاوض وهي تملك قدرةً على تهديد السلام، فتُمنح مقاعد ومناصب وترتيبات باسم إنهاء الحرب.

وقد وصل هذا المنطق إلى ذروته حين أصبح قائد الدعم السريع نائبًا لرئيس المجلس العسكري وعضوًا متقدمًا في مجلس السيادة. لم يأتِ الموقع من انتخابات، ولا من تدرج طبيعي داخل قيادة الجيش، بل من وزن القوة في لحظة سقوط النظام.

وبذلك تحولت القدرة على الإكراه إلى مكانة دستورية. وأصبح من الصعب بعد ذلك مطالبة القيادة بالعودة إلى وضع مهني تابع؛ فقد عاملتها الدولة والقوى السياسية والخارج سنواتٍ بوصفها شريكًا سياديًا.

كانت الرسالة إلى بقية الفاعلين واضحة: من يحمل السلاح يستطيع أن يفرض الاعتراف به. وقد شجعت هذه الرسالة الحركات المسلحة على التمسك بقواتها حتى تنتهي مفاوضاتها، وأضعفت الأحزاب المدنية التي لا تملك أداةً مماثلة.

إن السلام الذي يكافئ السلاح بالمناصب قد يوقف القتال مؤقتًا، لكنه يجعل حمل السلاح استثمارًا سياسيًا ناجحًا، ويفتح الباب أمام جولة جديدة من التمرد كلما شعرت جماعة بأنها لم تحصل على نصيبها.

القوى المدنية بين الخوف من الجيش والاستعانة بنقيضه

واجهت قوى مدنية في الفترة الانتقالية معضلةً حقيقية: كانت تريد إنهاء حكم العسكر، لكنها لا تملك قوةً تحمي الانتقال من انقلاب محتمل. وفي هذا السياق نظر بعض الفاعلين إلى الدعم السريع باعتباره قوةً يمكن أن توازن الجيش وتمنع عودة النظام السابق أو انفراد المؤسسة العسكرية بالقرار.

وقد بدا هذا الرهان منطقيًا في المدى القصير: إذا كان الجيش هو الطرف الأقوى، فإن وجود قوة أخرى داخل المكون العسكري قد يقلل قدرته على إقصاء المدنيين. لكن الرهان أغفل سؤالًا جوهريًا: ماذا تريد القوة الموازية لنفسها؟ وهل ستقبل أن تكون أداةً لحماية المدنيين ثم تسلم سلاحها؟

لم يكن الدعم السريع جمعيةً لحماية الانتقال، بل فاعلًا له مصالحه. استفاد من حاجة المدنيين إليه لتحسين صورته والاقتراب من القوى الدولية، واستفاد من خلافهم مع الجيش لتأكيد استقلاله، وقدم نفسه حليفًا للتحول المدني حين اقترب ذلك من مصلحته. لكن تقوية فصيل عسكري لمواجهة احتمال هيمنة الجيش لا تبني حكمًا مدنيًا؛ إنها تنقل المدنيين من الاعتماد على مؤسسة مسلحة إلى الاعتماد على تناقض مؤسستين. وحين تتصالح القوتان يخسر المدنيون، وحين تتقاتلان يخسر الوطن كله.

كان الطريق الأصعب والأكثر أمانًا هو بناء شرعية مدنية عبر مجلس تشريعي وانتخابات، وإصلاح الجيش من داخل الدولة، لا استخدام جيش آخر لموازنته.

الجيش بين الاستخدام والإنكار

لا تقتصر مسؤولية صعود القوة الموازية على المدنيين. فقد تعاملت قيادات داخل المؤسسة العسكرية معها في مراحل مختلفة بوصفها أداةً مفيدة، وشاركت معها في العمليات، وقبلت اتساع دورها، ودخلت معها في ترتيبات الحكم بعد سقوط البشير.

قد يكون بعض العسكريين قد حذروا من الخطر، وقد تكون العلاقات بين المؤسستين شهدت توترًا قديمًا، لكن القيادة العامة لم تستطع أو لم ترد حسم الازدواج في وقت كان الحسم فيه أقل كلفة.

ولهذا لا يكفي بعد اندلاع الحرب القول إن الدعم السريع قوة تمردت فجأة على الدولة. لقد كانت الدولة تعرف بنيته، وشاركت في منحه الاستقلالية بإلغاء القانون الذي يقيده بالتبعية للجيش والمهام والمواقع، وقبلت بقاءه مستقلًا. والتمرد الفعلي في ٢٠٢٣ كان النتيجة الأخيرة لمسار من الشرعنة السياسية والتوسع.

لكن مسؤولية الدولة عن إنشاء الخطر لا تبرر فعل القوة حين هاجمت مؤسساتها ومواطنيها. من صنع السلاح يتحمل خطأ صنعه، ومن استخدمه ضد الدولة يتحمل فعل الاستخدام. ولا تمحو مسؤولية أحدهما مسؤولية الآخر.

الدمج الذي ظل مؤجلًا

ظل الحديث عن دمج الدعم السريع في القوات المسلحة حاضرًا في الوثائق والخطابات، لكن موعده وشروطه وقيادته ظلت محل خلاف. وكانت كل صيغة عامة تخفي أسئلةً شديدة الحساسية:

هل يُدمج الأفراد أم تُدمج الوحدات كما هي؟
ما الرتب التي سيحصل عليها القادة؟
من يقود الجيش بعد الدمج؟
ماذا يحدث للشركات والموارد؟
من يفحص السجل المهني والجنائي للمقاتلين؟
كم يستغرق الدمج؟
أين تنتشر القوات خلال المرحلة؟
من يضمن تنفيذ الاتفاق؟
ماذا يحدث للقيادة السياسية والاقتصادية للقوة؟

لم تكن هذه تفاصيل فنية؛ كانت جوهر الصراع. فالدمج السريع يهدد قيادة الدعم السريع بفقدان استقلالها، والدمج الطويل يمنحها وقتًا لمزيد من التوسع. ودمج الوحدات كما هي قد ينقل انقساماتها إلى داخل الجيش، بينما يحتاج الدمج الفردي إلى عملية ضخمة من الفحص والتدريب وإعادة توزيع القوات.

وكان من المستحيل تقريبًا أن تتولى القوتان وحدهما حل خلاف بهذا الحجم، لأن كل طرف هو الخصم والحكم في الوقت نفسه. كان الملف يحتاج إلى سلطة مدنية منتخبة أو ذات شرعية وطنية واسعة، وقانون واضح، ورقابة برلمانية، وضمانات لا تتحول إلى وصاية خارجية.

لكن هذه المؤسسات لم تكن موجودة. فظل الدمج موضوعًا تفاوضيًا بين قيادتين مسلحتين، وكل منهما يحسب أثره في بقائه.

اتفاق جوبا وتعدد الجيوش

أدخل اتفاق جوبا للسلام عددًا من الحركات المسلحة إلى مؤسسات الدولة، ونص على ترتيبات أمنية تشمل الدمج والتسريح وإعادة التأهيل. وكان الاتفاق محاولةً لوقف الحروب وإشراك الأطراف في الحكم.

لكن التنفيذ تعثر، وظلت قوات الحركات محتفظةً ببنيتها وسلاحها وقياداتها. وبدل أن ينتقل السودان من تعدد الجيوش إلى جيش واحد، أضيفت قوى جديدة إلى المشهد الانتقالي.

كما اعتمد الاتفاق بدرجة كبيرة على تقاسم المناصب والموارد، وهو ما منح قادة الحركات مكانةً سياسيةً قبل اكتمال الترتيبات الأمنية. وأصبح لديهم، مثل قيادة الدعم السريع، ما يخسرونه إذا عادوا من شركاء في السيادة إلى مواقع داخل مؤسسة موحدة. وهكذا تحول السلام من عملية لإنهاء السلاح إلى نظام لإدارة حملة السلاح داخل السلطة. وقد يوقف هذا النظام الحرب بين الحكومة والحركات فترةً، لكنه لا يحل سؤال السيادة.

إن الدولة لا تستطيع أن تكون اتحادًا دائمًا بين جيوش، مهما وقعت بينها من اتفاقات. فالجيش ليس حزبًا يدخل ائتلافًا ويحافظ على استقلاله؛ وجود عدة سلاسل قيادة يعني أن القرار النهائي سيظل محل نزاع.

اقتصاد القوة الموازية

لا يكتمل فهم الدعم السريع إذا قُرئ بوصفه تشكيلًا عسكريًا فقط. لقد أصبح جزءًا من اقتصاد سياسي واسع: شركات، وتجارة، وذهب، ونقل، وعلاقات عبر الحدود، وفرص عمل ورواتب، وشبكات حماية ووساطة.

هذا الاقتصاد لم يكن مجرد وسيلة لتمويل السلاح؛ كان أداةً لبناء مجتمع مصالح حول القوة. فالتاجر الذي تحمي القوة طريقه، والعامل الذي يحصل على راتبه منها، والزعيم المحلي الذي يجد موقعًا عبرها، كلهم يصبحون مرتبطين باستمرارها.

ولذلك لا يمكن حل القوة بمرسوم من الخرطوم من دون تقديم بدائل اقتصادية واجتماعية. فإذا أُدمج بعض المقاتلين وسُرح آخرون من غير فرص، فإنهم يحملون السلاح إلى سوق جديد. وإذا صودرت الموارد دون ترتيب عادل وشفاف، تتحول العملية إلى صراع على الثروة.

كما أن إخضاع اقتصاد القوة للموازنة يهدد شبكات داخلية وخارجية استفادت منه، ولا يهدد القائد وحده. ولذلك تواجه عملية الدمج مقاومةً من منظومة مصالح أكبر من المؤسسة العسكرية نفسها.

وكان على الدولة أن تبدأ مبكرًا بفصل النشاط الاقتصادي عن القيادة العسكرية، وإخضاع الشركات للمراجعة، وإدخال عائد الموارد إلى الخزانة، مع حماية حقوق العاملين والمجتمعات. لكن تأجيل ذلك جعل الاقتصاد درعًا يحمي استقلال القوة.

تغيير صورة القوة دون تغيير بنيتها

بعد سقوط الإنقاذ عملت قيادة الدعم السريع على إعادة تقديم نفسها للمجتمع والخارج. فقد انتقلت من صورة قوة ارتبطت بحرب دارفور إلى صورة شريك في الثورة والسلام والتحول المدني، وأطلقت مبادرات اجتماعية وسياسية وإعلامية.

وكان تغيير الصورة ضروريًا لدخول النظام الجديد؛ فالقوة التي تريد موقعًا في مرحلة ترفع شعار العدالة لا تستطيع الاكتفاء بتاريخها العسكري. لذلك استخدمت الموارد والعلاقات والخطاب لبناء قبول جديد، واقتربت من قوى مدنية ومجتمعية.

لكن تغيير الخطاب لم يصحبه تغيير مماثل في البنية. بقيت القيادة مستقلة، والسلاح منتشرًا، والاقتصاد قائمًا، والتجنيد مستمرًا، والعلاقات الخارجية واسعة. بمعنى أن القوة أصبحت أكثر قبولًا سياسيًا دون أن تصبح أكثر خضوعًا للدولة.

وهذا أخطر من بقاء الصورة القديمة؛ لأن الاعتراف السياسي منحها مساحةً إضافية للنمو، وخفف الضغط المطالب بالدمج. وقد اعتقد بعض الفاعلين أن تحول خطاب القيادة دليل على تحولها المؤسسي، مع أن المصالح الأساسية ظلت قائمة.

فالقوة لا تُقاس بما تقوله عن المدنية، بل بمن يصدر أمرها، ومن يمولها، ومن يستطيع محاسبتها، وهل تقبل أن تُحل داخل جيش واحد.

الاتفاق الإطاري: الصراع يقترب من لحظة الحسم

بعد إجراءات الخامس والعشرين من أكتوبر ٢٠٢١، وما أعقبها من أزمة سياسية وضغط داخلي وخارجي، بدأت عملية جديدة انتهت إلى الاتفاق الإطاري في ديسمبر ٢٠٢٢. وكان الهدف المعلن استعادة الحكم المدني وإنهاء الأزمة الانتقالية.[١٠١]

لكن ملف الإصلاح الأمني والعسكري أصبح في قلب العملية، وظهر الخلاف بين الجيش والدعم السريع حول مدة الدمج وهيكل القيادة. ولم يعد ممكنًا تأجيل السؤال الذي عاش سنوات تحت التسويات: أي القوتين ستبقى مستقلة، ومن سيقود المؤسسة الموحدة؟

[١٠١] الآلية الثلاثية (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان، الاتحاد الأفريقي، إيغاد)، « Statement on the Signing of the Political Framework Agreement»، ٥ ديسمبر ٢٠٢٢؛ مجلس الأمن، S/SC/١٥١٣٢، ٨ ديسمبر ٢٠٢٢.

رأت قيادة الدعم السريع في بعض صيغ الإصلاح فرصةً للحفاظ على استقلالها مدةً أطول، وربما لإعادة ترتيب موقعها داخل الدولة الجديدة. ورأت قيادة الجيش أن استمرار قوة موازية لسنوات تحت عنوان الدمج التدريجي يهدد بقاء المؤسسة والدولة.

كما دخلت القوى المدنية إلى الملف بانقساماتها؛ فبعضها رأى الدعم السريع أقرب إلى الانتقال المدني من قيادة الجيش، وبعضها حذر من تحويل الخلاف العسكري إلى تحالف سياسي مع قوة موازية. وعاد الخارج وسيطًا وضاغطًا ومؤثرًا في صياغة الترتيبات.

في هذه المرحلة لم يعد كل طرف يستعد لإصلاح مشترك؛ كان يستعد لاحتمال أن يفرض الآخر عليه صيغةً تهدد وجوده. وبدأت التحركات والحشود وإعادة الانتشار تُقرأ بوصفها مقدمات للهجوم.

لقد دخلت القوتان المعضلة الأمنية الكاملة: كل إجراء دفاعي يتخذه أحدهما يراه الآخر استعدادًا للضربة الأولى.

لماذا أصبح الصدام مرجحًا؟

اجتمعت قبيل الحرب معظم عناصر الانفجار:

قوتان كبيرتان داخل دولة واحدة.

قيادتان لا تخضع إحداهما للأخرى.

خلاف على مدة الدمج ومن يقود المؤسسة الجديدة.

انتشار متداخل داخل العاصمة والمواقع الحيوية.

موارد اقتصادية مستقلة.

علاقات خارجية متعددة.

حلفاء سياسيون لكل طرف.

غياب سلطة مدنية منتخبة تفصل بينهما.

انهيار الثقة وتبادل الاتهامات.

حشود وتحركات تزيد مخاوف الضربة المباغتة.

عند اجتماع هذه العناصر لا تحتاج الحرب إلى مؤامرة كاملة التفاصيل؛ يكفي حادث أو تقدير خاطئ أو قرار بالسبق. فكل طرف يعتقد أن الانتظار يمنح خصمه تفوقًا، وأن الضربة الأولى قد تحسم القيادة والمطارات والاتصالات.

لكن وصف الحرب بأنها نتيجة مرجحة لا يعني أنها كانت حتمية. كان يمكن منعها بقرارات مبكرة: وقف التجنيد، وإبعاد القوات عن المواقع الحساسة، وإخضاع الموارد للرقابة، وتحديد قيادة مؤقتة، وتكوين سلطة شرعية، ووضع ضمانات للدمج.

إلا أن هذه القرارات كانت تتطلب من جميع الأطراف التنازل عن جزء من قوتها قبل أن تثق في الآخرين، ولم يكن أحد مستعدًا لذلك.

من المسؤول عن صناعة الوحش؟

تُستخدم أحيانًا عبارة "صناعة الوحش" لوصف بناء قوة تنقلب على من أنشأها. والعبارة قوية، لكنها قد تختزل المسار في إرادة شخص أو نظام واحد.

لقد صنعت القوة عبر مراحل وفاعلين متعددين، أولا منحها المجلس العسكري موقعًا في السلطة بعد سقوط البشير واستقلالا عن الجيش. وقبلت القوى المدنية شراكتها، ورأت فيها بعض الأطراف توازنًا أمام الجيش. ومنحتها اتفاقات الانتقال صفةً سيادية. وتعاملت معها جهات خارجية بوصفها فاعلًا مستقلًا. وأتاحت شبكات الاقتصاد والذهب والحرب الإقليمية موارد توسعها.

أما قيادتها، فلم تكن متلقيةً سلبية لكل ذلك؛ استثمرت الفرص، ووسعت التجنيد، وبنت الاقتصاد والعلاقات، وحولت القوة من أداة إلى مشروع.

لكن تعدد الصانعين لا يخفف مسؤولية من اتخذ قرار الهجوم واستخدم القوة ضد الدولة والمجتمع.

ومن المهم ألا يتحول الاعتراف بتاريخ بناء القوة إلى مساواة بين مسالة الإنشاء وجريمة الاستخدام. هناك فرق بين الانشاء لأغراض ومهام محددة، وبين التوظيف السياسي، والاستيلاء المسلح، والانتهاكات الواقعة أثناء الحرب.

الدولة التي فاوضت القوة بدل أن تُخضعها للقانون

منذ ٢٠١٩ تعاملت ترتيبات السلطة مع الدعم السريع بوصفه طرفًا سياسيًا وعسكريًا لا بوصفه وضعًا استثنائيًا يجب إنهاؤه. تفاوضت معه، ومنحته المناصب، وأدخلته في صناعة الوثائق، وطلبت منه أن يوافق على موعد اندماجه.

لكن السيادة لا تكون موضوع تفاوض دائم. لا تسأل الدولة القوة المسلحة إن كانت ترغب في الخضوع، بل تضع قانونًا يحدد المسار، مع ضمانات عادلة لأفرادها. والتفاوض يكون حول الوسائل والحقوق، لا حول أصل وجود جيش واحد.

غير أن الدولة الانتقالية لم تكن تملك قوةً أو شرعيةً كافية لفرض ذلك. كان السلاح موزعًا، والمجتمع منقسمًا، والخارج متعدد الأجندات، والقوى المدنية تعتمد على أحد العسكريين لموازنة الآخر.

وهكذا أصبح الملف الأمني رهينة رضا الجهة المطلوب إنهاء استقلالها. وكلما تأخر الحسم ارتفع السعر الذي تطلبه.

كان هذا هو الفشل الجوهري: أُديرت القوة الموازية باعتبارها شريكًا يمكن إقناعه، لا اختلالًا سياديًا يجب إنهاؤه قبل أن يصبح أكبر من قدرة الدولة.

وقصارى القول: لم تنقلب القوة الموازية على الدولة في لحظة منفصلة عن تاريخها؛ لقد نمت داخل أخطائها وتحالفاتها ومخاوفها. ورثها الانتقال فزادها شرعيةً ومكانةً، واستخدمتها قوى مدنية وعسكرية في صراعها المتبادل، وتعامل معها الخارج بوصفها دولةً مصغرة. وعندما طُرح الدمج أخيرًا، لم يكن المطلوب حل وحدة عسكرية، بل إنهاء مشروع يمتلك قيادةً واقتصادًا وعلاقات وسلطة. عندئذ انتقلت المعضلة من سؤال: كيف ندمج القوة؟ إلى سؤال: من يملك السودان؟ وكانت الإجابة التي اختارها السلاح حربًا دفعت الدولة كلها ثمنها.

الفصل الثاني عشر

من الخامس والعشرين من أكتوبر إلى الاتفاق الإطاري: الطريق القصير إلى الحرب

لم يكن الخامس والعشرون من أكتوبر ٢٠٢١ حادثًا منفصلًا عن الأزمة التي بدأت منذ سقوط النظام، ولم يكن مجرد خلاف بين رئيس مجلس السيادة ورئيس الوزراء.

كان لحظة انكشاف للشراكة الانتقالية كلها؛ فقد ظهر أن الوثيقة الدستورية لم تنشئ مركزًا واحدًا للسلطة، وأن المدنيين والعسكريين ظلوا يتعاملون مع بعضهم بوصفهم خصومًا جمعتهم الضرورة ولم تجمعهم الثقة.

كان كل طرف يخشى أن يستخدم الآخر ما تبقى من الفترة الانتقالية لإقصائه. القوى المدنية خافت من أن يحتفظ العسكريون بالحكم ويعطلوا انتقال رئاسة مجلس السيادة، والعسكريون خافوا من أن تستخدم الحاضنة السياسية مؤسسات الانتقال ولجنة إزالة التمكين لتصفية وجودهم وحلفائهم داخل الدولة. أما القوة الموازية، فكانت تراقب الطرفين وتبحث عن الموقع الذي يحفظ استقلالها ويزيد نفوذها.

وعندما انهارت الشراكة، لم تعد هناك مؤسسة دستورية قادرة على الفصل بين المتنازعين، تعثر استكمال المحكمة الدستورية، وضعفت الحاضنة السياسية وانقسمت، وظلت القوة المسلحة خارج قيادة واحدة. وهكذا حُسم الخلاف من الموقع الذي كان يملك القدرة على الحسم: قيادة الجيش وحلفاؤها داخل المكون العسكري.

لكن إجراء الخامس والعشرين من أكتوبر، أيًا كان تبريره، لم يحل الأزمة؛ أزاح صورتها القديمة وفتحها على صراع أشد.

الشراكة التي كانت تحمل بذرة انهيارها

منذ توقيع الوثيقة الدستورية، قام الانتقال على معادلة غير مستقرة. المدنيون يمتلكون تأييد دولي ويحسبون انهم يمتلكون الشرعية الثورية ، والعسكريون يمتلكون مؤسسات القوة، والدعم السريع يمتلك استقلالًا عسكريًا واقتصاديًا، والحركات المسلحة دخلت لاحقًا بحصصها وقواتها.

كانت هذه الأطراف تتعاون في الحكومة، لكنها لم تتفق على تعريف الدولة التي تريد الوصول إليها. أرادت القوى المدنية تقليص الدور العسكري في السياسة والاقتصاد، بينما رأى العسكريون أن المدنيين غير المنتخبين يتوسعون في السلطة ويهددون مؤسسات الدولة. وأرادت الحركات المسلحة تنفيذ اتفاق يمنحها نصيبًا من المركز، مع الاحتفاظ بقواتها إلى حين استكمال الترتيبات الأمنية. أما الدعم السريع، فكان يريد ضمانًا بألا يؤدي الإصلاح إلى إخضاعه سريعًا لقيادة الجيش.

ومع غياب البرلمان والمحكمة الدستورية، أصبحت الخلافات تُدار داخل مجلس السيادة، واجتماعات الحاضنة، واللجان والوساطات. لم يكن هناك منبر وطني مفتوح يضطر الأطراف إلى عرض حججها أمام ممثلين للمجتمع. وكانت القرارات الكبرى تُتخذ في نطاق ضيق ثم تقدم إلى الجمهور بوصفها مقتضيات الثورة أو ضرورات الدولة.

من الخارج بدت هناك حكومة واحدة، لكن داخلها كانت توجد حكومات من المصالح المتعارضة. لكل طرف إعلامه، ومستشاروه، وعلاقاته الخارجية، وروايته عن الانتقال، وخطته لمواجهة احتمال انهيار الشراكة.

لجنة إزالة التمكين تتحول إلى مركز صراع

أصبحت لجنة إزالة التمكين واحدةً من أكثر مؤسسات الانتقال تأثيرًا وإثارةً للخلاف. فقد اتخذت قرارات بمصادرة أموال وممتلكات، وفصل موظفين، وحل واجهات وتنظيمات مرتبطة بالنظام السابق. ورأت فيها قوى الثورة أداةً ضروريةً لاسترداد الدولة من شبكة حكم امتدت ثلاثين عامًا.

لكن اللجنة لم تبقَ ملفًا قانونيًا؛ أصبحت مركز قوة سياسيًا. فقراراتها أصابت مصالح واسعة، وامتدت إلى مؤسسات وأشخاص، واتُّهمت أحيانًا بالانتقائية وضعف الإجراءات وإتاحة الدفاع. كما خشيت مراكز داخل المكون العسكري أن تستخدم اللجنة لتغيير ميزان الدولة والوصول إلى مصالح وملفات تمسها.

وهنا اختلطت ثلاث قضايا مختلفة: مكافحة الفساد، وتفكيك سيطرة الحزب السابق، والصراع بين شركاء الانتقال. وكلما توسع دور اللجنة، زادت قيمتها لدى القوى المدنية بوصفها أداةً لحماية الثورة، وزاد خوف خصومها منها بوصفها أداةً للإقصاء.

وكان يمكن حماية أهداف اللجنة بنقل أعمالها إلى نيابات ومحاكم متخصصة، مع شفافية واستئناف ورقابة. لكن إبقاءها داخل المجال السياسي جعل الدفاع عنها أو الهجوم عليها مرتبطًا بموقع الطرف من الحاضنة، لا من العدالة.

وبذلك تحولت العدالة من قاعدة تجمع الانتقال إلى ساحة تقسمه.

تأخر تسليم رئاسة مجلس السيادة

نصت ترتيبات الانتقال على تداول رئاسة مجلس السيادة بين العسكريين والمدنيين. ومع اقتراب موعد انتقال الرئاسة، تصاعد التوتر؛ لأن المنصب لم يكن رمزيًا في بيئة لا تزال فيها القوة والملفات السيادية بيد المكون العسكري.

رأت القوى المدنية أن التسليم اختبار حقيقي لالتزام العسكريين بالوثيقة، ورأى بعض العسكريين أن نقل الرئاسة في ظل ضعف الحاضنة واتساع الخلاف قد يعرض الدولة والمؤسسة إلى استهداف سياسي. كما ارتبط الملف بالمحاسبة على أحداث فض الاعتصام وبمستقبل المصالح العسكرية والاقتصادية.

حين تصبح القاعدة الدستورية تهديدًا وجوديًا لطرف، لا يكفي أن يُطلب منه تنفيذها؛ يجب أن تكون هناك مؤسسات وضمانات تمنعه من تعطيلها وتحميه من الانتقام إذا التزم بها. لكن الانتقال لم يبنِ هذه المؤسسات، واعتمد على حسن نية شركاء فقدوا الثقة منذ البداية.

أصبح كل طرف يقرأ انتقال الرئاسة بوصفه انتصارًا كاملًا أو هزيمةً كاملة. وهذه العقلية الصفرية لا تصلح لشراكة انتقالية؛ لأنها تجعل كل موعد دستوري لحظة صدام.

انقسام الحاضنة وسقوط ادعاء التمثيل الواحد

لم تكن قوى الحرية والتغيير كتلةً متماسكة. فقد خرجت منها أو اعترضت عليها قوى وحركات، وتصاعد الخلاف حول إدارة الحكومة والمشاركة والتمثيل. ثم ظهر انقسام بين مجموعة المجلس المركزي ومجموعة أخرى عُرفت بقوى الميثاق الوطني، وضمت أطرافًا وحركات كانت تنتقد احتكار المجموعة الأولى للقرار.

اعتصمت قوى الميثاق أمام القصر وطالبت بحل الحكومة وتوسيع المشاركة، بينما رأت مجموعة المجلس المركزي أن الاعتصام صُنع لتهيئة الطريق أمام تدخل عسكري. وظهر مرةً أخرى أن "الشارع" لم يعد كيانًا واحدًا؛ لكل طرف شارعه ومواكبه ومنصاته. هذا الانقسام أسقط عمليًا فكرة وجود حاضنة واحدة تمثل الثورة. لكنه لم يؤدِ إلى العودة إلى الشعب عبر انتخاب أو مجلس تشريعي؛ بل أصبح ذريعةً يستخدمها العسكريون للقول إن المدنيين عاجزون عن الاتفاق، ويستخدمها كل جناح لإثبات أن الآخر فقد شرعيته.

وفي ظل غياب مقياس انتخابي، لم يكن ممكنًا معرفة الوزن الحقيقي لكل مجموعة. فعدد المشاركين في موكب أو اعتصام لا يساوي تفويضًا للحكم، خصوصًا حين تستطيع التنظيمات والموارد ووسائل النقل تضخيم الحضور.

لقد وصلت المرحلة إلى مأزق: القوى التي رفضت الانتخابات لأنها تريد تهيئة البلاد لها لم تستطع بناء مؤسسة أخرى تقيس بها تمثيلها.

الخامس والعشرون من أكتوبر: الحسم بالقوة

في الخامس والعشرين من أكتوبر أعلن الفريق عبد الفتاح البرهان إجراءات شملت حل مجلسي السيادة والوزراء وإعلان حالة الطوارئ واعتقال عدد من القيادات والمسؤولين. ووضع رئيس الوزراء عبد الله حمدوك رهن الإقامة المقيدة، قبل أن يعود لاحقًا في اتفاق جديد ثم يستقيل.[١٠٢]

قدمت قيادة الجيش الإجراءات بوصفها تصحيحًا لمسار الانتقال ومنعًا لانزلاق البلاد بسبب صراع القوى المدنية وفشل الشراكة. أما القوى المناهضة لها فوصفتها بأنها انقلاب عسكري أطاح الترتيب الدستوري وقطع الطريق أمام الحكم المدني.

ليس الاسم وحده هو القضية. فالإجراء استخدم القوة العسكرية لتعليق مؤسسات قائمة وإعادة ترتيب السلطة خارج الآلية المتفق عليها. وهذا أعاد تأكيد القاعدة التي عانت منها الدولة منذ ١٩٥٨: حين يفشل السياسيون في إدارة الخلاف، يتقدم الجيش ليحسمه، ثم يقدم الحسم بوصفه إنقاذًا.

وكانت هناك أزمات حقيقية داخل الانتقال، لكن حلها لم يكن يتطلب بالضرورة إسقاط الترتيب كله. كان يمكن توسيع الحاضنة، وتكوين المجلس التشريعي، وتعديل الحكومة، وتحديد موعد للانتخابات. غير أن هذه الطرق تحتاج إلى تفاوض وتنازل، بينما يستطيع السلاح إنتاج قرار سريع.

وكما في الانقلابات السابقة، كانت سرعة الإجراء توحي بالحسم، لكن المشكلة السياسية لم تختفِ؛ انتقلت إلى الشارع والخارج والمؤسسات، وأصبح الجيش مسؤولًا مباشرةً عن أزمة الحكم والاقتصاد.

---

[١٠٢] مجلس الأمن، « Sudan Representative Warns Security Council Meeting His Country at Risk of Relapsing into Conflict after Military Takeover», SC/١٤٧٣٠، ١٠ ديسمبر ٢٠٢١؛ ويتضمن عرضًا لإجراءات ٢٥ أكتوبر والاعتقالات واتفاق ٢١ نوفمبر.

موقف الدعم السريع: شراكة في الإجراء وبداية التمايز

وقف الدعم السريع في بداية إجراءات أكتوبر داخل المكون العسكري، وكان قائده شريكًا في السلطة القائمة بعد حل الحكومة. ولم يكن من الممكن تنفيذ تغيير بهذا الحجم من غير توافق أو حياد القوة الموازية.

لكن العلاقة بين الدعم السريع والجيش لم تكن تحالفًا دائمًا. فقد تشاركا في مواجهة الحاضنة المدنية حين رأيا أنها تهدد نفوذهما، ثم عادت مصالحهما إلى التباعد عندما أصبح السؤال: من يملك المكون العسكري نفسه؟

استفادت قيادة الدعم السريع من المرحلة التالية في تقديم نفسها بصورة مختلفة. فمع تصاعد الضغط على الجيش، بدأت تقترب من خطاب التحول المدني وتعترف بأن إجراءات أكتوبر لم تحقق أهدافها. وكان هذا التمايز يمنحها فرصةً للخروج من مسؤولية الانقلاب، وبناء علاقة جديدة مع قوى مدنية وخارجية تريد إعادة الانتقال.

وهكذا بدأت القوة التي شاركت الجيش في إزاحة المدنيين تعيد تقديم نفسها حليفًا للمدنيين في مواجهة هيمنة الجيش. ولم يكن التحول بالضرورة نابعًا من مراجعة فكرية خالصة؛ كان كذلك إعادة تموضع في صراع القوة.

ومن أخطاء بعض المدنيين أنهم تعاملوا مع هذا التمايز باعتباره انتقالًا كاملًا إلى صف الديمقراطية، ولم يسألوا بما يكفي عما يريده الدعم السريع مقابل تحالفه الجديد.

اتفاق البرهان وحمدوك: محاولة إحياء الجسد بعد موته

في الحادي والعشرين من نوفمبر ٢٠٢١ وقع البرهان وحمدوك اتفاقًا أعاد رئيس الوزراء إلى منصبه، ووعد بإطلاق المعتقلين واستكمال الانتقال. وكان الهدف الظاهر استعادة قدر من الشرعية المدنية وتهدئة الضغط الداخلي والخارجي.

لكن الاتفاق وُلد ضعيفًا؛ فقد رفضته قوى رئيسية في الشارع والحاضنة، ورأت فيه منحًا للشرعية لإجراءات أكتوبر. كما لم يعد حمدوك يملك القاعدة السياسية التي كانت تسند حكومته، ولم يكن قادرًا على تشكيل توافق جديد بين قوى ترفع شعار "لا تفاوض، لا شراكة، لا شرعية".

أظهر فشل الاتفاق أن الشرعية لا تنتقل مع الشخص وحده. فقد كان حمدوك قبل أكتوبر رئيسًا لحكومة تستند إلى وثيقة وحاضنة، أما بعده فعاد ضمن ترتيب جديد يرفضه الحلفاء السابقون. ظل الاسم نفسه، لكن السياق الذي منحه المعنى تغير.

وفي يناير ٢٠٢٢ استقال حمدوك، معلنًا عجزه عن بناء توافق يعيد الانتقال إلى مساره. وباستقالته فقد المكون العسكري الغطاء المدني الأهم، ودخلت البلاد فراغًا سياسيًا أوسع.

"لا تفاوض" وحدود الشعار

رفعت قوى ثورية شعار "لا تفاوض، لا شراكة، لا شرعية" في مواجهة إجراءات أكتوبر. وكان الشعار تعبيرًا عن رفض تكرار الشراكة التي انتهت إلى إقصاء المدنيين، وعن غضب من استخدام القوة ضد المحتجين.

لكن الشعار أغلق كذلك مساحة الحل السياسي. فالدولة التي تضم جيشًا وقوةً موازية وحركات مسلحة لا تنتقل إلى حكم مدني بمجرد رفض التفاوض معها. قد يكون التفاوض مؤلمًا، وقد يمنح الخصم اعترافًا، لكن البديل العملي يحتاج إلى قوة قادرة على إقصائه، وهي لم تكن موجودة لدى القوى المدنية.

وإذا لم يكن الحسم ممكنًا ولا التفاوض مقبولًا، يتحول الشارع إلى حالة احتجاج دائمة لا تنتج سلطة بديلة. يدفع المتظاهرون الثمن، وتتراجع الحياة الاقتصادية، ويظل العسكريون في الحكم، بينما تتسع الهوة بين الهدف والوسيلة.

لا يعني ذلك أن القوى المدنية كان ينبغي أن تقبل أي تسوية؛ بل كان عليها أن تحدد شروطًا واضحة: انتخابات في أجل قصير، ومجلس تشريعي واسع، وحكومة كفاءات، وخطة لوحدة الجيش، وعدالة مستقلة. أما رفض السياسة كلها باسم نقاء الموقف، فقد ترك الساحة للوسطاء والخارج والقوى المسلحة.

الثورة تحتاج إلى أخلاق لا تبيع أهدافها، وتحتاج كذلك إلى سياسة تعرف كيف تنقل ميزان القوة من الواقع القائم إلى واقع أفضل.

الخارج يعود لصناعة التسوية

مع استمرار الأزمة، تحركت بعثات ووسطاء دوليون وإقليميون لجمع الأطراف وصياغة مسار جديد. وكان التدخل مبررًا في الخطاب المعلن بمنع الانهيار واستعادة التحول الديمقراطي.

لكن كل عملية تقودها جهات خارجية تحمل تصورها للأطراف المقبولين ولترتيب الأولويات. وقد ركزت بعض الوساطات على مجموعة من القوى المدنية والعسكرية، بينما بقيت قوى أخرى خارج العملية أو رافضةً لها. وبدأت من جديد مشكلة احتكار التمثيل: من يملك حق التوقيع باسم المدنيين؟ ومن يقرر شكل الدولة المقبلة؟

كما أن الجهات الخارجية تعاملت مع الدعم السريع بوصفه طرفًا مستقلًا يجب إشراكه، وهو ما رسخ مكانته المقابلة للجيش. فبدل أن يكون إصلاح القطاع الأمني شأنًا لدولة واحدة تعيد تنظيم قواتها، أصبح تفاوضًا بين قوتين تحت رعاية دولية.

وقد يكون هذا التعامل انعكاسًا لميزان القوة القائم، لكنه ساعد في تثبيته. فعندما يجلس قائد القوة الموازية إلى الطاولة بصفته ندًا لقائد الجيش، تكتسب الازدواجية اعترافًا جديدًا، حتى لو كان الهدف المعلن إنهاءها.

الاتفاق الإطاري: اختصار الأزمة في تحالف جديد

وُقع الاتفاق الإطاري في ديسمبر ٢٠٢٢ بين المكون العسكري ومجموعة من القوى المدنية، بهدف إنهاء الأزمة واستعادة الحكم المدني. ونص على مبادئ تتصل بالسلطة المدنية والإصلاح الأمني والعدالة وتفكيك نظام الثلاثين من يونيو.

رأت القوى الموقعة فيه فرصةً للخروج من الحكم العسكري وإعادة الانتقال، بينما رفضته قوى أخرى لأنها لم تشارك في صياغته أو رأت أنه يعيد إنتاج الإقصاء ويمنح أطرافًا محددة حق تقرير المستقبل.

كان ضعف الاتفاق في أنه حاول حل أزمة الإقصاء بتحالف لا يضم الجميع، وحاول إنهاء ازدواج القوة بتفاوض بين القوتين المختلفتين، وربط الانتقال المدني باتفاق عسكري لم تُحسم تفاصيله.

كما أعاد ملف تفكيك النظام السابق إلى الواجهة، في وقت كانت فيه البلاد تحتاج إلى بناء أوسع توافق ممكن. وشعر الإسلاميون وقطاعات مرتبطة بالنظام السابق بأن

الترتيب الجديد يستهدف إبعادهم كاملًا من المجال السياسي، بينما رأت قوى الثورة أن أي مشاركة لهم تعني عودة النظام.

وفي بيئة لا يثق فيها أحد في الآخر، أصبح الاتفاق عند مؤيديه بوابةً للديمقراطية، وعند خصومه مشروعًا لإعادة توزيع السلطة وإقصائهم. وبدأ كل معسكر ينظر إلى نجاحه باعتباره تهديدًا لوجوده.

الإصلاح الأمني: الكلمة التي أخفت صراع القيادة

كان "إصلاح القطاع الأمني والعسكري" من الملفات الأساسية في الاتفاق الإطاري. وفي الخطاب العام بدا الأمر متفقًا عليه: الجميع يريد جيشًا وطنيًا واحدًا خاضعًا للحكم المدني.

لكن خلف العبارة كان يوجد خلاف عميق. الجيش يريد دمج الدعم السريع في مدة أقصر وتحت قيادته، والدعم السريع يريد مدةً أطول وترتيبات تضمن وضعه وقيادته. والقوى المدنية تريد إخراج الجيش من السياسة، لكنها منقسمة في تعاملها مع القوة الموازية. والحركات المسلحة تخشى أن يطبق الدمج عليها قبل ضمان مصالحها.

ولم يكن الخلاف حول الزمن فقط؛ كان حول من سيقود الجيش الموحد، وما مصير الرتب والموارد والشركات، ومن يملك قرار الانتشار خلال فترة الدمج. فلو دُمج الدعم السريع سريعًا فقدت قيادته استقلالها، ولو امتدت المدة سنوات بقيت الدولة بجيشين.

كان كل طرف يستخدم كلمة الإصلاح ليصف ترتيبًا يحفظ قوته ويقلص قوة الآخرين. ومن دون سلطة مدنية منتخبة أو مجلس أمن قومي شرعي، لم يوجد طرف ثالث يملك إلزام الجميع.

وهكذا تحول الملف الذي يفترض أن يمنع الحرب إلى الملف الذي سرّع اقترابها.

الورش الفنية التي لم ترَ الخطر السياسي

عُقدت ورش ومناقشات حول الإصلاح الأمني والعدالة وتفكيك النظام وغيرها من القضايا. وأسهم خبراء وقوى سياسية ودولية في تقديم تصورات فنية عن الدمج والقيادة. لكن الأزمة لم تكن نقصًا في النماذج الفنية. كان يمكن كتابة أفضل خطة لإعادة الهيكلة، لكنها لن تُنفذ إذا رأى أحد الطرفين أنها تنهي سلطته. كان المطلوب أولًا بناء صفقة سياسية تجعل التخلي عن الاستقلال أقل خطرًا من الاحتفاظ به.

تحتاج قيادة القوة الموازية إلى ضمانات تتعلق بالمحاسبة والموقع والمصالح، ويحتاج الجيش إلى ضمان أن الدمج لن يحوله إلى اتحاد بين قيادتين، ويحتاج المقاتلون إلى رواتب ومستقبل، ويحتاج المجتمع إلى عدالة تمنع تحويل التسوية إلى حصانة.

هذه مسائل لا تحلها الجداول الزمنية وحدها. فإذا تجاهلت الخطة مخاوف الفاعلين، تحولت إلى تهديد يدفعهم إلى الحشد.

كما أن عقد نقاشات علنية حساسة في ظل تصاعد التوتر سمح لكل طرف بمعرفة اتجاه خصمه، من غير وجود قوة تلزمهما بالتراجع. وبدأت الكلمات الفنية تغطي واقعًا عسكريًا يتغير على الأرض.

التحالفات المدنية مع طرفي السلاح

دخلت القوى المدنية إلى الخلاف العسكري وهي منقسمة. اقتربت بعض القوى من الدعم السريع لأنها رأت في خطابه المؤيد للاتفاق الإطاري سندًا للتحول المدني، بينما اقتربت قوى أخرى من الجيش أو رأت فيه المؤسسة الوطنية التي يجب الحفاظ عليها. وهذا من أخطر تحولات الانتقال: بدل أن تتوحد القوى المدنية حول إخضاع جميع القوات للدولة، توزعت بين مراكز السلاح. وكل طرف اتهم الآخر بأنه يستخدم العسكريين أو يغطي مشروعهم.

وقد منح ذلك القوتين غطاءً سياسيًا. فكل واحدة استطاعت القول إنها لا تقاتل من أجل نفوذها وحده، بل تحمل مشروعًا تؤيده قوى مدنية: هذه تدافع عن الدولة والجيش، وتلك تدافع عن التحول المدني ومواجهة عودة النظام السابق.

لكن الحرب حين تقع لا تبقى داخل الشعارات. يستخدم كل طرف حلفاءه المدنيين لتبرير نفسه، بينما يحتفظ هو بالسلاح والقرار. وإذا انتصر، لا يوجد ضمان بأنه سيسلم السلطة إلى الذين أيدوه.

لقد كررت القوى المدنية خطأ الأحزاب القديمة: الاستعانة بالقوة ضد الخصم السياسي، مع الاعتقاد أن القوة ستعود إلى مكانها بعد أداء المهمة.

الحشد الذي كان يتحدث أكثر من البيانات

في الشهور السابقة للحرب، ازدادت التحركات العسكرية وإعادة الانتشار، وظهرت توترات حول مواقع استراتيجية. وكان كل طرف يفسر تحركاته بوصفها دفاعية أو طبيعية، بينما يراها الطرف الآخر استعدادًا للهجوم.

في المعضلة الأمنية لا تكفي نية الطرف لتحديد معنى فعله؛ المهم كيف يقرأه خصمه. فإذا دفعت قوة بتعزيزات لحماية موقع، يرد الطرف الآخر بتعزيزات أكبر، فتفسر القوة الأولى الرد بوصفه دليلًا على صحة مخاوفها.

ومع غياب آلية مشتركة لمراقبة التحركات وخفض التصعيد، أصبحت العاصمة مخزنًا للتوتر. قوات ومقار وأسلحة واتصالات وقيادات داخل مجال جغرافي ضيق، وكل طرف يعرف أن من يسيطر على المطارات والجسور والقيادة والإعلام في الساعات الأولى قد يحدد مسار المعركة.

لم تكن البيانات السياسية عن قرب الاتفاق قادرةً على إخفاء ما تقوله الأرض. كان الفاعلون يتفاوضون بألسنتهم ويستعدون بأقدام قواتهم.

وكان يمكن وقف الانزلاق بقرار عاجل لإبعاد القوات عن المواقع الحساسة، وتجميد التجنيد والحشد، ووضع مراقبة مشتركة، وتأجيل التوقيع السياسي حتى حسم الترتيبات العسكرية. لكن الأطراف أرادت الاحتفاظ بأوراقها إلى اللحظة الأخيرة.

لماذا لم يمنع الخارج الحرب؟

كان للجهات الدولية والإقليمية حضور واسع في العملية السياسية، وعلاقات مع القوتين والقوى المدنية. ومع ذلك لم تستطع منع الانفجار.

أحد الأسباب أن الخارج لم يكن موحدًا؛ اختلفت المصالح والصلات والتقديرات. والسبب الثاني أن الوسطاء ركزوا على الوصول إلى اتفاق سياسي، مع أن الخطر الحقيقي كان في ميزان القوة على الأرض. والسبب الثالث أن بعض الفاعلين الخارجيين تعاملوا مع الطرفين بوصفهما شريكين ضروريين، فلم يضغطوا بالقدر الكافي لإنهاء الازدواج مبكرًا.

كما أن الوسطاء لا يستطيعون فرض السلام إذا رأى الطرف المحلي أن الحرب قد تمنحه نتيجةً أفضل من التسوية. وقد اعتقد كل جانب أنه يمتلك عناصر قوة تسمح له بالحسم السريع أو منع خصمه من الحسم.

وربما أسهم تعدد الوسطاء نفسه في منح الأطراف فرصًا للمناورة؛ فكل طرف يستطيع أن يبعث رسالةً مختلفة إلى جهة، ويحصل على تطمين أو وقت إضافي، ويؤجل التنازل.

الخارج يستطيع أن يساعد أو يضغط، لكنه لا يستطيع بناء إرادة وطنية غائبة. وحين يسلم السودانيون ملف سيادتهم إلى الوسطاء، لا ينبغي أن يفاجأوا بأن مصالح الوسطاء لا تتطابق دائمًا مع بقاء دولتهم.

هل كان الاتفاق الإطاري سبب الحرب؟

يخطئ من يجعل الاتفاق الإطاري السبب الوحيد للحرب؛ فالقوة الموازية سبقت الاتفاق بسنوات، والازدواج العسكري نشأ قبل الثورة، والخلاف حول القيادة كان مؤجلًا منذ سقوط البشير.

لكن الاتفاق اقترب من المنطقة التي ظل الجميع يتجنبونها: إنهاء استقلال القوة وترتيب قيادة الجيش. وبذلك نقل التناقض من حالة كامنة إلى لحظة قرار. وكان يمكن أن يصبح أداةً للحل لو قام على توافق واسع، وخطة أمنية محكمة، وآلية لخفض التصعيد، وضمانات ملزمة.

أما حين جرى دفع المسار السياسي إلى الأمام قبل حسم المسار العسكري، فقد شعر كل طرف بأن توقيع الاتفاق النهائي قد يثبت ترتيبًا يصعب تغييره لاحقًا. وأصبحت الأيام السابقة للتوقيع سباقًا لتحسين الموقع.

إذن، لم يصنع الاتفاق الحرب، لكنه ضغط على تناقض غير محلول من دون بناء وعاء قادر على احتوائه. وكان الخطر أن القوى السياسية رأت الاقتراب من التوقيع دليلًا على نجاح العملية، بينما كانت القوات تقترب من المواجهة.

إفادات حول الاتفاق الاطاري:

افادة الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان قبل اندلاع الحرب (رئيس مجلس السيادة)

أكد رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان قبل اندلاع الحرب أن الاتفاق الإطاري يمثل مخرجاً هاماً لمعالجة الأزمة السياسية، لكنه اشترط مراراً وتكراراً تحقيق بنود رئيسية تخص القوات المسلحة. [[2 ,1

أبرز مواقف وتصريحات البرهان بشأن الاتفاق الإطاري:

دعم الدمج العسكري: صرح البرهان صراحة بأنه يدعم الاتفاق الإطاري لوجود بند أساسي يتعلق بدمج قوات الدعم السريع والحركات المسلحة في الجيش السوداني[١٠٣]. 1]]

بناء جيش موحد: شدد على أن الهدف الأساسي هو الوصول إلى جيش وطني واحد وموحد، معتبراً أن قضية الدمج هي الفيصل الحقيقي للجيش في دعم المسار السياسي.

الالتزام والثوابت: أكد في عدة مناسبات أن القوات المسلحة لن توافق في مرحلة الاتفاق النهائي على أي بنود تمس ثوابت الدولة، محذراً من محاولات اختطاف العملية السياسية أو السلطة لمصالح ذاتية وضيقة. [[1

النفي والجدل: نفى وجود أي نية للانقلاب على المسار أو التراجع عنه في بداياته، في وقت انقسمت فيه الآراء السياسية بين من رأى خطابه مناورة لكسب الوقت، وبين من اعتبره ضمانة للانتقال السياسي قبل أن تتصاعد الخلافات الأمنية والعسكرية وتؤدي إلى اندلاع النزاع المسلح

افادة محمد حمدان دقلو (حميدتي) (نائب رئيس مجلس السيادة)

تركزت كلمة محمد حمدان دقلو (حميدتي) أمام حشد من أعيان ورموز ريفي بحري حول الدفاع عن الاتفاق الإطاري والرد على الاتهامات الموجهة إليه، ويمكن تلخيص أبرز نقاطها فيما يلي:

نفي الانفراد بالاتفاق: نفى حميدتي أن يكون هو صانع الاتفاق الإطاري أو من فرضه وحده، مشيراً إلى أنه وجد المسودة وأطرافها المحددة جاهزة ومكتوبة مسبقاً، وأن دوره اقتصر على التوقيع والمشاركة في الوثيقة المتفق عليها.

الالتزام بالعهود ورفض التراجع: شدد على ضرورة الوفاء بالعهود الموقعة، معلناً تمسكه القاطع بالمضي قدماً في الاتفاق دون تراجع إلى الوراء، ومنتقداً محاولات الانقلاب أو القفز على ما تم الاتفاق عليه.

[١٠٣] https://asharq.com/politics/46395/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%87%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D8%B7-%D8%AF%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4

الاتفاق كمخرج وحيد للأزمة: اعتبر أن الإطاري يمثل الحل الوحيد لمنع تفكك السودان وانهياره، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، وانعدام الميزانيات والمرتبات، وتوقف عجلة الإنتاج وتراجع دعم المنتجين والمزارعين.

الدعم الدولي وجلب التمويل: بيّن أن الميزة الكبرى للإطاري تكمن في الدعم الإقليمي والدولي الواسع (عربياً، وإفريقياً، ودولياً)، مؤكداً أن تدفق المساعدات والتمويل الخارجي للبلاد مشروط بالسير في هذا المسار وتشكيل حكومة مدنية.

الخروج من المشهد وتسليم السلطة: أكد عزمه وشريكه في المكون العسكري على الخروج من السلطة فور تشكيل الحكومة المدنية، معتبراً أن الفيصل النهائي لحسم الخيارات الشعبية هو الاحتكام إلى صناديق الانتخابات.

الاستجابة لمطالب الريف والمنتجين: اختتم حديثه بدعوة الإدارات الأهلية والحضور لدعم الاتفاق، واعداً بتقديم الدعم التنموي لمناطق الريف (كالمدارس، والمساجد، والخدمات) بوصفهم الفئة المنتجة الأكثر استحقاقاً للإسناد.

افادة بابكر فيصل رئيس المكتب التنفيذي لـ التجمع الاتحادي والقيادي بقوى الحرية والتغيير.

وكان يتحدث خلال الإفطار السنوي للتجمع الاتحادي (رمضان ١٤٤٤هـ / ١٣ أبريل ٢٠٢٣م)، أي قبل اندلاع الحرب بيومين فقط.

وجاءت إفادته في هذا المقطع رداً على المطالبات بإلغاء "الاتفاق الإطاري"، حيث قال:

بيقولوا إنو المشكلة بتاعت الدعم السريع والجيش لن تتوقف إلا بإلغاء هذا الاتفاق الإطاري، ودا كلام واضح. لكن السؤال إنو: إذا تم إلغاء الاتفاق الإطاري ولم يُوقّع الاتفاق النهائي، ما هو البديل؟ البديل بالقطع سيكون الاتجاه نحو الحرب.. لا يوجد بديل ثالث في ظل هذا التشظي وهذا الانقسام الكبير الواقع اليوم في المؤسسة العسكرية

إفادات نموذج من المعارضين ومبرراتهم

إفادة الصحفي والمحلل السياسي حسن إسماعيل حول الاتفاق الإطاري ومآلاته

جاء حديث الأستاذ حسن إسماعيل عبر برنامج "المشهد السوداني" على قناة طيبة، ليقدّم قراءة نقدية حادة للاتفاق الإطاري ومسار التسوية السياسية بين المكون العسكري والقوى المدنية:

طبيعة الاتفاق ومشروع "الابتزاز المتبادل": وصف إسماعيل الاتفاق الإطاري بأنه ليس مشروعاً سودانياً خالصاً، ولا يعالج قضايا التحول الديمقراطي الحقيقية، بل اعتبره عملية "ابتزاز متبادل"؛ حيث يتاجر المكون العسكري بعورات ونقاط ضعف المدنيين، بينما يتاجر المدنيون بعورات العسكريين، واصفاً الطاولة التي جمعتهم بأنها أسوأ وأقذر صفقة سياسية في تاريخ السودان الحديث لافتقارها للإرادة الوطنية الحرة.

التنازلات العسكرية وتفكيك أجهزة الدولة: انتقد إسماعيل قبول القيادة العسكرية بالتفريط في هيبة ومكانة المؤسسة العسكرية، مشيراً إلى أن ما جرى في مسار التسوية أدى إلى تفكيك وإضعاف أجهزة أمنية ومؤسسات فاعلة (مثل هيئة العمليات وجهاز الأمن والمخابرات) بعد أن كانت خط دفاع يحمي أمن وهوية واستقرار البلاد، مما تسبب في الانفلات الأمني وسفك الدماء في جنوب كردفان ومناطق أخرى.

موقف القوى المدنية والتخلي عن شعارات الثورة: أشار إلى أن القوى المدنية الموقعة سقطت في التناقض الأخلاقي؛ فبينما كانت تدعو لمقاطعة العسكريين ومحاكمتهم دولياً على خلفية أحداث فض الاعتصام، عادت لتتحالف معهم وتتجاوز ملف الشهداء والجرحى والمفقودين ولجان المقاومة كأنه أصبح "ملفاً مزعجاً" يُراد التخلص منه، متخلية عن مبادئ الحرية والعدالة.

استهداف القضاء وتسييس العدالة: هاجم إسماعيل توجه القوى المدنية إلى محاولة فصل وتغيير القضاة واستهداف استقلالية المؤسسة القضائية، معتبراً أن أولى معارك هذه القوى – بدلاً من بناء الدولة – كانت تصفية الحسابات مع القضاء لمجرد صدور قرارات قضائية لا تتوافق مع رغباتهم السياسية.

دور الكتلة الديمقراطية ومسؤولية التعطيل: شدد على أهمية موقف مني أركو مناوي وحركات الكفاح المسلح (الكتلة الديمقراطية) في التمسك بالرفض القاطع لهذا الاتفاق وعدم الانخراط فيه حتى وإن قُدّمت لهم عروض بتعديله، معتبراً أن وجودهم الميداني

والسياسي يمثل العائق الأساسي لمنع تمرير هذه التسوية التي تهدد بضياع مقدرات البلاد وهوية الدولة.

افادة د. محمد علي الجزولي

أبرز ما جاء في حديث د. محمد علي الجزولي حول الاتفاق الإطاري وتصريحات الفريق البرهان:

تصنيف القوى السياسية وانعدام التكافؤ: وصف دعوة القوى السياسية للتوقيع على الاتفاق بأنها "إذعان" وليست شراكة متكافئة، معتبراً أن الاتفاق قسّم القوى السياسية إلى ثلاث فئات: "قوى الثورة" (المجلس المركزي ولجان المقاومة التابعة له)، و"قوى الكفاح المسلح"، و"قوى الانتقال الديمقراطي". وبموجب هذا التقسيم، تنفرد قوى الثورة باختيار رئيس الوزراء وتشكيل السلطة التنفيذية، بينما يُعامل الآخرون كـ "مواطنين من درجة ثانية" لا يحق لهم سوى فتات من المجلس التشريعي.

ضبابية آليات التعديل: أشار إلى وجود تعديلات جوهرية مطلوبة على الوثيقة، متسائلاً عن المنصة والآلية التي سيتم عبرها البت في هذه التعديلات (تصويت، إجماع، أم غير ذلك). واستشهد بتقديم المؤتمر الشعبي لنحو ٤١ تعديلاً دون معرفة مصيرها أو الجهة التي تملك حق قبولها ورفضها.

الرد على مبرر "الوطن لا ينتظر": فند حديث البرهان حول عدم قدرة الوطن على الانتظار، موضحاً أن البرهان هو من أطال أمد الانتظار لأجل "قحت" رغم استجابة القوى الأخرى لدعوته للحوار المباشر وتنازلها عن المشاركة التنفيذية لصالح حكومة كفاءات مستقلة، بينما تعنتت قحت ورفضت الجلوس مع البقية.

المفاجاة التي لم تكن مفاجاة

حين اندلع القتال في الخامس عشر من أبريل، فوجئ المواطنون بسرعة تحوله إلى حرب داخل العاصمة. لكن عناصر الخطر كانت ظاهرة: التوتر، والحشود، والخلاف حول الدمج، وتبادل الاتهامات، وانتشار القوات حول المواقع الحساسة.

كانت المفاجأة في التوقيت وطريقة البداية، لا في إمكان وقوع الحرب. وهذا ما يسمى بالمفاجأة الاستراتيجية الناتجة عن سوء قراءة الإشارات: ترى القيادة الوقائع لكنها

تطمئن إلى أن الطرف الآخر لن يذهب إلى النهاية، أو تعتقد أنها تستطيع احتواءه في اللحظة الأخيرة.

وقد يكون بعض الفاعلين ظن أن الضغط العسكري المحدود سيحسن شروط التفاوض، أو أن السيطرة على المواقع ستتم سريعًا، أو أن الخصم سينهار. لكن الحرب لا تظل دائمًا داخل الخطة الأولى؛ ما إن تبدأ حتى تدخلها حسابات الثأر والخوف والانتشار الجغرافي والتدخل الخارجي.

وكان أكبر خطأ أن الجميع خطط لما يريده في الساعات الأولى، ولم يخطط لما سيحدث للسودان إذا فشل الحسم.

من الخامس والعشرين من أكتوبر إلى الخامس عشر من أبريل

تكشف الفترة بين التاريخين مسارًا متصلًا. في أكتوبر انهارت الشراكة لأن القوة العسكرية حسمت خلافًا سياسيًا. ثم فشل الحكم العسكري في بناء شرعية، فعاد إلى التفاوض مع بعض القوى المدنية. وفي أثناء ذلك تمايز الدعم السريع عن الجيش، واقترب من خطاب التحول المدني، ودخل الاتفاق الإطاري بوصفه طرفًا موازيًا.

وبدل أن تؤدي العملية إلى إخضاع القوتين لسلطة مدنية، أصبحت القوى المدنية موزعةً بينهما، وأصبح الخلاف على الدمج مدخلًا لتحالفات سياسية متنافسة. ثم تحركت القوات، وفشل الوسطاء، وانفجر الصدام.

بعبارة أخرى: أدى إجراء عسكري لمعالجة أزمة السياسة إلى إضعاف السياسة أكثر، ثم أُعيدت السياسة لمعالجة أزمة العسكر، لكنها دخلت منقسمةً وعاجزةً عن إلزامهم. وعندما فشلت، عادت الكلمة إلى السلاح.

هذه هي الدايلما السودانية في صورتها المكثفة: كل علاج يستخدم الأداة التي صنعت المرض. يُعالج فشل المدنيين بتدخل الجيش، ويُعالج تدخل الجيش بتحالف مدني مع قوة موازية، ويُعالج تعدد القوة باتفاق لا يملك وسيلةً لتنفيذه، ثم يُعالج فشل الاتفاق بالحرب.

وقصارى القول: لم يكن الطريق من الخامس والعشرين من أكتوبر إلى الخامس عشر من أبريل طريقًا من الانقلاب إلى الحرب فحسب؛ كان انتقالًا من انهيار الشراكة السياسية إلى انكشاف الصراع العسكري الذي كانت الشراكة تخفيه. أسقط الجيش

الحكومة لأنه رأى المدنيين عاجزين ومهددين للدولة، ثم عجز عن الحكم منفردًا؛ فاستعادت القوى المدنية موقعها عبر اتفاق جديد، لكنها دخلت منقسمةً ومستندةً إلى طرفي السلاح. وعندما وصل الإصلاح الأمني إلى سؤال من يقود من، ظهر أن جميع الوثائق والوساطات لم تبنِ دولةً قادرةً على الإجابة. عندئذ أجاب السلاح، وكانت إجابته حربًا لم تترك للمدني ولا العسكري ولا الدولة ما كان كل منهم يتنافس عليه.

الفصل الثالث عشر

الحرس الرئاسي: الرجال الذين حموا القيادة حين أخفقت السياسة في حماية الدولة

في صباح الخامس عشر من أبريل ٢٠٢٣ انتقل الخلاف حول الإصلاح الأمني والدمج والسلطة من قاعات التفاوض إلى ساحات القتال. وخلال ساعات أصبحت القيادة العامة، والقصر، والمطارات، والمعسكرات، والجسور، ومراكز الإعلام والاتصال، أهدافًا في معركة بدت منذ بدايتها أوسع من اشتباك عارض بين قوتين.

كان واضحًا أن الصراع يتجه إلى مركز الدولة. فالحرب التي تبدأ بمحاولة السيطرة على القيادة والمواقع السيادية لا تستهدف تحسين شروط التفاوض فقط؛ إنها تسعى إلى شل الخصم وانتزاع القدرة على إصدار القرار، ثم فرض واقع سياسي جديد قبل أن يتمكن من استعادة توازنه.

وفي تلك اللحظة ظهر الحرس الرئاسي لا بوصفه وحدةً تحمي شخص القائد فحسب، بل بوصفه آخر جدار يحمي استمرارية القيادة. وقف رجاله في مواجهة الخطر المباشر، وسقط منهم شهداء وجرحى وهم يؤدون واجبهم، وأتاح ثباتهم للقيادة العسكرية أن تبقى متصلةً بمؤسستها وقادرةً على إدارة المعركة.

لقد نجح الحرس في ساعته، لكن نجاحه كشف فشل سنوات سبقتها.

لماذا تبدأ الانقلابات والحروب من رأس الدولة؟

تعرف الحركات المسلحة والانقلابية أن السيطرة على الدولة لا تحتاج دائمًا إلى احتلال كل أراضيها. فإذا سيطرت على مركز القيادة، واعتقلت أو قتلت القادة، واستولت على الإعلام والمطارات والجسور، أمكنها أن تعلن سلطةً جديدة وتطلب من بقية المؤسسات التعامل معها باعتبارها أمرًا واقعًا.

تقوم هذه الاستراتيجية على الصدمة والسرعة. فالهدف ليس تدمير الجيش كله في الساعات الأولى، وإنما قطع رأس القرار وإرباك سلسلة القيادة ومنع الوحدات البعيدة من معرفة من يصدر الأوامر. وإذا صاحبت ذلك رواية إعلامية تعلن نجاح التغيير، قد تتردد وحدات ومؤسسات ودول خارجية في مقاومة الوضع الجديد.

لهذا يكون الحرس الرئاسي، وغرف القيادة والاتصال، وخطط الخلافة، والمراكز البديلة، عناصر حاسمةً في استمرارية الدولة. وقد يملك الجيش عددًا كبيرًا من الجنود والأسلحة، لكنه يصبح عاجزًا إذا انقطعت قيادته أو دخلت في الأسر أو فقدت القدرة على التواصل.

لم تكن حماية القيادة في صباح الحرب إذن مسألةً شخصية. كان سقوط المركز يمكن أن يفتح فراغًا سياديًا، ويمنح القوة المهاجمة قدرةً على تقديم نفسها بوصفها السلطة الجديدة، ويدخل البلاد في انهيار أسرع وأشد.

الحارس ليس تابعًا للشخص

تكتسب كلمة "الحرس الرئاسي" في الدول التي شخصنت السلطة معنىً ملتبسًا؛ فقد يُنظر إليه باعتباره حرس الحاكم أو الأسرة أو النظام. لكن الحرس المهني لا يحمي الشخص لذاته، ولا يتبع الحزب الذي جاء به إلى الحكم. إنه يحمي موقع القيادة واستمرارية الدولة.

فإذا تغير الرئيس أو القائد وفق الدستور، انتقل واجب الحرس إلى من يشغل الموقع الجديد. وإذا اختلف أفراد الحرس سياسيًا مع شاغل المنصب، لا يمنحهم ذلك حق التخلي عن مهمتهم أو استخدام قوتهم لتحديد من يحكم.

ويفصل هذا المبدأ بين الدولة والولاء الشخصي. فقد تمتلك الأنظمة السلطوية وحدات شديدة القرب من الحاكم، تُختار على أساس القرابة أو الانتماء السياسي، فتتحول إلى حرس للنظام. وقد تبدو هذه الوحدات أكثر ولاءً، لكنها تكون أضعف مؤسسيًا؛ لأن مصيرها يرتبط بمصير الشخص، فإذا سقط انهارت أو دخلت في مواجهة مع الدولة الجديدة.

أما الحرس المرتبط بالدستور والمهنة، فيحمي المنصب لا المشروع السياسي. ويصبح قسمه للدولة، لا لمن يمنحه الامتياز.

ومن هنا فإن بطولة أفراد الحرس في أبريل لا ينبغي أن تُختزل في الدفاع عن قائد بعينه؛ لقد دافعوا عن مركز القيادة الذي كان يمثل، في تلك اللحظة، استمرار المؤسسة العسكرية في مواجهة قوة تنازعها.

العقيدة التي ثبتت تحت النار

يرى مقال "خذ العبرة من الحرس الرئاسي" أن ما فعله أفراد الحرس يعكس أثر العقيدة الإيمانية والوطنية التي تربوا عليها داخل القوات المسلحة. فالمقاتل الذي يبقى في موقعه مع علمه بأن احتمال موته مرتفع يحتاج إلى معنى يتجاوز الوظيفة والراتب.

إن التدريب يعلّم الجندي كيف يقاتل، لكن العقيدة تجيب عن سؤال: لماذا يبقى؟ والانضباط يحدد مهمته، لكن الإيمان بالواجب يمنحه القوة النفسية لأدائها حين يصبح الانسحاب أكثر أمانًا.

وقد ارتبطت عقيدة الجيش السوداني بتاريخ من الدفاع عن الأرض ووحدة البلاد، وبقيم دينية واجتماعية تعلي الوفاء بالعهد والتضحية والجماعة. وأسهمت سنوات الحرب الطويلة في تشكيل خبرة ميدانية وروح قتالية لدى قطاعات واسعة من القوات.

لكن العقيدة لا ينبغي أن تتحول إلى شعار يُستخدم لتغطية ضعف الإعداد. فالإيمان لا يلغي ضرورة التدريب والمعلومات والاتصال والتسليح والخطط البديلة. والجندي المؤمن لا يُرسل إلى الخطر بلا حساب ثم يُطلب منه أن يعوض بروحه ما أهملته القيادة.

وقد كانت قوة الحرس في اجتماع المعنى بالإعداد: عرف الأفراد واجبهم، وكانت لديهم بنية قيادة وتدريب وانضباط سمحت بتحويل الاستعداد للتضحية إلى أداء منظم.

فالبطولة الفردية قد تنقذ موقفًا، أما المؤسسة فهي التي تجعل البطولة قادرةً على إنجاز المهمة.

المقارنة التي لا تحتاج إلى مبالغة

استدعى مقال الحرس حوادث اغتيال قادة ورؤساء في دول مختلفة، وقارن بين نجاح المهاجمين في الوصول إليهم وبين ثبات الحرس السوداني. وكان هدف المقارنة إبراز أثر العقيدة والوفاء.

لكن قيمة النموذج السوداني لا تحتاج إلى الحكم بأن غيره يفر أو يفتقد المعنى الأخلاقي. فقد شهدت جيوش وشعوب مختلفة نماذج من الشجاعة والتضحية، كما شهدت مجتمعات مسلمة حالات من الخيانة والانهيار. ويتوقف نجاح الحماية على عوامل متعددة: المعلومة، والاختراق، والمفاجأة، والتدريب، والاتصال، وعدد المهاجمين، وموقع الهجوم، وسلسلة الأمر.

وقد يفشل الحرس بسبب خيانة داخلية لا بسبب ضعف شجاعة أفراده، وقد ينجح بسبب خطة جيدة إلى جانب ولائه. كما أن اغتيال قائد لا يثبت أن جميع حراسه فروا، مثلما أن نجاة قائد لا تعني أن منظومة الدولة كلها كانت محكمة.

الحجة الأقوى ليست أن السوداني وحده يضحي، بل أن الحرس السوداني قدم في واقعة محددة أداءً يستحق الدراسة والتقدير، وأن قيمه وتدريبه ووحدة مهمته كانت جزءًا من هذا الأداء.

فالإنصاف لا يضعف النموذج؛ يحرره من المبالغة التي تتيح للناقد إسقاط الفكرة كلها بسبب تعميم زائد.

البطولة التي أدانت السنوات السابقة

لم يكن أفراد الحرس مسؤولين عن نشوء القوة الموازية، ولا عن منحها القانون والموارد، ولا عن إدخال قائدها في مجلس السيادة، ولا عن تأجيل الدمج، ولا عن الحشود التي سبقت الحرب. لكنهم وجدوا أنفسهم في النهاية يدفعون ثمن هذه القرارات.

وهنا تتحول البطولة إلى إدانة صامتة. كل شهيد سقط حول مركز القيادة يطرح سؤالًا على الذين أداروا الدولة: لماذا احتاج هؤلاء الرجال إلى تقديم أرواحهم لمواجهة خطر كان ينمو سنوات أمامكم؟

لا يستطيع القائد أن يكتفي بالقول إن الحرس أنقذه، ثم يعود إلى السياسات التي صنعت الخطر. الوفاء الحقيقي يبدأ بمراجعة القرارات:

لماذا أُبقيت القوة الموازية مستقلة؟

لماذا توسع تجنيدها وانتشارها؟

لماذا سُمح لها بالوجود قرب المواقع السيادية؟

لماذا لم تُحسم سلسلة القيادة؟

لماذا دخلت القوى السياسية في تحالفات مع طرفي السلاح؟
لماذا غابت خطة فعالة لمنع الضربة المباغتة؟
لماذا لم تتحول التحذيرات إلى إجراءات؟
هذه الأسئلة ليست مطالبةً بمحاسبة من هاجم الدولة بدلًا من مهاجميها؛ المسؤولية المباشرة عن الهجوم تقع على من خطط له ونفذه. لكنها تميز بين الجريمة التي ارتكبها المهاجم والخطأ الذي سمح له ببناء قدرته والوصول إلى هدفه.
فمن واجب الدولة ألا تكتفي بمعاقبة العدو، بل أن تتعلم كيف منعته في المستقبل.
هل كانت القيادة أمام محاولة أسر أو تصفية؟
تشير طبيعة التحركات نحو المواقع السيادية ومركز القيادة إلى أن تعطيل القيادة أو السيطرة عليها كان عنصرًا مركزيًا في خطة الصدام. فالنجاح في أسر القادة أو عزلهم كان يمكن أن يقلب ميزان الحرب في ساعاتها الأولى.
ولا يلزم أن نعرف كل تفاصيل الخطة حتى نفهم منطقها. فالقوة التي تريد فرض واقع جديد تعرف أن بقاء قيادة الجيش حرةً ومتصلةً بوحداتها يعني استمرار المقاومة. أما إذا سقط المركز وخرجت رسالة تعلن السيطرة، فقد تتعامل بعض الوحدات والجهات الخارجية مع الوضع بوصفه أمرًا واقعًا.
ولهذا كان أداء الحرس حاسمًا. لم يحمِ أفرادًا فقط؛ منعوا انهيارًا كان يمكن أن يغير مصير المؤسسة والدولة. وكل دقيقة حافظوا فيها على المركز منحت الوحدات الأخرى وقتًا لفهم ما يجري وإعادة تنظيم نفسها.
لكن نجاح الحماية لا ينبغي أن يمنع التحقيق في كيفية وصول الخطر إلى هذا القرب. فما كان ينبغي لوحدة حماية قريبة أن تواجه وحدها نتيجة خلل استراتيجي امتد عبر العاصمة.
إن وظيفة الحرس أن يتعامل مع الاحتمال الأخير، لا أن يصبح بديلًا عن منظومة الإنذار والوقاية كلها.
الحماية حلقات وليست جدارًا أخيرًا

تبدأ حماية القيادة بعيدًا عن بوابتها. تبدأ من معرفة نيات القوى وتحركاتها، ومن ضبط انتشار السلاح، ومراقبة المواقع الحساسة، وتأمين الاتصالات، وبناء خطط للطوارئ، ومنع أي تشكيل مستقل من الاقتراب بما يهدد مركز القرار.

ثم تأتي الحلقة العسكرية الأوسع: وحدات الجيش التي تحمي العاصمة والمجال الجوي والمطارات والجسور. وبعدها الحماية القريبة التي يتولاها الحرس. فإذا اضطر الحرس إلى خوض معركة واسعة، فهذا يعني أن حلقات سابقة تعرضت للاختراق أو المفاجأة أو العجز.

وقد ينجح الجدار الأخير، لكن نجاحه لا يثبت سلامة جميع الجدران. بل ينبغي أن يدفع إلى دراسة مواضع الخلل:

هل كانت المعلومات متوافرة ولم تصل؟ هل وصلت ولم تُصدق؟ هل حالت التسوية السياسية دون اتخاذ إجراءات وقائية؟ هل خشي القادة أن يؤدي تحريك القوات إلى إشعال الحرب، فتركوا الخصم يتحرك؟ هل تداخلت المواقع إلى درجة جعلت الفصل مستحيلًا؟

هذه الأسئلة هي موضوع تحقيق مؤسسي، لا سجال إعلامي. فالدولة التي تنشر كل أسرارها تضر بأمنها، والدولة التي تخفي كل أخطائها تضمن تكرارها. والمطلوب تحقيق مهني محفوظ، تتحول نتائجه إلى خطط وتدريب وقواعد جديدة.

من يحمي الدولة إذا سقط القائد؟

لا ينبغي أن تتوقف الدولة على بقاء شخص واحد، مهما كانت مكانته. فالحماية الحقيقية لا تقتصر على منع الاغتيال أو الأسر، بل تشمل وجود نظام واضح للخلافة وانتقال القيادة.

إذا تعطل مركز القرار، يجب أن تعرف المؤسسات من يتولى القيادة، وأين توجد المراكز البديلة، وكيف تُحفظ الاتصالات والوثائق، وكيف تمنع الجهات المعادية من إصدار أوامر مضللة. وتُختبر هذه الخطط دوريًا، لا أن تبقى أوراقًا لا يعرفها إلا عدد محدود. فالقوة التي تعتمد على شخص قائدها أكثر عرضةً للانهيار، بينما تستمر المؤسسة التي توزع وظائفها وتعرف بدائلها. وهذا هو الفرق بين الدولة والشخصنة: الدولة لا تموت بموت قائد، والحزب الشخصي قد ينتهي بخروجه.

وفي التجربة السودانية تكررت شخصنة المؤسسات. ارتبطت الأحزاب بزعمائها، والحركات بقادتها، والقوات الموازية بقيادتها، والحكومات برؤسائها. لذلك يصبح استهداف الفرد طريقًا إلى تفكيك الكيان كله.

أما بناء الدولة المستخلفة فيقتضي قواعد باقية، ومؤسسات تعرف واجبها حتى عند غياب القائد، وقيادةً لا تخشى إعداد من يخلفها.

الحرس الرئاسي ليس جيشًا موازيًا

قد تؤدي الإشادة بالحرس إلى دعوات لتوسيعه ومنحه قوةً كبيرةً مستقلة عن الجيش، بحجة حماية القيادة من الانقلاب أو الهجوم. لكن هذا العلاج يستطيع إعادة إنتاج المرض نفسه.

فالحرس يحتاج إلى قدرة كافية لأداء مهمته، لكنه لا ينبغي أن يصبح جيشًا داخل الجيش، ولا أن يمتلك اقتصادًا أو سياسةً أو تجنيدًا بلا حدود. كل قوة تستقل بقيادتها ومواردها تبدأ في بناء مصالحها، حتى إذا أنشئت لحماية رأس الدولة.

ويجب أن يكون الحرس جزءًا واضحًا من المنظومة العسكرية، خاضعًا لسلسلة أمر دستورية، ومحدود المهام، وخاضعًا للمراجعة والتناوب. كما ينبغي ألا يُختار أفراده على أساس الولاء الحزبي أو القبلي، بل وفق الكفاءة والانضباط والفحص المهني.

إن درس أبريل ليس أن الدولة تحتاج إلى قوة موازية أقوى حول قائدها، بل أنها تحتاج إلى جيش واحد يجعل الحماية المتخصصة جزءًا من وحدته. فالرد على تعدد الجيوش لا يكون بإنشاء جيش ثالث باسم الحرس.

الثبات في مواجهة الإغراء

لا تقتصر حماية القيادة على صد الهجوم المسلح؛ تشمل مقاومة الاختراق والرشوة والمساومة والولاءات المتقاطعة. فالمهاجم الذي لا يستطيع اقتحام الموقع قد يحاول شراء معلومة أو تجنيد فرد أو استغلال مظلمة.

ويحتاج الحرس لذلك إلى رعاية مؤسسية مستمرة: اختيار دقيق، وتدريب، وعدالة في الرواتب والترقي، ودعم نفسي واجتماعي، ومراقبة لا تهين الأفراد، وتدوير يمنع تحول القرب من القائد إلى مركز نفوذ.

كما يحتاج إلى ثقافة تدرك أن الولاء ليس صمتًا عن الخطأ. فالحارس يحمي القائد من الرصاصة، والمستشار الأمين يحميه من القرار الخاطئ، وجهاز المعلومات يحميه من المفاجأة، والقانون يحميه من شهوة السلطة. وإذا غابت هذه الحلقات، أصبح الحرس مسؤولًا عن حماية جسد قائد تركت قراراته الدولة مكشوفة.

ومن هنا تتسع دلالة الحماية: لا يكفي أن يحيط القائد برجال شجعان؛ يحتاج إلى رجال شجعان في قول الحقيقة أيضًا.

الحرس والنموذج القيادي في سورة النمل

تكشف الوحدة المضمونية لسورة النمل أن حماية الدولة تبدأ بالعلم والمعلومة قبل القوة. كان لسليمان جنود من الإنس والجن والطير، وكانت دولته قادرةً على الحشد، لكن السورة لا تعرض القوة منفصلةً عن التنظيم والمعرفة.

انتبهت نملة صغيرة إلى اقتراب الجيش وحذرت مجتمعها، ووصل هدهد بمعلومة لم تكن لدى مركز القيادة، واستمع سليمان إلى الخبر ثم اختبره. وفي كلا المشهدين تأتي حماية الجماعة من يقظة فرد يدرك الخطر قبل وقوعه.

هذه الدلالة بالغة الأهمية: قد تمتلك الدولة جيوشًا وحرسًا، لكنها تصبح معرضةً للمفاجأة إذا احتقرت المعلومة الصغيرة أو رفضت التحذير المخالف. فالإنذار المبكر هو الحرس الأول، والتثبت هو الحرس الثاني، والقرار الرشيد هو الحرس الثالث، أما السلاح فهو الجدار الأخير.

وفي السودان ارتفع صوت التحذير من تعدد القوة، لكن السياسة لم تستمع بالقدر الكافي. كأن الدولة انتظرت حتى وصل الخطر إلى الباب، ثم طلبت من الحرس أن يعوض بأجساده ما أهملته مؤسسات القرار.

ولو عُمِل بمنهج سورة النمل، لما سُئل أولًا عن هوية من حذر وموقفه السياسي، بل عن صدق خبره ودلالته. ولتحولت المعلومات عن التجنيد والحشود والانتشار والعلاقات إلى تقدير موقف، ثم إلى فعل يمنع الانفجار.

تكريم الشهداء أم استخدامهم؟

تكثر بعد الحروب الخطب التي تمجد الشهداء وتعد بحفظ ذكراهم. وهي ضرورة أخلاقية ووطنية، لكن الذاكرة يمكن أن تتحول إلى أداة سياسية إذا استُخدمت لمنع السؤال عن أسباب موتهم.

لا ينبغي أن يقال لمن يطالب بالمراجعة إنه ينتقص من البطولة، ولا لمن يسأل عن أخطاء القيادة إنه يخدم العدو. على العكس، المراجعة هي أعلى أشكال الوفاء؛ لأنها تمنع أن يُرسل جيل جديد إلى الموقف نفسه.

تكريم شهداء الحرس يعني رعاية أسرهم، وتوثيق بطولاتهم، وحفظ حقوقهم، لكنه يعني كذلك إصلاح المؤسسة التي خدموها، وتوحيد الجيش، وبناء نظام إنذار، ومنع القادة من تأجيل القرارات الخطرة.

أما إذا بقيت الأسباب، وتحولت صور الشهداء إلى خلفية للخطابات، فإن الدولة تكون قد استهلكت تضحياتهم ولم تتعلم منها.

والشهيد لا يحتاج إلى أن نستخدم دمه لإسكات النقد؛ يحتاج إلى دولة تجعل دمه آخر الثمن، لا الدفعة الأولى من حرب مقبلة.

الوفاء الذي يُطلب من القيادة

أدى أفراد الحرس واجب الوفاء في لحظة لم يكن فيها مجال للمساومة. والآن ينتقل الواجب إلى القيادة. وليس وفاؤها أن تثني عليهم فقط، بل أن تواجه أخطاءها بشجاعة تشبه شجاعتهم.

عليها أن تعترف بأن بقاء قوتين داخل الدولة كان خطأً، مهما كانت الضرورات التي أنشأت الوضع. وأن استخدام إحدى القوتين لموازنة الأخرى كان مقامرةً بالوطن. وأن تأجيل الدمج لم يشترِ السلام، بل سمح للخطر بالنمو. وأن إقصاء التحذيرات بسبب هوية أصحابها حرم الدولة من فرصة الوقاية.

كما أن عليها أن ترفض بعد الحرب أي صيغة تعيد تعدد السلاح تحت اسم التسوية أو التوازن أو مشاركة الحركات. فالسلام الذي يترك الجيوش مستقلةً ليس نهاية الحرب، بل هدنة قبل جولتها التالية.

ويتطلب الوفاء كذلك إخراج الجيش نفسه من المنافسة الحزبية بعد استعادة الدولة؛ لأن المؤسسة التي تحارب دفاعًا عن السيادة لا ينبغي أن تتحول إلى حزب يحتكر الحكم.

الجيش الواحد لا يعني حكم الجيش، بل مؤسسة قوية موحدة تخضع لدستور شرعي وتحميه.

إذا انتصرت القوات المسلحة في الميدان ثم عادت السياسة إلى استدعائها للحكم، فستبقى الحلقة التي صنعت الحرب. وإذا خرج الجيش من الحرب أكثر مهنيةً والتزامًا بوحدة الدولة والتداول، تكون تضحيات الحرس قد أسهمت في ميلاد دولة جديدة.

اللحظة التي اختُبر فيها معنى الدولة

وضعت حرب أبريل الجميع أمام امتحان الحقيقة. سقطت لغة المكونات والشركاء والترتيبات المرنة، وظهر السؤال بصورته العارية: هل السودان دولة لها جيش واحد، أم ساحة تتقاسمها قوى مسلحة؟

وفي مركز هذا الامتحان وقف الحرس الرئاسي. لم يكن أفراده يملكون رفاهية الجدل حول الوثيقة الدستورية والاتفاق الإطاري ومدد الدمج. كان عليهم أن يقرروا في لحظة إن كانوا سيحمون مركز القيادة أو يتركونه.

فعلوا ما عليهم، وبقي ما على الدولة.

إن استمرارية القيادة التي حفظوها لا تكتسب معناها من بقاء الأشخاص، بل من استخدام الفرصة لتصحيح المسار. فإذا بقيت القيادة وأخفقت مرةً أخرى في بناء دولة واحدة، تصبح النجاة الجسدية بلا ثمرة استراتيجية.

فالحرس يستطيع حماية القيادة في ساعات، لكنه لا يستطيع حماية الوطن سنوات. هذه مهمة السياسة والمؤسسات والوعي المجتمعي.

وقصارى القول: لم تكن بطولة الحرس الرئاسي قصةً جانبيةً في حرب السودان، بل كانت اللحظة التي تكثفت فيها المعضلة كلها. رجال أدوا واجبهم لأن قيادة الدولة أصبحت تحت هجوم قوة نشأت داخل الدولة، وقواها نظام سابق، ومنحها الانتقال شرعيةً وموقعًا، واستخدمها المدنيون والعسكريون في توازناتهم، حتى صارت قادرةً على ضرب المركز. حمى الحرس القيادة من السقوط، لكنه لا يستطيع حمايتها من تكرار الخطأ. ذلك هو واجبها هي: أن تجعل دماء الذين ثبتوا أمام الخطر أساسًا لجيش واحد، ودولة واحدة، وقرار واحد، وسياسة لا تستدعي السلاح لحسم تنافسها. وإلا بقي الحرس وفيًا، وبقيت القيادة مدينةً لدمائه بوعد لم تفِ به.

الباب الرابع

مفاتيح سياسية وعسكرية وجيوسياسية لفهم الانزلاق

لا تكفي الحكاية التاريخية وحدها لفهم ما جرى في السودان. فمعرفة أن قوةً موازية نشأت ثم تمردت تخبرنا بما حدث، لكنها لا تجيب وحدها عن سبب تكرار الظاهرة في دول مختلفة، ولا عن اللحظة التي تتحول فيها القوة المساعدة إلى خصم للدولة.

وتقدم النظريات السياسية والعسكرية مفاتيح تساعد على قراءة هذه الآليات: لماذا تتدخل الجيوش في الحكم؟ ولماذا تنشئ الأنظمة قوات موازية؟ وكيف يتحول الخوف المتبادل إلى حرب لم يكن الطرفان يريدانها في بدايتها؟ ولماذا تقيد القرارات القديمة خيارات القادة اللاحقين؟ وكيف تستثمر القوى الخارجية الانقسام الداخلي؟

لكننا لن نتعامل مع النظريات بوصفها قوالب غربية جاهزة نضع السودان داخلها، ولا بوصفها بديلًا عن النظام المعرفي القرآني. إنها أدوات تضيء جانبًا من المشهد، بينما تمنحنا الرؤية القرآنية والسننية الإطار الأوسع لمعنى السلطة والمسؤولية والعاقبة.

الفصل الرابع عشر

من يسيطر على السلاح؟ معضلة العلاقة بين المدني والعسكري

اختُزل الجدل السوداني بعد ديسمبر في شعارين متقابلين: "مدنية" في مواجهة "عسكرية". وبدا كأن أزمة الدولة ستحل بمجرد عودة العسكريين إلى الثكنات وتولي المدنيين الحكم، أو بالعكس، بمجرد أن يتولى الجيش السلطة وينهي خلافات الأحزاب. لكن التجربة أثبتت أن السؤال أعمق من هوية من يجلس على كرسي الحكم. فقد تتولى حكومة تسمى مدنيةً من غير تفويض انتخابي، وتعتمد في بقائها على تحالف مع قوة مسلحة. وقد يتولى ضابط الحكم باسم الاستقرار، ثم يدخل الجيش في الاقتصاد والحزب والسياسة، فتضعف مهنيته. وقد توجد حكومة مدنية وجيش رسمي، لكن السلاح والموارد موزعان بين تشكيلات لا تخضع لأي منهما.

السؤال الحقيقي هو: من يملك قرار استخدام القوة، ومن يراقبه، وبأي شرعية؟ فإذا لم تكن الإجابة واضحة، لا تكون الدولة مدنيةً ولا عسكرية؛ تكون دولةً متنازعًا عليها.

الجيش لا يحكم بمجرد امتلاكه السلاح

يمتلك الجيش قدرةً لا تملكها الأحزاب والنقابات: التنظيم الهرمي والسلاح والانتشار. وهذا ما يجعله قادرًا على حسم الفراغ السياسي حين تتعطل المؤسسات. لكنه لا يعني أن المؤسسة العسكرية أكثر قدرةً على حكم المجتمع في كل المجالات.

فالجيش مصمم لمواجهة التهديد وتنفيذ الأوامر وحماية الحدود، بينما تقوم السياسة على التفاوض والاختلاف وقبول المعارضة وتغيير الحكومات. في المؤسسة العسكرية تكون وحدة القيادة ضرورة، أما في المجتمع فتعدد الأصوات حقيقة لا يمكن إلغاؤها.

وحين ينقل الجيش منطق الأمر إلى السياسة، قد يحقق انضباطًا مؤقتًا، لكنه لا يحل الخلافات؛ يكبتها. ويصبح المعارض متمردًا على الأمر بدل أن يكون مواطنًا يخالف الحكومة، وتتحول قضايا الاقتصاد والتعليم والثقافة إلى ملفات تُدار بعقلية الطوارئ.

كما أن دخول الجيش إلى الحكم يضعه في مواجهة مباشرة مع المواطن. فإذا ارتفعت الأسعار أو فشلت الخدمات، لم يعد الغضب موجهًا إلى حكومة مدنية قابلة للتغيير، بل إلى المؤسسة التي يفترض أن تجمع الأمة وتحميها. وتبدأ مكانة الجيش في التآكل، وتدخل الخلافات السياسية إلى داخله.

لهذا لا يكون إبعاد الجيش عن الحكم إهانةً له، بل حمايةً لمهنيته ووحدته. ولا تعني العودة إلى الثكنات الانسحاب من الدولة، وإنما العودة إلى الوظيفة الدستورية التي تجعل الجيش أقوى لأنه لا ينافس الأحزاب على السلطة.

المدني ليس مؤهلًا لمجرد أنه لا يحمل السلاح

في المقابل، لا تصبح السلطة رشيدةً لمجرد أن شاغليها مدنيون. فقد تكون الحكومة المدنية حزبيةً ضيقة، أو عاجزةً، أو بلا تفويض، أو مستعدةً لاستخدام الجيش والقوة الموازية ضد خصومها.

والسيطرة المدنية على الجيش لا تعني أن يصدر السياسي غير المختص أوامر عسكرية تفصيلية، ولا أن يخضع الترقي والتعيين للولاء الحزبي. إنها تعني أن تضع السلطة المنتخبة السياسة العامة، ويعمل الجيش داخلها باحتراف، وتخضع الموازنة والقرارات الكبرى للرقابة، بينما تُترك الإدارة المهنية لأهلها.

لكن هذا التوازن يحتاج إلى مدنيين يفهمون الدولة والأمن القومي، لا إلى سياسيين يرون الجيش مجرد عقبة أمام مشروعهم. كما يحتاج إلى عسكريين يقبلون أن التفوق المهني في القتال لا يمنح حق اختيار الحكومة.

وفي السودان أخفق الطرفان أحيانًا في هذا الفهم. نظر بعض المدنيين إلى الجيش بوصفه امتدادًا للنظام السابق يجب تفكيكه أو تطهيره وفق التوازن السياسي، ونظر بعض العسكريين إلى المدنيين بوصفهم قوىً ضعيفةً لا تفهم الدولة ولا تستحق قيادة مؤسستها.

وحين يحتقر كل طرف معرفة الآخر، تصبح الشراكة صراعًا على من يخضع من، لا تعاونًا على بناء الدولة.

من الوكيل ومن صاحب القرار؟

تشرح نظرية معروفة في العلاقات المدنية العسكرية العلاقة بين الدولة والجيش باعتبارها علاقةً بين "صاحب مهمة" و"وكيل" ينفذها. المجتمع، عبر مؤسساته الدستورية، يمنح الجيش السلاح والموارد لحمايته، لكنه يواجه سؤالًا: كيف يضمن أن القوة التي أنشأها لن تستخدم السلاح للاستيلاء على القرار؟[١٠٤]

فالجيش يمتلك معرفةً عسكريةً لا يملكها المدنيون، ويستطيع أحيانًا أن يخفي عنهم معلومات أو يقدم لهم تقديرًا يخدم رؤيته. والمدنيون من جانبهم قد يسيئون استخدام السلطة، ويطلبون من الجيش حماية حزب أو قمع خصم أو خوض حرب لأغراض سياسية.

لذلك لا تكفي الثقة ولا الشعارات. تحتاج العلاقة إلى مؤسسات: دستور، وبرلمان، ومجلس أمن قومي، وموازنة معلنة بالقدر الذي لا يضر بالأمن، وقضاء، ولجان رقابة، وقواعد واضحة لاستخدام القوات داخل البلاد.

لكن هذه الصورة تصبح أكثر تعقيدًا حين توجد قوة موازية. لم يعد المجتمع أمام وكيل واحد يحمل السلاح، بل أمام وكيلين، لكل منهما قيادته ومصالحه. ويستطيع كل واحد

---

[١٠٤] Peter D. Feaver, Armed Servants: Agency, Oversight, and Civil-Military Relations (Cambridge, MA: Harvard University Press، ٢٠٠٣). وانظر كذلك: Samuel P. Huntington, The Soldier and the State (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1957)؛ Morris Janowitz, The Professional Soldier (Glencoe, IL: Free Press, 1960).

أن يقول للسلطة: إذا ضيقتَ عليّ فسوف تستعين القوة الأخرى ضدك، أو أستعين أنا بطرف سياسي أو خارجي.

وحينئذ يفقد صاحب المهمة ـ أي الدولة ـ سيطرته على الوكلاء، ويتحول هو إلى طرف يبحث عن حماية أحدهما من الآخر.

هذا ما وقع في السودان. استخدمت السلطة الدعم السريع في مهام متعددة، ثم استخدمت بعض القوى السياسية وجوده لموازنة الجيش، حتى أصبح كل من الجيش والقوة الموازية يملك القدرة على التأثير في من يحكم. ولم تعد الدولة تستخدم القوة؛ أصبحت القوة تستخدم الدولة.

حين يمتلك الوكيل ماله الخاص

في العلاقة الطبيعية تمول الدولة جيشها، ولذلك تستطيع معرفة حجمه وتسليحه ومهماته. أما إذا امتلكت القوة مصدر تمويل مستقلًا، فإن أهم وسائل الرقابة تسقط.

يمكن للحكومة أن تصدر قرارًا بتقليص القوة، لكن القيادة التي تملك مواردها تستطيع الاستمرار. ويمكن أن توقف الخزانة الرواتب، فتدفعها الشركات أو شبكات التجارة. ويمكن منع التوسع الرسمي، فيستمر التجنيد عبر موارد خاصة.

وهنا لا يعود التشكيل وكيلًا كامل التبعية، بل يصبح شريكًا مفروضًا. ويمتلك القدرة على رفض القرار، والمساومة، والانتظار حتى تتغير الحكومة.

ولهذا فإن السيطرة المدنية على السلاح لا تبدأ بتغيير القادة وحده، بل بإخضاع الاقتصاد العسكري للموازنة. ولا ينبغي أن يمتلك الجيش نفسه شركات واسعةً بعيدةً عن الرقابة، فضلًا عن أن تمتلكها قوة موازية؛ لأن المال المستقل يصنع قرارًا مستقلًا. ولا يعني إخضاع الاقتصاد العسكري بيع كل منشأة أو كشف أسرار الدفاع. بعض الصناعات العسكرية ضرورة للأمن القومي. لكن يجب أن تكون ملكًا للدولة، وتخضع لمراجعة مؤسسية، ولا تتحول عوائدها إلى شبكة ولاء لقائد أو مؤسسة.

الجيوش التي تحمي النظام بدل الدولة

حين تخشى القيادة السياسية من جيشها، قد تعمل على إضعافه أو تقسيمه أو إنشاء وحدات خاصة تدين بالولاء لها. وتعرف هذه السياسة في الدراسات العسكرية باسم "التحصين من الانقلاب": أي بناء ترتيبات تمنع الجيش من الاستيلاء على السلطة.

قد يشمل ذلك إنشاء حرس خاص، وتعدد الأجهزة، ومراقبة الضباط، وتوزيع السلاح، وترقية الموالين، وإقامة قوة موازية تستطيع مواجهة الجيش إذا تحرك.

تنجح هذه السياسة أحيانًا في حماية الحاكم؛ فقد يتردد الجيش في الانقلاب لأنه يعرف أن قوةً أخرى ستقاومه. لكنها تضعف الدولة بطريقتين. الأولى أن الوحدات تبدأ في مراقبة بعضها بدل التفرغ للتهديد الخارجي. والثانية أن تعدد القيادات يقلل التنسيق والفاعلية في الحرب.

والأخطر أن القوة المنشأة لحماية النظام قد تكتشف أنها تستطيع اختيار النظام نفسه. فإذا صار لديها عدد وسلاح ومال، لماذا تبقى حارسًا لحاكم ضعيف؟ ولماذا لا تدخل في المساومة على السلطة أو تستولي عليها؟

لقد كان إنشاء الدعم السريع وتوسيعه جزءًا من معالجة أخطار أمنية حقيقية، لكنه أدى كذلك وظيفة موازنة داخلية. وحين سقط النظام الذي كان يمسك بالتوازن، لم تختفِ القوة؛ دخلت في تقرير من يخلفه.

وهكذا نجحت سياسة التحصين من انقلاب تقليدي، لكنها أسهمت في صناعة خطر أكبر من الانقلاب: حرب بين جيشين على الدولة.

سيطرة المدني على جيش واحد أم على عدة جيوش؟

رفعت قوى الثورة مطلب خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية. لكن هذا المطلب يفترض وجود مؤسسة عسكرية واحدة يمكن إخضاعها. أما في الواقع، فقد كان هناك الجيش والدعم السريع وقوات الحركات المسلحة، ولكل منها قيادة وموارد ومصالح.

فأي قوة يقصدها شعار "العسكر للثكنات"؟ هل تعود قوات الحركات إلى معسكراتها وتحتفظ بقياداتها؟ وهل يعود الدعم السريع إلى معسكر مستقل ثم يستمر شريكًا سياسيًا؟ وكيف تستطيع حكومة مدنية بلا جيش موحد أن تُلزم الجميع؟

إن الحكم المدني فوق جيوش متعددة لا يكون حكمًا؛ يكون وساطةً بين حملة السلاح. وتظل الحكومة قائمةً ما داموا متفقين على بقائها، فإذا اختلفوا سقطت أو تحولت البلاد إلى الحرب.

لذلك كان ينبغي أن يسبق التنافس على نسبة المدنيين في مجلس السيادة اتفاقٌ على إنهاء تعدد القوة. فشكل المجلس أقل أهميةً من سؤال من يملك الأمر العسكري. وقد

تشغل الشخصيات المدنية جميع المقاعد، لكن السلاح خارج القيادة الدستورية يجعل سلطتها اسمية.

لقد انشغل الانتقال بمن يجلس في القصر قبل أن يحسم من يملك القدرة على حمايته أو اقتحامه.

خطأ التعامل مع الجيش بوصفه حزبًا

من آثار الاستقطاب أن بعض الخطاب المدني تعامل مع الجيش كما لو كان حزبًا سياسيًا من بقايا النظام السابق. جرى تصنيف الضباط والمؤسسات وفق قربهم من الإسلاميين أو الإنقاذ، وأصبح إصلاح الجيش عند بعض الأطراف يعني تغيير تركيبته الفكرية.

لكن الجيش القومي لا يُبنى باستبدال ولاء بولاء. فإذا أُبعد الموالون لتيار وعُين موالون لتيار آخر، بقيت المؤسسة مسيسةً، وتغير المستفيد فقط. والإصلاح الحقيقي يمنع التنظيم الحزبي داخل الجيش كله، ويجعل معيار الترقي الكفاءة والسجل المهني.

ولا يعني ذلك تجاهل وجود خلايا أو ولاءات سياسية داخل القوات؛ فهي خطر على وحدتها ويجب معالجتها. لكن المعالجة لا تتم بحملة سياسية انتقائية، بل بقانون يطبق على جميع التنظيمات، من الإسلاميين إلى اليساريين والقوميين والحركات.

كما أن الجيش ليس كتلةً فكرية واحدة. يضم أبناء مناطق واتجاهات وتجارب مختلفة، وتجمعهم المهنة. وتصويره كله بوصفه جيش حزب يدفع أفراده إلى الدفاع عن هويتهم المؤسسية، ويجعلهم أكثر شكًا في مشروع الحكم المدني.

وقد استفادت القوة الموازية من هذا الخطاب؛ فقدمت نفسها قوةً أقل ارتباطًا بالنظام القديم، مع أنها نشأت وتوسعت في عهده. ووجد بعض المدنيين فيها شريكًا لتغيير تركيب الجيش، بدل أن يروا أنها تهدد أصل وجوده.

خطأ العسكري في التعامل مع المدني بوصفه جاهلًا

في الجهة الأخرى يميل بعض العسكريين إلى النظر إلى السياسيين والمدنيين باعتبارهم أهل كلام ومحاصصة لا يفهمون معنى الدولة. وتمنحهم تجارب فشل الحكومات الحزبية شواهد يستخدمونها لتبرير الوصاية.

لكن المؤسسة العسكرية لا تستطيع اختيار المدني الذي يعجبها ثم تسمي ذلك حكمًا مدنيًا. فالمدنيون قد يخطئون، لكن حق المجتمع في تغييرهم يكون بالانتخاب، لا بتقدير القيادة العامة.

كما أن الأمن القومي ليس شأنًا عسكريًا خالصًا. يتصل بالاقتصاد والتعليم والهوية والعلاقات الخارجية والعدالة والتنمية. وقد يكسب الجيش معركةً ويخسر الدولة إذا لم توجد سياسة تعالج أسباب الحرب.

ومن ثم يحتاج العسكري إلى معرفة حدود خبرته، مثلما يحتاج المدني إلى احترام الخبرة العسكرية. فالتخصص لا يعني الاحتكار، والرقابة لا تعني التدخل في كل تفصيل.

أما حين يعتقد العسكري أن السلاح يمنحه فهمًا أعلى للوطن، يصبح كل خلاف مع قيادته تهديدًا للأمن. وحين يعتقد المدني أن الانتخاب أو الثورة يمنحانه حق العبث بالتنظيم العسكري، تتحول الرقابة إلى تفكيك.

بين الوصاية العسكرية والسطحية المدنية ضاعت فرصة بناء علاقة دستورية ناضجة.

مجلس الأمن القومي الغائب

كان السودان يحتاج خلال الانتقال إلى مجلس أمن قومي مهني يمثل نقطة التقاء القيادة المدنية والعسكرية والأمنية والاقتصادية. لا يكون المجلس حكومةً عسكرية داخل الحكومة، ولا لجنةً سياسية تفرض على الجيش رؤيتها، بل مؤسسةً تنتج تقديرًا وطنيًا مشتركًا للمخاطر.

كان ينبغي أن يتولى ملفات مثل:

توحيد القوات والجدول الزمني للدمج.

ضبط الانتشار داخل العاصمة.

مراجعة مصادر التمويل العسكري.

العلاقات الأمنية والعسكرية الخارجية.

الإنذار المبكر من الحشد والصدام.

حماية المواقع السيادية.

خطط استمرارية الدولة.

الفصل بين الأمن القومي والتنافس الحزبي.

ولو وجدت هذه المؤسسة بسلطة واضحة ومعلومات مشتركة، لكان من الصعب أن يحتفظ كل طرف بتقديره وتحركاته بعيدًا عن الآخرين. لكن الملفات ظلت موزعةً بين مجالس ولجان وقيادات وشركاء، وأصبح الأمن القومي موضوعًا للتفاوض السياسي والإعلامي.

والدولة التي لا تملك غرفةً واحدة ترى منها الخطر لا تستطيع أن تصدر قرارًا واحدًا لمواجهته.

الرقابة لا تعني الإهانة

تتوتر العلاقة المدنية العسكرية حين يشعر الجيش أن الرقابة تعني التشكيك الدائم في وطنيته، أو حين يشعر المدني أن السرية العسكرية تُستخدم لحجب المصالح والأخطاء. والحل ليس في إلغاء الرقابة ولا في كشف كل شيء. هناك معلومات عملياتية يجب أن تبقى سرية، لكن السياسات والموازنات العامة وأطر الاقتصاد العسكري ينبغي أن تخضع لمؤسسات مختصة موثوقة.

كما يجب أن تفرق اللغة السياسية بين نقد القيادة وإهانة المؤسسة. فالجيش ليس فوق النقد، لكنه ليس خصمًا اجتماعيًا ينبغي كسر هيبته. وإذا فقدت القوات احترام المجتمع، تراجعت قدرتها على التجنيد والحماية، واستفادت القوى الموازية التي تقدم نفسها بديلًا. وفي المقابل، لا يجوز للجيش استخدام هيبته لإسكات كل نقد، ولا تحويل شهدائه إلى حصانة سياسية. فالمؤسسة التي تثق بنفسها تستطيع مواجهة أخطائها من غير أن ترى في المراجعة مؤامرة.

إن الاحترام المتبادل ليس مجاملة؛ هو شرط لوحدة الدولة. المدني الذي يريد جيشًا خاضعًا للدستور يجب أن يريد له كذلك القوة والكرامة، والعسكري الذي يريد احترام الشعب يجب أن يحترم حقه في اختيار حكومته.

النموذج المطلوب: جيش قوي لا يحكم

وقع الخطاب السوداني بين خيارين زائفين: جيش قوي يحكم، أو حكم مدني يضعف الجيش. لكن الدولة تحتاج إلى نموذج ثالث: جيش قوي وموحد ومهني، لا يحكم ولا يُفكك، ويخضع لدستور شرعي لا لحزب.

قوة الجيش ليست في عدد شركاته ولا مقاعده في مجلس السيادة، بل في تدريبه وتسليحه ووحدة قيادته وثقة المجتمع فيه. وخروجه من الاقتصاد المدني والسياسة لا يضعفه، بل يحرره من المصالح التي تقسمه وتستنزف سمعته.

وفي المقابل، تستمد الحكومة المدنية قوتها من التفويض والمؤسسات، لا من تحالفها مع ضباط أو قوة موازية. فإذا احتاج المدني إلى حماية عسكرية من الجيش، لم يعد مستقلًا؛ وإذا احتاج العسكري إلى حزب يمنحه الشرعية، لم يعد وطنيًا فوق الأحزاب. أما القوة الموازية، فلا مكان لها في النموذج إلا عبر دمج مهني عادل، أو نزع وتسريح وإعادة إدماج. ولا تبقى القيادة المستقلة تحت اسم الشراكة أو التدرج إلى ما لا نهاية.

من يراقب الحارس؟

يقول السؤال القديم: من يحرس الحراس؟ لكن الحالة السودانية تضيف سؤالًا آخر: من يمنع الحارس من إنشاء حارس ثانٍ يخافه الجميع؟

الجواب ليس حارسًا ثالثًا. فالرقابة المتبادلة بين الجيوش لا تبني أمنًا، بل تبني خوفًا. الضامن الحقيقي هو المؤسسة: دستور، وبرلمان، وقضاء، ومجلس أمن قومي، وموازنة، وشفافية، وثقافة سياسية تحرم استخدام الجيش في المنافسة.

ومن منظور النظام المعرفي القرآني، القوة أمانة وليست مصدر حق في الحكم. والذي مُكّن من القدرة مسؤول عن ضبطها بالعدل، لا عن تحويلها إلى سلطان على المجتمع. كما أن الشورى ليست ضعفًا أمام أهل القوة؛ هي المؤسسة التي تمنع القوة من الانفصال عن المقصد.

فالجيش الذي يطيع سلطةً شرعية لا يفقد كرامته، بل يحقق معنى الأمانة. والمدني الذي يصون الجيش ولا يستخدمه ضد خصمه لا يتنازل عن مدنيته، بل يبني الدولة.

وقصارى القول: لم تكن أزمة السودان في الاختيار بين المدني والعسكري، بل في غياب القاعدة التي تخضعهما معًا للدولة. حكم المدنيون بلا قوة موحدة، وحكم العسكريون بلا تفويض، واستخدم كل طرف قوةً مسلحة ضد الآخر. ثم أصبحت القوة الموازية صاحبة مال وقرار ومكانة، فلم تعد الدولة قادرةً على السيطرة على من أنشأتهم لخدمتها. إن السؤال الذي يسبق كل حديث عن المدنية هو: هل يوجد جيش واحد؟ والسؤال الذي يسبق كل حديث عن قوة الجيش هو: هل يقبل ألا يحكم؟ فإذا اجتمع

جيش واحد قوي مع سلطة مدنية شرعية ومؤسسات رقابة عادلة، استقامت الدولة. أما إذا ظل المدني يستعين بعسكري على عسكري، والعسكري يستدعي فشل المدني ليحكم، فستبقى البنادق هي التي تختار الحكومات، وسيبقى الشعب مدعوًا فقط إلى دفع ثمن الاختيار.

الفصل الخامس عشر

المعضلة الأمنية: حين يقود الخوف المتبادل إلى الحرب

لا تبدأ جميع الحروب برغبة كاملة لدى طرف في خوض حرب طويلة. قد تبدأ لأن كل طرف يخشى أن يسبقه الآخر إلى الضربة الأولى، فيتحرك لحماية نفسه، فيقرأ خصمه التحرك بوصفه استعدادًا للهجوم، فيرد بتحرك أكبر، فتدخل القوتان في دائرة يصبح التراجع منها أشد خطرًا من التقدم.

تسمى هذه الحالة في الفكر الاستراتيجي "المعضلة الأمنية". وهي تنشأ حين لا توجد سلطة أعلى يثق بها الطرفان وتستطيع حمايتهما وإلزامهما. فيسعى كل طرف إلى زيادة أمنه بنفسه، لكنه وهو يفعل ذلك يقلل شعور الطرف الآخر بالأمن.

إذا دفعت قوةٌ بتعزيزات إلى موقع حساس وقالت إنها تريد حمايته، فإن خصمها لا يستطيع التأكد من نيتها. يرى القوات لا النيات، فيحشد بدوره. فتفسر القوة الأولى حشده دليلًا على أن مخاوفها كانت صحيحة، وتدفع بمزيد من الرجال والسلاح.

وهكذا يستطيع الخوف أن يصنع الواقعة التي كان يخاف منها. يستعد الطرفان للحرب حتى لا يفاجئهما الآخر، فيصبح استعداد كل منهما سببًا في اندلاعها.

كانت هذه هي الحالة التي بلغها الجيش والدعم السريع قبيل الخامس عشر من أبريل. جيشان داخل مجال سيادي واحد

لا تستقيم المعضلة الأمنية بين وحدات تخضع لقيادة واحدة؛ لأن القائد الأعلى يستطيع معرفة تحركاتها وإصدار الأمر وإيقاف التصعيد. لكنها تظهر حين توجد قوتان مستقلتان في المكان نفسه، ولا تثق إحداهما في الأخرى، ولا توجد مؤسسة قادرة على الفصل بينهما.

كان الجيش يرى نفسه المؤسسة الدستورية والتاريخية صاحبة الحق في احتكار السلاح وقيادة عملية الدمج. وكان ينظر إلى توسع الدعم السريع وتجنديه وانتشاره بوصفها تهديدًا مباشرًا لوحدة الدولة.

أما الدعم السريع فكان يرى أن الدمج السريع قد ينهي استقلاله ويعرض قيادته وأفراده للإقصاء أو المحاسبة أو فقدان الموارد، وأن الجيش قد يستخدم شعار الوحدة لتصفية قوة أصبحت شريكًا في السلطة.

لم يكن الخلاف على مبدأ فني؛ كان على البقاء. الجيش يرى أن بقاء قوة مستقلة يهدد وجوده، والقوة الموازية ترى أن إنهاء استقلالها يهدد وجودها. وعندما يعتقد الطرفان أن القضية وجودية، يصبح التنازل أقرب إلى الاستسلام.

وكان يمكن لقانون وسلطة شرعية وضمانات متبادلة أن تخفف الخوف، لكن الدولة الانتقالية لم تمتلك هذه الأدوات. لم يكن هناك رئيس مدني منتخب يستطيع إصدار أمر ملزم للطرفين، ولا برلمان، ولا قيادة عسكرية موحدة، ولا قوة محايدة تفصل بينهما. كانت القوتان تتحاوران داخل دولة أصبحت أضعف منهما.

انتشار العاصمة: السلاح القريب من القرار

يختلف وجود قوات متعددة في أقاليم متباعدة عن تداخل انتشارها حول مراكز القيادة والمطارات والجسور والقصر والإعلام. ففي العاصمة تصبح المسافة بين التوتر والانقلاب أو الحرب قصيرةً جدًا.

كل قوة تعرف أن الساعات الأولى حاسمة. من يسيطر على القيادة والمطارات والاتصالات يستطيع تعطيل خصمه وإعلان واقع جديد. ولذلك ينظر كل طرف إلى مواقع الآخر لا بوصفها معسكرات عادية، بل قواعد يمكن أن تنطلق منها ضربة مباغتة.

وقد كان انتشار الدعم السريع داخل الخرطوم وحول مواقعها الحيوية من أخطر نتائج التوسع السابق. وبدل أن تعالج الدولة هذا الوضع في سنوات الانتقال، استمر التعايش بين القوتين فوق مساحة جغرافية واحدة.

كان الناس يرون المركبات والجنود في الشوارع، لكن السياسة كانت تتعامل مع الانتشار كأنه جزء طبيعي من الشراكة. والحقيقة أن العاصمة كانت تحمل داخلها بنية معركة

مؤجلة: قوات تعرف الطرق والمواقع، ومقار متقاربة، وقيادات تخشى الأسر أو العزل، ومراكز اتصال يمكن استهدافها.

وعندما تصاعد الخلاف، لم يكن هناك عمق جغرافي يسمح بالتراجع والتهدئة. كان كل طرف قريبًا من قلب الآخر، وكانت الضربة الأولى تبدو قادرةً على الحسم.

الحشد الذي يغير معنى التفاوض

يمكن للطرفين أن يتفاوضا وهما مستعدان للدفاع، لكن التفاوض يتغير حين تصبح القوات في حالة حشد وتصعيد. عندئذ لا تعود الكلمات وحدها هي التي تحدد الرسالة؛ تحركات الوحدات تقول ما قد تخفيه البيانات.

قد يقول قائد إنه ملتزم بالحل السياسي، لكن دفع قوات جديدة إلى موقع استراتيجي يجعل خصمه يشك في صدقه. وقد يكون الحشد وسيلة ضغط لتحسين شروط التفاوض، لا نية لبدء الحرب، لكن الخصم لا يستطيع المجازفة وانتظار معرفة النية الحقيقية.

وهنا يكمن خطر استخدام التهديد العسكري داخل العملية السياسية. فالذي يرفع مستوى الحشد ليحصل على تنازل قد يدفع الطرف الآخر إلى ضربة استباقية. وتتحول ورقة الضغط إلى شرارة.

وقد شهدت الأسابيع السابقة للحرب خلافات وتحركات حول مواقع وقواعد، وتبادلًا للاتهامات بشأن الحشد. كان كل طرف يطالب الآخر بالتراجع، لكنه لا يريد أن يبدأ هو بالتراجع فيبدو ضعيفًا أو يترك موقعه مكشوفًا.

كان الحل يحتاج إلى انسحاب متزامن ومراقَب، وإلى طرف يضمن ألا يستغل أحدهما تراجع الآخر. لكن الثقة انهارت، والضامن الوطني غاب، والوسطاء الخارجيون لم يملكوا قوة التنفيذ.

من يبدأ أولًا؟

أصبح سؤال "من أطلق الرصاصة الأولى؟" مركزًا في الروايات المتنافسة عن الحرب. وهو سؤال مهم لتحديد المسؤولية المباشرة عن بدء القتال، لكنه لا يكفي لتفسير المسار.

فقد يبدأ طرف إطلاق النار، لكن الحرب تكون قد بدأت سياسيًا وعسكريًا قبل ذلك بالحشد والانتشار والتحالفات والاستعداد للسيطرة على المواقع. وقد يختلف المشاركون أنفسهم في معرفة الأمر الأول، خصوصًا إذا وقع اشتباك محدود ثم توسع سريعًا.

ولا يعني ذلك تذويب المسؤولية أو القول إن الطرفين متساويان. من خطط للهجوم على المواقع السيادية أو بدأ تنفيذ خطة للاستيلاء يتحمل مسؤوليته. لكن حصر التاريخ في لحظة الرصاصة قد يسمح لبقية الفاعلين بالهروب من مسؤولية الطريق الذي أوصل إليها.

إن رجلًا واحدًا قد يشعل عود الثقاب، لكن السؤال الوطني هو: من ملأ المكان بالوقود، ومن أغلق مخارج النجاة، ومن تجاهل رائحته، ومن كان يظن أنه يستطيع استخدام الحريق ضد خصمه؟

السؤال القانوني يبحث عن البادئ، والسؤال الاستراتيجي يبحث عن البنية التي جعلت البداية ممكنةً ومدمرة.

المفاجأة التي صنعتها التطمينات

لا تعني المفاجأة الاستراتيجية أن الدولة لم تكن تملك أي معلومة عن الخطر. كثير من المفاجآت تقع رغم وجود إشارات واضحة، لأن القيادة تفسرها بطريقة تطمئنها.

قد ترى الحشود لكنها تعتقد أنها للضغط السياسي، أو تعرف تحركات الخصم لكنها تستبعد أن يهاجم لأنه سيخسر، أو تتلقى تحذيرًا فتراه جزءًا من حرب الشائعات. وقد يخشى المسؤول من أن يؤدي اتخاذ إجراء احترازي إلى اتهامه بإشعال الحرب، فيفضل الانتظار.

وهكذا تتراكم المعلومات دون أن تتحول إلى قرار.

وربما كانت المشكلة في السودان أقرب إلى سوء قراءة الخطر منها إلى غيابه. فقد كان الخلاف حول الدمج علنيًا، والتحركات مرئيةً، واللغة تتصاعد، والتاريخ السابق للقوة معروفًا. لكن بعض القادة والسياسيين والوسطاء ظلوا يعتقدون أن الاتفاق النهائي قريب وأن المصالح المشتركة ستمنع الحرب.

هذه التطمينات قد تكون نابعةً من حسن نية، لكنها تصبح خطرةً حين تدفع القيادة إلى تجاهل السيناريو الأسوأ. فالأمن القومي لا يُبنى على أكثر الاحتمالات راحة، بل على أخطر الاحتمالات الممكنة إذا كانت كلفتها كارثية.

لم يكن مطلوبًا إعلان الحرب قبل وقوعها، بل إعداد خطة تمنع الخصم من تحقيق مفاجأة حاسمة، مع الاستمرار في خفض التصعيد. الوقاية لا تعني الاستفزاز؛ تعني ألا تترك مركز الدولة معتمدًا على أمل أن الطرف الآخر لن يفعل.

الإنذار الذي يُرفض لأن صاحبه خصم

تتعرض القيادات في البيئات المستقطبة لخطر انتقاء المعلومات. فإذا جاء التحذير من شخص محسوب على النظام السابق، اعتُبر محاولةً لإفشال الانتقال. وإذا جاء من داخل الجيش، قيل إنه يخدم رغبة المؤسسة في ابتلاع القوة الموازية. وإذا صدر عن مدني قريب من الدعم السريع، اتُّهم بتغطية مشروعه.

وبهذا لا تُفحص المعلومة في ذاتها؛ تُحاكم هوية صاحبها. ويصبح الولاء أهم من الصدق.

كان مقال "معضلة الثورات السودانية" مثالًا على تحذير مبكر من تقوية القوة الموازية ومنح قائدها موقعًا سياسيًا وحل مؤسسات لصالحها. لكن المناخ العام لم يكن مستعدًا لسماع التحذير، لأن الأولوية كانت لتفكيك النظام السابق وحماية شراكة الانتقال.

وبعد الحرب أصبح كثير مما قيل في التحذير جزءًا من الخطاب الشائع. وهذه مأساة تتكرر: تُرفض الفكرة حين يكون العمل بها ممكنًا، ثم تُقبل حين تصبح وصفًا لما حدث.

والدولة التي تريد منع المفاجأة يجب أن تنشئ مؤسسة تسمع جميع التحذيرات، وتفصل بينها وبين مواقف أصحابها، وتختبرها من غير أن تحول كل اختلاف إلى اتهام.

الغرور الاستراتيجي

تزداد احتمالات الحرب حين يبالغ كل طرف في تقدير قوته ويقلل من قدرة خصمه. فقد يعتقد الجيش أن خبرته وتسليحه وانتشاره القومي ستجعله يحسم المواجهة سريعًا، وقد تعتقد القوة الموازية أن سرعتها وانتشارها داخل العاصمة وعلاقاتها وقدرتها على المباغتة ستمكنها من السيطرة على المراكز الحيوية خلال ساعات.

وحين يتوقع الطرفان نصرًا سريعًا، تنخفض في نظرهما كلفة بدء الحرب. لا يفكران في أشهر وسنوات من القتال، ولا في انهيار المدن ونزوح الملايين؛ يتخيل كل منهما أن الصدمة الأولى ستكفي.

لكن الحرب تكشف ما أغفلته الخطط. فالدولة ليست مجموعة مبانٍ تُحتل، والجيش لا ينتهي بسقوط موقع، والقوة المتحركة لا تضمن السيطرة على مجتمع واسع، والتحالفات تتغير، والإمداد يتعقد، والخارج يدخل، والثأر يوسع القتال.

ربما خطط أحد الطرفين لمعركة قصيرة، لكن السودان دخل حربًا مفتوحة لأن الحسابات الأولى لم تتضمن قدرة الخصم على الصمود ولا قدرة النزاع على الانتشار.

والغرور الاستراتيجي ليس شجاعة؛ هو عجز عن تخيل أن الخصم يفكر ويستعد ويملك إرادةً مثلما تملك.

التحصين من الانقلاب الذي صنع حربًا

أنشأت الأنظمة قوى موازية في دول مختلفة لمنع الجيش من الانقلاب. والفكرة بسيطة: إذا علم الجيش أن قوةً أخرى موالية للحاكم ستواجهه، يصبح الانقلاب أصعب. وبذلك يحمي النظام نفسه بتقسيم القوة.

لكن التقسيم يضعف التنسيق ويحول الوحدات إلى خصوم محتملين. وفي لحظة سقوط الحاكم أو ضعف المركز، لا توجد قاعدة تضمن خضوع إحدى القوتين للأخرى.

في السودان في فترة الانتقال أسهم وجود الدعم السريع في تعقيد أي انقلاب تقليدي داخل الجيش، كما جعله فاعلًا لا يمكن تجاهله في تغيير ٢٠١٩. لكن ما حمى نظامًا أو قيادات من خطر الانقلاب أسهم لاحقًا في صناعة حرب أوسع من الانقلاب.

فالانقلاب يسعى عادةً إلى السيطرة على الدولة مع الحفاظ على مؤسساتها لتعمل تحت القيادة الجديدة. أما الحرب بين جيشين فتدمر المؤسسات والمجتمع والاقتصاد، لأن الحسم لا يقع في ساعات.

كان التحصين من انقلاب محتمل علاجًا أسوأ من المرض؛ فقد وزع السلاح لمنع قوة واحدة من الاستيلاء على الحكم، ثم جعل القوتين تتقاتلان على الحكم والوطن معًا.

لماذا لم يتراجع أحد؟

حين تقترب الحرب، يعرف القادة في الغالب أن كلفتها عالية. لكنهم قد لا يستطيعون التراجع، لأن كل خطوة إلى الخلف تحمل مخاطر شخصية ومؤسسية.

إذا قبل قائد القوة الموازية الدمج السريع، قد يفقد موقعه وموارده وقدرته على حماية نفسه وأتباعه. وإذا قبل الجيش بمدة طويلة، قد يرى أنه يسمح لخصمه بالنمو حتى يصبح أقوى. وإذا قدم المدنيون تنازلات للعسكريين، خافوا فقدان شارعهم واتهامهم بخيانة الثورة. وإذا رفضوا التسوية، خافوا بقاء الحكم العسكري.

كل طرف كان أسيرًا لما بناه من خطاب وتحالفات. فقد قدم نفسه إلى أنصاره بوصفه المدافع الأخير عن الدولة أو المدنية أو الثورة، فأصبح التراجع أمام الخصم هزيمةً أخلاقية لا مجرد تنازل سياسي.

كما أن غياب الثقة في العدالة جعل الخسارة تبدو وجودية. من يترك السلاح لا يضمن ألا يُسجن أو يُصادر ماله أو يُقصى. ومن يخرج من السلطة لا يضمن أن القواعد ستمنحه فرصة العودة.

ولهذا لا يكفي وعظ القادة بالتنازل؛ يجب بناء ضمانات تجعل الخروج من الموقع ممكنًا دون فناء سياسي أو شخصي، مع عدم تحويل الضمانات إلى حصانة من الجرائم.

الوسيط الذي لا يملك العصا

يستطيع الوسيط جمع الأطراف واقتراح النصوص، لكنه لا يستطيع تنفيذ الاتفاق إذا لم يملك ضغطًا أو ضمانًا مقبولًا. وقد عانى المسار السوداني من كثرة الوسطاء وقلة القدرة على الإلزام.

قد يوقع الطرفان اتفاقًا لأن التوقيع يخدم صورتهما أو يشتري الوقت، بينما يحتفظ كل منهما بقوته استعدادًا لفشل الاتفاق. ويصبح النص غطاءً للاستعداد لا بديلًا عنه.

كما أن الوسيط الخارجي قد يخشى الضغط الشديد على طرف يراه ضروريًا للاستقرار أو لحماية مصالح معينة. فتتوزع الضغوط، ويستطيع كل طرف البحث عن جهة أخرى تمنحه دعمًا أو تفسيرًا أكثر ملاءمة.

أما الوساطة الوطنية، فقد ضعفت بسبب انقسام القوى المدنية والمجتمعية، وعدم وجود شخصيات ومؤسسات يثق بها الطرفان. وكل مبادرة تُصنف سريعًا ضمن أحد المعسكرين.

وعندما لا يثق المتحاربون في الوسيط، ولا يملكون ثقةً متبادلة، يصبح السلاح في نظرهم الضامن الوحيد.

كيف تُفك المعضلة الأمنية؟

لا تُفك المعضلة بمطالبة الطرفين بحسن النية؛ تحتاج إلى إجراءات مرئية ومتبادلة تقلل قدرة كل طرف على المفاجأة. ومن أهمها:

وقف التجنيد والتسليح فورًا.

إبعاد القوات عن العاصمة والمواقع السيادية.

إنشاء مناطق فصل واضحة.

حصر القوات والأسلحة والمقار.

وضع الاتصالات والحركة تحت آلية مراقبة مشتركة.

قطع التمويل المستقل تدريجيًا وإدخاله في الموازنة.

تحديد مراحل دمج متقابلة لا تعتمد على وعود مفتوحة.

تقديم ضمانات عادلة للأفراد والقيادات دون إعفاء من الجرائم.

بناء قيادة انتقالية واحدة لا اتحاد قيادتين.

إنشاء سلطة مدنية ذات تفويض تستطيع إصدار القرار.

لكن نجاح هذه الإجراءات يحتاج إلى وقت مبكر. فكلما اتسع التجنيد والانتشار والمصالح، ارتفعت كلفة الدمج. والدولة التي تنتظر حتى تصبح القوتان مستعدتين للحرب تكون قد فقدت معظم أدوات الوقاية.

وكان ينبغي أن تبدأ العملية منذ ٢٠١٩، لا أن تُترك حتى الأسابيع الأخيرة قبل الاتفاق النهائي.

الإنذار المبكر ليس تقريرًا سريًا فقط

تظن الدول أحيانًا أن الإنذار المبكر مهمة أجهزة المخابرات وحدها. لكن المجتمع قد يرى علامات لا تراها التقارير، والصحافة قد تكشف الموارد والتحركات، والباحث قد يربط بين قرارات متفرقة، والجندي الصغير قد يلاحظ تغيرًا في الميدان.[١٠٥]

وفي سورة النمل لم تأتِ المعلومة الاستراتيجية من قائد جيش أو وزير، بل من الهدهد الذي تحرك خارج مجال الرؤية المعتاد. وجاء التحذير الاجتماعي من نملة أدركت الخطر ونبهت مجتمعها قبل وصول الجيش.

هذه الدلالة تجعل الإنذار ثقافةً مؤسسية: لا يُحتقر الخبر لأن صاحبه صغير، ولا يُرفض لأنه مزعج، ولا يُقبل بلا تثبت. فالقيادة التي تسمع الأخبار المطمئنة فقط تبني حول نفسها غرفةً مغلقة، ثم تفاجأ بما كان المجتمع يراه.

وكان التحذير من ازدواج القوة ظاهرًا في مقالات وشهادات ونقاشات، لكن الدولة لم تملك أذنًا مؤسسيةً تجمعه وتحوله إلى قرار.

الأمن لا يُبنى بالخوف

اعتقدت أطراف سودانية أن الخوف المتبادل يمكن أن يصنع توازنًا يمنع الحرب: الجيش يخشى الدعم السريع، والدعم السريع يخشى الجيش، والمدنيون يستخدمون التوازن لمنع استيلاء أحدهما.

لكن الخوف لا يصنع أمنًا مستقرًا؛ يصنع انتظارًا متوترًا للحظة تتغير فيها الموازين. وكل طرف يعمل سرًا حتى لا يفاجأ، فيزيد بذلك استعداد خصمه.

الأمن الحقيقي لا يقوم على عجز الأطراف عن الحسم، بل على اقتناعها بأن خلافها سيُحسم بقواعد لا بالسلاح. يحتاج إلى قانون يطبق على الجميع، وسلطة شرعية، ومؤسسات عدالة، وضمان ألا تُستخدم الدولة للانتقام.

فإذا خاف الخاسر من الإبادة السياسية، سيحتفظ بسلاحه. وإذا خاف الفائز من عودة خصمه، سيحاول القضاء عليه. ولا تنتهي الدورة إلا حين تصبح الدولة أكبر من المنتصر والمهزوم.

---

[١٠٥] United Nations Office for Disaster Risk Reduction, Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015–2030 (Geneva: United Nations، ٢٠١٥). يستفاد هنا من منطق الإنذار متعدد المخاطر وتكامل المعرفة الرسمية والمجتمعية، مع تكييفه للإنذار السياسي والأمني.

ومن منظور علم الاجتماع الاستخلافي السنني، فإن التنازع يذهب بقوة الجميع، لا بقوة الطرف الذي يخسر وحده. وقد ظن كل طرف أنه يزيد أمنه بحشد قواته، فكانت النتيجة أن ضاع أمن الوطن كله.

وقصارى القول: لم تكن حرب أبريل انفجارًا غامضًا وقع بين قوتين كانتا تعيشان في سلام مستقر؛ كانت نهاية معضلة أمنية صنعها تعدد السلاح، والخوف من الدمج، وتداخل الانتشار، وغياب السلطة الشرعية. تحرك كل طرف ليحمي نفسه، فزاد خوف الآخر؛ واستعد كل طرف حتى لا يُفاجأ، فصنع استعدادُه المفاجأة؛ وظن كل طرف أن الضربة الأولى ستمنحه نصرًا سريعًا، فدخل السودان حربًا طويلة. وكان يمكن منع ذلك لو بُني الأمن على المؤسسة بدل الخوف، وعلى جيش واحد بدل التوازن بين الجيوش. لكن السياسة اختارت سنواتٍ أن تؤجل الخطر، حتى لم يعد الخطر ينتظر السياسة.

الفصل السادس عشر

أسر الماضي: لماذا تعيد الدولة إنتاج الأخطاء نفسها؟

لا يتخذ القادة قراراتهم فوق أرض خالية. كل قرار سابق يترك وراءه مؤسسات ومصالح ومخاوف وسوابق، ويضيق عدد الخيارات المتاحة لمن يأتي بعده. وقد يخرج صاحب القرار من السلطة، لكن قراره يبقى داخل الدولة، ويجبر خلفاءه على التعامل مع نتائجه. حين سلّم عبد الله خليل السلطة إلى الجيش في نوفمبر ١٩٥٨، لم ينتهِ أثر قراره بخروج عبود من الحكم. لقد أنشأ سابقةً تقول إن الجيش يمكن استدعاؤه لحسم أزمة سياسية. وحين تحالفت قوى مدنية وأيديولوجية مع الضباط في مايو ١٩٦٩، ترسخ الاعتقاد بأن الطريق العسكري يستطيع تنفيذ مشروع عجزت الأحزاب عن تحقيقه عبر البرلمان.

وحين أنشأت الدولة قوةً موازية لمواجهة التمرد، لم ينتهِ أثر القرار بانتهاء المعركة التي استُدعيت لها. تحولت القوة إلى مؤسسة ومصالح واقتصاد وقيادة، ثم أصبحت قادرةً على فرض نفسها على النظام الذي ورثها.

هذا هو أسر الماضي: تتخذ السلطة حلًا عاجلًا لمشكلة راهنة، ثم يصبح الحل نفسه مشكلةً تفرض شروطها على المستقبل.

الطريق الذي يصبح أسهل كلما سلكناه

حين يسلك الناس طريقًا مرةً، يصبح الرجوع إليه في المرة التالية أسهل. تتكون الخبرة، وتظهر شبكات تعرف كيفية التحرك، ويصبح الخيار مألوفًا في الوعي العام. وما كان مستنكرًا عند بدايته يتحول مع التكرار إلى احتمال طبيعي.

كان انقلاب ١٩٥٨ سابقةً، ثم جاءت مايو والإنقاذ وغيرهما، حتى أصبح السؤال عند كل أزمة: هل سيتدخل الجيش؟ ولم يعد التدخل حدثًا يصعب تخيله، بل سيناريو تضعه الأحزاب والضباط والجهات الخارجية في حساباتها.

وتعلمت المعارضة أن الضائقة الاقتصادية تضعف الحكومة، فأصبحت الأزمات المعيشية جزءًا من حسابات التغيير. وتعلمت الحركات أن حمل السلاح يمنحها مكانًا على مائدة التفاوض، فصار التمرد طريقًا إلى المنصب. وتعلمت النخب أن الخارج يستطيع زيادة الضغط، فأصبحت العواصم الأجنبية امتدادًا للصراع الداخلي.

كل طريق ناجح في تحقيق غرض عاجل يجذب مزيدًا من السائرين، حتى إذا كانت نتيجته البعيدة مدمرة.

العوائد التي تكافئ الخطأ

لا تستمر الممارسات الخاطئة لأنها خاطئة فقط؛ تستمر لأنها تمنح بعض الفاعلين فوائد مباشرة. فالانقلاب يضر بالدولة، لكنه يمنح التنظيم المنفذ سلطةً لا يستطيع الحصول عليها بالانتخابات. وحمل السلاح يدمر المجتمع، لكنه يمنح قائد الحركة اعترافًا وموقعًا تفاوضيًا. وإطالة الانتقال تحرم الشعب من الاختيار، لكنها تبقي المسؤول الانتقالي في منصبه.

هذه الفوائد تشكل ما يمكن تسميته "عوائد المسار". كلما استمر الوضع، نشأ حوله مستفيدون يدافعون عنه. فالقوة الموازية لا تتكون من قائد ومقاتلين فقط؛ تنشأ حولها شركات وتجارة ووظائف وعلاقات ومجتمعات تعتمد على دخلها. وحين يُطرح دمجها، لا يقاوم القائد وحده، بل شبكة كاملة تخشى فقدان مصالحها.[١٠٦]

والتمكين الحزبي يعمل بالطريقة نفسها. يبدأ بتعيينات يراد منها حماية النظام، ثم تنشأ فئة ترتبط معيشتها ومكانتها ببقائه. فإذا سقط، تقاوم التفكيك، وتقدم نفسها بوصفها

[١٠٦] Paul Pierson, "Increasing Returns, Path Dependence, and the Study of Politics," American Political Science Review 94, no. 2 (2000): 251–267؛ James Mahoney, "Path Dependence in Historical Sociology," Theory and Society 29, no. 4 (2000): 507–548.

ضحية. ثم تأتي السلطة الجديدة فتقيم شبكةً مقابلةً لحماية انتقالها، فيزداد عدد الذين لا يستطيعون قبول التداول الطبيعي.

هكذا تتحول الدولة إلى طبقات من المصالح المتراكمة، وكل طبقة تنتظر عودتها أو تخشى سقوطها. ولا يعود الخلاف حول برنامج الحكم، بل حول من سيحتفظ بوظيفته وماله وحمايته.

القرار المؤقت الذي يصبح دائمًا

كثير من أخطر ترتيبات السودان بدأ تحت اسم الضرورة أو الاستثناء. يدخل الجيش الحكم لفترة انتقالية، فتمتد سنوات. تنشأ قوة لمهمة محددة، فتتوسع مهامها. تُفرض قوانين طوارئ لمواجهة خطر، فتتحول إلى طريقة حكم. تُمدد الفترة الانتقالية بسبب السلام، ثم تُمدد باتفاق جديد.

المؤقت جذاب لأنه يسمح بتجاوز القواعد باسم الحاجة العاجلة. لكن ما إن تنشأ حوله مصالح حتى يصبح إنهاؤه أصعب من إنشائه. فالجهة التي حصلت على سلطة استثنائية لا ترى وقتًا مناسبًا للتخلي عنها، وكل أزمة جديدة تقدم لها سببًا للاستمرار.

وقد نشأت قوات الدعم السريع في سياق استثنائي، ثم جرى تقنينها بدل إنهاء الاستثناء. وبدأت الشراكة المدنية العسكرية بوصفها ترتيبًا مؤقتًا، ثم أصبحت كل قوة تتفاوض على نصيبها ومدتها. وتحولت الفترة الانتقالية من طريق إلى الانتخابات إلى نظام حكم له مؤسساته ومصالحه.

والقاعدة التي يكشفها ذلك واضحة: الاستثناء الذي لا يحمل تاريخ نهايته وآلية إنهائه يتحول إلى أصل، ثم تحتاج الدولة إلى أزمة أخرى لتتخلص منه.

الذاكرة الانتقائية تعيد إنتاج الخطأ

لا يكفي وقوع الحدث حتى تتعلم منه الأمة؛ يجب أن تحفظه كاملًا. لكن الذاكرة السياسية السودانية انتقائية. كل طرف يحتفظ بالجزء الذي يدين خصمه، ويحذف ما يكشف مسؤوليته.

تتذكر الأحزاب أن الجيش انقلب عليها، ولا تتذكر دائمًا أنها استدعته أو اخترقته أو عجزت عن حماية النظام الديمقراطي. ويتذكر العسكريون فشل الحكومات المدنية، ولا يتذكرون أن الحكم العسكري أضعف الأحزاب والمؤسسات وراكم الغضب. وتتذكر

الحركات المسلحة مظالم الأقاليم، ولا تتذكر كلفة حربها على المجتمعات التي حملت السلاح باسمها.

وتتذكر قوى ديسمبر ما تسميه قمع الإنقاذ وتمكينها، لكنها لا تراجع بصدق التمكين المضاد وتأجيل الانتخابات والتحالف مع مراكز السلاح. ويتذكر أنصار الإنقاذ المؤامرات والحصار، لكن بعضهم يقلل من أخطاء الحكم التي فتحت للخارج والمعارضة أبواب التأثير.

هذه الذاكرة المجزأة لا تنتج تعلمًا؛ تنتج مرافعات. يدخل كل جيل المحاكمة بوصفه بريئًا، ويخرج التاريخ بلا متهم يعترف بنصيبه.

والدولة التي لا تملك أرشيفًا وتحقيقات وروايةً متعددة المصادر تترك تاريخها لمن يملك المنبر. ثم يبني الجيل الجديد قراراته على أنصاف الحقائق نفسها.

الأناشيد التي تحفظ الثورة ولا تحفظ أخطاءها

حفظ السودانيون أكتوبر وأبريل وديسمبر في القصائد والأغنيات والصور. وهذه الذاكرة العاطفية مهمة؛ فهي تكرم التضحيات وتمنح المجتمع شعورًا بوحدته وقدرته على مقاومة الاستبداد.

لكن الأغنية تحفظ لحظة الانتصار أكثر مما تحفظ ما وقع بعدها. تتغنى بالشعب حين اتحد، ولا تروي كيف تنازعت النخب. تحتفي بخروج الحاكم، ولا تسأل من كتب الوثيقة الجديدة. تستدعي الشهيد، ولا تراجع القرارات التي اتُخذت باسمه.

وبذلك يتعلم المجتمع كيف يكرر لحظة السقوط، لا كيف يتجنب أخطاء البناء. تتحول الثورة إلى نموذج مكتمل في الوجدان، بينما تُعامل نتائجها الفاشلة بوصفها خيانةً عرضية ارتكبها بعض الأشخاص، لا خللًا في بنية الانتقال نفسها.

ولأن الصورة البطولية لا تقبل النقد بسهولة، يصبح من يسأل عن صناعة الأزمات أو اختطاف الثورة متهمًا بالإساءة إلى الشعب والشهداء. وهكذا تحمي الذاكرة العاطفية بعض الأخطاء من المراجعة.

لا تحتاج الأمة إلى التخلي عن أناشيدها، بل إلى إضافة فصل لم تغنه بعد: ماذا فعل المنتصرون بعد انتهاء الموكب؟

المؤسسات التي تُهدم مع كل تغيير

من أشد صور أسر الماضي أن كل نظام يسعى إلى حماية نفسه داخل مؤسسات الدولة، ثم يأتي خصومه فيتعاملون مع المؤسسات بوصفها ممتلكات للنظام. تُحل، ويُفصل العاملون، وتُصادر الأصول، ثم تُبنى أجهزة جديدة موالية للحكم الجديد.

وبعد سنوات تصبح الأجهزة الجديدة هي الأخرى مرتبطةً بالسلطة، فيأتي التغيير التالي ويكرر العملية. وبدل أن تتراكم الخبرة، تتراكم موجات الإقصاء.

فقد ورثت الإنقاذ دولةً منهارة واستخدمت التمكين لإحكام السيطرة، ثم جاء الانتقال وأراد تفكيك التمكين، لكنه في بعض المواقع أضعف المؤسسة نفسها. وربما يأتي نظام لاحق فيعيد المفصولين ويفصل من عينهم الانتقال، فتستمر الدورة.

هذه ليست عدالة، بل تداول للانتقام. ولا يمكن للخدمة المدنية أو الجيش أو القضاء أو التعليم أن ينمو إذا كان كل تغيير سياسي يعيد بناءه من الصفر.

القطع مع المسار يحتاج إلى قاعدة بسيطة وصعبة: المسؤولية فردية، والمؤسسة ملك للسودان. يُحاسب من أفسد، ويُسترد المال الذي ثبتت مخالفته، ويُعزل من فقد شرط المهنة، لكن لا يُلغى تاريخ مؤسسة ولا تُدان جماعة كاملة بانتمائها.

الحركات المسلحة وطريق السلاح المجزي

حين ترى جماعة مهمشة أن الأحزاب المدنية لا تمنحها وزنًا، ثم ترى أن من حمل السلاح حصل على منصب وموارد واعتراف دولي، تتعلم أن السلاح طريق أكثر فاعلية من السياسة.

وقد كرست اتفاقات السلام السودانية، رغم ضرورتها، هذا الدرس حين ركزت على قادة الحركات وتقاسم السلطة أكثر من بناء المؤسسات المحلية وتمكين المجتمعات. حصل حامل السلاح على مقعد، بينما ظل المواطن الذي تحمل الحرب ينتظر الخدمات.

وهكذا أنتج كل اتفاق حوافز لحركة جديدة: إذا كانت السلطة لا تستمع إلا لمن يقاتل، فلماذا يبقى المظلوم مدنيًا؟ وإذا كان القائد الذي يوقع السلام يحتفظ بقواته ويحصل على منصب، يصبح التمرد استثمارًا قابلًا للربح.

ولا يكمن الحل في رفض التفاوض مع الحركات؛ فلا بد من إنهاء الحرب. لكن التسوية يجب ألا تجعل السلاح مصدرًا دائمًا للشرعية. ينبغي أن تنتقل المطالب إلى مؤسسات

منتخبة، وأن يُدمج المقاتلون أو يُسرحوا، وأن تعود القيادة السياسية إلى وزنها الشعبي لا إلى عدد بنادقها.

وإلا خرج السودان من كل سلام بعدد أكبر من الجيوش.

الخارج الذي أصبح جزءًا من السياسة الداخلية

مع كل أزمة داخلية لجأت قوى سودانية إلى الخارج: الحكومة تطلب دعمًا سياسيًا أو اقتصاديًا، والمعارضة تطلب ضغطًا وعقوبات، والحركات تطلب السلاح والاعتراف، والعسكريون يبنون علاقات أمنية، والمدنيون يبحثون عن شرعية دولية.

ومع التكرار لم يعد التدخل الخارجي حادثًا استثنائيًا؛ أصبح جزءًا من قواعد اللعبة. يعرف كل طرف أي عاصمة يخاطب، وأي منظمة تضغط، وأي منبر يمنحه الحضور. وتعلم الخارج بدوره كيف يستخدم الانقسام ويختار الشركاء.

وهكذا أصبح القرار الوطني مقيدًا بتاريخ من الالتزامات والعلاقات. فالقيادة الجديدة لا تبدأ سياسةً خارجيةً مستقلة؛ ترث ديونًا ووعودًا وتحالفات ومصالح عسكرية واقتصادية. وإذا حاولت تغيير الاتجاه، واجهت مقاومةً من الداخل والخارج.

إن استعادة السيادة لا تتم بإعلان القطيعة مع العالم، بل بإعادة جميع العلاقات إلى قناة الدولة. فلا يتفاوض حزب على مستقبل البلاد في الخارج بعيدًا عن المؤسسات، ولا تعقد قوة عسكرية صلاتها الخاصة، ولا تحتكر الحكومة نفسها السياسة الخارجية دون رقابة.

لكن الوصول إلى ذلك يحتاج إلى دولة موحدة، وهي الغائب الذي جعل الخارج حاضرًا.

الخوف الذي يبرر الخطأ الجديد

كل طرف في السودان يملك ذاكرةً من المظالم تجعله يخشى الآخر، والأحزاب التقليدية تتذكر حلها في الانقلابات، والجيش يتذكر محاولات اختراقه.

هذه المخاوف حقيقية، لكنها تتحول إلى مبررات لأفعال تعيد إنتاجها. يخشى الحزب من الإقصاء فيمكّن أنصاره، فيخاف خصومه أكثر. تخشى الحركة من غدر المركز فتحتفظ بالسلاح، فيراها المركز تهديدًا. يخشى الجيش من القوة الموازية فيحشد، فتحشد هي بدورها. يخشى المدني من انقلاب الجيش فيتحالف مع قوة أخرى، فيزداد خوف الجيش منه.

وهكذا تتحول الذاكرة من درس إلى وقود. لا يستخدمها الفاعل ليمنع تكرار الظلم، بل ليبرر احتياطًا يصنع ظلمًا جديدًا.

ولا ينكسر هذا المسار بالطلب من الناس نسيان الماضي، بل ببناء ضمانات تجعل الماضي غير قابل للتكرار: قضاء، ودستور، وتداول، وجيش واحد، وحقوق لا تتغير بتغير الحكومة.

نقطة التحول: حين يصبح الرجوع أعلى كلفة

في بداية كل مسار توجد لحظات كان فيها التصحيح ممكنًا بكلفة محدودة. كان يمكن إبقاء الجيش خارج السياسة بعد الاستقلال، وكان يمكن تحويل أكتوبر إلى عقد دستوري، وكان يمكن حماية الديمقراطية الثالثة بإصلاح عاجل، وكان يمكن معالجة القوة الموازية وهي أصغر، وكان يمكن تحديد انتقال ٢٠١٩ بعام أو عامين وانتخابات واضحة.

لكن كل فرصة ضاعت جعلت التالية أصعب. فالمصالح تنمو، والمظالم تتراكم، والثقة تقل، والسلاح ينتشر. وفي النهاية يصبح الرجوع عن الخطأ نفسه مصدر خطر.

كان دمج الدعم السريع مبكرًا ممكنًا بتكلفة، ثم أصبح لاحقًا تهديدًا يمكن أن يشعل الحرب. وكان إصلاح مؤسسات الإنقاذ ممكنًا بمحاسبة وتدرج، ثم تحول التفكيك المتعجل إلى صراع واسع حول الدولة. وكان توسيع المشاركة ممكنًا منذ بداية الانتقال، ثم أصبح لاحقًا اتهامًا بإعادة النظام السابق.

هذه هي "نقطة الانغلاق": حين يصبح القرار القديم متمكنًا إلى درجة أن جميع الخيارات المتاحة مؤلمة. لكن الألم لا يعني أن التأجيل أفضل؛ فهو في الغالب يرفع الكلفة ويضيق الخيارات أكثر.

كيف نقطع المسار؟

لا يُقطع المسار بقرار واحد، لأن المشكلة ليست فكرةً في رأس قائد؛ أصبحت شبكة مؤسسات ومصالح وثقافة. ويحتاج القطع إلى تغيير القواعد التي تكافئ السلوك الخاطئ.

إذا كان السلاح يمنح المناصب، يجب أن يصبح الاحتفاظ به مانعًا من المشاركة السياسية بعد مدة انتقالية محددة. وإذا كان الانقلاب طريقًا إلى الحكم، يجب أن تُغلق

أبواب شرعنته وألا يكافأ منفذوه بتسوية مفتوحة. وإذا كانت المحاصصة تحمي الأحزاب، يجب أن تخضع التعيينات لمنافسة مهنية. وإذا كان الانتقال يطول لمصلحة شاغليه، يجب أن يكون تمديده أصعب من إجراء الانتخابات.

ويحتاج القطع كذلك إلى تسوية وطنية لا تعني النسيان ولا توزيع البراءة. فكل طرف يعترف بنصيبه، وتُحاسب الجرائم الفردية، وتُحمى المؤسسات، ويُمنع الانتقام السياسي. أما إصلاح الدولة بأدوات المسار القديم . الانقلاب، والإقصاء، والسلاح، والخارج، والهندسة الاقتصادية . فلن ينتج إلا دورةً جديدة ولو تغيرت الشعارات.

التعلم المؤسسي لا الاعتراف الخطابي

كثيرًا ما يقول القادة إنهم تعلموا من الماضي، لكن الاختبار ليس في الكلام؛ هو في تغيير القاعدة. من يقول إنه تعلم من الانقلاب ثم يقبل تدخل الجيش حين يخدمه لم يتعلم. ومن يندد بالتمكين ثم يعين أنصاره بالطريقة نفسها لم يتعلم. ومن يحذر من الخارج ثم يستعين به على خصمه لم يتعلم.

التعلم المؤسسي يعني أن تُفتح ملفات القرارات الكبرى: من اقترحها؟ وما المعلومات التي كانت متاحة؟ وما التحذيرات؟ وما البدائل؟ وما الذي وقع؟ ثم تتحول النتيجة إلى قانون وإجراء وتدريب.[١٠٧]

فبعد حل هيئة العمليات، كان ينبغي إجراء مراجعة لأثر القرار في قدرات الدولة. وبعد أحداث فض الاعتصام، كان ينبغي تحقيق يحسم المسؤولية ويحفظ الثقة. وبعد الخامس والعشرين من أكتوبر، كان ينبغي دراسة أسباب انهيار الشراكة قبل إعادة إنتاجها في اتفاق جديد. وبعد ظهور الحشود قبيل الحرب، كان ينبغي تفعيل خطة فصل وتهدئة. لكن الملفات ظلت معلقةً أو أسيرة الصراع السياسي، ولذلك لم تتحول الأخطاء إلى معرفة ملزمة.

الدولة التي لا تحقق في قراراتها تتذكر الكارثة وتنسى آليتها.

السنن لا تحابي أصحاب النيات الحسنة

[١٠٧] Chris Argyris and Donald A. Schön, Organizational Learning II: Theory, Method, and Practice (Reading, MA: Addison-Wesley, 1996).

قد يتخذ الفاعل قرارًا وهو يظن أنه ينقذ الوطن، لكن النتيجة لا تتحدد بالنية وحدها. من يقوي قوةً موازية لمواجهة خطر عاجل يفتح طريقًا لاستقلالها، حتى إذا كان مخلصًا. ومن يقصي خصمه حمايةً للثورة يدفعه إلى العمل خارجها، حتى إذا كان يعتقد أنه يحمي الشعب.

السنن تعمل من خلال العلاقة بين الفعل والعاقبة. التنازع يذهب القوة، والظلم يولد المقاومة، والاستعانة بالخارج تفتح له باب التأثير ، وتعدد السلاح ينشئ الخوف والحشد. لا تتوقف هذه النتائج لأن صاحب القرار يرفع شعارًا نبيلًا.

ولهذا يختلف علم الاجتماع الاستخلافي السنني عن المرافعات السياسية. لا يسأل فقط: من كان حسن النية؟ بل: ما الفعل الذي قام به، وما البنية التي صنعها، وما النتيجة التي خرجت منه؟

فالمسؤولية الاستخلافية تقتضي تقدير المآل قبل الفعل، لا الاعتذار بالنية بعد وقوعه.

وقصارى القول: لم يقع السودان في أزماته لأنه يفتقر إلى التجارب، بل لأنه لم يحول التجربة إلى قاعدة. كل انقلاب جعل الانقلاب التالي أسهل، وكل ثورة علمت المجتمع الإسقاط ولم تعلم النخب البناء، وكل اتفاق كافأ حامل السلاح شجع سلاحًا جديدًا، وكل انتقال طال صنع أصحاب مصلحة في تأجيل الانتخابات. وورث كل عهد أخطاء سابقه، ثم أضاف إليها لأنه خشي كلفة إصلاحها. والخروج من أسر الماضي لا يبدأ بإدانته، بل بإلغاء المكافآت التي تعيد إنتاجه: ألا يقود السلاح إلى المنصب، ولا الانقلاب إلى الشرعية، ولا الثورة إلى تفويض مفتوح، ولا الإقصاء إلى تمكين جديد. عندئذ فقط يصبح التاريخ خبرةً نتقدم بها، لا طريقًا دائريًا نعود عبره إلى النقطة نفسها بأسماء جديدة.

الفصل السابع عشر

السودان في قلب التنافس الجيوسياسي: حين تتحول الجغرافيا من نعمة إلى ساحة صراع

لم يكن السودان دولةً هامشية في حسابات الإقليم والعالم، وإن بدا ضعيف الحضور في بعض مراحل تاريخه الحديث. فموقعه وحده يجعله ملتقى دوائر استراتيجية متعددة:

وادي النيل والبحر الأحمر، والقرن الأفريقي والساحل، والعالم العربي وأفريقيا جنوب الصحراء.

ويمتلك السودان حدودًا ممتدةً مع دول تختلف في أنظمتها وتحالفاتها وأزماتها، ويشرف على ساحل ذي أهمية متزايدة، ويملك أراضي زراعيةً واسعةً ومياهًا وذهبًا وثروةً حيوانية وموارد أخرى. وتمر عبر مجاله قضايا الهجرة والتجارة والأمن الغذائي والتهريب والجماعات المسلحة والتنافس على الموانئ.

هذه الجغرافيا كان يمكن أن تجعل السودان مركزًا للتجارة والتعاون الإقليمي، لكنها تحولت، مع ضعف الدولة، إلى أبواب تدخل. فكل مورد لا تحكمه مؤسسة يصبح مطمعًا، وكل حدود لا تضبطها الدولة تصبح ممرًا، وكل قوة محلية مستقلة تصبح شريكًا محتملًا لدولة خارجية.

الجغرافيا لا تصنع الحرب وحدها؛ الذي يحولها إلى خطر هو عجز الدولة عن إدارة ميزاتها داخل سياسة واحدة.

ويطرح حاج حمد مبكراً (منذ ١٩٦٩) استحالة تفسير الحدث السياسي السوداني بالدوافع المحلية المجردة، رابطاً بين القدرات الاقتصادية الهائلة غير المستثمرة، والارتباطات الجغرافية والبشرية مع المحيط العربي والأفريقي، والتمزق الوطني الداخلي الذي يفتح الباب لاستجابات دولية وإقليمية مضادة؛ حيث يقول "لم تعد مهمة الناقد السياسي، كما كانت في الماضي، البحث عن مصدر التغيرات السياسية والاجتماعية استناداً إلى دوافعها المحلية المجردة... ولكن بوضعها في دائرة التأثيرات القومية والعالمية المتبادلة وما تركزه من خطوط وأبعاد تؤثر في تكييف الحدث السياسي والاجتماعي؛ بحيث يصبح الحدث في حد ذاته انعكاساً لها واستمراراً لمشيئتها... تتلخص الإشارة الأولى في ارتباطات السودان الجغرافية والبشرية بعدد غير قليل من الأقطار الأفريقية والعربية مما يمنحه رصيداً ثابتاً للحركة والتأثير... وتتلخص الإشارة الثانية في قدرات السودان الاقتصادية الهائلة التي لم يستثمر منها بعد إلا الجزء القليل... السودان قطر يعاني من مشكلة التخلف الاجتماعي والفكري بالنظر لتخلفه الاقتصادي بالإضافة إلى مشاكل التمزق الوطني"[١٠٨].

[١٠٨] حاج حمد المرجع السابق- (ص ٥ - ٦).

البحر الأحمر: الساحل الذي يربط السودان بصراع أكبر

يمتد الساحل السوداني على واحد من أهم الممرات البحرية في العالم، قريبًا من طرق التجارة والطاقة التي تصل المحيط الهندي بقناة السويس والبحر المتوسط. ومع تصاعد التنافس الدولي على الموانئ والقواعد والنفوذ البحري، أصبحت الدول المطلة على البحر الأحمر موضع اهتمام أمني واقتصادي متزايد.

لا يتعلق الأمر بالموانئ بوصفها مرافق تجارية فقط؛ فالميناء يمنح الوصول إلى الأسواق، والقاعدة تمنح القدرة على مراقبة الممرات، والاستثمار يمنح حضورًا طويل الأجل في القرار المحلي. ولهذا تنافست قوى مختلفة على بناء علاقات مع الخرطوم، وعرضت مشروعات واتفاقات عسكرية واقتصادية.

وكان يمكن للسودان أن يستخدم هذا التنافس لمصلحة تنميته، فيدخل علاقاته عبر استراتيجية وطنية معلنة، ومناقصات شفافة، ومؤسسات توازن بين الأمن والاقتصاد والسيادة. لكن تغير الحكومات وتعدد مراكز القرار جعلا الملفات عرضةً للصفقات المتناقضة.

قد تتفاوض مؤسسة عسكرية في مسار، وتتحرك الحكومة المدنية في مسار آخر، وتبني القوة الموازية صلاتها الخاصة، بينما تتواصل قوى سياسية مع جهات خارجية لتأييد موقفها. وهكذا لا يعود للسودان موقف واحد تجاه البحر الأحمر، بل مواقف تتنافس باسمه.

وعندما يختلف أهل الدولة على الميناء، لا يبقى الخارج مستثمرًا؛ يصبح حكمًا أو راعيًا أو حليفًا لطرف ضد آخر.

وادي النيل: الجغرافيا التي لا تقبل الانفصال

يرتبط السودان بمصر ودول حوض النيل بعلاقات لا تستطيع الحكومات إلغاءها: مياه مشتركة، وحدود، وتجارة، وسكان، وأمن، وتاريخ. كما أن مشروعات المياه والسدود في الإقليم تجعل القرار السوداني مؤثرًا في مصالح دول أخرى ومتأثرًا بها.

لكن السياسة السودانية لم تستطع دائمًا بناء موقف وطني ثابت من قضايا النيل. فقد تأرجحت العلاقات وفق طبيعة النظام والتحالفات الداخلية، ودخلت قضايا المياه والحدود أحيانًا في الصراع الحزبي.

يرى كل طرف داخلي أن علاقته بإحدى دول الجوار يمكن أن تعزز موقفه: السلطة تطلب الدعم، والمعارضة تبحث عن المنبر، والعسكريون يبنون تعاونًا أمنيًا، والتجار ينسجون مصالحهم. ثم تصبح الدولة المجاورة حاضرةً في السياسة الداخلية لا لأنها قررت وحدها التدخل، بل لأن الفاعلين السودانيين نقلوا تنافسهم إلى علاقتهم بها.

ولا يمكن للسودان أن يختار الانعزال عن محيطه النيلي، لكنه يستطيع أن يختار هل يتعامل معه من موقع الدولة أم من مواقع الأحزاب والقوات. فالمصلحة الجغرافية دائمة، أما الحكومات والتحالفات فمتغيرة. وحين تُبنى العلاقة على شخص أو نظام، تنهار أو تنقلب بتغيره.

القرن الأفريقي والساحل: الأزمات التي تعبر الحدود

يقع السودان بين فضاءين يشهدان اضطرابات متكررة: القرن الأفريقي شرقًا، ومنطقة الساحل غربًا. تتداخل في هذين المجالين الحروب الأهلية، والجماعات المسلحة، والصراعات الإثنية، والتهريب، والهجرة، والتنافس الدولي.

ولا تقف آثار هذه الأزمات عند الحدود المرسومة. فالقبائل والمجتمعات تمتد بين الدول، والأسلحة تتحرك، والمقاتلون ينتقلون، واللاجئون يعبرون، والاقتصاد غير الرسمي يجد مساراته بعيدًا عن نقاط الدولة.

وفي دارفور خصوصًا لا يمكن فهم الحرب من داخل الحدود السودانية وحدها. فقد اتصلت بما يجري في تشاد وليبيا وأفريقيا الوسطى، وبشبكات السلاح والذهب والتجارة والمقاتلين. وكل ضعف في دولة مجاورة فتح مجالًا لقوة داخل السودان، وكل صراع سوداني امتد أثره إلى الخارج.

وبذلك تصبح السيطرة على الحدود مسألةً عسكريةً واجتماعيةً واقتصاديةً في الوقت نفسه. لا يكفي نشر الجنود إذا كانت المجتمعات الحدودية لا تجد خدمات أو عملًا، ولا يكفي اتفاق الحكومات إذا كانت شبكات السلاح والتهريب أقوى من إداراتها.

وقد توسعت قوة الدعم السريع في جزء من هذا الفراغ الحدودي، واكتسبت خبرةً وموارد وصلات لا تتوافر لوحدة محصورة في معسكر مركزي. فالحدود الضعيفة لا تمنح القوة مجال حركة فقط؛ تمنحها اقتصادًا وسياسةً خارجية مصغرة.

الذهب: المورد الذي يمول من يسيطر عليه

بعد فقدان معظم عائدات النفط بانفصال الجنوب، أصبح الذهب أحد أهم موارد السودان ومصادر النقد الأجنبي. لكنه لم يدخل كله عبر نظام اقتصادي شفاف تسيطر عليه الدولة؛ انتشر التعدين الأهلي، واتسع التهريب، ودخلت شركات وشبكات مرتبطة بمراكز قوة مختلفة.

ويمتاز الذهب بأنه مورد سهل النقل، مرتفع القيمة، يمكن بيعه خارج القنوات الرسمية. وهذه الخصائص تجعله موردًا مثاليًا في اقتصاد الحرب؛ فالقوة التي تسيطر على منطقة إنتاج أو طريق تصدير تستطيع تمويل نفسها دون المرور الكامل بالخزانة.

وهكذا لم يعد الصراع على الذهب صراعًا اقتصاديًا فقط، بل صراعًا على القدرة العسكرية والسياسية. كل كمية تخرج خارج الموازنة تقلل قدرة الدولة وتزيد قدرة الشبكة التي تسيطر عليها. وكل علاقة بيع خارجية مستقلة تمنح الفاعل المحلي شريكًا ومصلحةً تتجاوز الحكومة.

ولا ينبغي اختزال المشكلة في شخص أو قوة واحدة. فقد شاركت شبكات متعددة في الاقتصاد غير الرسمي، واستفاد منه تجار ووسطاء ومسؤولون وقوى مسلحة وجهات خارجية. لكن استقلال اقتصاد الدعم السريع جعل أثر المورد في ميزان القوة أشد خطورة.

فإذا كان النفط يمر عبر أنابيب ومنشآت تستطيع الدولة مراقبتها نسبيًا، فإن الذهب ينتشر في مسارات كثيرة، ويصعب ضبطه في ظل فساد الحدود وضعف المؤسسات. والدولة التي لا تعرف مقدار ما يُستخرج من موردها ولا إلى أين يذهب لا تملك سيادةً اقتصادية، حتى إذا رفعت علمها فوق المناجم.

الأرض والغذاء: السودان الغني الذي لم يملك قراره

تُقدم الأراضي الزراعية السودانية كثيرًا بوصفها حلًا لمشكلة الأمن الغذائي في الإقليم، وتجذب مشروعات واستثمارات من دول وشركات تبحث عن الغذاء والمياه والأسواق. وهذه فرصة تنموية كبيرة إذا أُديرت بعقود عادلة تحمي المجتمعات والبيئة وسيادة الدولة.

لكن الاستثمار في دولة ضعيفة قد يتحول إلى امتلاك طويل الأمد للموارد بشروط لا يعرفها المجتمع. وقد تدخل الحكومة في اتفاقات لسد حاجتها العاجلة إلى النقد أو الدعم السياسي، فتمنح امتيازات تتجاوز مصلحة الأجيال القادمة.

كما أن الأرض ليست مساحةً فارغة؛ ترتبط بحقوق تاريخية ومراعٍ ومجتمعات وطرق مياه. وإذا جرى تخصيصها من المركز دون مشاركة أهلها، تنشأ نزاعات جديدة يجد السلاح فيها طريقه.

وهنا تتصل الجغرافيا السياسية بالصراع الاجتماعي. الجهة الخارجية تريد الغذاء، والسلطة تريد التمويل، والقوة المحلية تريد حماية الأرض أو الاستفادة من العقد، والمجتمع قد يجد نفسه آخر من يعلم.

إن السودان غني بالموارد، لكنه قد يبقى فقيرًا إذا كانت موارده تمول القوى المتنافسة بدل أن تبني الدولة. فالغنى الطبيعي لا يعمر الوطن وحده؛ تحتاج الثروة إلى عدل ومؤسسات وعقد اجتماعي يحدد لمن هي وكيف تُدار.

وارى من المفيد هنا ايراد مقال "**السودان الغني: لماذا لا تعمِّر الموارد الوطنَ وحدها؟**"[١٠٩]. الذي كتبته تعقيبا على مقال للدكتورة ست البنات حسن احمد في صحيفة وادي النيل الالكترونية لمناسبته للموضوع.

ورد في مقال د. ست البنات حسن، المعنون: "ما بعد العودة (٢): من إعادة الإعمار إلى صياغة عقد اجتماعي جديد"، مفهوم مثير للانتباه، هو مفهوم: "السودان الغني: الموارد لا تعمِّر الوطن وحدها".

وهو مفهوم يستحق التوقف عنده، لا لأنه يشكك في غنى السودان، وإنما لأنه يضع هذا الغنى في موضعه الصحيح داخل معادلة العمران، وينقل النقاش من تعداد ما في باطن الأرض وفوقها إلى السؤال الأهم: لماذا لم تتحول هذه الموارد، على كثرتها، إلى عمران مستدام وعدالة اجتماعية وقوة للدولة ورفاه للإنسان؟

لقد درج الخطاب السوداني، الرسمي والشعبي، على تكرار مقولة إن السودان بلد غني بموارده؛ فهو يمتلك الأراضي الزراعية الواسعة، والمياه، والثروة الحيوانية، والذهب

[١٠٩] https://awa-sd.com/%d8%a7%d8%af%d9%86%d8%a7%d9%87-%d8%aa%d8%b9%d9%84%d9%8a%d9%82-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d9%85%d9%82%d8%a7%d9%84-%d9%88%d8%b1%d8%af-%d9%81%d9%8a%d9%87-%d9%85%d9%81%d9%87%d9%88%d9%85-%d8%a7%d9%84/

والمعادن، والنفط، والموقع الجغرافي، والتنوع المناخي والبيئي. وهذه كلها حقائق لا خلاف عليها. لكن الخطأ يبدأ حين تتحول هذه الحقائق إلى نوع من المخدِّر الوطني الذي يجعلنا نتصور أن مجرد وجود الموارد كافٍ لصناعة النهضة، وأن السودان سيصبح دولة غنية متى ما استُخرج المزيد من الذهب، أو زادت المساحات المزروعة، أو تدفقت الاستثمارات الخارجية.

وهذه رؤية مادية اختزالية تفصل الموارد عن الإنسان، والإنتاج عن القيم، والثروة عن المؤسسات، والتنمية عن العدل. فالأوطان لا تعمر بما تملكه فقط، وإنما بالطريقة التي تدير بها ما تملكه، وبالأهداف التي توجه نحوها مواردها، وبالقيم والمؤسسات والقدرات التي تحول النعمة الطبيعية إلى منفعة عمرانية عامة.

المورد الطبيعي ليس هو الثروة

ينبغي ابتداءً التمييز بين "المورد" و"الثرورة". فالمورد هو ما أودعه الله تعالى في الأرض من إمكانات، أما الثروة فهي الناتج الذي يتحقق عندما تتفاعل تلك الإمكانات مع العلم والعمل والإدارة والقيم والمؤسسات.

فالذهب المدفون في باطن الأرض مورد، لكنه لا يصبح ثروة وطنية لمجرد استخراجه؛ فقد يُهرَّب إلى الخارج، أو تحتكره جماعة محدودة، أو تموَّل بعائداته الحروب، أو تُدمَّر البيئة والمجتمعات المحلية في أثناء استخراجه. وفي هذه الحالة يتحول المورد من إمكانية للعمران إلى وسيلة للخراب.

والأرض الزراعية الواسعة مورد، لكنها لا تصبح ثروة ما لم تتوافر المعرفة الزراعية، والبذور المحسنة، والمياه، والتمويل، والطرق، والتخزين، والتصنيع، والأسواق، والسياسات العادلة. والمياه نفسها قد تمر بين القرى العطشى والحقول البور، دون أن تنتج عمرانًا، إذا غابت الإدارة والتخطيط والبنية الأساسية.

ومن هنا فإن وصف السودان بأنه بلد غني يحتاج إلى تقييد. فالسودان غني بالإمكانات الطبيعية، لكنه لم يصبح بعد غنيًا بالمعنى العمراني الذي تتحول فيه الإمكانات إلى حياة كريمة، ومؤسسات قوية، وعلم متقدم، وإنتاج مستدام، وعدالة في توزيع المنافع.

الاستخلاف ليس امتلاكًا وإنما مسؤولية

في منظور علم الاجتماع الاستخلافي العمراني السنني، لا ينظر إلى الموارد بوصفها أشياء مباحة للامتلاك والاستهلاك المنفلت، وإنما بوصفها أمانة مرتبطة بوظيفة الإنسان الاستخلافية في الأرض. قال تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾، أي طلب منكم عمارتها وفق منهج الهداية، لا مجرد استنزافها وتحويلها إلى غنائم تتنافس عليها القوى والجماعات.

كما أن قوله تعالى: ﴿وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ يعيد تعريف الملكية ذاتها؛ فالمال مال الله من حيث الأصل، والإنسان مستخلف فيه، وملكيته له ليست سلطة مطلقة، وإنما وظيفة مقيدة بالحق والعدل وأداء الأمانة ومنع الضرر.

ومن هنا فإن السؤال القرآني لا يقف عند: كم نملك من الموارد؟ وإنما يتجاوزه إلى: كيف اكتسبناها؟ وكيف أدرناها؟ وفيم أنفقناها؟ ومن انتفع بها؟ وهل أقامت عدلًا، وسدت حاجة، وحفظت كرامة، وحققت عمرانًا، أم تحولت إلى وسيلة للاستعلاء والإفساد؟

لقد امتلك قارون من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة، لكن القرآن لم يعد كثرة ماله علامة على نجاحه العمراني، لأنه فصل النعمة عن مصدرها، والثروة عن وظيفتها، والامتلاك عن المسؤولية، فقال: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي﴾. فجاء التصحيح القرآني ليربط المال بالآخرة والإحسان والاتزان ومنع الفساد: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ﴾.

فالفساد ليس نقيض الثروة من حيث الكم؛ فقد تجتمع الثروة والفساد. لكنه نقيض العمران؛ لأن العمران لا يقوم على كثرة الموجودات وحدها، بل على حسن توظيفها داخل نسق من القيم والسنن والمؤسسات.

بين سنن التسخير وسنن التعمير

كشف القرآن أن الله تعالى سخَّر للإنسان ما في السماوات وما في الأرض، لكن التسخير لا يعني أن الأشياء تؤدي وظائفها العمرانية تلقائيًا. فهناك فرق بين سنن التسخير وسنن التعمير.

سنن التسخير تعني أن الله أودع في الكون إمكانات قابلة للانتفاع: أرضًا وماءً ومعادن وطاقة وقدرات بشرية. أما سنن التعمير فتتعلق بالشروط التي تجعل الإنسان قادرًا على اكتشاف هذه الإمكانات وإدارتها وتحويلها إلى مصالح عامة.

وقد تُمنح أمة موارد وفيرة، لكنها تعجز عن تعميرها بسبب الجهل أو الظلم أو الفساد أو النزاع أو ضعف المؤسسات. وقد تقل موارد أمة أخرى، لكنها تبني بالعلم والعمل والتنظيم والإدارة عمرانًا أوسع وأقوى.

وهذا يكشف خطأ الحتمية الطبيعية التي تربط غنى الدول بما تحتويه أراضيها من المعادن والنفط والمياه. فالعمران لا يخضع لحتمية الموارد، وإنما لنسق من السنن؛ منها سنة العلم، وسنة العمل، وسنة العدل، وسنة التدافع، وسنة التداول، وسنة الجزاء، وسنة تغيير ما بالنفس.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾. وهذا التغيير لا يقتصر على الجانب الأخلاقي الفردي، وإنما يشمل تغيير طرائق التفكير، وأنماط الإدارة، ونظم الإنتاج، والعلاقة بالعمل والمال العام والسلطة والمؤسسات.

فإذا ظلت بنية الفساد كما هي، وثقافة الغنيمة كما هي، وإدارة الدولة كما هي، فلن يؤدي اكتشاف مورد جديد إلا إلى توسيع دائرة التنافس عليه، وربما إلى إنتاج حرب جديدة حوله.

حين تتحول الموارد إلى نقمة

ليست الموارد خيرًا مطلقًا في آثارها الاجتماعية والسياسية؛ فهي إمكان قابل للتوجيه. وقد تصبح موردًا للعمران إذا حكمتها الرؤية الرشيدة، أو تتحول إلى وقود للصراع إذا خضعت لمنطق الغلبة والاستحواذ.

وفي السودان لم تكن المشكلة دائمًا في غياب الموارد، وإنما في غياب النسق المؤسسي والأخلاقي الذي يحسن إدارتها. فكثير من مناطق الإنتاج ظلت من أفقر المناطق في الخدمات، وكثير من المجتمعات التي تحيط بمواقع استخراج الذهب أو النفط لم تحصل على نصيب عادل من عائداتها، بينما تحملت الأضرار البيئية والاجتماعية والأمنية الناتجة عنها.

وقد أسهم غياب الشفافية، وضعف الرقابة، والتهريب، وتعدد مراكز القوة المسلحة، واحتكار المعلومات والعقود، في فصل الموارد عن المصلحة العامة. وهكذا لم تعد الثروة أداة لتوحيد المجتمع حول مشروع وطني، بل أصبحت في بعض الحالات موضوعًا للتنافس بين المركز والأقاليم، وبين الدولة والجماعات المسلحة، وبين المؤسسات الرسمية والشبكات الاقتصادية الموازية.

وحين تصبح السيطرة على الدولة أقصر طريق للسيطرة على الموارد، تتحول السياسة من تدبير للشأن العام إلى صراع على الغنيمة. ويتحول جهاز الدولة من مؤسسة لخدمة المجتمع إلى بوابة لتوزيع الامتيازات. وبذلك يختل معنى السلطة، وتضعف المواطنة، وتتراجع الكفاءة أمام الولاء، وتصبح الموارد نفسها سببًا في إدامة الصراع.

الدولة ليست تاجرًا للموارد

الدولة في الرؤية الاستخلافية ليست مالكًا مطلقًا للثروة الوطنية، ولا تاجرًا يبيع الموارد لتغطية نفقاته اليومية، وإنما هي أمينة عليها ونائبة عن المجتمع في إدارتها وحمايتها وتوجيه عائداتها إلى المصالح العامة.

وهذه الأمانة تقتضي أن تكون العقود معلومة، والإيرادات خاضعة للمراجعة، وأوجه الإنفاق واضحة، وأن تعرف المجتمعات المحلية مقدار ما يُستخرج من مناطقها، وما يعود إليها من خدمات وتنمية.

كما تقتضي التفرقة بين ما يحقق إيرادًا سريعًا وما يؤسس لعمران طويل المدى. فقد تبيع الدولة موردًا خامًا فتحصل على مال عاجل، لكنها تخسر فرص التصنيع والتشغيل ونقل المعرفة وبناء الخبرة الوطنية. وعندئذ تكون قد استهلكت المورد، ولم تعمِّر به الوطن.

إن تصدير الذهب أو المحاصيل أو الثروة الحيوانية في صورها الخام قد يزيد حصيلة الصادرات، لكنه لا يبني بالضرورة اقتصادًا قويًا. فالقيمة العمرانية تتولد عبر سلاسل الإنتاج والتصنيع والتخزين والنقل والتسويق والمعرفة، لا في لحظة استخراج المورد أو إخراجه من البلاد.

ومن ثم فإن القضية ليست زيادة الإنتاج وحدها، وإنما بناء نسق إنتاجي وطني يربط الموارد بالعلم، والتعليم بالعمل، والريف بالمدينة، والمنتِج بالسوق، والعائد المالي بالخدمات والتنمية.

الإنسان هو الفاعل العمراني

يكثر في الأدبيات الاقتصادية الحديثة الحديث عن الإنسان بوصفه «رأس مال بشريًا»، غير أن هذا التعبير، رغم شيوعه، يختزل الإنسان في قيمته الإنتاجية والسوقية، وكأنه مورد آخر إلى جانب الأرض والمياه والمعادن.

أما في الرؤية الاستخلافية، فالإنسان ليس موردًا داخل مشروع التنمية، وإنما هو المستخلف والفاعل العمراني والمسؤول أخلاقيًا عن توجيه الموارد. فهو الذي يكتشفها بالعلم، وينتجها بالعمل، وينظم الانتفاع بها عبر المؤسسات، ويضبطها بالقيم، ويحاسَب على آثار استخدامها.

ولذلك فإن بناء الإنسان ليس بندًا جانبيًا في عملية الإعمار، بل هو شرطها الأول. فلا قيمة للذهب مع غياب الأمانة، ولا للأرض مع غياب المعرفة، ولا للمياه مع ضعف التخطيط، ولا للاستثمارات مع فساد المؤسسات، ولا للقوانين إذا غابت القدرة على تطبيقها بعدل.

إن أغنى ما يملكه السودان ليس ما في باطن أرضه فحسب، وإنما ما في عقول أبنائه وخبراتهم، وما في مجتمعه من قدرات على التكافل والإنتاج والتكيف. غير أن هذه القدرات تحتاج إلى تعليم جيد، ومؤسسات تحترم الكفاءة، وبيئة تحفظ العالم والمنتج والخبير، وتمنح الشباب فرصة للمشاركة والعمل بدل دفعهم إلى الهجرة أو السلاح أو العطالة.

العدل آلية لإنتاج العمران

ينظر بعض الناس إلى العدل باعتباره قيمة أخلاقية تأتي بعد تحقيق التنمية، بينما تكشف الرؤية القرآنية أن العدل نفسه شرط من شروط إنتاجها واستدامتها. فالناس لا يبذلون طاقتهم في مجتمع لا يحمي ثمرة عملهم، والمستثمر لا يطمئن إلى اقتصاد لا يستقر فيه القانون، والمزارع لا يوسع إنتاجه إذا كان لا يضمن الوصول إلى أرضه أو

الحصول على عائد عادل، والمجتمعات المحلية لا تحمي المشروعات إذا كانت ترى أنها تُستخدم لاستخراج مواردها دون أن تنال نصيبها من المنافع.

فالعدل ليس مجرد توزيع لما أُنتج، وإنما آلية سننية تحفز الإنتاج، وتبني الثقة، وتقلل تكاليف النزاع، وتحفظ الملكيات، وتربط المواطن بالدولة. وفي المقابل، فإن الظلم لا يحرم بعض الناس من نصيبهم فقط، بل يهدم شروط الإنتاج نفسها، ويدفع المتضررين إلى المقاومة أو الانسحاب أو الهجرة أو الانخراط في اقتصاد موازٍ.

ولهذا قرن القرآن بين إقامة الوزن بالقسط والنهي عن الإخسار: ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾. فالميزان هنا يتجاوز المعاملة الفردية إلى مبدأ حاكم للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ما بعد الحرب: خطر إعادة إنتاج الاقتصاد القديم

تحتاج مرحلة إعادة الإعمار إلى موارد ضخمة، وقد تدفع الحاجة العاجلة الدولة إلى التوسع في بيع الموارد، أو عقد اتفاقيات غير متوازنة، أو تقديم امتيازات طويلة الأجل لمستثمرين وشركات مقابل تمويل سريع.

وهنا ينبغي الحذر؛ لأن ما يُقدَّم بوصفه تمويلًا للإعمار قد يتحول إلى وسيلة لرهن الموارد المستقبلية، أو إعادة تشكيل الاقتصاد السوداني بما يخدم مصالح خارجية وشبكات داخلية محدودة. وقد نخرج من الحرب مثقلين بالديون والعقود والامتيازات، فنرمم بعض المباني، لكننا نفقد القدرة على إدارة مواردنا لسنوات طويلة.

كما أن إعادة الإعمار إذا ركزت على المدن ومراكز السلطة، وأهملت مناطق الإنتاج والأرياف والأقاليم التي عانت التهميش، فإنها ستعيد بناء الاختلالات نفسها التي سبقت الحرب. ولن يكون ذلك إعمارًا حقيقيًا، بل ترميمًا للبنية القديمة التي أنتجت الأزمة.

لذلك ينبغي أن تكون إعادة الإعمار فرصة لبناء اقتصاد جديد أكثر عدلًا وإنتاجًا وتوازنًا بين الأقاليم، لا مجرد محاولة لإعادة الاقتصاد السابق إلى ما كان عليه. فليس كل ما كان قائمًا قبل الحرب صالحًا للاستعادة.

من خريطة الموارد إلى خريطة العمران

لقد عرف السودانيون طويلًا خريطة موارد بلادهم: أين يوجد الذهب، وأين تمتد الأراضي الزراعية، وأين تتركز الثروة الحيوانية، وأين تمر الأنهار. لكن المطلوب اليوم هو الانتقال من خريطة الموارد إلى خريطة العمران.

وخريطة العمران لا تسأل فقط: ماذا يوجد في هذه المنطقة؟ بل تسأل: كيف يعيش أهلها؟ ما نصيبهم من التعليم والصحة والمياه والطرق؟ ما حجم مشاركتهم في إدارة مواردهم؟ وما الأثر البيئي والاجتماعي للاستخراج والإنتاج؟ وكيف ترتبط المنطقة بسلاسل القيمة الوطنية؟

إن نجاح الدولة لا يُقاس بعدد الأطنان المستخرجة من الذهب، وإنما بمقدار ما تحول منها إلى مدرسة جيدة، ومستشفى عامل، وطريق صالح، وفرصة عمل، ومياه مأمونة، وبحث علمي، وقدرة إنتاجية مستدامة.

كما لا يقاس نجاح الزراعة بمساحة الأرض المزروعة وحدها، بل بما تحققه من أمن غذائي، ودخل عادل للمنتجين، وتصنيع محلي، واستقرار للمجتمعات الريفية، وحماية للتربة والمياه.

نحو عقد استخلافي لإدارة الموارد

إن العقد الاجتماعي الجديد الذي تحدثت عنه د. ست البنات حسن لن يكتمل دون عقد استخلافي لإدارة الموارد. وهذا العقد ينبغي أن يجيب بوضوح عن أسئلة الملكية والإدارة والتوزيع والمساءلة وحقوق الأجيال المقبلة.

ويقوم هذا العقد على جملة من المبادئ:

أولها: أن الموارد الوطنية أمانة عامة، وليست غنيمة للسلطة أو الجماعة التي تسيطر عليها.

وثانيها: أن للمجتمعات المحلية حقًا معلومًا وعادلًا في عائدات الموارد الموجودة في مناطقها، مع بقاء نصيب منها للمصلحة الوطنية العامة.

وثالثها: أن المعلومات المتعلقة بالإنتاج والعقود والعائدات ليست أسرارًا تخص السلطة، بل حق للمجتمع.

ورابعها: أن استخراج الموارد يجب ألا يتم على حساب الإنسان والبيئة وحقوق الأجيال القادمة.

وخامسها: أن الأولوية ينبغي أن تكون لتحويل الموارد إلى قدرات إنتاجية ومعرفية مستدامة، لا استهلاك عائداتها في الإنفاق الجاري.

وسادسها: أن إدارة الموارد ينبغي أن تخضع لمؤسسات مستقلة ورقابة قانونية ومجتمعية، لا للأشخاص ومراكز القوة العابرة.

فإذا لم تدخل هذه المبادئ في صميم بناء الدولة بعد الحرب، فقد تتغير الحكومات، بينما تبقى العلاقة المختلة بين السلطة والثروة كما هي.

وقصارى القول إن مقولة «السودان غني بموارده» صحيحة من حيث الإمكان، لكنها مضللة إذا قُدمت بوصفها ضمانة تلقائية للنهضة. فالموارد لا تعمر الوطن وحدها، ولا تستخرج من باطن الأرض معها المدارس والمستشفيات والعدالة والمؤسسات.

إن الذي يعمر الوطن هو الإنسان المستخلف حين يتحرك داخل نظام من الهداية والعلم والعمل والعدل والمؤسسات الرشيدة. أما الموارد فهي إمكانات مسخرة، قد تصبح نعمة إذا أُحسن توظيفها، وقد تتحول إلى نقمة إذا خضعت للظلم والفساد والصراع.

ومشكلة السودان لم تكن أنه بلد فقير ينتظر اكتشاف ثرواته، بل إنه ظل طويلًا بلدًا غنيًا بالإمكانات وفقيرًا في تحويلها إلى عمران. ولذلك فإن معركة ما بعد الحرب ليست معركة البحث عن مورد جديد، وإنما معركة بناء الإنسان والمؤسسة والقيمة والقاعدة العادلة التي تدير الموارد.

فإذا أعدنا تشغيل المناجم، ووسعنا الزراعة، ورفعنا الصادرات، وأبقينا بنية الفساد والتهميش وضعف المؤسسات، فلن نكون قد أعدنا إعمار السودان، بل أعدنا تمويل أزماته القديمة.

أما إذا ربطنا الموارد بوظيفة الاستخلاف، والإنتاج بالعدل، والثروة بالمسؤولية، والدولة بالأمانة، وأقمنا علاقة جديدة بين الإنسان والأرض والسلطة؛ فحينئذ فقط يتحول غنى السودان من مقولة نرددها إلى عمران يراه الناس في حياتهم.

فالوطن لا يعمر بكثرة ما يختزن في أرضه، وإنما بحسن ما يقيمه فوقها من إنسان وقيم وعلم وعدل ومؤسسات.

الهجرة والحدود بوابة للاعتراف والتمويل

أصبحت الهجرة غير النظامية من أفريقيا نحو الشمال ملفًا أمنيًا وسياسيًا مهمًا للدول الأوروبية والإقليمية. وبحكم موقع السودان، دخلت قوات ومؤسسات سودانية في جهود مراقبة الحدود ومكافحة التهريب.

يمكن للتعاون في هذا المجال أن يخدم أمن السودان ويحمي المهاجرين، لكنه قد يمنح قوةً محليةً موارد واعترافًا خارجيًا مباشرًا. وإذا أصبحت جهة مسلحة شريكًا أساسيًا في ملف يهم دولًا كبرى، فإن قيمتها السياسية ترتفع، ويصعب التعامل معها بوصفها تشكيلًا مؤقتًا.

وقد استفادت القوة الموازية من أدوارها الحدودية في تحسين وضعها وبناء علاقاتها. وانتقلت من صورة قوة محلية مرتبطة بحرب داخلية إلى شريك في قضية عابرة للحدود. وهنا يظهر كيف تستطيع المصلحة الخارجية، حتى من غير قصد مباشر إلى إضعاف الدولة، أن تقوي فاعلًا على حساب مؤسساتها. فالجهة الأجنبية تبحث عن الطرف القادر على تنفيذ المهمة سريعًا، ولا يكون بناء الدولة السودانية أولويتها الأولى.

أما الدولة الرشيدة فتمنع هذا المسار بأن تجعل التعاون يمر عبر مؤسساتها، وتوزع الموارد وفق الموازنة، ولا تسمح للجهة المنفذة بتحويل المهمة الخارجية إلى اعتراف سياسي مستقل.

السياسة الخارجية المتعددة

للدولة الواحدة سياسة خارجية واحدة، حتى إذا تعددت مؤسساتها. تفاوض وزارة الخارجية، وتضع الحكومة الاتجاه، وتشارك المؤسسات العسكرية والأمنية في حدود اختصاصها، ويخضع الجميع لمركز دستوري واحد.

لكن السودان في الفترة الانتقالية عرف تعددًا في العلاقات. كانت الحكومة المدنية تتحدث إلى شركاء دوليين، والجيش يقيم علاقاته العسكرية، والدعم السريع يبني اتصالاته، والحركات المسلحة تحتفظ بصلاتها التي نشأت زمن الحرب، والأحزاب تسعى إلى دعم حلفائها.

وهذا التعدد لا ينتج مرونةً دبلوماسية، بل يفتح باب التنافس على الاعتراف. تستطيع الجهة الخارجية أن تختار من تتعامل معه وفق مصلحتها، وأن تستخدم علاقتها بطرف للضغط على آخر.

كما يستطيع الفاعل السوداني أن يلوح بعلاقته الخارجية داخل الصراع: أنا مدعوم من هذه الدولة، أو يحظى مشروعي بقبول المجتمع الدولي، أو يستطيع خصمي الاعتماد على محور آخر. وبذلك يصبح الخارج جزءًا من ميزان القوة المحلي.

وحين اندلعت الحرب، ظهرت آثار هذه العلاقات في مواقف الدول ومسارات الإمداد والوساطة والدعاية. لم تبدأ الصلات يوم الحرب؛ كانت قد بنيت خلال سنوات الانتقال وما قبلها.

السياسة الخارجية المتعددة دليل على سيادة متعددة، والسيادة المتعددة مقدمة لصراع لا تعالجه البيانات الدبلوماسية.

الجهات الخارجية لا تعمل جميعها بالطريقة نفسها

يسهل جمع الخارج كله تحت اسم "التدخل الأجنبي"، لكن الأدوات والمصالح مختلفة. فهناك دول جوار تخشى انتقال الحرب إلى حدودها، ودول تبحث عن الموانئ والموارد، وقوى دولية تهتم بالممرات والنفوذ، ومؤسسات تمويل تشترط إصلاحات اقتصادية، ومنظمات حقوقية وإنسانية، وشركات وشبكات تجارة وسلاح.

وقد يتدخل فاعل عبر دعم عسكري مباشر، وآخر عبر التمويل، وثالث عبر العقوبات، ورابع عبر الاعتراف السياسي أو الإعلام، وخامس عبر الوساطة التي تمنح طرفًا وقتًا لإعادة ترتيب نفسه.

كما قد تكون الجهة الواحدة شريكًا في ملف وخصمًا في ملف آخر. تساعد في السلام وتستفيد من مورد، أو تدعم الانتقال وتفضل فاعلًا يضمن مصالحها، أو تعلن الحياد بينما تتعامل شبكات مرتبطة بها مع أطراف الصراع.

ولهذا لا تساعد لغة المؤامرة العامة على الفهم. فهي تجعل الخارج عقلًا واحدًا يخطط لكل شيء، بينما الواقع شبكة مصالح متعارضة. وقد يستفيد السودان من تناقضاتها إذا امتلك استراتيجيةً ودولة، وقد تتحول التناقضات إلى حروب على أرضه إذا تفاوض كل طرف محلي مع جهة مختلفة.

من هو الوكيل ومن يستخدم من؟

يُوصف الفاعل المحلي أحيانًا بأنه وكيل لجهة خارجية، وكأنه لا يملك إرادةً أو مشروعًا. وقد يكون الوصف صحيحًا في حالات تبعية مباشرة، لكنه لا يفسر جميع العلاقات.

فقد تستخدم القوة المحلية الدولة الخارجية للحصول على السلاح والمال، وهي تعتقد أنها تستطيع التخلص من نفوذها لاحقًا. وتستخدم الدولة الخارجية القوة المحلية للوصول إلى مورد أو موقع. لكل طرف حسابه، ولا يكون أحدهما أداةً كاملة للآخر في كل الأوقات.

وقد يغير الفاعل المحلي تحالفه إذا وجد عرضًا أفضل، كما قد تتخلى الجهة الخارجية عنه حين تتغير مصالحها. لذلك فالعلاقة أقرب إلى تبادل غير متكافئ بين طرف قوي يملك الموارد وطرف محلي يملك الأرض والقدرة على الفعل.

ولا يعفي هذا الفاعل المحلي من مسؤوليته؛ بل يؤكدها. فالقول إنه كان أداةً للخارج قد يمنحه عذرًا، مع أنه اختار العلاقة واستفاد منها. كما أن تحميل الخارج كل شيء يسمح للنخب الداخلية بإخفاء أدوارها.

السؤال الصحيح ليس فقط: من موّل؟ بل: من طلب التمويل، وبأي غرض، وماذا قدم مقابله، وما الأثر في الدولة والمجتمع؟

العقوبات بوصفها حربًا بلا رصاص

تستخدم الدول العقوبات للضغط على الحكومات من غير الدخول في حرب عسكرية. وقد تستهدف أفرادًا وشركات، أو تمتد إلى قطاعات ونظام مصرفي واقتصاد كامل.

كلما كانت العقوبات محددةً ودقيقة، زادت فرصة إصابة المسؤولين عن القرار. أما العقوبات الواسعة فتنتقل آثارها إلى المجتمع: ترتفع كلفة الاستيراد، وتتعطل التحويلات، وتقل المعدات والأدوية والاستثمارات، وتزداد السوق السوداء.

ويقوم منطق الضغط الشامل على أن الضيق الاقتصادي سيجبر الحكومة على تغيير سلوكها، أو يدفع المجتمع إلى الثورة عليها. أي أن معاناة المواطن تصبح مرةً أخرى جزءًا من آلية التغيير.

وقد عانى السودان طويلًا من هذه الضغوط، بينما طالبت بعض قوى المعارضة بالمزيد منها. كانت ترى أن النظام لا يتراجع إلا إذا اشتدت كلفته، لكن الكلفة لم تبقَ في القصر؛ انتقلت إلى المصنع والمستشفى والأسرة.

ولا يعني ذلك أن العقوبات وحدها صنعت الفشل، ولا أنها كانت بلا أسباب متصلة بسياسات النظام. لكن أي تحليل اقتصادي يتجاهل أثرها يقدم صورةً ناقصة، مثلما أن الحكومة التي نسبت إليها جميع الأزمات تهربت من مسؤوليتها.

العقوبات مثال واضح على تداخل السياسة الخارجية بصناعة المعاناة الداخلية: جهة تضغط، ومعارضة ترحب، وحكومة تخطئ، ومواطن يدفع.

الاعتراف الدولي بديلًا عن التفويض الشعبي

في الفترات الانتقالية تزداد قيمة الاعتراف الخارجي؛ فالحكومة تحتاج إلى رفع العزلة والمساعدات والديون والاستثمار. وقد تصبح صورة المسؤول في العواصم الدولية مصدرًا لشرعيته في الداخل.

لكن الاعتراف الدولي لا يساوي التفويض الشعبي. فقد تفضل الدول مسؤولًا لأنه يتبنى سياسات تناسبها أو يستطيع توقيع اتفاقات معها، بينما لا يملك قاعدةً واسعة في مجتمعه. وقد تدعم تحالفًا مدنيًا بوصفه ممثلًا للثورة، مع أن أوزان القوى داخله لم تختبر انتخابيًا.

ويستطيع العسكري كذلك الحصول على الاعتراف عبر تقديم نفسه ضامنًا للاستقرار أو مكافحة الهجرة أو الإرهاب. كما تستطيع القوة الموازية أن تعرض خدمات تجعل الخارج يتعامل معها بوصفها فاعلًا ضروريًا.

وهكذا يتنافس الجميع على شرعية من الخارج، بدل بناء شرعية من الداخل. وكلما ضعفت ثقة المواطن بالحكومة، زادت حاجتها إلى الدعم الدولي، وكلما اعتمدت عليه ابتعدت بعض سياساتها عن أولوياته، فتضعف الثقة أكثر.

ولا يعني الاستقلال رفض التعاون الدولي؛ يعني أن يأتي التعاون بعد التفويض الوطني لا بدلًا عنه.

الحرب السودانية كسوق للمصالح

حين تنهار الدولة أو تضعف، تتحول الحرب إلى سوق. يحتاج المتحاربون إلى السلاح والوقود والمال والمعلومات والمنابر، وتحتاج الجهات الخارجية إلى الذهب والموانئ والنفوذ والطرق والولاء السياسي.

تظهر شبكات من التجار والوسطاء وشركات النقل والمرتزقة ومهربين، ويصبح استمرار الحرب مصدر دخل لفئات لا ترغب في انتهائها. ومع كل شهر يمر تنشأ مصلحة جديدة حول اقتصاد النزاع.

وهذا يفسر لماذا لا يكفي اتفاق بين قائدين لإنهاء الحرب بعد اتساعها. فقد تدخل أطراف جديدة، وتستقل بعض الوحدات، وتربط المجتمعات معيشتها بالقتال أو الحماية، ويصبح السلام تهديدًا لمن راكم ثروةً ونفوذًا.

في البداية قد تكون الحرب صراعًا على الدولة، ثم تصبح مع الزمن شبكةً تعيش من ضعف الدولة. وكلما تأخر السلام صار تفكيك اقتصاد الحرب أصعب.

ولذلك يجب أن تشمل أي تسوية مسارات الذهب والسلاح والتمويل والحدود، لا أن تكتفي بتقاسم المناصب. فالذي يوقف إطلاق النار ويبقي اقتصاد الحرب يكون قد أراح المقاتلين من الجبهة وترك لهم موارد الجولة المقبلة.

لماذا تتكالب القوى على الدولة الضعيفة؟

لا يحتاج السودان إلى موارد نادرة فقط حتى يجذب التدخل؛ يكفي أن يكون ضعيفًا وفي موقع مهم. فالدولة القوية تفاوض على مواردها، أما الدولة المنقسمة فتسمح لكل جهة بأن تحصل على ما تريد من طرف محلي.

ويعتمد تكالب الخارج على أربع فتحات داخلية:

الانقسام السياسي: حين يطلب كل طرف دعمًا ضد خصمه.

تعدد السلاح: حين تستطيع القوى الخارجية بناء علاقات مباشرة مع تشكيلات مستقلة.

الاقتصاد غير الشفاف: حين تُباع الموارد خارج الموازنة والعقود المعلنة.

ضعف الشرعية: حين يحتاج الحاكم أو المعارض إلى الاعتراف الخارجي لتعويض نقص التفويض الداخلي.

إذا أُغلقت هذه الفتحات، لم تختفِ مصالح الخارج، لكنها أصبحت مضطرةً للتعامل مع الدولة بشروطها. أما إذا ظلت مفتوحة، فكل خطاب عن السيادة سيبقى أضعف من المصالح التي تربط الفاعلين السودانيين بالخارج.

الداخل ليس ضحيةً بريئة

من السهل أن نقول إن السودان تعرض لمؤامرات لأنه غني ومهم، ثم نتوقف. لكن هذا التفسير يحول السودانيين إلى ضحايا بلا إرادة، ويعفي القادة الذين فتحوا الأبواب.

لم يأتِ الخارج بقوات الدعم السريع من خارج المجتمع السوداني، وإن كان قد تعامل معها ودعم مصالح حولها. ولم يخترع الانقسام بين الأحزاب، وإن استثمره. ولم يجبر جميع الحركات على حمل السلاح، وإن سلح بعضها. ولم يكتب وحده الوثائق الانتقالية، وإن ضغط في اتجاهاتها.

القابلية الداخلية هي التي تمنح التدخل أثره. فالدولة العادلة والمتماسكة تتعرض للضغط، لكنها لا تصبح ساحةً سهلة. أما الدولة التي تظلم أطرافها وتقصي خصومها وتوزع السلاح خارج جيشها، فهي تصنع الوكلاء الذين يبحث عنهم الخارج.

وهذا المعنى لا يبرئ المتدخل، لكنه يعيد إلى المجتمع مسؤوليته وقدرته. فإذا كانت المؤامرة قضاءً خارجيًا لا سبيل إلى منعه، فلا معنى للإصلاح. أما إذا كان أثر الخارج يعتمد على أبواب الداخل، فإن إغلاقها ممكن.

السيادة ليست خطابًا

ليست السيادة أن يعلن القائد رفض التدخل بينما يعتمد على دعم دولة خارجية، ولا أن تهاجم المعارضة علاقات الحكومة ثم تطلب العقوبات عليها. السيادة قاعدة تطبق على الحليف والخصم: لا سلاح خارج قرار الدولة، ولا تمويل سياسي وعسكري غير معلن، ولا اتفاق موارد بلا رقابة، ولا استدعاء الخارج لحسم خلاف داخلي.

كما أن السيادة لا تعني رفض المؤسسات الدولية أو المعاهدات أو الوساطات. السودان جزء من عالم متداخل، ويحتاج إلى التجارة والتعاون والاستثمار. لكن الفرق بين التعاون والوصاية هو قوة المؤسسة الوطنية التي تحدد المصلحة وتحاسب من يفاوض.

فإذا عُقد الاتفاق داخل قانون وشفافية ومصلحة عامة، كان تعاونًا. وإذا عقده قائد قوة لحماية نفوذه، أو حزب لإقصاء خصمه، أو حكومة لضمان بقائها، أصبح مدخلًا لتقويض السيادة ولو رُفع فوقه علم السودان.

القاعدة السننية للتدخل

من منظور علم الاجتماع الاستخلافي السنني، لا يعمل العامل الخارجي منفصلًا عن حال المجتمع. فالتغيير يبدأ بما في الأنفس والبنى والعلاقات، والتنازع الداخلي يذهب القوة ويفتح المجال للآخرين.

حين تختلف القوى داخل دولة قوية، يبقى اختلافها محكومًا بمؤسساتها. أما حين يتحول الخلاف إلى استدعاء السلاح والخارج، تنتقل الأمة من إدارة تنافسها إلى تمكين الآخرين من إدارته.

وتكشف سنة المدافعة أن وجود قوى ومصالح متنافسة في العالم أمر لا يختفي، لكن قدرة الأمة على تنظيم نفسها تمنع أن يستبد بها طرف. فالخارج سيظل يسعى إلى مصالحه، والسؤال هو: هل يجد أمامه دولة تفاوضه أم أطرافًا يساوم بينها؟

كما أن الجزاء يأتي من جنس العمل: من يستقوي بالخارج على خصمه يصبح أسيرًا لشروطه، ومن يبيع موردًا ليمول حربه يورث المجتمع موردًا منقوصًا، ومن يمنح قاعدةً أو منفذًا مقابل حماية حكمه يضعف سيادة من سيأتي بعده.

وقصارى القول: لم تجعل الجغرافيا السودان محكومًا بالتدخل، لكنها جعلته مستحقًا لاهتمام لا يرحم الضعف. البحر الأحمر، والنيل، والذهب، والأرض، والحدود، كلها كان يمكن أن تكون مصادر قوة، لكنها تحولت مع تعدد القرار والسلاح إلى ساحات تتنافس عليها الجهات الخارجية. لم يدخل الخارج من باب واحد؛ دخل عبر حكومة تبحث عن الدعم، ومعارضة تطلب الضغط، وحركة تريد السلاح، وقوة تبني اقتصادها وعلاقاتها، وحزب يرى الاعتراف الدولي بديلًا عن الناخب. وحماية السودان لا تبدأ بتسمية كل الطامعين، بل ببناء الدولة التي تغلق أبوابهم: جيش واحد، ومال عام واحد، وسياسة خارجية واحدة، ومؤسسات تجعل المورد ملكًا للأمة لا ثمنًا يدفعه طرف ليقوى على طرف. فالجغرافيا تمنح الفرصة والخطر معًا، والذي يحدد أيهما يتحقق هو حال الدولة من الداخل.

الباب الخامس

القيادة والسلطة في الوحدة المضمونية لسورة النمل

الفصل الثامن عشر

من فقه الاستيلاء على السلطة إلى فقه الاستخلاف

ظل السؤال الأكبر في التجربة السياسية السودانية يدور حول من يحكم: مدني أم عسكري؟ إسلامي أم علماني؟ مركز أم هامش؟ حكومة أم معارضة؟ ولم يحظَ السؤال الأهم بالمساحة نفسها: ما معنى أن يحكم الإنسان أصلًا، ولأي غاية تُمنح له السلطة، وبأي علم وقيم ومؤسسات يمارسها؟

حين ينحصر التفكير في الوصول إلى الحكم، تصبح الدولة جائزةً يتنافس عليها الفاعلون. الحزب يريدها لتنفيذ مشروعه، والعسكري يراها أداةً لفرض الاستقرار، والحركة المسلحة تعدها تعويضًا عن سنوات القتال، والمعارضة تراها حقًا اكتسبته بإسقاط النظام. وكل طرف يعتقد أن صلاح مشروعه يمنحه حقًا أكبر في امتلاك السلطة.

أما في الرؤية القرآنية، فالسلطة ليست ملكًا خالصًا لمن يصل إليها، ولا مكافأةً على النضال أو القوة أو الانتصار. إنها تمكين يحمل في داخله أمانةً ومسؤوليةً واختبارًا. ولا يتحول التمكين إلى استخلاف لمجرد أن الحاكم مسلم أو يرفع شعار الدين؛ ولكن يصبح استخلافًا حين يُدار بالعلم والعدل والشورى، ويحفظ الإنسان والعمران، ويخضع القوة للمقصد الذي من أجله مُنحت.

وتقدم سورة النمل بناءً بالغ الثراء لفهم القيادة والسلطة والدولة. فهي لا تقدم موعظةً سياسيةً مجردة، بل تعرض نماذج من المعلومات والقرار والقوة والشورى والعلاقات بين الدول، وتبين كيف يختلف التمكين الراشد عن الحكم الذي يخشى فقدان عرشه.

لماذا سورة النمل؟

قد يتجه الذهن عند البحث عن السياسة في القرآن إلى الآيات التي تتحدث مباشرةً عن الحكم والشورى والعدل والطاعة. لكن سورة النمل تقدم هذه المعاني داخل حركة دولة كاملة: ملك ونبوة، وجيش منظم، ومعلومات تأتي من الأطراف، وقيادة تختبر الخبر، ورسالة تُرسل إلى دولة أخرى، وملكة تستشير قومها، وقوة تمتنع عن البطش قبل استنفاد البيان، ثم تحول فكري وسياسي يقع من غير حرب مدمرة.

ويظهر في السورة كذلك مجتمع النمل، بما فيه من يقظة ومعرفة بالخطر وحرص على الجماعة، وقوم صالح الذين تحولت نخبتهم المتآمرة إلى أداة هدم، وقصة لوط وما تكشفه من انقلاب القيم حين يصبح الإصلاح تهمة.

هذه المشاهد ليست أحداثًا منفصلةً جُمعت داخل السورة بلا رابط؛ تنتظم حول سؤال الهداية والسلطة: كيف تستخدم المعرفة والقوة؟ وكيف تتصرف المجتمعات حين يأتيها الإنذار؟ وكيف تفرق القيادة بين الخبر والادعاء، وبين الدعوة والهيمنة، وبين حماية الجماعة وتحطيمها؟

ومن هنا تصبح سورة النمل مدخلًا مناسبًا لقراءة التجربة السودانية؛ لأن أزمة السودان لم تكن نقصًا في القوة وحدها، بل في العلاقة بين المعرفة والقرار، وبين السلطة والمقصد، وبين القيادة والمؤسسة، وبين التمكين والاستخلاف.

سليمان: القوة التي لم تبدأ من العرش

تقدم السورة سليمان عليه السلام في موقع تمكين واسع: أوتي علمًا وملكًا وجنودًا وقدرةً على الاتصال بعوالم مختلفة. لكن أول ما يلفت النظر أن السورة لا تبدأ بذكر عرشه أو اتساع سلطانه، بل بالعلم: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا﴾.

هذه البداية تعيد ترتيب منطق السلطة. فالحاكم في الرؤية القرآنية لا يصبح مؤهلًا لأنه استولى على القصر، ولا لأن الجماهير هتفت له، ولا لأن الجيش بايعه، ولا لأنه ورث حزبًا قويًا. يسبق التمكينَ علمٌ يعرّف صاحبه بالله والإنسان والواقع والسنن والمآلات.

والعلم هنا لا يعني كثرة الشهادات والمعلومات فقط. قد يكون الحاكم متعلمًا لكنه لا يعرف مجتمعه، وقد يمتلك التقارير لكنه لا يسمع ما يخالفه، وقد يحيط نفسه بالخبراء ثم يتخذ القرار وفق خوفه ومصلحته. العلم الذي يؤهل للسلطة هو معرفة تتحول إلى تواضع وشكر ومسؤولية وحسن تقدير.

ولهذا قال سليمان وداود: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا﴾. لم ينسبا التمكين إلى عبقرية ذاتية، ولم يقدما العلم والملك بوصفهما حقًا شخصيًا؛ ربطاهما بالمنعم، فظهر الشكر قبل استعراض القوة.

وهذا الفارق بين المستخلَف والمستولي: المستولي يرى السلطة ثمرة استحقاقه، والمستخلف يراها أمانةً يسأل عنها.

التمكين ليس دليل الرضا

من الأخطاء التي تقع فيها الحركات السياسية ذات المرجعية الدينية أن تتعامل مع الوصول إلى الحكم بوصفه علامةً على صحة المشروع ورضا الله. فإذا انتصرت قالت إن التمكين تحقق، وإذا بقيت في السلطة رأت بقاءها ضرورةً لحماية الدين.

لكن القرآن يعرض التمكين بوصفه اختبارًا، لا شهادة براءة. فقد يُمكّن الله للإنسان لينظر كيف يعمل، وقد يمتلك الظالم أسباب القوة فترةً، ولا يعني ذلك أن قوته استخلاف راشد.

الميزان هو العمل والعدل والعاقبة. فإذا أدى الحكم إلى ظلم الناس، وإقصاء المخالف، وإهدار الشورى، وتقديم بقاء التنظيم على وحدة الأمة، فلا يكفي رفع الشعار الإسلامي لتحويله إلى استخلاف.

وفي التجربة السودانية دخلت الإنقاذ وهي تحمل مشروعًا إسلاميًا، واعتقد كثير من أبنائها أنهم يقيمون دولةً للدين وينقذون البلاد. وكان فيهم أصحاب صدق وتضحية واجتهاد. لكن صلاح المقصد عند الأفراد لا يحسم تقييم التجربة السياسية؛ يجب أن تُقاس كذلك بطريقة الوصول إلى السلطة، وبالعدل والشورى والنتائج.

كما أن القوى التي جاءت بعد ديسمبر رفعت الحرية والسلام والعدالة، وهي مقاصد نبيلة. لكن الشعار لا يجعل الإقصاء عدلًا، ولا يجعل الحكم بلا انتخاب حريةً، ولا يجعل تقاسم السلطة مع جيوش متعددة سلامًا.

كل مشروع يُختبر بالطريقة التي يحول بها كلماته إلى مؤسسات، لا بجمال الكلمات ذاتها.

الملك في سورة النمل ليس فردًا معزولًا

مع عظمة تمكين سليمان، لا تظهر دولته بوصفها إرادة فرد يتحرك الجميع داخل ظله. هناك جنود منظمون، ومواقع ووظائف، وحشد وترتيب، ومعلومات تأتي من خارج مركز القيادة، وقدرة على إرسال الرسائل ومتابعة الاستجابة.

تقول السورة: ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾. ولفظة "يوزعون" تحمل معنى التنظيم والضبط؛ يُرد أولهم على آخرهم، فلا يتحول الحشد إلى فوضى، ولا تتحرك القوة بلا قيادة.

إنها صورة للدولة التي تعرف قواتها وتضبط حركتها. لا توجد جيوش مستقلة تتفاوض مع الملك على زمن خضوعها، ولا قائد ميداني يحتفظ باقتصاده وعلاقاته الخاصة، ولا قوة موازية تستمد شرعيتها من قدرتها على التمرد.

وتكشف الآية أن كثرة القوة لا تكفي؛ يجب أن تكون "موزعة" في معنى الضبط والتنظيم. وقد يمتلك السودان عددًا كبيرًا من المقاتلين، لكنهم إذا توزعوا بين قيادات مستقلة لا يصنعون قوة دولة؛ يصنعون قابليةً للحرب.

فالقوة الوطنية ليست مجموع البنادق، بل وحدتها داخل مقصد وقيادة ونظام.

حين يصبح العرش هو القضية

تعرض السورة ملكة سبأ وقومها، ويأتي الهدهد بخبرها قائلًا: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾. يصف الخبر مظاهر قوة الدولة: قيادة، وموارد، وعرش عظيم. لكن الخلل الأعمق لم يكن في بنائها السياسي وحده، بل في مرجعيتها: ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾.

وهنا يربط القرآن بين المرجعية والسلطة. فقد تكون الدولة منظمةً وغنيةً وقويةً، لكنها تجعل العرش أو القوة أو المصلحة غايتها العليا. وعندما يتحول بقاء السلطة إلى القيمة التي تخضع لها كل القيم، يدخل المجتمع نوعًا من السجود السياسي؛ لا بمعنى العبادة الظاهرة، بل بمعنى جعل الكرسي مركزًا تتغير لأجله المبادئ.

وقد عانى السودان من "تعظيم العرش" بمسميات مختلفة. كل نظام قدم بقاءه بوصفه ضرورةً لحماية الوطن أو الدين أو الثورة، وكل معارضة رأت الوصول إليه مدخلًا لتحقيق الخلاص. وأصبحت الصراعات تدور حول من يجلس على الكرسي أكثر مما تدور حول القواعد التي تضبطه.

أما الاستخلاف –ومعنى العمران– فينقل العرش من الغاية إلى الوسيلة. السلطة أداة لإقامة العدل وحفظ العمران، فإذا أصبحت المحافظة عليها سببًا لهدم المجتمع فقدت معناها، حتى إذا بقيت مؤسساتها وشعاراتها.

فقه الاستيلاء وفقه الاستخلاف

يمكن التمييز بين منطقين للسلطة.

الأول هو فقه الاستيلاء، وسؤاله المركزي: كيف نصل إلى الحكم ونمنع خصومنا من الوصول؟ في هذا المنطق تصبح القوة والتنظيم والتحالف والخارج والشارع وسائل مشروعةً بقدر ما تقرب من الكرسي. وبعد الوصول يعاد تشكيل الدولة لحماية المشروع المنتصر.

أما فقه الاستخلاف فسؤاله: كيف نؤدي أمانة الحكم ونحفظ حق الأمة بعد الوصول؟ هنا لا يكفي أن يكون الحاكم صاحب قضية؛ يجب أن يكون خاضعًا لقواعد تمنعه من امتلاك الدولة، وأن يعرف أن خصمه شريك في الوطن لا عائق ينبغي إزالته.

فقه الاستيلاء يبرر الانقلاب لأن المشروع لا يحتمل الانتظار، ويبرر إطالة الانتقال لأن الشعب لم يستعد بعد، ويبرر التمكين لأن الثورة أو الدين يحتاجان إلى حراس. أما فقه الاستخلاف فيرفض أن تُحمى الغاية النبيلة بوسيلة تهدم العدل والشورى.

وفي السودان تعاقبت مشروعات مختلفة داخل فقه واحد. جاءت مايو باسم الثورة والتقدم، والإنقاذ باسم الإسلام وإنقاذ الدولة، وجاء انتقال ديسمبر باسم الحرية والسلام والعدالة. اختلفت المرجعيات والشعارات، لكن كل تجربة مالت بدرجات إلى الاعتقاد بأنها تملك حق إعادة تشكيل الدولة من أعلى.

لم تتغير فلسفة السلطة؛ تغير الذين يستولون عليها.

الأمة ليست مادةً للمشروع

في فقه الاستيلاء تصبح الأمة مادةً يُعاد تشكيلها وفق رؤية النخبة. الحزب يعرف مصلحة الشعب أكثر منه، والعسكري يعرف ما يحمي الدولة، والحركة المسلحة تعرف ما يحتاجه الإقليم، والنخبة الثورية تعرف من يستحق المشاركة.

أما في فقه الاستخلاف فالأمة صاحبة الأمانة العامة، والحاكم وكيل عنها في ممارسة وظيفة محددة. لا يجوز له أن يستخدم المجتمع وقودًا لمشروعه، ولا أن يزيد معاناته حتى يقوده إلى الطريق الذي يريده.

وهنا يظهر معنى الشواهد التي تناولها الكتاب. حين تُشترى السلع وتُتلف حتى يثور الناس، يُعامل المجتمع بوصفه وسيلة. وحين تُستنزف ميزانية الدولة بالحرب حتى يشعر الشعب بالضغط، يصبح ألم المواطن أداةً لإضعاف الحاكم. وحين تُؤجل الانتخابات لأن النخب ترى الشعب غير جاهز، يُسلب حقه باسم حمايته.

جميع هذه الأفعال تنطلق من وصاية: نحن نعرف ما ينبغي أن يريده الناس، ولذلك يجوز أن نقودهم إلى الألم أو نقرر عنهم.

أما الاستخلاف فيحرم تحويل الإنسان إلى أداة؛ فهو مكرم، وماله وغذاؤه وأمنه ليست وسائل سياسية مباحةً لمن يريد الإصلاح.

السلطة التي تبدأ بالشكر لا بالانتقام

كان أول تعبير عن التمكين عند سليمان الحمد والشكر. والشكر السياسي ليس كلمةً تقال في خطاب التنصيب؛ هو إدراك أن القدرة نعمة لا ملكية، وأن حقها حفظها واستخدامها في الخير.

والقيادة التي تدخل الحكم بعقلية الشكر تختلف عن القيادة التي تدخله بعقلية الثأر. الأولى تسأل كيف تجمع المجتمع وتحفظ النافع مما سبق، والثانية تبدأ بحصر الخصوم وتوزيع الغنائم وإعادة كتابة التاريخ.

لقد جاءت أنظمة السودان غالبًا محملةً بمظلومية سابقة. مايو جاءت غاضبةً من الأحزاب، والإنقاذ جاءت خائفةً من إلغاء مشروعها، وانتقال ديسمبر جاء مثقلًا بذاكرة انه مورس عليه قمع وتمكين. وكل سلطة حملت مظلوميتها إلى الحكم، فتحولت من سبب للمراجعة إلى مبرر لإقصاء الآخرين.

أما الشكر فيمنع المنتصر من اعتبار الدولة تعويضًا عن سنوات معارضته. فالمنصب ليس غنيمة، والمؤسسة ليست ملكًا لمن ضحى أكثر، والخصم لا يفقد مواطنته لأن مشروعه هُزم.

ومن أعظم صور الشكر أن يحفظ الحاكم ما ينفع الناس ولو بناه خصمه، وأن يعترف بخطئه، وأن يسلم السلطة حين ينتهي تفويضه.

سليمان لا يخشى المعلومة

الحاكم المستولي يخاف الخبر الذي يهدد صورته، ولذلك يحيط نفسه بمن يطمئنونه. أما القيادة المستخلفة فتطلب الحقيقة لأنها تعلم أن الجهل بالخطر لا يلغيه.

في قصة الهدهد تأتي معلومة كبرى لم تكن في علم القيادة. لم يقل سليمان إن دولته القوية لا يمكن أن تجهل مملكةً بهذه الأهمية، ولم يعاقب الهدهد فورًا لأنه غاب عن موقعه. استمع إلى حجته ثم قرر التثبت.

هذه المرونة علامة قوة، لا ضعف. فالقيادة الواثقة لا تخشى الاعتراف بأن فردًا صغيرًا عرف ما لم تعرفه. أما القيادة الهشة فترى المعلومة المخالفة إهانةً لهيبتها.

وقد وصلت تحذيرات كثيرة إلى مراكز القرار في السودان: من الحرب في الجنوب، ومن انفصال الجنوب، ومن القوة الموازية، ومن انهيار الشراكة، ومن الحشد قبيل الحرب. لكن المعلومة كانت تُقرأ في ضوء الصراع: من قالها؟ ولمصلحة من؟

لو كان معيار القيادة هو "سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين"، لفُحص التحذير بصرف النظر عن صاحبه. لكن معيار الولاء جعل بعض التحذيرات غير مسموعة حتى أثبتتها الكارثة.

لا استخلاف بلا تداول

الاستخلاف في أصله لا يمنح فردًا أو جماعةً ملكيةً دائمة للأرض والسلطة. الإنسان مستخلف، أي أن ما في يده لم يبدأ به ولن ينتهي إليه. وهذه الرؤية تقطع مع وهم الخلود السياسي.

كل نظام سوداني تصرف في مرحلة كأنه النهاية الصحيحة للتاريخ. الحزب العسكري أو الأيديولوجي يعتقد أن خروجه يعيد البلاد إلى الفوضى، والحركة الثورية ترى أن خصومها لا يستحقون العودة، والقائد المسلح يظن أن سلاحه حقق له مكانةً لا تسقط. لكن السلطة متداولة، والسؤال ليس هل تزول، بل كيف تزول: بالانتخاب أم بالانقلاب؟ بالتسليم أم بالثورة؟ بالمراجعة أم بالحرب؟

حين يغلق الحاكم طريق التداول السلمي لا يمنع زواله؛ يجعل زواله أكثر تدميرًا. وحين تؤجل النخبة الانتقالية الانتخابات لا تلغي حق المجتمع؛ تدفعه إلى البحث عن وسيلة أخرى للتعبير. وحين ترفض القوة المسلحة الاندماج، لا تحفظ موقعها إلى الأبد؛ بل تحول الصراع على موقعها إلى حرب.

فقه الاستخلاف يبني منذ اليوم الأول طريقة الخروج من السلطة، بينما فقه الاستيلاء لا يفكر إلا في البقاء.

التمكين الذي يحفظ العمران

ليس كل تمكين مذمومًا. فالدولة تحتاج إلى قوة وهيبة وقدرة على تنفيذ القانون وحماية الحدود. والقرآن لا يقدم سليمان قائدًا ضعيفًا أو زاهدًا في أدوات الحكم؛ كانت لديه قوة عظيمة، لكنه ضبطها بالمقصد.

الفرق ليس بين القوة وغيابها، بل بين قوة تحمل الأمانة وقوة تخدم الغلبة. فجيش واحد قوي قد يكون شرطًا للسلام، بينما جيوش متعددة ترفع شعارات العدالة تصبح أبوابًا للحرب. وحكومة قادرة على القرار أفضل من محاصصة تشل الدولة، بشرط أن تخضع للقانون والمحاسبة.

كما أن التمكين الاقتصادي مطلوب؛ فالدولة الفقيرة والتابعة لا تحقق الاستخلاف. لكن الثروة حين تخرج من الموازنة وتدخل شبكات السلاح تفقد وظيفتها العمرانية. والعلم حين يصبح وسيلةً للتبرير لا للهداية يفقد دوره.

التمكين الراشد يجمع القدرة والعدل. من دون القدرة يصبح العدل أمنية، ومن دون العدل تصبح القدرة استبدادًا.

القيادة بين النجاة والأداء

اعتادت السياسة قياس نجاح القائد بقدرته على البقاء والانتصار على خصومه. لكن المعيار الاستخلافي يسأل: ماذا حدث للإنسان والعمران في عهده؟

قد يبقى الحاكم سنوات طويلة ويكون قد أضعف الدولة، وقد يسقط سريعًا لكنه يحفظ قاعدة التداول. وقد ينتصر الجيش في معركة ويخرج المجتمع مدمرًا، وقد يقدم القائد تنازلًا ينقذ الأمة ويبدو أمام أنصاره ضعفًا.

لقد تنحى عبود حين رأى كلفة المواجهة، وسلم سوار الذهب السلطة حين انتهت المدة. وفي المقابل تمسكت أنظمة وقوى بمواقعها حتى ارتفعت الكلفة على المجتمع.

النجاة الشخصية ليست نجاحًا قياديًا، والانتصار على الخصم ليس بالضرورة انتصارًا للدولة. القائد المستخلف يقيس القرار بما يحفظه من أمانة، لا بما يضيفه إلى سلطته.

من يحكم من؟

يبدو أن الحاكم يحكم المجتمع، لكن السلطة نفسها قد تحكم صاحبها. يخشى فقدانها، فيتنازل عن قيم كان يؤمن بها، ويقرب من يطمئنه، ويقصي من ينصحه، ويصبح بقاؤه هو المعيار الذي تُعاد حوله صياغة المصالح.

وقد يبدأ القائد بمشروع يريد تنفيذه عبر السلطة، ثم تنتهي السلطة إلى استخدام المشروع لحماية نفسها. يقال إن بقاء الحاكم ضروري للدين أو الثورة أو الدولة، وتصبح كل معارضة تهديدًا للمقصد الأعلى.

هذه هي عبودية العرش التي يحرر منها معنى الاستخلاف. حين يعلم الحاكم أن السلطة ليست له، يستطيع أن يتركها. وحين يراها أمانةً مؤقتة، لا يضطر إلى تحويل المجتمع إلى درع حولها.

وفي قصة ملكة سبأ كان العرش عظيمًا، لكنها لم تجعل بقاءه أغلى من نجاة قومها والوصول إلى الحق. وهذه علامة قيادة ستظهر دلالتها تفصيلًا في فصل الشورى وتقدير المآلات.

السودان من مشروع الحكم إلى مشروع الدولة

احتاج السودان طويلًا إلى الانتقال من مشروعات الحكم إلى مشروع الدولة. فمشروع الحكم يسأل: كيف ننفذ رؤيتنا حين نصل؟ أما مشروع الدولة فيسأل: ما القواعد التي تحمينا وتحمي خصومنا، وتسمح بتغير الحكومات مع بقاء الوطن؟

مشروع الدولة لا يطلب من الإسلاميين التخلي عن مرجعيتهم، ولا من اليسار والقوى الأخرى التخلي عن أفكارهم، لكنه يمنع أي طرف من استخدام الجيش أو السلاح أو التمكين لفرض مشروعه. يتنافس الجميع عبر المجتمع، ويخضعون لقواعد لا يغيرها المنتصر وحده.

كما لا يمنع الجيش من القوة، بل يمنع القوة من التحول إلى حق في الحكم. ولا يحرم الحركات من التعبير عن مظالم الأقاليم، بل ينقلها من السلاح إلى المؤسسات. ولا يغلق العلاقات الخارجية، بل يجعلها تمر عبر مصلحة وطنية واحدة.

بهذا يصبح الاستخلاف إطارًا جامعًا لا شعارًا حزبيًا. فكل مواطن شريك في أمانة العمران، والحكومة أداة لخدمتها، لا مالكة لها.

وقصارى القول: كانت أزمة السودان أعمق من صراع بين مشروعات متعارضة؛ كانت سيطرة فقه الاستيلاء على الجميع. كل طرف سأل كيف يصل إلى العرش ويحمي مشروعه، وقليل منهم سأل كيف يمنع العرش من امتلاك صاحبه. وتعيد سورة النمل ترتيب المسألة من جذورها: العلم قبل السلطة، والشكر قبل استعراض القوة، والتنظيم

بدل تعدد الجيوش، والتثبت بدل هوى الولاء، والعرش وسيلة لا غاية. فالتمكين لا يصبح استخلافًا لأن صاحبه صالح في ظنه أو لأن شعاره نبيل؛ يصبح كذلك حين يحفظ الإنسان والعمران، ويقبل الشورى والتداول، ويجعل الدولة أوسع من المنتصر. وما لم ينتقل السودان من سؤال "من يحكم؟" إلى سؤال "بأي أمانة وقواعد يُحكم؟"، ستتغير الوجوه ويبقى العرش هو الحاكم الحقيقي.

الفصل التاسع عشر

العلم قبل السلطة: لماذا بدأ سليمان بالمعرفة؟

افتتحت سورة النمل مشهد التمكين بقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا﴾. لم تبدأ السورة بالملك، ولا بالجيش، ولا بالعرش، ولا بما سُخر لسليمان من القوى؛ بدأت بالعلم، كأنها تضع القاعدة التي يختل من دونها كل تمكين: لا سلطة راشدة قبل معرفة، ولا قرار أمين قبل فهم، ولا قوة مأمونة إذا سبقت بصيرة صاحبها.

وهذا الترتيب ليس وصفًا لفضيلة شخصية في نبي فحسب؛ إنه قاعدة في بناء القيادة. فالسلطة توسع أثر الإنسان: إذا كان عالمًا بالواقع والمقصد، اتسع نفعه، وإذا كان جاهلًا أو أسيرًا لفكرة ناقصة، اتسع ضرره. والخطأ الذي يرتكبه الفرد قد يصيب أسرته أو عمله، أما خطأ الحاكم فيغير مصير مجتمع ويهدم مؤسسات ويشعل حربًا.

وقد عانى السودان مرارًا من سلطة سبقت المعرفة: قرارات كبرى اتخذت بحماس الثورة أو خوف السلطة أو ضغط اللحظة، ثم اكتشفت الدولة آثارها بعد أن أصبحت العودة عنها مكلفة.

أي علم تحتاجه القيادة؟

لا يكفي القائد أن يكون صاحب شهادة جامعية، ولا أن يحفظ التقارير والأرقام. فكم من متعلم قاد دولةً إلى كارثة لأنه عرف جزئيةً وغابت عنه الصورة الكلية، أو أحاط نفسه بخبراء ثم لم يسمع إلا ما يوافقه.

العلم الذي يسبق السلطة يتكون من دوائر متصلة:

أولها العلم بالمرجعية التي تحدد معنى الإنسان والعدل والسلطة والمسؤولية: فمن لا يعرف لماذا يحكم، سيجعل البقاء غايته ولو بدأ بغاية نبيلة.

وثانيها العلم بالمجتمع: تاريخه وتنوعه وقيمه ومظالمه وتوازناته. فالقرار الذي يصلح لجماعة قد يمزق جماعةً أخرى، والسياسة التي تبدو منطقيةً في العاصمة قد تنتج تمردًا في الأطراف.

وثالثها العلم بالمؤسسات: ماذا تفعل، وكيف تعمل، وما الوظائف التي تضيع إذا حُلّت. فالحاكم الذي ينظر إلى المؤسسة من خلال ولائها السياسي وحده قد يهدم قدرةً يحتاج إليها الوطن.

ورابعها العلم بالسنن والمآلات: إذا اتخذنا هذا القرار، ماذا سيحدث بعد سنة أو خمس أو عشر؟ ومن سيستفيد؟ وما الأثر الذي لم نقصده؟ وهل نستطيع الرجوع إذا فشل؟

وخامسها العلم بحدود المعرفة نفسها: فالقائد الذي يعتقد أنه يعرف كل شيء يغلق أبواب التصحيح، أما الذي يدرك ما يجهله فيبني أجهزةً تستكمل نقصه.

المعرفة ليست المعلومات

قد تمتلك الدولة أجهزةً تجمع كميات هائلة من المعلومات، لكنها تظل عاجزةً عن المعرفة. فالمعلومة خبر عن حركة أو سعر أو اتصال أو موقف، أما المعرفة فهي القدرة على وضع الخبر داخل سياقه، وربطه بغيره، وفهم دلالته، ثم تحويله إلى قرار. كان يمكن أن تعرف الدولة أن القوة الموازية تجند مزيدًا من المقاتلين، وأنها توسع اقتصادها وعلاقاتها، وأن انتشارها في العاصمة يزداد. هذه معلومات. أما المعرفة فهي إدراك أن اجتماع هذه العناصر يحول القوة من أداة إلى مشروع ينازع السيادة.

وقد تعرف الحكومة أن الخبز يندر، لكن المعرفة تقتضي تفكيك السلسلة: كم أُنتج؟ وكم استُورد؟ ومن مول؟ وأين تعطلت المطاحن؟ ومن خزن؟ وما أثر المضاربات والتهريب؟ وهل هناك فعل منظم يزيد الندرة؟

إذا توقفت الدولة عند الخبر، عالجت العرض. وإذا وصلت إلى المعرفة، عالجت الآلية. ولهذا لم يكن ضعف السودان دائمًا في غياب البيانات، بل في تفرقها بين مؤسسات لا تتشاركها، أو خضوع تفسيرها للموقف السياسي، أو عجز القيادة عن رؤية العلاقة بين التفاصيل.

العلم الذي لا يصل إلى القرار

قد تنتج المؤسسة تقديرًا صحيحًا، لكنه لا يصل إلى القيادة، أو يصل ولا يُقبل. وهذه واحدة من أخطر الفجوات في الدول: ليس بين الجهل والمعلومة، بل بين المعلومة والقرار.

يخشى الموظف أحيانًا رفع خبر لا يرضي رئيسه، فيعدله أو يؤخره. ويعرف المستشار ما يريد القائد سماعه، فيقدم له التفسير المطمئن. وقد تتنافس الأجهزة، فيحجب كل جهاز معلوماته حتى يحتفظ بنفوذه. وعندما تخطئ القيادة، يقول الجميع بعد الكارثة إنهم كانوا يعرفون.

لكن المعرفة التي تبقى في درج صاحبها لا تحمي الدولة. والانتماء المهني يفرض على صاحب المعلومة أن يوصلها، كما يفرض على القيادة أن تؤمنه من العقوبة إذا خالفها.

وفي المقابل لا يجوز للموظف أن يستخدم كلمة "كنت قد حذرت" ليعفي نفسه إذا لم يبذل الطريق المهني الكافي، أو إذا قدم تخمينًا ثم ادعى بعد وقوع الحدث أنه كان يقينًا. تحتاج الدولة إلى سجل للتقديرات: ما التحذير الذي قدم؟ ومتى؟ وبأي أدلة؟ وما القرار الذي اتخذ؟

فالتعلم لا يقوم على الذاكرة الشفهية بعد وقوع الكارثة، بل على وثائق تحفظ مسؤولية المعلومة والقرار.

العلم قبل قرار الحرب

الحرب أخطر قرارات الدولة؛ لأنها تطلق قوى يصعب إيقافها، وتضع أرواح الناس والعمران أمام نتائج لا يستطيع القائد التحكم فيها كاملةً. ولذلك لا يجوز أن تُبنى على الغضب أو الثقة المفرطة أو تقدير طرف واحد.

قبل الحرب يجب أن تعرف القيادة:

ما الهدف السياسي الذي سيحققه القتال؟

هل تستطيع القوة العسكرية تحقيقه؟

ما قدرة الخصم على الصمود والتوسع؟

ما أثر الحرب في المدنيين والاقتصاد ووحدة المجتمع؟

من الجهات التي ستدخل أو تمول؟

ما خطة الخروج إذا تعذر الحسم؟

وما التسوية التي سنقبلها بعد القتال ولماذا لم نقبلها قبله؟

في حرب أبريل بدا أن كل طرف ركز على الساعات الأولى، وعلى السيطرة أو إفشال السيطرة، ولم يظهر أن هناك تقديرًا واقعيًا لحرب طويلة داخل المدن وعلى امتداد البلاد. وقد يكون المخطط قد تصور أن الخصم سينهار، لكن القيادة الرشيدة لا تبني مصير الأمة على أفضل توقعاتها.

من يبدأ حربًا بلا تصور لنهايتها يسلم قرار النهاية لقوى لا يعرفها.

القرارات الثورية ومعرفة المآل

تمنح الثورة أصحابها شعورًا بأن اللحظة لا تحتمل البطء، وأن التردد يساعد النظام القديم على العودة. وهذا يدفع إلى قرارات سريعة في حل المؤسسات والفصل والمصادرة وتغيير القوانين.

قد تكون السرعة ضروريةً في بعض المواضع؛ فهناك شبكات قادرة على تعطيل الانتقال إذا تُركت بلا رقابة. لكن الضرورة لا تلغي سؤال المآل. فما الوظيفة التي كانت تؤديها المؤسسة؟ ومن سيملأ الفراغ؟ وهل لدينا أفراد قادرون على إدارتها؟ وما الفرق بين إزالة قيادة مسيسة وهدم الجهاز كله؟

في حل هيئة العمليات مثلًا، غلب السؤال السياسي: كيف نتخلص من ذراع مرتبطة بالنظام السابق؟ ولم يحظَ سؤال الوظيفة والبديل ومصير الأفراد والأصول بالمكانة نفسها.

وفي لجنة إزالة التمكين، كان المقصد استرداد الدولة والمال العام، لكن اتساع القرارات وغياب بعض ضمانات القضاء منح خصوم العملية القدرة على تصويرها انتقامًا، وخلط قضايا الفساد بمظالم جديدة.

العلم قبل السلطة يعني أن الثورة لا تعفي نفسها من دراسة الأثر لأنها تحمل الحق. فقد يكون المقصد صحيحًا والوسيلة منتجةً لنتيجة تناقضه.

القرارات العسكرية ومعرفة المجتمع

مثلما يخطئ المدني حين يتخذ قرارًا أمنيًا من غير معرفة بالمؤسسة، يخطئ العسكري حين يتعامل مع المجتمع بوصفه ميدانًا يمكن ضبطه بالأمر والقوة.

تستطيع القوات السيطرة على شارع أو تفريق حشد، لكنها لا تستطيع بالقوة وحدها استعادة الثقة. وقد تنجح العملية أمنيًا وتفشل سياسيًا إذا أنتجت رمزًا يوسع المعارضة. فالقرار الأمني يحتاج إلى علم بالنفس الاجتماعية: كيف سيفهم المجتمع الفعل؟ وما التاريخ الذي يستدعيه؟ وهل تؤدي القوة إلى الردع أم إلى توحيد خصوم متفرقين؟

وقد كررت السلطات السودانية أحيانًا استخدام أدوات نجحت تكتيكيًا وفشلت استراتيجيًا. تعتقل القيادات فتظهر قيادات جديدة، وتمنع الندوة فتتحول إلى قضية وطنية، وتقمع موكبًا فتتوسع صور الضحايا، وتحجب الإعلام فتنتشر الشائعة.

المعرفة العسكرية ترى الهدف المباشر، والمعرفة السياسية الاجتماعية ترى ما سيخرج من ضربه. والدولة تحتاج إلى الاثنتين.

العلم بالمجتمع المتنوع

لا يمكن حكم السودان بمعرفة العاصمة وحدها. فبلد بهذا الاتساع والتنوع يحتاج إلى قيادة ترى الأقاليم من داخل تجارب أهلها، لا عبر التقارير التي يكتبها موظفو المركز. والجهل بالأطراف ليس نقص معلومات فقط؛ قد يكون جهلًا ناتجًا عن تصور يرى المركز هو السودان وما عداه مناطق تحتاج إلى الإدارة. حينها يصل صوت الإقليم إلى الخرطوم متأخرًا، وبعد أن يتحول إلى أزمة أمنية.

العلم الاستخلافي بالمجتمع يبدأ من الاعتراف بأن كل جزء من الوطن يحمل معرفةً لا يملكها المركز. فالنملة رأت خطر الجيش من موضعها، والهدهد رأى مملكة سبأ من مجال لم يكن ظاهرًا للقيادة. لا تستطيع الدولة رؤية كل شيء من القصر.

ولهذا تحتاج إلى حكم محلي حقيقي، وإحصاء وبيانات، ومؤسسات تمثيل، وإعلام يصل من الأطراف لا يتحدث عنها فقط. فالمشاركة ليست تنازلًا سياسيًا؛ هي توسيع لعلم الدولة بذاتها.

العلم بالاقتصاد لا بالأرقام وحدها

تقدم الحكومات خططها الاقتصادية بلغة العجز والدعم والتضخم والنمو، لكن المواطن يعيش الاقتصاد في سعر الخبز والدواء والمواصلات. وإذا لم تصل السياسة إلى هذه التجربة، تفقد شرعيتها ولو تحسنت بعض المؤشرات.

كما أن الأرقام قد تخفي اقتصادًا واسعًا خارج الدولة: ذهب يهرب، وشركات لا تدخل عوائدها الموازنة، وإنفاق عسكري غير شفاف، وسوق موازية، وأصول تملكها مراكز قوة.

لا تستطيع القيادة إدارة الاقتصاد إذا كانت لا تعرف حجم الموارد الحقيقي ومن يسيطر عليها. ولا تستطيع تنفيذ إصلاح مؤلم إذا لم تبنِ ثقةً تجعل المجتمع يفهم ضرورته وعدالته.

وقد اتخذت الحكومة الانتقالية إصلاحات اقتصادية واسعة تحت ضغط الواقع والمؤسسات الدولية، لكن المواطن شعر بكلفتها قبل أن يرى فوائدها. وكان الخطاب الفني عاجزًا أحيانًا عن مخاطبة السؤال الاجتماعي: لماذا أتحمل أنا الألم، بينما توجد موارد وشركات وشبكات لا تخضع للقدر نفسه من الإصلاح؟

العلم الاقتصادي الذي ينفصل عن العدالة الاجتماعية يتحول إلى إدارة أرقام، وقد ينجح في دفتر الموازنة ويفشل في الشارع.

الفرق بين الخبير وصانع القرار

يقدم الخبير معرفةً متخصصة، لكن القرار يجمع تخصصات وقيمًا ومصالح. قد يقترح الاقتصادي رفع الدعم، ويقترح الأمني تأجيله خوفًا من الاحتجاج، ويطلب الاجتماعي حماية الفئات المتضررة، ويرى السياسي أثره في شرعية الحكومة.

لا يجوز لصانع القرار تجاهل الخبير، ولا أن يسلمه القرار كله. فالخبير يعرف مجاله، لكنه قد لا يرى الصورة الكلية أو يضع في حسابه القيم والأولويات التي يحددها المجتمع.

وكان من مشكلات بعض مراحل الحكم السوداني أن القرار اعتمد على الولاء بدل الخبرة، وفي مراحل أخرى عُلقت السياسات على توصيات خبراء ومؤسسات خارجية لا تحمل المسؤولية السياسية عن نتائجها.

القيادة العالمة لا تستبدل عقلها بالخبير، ولا تستخدم الخبراء لتزيين قرار اتخذته مسبقًا. تجمع الآراء، وتكشف افتراضاتها، وتسأل عن البدائل، ثم تتحمل مسؤولية الاختيار. فالخبير يقول ما يتوقع أن يحدث، والقائد يقرر ما ينبغي فعله ويحاسب على المآل.

العلم الذي يراجع نفسه

ليست المعرفة يقينًا نهائيًا. قد يبني القائد قراره على معلومات معقولة ثم يظهر أنها ناقصة أو خاطئة. وهنا تكون العلامة الحقيقية للقيادة في سرعة المراجعة، لا في ادعاء العصمة.

لكن السلطة تخشى الاعتراف بالخطأ؛ تظن أنه يضعف هيبتها، فتدافع عن القرار حتى بعد ظهور فشله. ويعيد الإعلام صياغة النتائج، ويُلام المنفذون أو الخارج أو الظروف، ويبقى الأصل بلا مراجعة.

وقد شهد السودان قرارات استمرت لأن التراجع عنها بدا اعترافًا بهزيمة سياسية، مثلا انتقال يطول رغم فقدان الثقة، وقوة موازية تنمو لأن الاعتراف بخطرها يكشف خطأ من اعتمد عليها، وسياسة اقتصادية لا تُراجع لأن الحكومة ربطت سمعتها بها.

أما سليمان، فتقدم قصته نموذج قيادة تتلقى معلومات جديدة وتتحرك على أساسها. ليس في التعديل ضعف؛ الضعف أن يعرف القائد تغير الواقع ويبقى أسير قراره القديم. والدولة التي تتعلم لا تسأل: كيف نثبت أننا كنا محقين؟ بل: ماذا أصبح صحيحًا الآن؟

العلم والعلاقة بين الوحي والواقع

في النظام المعرفي القرآني لا يأتي الوحي ليعطل العقل أو يغني عن معرفة الواقع، بل يمنح العقل رؤيته الكلية وميزانه ومقصده. ويأتي النظر في المجتمع والتاريخ والكون لكشف كيفية تنزيل الهداية على الوقائع.

ولهذا لا تكفي الآية وحدها لتحديد سياسة اقتصادية أو ترتيب عسكري، كما لا تكفي البيانات المادية لتحديد ما هو عادل ومشروع. الوحي يبين أن المال أمانة، والعدل واجب، والدماء مصونة، والشورى أصل، ثم يعمل العقل والخبرة على تصميم المؤسسات والسياسات التي تحقق ذلك في ظرف معين.

وقد أخطأت بعض المشروعات الإسلامية حين استخدمت النص لتبرير قرار سياسي اتُخذ وفق مصلحة التنظيم، بدل أن تجعل النص ميزانًا يحاسب القرار. كما أخطأت قوى وضعية حين تعاملت مع الواقع المادي باعتباره المرجع كله، فغابت عنها القيم التي تمنع تحويل الإنسان إلى رقم أو أداة.

العلم الاستخلافي يجمع الهداية إلى الاجتهاد، لكن المرجعية للوحي، والعقل أداة الفهم والتنزيل، والواقع مجال الاختبار.

من النص إلى الآلية والنتيجة

لا يقف المشروع المعرفي القرآني عند استخراج مفهوم مثل العدل أو الشورى؛ ينتقل من النص إلى المفهوم، ثم إلى النسق الذي يربط المفاهيم، ثم إلى السنة التي تكشف انتظام العلاقة بين الفعل والنتيجة، ثم إلى الآلية التي تعمل بها السنة في المجتمع.

فحين يقول القرآن إن التنازع يؤدي إلى الفشل وذهاب القوة، لا نكتفي بترديد الآية فوق الحالة السودانية. نسأل: كيف عمل التنازع؟ عمل عبر تعدد الشرعيات والقيادات والسلاح، واستهلاك الموارد في الصراع الداخلي، واستدعاء الخارج، وفقدان الثقة، ثم الحرب.

وحين نقرر أن الظلم يؤدي إلى زوال العمران، نبحث عن الآليات: إقصاء الأقاليم، وتراكم المظالم، وحمل السلاح، ونزوح السكان، وتراجع الإنتاج، ثم ضعف الدولة.

بهذا يتحول الوحي من شاهد يُضاف إلى الكلام إلى مصدر لرؤية تنتج تفسيرًا ونموذجًا ووقاية. وهذا هو العلم الذي تحتاجه السلطة: علم لا يكتفي بإدانة النتيجة، بل يكشف السلسلة التي أنتجتها.

ماذا كان سيغير العلم في المسار السوداني؟

لو سبق العلم قرار نوفمبر ١٩٥٨، لأدرك السياسي أن تسليم السلطة للجيش لن يحمي حزبه بل سيلغي الجميع. ولو سبق العلم انقلاب مايو، لأدرك اليسار والقوميون أن الجيش الذي يستخدمونه لتنفيذ مشروعهم قد ينقلب عليهم.

ولو سبق العلم سياسات التمكين، لأدركت الإنقاذ أن ربط الدولة بالتنظيم سيجعل سقوط التنظيم تهديدًا للمؤسسات. ولو سبق العلم بناء القوة الموازية، لأدركت القيادة أن كل مورد تمنحه إياها يزيد صعوبة إخضاعها مستقبلًا.

ولو سبق العلم انتقال ديسمبر، لأُعطي توحيد السلاح الأولوية على تقاسم مقاعد السيادة، ولحُفظت مؤسسات الدولة مع إصلاحها، ولحُددت الانتخابات بموعد، ولما أصبح الخلاف على الدمج ملفًا مؤجلًا إلى اللحظة التي تحول فيها إلى حرب.

لم تكن هذه المآلات غيبًا مغلقًا؛ كانت في جانب كبير منها قابلةً للتوقع من طبيعة القرارات ومن تجارب السودان ودول أخرى. لكن السلطة رأت المصلحة العاجلة، ولم ترَ دائمًا السنة التي تصل الفعل بعاقبته.

مؤسسات تجعل المعرفة أقوى من مزاج القائد

لا يكفي أن ننتظر قائدًا عبقريًا يعرف كل شيء. فالدولة الراشدة تبني مؤسسات تجعل القرار أقل اعتمادًا على مزاج الفرد:

جهاز إحصاء مستقل يقدم بيانات موثوقة.

مركز لتقدير الموقف يجمع المعلومات العسكرية والسياسية والاقتصادية.

مجلس أمن قومي يربط الأمن بالتنمية والمجتمع.

برلمان يستدعي الوزراء ويختبر السياسات.

صحافة حرة تكشف ما لا تراه الأجهزة.

جامعات ومراكز بحوث تصل أعمالها إلى صانع القرار.

نظام لتقييم أثر القرارات قبل تنفيذها وبعده.

أرشيف يحفظ الذاكرة حتى لا يبدأ كل عهد من الصفر.

لكن المؤسسة لا تعمل إذا اختار القائد أعضاءها على أساس الولاء، أو عاقبها حين تخالفه. يجب أن يكون استقلال المعرفة جزءًا من بناء الدولة، مثل استقلال القضاء. فالقيادة لا تحتاج فقط إلى من ينفذ قرارها؛ تحتاج إلى من يمنعها من اتخاذ القرار الخاطئ.

القيادة التي تقول: لا أعلم

من علامات النضج أن يستطيع القائد القول: لا أعلم، أو أحتاج إلى مزيد من المعلومات. لكن الثقافة السياسية ترى أحيانًا في ذلك ضعفًا، فتدفع المسؤول إلى تقديم إجابة في كل شأن، حتى إذا لم يملكها.

والقائد الذي يخشى الاعتراف بجهله يصبح أسيرًا لأكثر مستشاريه ثقةً أو براعةً في الكلام. أما الذي يعرف حدود معرفته فيفتح الباب للخبرة، ويمنع القرار المتعجل.

لم يكن سليمان أقل ملكًا حين استمع إلى الهدهد، ولم تنقص هيبته حين قال: ﴿سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ﴾. على العكس، ظهرت قوته في أنه لم يحتقر المصدر ولم يستسلم للخبر.

والدولة السودانية تحتاج إلى قيادة لا ترى الاعتراف بالنقص إدانة، بل بدايةً للمعرفة؛ قيادة تستطيع أن تقول إن تقديرها للقوة الموازية كان خاطئًا، وإن سياسةً ما فشلت، وإن تحذير خصم كان صحيحًا، ثم تتصرف على هذا الأساس.

وقصارى القول: بدأت سورة النمل بالعلم لأن السلطة من دونه تضخم الجهل وتحوله إلى قرار ملزم لأمة كاملة. ولم تكن أزمات السودان دائمًا نتيجة غياب المعلومات؛ كثيرًا ما كانت المعلومات موجودة، لكن الولاء حجبها، أو العجلة سبقتها، أو المصلحة ضيقت معناها، أو رفضت القيادة الاعتراف بما يخالف تصورها. والعلم الذي تحتاجه الدولة ليس تقريرًا أكثر ولا شهادةً أعلى، بل رؤية تجمع الوحي والواقع والسنن والمآلات، ومؤسسات تمنح الحقيقة طريقًا إلى القرار. فلو سبق العلمُ السلطةَ، لما أصبح الجيش حلًا لكل أزمة، ولا التمكين حمايةً لكل مشروع، ولا القوة الموازية علاجًا للخوف، ولا التفكيك بديلًا عن الإصلاح. وحين يتقدم القرار على المعرفة، لا تظل الأمة جاهلةً بالنتيجة طويلًا؛ تتعلمها، ولكن بعد أن تدفع ثمنها.

الفصل العشرون

المعلومات وصناعة القرار: الهدهد الذي عرف ما لم تعرفه الدولة

لا تقاس قوة الدولة بكمية المعلومات التي تجمعها فقط، بل بقدرتها على سماع الخبر الذي يخالف تصورها، وتمييز الصادق من الكاذب، ثم تحويل المعرفة إلى قرار في الوقت المناسب. وقد تمتلك الدولة أجهزةً ضخمة وتقارير يومية، لكنها تفاجأ بالخطر لأن المعلومات تفرقت أو حُجبت أو قُرئت بعين السياسة والولاء.

وتقدم قصة الهدهد في سورة النمل نموذجًا متكاملًا لحركة المعلومة داخل الدولة: غياب يُلاحظ، ومساءلة لا تتعجل العقوبة، ومصدر صغير يحمل خبرًا كبيرًا، وقيادة تستمع من غير أن تسلم، وتثبت ينقل الخبر من الكلام إلى الفعل.

إنها قصة في الاستخبارات والقيادة بقدر ما هي قصة في الدعوة والهداية.

القيادة التي تعرف من غاب

يقول الله تعالى: ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾. يبدأ المشهد بتفقد القائد لقواته، مع أن سليمان يملك جنودًا من الإنس والجن والطير. لم تجعله ضخامة الدولة غافلًا عن غياب عنصر واحد.

وهذه ليست دعوةً لأن يتولى القائد كل التفاصيل بنفسه، وإنما دلالة على أن النظام يعرف مكوناته ووظائفها، وأن الغياب لا يضيع داخل الكثرة. فالدولة المنظمة تعرف من يعمل، وأين موقعه، وما المهمة التي يؤديها، وما الأثر إذا تعطل.

أما الدولة التي لا تعرف عدد قواتها ولا مواقعها ولا مواردها، فلا تستطيع اكتشاف الخطر إلا بعد ظهوره. وقد كان تعدد التشكيلات العسكرية في السودان مصحوبًا بغموض في الأعداد والتجنيد والانتشار والاقتصاد. وأصبحت قوى تتحرك وتتوسع بينما لا توجد قاعدة معلومات وطنية واحدة تحصر قدرتها.

إن "تفقد الطير" في دلالته المؤسسية يعني أن تكون الدولة عالمةً بأدواتها. لا توجد وحدة مجهولة العدد، ولا سلاح بلا سجل، ولا شركة عسكرية لا تعرف الخزانة مواردها، ولا قوة تنتشر قرب المواقع السيادية ثم يقال إن تحركها لم يكن معلومًا.

فالجهل بما تملك الدولة أول درجات فقدان السيطرة عليه.

السؤال قبل العقوبة

عندما غاب الهدهد، أعلن سليمان أن الغياب يستوجب المساءلة والعقوبة ما لم يقدم صاحبه سلطانًا مبينًا. كان هناك انضباط، ولم يكن الغياب أمرًا متروكًا لمزاج الفرد. لكن العقوبة لم تقع قبل سماع الحجة.

وهنا يجتمع الحزم والعدل. فالدولة التي لا تحاسب الغائب تفقد النظام، والدولة التي تعاقبه قبل سماعه تفقد المعلومة التي قد يكون حملها.

قال الهدهد: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾. وهي عبارة شديدة الجرأة من عنصر صغير أمام ملك عظيم. لم يقل: ربما عرفت شيئًا، بل أعلن أنه يملك خبرًا لم يكن عند القيادة. كان يمكن لسلطة متضخمة أن ترى في العبارة تجاوزًا للرتبة، وأن تعاقب المتكلم على أسلوبه قبل سماع خبره. لكن القيادة الراشدة لا تجعل هيبتها حاجزًا أمام الحقيقة.

وفي مؤسسات السودان ربما حُرم صانع القرار من معلومة لأن حاملها أدنى رتبةً، أو لأنه لم يصغها باللغة التي ترضي رؤساءه، أو لأنه محسوب على تيار مختلف. وحين تصبح مراعاة المقام أهم من إيصال الخطر، تدخل التقارير إلى غرف القيادة بعد أن تُنزع منها الكلمات المزعجة.

القيادة القوية لا يخيفها أن يعرف المرؤوس ما لم تعرف؛ هذا هو سبب وجوده في موقع لا توجد هي فيه.

معرفة الأطراف التي لا يملكها المركز

رأى الهدهد مملكة سبأ لأنه تحرك في مجال مختلف عن مركز الدولة. ولم يكن سليمان، مع اتساع ملكه، حاضرًا في كل مكان. احتاج إلى عين في الأطراف تعود إليه بما رأت.

وفي السودان ظلت المعرفة متمركزةً مثل السلطة. تصل التقارير من الولايات إلى الخرطوم بعد المرور بسلاسل إدارية، وقد تتغير في الطريق لتناسب ما يرغب المسؤولون في سماعه. ويصبح الوالي أو المسؤول المحلي أكثر اهتمامًا بإظهار استقرار منطقته من كشف أزمة قد تُحسب عليه.

لكن المجتمعات المحلية ترى علامات الخطر قبل المركز: نزاع على ماء أو أرض، حركة سلاح، خطاب كراهية، تجنيد شباب، دخول جهة خارجية، تراجع ثقة. وإذا لم تجد هذه المعرفة قناةً تصل منها، يتحول الخلاف الصغير إلى حرب تفاجئ العاصمة. وقد بدأت أزمات الجنوب ودارفور وغيرها بإشارات كان أهل المناطق يدركونها، بينما تعامل المركز معها متأخرًا، وبعد أن أصبح السلاح هو اللغة الأعلى.

الدولة الراشدة لا تجمع معلومات عن الأطراف فقط؛ تمنح أهلها مكانًا في صناعة القرار. فالمجتمع ليس موضوعًا للاستخبارات، بل شريك في المعرفة.

"نبأ يقين" لا انطباع عابر

لم يأتِ الهدهد بإشاعة سمعها، بل قال: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾. والنبأ ليس كل خبر؛ هو خبر ذو شأن وأثر. أما اليقين فيعني أن المصدر يدرك ما يقول ويقدم وصفًا محددًا.

ثم عرض عناصر الصورة: قيادة تملك القوم، وإمكانات واسعة، وعرش عظيم، ومرجعية عقدية تحكم المجتمع. لم يقدم انفعالًا عامًا، بل وصف بنية الدولة التي رآها.

هذا هو الخبر الذي يحتاجه صانع القرار: ليس أكوامًا من التفاصيل، بل معلومة تحدد الفاعل والقدرة والمرجعية ونقطة الخطر أو الفرصة.

وقد تعاني أجهزة الدولة من كثرة التقارير لا قلتها. تصل آلاف الصفحات، لكن المعلومة الحاسمة تضيع بينها. وما يحتاجه القائد هو تقدير يجيب: ماذا يعني هذا الخبر؟ وما الذي يمكن أن يحدث؟ وما الخيارات؟

لو جُمعت عناصر القوة الموازية في تقدير واحد . التجنيد، والذهب، والانتشار، والقيادة، والعلاقات الخارجية، والموقع السياسي . لظهر بوضوح أن الدولة أمام مركز سيادة بديل، لا أمام قوة مساعدة تحتاج إلى تنظيم في وقت لاحق.

كانت المعلومات موزعةً ومعروفةً، لكن "النبأ" الذي يجمع دلالاتها لم يتحول إلى قرار.

"سننظر": لا تصديق أعمى ولا إنكار متكبر

لم يكذّب سليمان الهدهد لأن خبره مفاجئ، ولم يصدقه لأنه قال إنه يقين. أجابه بمنهج القيادة: ﴿سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾.

هذه الكلمة القصيرة تضع قاعدةً بين سذاجتين: سذاجة تصدق كل خبر مثير، وسذاجة تنكر كل ما يزعج تصور القيادة.

التثبت ليس تردّدًا، بل انتقال بالخبر من ادعاء صاحبه إلى معرفة تستطيع الدولة بناء قرار عليها. وقد اختبر سليمان المعلومة بإرسال الكتاب ومتابعة الاستجابة، فجمع بين المصدر الأول ودليل جديد.

وفي السودان كان الخطاب السياسي يتحرك غالبًا بين التصديق والإنكار وفق الولاء. الخبر الذي يدين الخصم ينتشر قبل التحقق، والخبر الذي يدين الحليف يُطالب له بمستوى من الإثبات لا يُطلب لغيره. وتنقل المنصات مقطعًا أو شهادةً أو اتهامًا، ثم يتخذ الجمهور موقفه قبل ظهور السياق.

أما الدولة فقد تقع في الخطأ نفسه: تتلقى تقريرًا من جهاز تثق به فتتعامل معه كأنه الحقيقة الكاملة، أو ترفض تقرير جهاز آخر بسبب التنافس بين القيادات.

"سننظر" تعني أن الخبر لا يُحاكم باسم صاحبه وحده؛ يوضع أمام القرائن، ويُقارن بالمصادر، وتُختبر نتائجه.

التثبت لا يعني قتل الوقت

قد يتحول طلب التثبت إلى ذريعة لتأجيل القرار حتى تضيع الفرصة. فبعض المخاطر لا تمنح الدولة يقينًا كاملًا قبل وقوعها. لا تستطيع القيادة انتظار وثيقة مكتوبة تثبت أن الخصم سيهاجم، لأن وصول الوثيقة قد يعني أن الهجوم بدأ.

لذلك يختلف معيار الإثبات في القضاء عنه في الأمن القومي. القضاء يحتاج إلى دليل يثبت مسؤولية شخص، أما الوقاية فتتعامل مع الاحتمال وحجم الضرر. قد لا

يكون احتمال الهجوم مؤكدًا، لكن إذا كان أثره سقوط مركز القيادة، يصبح الاستعداد له واجبًا.

كان ينبغي أن يقود الحشد والتوتر قبل أبريل إلى إجراءات احترازية حتى مع استمرار التفاوض. لا إعلان حرب، بل حماية المواقع، وفصل القوات، وتأمين الاتصالات، وتفعيل القيادة البديلة. فالتثبت لا يمنع الاحتياط؛ يمنع تحويل الشائعة إلى اتهام أو هجوم متعجل.

القيادة الرشيدة تسأل سؤالين: ما مقدار احتمال الخبر؟ وما كلفة تجاهله إذا صح؟ فإذا كانت الكلفة كارثية، لا تنتظر اليقين الأخير.

المعلومة التي تتحول إلى عمل

لم يحتفظ سليمان بخبر سبأ داخل أرشيف، ولم يكتفِ بعقد اجتماع لتحليله. حوله إلى فعل متدرج: رسالة، ومراقبة للاستجابة، ثم قرار مبني على ما ظهر.

وهذه هي الحلقة التي تضعف في كثير من الدول. تُكتب التقارير وترفع التحذيرات، لكن لا أحد يملك مسؤولية تحويلها إلى قرار. وقد تنتقل بين اللجان حتى يفقد الخبر زمنه.

كما قد تعرف القيادة الخطر لكنها تتجنب الفعل لأن كلفته السياسية عالية. كان وقف تمدد القوة الموازية سيغضب شريكًا مسلحًا، وحل اقتصادها سيصطدم بمصالح واسعة، وإبعادها عن العاصمة قد يُفهم عملًا عدائيًا. فاختارت الدولة تأجيل المواجهة.

لكن المعرفة التي لا يتبعها فعل تصبح عبئًا أخلاقيًا. فالجاهل قد يقول إنه لم يرَ، أما من عرف الخطر وتركه حتى وقع فلا يستطيع الاحتماء بالمفاجأة.

المعلومة ليست غايتها أن تثبت بعد الكارثة أن الأجهزة كانت على حق؛ غايتها منع الكارثة.

من يحجب المعلومات عن القائد؟

لا تصل المعلومات إلى القمة كما خرجت من الميدان دائمًا. تمر عبر مسؤولين لكل منهم مصلحة وصورة يريد تقديمها. قد يحذف أحدهم ما يكشف تقصيره، ويضخم آخر ما يزيد أهمية جهازه، ويعدل ثالث لغة التقرير حتى لا يغضب الرئيس.

ويحدث ما يُعرف بـ"إرضاء القيادة": يعرف المرؤوس القرار الذي يرغب فيه الرئيس، فيجمع له ما يؤيده. ومع الوقت لا تحتاج القيادة إلى إصدار أمر بالكذب؛ يتعلم النظام كله ما ينبغي ألا يقوله.

وتنشأ حول الحاكم دائرة مغلقة تعيد له صورته عن الواقع. إذا اعتقد أن الشعب يحبه، تقدم له الحشود. وإذا رأى المعارضة مجموعةً صغيرةً مدفوعة، تصل التقارير التي تؤكد ذلك. وإذا اطمأن إلى شريك عسكري، تُخفض درجة التحذيرات من تحركاته.

ثم تأتي الثورة أو الحرب فتبدو مفاجأة، مع أنها كانت مفاجأة للقمة وحدها، لا للمجتمع. وكانت بعض الأنظمة السودانية تملك أجهزةً واسعة، لكنها لم تستطع قياس حجم الغضب أو خطر الانقسام لأن المعرفة خضعت لحاجة السلطة إلى الاطمئنان.

المعلومات في الدولة متعددة الجيوش

تزداد خطورة المعلومات حين توجد قوات مستقلة. فكل قوة تحتفظ بمصادرها واتصالاتها وتقديراتها، وقد تستخدم المعلومة لتحسين موقعها لا لحماية الدولة.

يمكن للجيش أن يعرف تحركات القوة الموازية دون أن تعرف الحكومة المدنية التفاصيل. ويمكن للقوة الموازية أن تبني شبكات داخل المؤسسات والمجتمع. وتملك الحركات المسلحة معلوماتها وعلاقاتها، بينما تعمل الجهات الخارجية مع مصادر متعددة.

لا توجد في هذه الحالة صورة وطنية واحدة، بل صور متنافسة. وكل طرف يقدم إلى السياسيين أو الوسطاء المعلومات التي تخدم روايته: أنا مهدد، والآخر يحشد، وتحركاتي دفاعية.

وإذا لم توجد قيادة عليا تجمع البيانات وتستطيع فحصها، يصبح القرار رهينة الطرف الذي يملك المنبر أو العلاقة الأقوى. وقد تجد الحكومة نفسها توازن بين روايتين عسكريتين من غير أدوات مستقلة للحكم.

كان غياب مركز معلومات سيادي أحد أوجه غياب الدولة نفسها. فالدولة ليست فقط من يملك السلاح، بل من يملك الصورة الكاملة عن السلاح.

الإعلام جزء من ساحة المعركة

في الحروب والثورات لا يعمل الإعلام ناقلًا محايدًا؛ يصبح أداةً لتشكيل الروح المعنوية، وتبرير الأفعال، وكسب الداخل والخارج. يعلن كل طرف انتصاراته، ويخفي خسائره، ويعرض انتهاكات خصمه، ويشكك في شهادات ضحاياه.

وقد اتسعت هذه الحرب الإدراكية في السودان مع المنصات الرقمية. يستطيع مقطع قصير أن يحرك الغضب، وخبر غير صحيح أن يدفع الناس إلى النزوح أو الانتقام، وصورة قديمة أن تُقدم بوصفها حدثًا جديدًا.

كما تستخدم القوى المعلومات لتفكيك ثقة المجتمع بمؤسساته. فقد تنشر شائعة عن انقسام قيادة أو سقوط موقع بهدف إرباك القوات، أو تروج قصةً عن خيانة جماعة كاملة لتوسيع الكراهية.

وفي بيئة الحرب لا يستطيع المواطن الانتظار طويلًا للتحقق؛ يحتاج إلى قرار حول طريق النزوح أو سلامة المنطقة. وهذا ما يجعل الكذب جريمةً قد تقتل، لا مجرد مخالفة إعلامية.

وتحتاج الدولة إلى إعلام سريع وموثوق، لكنه لا يكسب الثقة إذا اعتاد الإنكار والتضليل في زمن السلم. فالمجتمع الذي فقد ثقته بالمصدر الرسمي سيبحث أثناء الحرب عن أي منصة أخرى، ولو كانت تابعةً للخصم.

الثقة الإعلامية تُبنى قبل الطوارئ، ولا يمكن إصدارها بقرار عسكري.

شهادة الفاعل ومقدار ما تثبته

تحتل شهادات الفاعلين أهميةً خاصة؛ لأنها تكشف ما كانوا يفكرون فيه. فحين يشرح جلال الدقير وسائل المعارضة في زيادة الضائقة، لا نسمع اتهامًا حكوميًا بل صوتًا من داخلها. وحين يقرر عبد الواحد محمد نور أن القتال حول موارد الحكومة إلى ميزانية حرب وأشعر الشعب بالضغط، نعرف أن الاستنزاف الاقتصادي كان حاضرًا في تصوره.

هذه الشهادات تفتح ما أغلقه الخطاب العام، وتساعد المجتمع على رؤية ما وراء الشعارات. لكنها تحتاج إلى أن تُقرأ كاملةً وفي سياقها، فلا تُقتطع منها جملة لتصبح كل التاريخ.

والتعامل الرشيد معها يشبه منهج "سننظر": لا ندفن الشاهد لأنه يزعج الرواية الشائعة، ولا نحوله إلى تفسير وحيد. نستخرج منه ما يثبته، ثم نضعه بجانب الاقتصاد والحرب والسياسات وبقية الشهادات.

فالهدف من التوثيق ليس انتصار رواية على أخرى، بل تحرير المجتمع من احتكار أي طرف للحقيقة.

استخبارات الدولة أم استخبارات النظام؟

حين يختلط النظام بالدولة، تتحول أجهزة المعلومات من حماية الوطن إلى حماية السلطة. تراقب المعارضين أكثر مما تراقب التهديدات، وتقيس الولاء أكثر مما تقيس الخطر، وتستخدم المعلومات في الصراع الحزبي.

وقد تحقق هذه الأجهزة نجاحًا في منع الاحتجاج أو اختراق تنظيم، لكنها تفقد قدرتها على تقديم معرفة محايدة؛ لأن التقرير نفسه يصبح جزءًا من المعركة.

وعندما يسقط النظام، ينظر المجتمع إلى الجهاز كله بوصفه عدوًا، فيطالب بحله، فتخسر الدولة قدراته المهنية إلى جانب أدواره السياسية. وهذه كانت إحدى خلفيات أزمة إصلاح المخابرات بعد الإنقاذ.

البديل ليس جهازًا ضعيفًا، بل جهاز دولة قوي لا جهاز نظام: يجمع المعلومات وفق القانون، ولا يلاحق الناس لانتمائهم، ويقدم تقديره إلى مؤسسات لا إلى حزب، ويخضع لرقابة تحمي المجتمع وتحمي أسراره المهنية.

فالديمقراطية لا تعني أن تعيش الدولة بلا استخبارات؛ تعني ألا تكون الاستخبارات سلطةً فوق الدولة.

حماية حامل الخبر

لا يقدم الموظف أو الضابط خبرًا مزعجًا إذا كان يعلم أن مستقبله سينتهي بسببه. ولذلك تحتاج الدولة إلى حماية من يبلغ عن الخطر أو الفساد أو الخطأ، ما دام يعمل وفق قواعد ويقدم ما لديه بصدق.

ولا تعني الحماية أن كل مدعٍ محق، أو أن الاتهامات تُنشر بلا مسؤولية. تعني وجود قناة يمكن للفرد أن يلجأ إليها خارج رئيسه المباشر، وتحقيق يحميه من الانتقام ويحمي المتهم من التشهير.

فقد يعرف ضابط أن هناك تحركًا غير طبيعي، ويخشى أن يبلغ لأن قادته مرتبطون بالجهة المعنية. وقد يكتشف موظف تحويل موارد، أو يعرف صحفي علاقةً خارجيةً خطرة. إذا لم توجد مؤسسة تستقبل هذه المعلومات، تبقى في المجالس الخاصة ثم تظهر بعد الكارثة.

كثير من التاريخ السوداني محفوظ في صدور من حضروا الاجتماعات، لا في أرشيف الدولة. وهذا يجعل الذاكرة عرضةً للموت والحريق والإنكار.

الدولة التي تحمي الوثيقة والشاهد تحمي قدرتها على التعلم.

القرار الذي لا يعتمد على شخص واحد

قد يكون القائد واسع الخبرة، لكنه يظل إنسانًا محدودًا. يتعب، وينحاز، ويخطئ، ويثق في أشخاص قد يضللونه. ولذلك لا ينبغي أن يكون مصير الدولة متعلقًا بقدرته الفردية على قراءة الأخبار.

تحتاج القرارات الكبرى إلى مؤسسات تفرض المرور بمراحل: جمع المعلومات، وعرض التقديرات المختلفة، وفحص الافتراضات، وتقدير المخاطر، وتحديد البدائل، وتسجيل أسباب القرار.

وإذا خالف القائد رأي المؤسسات، يملك حقه الدستوري في الاختيار، لكنه يتحمل مسؤوليته ويُحفظ السجل للمراجعة. أما القرار الذي يصدر في دائرة مغلقة ثم لا يعرف أحد من اقترحه، فيجعل المحاسبة مستحيلة.

كما ينبغي أن يوجد فريق يتولى اختبار الرأي السائد، ويقدم السيناريو الذي لا تريد القيادة سماعه: ماذا لو كان الخصم أقوى مما نعتقد؟ ماذا لو فشل الحسم؟ ماذا لو استغل الخارج الحرب؟ ماذا لو لم يقبل المجتمع الإصلاح الاقتصادي؟

هذه الأسئلة لا تعطل القرار؛ تحميه من الغرور.

المعلومات حق للمجتمع وحدود السرية

ليست كل معلومات الدولة قابلةً للنشر؛ فالخطط العسكرية والمصادر الأمنية تحتاج إلى حماية. لكن السرية قد تتوسع حتى تشمل ما يحتاج المواطن إلى معرفته لمحاسبة من يحكمه.

من حق المجتمع أن يعرف الموازنة العامة، وحجم الموارد الأساسية، وأطر الاتفاقات الخارجية، وعدد القوات في الحدود التي لا تضر بالأمن، ومصير الأصول العامة، ونتائج التحقيقات الكبرى.

وكلما حجبت الدولة المعلومات غير الضرورية، ملأت الشائعة الفراغ. ويصبح المسؤول قادرًا على استخدام كلمة "أمن قومي" لحماية مصالح أو أخطاء لا لحماية الوطن.

وفي المقابل، لا يعني الحق في المعرفة نشر وثيقة قد تعرض الجنود أو العمليات للخطر. يحتاج الأمر إلى مؤسسات تحدد السرية وتراجعها، لا أن يقررها صاحب المصلحة وحده.

فالمجتمع الواعي لا يطلب كشف كل الأسرار، والدولة الأمينة لا تجعل كل شيء سرًا.

من الهدهد إلى الدولة المتعلمة

تكشف قصة الهدهد أن المعلومة لا تقلل من سلطة القائد؛ تصححها. وأن المصدر الصغير قد يرى ما لا تراه المؤسسة الكبرى. وأن التثبت لا يقتل المبادرة، بل يحول الخبر إلى قرار مسؤول.

ولو أردنا تحويل هذا النموذج إلى قاعدة سودانية، لقلنا: على الدولة أن تعرف من غاب، وأن تسمع من حضر بما لا تتوقعه، وأن تفصل الخبر عن هوية قائله، وأن تختبره بسرعة، وأن تتصرف قبل أن يصبح النبأ تاريخًا.

لقد كان خطر القوة الموازية "نبأً" قبل أن يصبح حربًا، وكانت صناعة الضائقة معلومةً في شهادات قبل أن تصبح جزءًا من الوعي العام، وكانت أزمات الأطراف إشارات قبل أن تصبح تمردًا. لكن الدولة تأخرت في السماع، أو سمعت ولم تتعلم.

وقصارى القول: لم تكن عظمة سليمان في أنه أحاط بكل شيء علمًا، بل في أن دولته استطاعت أن تكتشف ما لم تحط به، وأن يستمع الملك إلى هدهد يقول له: عرفت ما لم تعرف. أما الدولة التي لا يصل إلى قائدها إلا ما يؤكد رأيه، فهي جاهلة ولو كثرت أجهزتها. وقد امتلك السودان معلومات كثيرة عن أزماته، لكنه لم يمتلك دائمًا النظام الذي يحولها إلى معرفة وقرار. غابت الأخبار في الأدراج، وحُجبت بدافع الولاء، ورُفضت لأن أصحابها خصوم، وتداولها الناس شائعات في المجالس، ثم جاءت الحرب

فصدقت ما كان يمكن اختباره قبلها. إن أول حارس للدولة ليس من يقف أمام باب القائد، بل المعلومة الصادقة التي تصل إليه في وقت يستطيع فيه أن يمنع الخطر.

الفصل الحادي والعشرون

الشورى مؤسسة لا زينة سياسية

حين وصل كتاب سليمان إلى ملكة سبأ، لم تُخفِ الأمر عن قومها، ولم تتخذ القرار منفردةً اعتمادًا على مكانتها وما أوتيت من أسباب الملك. قالت: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ﴾.

تكشف هذه العبارة مبدأً عظيمًا في القيادة: القرار الذي يمس مصير الأمة لا يُصنع داخل عقل الحاكم وحده. فالسلطة، مهما بلغت خبرتها، تحتاج إلى عقول ترى ما لا تراه، وإلى مجتمع يتحمل معها مسؤولية الاختيار.

لكن الشورى ليست جمع الناس لتأييد قرار اتُّخذ مسبقًا، ولا مجلسًا يكرر رأي الرئيس بلغة مختلفة. إنها بناء يسمح بتعدد المعلومات، وظهور الرأي المخالف، ومناقشة البدائل، ثم تحديد من يملك القرار ومن يحاسَب على نتيجته.

وقد كثرت في السودان المجالس واللجان والمؤتمرات، لكن كثرتها لم تمنع القرارات الفردية ولا الكوارث. كانت المشكلة أن الشورى حضرت أحيانًا في الاسم وغابت في صناعة القرار.

ملكة تستشير وقوم يعلنون القوة

عرضت ملكة سبأ الأمر على الملأ، فجاء ردهم: ﴿نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾.

أعلن القادة استعدادهم العسكري، وأثبتوا أن الدولة ليست عاجزةً عن القتال. لكنهم لم يحولوا امتلاك القوة إلى قرار تلقائي بالحرب؛ أعادوا الأمر إلى القيادة السياسية.

وهذه دلالة مهمة في العلاقة بين السلطة والجيش. فالمؤسسة العسكرية تقدم تقديرها وقدرتها واستعدادها، لكنها لا تقرر وحدها الحرب التي ستدفع الأمة ثمنها. والقيادة السياسية من جانبها لا تتجاهل رأي أهل القوة ولا تستخدمهم بلا تقدير، بل تجمع القدرة العسكرية إلى المصلحة العامة.

لم تقل الملكة لقادة جيشها إن إظهار القوة نزعة عسكرية يجب إبعادها، ولم يقل القادة إن امتلاكهم البأس يمنحهم حق الحكم. عرف كل طرف موقعه: العسكري يبين القدرة، والسياسي يقدر المآل، والقرار يتعلق بمصير المجتمع كله.

وفي السودان اختلت هذه العلاقة مرارًا. فقد اتخذ العسكري قرار السياسة لأنه يملك السلاح، واتخذ السياسي مواقف أمنية من غير معرفة بطبيعة القوة. وكانت النتيجة إما وصايةً عسكريةً وإما إدارةً مدنيةً تستخف بالتهديد حتى يفاجئها.

"والأمر إليك": مسؤولية القرار لا تذوب في الجماعة

بعد أن قدم الملأ رأيهم، قالوا للملكة: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾. فالشورى لم تلغِ القيادة ولم تحول الدولة إلى اجتماع دائم لا يعرف من يقرر. استمعت الملكة، ثم تحملت مسؤولية الاختيار.

وهذا يفرق بين الشورى والفوضى. فبعض الحكومات تكثر اللجان حتى تضيع المسؤولية؛ إذا فشل القرار قال الجميع إنهم كانوا جزءًا من توافق، ولا يعرف المجتمع من يحاسب.

القيادة الراشدة تستشير على نحو حقيقي، لكنها لا تختبئ خلف المستشارين. والمستشار يقدم رأيه بوضوح، ولا يتبرأ منه بعد ظهور النتيجة. وتُحفظ البدائل التي نوقشت حتى تعرف الدولة كيف اتخذ القرار.

في التجربة السودانية كثيرًا ما صدرت القرارات الكبرى من دوائر ضيقة، ثم نُسبت إلى مجلس أو تحالف واسع. وإذا اعترض بعض أعضائه قالوا إنهم لم يكونوا على علم أو إن القرار اتُّخذ في اجتماع لم يحضروه.

هذه ليست شورى؛ إنها توزيع للغطاء السياسي مع ترك القرار في يد قلة.

الشورى ليست سماع الموالين

يسهل على الحاكم أن يجمع مجلسًا من أشخاص اختارهم لأنهم يوافقونه، ثم يقدم اجتماعهم دليلًا على الشورى. لكن المجلس الذي يعرف أعضاؤه أن مخالفة القائد تنهي مواقعهم لا يقدم رأيًا؛ يقدم طاعةً في صورة نصيحة.

تحتاج الشورى إلى استقلال نسبي للمشارك. أن يكون قادرًا على قول "لا" دون خوف من الفصل أو التخوين، وأن يملك المعلومات نفسها أو ما يكفي لفهم القضية، وألا يُطلب منه التصويت على قرار صيغ خارج المجلس من غير وقت لدراسته.

كما تحتاج إلى تنوع حقيقي. فإذا كان جميع الأعضاء من حزب واحد أو طبقة أو إقليم أو مصلحة، فقد يختلفون في التفاصيل لكنهم يشتركون في العمى نفسه.

وقد أحاطت الأنظمة السودانية نفسها بدرجات مختلفة من الموالين. الحزب الحاكم يختار مجالسه، والقيادة العسكرية تستشير دائرة الرتب العليا، والحاضنة السياسية تتشاور داخل مكوناتها، وكل طرف يسمي ذلك تمثيلًا وطنيًا.

لكن السودان الأوسع . الأقاليم والمجتمعات والنساء والشباب وأصحاب الخبرة المستقلة والقوى غير المسلحة . بقي خارج غرف كثيرة صُنعت فيها قراراته.

والشورى التي لا تسمع من سيدفع الثمن تظل ناقصة، ولو حضرها أكبر القادة.

احتكار تمثيل الثورة ونقيض الشورى

بعد ديسمبر، قدمت قوى الحرية والتغيير نفسها بوصفها الممثل السياسي للثورة، وكان لها دور حقيقي في الحشد والتفاوض. لكن الامر كان أوسع من تحالفها، ولم تكن هناك آلية انتخابية تحدد مقدار تمثيلها ولا أوزان مكوناتها.

وحين احتكرت مجموعة صغيرة نسبيًا عملية التفاوض وكتابة الوثيقة واختيار المسؤولين، غابت الشورى الوطنية الواسعة. لم تكن المشكلة أن المشاركين سيئو النية أو قليلو الخبرة، بل أن دائرة القرار كانت أضيق من المجتمع الذي تُحكم باسمه.

كما أدى تصنيف بعض القوى بأنها بقايا النظام أو قوى مضادة للثورة إلى إخراجها من النقاش قبل التمييز بين من ارتكب جرمًا ومن يملك رأيًا سياسيًا مختلفًا. ومع الإقصاء خسر الانتقال جزءًا من قدرته على بناء توافق يحميه.

ليس مطلوبًا أن يشارك كل فرد في كل قرار، ولا أن تُمنح القوى التي تعمل على تقويض الانتقال قدرةً على تعطيله. لكن هناك فرقًا بين حماية التحول من التخريب وبين جعل الخلاف السياسي دليلًا على عدم استحقاق المشاركة.

الشورى لا تعني أن يحب أهل الثورة خصومهم؛ تعني أن الدولة لا تُبنى بإلغاء مواطنيها.

المجلس التشريعي الغائب

كان المجلس التشريعي الانتقالي هو المؤسسة التي يمكن أن توسع المشاركة وتراقب الحكومة وتمنح المجتمع منبرًا لمناقشة السياسات. ومع ذلك لم يُشكَّل طوال المرحلة الأولى من الانتقال.

وقد كان غيابه من أكبر مظاهر الخلل. فالقوانين والقرارات والموازنات مضت من غير برلمان، وتولت هياكل محدودة بعض وظائف التشريع والرقابة، وأصبحت الحاضنة السياسية تمارس تأثيرًا من خارج مؤسسة دستورية واضحة.

قيل إن الخلاف على نسب التمثيل، واتفاق السلام المنتظر، وصعوبة إشراك الأقاليم، كلها عطلت التكوين. لكن كل شهر مضى بلا مجلس كان يعني زيادة سلطة التنفيذيين والشركاء المسلحين، وتقليل قدرة المجتمع على السؤال.

ولم يكن المجلس ضمانًا كاملًا للنجاح؛ فقد يتحول هو أيضًا إلى محاصصة. لكن وجوده وفق تمثيل واسع وقواعد معلنة كان أفضل من بقاء التشريع داخل اتفاقات قلة. واللافت أن القوى التي رفعت شعار الحكم المدني لم تجعل بناء المؤسسة المدنية الرقابية أولويتها الملزمة. انشغلت بتشكيل الحكومة ومجلس السيادة، بينما غاب الجسم الذي يجعل المدنية نظامًا لا مجرد وجود مدنيين في المناصب.

الشورى والانتخابات

ليست الانتخابات كل الشورى، لكنها أهم وسائل المجتمع الحديث في تحديد من يتحدث باسمه. فالشورى العامة لا يمكن أن تُترك لمن يعلن أنه يمثل الناس؛ تحتاج إلى طريقة يستطيع بها المواطن الاختيار والتغيير.

وقد عانت الفترات الانتقالية من توتر بين شرعية الثورة وشرعية الانتخاب. تقول القوى الثورية إن النظام القديم شوه المجتمع وأضعف الأحزاب، وإن الانتخابات العاجلة قد تعيد القوى المنظمة القديمة. وقد يكون في هذا الخوف قدر من الواقعية.

لكن تأجيل الانتخاب لا يحل المشكلة إذا لم يُستخدم الوقت لبناء سجل وقانون ومفوضية وتوعية. وقد يتحول الادعاء بأن المجتمع "غير جاهز" إلى وصاية من نخبة ترى نفسها أقدر على معرفة مصلحته.

لا يُشترط أن تُجرى الانتخابات في اليوم التالي للسقوط، لكن يجب أن يكون الطريق إليها محددًا، وأن تُقاس كل مهمة انتقالية بمقدار تقريبها منها. فإذا مرت السنوات من

غير مجلس تشريعي ولا تعداد ولا سجل ولا موعد ثابت، لم يعد التأجيل إعدادًا؛ أصبح طريقةً للبقاء.

الشورى التي لا تنتهي إلى حق المجتمع في الاختيار تظل مشاورةً بين النخب.

الشورى داخل الحزب

لا يمكن بناء دولة شورى بأحزاب يحكمها الفرد أو الأسرة أو الدائرة المغلقة. فإذا كان الحزب نفسه لا ينتخب قيادته بحرية، ولا يسمح بالرأي المخالف، فكيف يمارس الديمقراطية حين يصل إلى الحكم؟

وقد ارتبط كثير من الأحزاب السودانية بزعماء تاريخيين أو طائفيين أو فكريين، واستمدت تماسكها من شخصياتها أكثر من مؤسساتها. كما خضعت الحركات المسلحة لقيادات طويلة البقاء، وأصبحت المؤتمرات الداخلية أحيانًا وسائل لتجديد التفويض لا لمحاسبة القيادة.

والحركات التي تنشأ في السر أو الحرب تميل بطبيعتها إلى المركزية؛ لأن الخطر يتطلب وحدة الأمر. لكن المشكلة تبدأ حين تنتقل إلى السياسة وتحتفظ بثقافة الطاعة نفسها.

حتى التنظيمات التي رفعت الشورى أو الديمقراطية قد مارست داخلها ضيقًا بالخلاف، وانقسمت حول الأشخاص والسلطة. وعندما يصل حزب غير ديمقراطي إلى الدولة، ينقل إليها عيوبه: احتكار القرار، وتقديم الولاء، والخوف من النقد.

إصلاح السياسة يبدأ من داخل التنظيمات، لا من الدستور وحده.

الشورى داخل المؤسسة العسكرية

لا تقوم المؤسسة العسكرية على التصويت في كل أمر؛ تحتاج إلى قيادة وحسم وانضباط. لكن ذلك لا يعني أن القرار العسكري فردي أو أن القائد يستغني عن أركانه وتقديراتهم.

توجد داخل الجيوش المهنية عمليات منظمة للتخطيط، يعرض فيها الضباط المعلومات والبدائل والمخاطر، ثم يصدر القائد قراره ويتحمل مسؤوليته. والانضباط يبدأ بعد القرار، أما قبله فينبغي أن تكون هناك مساحة كافية للرأي المهني.

إذا خشي الضابط من مخالفة قائده، فقدت القيادة معرفة الميدان. وإذا تحولت الأركان إلى منفذين فقط، أصبح مصير القوات متعلقًا بتقدير فرد واحد.

وفي السودان، حيث تداخل العسكري بالسياسي، تصبح الشورى المهنية أكثر صعوبة؛ فقد يُفسر الاعتراض داخل القيادة بوصفه موقفًا سياسيًا أو ولاءً لمركز آخر. كما أن تعدد القوات يعني أن كل قيادة تتشاور داخل دائرتها، من غير مجلس موحد يوازن التقديرات.

وكان قرار التعامل مع الحشود قبل حرب أبريل يحتاج إلى أعلى درجات الشورى المهنية، وإلى خطط بديلة واختبار لفرضية الحرب السريعة. فإذا غلب رأي مطمئن أو هجومي ولم يجد من يعارضه، كانت النتيجة أثرًا لغياب الشورى حتى داخل أهل القوة.

ملكة سبأ وتقدير عاقبة الحرب

لم تكتفِ الملكة بسماع إعلان القوة. قدّمت قراءةً لمآلات الحرب: ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾.

لم يكن كلامها خوفًا مجردًا من القتال، بل معرفةً بطبيعة الحرب: لا تقف آثارها عند القادة والجنود؛ تدخل المدينة، وتفسد العمران، وتقلب مراتب المجتمع، وتذل أهله.

لقد أعلن الملأ قدرتهم، وأعلنت الملكة كلفة استخدام القدرة. وهذا هو التكامل المطلوب في القرار: العسكري يبين هل يستطيع القتال، والقيادة تسأل ماذا يبقى بعد الانتصار.

ليست كل تسوية استسلامًا

بعد تقديرها لعاقبة الحرب، اختارت الملكة أن تختبر نيات سليمان بإرسال هدية. لم تندفع إلى القتال، ولم تستسلم فورًا؛ استخدمت أداة دبلوماسية لتعرف هل أمامها ملك يطلب المال أم صاحب رسالة ومشروع.

تكشف هذه الخطوة أن القيادة تستطيع تأجيل الحرب لا خوفًا، بل طلبًا لمزيد من المعرفة وفتحًا لمسار أقل كلفة. فالتفاوض ليس دائمًا ضعفًا، والاختبار لا يعني التخلي عن الاستعداد.

وفي الثقافة السياسية السودانية كثيرًا ما تُتهم التسوية بالخيانة. يرفض العسكري التنازل لأنه يمس هيبة المؤسسة، ويرفض الثائر التفاوض لأنه يمنح الخصم شرعيةً، ويرفض

الحاكم الحوار لأنه يظهر ضعفه. ويستمر الجميع حتى تصبح التسوية التي يقبلونها بعد الدماء أسوأ مما كان متاحًا قبلها.

الشورى الرشيدة تفكك ثنائية الحرب أو الاستسلام. توجد وسائل للضغط والاختبار والوساطة والضمانات والتدرج، بشرط ألا تتحول إلى تأجيل يسمح للخطر بالنمو.

ملكة سبأ لم ترسل الهدية لتشتري الوقت إلى ما لا نهاية، بل لتنتج معلومةً تقود إلى قرار.

قيادة تسمع ولا تتبع الأكثر صخبًا

قال الملأ إنهم أولو قوة وبأس، وهو خطاب جذاب في لحظة التهديد. فالجمهور يحب القائد الذي يظهر الصلابة، ويخشى أن يبدو التريث ضعفًا.

لكن الملكة لم تجعل حماسة أهل القوة بديلًا عن عقلها. استمعت إليهم، ثم قدمت تقديرًا مختلفًا. لم تهنهم ولم تنكر استعدادهم، لكنها منعت قوة الجيش من أن تصبح القرار السياسي كله.

وهذا نموذج تحتاجه الدولة في زمن الاستقطاب. فصاحب الصوت الأعلى لا يملك دائمًا الرأي الأصح، وشعبية الشعار لا تثبت سلامة النتيجة. والقائد الذي يتبع الحشد حتى لا يخسر تأييده لا يقود؛ يُقاد.

في ديسمبر، تم ضغط لتحقيق مطالب، لكن بعض الشعارات أغلقت باب التسوية أو استعجلت قرارات لم تُدرس. وفي المقابل استخدمت القيادات العسكرية الخوف من الفوضى لتبرير الحسم. وبين صخب الشارع وهيبة السلاح غاب أحيانًا صوت من يقدر المآل.

الشورى لا تتبع أعلى الأصوات؛ تمنح كل رأي وزنه بحسب حجته وأثره.

المرأة والقيادة في مشهد سبأ

تعرض السورة ملكةً تقود دولةً وتستشير قومها وتقدر الحرب وتستخدم الدبلوماسية، من غير أن يكون التركيز على كونها امرأةً مدخلًا للانتقاص من حكمتها. وقد نقل الهدهد خبر الملك بقوله: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ﴾، ثم كشفت الأحداث عن قيادة راشدة في إدارة الأزمة.

تفتح هذه الدلالة سؤال مشاركة النساء في صناعة القرار، لا بوصفها حصةً شكلية، بل لأن المجتمع يفقد نصف خبرته حين يحصر القرار في دوائر الرجال والحرب.

كانت النساء في الثورات السودانية في مقدمة الحراك، وتحملن آثار الحرب والنزوح والفقر، لكن حضورهن في طاولات التفاوض ومراكز الأمن وصناعة الاتفاقات لم يوازِ دائمًا حجم ما دفعنه.

ولا يكفي أن توجد امرأة في المجلس إذا كانت قواعده مغلقةً أو إذا اختيرت للزينة السياسية. المشاركة الحقيقية تعني أن تدخل الخبرة الاجتماعية المختلفة في تحديد الأولويات؛ فالذي يعيش أثر الحرب على الأسرة والتعليم والصحة يرى جانبًا قد لا يراه القائد العسكري أو الحزبي.

إن حكمة ملكة سبأ لم تأتِ من ضعف أمام الحرب، بل من إدراك أوسع لكلفتها على العمران.

الشورى لا تلغي المرجعية

قد تُفهم الشورى على أنها جعل الحق تابعًا للأغلبية؛ فما اتفق عليه الناس يصبح صوابًا. لكن الرؤية القرآنية تجعل الشورى تعمل داخل مرجعية العدل والحق، لا فوقهما. لا يستطيع مجلس أن يبيح ظلم جماعة أو مصادرة حقها لمجرد أن الأغلبية وافقت. ولا تستطيع الثورة أن تجعل العقوبة الجماعية عادلة، ولا البرلمان أن يمنح الانقلاب شرعيةً، ولا الحكومة أن تحول السلاح المستقل إلى وضع طبيعي.

فالشورى تبحث عن أفضل سبيل لتنزيل القيم على الواقع، لكنها لا تُسقط القيم نفسها. وهي بهذا تجمع بين مرجعية الوحي وخبرة المجتمع، فلا تحتكر النخبة الدينية تفسير المصلحة، ولا تجعل إرادة الأكثرية مصدرًا مطلقًا للحق.

وقد أضرت بالسودان ثنائيات جعلت الشريعة في مواجهة الديمقراطية، أو الإرادة الشعبية في مواجهة المرجعية. بينما فقه الاستخلاف يرى أن الشورى أصل في أداء الأمانة.

كيف تتحول الشورى إلى مؤسسة؟

لكيلا تبقى الشورى خطابًا، تحتاج إلى بناء واضح:

انتخابات دورية تحدد التفويض.

برلمان يراقب التشريع والموازنة والحكومة.

أحزاب ديمقراطية من داخلها.
مجالس محلية تنقل معرفة الأقاليم.
مجلس أمن قومي يجمع السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي.
قضاء يحمي الحقوق من الأغلبية والسلطة.
إعلام يتيح الرأي المخالف.
نشر المعلومات التي يحتاجها المشاركون لاتخاذ القرار.
تسجيل الآراء والبدائل حتى لا تضيع المسؤولية.
حماية من يقول رأيًا لا يرضي القيادة.
هذه المؤسسات لا تضمن أن كل قرار سيكون صحيحًا، لكنها تقلل احتمال أن يقود خطأ فرد أو جماعة ضيقة أمةً كاملةً إلى الكارثة.
والشورى الحقيقية ليست إبطاءً للدولة. قد تستغرق وقتًا قبل القرار، لكنها توفر سنوات من إصلاح خطأ اتُّخذ في ساعة.
من المحاصصة إلى المشاركة
اختلطت الشورى في السودان بالمحاصصة. يقال إن إشراك الأحزاب والحركات والأقاليم يحقق التوافق، ثم تُوزع المواقع بينها. لكن إعطاء كل قيادة منصبًا لا يعني أن المجتمع شارك.
المحاصصة تشرك المنظمات في الغنيمة، أما الشورى فتشرك الأمة في القرار. وقد تضم الحكومة عشرات الأطراف وتظل مغلقةً إذا لم يكن المواطن قادرًا على محاسبتها. كما أن التوسع في عدد الشركاء قد يشل القرار؛ فكل طرف يملك حق نقض لحماية حصته. والبديل ليس إقصاء الجميع وتمكين حزب واحد، بل الفصل بين المشاركة السياسية والإدارة التنفيذية: تمثل القوى في البرلمان والحوار، وتُسند الوظائف التنفيذية وفق الكفاءة والبرنامج والمسؤولية.
فليس كل من شارك في الثورة أو حمل السلاح مؤهلًا لإدارة وزارة، وليس حرمانه من المنصب إقصاءً ما دام يستطيع العمل السياسي والتنافس.
حين تصبح المشاركة مساويةً للوظيفة، تتحول الدولة إلى تعويضات، ويصبح السلام والثورة طريقين إلى الرواتب لا إلى بناء المؤسسات.

الشورى التي تحمي القائد من نفسه

قد يظن القائد أن الشورى قيد على سلطته، لكنها في الحقيقة حماية له. فهي تكشف له ما غاب، وتوزع مسؤولية المعرفة، وتمنع غروره، وتتيح تصحيح القرار قبل أن يحمل وحده وزر النتيجة.

لكنها لا تعفيه بعد القرار؛ قال الملأ للملكة: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾. تستشير ثم تختار وتتحمل. والقائد الذي يحيط نفسه بمن يخافونه يظن أنه أكثر حرية، لكنه يصبح أسيرًا لجهله. أما الذي يبني مجلسًا يستطيع مخالفته، فقد أقام حرسًا لعقله قبل أن يقيم حرسًا لجسده. وقد كان السودان يحتاج إلى هذا الحرس في كل مراحله مثلا: من يقول لعبد الله خليل إن تسليم السلطة للجيش سيلغي الجميع، ويقول لقوى الانتقال إن التفكيك بلا بديل يضعف الدولة.

كان المتحدثون موجودين في أوقات كثيرة، لكن الشورى لم تكن المؤسسة التي تلزم السلطة بسماعهم.

وقصارى القول: لم تكن حكمة ملكة سبأ في أنها تجنبت الحرب فحسب، بل في أنها لم تجعل قوتها وعرشها يغنيانها عن قومها، ولم تجعل رأي أهل البأس قرارًا نهائيًا، ولم تذب مسؤوليتها داخل المجلس. استشارت، وقدرت المآل، واختبرت نيات الخصم، ثم اتخذت القرار. أما السودان فقد كثرت فيه المجالس وقلت الشورى؛ اجتمعت القيادات لتتقاسم المواقع، وغاب المجلس الذي يمثل الشعب، واستُدعي الشارع لتأييد قرارات صُنعت في غرف ضيقة، وتحدث العسكريون والمدنيون كل داخل دائرته حتى سقطت الدولة بينهما. إن الشورى ليست زينةً توضع على وجه السلطة، بل نظام إنذار وحماية يمنع القوة من أن تقود العقل، ويمنع القائد من أن يختزل الأمة في نفسه. وحين تغيب، لا يبقى من يحرس صاحب القرار من قراره.

وإذا كانت الوحدة المضمونية لسورة النمل تكشف أن الشورى ليست زينة سياسية ولا إجراءً شكليًا، فإن بناء مدلولها المعاصر يقتضي تحرير علاقتها بالديمقراطية؛ إذ أدى التشابه في بعض الوسائل الإجرائية إلى القول بتطابق المفهومين، كما أدى اختلاف مرجعيتيهما إلى القول بالتعارض المطلق بينهما. وبين التطابق المتعجل والقطيعة المطلقة، يأتي الفصل التالي لبحث الفروق في المنطلقات الإبستمولوجية والمرجعية

والمعيارية، وتحديد ما يمكن الإفادة منه من الأدوات الديمقراطية داخل نظام شوري استخلافي معاصر.

الفصل الثاني والعشرون

رؤية قرآنية لمفهومي الشورى والديمقراطية

دراسة في المنطلقات الإبستمولوجية والمرجعية الكلية والمعيارية والطرائق الإجرائية لبناء الدولة والسلطة

مدخل: تحرير موضع المقارنة

كثيرًا ما يُطرح السؤال عن العلاقة بين الشورى والديمقراطية في صيغة مختزلة: هل الشورى هي الديمقراطية؟ وهل الديمقراطية هي الصورة الحديثة للشورى؟ وهل يمكن وصف النظام الإسلامي بأنه "ديمقراطي" لمجرد اعتماده الانتخاب والتعددية وتداول السلطة؟

غير أن هذه الأسئلة، على أهميتها، تبدأ غالبًا من موضع غير دقيق؛ لأنها تقارن بين مفهومين قبل أن تحدد المستوى الذي تقع فيه المقارنة. فالشورى ليست مجرد وسيلة إجرائية لاختيار الحاكم، والديمقراطية ليست مجرد صندوق اقتراع. كل منهما نشأ داخل نظام معرفي، واستند إلى مرجعية كلية، وحمل تصورًا مخصوصًا للإنسان والمجتمع والسلطة والحق والخير والمصلحة ومصدر الإلزام.

ومن ثم، فإن المقارنة العلمية لا ينبغي أن تبدأ من الإجراءات، وإنما من الأصول المؤسسة لها؛ لأن تشابه الأدوات لا يعني وحدة المرجعيات، كما أن اختلاف المرجعيات لا يستلزم رفض كل ما تنتجه النظم الأخرى من خبرات إجرائية نافعة.

والخطأ يقع في اتجاهين متقابلين:

أولهما: إذابة الشورى في الديمقراطية، وتصويرها بوصفها النسخة الإسلامية المبكرة منها.

وثانيهما: إقامة قطيعة مطلقة بينهما، ورفض كل آليات الديمقراطية المعاصرة بدعوى اختلاف المنطلقات المرجعية.

أما المنهج الأقوم في منظورنا، فيميز بين ثلاثة مستويات:

المستوى المرجعي والإبستمولوجي: ويتعلق بمصدر المعرفة والقيم والشرعية.

المستوى المعياري: ويتعلق بالعدل والحق والحرية والمسؤولية وحدود السلطة.

المستوى الإجرائي والمؤسسي: ويتعلق بالانتخاب والتمثيل والمساءلة وتداول السلطة والفصل بين الوظائف العامة.

وعند هذا التمييز يمكن القول ابتداءً: إن الشورى والديمقراطية قد تلتقيان في بعض الآليات، وتتباينان في بعض التطبيقات، ولكنهما لا تتطابقان في المرجعية الكلية ولا في مفهوم السيادة ولا في الغاية النهائية من الدولة والسلطة.

أولًا: الشورى والديمقراطية بين المفهوم والنظام

الشورى في الرؤية القرآنية ليست كلمة سياسية جزئية، ولا إجراءً محصورًا في اختيار الحاكم، وإنما هي مبدأ اجتماعي وعمراني وأخلاقي ينظم مشاركة الجماعة في تدبير شؤونها. ولذلك وردت في سياق وصف الجماعة المؤمنة نفسها:

﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾.

فالآية لم تقل: "وحاكمهم يشاورهم"، بل أسندت الأمر إلى الجماعة: ﴿وَأَمْرُهُمْ﴾، وجعلت الشورى قائمة ﴿بَيْنَهُمْ﴾. وهذا التركيب يمنع اختزال الشورى في منحة يقدمها الحاكم لرعيته متى شاء، ويجعلها صفة بنيوية في المجتمع المستخلف، وطريقة في إنتاج القرار العام، وضابطًا لعلاقة السلطة بالأمة.

أما الديمقراطية، في أصلها السياسي الحديث، فهي نظام يمنح الشعب حق المشاركة في إنشاء السلطة العامة، واختيار من يتولاها، ومراقبته، وتغييره وفق قواعد وإجراءات متفق عليها. غير أن الديمقراطية ليست نموذجًا واحدًا؛ فقد تطورت من ديمقراطية مباشرة إلى تمثيلية، ثم ليبرالية ودستورية واجتماعية وتوافقية، ودخلت عليها مفاهيم الحقوق والحريات والفصل بين السلطات وسيادة القانون.

وهنا يلزم التفريق بين الديمقراطية بوصفها فلسفة في السيادة والمرجعية، والديمقراطية بوصفها مجموعة من الآليات المؤسسية لمنع الاستبداد وتنظيم المشاركة والتداول والمساءلة. فما يقبل أو يرفض منها لا يُحكم عليه بوصفه حزمة واحدة، بل يُنظر في أصله ووظيفته وأثره ومدى اتساقه مع المرجعية القرآنية.

ثانيًا: الاختلاف في المنطلقات الإبستمولوجية

1. المعرفة في الرؤية القرآنية

يقوم النظام المعرفي القرآني على أن الوحي هو المرجعية العليا التي تهدي العقل وتحرره من أهوائه وانغلاقاته، دون أن تلغي وظيفته في النظر والاجتهاد والخبرة والتدبير. فالعقل لا يعمل خارج الهداية، والوحي لا يحول الإنسان إلى كائن معطل الإرادة والتفكير.

وتتأسس المعرفة السياسية في هذا النظام على تفاعل منضبط بين:

- الوحي بوصفه مصدر الرؤية الكلية والقيم الحاكمة.
- العقل بوصفه أداة للفهم والاجتهاد والموازنة.
- الواقع بوصفه مجالًا للتنزيل والاختبار.
- الخبرة الإنسانية بوصفها موردًا للتعلم لا مصدرًا للمرجعية المطلقة.

السنن الاجتماعية والتاريخية بوصفها قوانين تجري عليها حركة المجتمعات والدول.

ولذلك لا يقدم القرآن شكلًا جامدًا للدولة أو قائمة تفصيلية نهائية لمؤسسات الحكم، وإنما يؤسس القواعد الكلية: العدل، والأمانة، والشورى، والمسؤولية، والوفاء بالعهد، ومنع البغي، وصيانة الحقوق، وربط القوة بالحق، ثم يفتح المجال للاجتهاد في بناء المؤسسات المناسبة لاختلاف الأزمنة والأمكنة.

2. المعرفة في التصور الديمقراطي الحديث

نشأت الديمقراطية الحديثة داخل تحولات أوروبية مخصوصة، من أبرزها الصراع مع الحكم المطلق والهيمنة الكنسية، وصعود الفردانية، والعقلانية، والعقد الاجتماعي، والدولة القومية، ثم الليبرالية والعلمانية.

وقد ترتب على ذلك، في جانب معتبر من فلسفتها، نقل مركز التشريع السياسي من المرجعية المتعالية إلى الإرادة البشرية، وجعل الإنسان أو الشعب مصدرًا نهائيًا للشرعية القانونية والسياسية. ومن هنا ظهرت فكرة "سيادة الشعب" بمعنى أن الإرادة الجمعية هي المنشئة للسلطة والقانون.

ولكن لا ينبغي تبسيط الديمقراطية وكأنها مذهب فلسفي واحد؛ فثمة ديمقراطيات تستند إلى العلمانية الصارمة، وأخرى تحتفظ بحضور ديني وثقافي في المجال العام، وثمة نظم تجعل الدستور والحقوق الأساسية قيودًا على الأغلبية نفسها. وهذا يكشف أن

الديمقراطية المعاصرة ليست مجرد حكم غير محدود للأكثرية، بل هي مجال متغير من التصورات والمؤسسات.

غير أن تعدد التصورات الديمقراطية لا يزيل المعضلة المعرفية الكامنة فيها، بل ينقلها من مستوى التعريف المجرد إلى مستوى الواقع الاجتماعي والسياسي: هل يمارس الشعب السلطة فعلًا، أم تمارسها النخب والبيروقراطيات باسمه؟ وهل تكفي الانتخابات وعدّ الأصوات لإنتاج قرار مشروع، أم أن المشروعية تحتاج إلى تداول عام يشارك فيه المتأثرون بالقرار؟ ثم هل يستطيع التداول، مهما بلغت سلامة إجراءاته، أن يؤسس بذاته معيار الحق والعدل؟

وينقلنا تحليل الأساس المعرفي للديمقراطية من سؤال نشأتها ومرجعيتها إلى سؤال إمكانها الواقعي: هل يستطيع الشعب، في المجتمعات الحديثة المعقدة، أن يمارس سلطة حقيقية؟ أم أن الحديث عن "حكم الشعب" يتحول، بفعل تعقّد الدولة واحتراف السياسة، إلى غطاء معياري لحكم النخب والأحزاب والبيروقراطيات ومراكز المال والإعلام؟

وهذه الأسئلة لم يصغها خصوم الديمقراطية من خارجها، بل نشأت في قلب الفكر الاجتماعي والسياسي الغربي نفسه، ومثّل الجدل بين ماكس فيبر ويورغن هبرماس إحدى أبرز ساحاتها.

وقد تجسدت هذه الأسئلة بوضوح في السجال بين ماكس فيبر ويورغن هبرماس؛ إذ قدّم فيبر تحليلًا واقعيًا كشف من خلاله ميل الدولة الحديثة إلى سيطرة البيروقراطية والنخب والقيادات الكاريزمية، بينما حاول هبرماس إنقاذ الإمكان الديمقراطي من خلال مفهوم السلطة التواصلية والديمقراطية التداولية. ويتيح النظر في هذا السجال اختبار الديمقراطية من داخل بنيتها الفكرية والسوسيولوجية قبل مقارنتها بالنموذج الشورى القرآني.

الديمقراطية بين الاستحالة السوسيولوجية والإمكان التداولي

قراءة في جدل ماكس فيبر ويورغن هبرماس ومأزق الأغلبية من منظور الشورى والاستخلاف

تمهيد: من المقارنة الاصطلاحية إلى الاختبار السوسيولوجي

لا تكتمل المقارنة بين الشورى والديمقراطية بالوقوف عند التعريفات السياسية أو الإجراءات الانتخابية؛ لأن السؤال الأعمق ليس: أي النظامين يسمح بمشاركة أوسع في اختيار الحاكم؟ وإنما: هل يستطيع الشعب، في المجتمعات الحديثة المعقدة، أن يمارس سلطة حقيقية؟ أم أن الحديث عن "حكم الشعب" قد يتحول إلى غطاء معياري لحكم النخب والأحزاب والبيروقراطيات ومراكز المال والإعلام؟

هذا السؤال لم يصدر عن خصوم الديمقراطية وحدهم، بل نشأ في قلب الفكر الاجتماعي والسياسي الغربي. وقد مثّل الجدل بين ماكس فيبر ويورغن هبرماس إحدى أهم المحاولات للكشف عن التوتر بين المثال الديمقراطي والواقع الاجتماعي؛ إذ انتهى فيبر إلى التشكيك في إمكان ممارسة الشعب للسلطة بصورة مباشرة وفعالة في الدولة الحديثة، بينما حاول هبرماس إنقاذ المشروع الديمقراطي من خلال الفعل التواصلي والديمقراطية التداولية..

وقد أعاد إيف سينتومير بناء هذا الجدل في كتابه "الديمقراطية المستحيلة؟ السياسة والحداثة عند فيبر وهبرماس"، مبينًا أن أزمة الديمقراطية لا تتعلق بسلامة المبدأ المعلن وحده، وإنما بقدرته على الصمود أمام حقائق التنظيم الحديث: البيروقراطية، والأحزاب، والأسواق، والإعلام، والتفاوت الاجتماعي، وهيمنة الخبراء، وتعقّد الدولة، وعجز المواطن العادي عن الإحاطة بتفاصيل القرار العام.

ومن منظور النظام المعرفي القرآني وعلم الاجتماع الاستخلافي العمراني السنني، تكتسب هذه المناقشة أهميتها؛ لأنها تكشف أن الديمقراطية ليست حقيقة مكتملة أو نهاية للتاريخ السياسي، وإنما بناء تاريخي بشري يحمل في داخله تناقضات بين مرجعيته المعيارية وآلياته الواقعية. كما تدفعنا إلى تجنب تقديم الشورى في صورة مثالية مجردة؛ فالشورى لا تتحول إلى واقع لمجرد ورودها في النص، بل تحتاج إلى إنسان مؤهل، ومجتمع فاعل، ومؤسسات ضابطة، وثقافة تسمح بالاختلاف، وآليات تمنع احتكار المعرفة والقوة.

أولًا: الالتباس الكامن في مفهوم الديمقراطية

تعني الديمقراطية، في معناها الاشتقاقي، حكم الشعب أو سلطة الشعب. لكن هذا التعريف يثير أسئلة أكثر مما يقدم من إجابات: من هو الشعب؟ وهل يمثل وحدة سياسية متجانسة أم جماعات متعددة المصالح والهويات؟ وكيف يمارس سلطته؟ وهل يمارسها بنفسه أم يفوضها إلى ممثلين؟ وإذا فوضها، فمن يضمن ألا يتحول الوكلاء إلى طبقة سياسية مستقلة عنه؟ وهل تعبر إرادة الأغلبية بالضرورة عن المصلحة العامة؟ وكيف تتكون هذه الإرادة في ظل تفاوت الثروة والمعرفة والقدرة على امتلاك وسائل التأثير؟

لقد توسع الانتخاب العام، وتعددت الأحزاب، وانتشرت البرلمانات، لكن هذا التوسع لم يؤد تلقائيًا إلى انتقال السلطة الفعلية إلى المواطنين. ففي كثير من التجارب بقيت القرارات الكبرى خاضعة لتأثير المؤسسات البيروقراطية، ومراكز المال، والشركات العابرة للحدود، والأجهزة الأمنية، ووسائل الإعلام، وجماعات الضغط، والخبراء الذين لا يخضعون دائمًا لرقابة شعبية فاعلة. وهكذا نشأ تناقض بين الديمقراطية بوصفها وعدًا بحكم الشعب، والديمقراطية بوصفها واقعًا تحكمه نخب محدودة باسمه[١١٠].

وبذلك تصبح البيروقراطية، التي أنشئت لخدمة القرار السياسي، قوة قادرة على توجيهه والتحكم في تنفيذه. فالموظف الدائم يملك المعرفة الفنية والذاكرة المؤسسية، بينما يأتي الوزير أو النائب لفترة محدودة. ومع الزمن قد تنتقل السلطة الفعلية من المؤسسات المنتخبة إلى الجهاز الإداري الذي لا ينتخبه الشعب.

كذلك لا تظل الأحزاب الحديثة تجمعات حرة للمواطنين، بل تميل إلى التحول إلى منظمات محترفة لها قيادات وموظفون ومصالح وآليات داخلية. ويصبح المواطن مطلوبًا عند الانتخابات، ثم يعود بعدها متلقيًا للقرارات التي يصوغها السياسيون المحترفون والخبراء. ومن هذه الزاوية تصبح الديمقراطية آلية لاختيار القادة أكثر من كونها ممارسة يومية لسلطة الشعب[١١١].

---

[١١٠] Max Weber, Economy and Society, ed. Guenther Roth and Claus Wittich (Berkeley: University of California Press, 1978), esp. the chapters on bureaucracy and legitimate domination

[١١١] يرتبط هذا التحليل باحتراف السياسة وتنظيم الأحزاب والقيادة البرلمانية عند فيبر؛ انظر:

ولا يتوقف الخطر عند البيروقراطية؛ فقد تلجأ الجماهير، في مواجهة جمود المؤسسات وتعقيدها، إلى القائد الكاريزمي الذي يخاطب العاطفة ويعد بتجاوز النخب والإجراءات. وعندئذ تتأرجح الدولة الحديثة بين بيروقراطية مغلقة تدير المجتمع بلا مشاركة حقيقية، وقيادة كاريزمية تستند إلى التأييد الجماهيري لتوسيع سلطتها الشخصية[١١٢].

ثالثًا: دلالة النقد الفيبري بالنسبة إلى التجربة السودانية

تكشف التجربة السودانية كثيرًا من مظاهر المعضلة التي وصفها فيبر، ولكن في سياق دولة أضعف مؤسسيًا وأكثر تعرضًا للانقسام والعنف. فالأحزاب التي ترفع شعار حكم الشعب قد تدار داخليًا بواسطة زعامات تاريخية أو دوائر ضيقة، والقوى التي تطالب بالديمقراطية في مواجهة خصومها قد لا تمارسها داخل مؤسساتها، والبرلمانات قد تتحول إلى ساحات للمساومات بدل أن تكون مؤسسات للتداول الرشيد.

وفي المقابل، أنتج ضعف المؤسسات تطلعًا متكررًا إلى القائد المنقذ أو المؤسسة القادرة على حسم الفوضى. وبهذا تأرجحت السياسة السودانية بين تعددية حزبية ضعيفة التنظيم وسلطة مركزية تسوغ قبضتها بالحاجة إلى الاستقرار.

وتكشف الثورات السودانية الفارق بين الحضور الجماهيري والسلطة الشعبية المؤسسية، فقد استطاعت الجماهير إسقاط أنظمة، لكنها لم تتمكن من تحويل قوتها الثورية إلى مؤسسات مستدامة لصناعة القرار ومراقبة السلطة. وبعد انحسار لحظة التعبئة، عادت القوة الأكثر تنظيمًا – عسكرية كانت أم حزبية أم بيروقراطية – لتملأ الفراغ.، غير أن ذلك لا يثبت استحالة المشاركة الشعبية، بل يكشف أن الإرادة الجماهيرية إذا لم تتحول إلى معرفة وتنظيم ومؤسسات ومساءلة تبقى طاقة احتجاجية قابلة للتبديد أو الاختطاف.

رابعًا: هبرماس ومحاولة إنقاذ الديمقراطية بالتداول

رفض يورغن هبرماس التسليم بأن السياسة الحديثة محكومة حتمًا بسيطرة البيروقراطية والنخب. وحاول إعادة بناء الديمقراطية على أساس لا يجعل الشعب كتلة واحدة ذات

Max Weber, "Politics as a Vocation," in From Max Weber: Essays in Sociology, trans. and ed. H. H. Gerth and C. Wright Mills (New York: Oxford University Press, 1946).

[١١٢] ولا تعني الأنماط المثالية أنها توجد في الواقع التاريخي بصورة نقية، في التمييز بين أنماط السيطرة التقليدية والكاريزمية والعقلانية-القانونية انظر:
Weber, Economy and Society

إرادة غامضة، ولا يختزل مشاركته في التصويت الدوري. فالإرادة العامة، في تصوره، لا تكون موجودة مسبقًا، وإنما تتكون من خلال التواصل والنقاش العام وعرض الحجج ومراجعة الادعاءات[١١٣].

ومن هنا برز مفهوم "السلطة التواصلية"؛ وهي القوة التي تنتج من قدرة المواطنين على التداول الحر وتكوين رأي عام يستطيع التأثير في مؤسسات الدولة. فالسلطة لا تتجسد في جهاز الحكم وحده، بل تنشأ أيضًا في الفضاء العام، وفي الجمعيات والمنتديات والحركات المدنية والإعلام والنقابات وسائر المجالات التي يناقش فيها الناس شؤونهم المشتركة[١١٤].

ووفق هذا التصور، لا تصبح الديمقراطية مجرد حكم الأغلبية؛ لأن التصويت يمثل نهاية مؤقتة لمسار التداول، لا بديلًا عنه. فالقرار العددي يكتسب مشروعيته بقدر ما سبقته فرص متكافئة للمشاركة والتعبير والنقد، وبقدر ما ظل قابلًا للمراجعة. والتداول ليس مساومة صامتة بين مصالح ثابتة، بل عملية قد يراجع فيها المشاركون مواقفهم استجابة لحجة أقوى أو مصلحة عامة أوسع.

خامسًا: حدود الحل الهبرماسي

قدم هبرماس تصحيحًا مهمًا للنظريات التي اختزلت الديمقراطية في الانتخابات أو المنافسة بين النخب، غير أن نموذجه يواجه أسئلة صعبة. فالتداول الحر يفترض قدرًا من التكافؤ بين المشاركين، بينما يكشف الواقع تفاوتًا هائلًا في الثروة والتعليم والوصول إلى الإعلام والمعلومات. ومن يملك المنصة لا يملك الرأي فقط، بل يملك القدرة على تحديد موضوع النقاش وترتيب الأولويات وإظهار بعض الأصوات وإخفاء أخرى.

كما أن الخطاب العام لا يتحرر دائمًا من التضليل والدعاية والخوف والعصبية. وقد تستخدم تقنيات الاتصال لتوسيع النقاش، لكنها تستطيع كذلك تفكيك المجال العام إلى دوائر مغلقة ونشر الأخبار الزائفة وصناعة الاستقطاب والتلاعب بالسلوك السياسي.

---

[١١٣] Jürgen Habermas, "Three Normative Models of Democracy," Constellations 1, no. 1 (1994): 1-10.

[١١٤] Jürgen Habermas, Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy, trans. William Rehg (Cambridge, MA: MIT Press, 1996), ولا سيما مناقشته للمجتمع المدني والفضاء العام والسياسة التداولية

ثم إن وجود النقاش لا يضمن استجابة مؤسسات الدولة له. فقد يتكون رأي عام واسع، بينما تظل القرارات الحاسمة خاضعة للأسواق أو الأجهزة أو مراكز النفوذ التي لا تدخل مجال التداول على قدم المساواة مع المواطنين. ويضاف إلى ذلك سؤال المعيارية: على أي أساس نحكم بأن الحجة عقلانية أو عادلة؟ وإذا كانت القيم نفسها نتاجًا للتداول، فمن أين يأتي المعيار الذي نحاكم به شروط التداول ونتائجه؟

سادسًا: مأزق الأغلبية والنسبية المعيارية

تظهر وراء السجال بين واقعية فيبر وتداولية هبرماس معضلة أعمق تتعلق بمصدر المعيار الذي تقاس به القرارات الديمقراطية. فإذا كانت الديمقراطية تمنح البرلمان المنتخب سلطة التشريع، فهل يعني ذلك أن الأغلبية البرلمانية لا تحدد القانون فحسب، بل تحدد أيضًا ما هو الحق والباطل، والمشروع والممنوع، والسوي والمنحرف؟

ويمكن الاستفادة من روبرت ك. ميرتون في تفسير الانحراف من زاوية العلاقة بين البناء الثقافي والبناء الاجتماعي؛ إذ درس التوتر بين الأهداف الثقافية المقبولة والوسائل المؤسسية المشروعة المتاحة لتحقيقها، وبيّن كيف يمكن لاختلال العلاقة بينهما أن ينتج صورًا من التكيف المنحرف[١١٥].

ويمكن تقريب المعضلة بالمثال الآتي: إذا صوت ٥١ في المئة من أعضاء البرلمان على اعتبار الفعل "س" جريمة يعاقب عليها القانون، في مقابل رفض ٤٩ في المئة، أصبح الفعل مجرمًا قانونًا. فإذا استطاع المعارضون في دورة لاحقة استمالة عدد قليل من الفريق الآخر، وتكونت أغلبية جديدة، أمكن إلغاء التجريم. وقد لا يتوقف التحول عند نقل الفعل من دائرة الجريمة إلى دائرة الإباحة، بل قد يصبح الفعل نفسه حقًا يحميه القانون أو ممارسة تشجعها الدولة. وتوفر لها ضمانات مؤسسية.

وهكذا يمكن للفعل الواحد أن ينتقل، من غير أن تتغير طبيعته الذاتية أو آثاره الاجتماعية، بين ثلاث دوائر:

فعل مجرّم يعاقب عليه القانون.

---

[١١٥] Robert K. Merton, Social Theory and Social Structure, enlarged ed. (New York: Free Press, 1968), “Social Structure and Anomie.

فعل مباح لا يترتب عليه عقاب.

فعل يُصنَّف حقًا أو قيمة مطلوبة تحميها الدولة.

وقد لا يكون الذي تغير هو الفعل أو آثاره، وإنما تغير ميزان الأصوات داخل المؤسسة التشريعية

غير أن هذا المثال يحتاج إلى ضبط؛ فالبرلمانات في الدول الدستورية لا تعمل دائمًا بأغلبية ٥١ في المئة مطلقة اليد. فقد تقيدها نصوص الدستور، والحقوق الأساسية، والمحاكم الدستورية، والاتفاقيات الدولية، والإجراءات التشريعية الخاصة، واشتراط أغلبية موصوفة في بعض القضايا. لكن هذه القيود لا تلغي أصل السؤال، بل تنقله إلى مستوى أعلى: من وضع النص الدستوري؟ ومن حدد قائمة الحقوق؟ وبأي معيار فسرت المحكمة هذه الحقوق؟

والإطار الفلسفي الأقرب إلى هذه المسألة فهو الجدل المتصل بهانز كلسن، الذي ربط الدفاع عن الديمقراطية بنوع من النسبية المعرفية والقيمية، ورأى في حكم الأغلبية وسيلة تحقق أكبر قدر ممكن من الحرية داخل نظام اجتماعي ملزم. فقرار الأغلبية لا يمثل حقيقة مطلقة، وإنما قاعدة مؤقتة قابلة للمراجعة عندما تتغير الأغلبية، مع بقاء الأقلية قادرة على التحول إلى أكثرية[١١٦].

غير أن ما يمثل فضيلة سياسية في هذا التصور – أي قابلية القانون للمراجعة وعدم احتكار الحقيقة – يمكن أن يتحول إلى مأزق معياري إذا لم توجد قيم عليا تضبط إرادة الأغلبية. فإذا كانت كل القيم قابلة للتغيير بالتصويت، فمن أين تستمد حقوق الأقلية حصانتها؟ ولماذا يجب على أغلبية لاحقة احترامها؟ وما الذي يمنع الأغلبية من استخدام الإجراء الديمقراطي نفسه لتقويض الديمقراطية؟

سابعًا: بين الحكم القانوني والحكم الأخلاقي

يكشف المثال السابق ضرورة التمييز بين ثلاثة مستويات:

الوصف القانوني: هل الفعل مجرم في القانون النافذ؟

---

[١١٦] Hans Kelsen, The Essence and Value of Democracy, ed. Nadia Urbinati and Carlo Invernizzi Accetti (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2013).

عند كلسن يرتبط مبدأ الأغلبية بإمكان تحول الأقلية إلى أغلبية وبالتسوية، لا بعصمة الأكثرية أو امتلاكها حقيقة مطلقة

الحكم الاجتماعي: هل ينظر المجتمع أو قطاع غالب منه إلى الفعل بوصفه مقبولًا أو منحرفًا؟

الحكم الأخلاقي: هل الفعل حق أو باطل، وعادل أو ظالم، بصرف النظر عن موقف القانون والأغلبية؟

قد يجرّم القانون فعلًا لا يحمل في ذاته ظلمًا، وقد يبيح فعلًا ظالمًا، وقد يقبل المجتمع ممارسة يرفضها القانون، كما قد يبقى المجتمع متمسكًا بمعيار أخلاقي بعد تغير التشريع. فالخلط بين هذه المستويات يجعل القانون منشئًا للحقيقة الأخلاقية، لا منظمًا للسلوك الاجتماعي في ضوء مرجعية سابقة عليه.

ثامنًا: فيبر والأغلبية الظاهرة والقوة الكامنة

يضيف التحليل الفيبري إلى هذه المعضلة سؤالًا آخر: هل النسبة البرلمانية التي تنتج القانون تعبر فعلًا عن إرادة المواطنين، أم عن نجاح القوى المنظمة في صناعة هذه الإرادة وتوجيهها؟ فالأغلبية

البرلمانية ليست رقمًا بريئًا منفصلًا عن البنية الاجتماعية؛ إنها قد تكون نتيجة لتأثير القيادات الحزبية وجماعات الضغط ورأس المال ووسائل الإعلام والخبراء والبيروقراطية والصفقات الداخلية

ومن ثم، فإن انتقال بعض الأصوات من معسكر إلى آخر لا يعني بالضرورة حدوث مراجعة عقلانية مستقلة. فقد يكون نتيجة لحجة أقوى، ولكنه قد يكون كذلك نتيجة لانضباط حزبي أو مساومة سياسية أو ضغط اقتصادي. وهنا يفضح فيبر المسافة بين المظهر الديمقراطي للقرار والبنية الواقعية للقوة التي أنتجته: فالـ٥١ في المئة تخبرنا بمن فاز في التصويت، لكنها لا تخبرنا بمن صنع جدول الأعمال، ولا من حدد البدائل، ولا من امتلك المعلومات.

تاسعا: هل ينقذ التداول قرار الأغلبية؟:

يحاول هبرماس تجاوز اختزال الديمقراطية في عد الأصوات. فالقرار لا يكتسب مشروعيته من العدد المجرد، وإنما من نوعية المسار التداولي الذي سبقه. وتكون القاعدة أكثر مشروعية كلما أتيح لجميع المتأثرين بها أن يشاركوا في مناقشتها ضمن

شروط حرة ومتكافئة، وأن يعرضوا حججهم ويعترضوا على حجج الآخرين من غير إكراه[١١٧].

وبذلك يصبح السؤال الهبرماسي: كيف تكونت إرادة المؤيدين والمعارضين؟ وهل كانت المعلومات متاحة؟ وهل مثلت الأصوات المتأثرة؟ وهل خضع القرار لنقاش عام حر؟ غير أن هذا الحل لا ينهي المعضلة؛ إذ يمكن تصور عملية تداولية سليمة إجرائيًا تنتهي إلى قرار تراه الأغلبية عادلًا، بينما يعتدي على كرامة فئة ضعيفة. فالتداول يحسن المعرفة ويكشف المصالح، لكنه لا يخلق الحقيقة الأخلاقية من العدم.

عاشراً: من الأغلبية العددية إلى الأغلبية المقيدة بالقسط

لا تجعل الرؤية القرآنية الكثرة العددية مصدرًا مستقلًا للحقيقة أو القيمة. قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦]. وليس معنى ذلك إلغاء رأي الأكثرية في المجال السياسي أو إحلال سلطة فرد أو جماعة محلها؛ فالقرار الجماعي يحتاج عند تعذر الإجماع إلى آلية للحسم، والأغلبية من أكثر آليات الحسم عدلًا مقارنة بالاستبداد أو العنف.

لكن الرؤية القرآنية تميز بين الأغلبية بوصفها آلية لاتخاذ القرار، والأغلبية بوصفها مصدرًا للحقيقة والحق. فالأغلبية تحسم النزاع الإجرائي، لكنها لا تنشئ القيم العليا؛ وتختار بين البدائل الاجتهادية، لكنها لا تحول الظلم إلى عدل، ولا الخيانة إلى أمانة، ولا الباطل إلى حق لمجرد اكتمال النصاب العددي.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]، وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]. فالعدل سابق، من حيث المرجعية، على إرادة الحاكم والأغلبية معًا.

الحادي عشر: هل يؤدي تقييد الأغلبية إلى حكم ديني؟

---

[١١٧] Habermas, Between Facts and Norms

وانظر أيضًا

Habermas, "Three Normative Models of Democracy

المقصود بشرعية التداول هنا مشروعية إجرائية-خطابية، مع بقاء النقد الوارد في المتن حول كفايتها لتأسيس المعيار الأخلاقي.

قد يعترض بأن تقييد الأغلبية بمرجعية سابقة عليها يفتح الباب أمام سلطة دينية تحتكر تفسير الحق وتفرضه على المجتمع، وهذا اعتراض وارد وممكن ولا يجوز تجاوزه بالشعارات، لكن الرؤية الاستخلافية لا تنقل السيادة المطلقة من البرلمان إلى الحاكم أو الفقيه أو الحزب الديني؛ فالمرجعية الإلهية معصومة، أما فهم البشر لها فليس معصومًا. ولذلك يخضع التنزيل البشري للنصوص للاجتهاد والشورى والنقد والمراجعة وفهم الواقع والنظر في المآلات.

فلا يجوز للأغلبية أن تدعي أنها تخلق الحق، ولا يجوز للأقلية الدينية أو السياسية أن تدعي احتكار معرفته. وإنما تتفاعل المرجعية والاجتهاد والشورى والخبرة والواقع داخل مؤسسات تمنع الاستبداد باسم الشعب والاستبداد باسم الدين معًا.

ثاني عشر: الشورى بين المعيارية والواقعية

قد تقدم الشورى بوصفها فضيلة أخلاقية عامة من غير بيان بنيتها المؤسسية، فتصبح استماع الحاكم إلى من يختارهم من غير إلزام. وهذا لا يحقق مدلول قوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]. فالآية لم تجعل الشورى منحة يصدرها الحاكم، وإنما وصفت بها بنية الجماعة نفسها: "أمرهم" أي إن الأمر العام متعلق بالجماعة، و"شورى بينهم" أي إنه يجري من خلال علاقة مشاركة متبادلة.

كما قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. وإذا كان النبي المؤيد بالوحي مأمورًا بمشاورة الجماعة في مجال التدبير البشري، فإن من دونه أولى بألا يستبد بالرأي والقرار.

غير أن النص المعياري لا يعمل بذاته خارج الفعل الإنساني. فالأمر بالشورى لا يمنع الاستبداد تلقائيًا، مثلما أن النص الدستوري الذي يعلن الديمقراطية لا يمنع حكم النخب. ولكي تتحول الشورى إلى نظام واقعي، لا بد أن تتجسد في مؤسسات وقواعد تضمن حق الأمة في الاختيار والمحاسبة، وحرية النقد، وتداول المعلومات، ومشاركة أهل المعرفة دون تحويلهم إلى نخبة مغلقة، وتمثيل الجماعات والأقاليم، ومنع احتكار القرار، وإلزام السلطة بنتائج الشورى وفق القواعد الدستورية.

الثالث عشر: السلطة الشعبية بين الاستخلاف والسيادة المطلقة

يقول الخطاب الديمقراطي إن الشعب مصدر السلطات. فإذا كان المقصود أن الأمة تختار الحكام وتفوضهم وتراقبهم وتسحب منهم التفويض، فهذا معنى تقره الرؤية الشورية؛ إذ لا يملك فرد أو أسرة أو حزب حقًا ذاتيًا دائمًا في الحكم. أما إذا كان المقصود أن الإرادة الشعبية مصدر مطلق للقيم، وأن ما تقرره الأغلبية يصبح حقًا لمجرد أنها قررته، فإن ذلك يتعارض مع الرؤية القرآنية التي تجعل العدل والحق والكرامة والأمانة قيمًا حاكمة على الحاكم والمحكوم والأغلبية والأقلية.

فالإنسان في الرؤية القرآنية مستخلف، لا مالك مطلقًا للوجود أو السلطة. والأمة تمارس الاجتهاد والاختيار داخل أفق الائتمان والمسؤولية. ولا يعني ذلك أن حاكمًا أو مؤسسة دينية تحتكر تفسير إرادة الله؛ لأن فهم البشر للوحي اجتهاد غير معصوم، يظل خاضعًا للنقد والشورى وموازين العلم والعدل والمآلات.

رابع عشر: الشورى والديمقراطية التداولية

توجد مساحة التقاء بين الشورى والديمقراطية التداولية؛ فكلاهما يرفض اختزال السياسة في إرادة فرد، ويعترف بأهمية النقاش وتبادل الرأي وتعدد وجهات النظر ومشاركة الجماعة. لكن الالتقاء الإجرائي لا يلغي الاختلاف المرجعي.

فالتداول عند هبرماس يسعى إلى إنتاج مشروعية القرار من خلال شروط التواصل العقلاني الحر، بينما تتحرك الشورى داخل مرجعية سابقة على التداول، تتمثل في التوحيد والعدل والأمانة والكرامة وتحريم الظلم والفساد. وليست كل قضية قابلة لأن تنشئ الأغلبية حقيقتها الأخلاقية من الصفر، وليست كل نتيجة إجرائية عادلة لمجرد سلامة التصويت عليها.

وفي المقابل، يقدم هبرماس للشورى المعاصرة تنبيهًا مهمًا: لا يكفي إعلان المرجعية الصحيحة إذا لم تتوافر شروط المشاركة الحقيقية. فقد ترفع الدولة راية الشورى بينما تحتكر المعلومات وتقمع المخالفين وتختار المشاركين. إن سلامة المرجعية لا تعوض فساد الإجراء، كما أن سلامة الإجراء لا تكفي لتأسيس المرجعية.

خامس عشر: من حكم النخبة إلى توزيع الوظائف

أثار فيبر مشكلة لا يمكن تجاوزها بالشعارات: الدولة الحديثة تحتاج إلى الخبراء، ولا يستطيع جميع المواطنين التفرغ لكل تفاصيل الإدارة والسياسة. لكن الاعتراف بالحاجة

إلى الخبرة لا يستلزم تسليم السلطة للخبراء. فالخبير يبين الإمكانات والوسائل والنتائج المتوقعة، لكنه لا ينفرد بتحديد الغايات والقيم العامة.

ويقدم النموذج الشورى إمكانًا للفصل بين وظائف متكاملة: العلماء والخبراء يقدمون المعرفة المتخصصة؛ والمجتمع يعبر عن حاجاته وخبراته؛ والمؤسسات التمثيلية تتداول البدائل؛ والسلطة التنفيذية تتخذ القرار في حدود اختصاصها؛ وأجهزة الرقابة والقضاء تراجع المشروعية وسلامة التطبيق. وبذلك لا تستبعد الخبرة باسم حكم الشعب، ولا يستبعد الشعب باسم الخبرة.

سادس عشر: من الكاريزما إلى المؤسسة

يحذر التحليل الفيبري من أن ضعف المؤسسات يدفع الجماهير إلى البحث عن القائد الكاريزمي. وهذه المشكلة شديدة الصلة بالتجربة السودانية، حيث يتكرر تعلق الجماعات بقيادات تتحول إلى رموز تتجاوز النقد والمحاسبة. أما الرؤية القرآنية فتجعل السلطة ابتلاء وأمانة، وتربطها بالعدل والعمل، لا بالسحر الشخصي أو النسب أو القدرة على تعبئة الجماهير.

ومن هنا لا تكون الشورى الحقيقية مجرد اجتماع حول القائد، بل بناء مؤسسيًا يمنع توقف الدولة على صفات شخص واحد. فإذا صلحت الدولة بصلاح فرد وانهارت بذهابه، فإن الذي قام لم يكن عمرانًا مؤسسيًا، بل سلطة شخصية مؤقتة.

سابع عشر: الشورى لا تملك ضمانة آلية

من الخطأ أن ننقد الديمقراطية بسبب هشاشتها ثم نفترض أن إطلاق اسم الشورى على النظام يمنحه حصانة ذاتية من الانحراف. فليست للشورى ضمانة آلية تعمل بمعزل عن السنن الاجتماعية. إذا ضعف الوعي، واحتكرت المعلومات، وانتشر الخوف، وغابت المؤسسات، وتعطلت المحاسبة، وتحولت العصبية إلى مصدر للولاء، أمكن تفريغ الشورى من مضمونها كما تفرغ الديمقراطية من مضمونها.

وهنا يضيف المنهج السنني إلى المعيارية القرآنية بعدها الواقعي. فالقيم تحدد ما ينبغي أن يكون، والسنن تفسر الشروط التي تجعل تحققه ممكنًا أو متعذرًا. ولا يكفي أن نعرف وجوب العدل؛ بل يجب أن نعرف الآليات التي تمنع الظلم، ولا يكفي أن نقرر الشورى؛ بل يجب أن نبني المؤسسات التي تمنع احتكار القرار.

ثامن عشر: إعادة تركيب السجال

يمكن توسيع السجال حول الديمقراطية ليشمل أربعة أسئلة مترابطة:

فيبر يسأل عن الفاعل الحقيقي: من يحكم فعلًا وراء المؤسسات والانتخابات؟ الشعب أم النخبة والبيروقراطية والقائد؟

هبرماس يسأل عن طريقة تكوين الإرادة: هل نشأ القرار من تداول حر وعقلاني، أم من الإكراه والتلاعب وعدم تكافؤ القوة؟

كلسن يثير سؤال الأساس القيمي: إذا كانت القيم السياسية نسبية، فما الذي يحول دون استبداد الأغلبية؟

النظام المعرفي القرآني يسأل: بأي معيار نحكم على القرار نفسه بعد معرفة من اتخذه وكيف تكوّن؟

ومن ثم تتكامل أربعة أبعاد لا ينبغي اختزال أحدها في الآخر: شرعية مصدر السلطة، وسلامة الإجراءات التداولية، وواقعية تحليل موازين القوة، وعدالة المضمون والمآل.

تاسع عشر: نحو شورى مؤسسية تتجاوز معضلة العدد

لا تلغي الشورى المؤسسية التصويت بالأغلبية، لكنها تضعه في مكانه الصحيح بوصفه آلية للحسم بعد استنفاد البحث والتداول، لا أداة لإنتاج الحقيقة الأخلاقية. ويقتضي ذلك:

- وجود قيم دستورية عليا لا يجوز للأغلبية العابرة انتهاكها.
- عدم تجريم الأفعال أو إباحتها استجابة للمزاج السياسي العابر.
- وجوب تسبيب القوانين وبيان المصلحة والضرورة والمآلات التي تستند إليها.
- إتاحة المعلومات والخبرة لجميع المشاركين في صناعة القرار.
- حماية حق الأقلية في الاعتراض والعمل السلمي لتغيير رأي الأغلبية.
- إخضاع التشريع للرقابة الدستورية والقضائية.
- مراجعة القوانين دوريًا في ضوء نتائجها الواقعية، لا شعاراتها فقط.
- التمييز بين الثوابت القيمية والمساحات الاجتهادية المتغيرة.
- منع احتكار تفسير المرجعية من سلطة أو حزب أو جماعة.

وقصارى القول: أظهر فيبر أن الديمقراطية قد تتحول، تحت ضغط التنظيم الحديث، إلى حكم النخب والبيروقراطية والقادة الكاريزميين، وأن "سلطة الشعب" قد تبقى اسمًا لا يقابله واقع. وحاول هبرماس تجاوز هذا المأزق بإعادة بناء الديمقراطية على التداول الحر والسلطة التواصلية والمجال العام. وكشف كلسن وجه الصلة بين الديمقراطية والنسبية وقابلية قرارات الأغلبية للمراجعة، بينما يفيد ميرتون في تفسير الانحراف بوصفه نتاجًا لاختلال العلاقة بين البناء الثقافي والبناء الاجتماعي، وفي تأسيس مثال ٥١ في المئة و٤٩ في المئة.

لكن فيبر، على قوة تحليله الواقعي، كاد يحول اتجاهات البيروقراطية والسيطرة إلى قدر حتمي، بينما عوّل هبرماس على شروط تواصلية يصعب تحققها كاملة في مجتمعات تتفاوت فيها الثروة والمعرفة والنفوذ. وظل سؤال المرجعية الأخلاقية النهائية للقرار مطروحًا.

أما الرؤية القرآنية فلا تبدأ من سيادة الحاكم ولا من السيادة المطلقة للشعب، بل من الاستخلاف والأمانة وإقامة القسط. وهي تستوعب الحاجة إلى التداول والمشاركة والخبرة والمؤسسات، لكنها تجعلها محكومة بقيم العدل والكرامة والمسؤولية.

ومن ثم، فإن الشورى ليست نقيضًا آليًا للديمقراطية، ولا مرادفًا دينيًا لها، ولا مجرد وسيلة لاختيار الحاكم. والتحدي الحقيقي ليس أن ننتصر لفظيًا للشورى، بل أن نقدم نموذجًا شوريًا يستطيع مواجهة السؤال الذي طرحه فيبر ولم يحسمه هبرماس: كيف يمارس المجتمع سلطة حقيقية في دولة حديثة معقدة، من غير أن يقع في الفوضى، أو يخضع للبيروقراطية، أو يستسلم للنخبة، أو يمنح الأغلبية حق إنتاج الظلم؟

وعندما تجيب الشورى عن هذا السؤال مؤسسيًا لا خطابيًا، فإنها تتجاوز سؤال: من يملك الأصوات؟ إلى سؤال أشمل: بأي علم، وتحت أي قيمة، ولأي غاية، وبأي أثر في الإنسان والعمران، اتخذ القرار؟

ومع ذلك يبقى الفرق الجوهري قائمًا: ففي النظام المعرفي القرآني لا تنشئ الإرادة البشرية الحق من العدم، وإنما تجتهد في معرفته وتنزيله وتدبير ما تركه الوحي للاجتهاد. أما في صورتها الوضعية الخالصة، فإن الديمقراطية تمنح الجماعة السياسية قدرة أوسع على تعريف الحق والمصلحة وإعادة تشكيلهما.

ثالثًا: المرجعية الكلية وقواعد الرؤية التوحيدية

الشورى جزء من رؤية توحيدية للوجود، وليست آلية سياسية منفصلة عن العقيدة والأخلاق والعمران. وأبرز قواعد هذه الرؤية:

١- الحاكمية لله والاستخلاف للإنسان

الحكم القيمي الأعلى لله، بينما يباشر الإنسان عمارة الأرض بوصفه مستخلفًا مسؤولًا. والاستخلاف هنا لا يعني أن الحاكم خليفة عن الله أو ممثل حصري لإرادته (كما تصوره الدولة الدينية الثيوقراطية في الفكر الغربي القديم في العهود اللاهوتية)، بل يعني أن الإنسان، فردًا وجماعة، مأمور بأداء الأمانة في حدود الهداية.

ومن أخطر الانحرافات أن تُنقل فكرة الاستخلاف من الأمة إلى الحاكم، فيحتكر السلطة باسم الدين، ثم يجعل معارضته معارضة للشرع. فالقرآن لم يمنح أحدًا بعد النبوة عصمة سياسية، ولم يجعل تولي السلطة دليلًا بذاته على رضا الله أو صحة الممارسة.

٢- وحدة الحق والقيمة والفعل السياسي

السياسة في الرؤية القرآنية ليست مجالًا لا أخلاقيًا مستقلًا عن الدين؛ فالعدل ليس تكتيكًا، والأمانة ليست زينة خطابية، والشورى ليست وسيلة لتجميل القرار المنفرد. إنها تكاليف ملزمة تخضع لها السلطة كما يخضع لها المجتمع.

٣. الإنسان مكرم ومسؤول

الإنسان في الرؤية القرآنية ليس مجرد صوت انتخابي ولا رقم داخل أغلبية؛ فهو مكرم، حر الإرادة في دائرة التكليف، مسؤول عن اختياره، ولا يسقط حقه الإنساني بسبب ضعف موقعه السياسي أو اختلافه الديني أو الاجتماعي.

٤. السلطة أمانة لا ملكية

يقرر القرآن قاعدة جامعة في قوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾. فالسلطة أمانة وظيفية، وليست ملكًا شخصيًا للحاكم، ولا غنيمة للحزب، ولا امتيازًا دائمًا للثوار، ولا حقًا مكتسبًا للقوة العسكرية، ولا تفويضًا أبديًا تمنحه لحظة انتخابية عابرة.

رابعًا: من هو الشعب في كل من التصورين؟

١. الشعب في الديمقراطية

يمثل الشعب، في الفكر الديمقراطي الحديث، مجموع المواطنين الذين تتكون منهم الجماعة السياسية، وتستمد السلطة مشروعيتها من إرادتهم. ويظهر الشعب عمليًا من خلال الناخبين، والمؤسسات التمثيلية، والأحزاب، والرأي العام، ومنظمات المجتمع المدني.

لكن مفهوم الشعب يواجه إشكالات عملية:

- هل الشعب هو جميع المواطنين أم المشاركون في الانتخابات؟
- هل الأغلبية العددية تمثل دائمًا الإرادة العامة؟
- ماذا عن تأثير المال والإعلام والاحتكار المعلوماتي؟
- هل الناخب يختار بحرية إذا صُنعت أولوياته مسبقًا؟
- هل الشعب فاعل حقيقي أم يُستدعى فقط لإضفاء الشرعية على تنافس النخب؟

وهذه الأسئلة تكشف أن "حكم الشعب" قد يتحول في الواقع إلى حكم النخب باسم الشعب، أو حكم المال عبر أصوات الشعب، أو حكم الأغلبية على حساب الحقوق التي لا يجوز إهدارها.

٢. الأمة والجماعة في الرؤية القرآنية

لا يستعمل القرآن مفهوم الشعب بالمعنى الدستوري الحديث، ولكنه يؤسس مفهومًا أعمق للجماعة: الأمة التي تربطها المسؤولية، والمعروف، والعدل، والتعارف، والعهد، والقيام بالقسط.

والأمة ليست كتلة معصومة ولا إرادة مقدسة؛ فقد يضل الأكثرون، وقد تتبع الجماعة المألوف الموروث، وقد يخضع الناس للتضليل أو الخوف أو العصبية. ولذلك لا يجعل القرآن الكثرة العددية معيارًا نهائيًا للحقيقة.

لكن عدم عصمة الأكثرية لا يعني نفي حق الأمة في المشاركة، أو فتح الباب أمام فرد أو طائفة تزعم احتكار الحق. فالبديل القرآني عن تأليه الأكثرية ليس تأليه الحاكم، وإنما إخضاع الجميع لمرجعية الحق والعدل، وبناء مؤسسات تمنع الاستبداد الفردي والاستبداد الجماعي معًا.

والأمة في علم الاجتماع الاستخلافي العمراني السنني ليست متلقية سلبية لأفعال الدولة، بل هي فاعل في صناعة السلطة وفي تقويمها وفي تحمل نتائجها. فالاستبداد لا ينشأ دائمًا من الحاكم وحده؛ فقد تسهم في إنتاجه ثقافة الطاعة العمياء، والعصبية، وشراء الولاءات، والخوف، واللامبالاة، وتقديس الأشخاص، والتنازل المتدرج عن المسؤولية.

خامسًا: حق السلطة ومصدر الشرعية

١. حق السلطة في الديمقراطية

تقوم الشرعية الديمقراطية أساسًا على الرضا الشعبي المعبر عنه عبر الانتخاب والإجراءات الدستورية. فالحاكم لا يستمد حقه من النسب أو القوة أو التفويض الديني، بل من اختيار المواطنين ضمن مدة معلومة وشروط محددة.

وهذه نقلة تاريخية مهمة في مقاومة الحكم المطلق، لكنها لا تكفي وحدها لضمان شرعية الممارسة؛ فقد يصل الحاكم بطريقة صحيحة ثم يمارس الاستبداد، أو يستخدم التفويض الانتخابي لهدم الضوابط التي جاءت به. ولذلك ميّز الفكر الدستوري بين شرعية الوصول وشرعية الأداء.

٢. حق السلطة في الرؤية القرآنية

تتركب الشرعية السياسية في الرؤية القرآنية من عناصر متلازمة:

شرعية المرجعية: اتساق النظام مع القيم الكلية للحق والعدل والكرامة.

شرعية الاختيار والرضا: قبول الأمة وعدم فرض الحكم عليها بالإكراه.

شرعية الأهلية: إسناد المسؤولية إلى القوي الأمين، لا إلى صاحب الولاء المجرد.

شرعية الأداء: الوفاء بالأمانة وتحقيق العدل وصيانة مصالح الناس.

شرعية الاستمرار: بقاء السلطة مرتبطًا باستمرار شروطها، لا بمجرد صحة لحظة التأسيس.

وبذلك لا تكفي دعوى تطبيق الشريعة لمنح نظام ما شرعية قرآنية إذا تأسس على القهر أو أهدر العدل والأمانة. كما لا تكفي صناديق الاقتراع وحدها إذا تحولت الدولة بعدها إلى ملكية حزبية أو أسرية أو عسكرية مقنّعة.

وفي هذا الإطار لا تمنح الثورة بذاتها حقًا دائمًا في السلطة؛ فالثورة فعل احتجاجي أو تغييري، وليست مصدرًا مطلقًا للشرعية. وقد تسقط نظامًا دون أن تنتج نظامًا عادلًا، وقد تتحدث باسم الشعب دون أن تفوضها جماعته السياسية، وقد تتحول "الشرعية الثورية" إلى وسيلة لتعطيل الشورى بحجة حماية الثورة.

سادسًا: المعيارية واللامعيارية في بناء الدولة والسلطة

1. المعيارية القرآنية

الرؤية القرآنية رؤية معيارية؛ فهي لا تكتفي بوصف كيف تُنتج السلطة، بل تسأل: لأي غاية؟ وبأي قيم؟ وفي حدود أي أمانة؟ وما أثرها في الإنسان والعمران؟

ومن أبرز معاييرها:

العدل ولو على النفس والأقربين.

الأمانة والكفاءة.

حفظ الكرامة الإنسانية.

منع الإكراه والبغي والفساد.

الوفاء بالعقود والعهود.

المسؤولية الفردية والجماعية.

نصرة المستضعفين.

عدم طاعة المخلوق في المعصية.

عدم تحويل القوة إلى مصدر للحق.

ربط التمكين بالإصلاح لا بالاستحواذ.

فالدولة لا تكون راشدة لأنها قوية فحسب، ولا لأنها ترفع شعارًا دينيًا، ولا لأنها وصلت بالانتخاب؛ وإنما بقدر اقتراب مؤسساتها وممارساتها من هذه القواعد.

٢. الديمقراطية بين الإجرائية والمعيارية

لا يصح وصف جميع الديمقراطيات بأنها لامعيارية؛ فالديمقراطية الليبرالية الحديثة تحمل بدورها منظومة من القيم، مثل الحرية والمساواة القانونية وحقوق الإنسان ورفض الاستبداد. لكنها تستمد هذه القيم من مرجعيات فلسفية بشرية قابلة للتحول وإعادة التعريف.

ويظهر التوتر حين تتحول الديمقراطية إلى إجرائية محضة؛ أي حين يصبح كل ما تقرره الأغلبية مشروعًا لمجرد أنها قررته. عندئذ يمكن أن تتحول الوسيلة إلى مصدر للحقيقة، والعدد إلى معيار للعدل.

أما في الرؤية القرآنية، فالأغلبية أداة للترجيح في المساحات الاجتهادية، وليست مصدرًا مستقلًا للحق. فثمة أمور يجوز فيها الاختيار والتغيير، وأخرى تحكمها قواعد كلية لا يسوغ إبطالها بأغلبية مؤقتة، كالعدل وحرمة الظلم وصيانة النفس والأمانة.

ولا يعني ذلك أن فئة دينية غير منتخبة تملك حق احتكار تفسير "مراد الله" وفرضه على الناس؛ لأن هذا يعيد إنتاج الاستبداد بغطاء مقدس. المطلوب هو اجتهاد مؤسسي علني، متعدد التخصصات، قابل للنقد والمراجعة، يميز بين النص القطعي والاجتهاد البشري، ولا يمنح اجتهاد الحاكم أو الفقيه صفة الوحي.

سابعًا: التحليل المضموني للسور وبناء نظرية الشورى

لا تُستخلص الرؤية القرآنية للسلطة من آية منفردة، بل من الوحدة المضمونية للقرآن ومن شبكة القصص والمفاهيم والسنن التي تتكامل فيها الهداية مع الواقع والتاريخ.

١. سورة الفاتحة: الهداية قبل السلطة

تؤسس الفاتحة لقاعدة أن الفعل الإنساني يحتاج إلى الهداية. فالسياسة ليست مجرد إدارة للمصالح، بل سير في طريق قابل للصواب والانحراف. ومن ثم تبدأ الدولة الراشدة بسؤال الهداية والغاية قبل سؤال السيطرة والتمكين.

٢. سورة البقرة: بناء الأمة قبل بناء السلطان

تعرض سورة البقرة تكوين الجماعة المستخلفة: المرجعية، والتكليف، والابتلاء، والقبلة، والتشريع، والإنفاق، والعقود، والقتال المنضبط. وفي قصة طالوت يظهر أن اختيار القيادة لا يخضع لمعيار الثروة والوجاهة وحدهما، بل للعلم والكفاءة والقدرة على أداء الوظيفة. كما تكشف القصة خطورة الجماعة التي تطلب القيادة ثم تتراجع عند التكليف، فتربط صلاح السلطة بصلاح المجتمع واستعداده لتحمل المسؤولية.

٣. سورة آل عمران: الشورى بعد الإخفاق

يأتي الأمر بالشورى في سياق أعقب أزمة أُحد:

﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾.

ودلالة السياق عميقة؛ فالمشاركة لا تُلغى لأن نتائجها لم تكن موفقة، ولا يتحول الإخفاق إلى ذريعة للانفراد بالقرار. بل يقرن القرآن العفو والاستغفار والشورى والعزم، فيجمع بين إصلاح الجماعة وإشراكها وحسم القرار بعد اكتمال التداول.

٤. سورة النساء: الأمانة والعدل والمرجعية

تربط السورة السلطة بأداء الأمانات والحكم بالعدل ورد التنازع إلى المرجعية العليا. والطاعة فيها ليست تفويضًا مطلقًا لأولي الأمر؛ فهي داخلة في نظام طاعة منضبط بالحق، وليست إلغاءً لمسؤولية المجتمع أو عصمةً للسلطة.

٥. سورة يوسف: الكفاءة والتخطيط وإدارة الأزمات

تكشف قصة يوسف أن شرعية الإدارة العامة تتصل بالعلم والأمانة والقدرة على التخطيط بعيد المدى. كما تقدم نموذجًا لإدارة المجاعة يربط المعرفة الدقيقة بالفعل التنفيذي، ويبين أن الخطاب الأخلاقي وحده لا يدير الدولة دون خبرة ومؤسسات وتقدير للمآلات.

٦. سورة النمل: المعرفة قبل القرار والرسالة قبل القوة

تقدم سورة النمل بناءً مضمونيًا بالغ الدلالة في فلسفة السلطة. فسليمان عليه السلام لم يبدأ باستخدام القوة، بل بدأ بالعلم، وفحص المعلومات، والتحقق من خبر الهدهد، وقراءة الواقع، ثم إرسال الرسالة، وانتظار الاستجابة، واستخدام الحجة والقدرة في موضعهما.

وفي المقابل، تكشف ملكة سبأ نموذجًا للشورى السياسية حين قالت:

﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ﴾.

غير أن السياق نفسه يبين أن وجود التشاور لا يضمن سلامة المرجعية. فقد كان قومها يسجدون للشمس، وكان الملأ يميل إلى إبراز القوة: ﴿نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾. ومع ذلك امتلكت الملكة قدرًا من فقه المآلات حين أدركت أثر دخول الملوك القرى، ثم اختبرت الموقف قبل اتخاذ القرار.

وهنا تكشف السورة فرقًا دقيقًا بين جودة الإجراء وصحة المرجعية. فقد توجد شورى داخل نظام مرجعي مختل، كما قد يرفع نظامٌ صحيح المرجعية شعار الشورى بينما يمارس الاستبداد. ولا تكتمل الرؤية إلا بصحة المرجعية وسلامة الإجراء معًا.

٧. سورة الشورى: الشورى صفة جماعية

تضع السورة الشورى بين الاستجابة لله وإقامة الصلاة والإنفاق، بما يدل على أنها ليست إجراءً ثانويًا، بل جزء من بنية الأمة الأخلاقية والاجتماعية. ووصف الأمر بأنه ﴿بَيْنَهُمْ﴾ يؤسس لتوزيع القدرة على صنع القرار ويمنع احتكاره.

٨. سورة الحجرات: أخلاق المجال العام

لا تقوم الشورى من غير مجتمع يلتزم التثبت من الأخبار، ويرفض السخرية والتنابز وسوء الظن والتجسس والغيبة. فالمجال السياسي الذي تسيطر عليه الشائعة وتشويه الخصوم لا ينتج شورى رشيدة، ولو امتلك انتخابات وبرلمانات. وهنا يتصل البناء الأخلاقي بالبناء المؤسسي اتصالًا عضويًا.

ثامنًا: الطرائق الإجرائية للشورى

لم يحدد القرآن شكلًا وحيدًا ملزمًا لممارسة الشورى، وهذه ليست فجوة في النص، بل مساحة مقصودة للاجتهاد العمراني. فلو حُدد شكل تاريخي واحد لتعذر على المجتمعات تطوير مؤسساتها وفق تغير أحوالها.

ومن الإجراءات التي يمكن استيعابها داخل النظام الشوري المعاصر:

الانتخاب الحر والنزيه.

التمثيل النيابي.

التعددية السياسية السلمية.

تداول السلطة.

تحديد مدد المناصب.

الفصل والتوازن بين مؤسسات الدولة.

استقلال القضاء.

حرية التعبير والنقد المسؤول.

الشفافية وإتاحة المعلومات.

المساءلة والمحاسبة.

الاستفتاء في المسائل الكبرى.

اللامركزية وتوسيع المشاركة المحلية.

حماية المعارضة السياسية.

حماية حقوق الأقليات من تغول الأكثرية.

تنظيم عزل المسؤول عند فقدانه شروط الأمانة أو الكفاءة.

بناء مجالس خبرة متخصصة إلى جانب مؤسسات التمثيل الشعبي.

ولا تتحول هذه الآليات إلى "مرجعية غربية" لمجرد نشأتها أو تطورها في التجربة الغربية؛ فالعبرة ليست بأصل الأداة وحده، بل بوظيفتها ومضمونها وضوابط استخدامها. وقد تعلم المسلمون عبر تاريخهم من خبرات الأمم في الدواوين والإدارة والتنظيم دون أن يعني ذلك التسليم بمرجعيات تلك الأمم كلها.

لكن استيراد الآليات بلا تكييف معرفي ومؤسسي قد ينتج واجهة ديمقراطية تغطي صراع النخب والعصبيات والمال السياسي. فالصندوق لا يصنع وحده مجتمعًا شوريًا، كما أن الدستور لا يحمي نفسه، والقانون لا يعمل إذا خضعت مؤسساته للقوة الحزبية أو العسكرية.

تاسعًا: الشورى بين الإلزام والاستئناس

من أضعف صور الشورى أن تتحول إلى مجلس يسمع منه الحاكم ثم يفعل ما قرره سلفًا. فهذه ليست شورى مؤسسية، وإنما استشارة شخصية.

والقول بأن الشورى "مُعلمة لا مُلزمة" إذا أُطلق بلا ضوابط قد يجعلها فارغة من مضمونها؛ لأن الحاكم يستطيع أن يشاور الجميع ثم ينفرد بالقرار دائمًا. والأقرب إلى البناء القرآني أن قرارات الشورى المؤسسية تكون ملزمة في المجالات التي يحددها الدستور والنظام العام، بينما تظل المسؤولية التنفيذية موزعة بوضوح، مع تحديد من يملك القرار وكيف يُراجع وكيف يُحاسب.

أما العزم الوارد في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾، فلا يعني إهدار الشورى، بل الانتقال من التداول إلى التنفيذ؛ لأن بقاء الدولة في نقاش لا ينتهي يعطل الفعل، كما أن الانتقال إلى التنفيذ قبل اكتمال التداول يحول الشورى إلى صورة بلا مضمون.

عاشرًا: جدول الفروق الأساسية

المجال	الشورى في الرؤية القرآنية	الديمقراطية في صورتها الوضعية
المرجعية العليا	الوحي والرؤية التوحيدية	الإرادة البشرية والدستور الوضعي
موقع الإنسان	مستخلف مكرم ومسؤول	مواطن حر وصاحب حق سياسي
مصدر الحق	حق سابق على إرادة الأفراد والجماعات	تصوغه الإرادة البشرية ضمن النظام الدستوري
مصدر السلطة	رضا الأمة مع الأمانة والكفاءة والعدل	إرادة الشعب المعبر عنها انتخابيًا
مفهوم السيادة	المرجعية لله، ومباشرة السلطة للأمة ومؤسساتها	السيادة للشعب أو الأمة
معيار القرار	الحق والعدل والمصلحة المنضبطة	الأغلبية والقانون والحقوق الدستورية
حدود الأغلبية	لا تبيح ظلمًا أو إبطال أصل قطعي	تقيدها في النظم الدستورية الحقوق الأساسية
الغاية	العبودية لله والعدل والاستخلاف والعمران	الحرية والمساواة وتنظيم المصالح ومنع الاستبداد
طبيعة السلطة	أمانة وتكليف ومسؤولية	تفويض سياسي محدود

الإجراء	مفتوح للاجتهاد المؤسسي	الانتخاب والتمثيل والتداول والمساءلة
مجال الالتقاء	المشاركة، منع الاستبداد، المحاسبة والتداول	المشاركة، منع الاستبداد، المحاسبة والتداول

وهذه المقارنة تتناول النموذجين في مستواهما النظري؛ أما الممارسة التاريخية، فقد تخالف الأصول في الجانبين. فليست كل دولة ترفع شعار الشورى شورية، كما ليست كل دولة تجري انتخابات ديمقراطية بالفعل.

حادي عشر: الشورى ودَايْلَما الدولة والثورة في السودان

تكشف التجربة السودانية أن الأزمة لم تكن مجرد مفاضلة بين نظام "إسلامي" ونظام "ديمقراطي"، بل كانت أزمة أعمق في بناء الدولة والشرعية والثقافة السياسية. فقد جرى في مراحل متعددة اختزال الشورى في مؤسسات شكلية، كما اختُزلت الديمقراطية في لحظة انتخابية هشة، بينما ظلت الدولة عرضة للانقلابات، والاستقطاب، والعصبية، واحتكار القوة، وتغول الأحزاب، وضعف المؤسسات.

وقد دخلت الدولة السودانية في دَايْلَما متكررة:

مثلا تُسقط الثورة سلطةً لأنها استبدت، ثم تنشأ داخل الثورة مراكز تدعي احتكار تمثيل الشعب.

يتدخل الجيش بحجة فشل السياسة، ثم يتحول التدخل المؤقت إلى سلطة ممتدة.

تأتي الأحزاب عبر الانتخاب، ثم تتعامل مع الدولة بوصفها مجالًا لتوزيع النفوذ.

تُرفع الديمقراطية شعارًا، بينما تُقصى قوى اجتماعية واسعة أو يُحتكر تعريف "الثورة".

يُستدعى الشعب في لحظة التعبئة، ثم يُستبعد من عملية بناء المؤسسات.

ومن منظور علم الاجتماع الاستخلافي العمراني السنني، لا تكمن المشكلة في غياب النصوص الدستورية وحده، وإنما في عدم تحول قيم الشورى إلى نظم اجتماعية مستقرة. فالدولة ليست وثيقةً فحسب، بل شبكة من القيم والمؤسسات والعلاقات والممارسات. وإذا ظلت الأسرة والحزب والجماعة والقبيلة والمؤسسة العسكرية والنخبة الثقافية قائمة

على الطاعة الشخصية وتقديس الزعيم وإقصاء المخالف، فلن تنتج الانتخابات وحدها دولة شورية.

كما أن الثورة لا تعفي المجتمع من مسؤوليته السننية؛ لأن فساد الدولة لا يولد في القصر وحده، بل قد يجد جذوره في ثقافة المجتمع، ونظم الولاء، وقبول المحاباة، وتبرير الظلم حين يصدر عن القريب أو الحليف. ومن ثم فإن الانتقال السياسي ليس مجرد إحلال أشخاص محل آخرين، وإنما تحويلٌ في منظومة إنتاج السلطة وفي أخلاق التعامل معها.

ثاني عشر: نحو نموذج شوري استخلافي معاصر

النموذج المطلوب ليس استعادةً حرفية لترتيبات تاريخية نشأت في سياقات مغايرة، ولا نسخًا للنموذج الديمقراطي الغربي، بل بناء نظام شوري استخلافي يستوعب منجزات الخبرة الإنسانية ويعيد توجيهها داخل الرؤية القرآنية.

ويرتكز هذا النموذج على:

دستور مرجعي جامع يقرر القيم الكلية والحقوق والواجبات، ويمنع احتكار تفسير المرجعية بواسطة الحاكم أو الحزب أو المؤسسة الدينية.

اختيار شعبي حر بوصفه الطريق الأعدل والأكثر قابلية للضبط في تفويض السلطة المعاصرة.

مؤسسات تمثيلية حقيقية لا تكتفي بالزعامات الحزبية، بل توسع تمثيل الأقاليم والنساء والشباب وأهل الخبرة والفئات الاجتماعية المختلفة.

تداول سلمي للسلطة يمنع تحويل الاستخلاف إلى استملاك، ويؤكد أن المنصب وظيفة مؤقتة.

قضاء مستقل ورقابة متبادلة حتى لا تصبح الدعوة إلى المرجعية الدينية وسيلة لتحصين قرارات البشر من المحاسبة.

شورى علمية متخصصة؛ لأن بعض القرارات لا يكفي فيها التصويت العددي، بل تحتاج إلى معرفة وخبرة وتقدير دقيق للمآلات.

مجال عام أخلاقي ومعلوماتي يقوم على التثبت والشفافية، فلا تصنع الإشاعة والمال السياسي والتلاعب الرقمي إرادةً شعبية زائفة.

مشاركة مجتمعية مستمرة لا تنتهي بانتهاء الانتخابات، بل تمتد إلى الرقابة المحلية والمبادرات المدنية وتقويم السياسات العامة.

مؤشرات لقياس شرعية الأداء تشمل العدل، وحفظ الحقوق، وكفاءة الخدمات، وتوزيع الموارد، ومكافحة الفساد، لا مجرد صحة إجراءات الوصول إلى الحكم.

وقصارى القول: ليست الشورى مرادفًا عربيًا للديمقراطية، وليست الديمقراطية كلها نقيضًا للشورى. فالتطابق بينهما يلغي خصوصية المرجعية القرآنية، والقطيعة المطلقة تحرم الأمة من خبرات إنسانية نافعة في تقييد السلطة ومنع الاستبداد.

الشورى أوسع من صندوق الاقتراع؛ لأنها رؤية للإنسان والأمة والأمانة والقرار والمسؤولية. والديمقراطية أوسع من قاعدة الأغلبية؛ لأنها راكمت مؤسسات للتمثيل والمحاسبة والتداول وحماية الحقوق. غير أن قيمة هذه المؤسسات لا تكمن في أسمائها، بل في قدرتها الفعلية على منع احتكار الدولة وإخضاع القوة للحق.

ولا يكون النظام شوريًا لمجرد أن دستوره يذكر الشورى، ولا ديمقراطيًا لمجرد أنه ينظم الانتخابات. المعيار الحقيقي هو: من يصنع القرار؟ وتحت أي مرجعية؟ وبأي معرفة؟ ولأي غاية؟ ومن يراقب صاحبه؟ وكيف يُعزل إذا خان الأمانة؟ وهل تستطيع الجماعة أن تعارضه دون خوف؟ وهل تُصان حقوق الإنسان حين يخالف الأكثرية؟

إن دَائِلَما الدولة والثورة في السودان لن تُحل بالانتقال اللفظي من "الديمقراطية" إلى "الشورى"، ولا بالعكس؛ وإنما بإعادة بناء السلطة من أصلها: أمانةً لا غنيمة، ومسؤوليةً لا امتيازًا، ومؤسساتٍ لا أفرادًا، وشراكةً مجتمعية لا تفويضًا مفتوحًا، واجتهادًا بشريًا خاضعًا للنقد لا خطابًا سياسيًا يتحصن بالمقدس.

وحينئذ يمكن أن تلتقي الهداية القرآنية مع الخبرة الإنسانية في بناء دولة لا تقدس الحاكم باسم الدين، ولا تقدس الأكثرية باسم الشعب؛ بل تجعل الجميع، حاكمين ومحكومين، أفرادًا ومؤسسات، خاضعين لميزان الحق والعدل والأمانة.

الفصل الثالث والعشرون

الدولة منظومة مؤسسات لا فردًا ممكّنًا

انتهى الفصل السابق إلى أن الشورى ليست مرادفًا كاملًا للديمقراطية، مع إمكان استيعاب عدد من آلياتها المؤسسية في إطار المرجعية القرآنية. غير أن هذه النتيجة

تظل نظرية ما لم تتحول إلى مؤسسات مستقرة، توزع الاختصاصات، وتقيد القوة، وتضمن المساءلة، وتحفظ استمرار الدولة بعد ذهاب الحكام. ومن هنا ينتقل البحث من شرعية الشورى وطرائقها إلى طبيعة الدولة نفسها: هل تقوم على الفرد الممكّن أم على منظومة المؤسسات؟

وتاريخ السودان الحديث مزدحم بالقادة، لكنه فقير في المؤسسات التي تبقى بعد رحيلهم. يأتي الحاكم وفي ذهنه مشروع لإنقاذ البلاد، فيعيد ترتيب الدولة حول شخصه أو حزبه أو تحالفه، ثم يسقط فتدخل مؤسسات الدولة معه في الاهتزاز. وكأن الوطن يبدأ كل مرة من جديد، وكأن كل نظام لم يرث دولةً يجب إصلاحها، بل أرضًا خاليةً يحق له أن يبني عليها صورته الخاصة.

هذه الشخصنة هي أحد الجذور العميقة لدايلما الدولة والثورة في السودان. فحين تُختزل الدولة في الرئيس، يصبح الاعتراض عليه تهديدًا للوطن، وحين يُختزل الحزب في الزعيم، يصبح نقده خروجًا على الجماعة، وحين تُختزل القوة العسكرية في قائدها، يصبح دمجها أو مساءلتها تهديدًا لوجود أتباعها جميعًا.

أما الدولة المؤسسية فلا تنهار بسقوط رئيس، ولا يتوقف جيشها بموت قائد، ولا تُعاد كتابة قوانينها مع كل انقلاب. تتغير الحكومات وتبقى القواعد، ويغادر الأشخاص وتستمر الوظائف، لأن السلطة فيها ليست ملكًا لمن يمارسها، بل أمانة محددة بقانون ومدة ومساءلة.

وتكشف دولة سليمان في سورة النمل هذا المعنى بوضوح. فعلى الرغم من عظمة شخصه نبيًا وملكًا، لا تقدم السورة دولته باعتبارها إرادة فردية تتحرك بلا نظام، وإنما تعرض قيادةً وعلمًا وجنودًا منظمين ومعلومات واتصالات ورسائل وتقسيمًا للوظائف. كان سليمان عظيمًا، لكن عظمته ظهرت في قدرته على إقامة نظام يعمل، لا في إلغاء النظام داخل شخصه.

الدولة ليست الحاكم

يخلط الناس أحيانًا بين الدولة والحكومة والسلطة والنظام، مع أن لكل منها معنى مختلفًا. فالدولة هي الوطن والمجتمع والمؤسسات والقانون والسيادة والذاكرة المشتركة. والحكومة جهاز مؤقت يتولى إدارة هذه الدولة. أما السلطة فهي القدرة التي تمارس بها

الحكومة وظائفها، والنظام السياسي هو القواعد التي تحدد كيف يصل الحكام وكيف يغادرون.

حين يختلط الحاكم بالدولة، يقدم بقاءه بوصفه شرطًا لبقائها. يقول إن خصومه لا يعارضونه هو، بل يتآمرون على الوطن. وقد يُستخدم الجيش والأمن والقضاء والإعلام والمال العام للدفاع عن النظام، لأن الحدود بين النظام والدولة لم تعد واضحة.

وفي الجهة المقابلة قد تنظر المعارضة إلى الدولة كلها بوصفها ملكًا للحاكم، فتستهدف اقتصادها ومؤسساتها وعلاقاتها لإسقاطه. وتقول إن إضعاف الدولة سيؤدي إلى إضعاف النظام، من غير أن تتوقف عند الدولة التي سترثها بعد سقوطه.

بهذا الخلط يصبح الوطن ضحيةً للطرفين: السلطة تستعمل الدولة لحماية نفسها، والمعارضة تضرب الدولة لتصل إلى السلطة.

أما التمييز بين الدولة والحكومة فيجعل من الممكن أن نقاوم ظلم الحاكم مع حماية الجيش والخدمة المدنية والاقتصاد ومصالح المجتمع. كما يسمح للمؤسسة بأن تخدم الحكومة القائمة دون أن تصبح ملكًا لها، وأن تستمر في خدمة الحكومة التي تأتي بعدها.

الدولة التي تموت بموت قائدها

تتجلى هشاشة الدولة الشخصية حين يغيب القائد. فإذا كانت القرارات والمعلومات والعلاقات مجتمعةً في يده، تتوقف المؤسسة أو تدخل في صراع على خلافته. ويظهر أن الاستقرار الذي بدا قائمًا لم يكن استقرار مؤسسات، بل هدوءًا فرضه وجود شخص يمسك بالخيوط.

وقد عرفت الدولة السودانية هذه الظاهرة بدرجات مختلفة. ارتبطت أنظمة برؤسائها، وارتبطت أحزاب بزعمائها، وارتبطت حركات مسلحة بقادتها. حتى الخلاف داخل التنظيم كثيرًا ما أصبح خلافًا حول الشخص، لا حول اللائحة أو البرنامج.

وفي القوات الموازية تكون الشخصنة أشد خطرًا، لأن القائد يجمع النفوذ السياسي إلى السلاح والمال. فإذا أصبحت أوامر المقاتلين وعلاقاتهم ومواردهم مرتبطةً بشخصه، لم تعد القوة وحدةً قابلةً للدمج الإداري؛ تصبح جماعةً ترى مصيرها في مصيره.

ولهذا كان دمج الدعم السريع معقدًا. لم يكن الأمر نقل أفراد ووحدات إلى مؤسسة أخرى، بل تفكيك شبكة قيادة وولاء ومصالح تكونت حول أشخاص. وكلما ارتفعت مكانة القيادة في السلطة، أصبح خضوعها للمؤسسة أصعب.

إن الدولة التي تسمح بقيام قوة شخصية داخلها لا تستضيف مؤسسةً مساعدة؛ تستضيف أزمة خلافة وصراع سيادة مؤجلًا.

سليمان عليه السلام والدولة المنظمة

يقول الله تعالى: ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾. تكشف الآية حشدًا منظمًا لا جمهورًا مسلحًا يتحرك وفق مبادرات قادته. فقوات الدولة، على اختلاف أنواعها وقدراتها، تعمل داخل نظام واحد وقيادة واحدة.

إن التنوع لا يتحول هنا إلى تعدد في السيادة. وجود الإنس والجن والطير لا يعني وجود ثلاثة جيوش، لكل واحد منها قائده واقتصاده وعلاقاته، ثم تتفاوض على تشكيل قيادة مشتركة. تعددت القدرات، لكن وحدة الأمر بقيت.

وهذه دلالة مباشرة على الفرق بين التنوع المؤسسي والتشظي. يمكن للدولة أن تضم قوات برية وجوية وبحرية، ووحدات حرس وحدود وشرطة وأمن، لكن جميعها يجب أن تعمل داخل قانون يحدد اختصاصاتها، ومركز سيادي يمنع تحول تنوع الوظائف إلى تنازع في الشرعية.

أما إذا احتفظ كل تشكيل بقيادته وتمويله وقراره، فلا يصح وصف مجموعها بمؤسسات الدولة لمجرد أنها تحمل قوانين أو رتبًا رسمية. فالمعيار ليس الاسم، بل وحدة الأمر والولاء والمساءلة.

لقد امتلك السودان أعدادًا كبيرةً من المقاتلين، لكن كثرة السلاح لم تمنحه أمنًا؛ لأن القوة توزعت بين قيادات ومصالح مختلفة. وكانت النتيجة أن جزءًا مما بُني لحماية البلاد تحول إلى مصدر حربها.

الوظيفة أكبر من شاغلها

في الدولة المؤسسية يكون المنصب محددًا بوظيفة، لا مفصلًا على الشخص الذي يشغله. يعرف المسؤول ما يملك من صلاحيات وما لا يملك، ويعرف المجتمع كيف يحاسبه، وتوجد طريقة قانونية لاستبداله دون هدم الجهاز كله.

أما في الدولة الشخصية، فتتسع صلاحيات المنصب بقدر قوة صاحبه وتضيق بضعفه. قد يصبح مسؤول لم ينص القانون على سلطاته أكثر تأثيرًا من وزير أو مؤسسة، بسبب قربه من الرئيس أو سيطرته على موارد وقوة.

وفي الفترة الانتقالية السودانية ظهرت هذه المشكلة بوضوح. كانت هناك نصوص تحدد اختصاصات مجلس السيادة والحكومة، لكن ميزان القوة الفعلي لم يكن مطابقًا لها. بعض أعضاء المجلس يملكون قوات وعلاقات وموارد، وبعض الوزراء لا يملكون السيطرة الكاملة على المؤسسات التي يفترض أنهم يديرونها.

وهكذا وجدت دولتان في الوقت نفسه: دولة مكتوبة في الوثيقة، ودولة فعلية ترسمها موازين السلاح والمال والعلاقات الخارجية. وكلما اختلف النص والواقع، انتصر الواقع ما لم توجد مؤسسة قادرة على إنفاذ النص.

إن منح الشخص منصبًا لا يحوله إلى مؤسسة، وكتابة الاختصاص لا تكفي إذا كان صاحب السلاح يستطيع تجاوزه.

المؤسسة ليست المبنى والاسم

قد يبقى مبنى الوزارة وشعارها وموظفوها، بينما تفقد المؤسسة معناها. فالمؤسسة ليست جدرانًا، وإنما قواعد وإجراءات وذاكرة ومسؤوليات تضمن أن القرار لا يتغير بتغير مزاج المسؤول.

إذا كان الوزير يستطيع أن يعين ويفصل وينقل الأموال دون قواعد، فالوزارة جهاز شخصي ولو حملت قانونًا. وإذا كان القائد يستطيع تحريك القوات خارج سلسلة الأمر، فالوحدة قوة خاصة ولو كانت مسجلةً ضمن الدولة. وإذا كانت اللجنة تجمع الاتهام والتحقيق والحكم، فإن تعدد أعضائها لا يحولها إلى مؤسسة عدالة.

وتقوم المؤسسة الحقيقية على خمسة أركان:

وظيفة معلومة لا تتوسع وفق رغبة صاحبها.

قواعد تطبق على الجميع.

ذاكرة تحفظ القرارات والمعلومات.

مساءلة تستطيع مراجعة الخطأ.

استمرارية لا تتوقف على فرد.

وبهذا المعنى يمكن أن تكون للدولة أجهزة كثيرة ومؤسسات قليلة. فكثرة الوزارات والمجالس لا تدل على المؤسسية إذا ظلت القرارات محصورةً في الأشخاص.

المؤسسات التي ابتلعها الحزب

حين تصل حركة سياسية إلى الحكم، تواجه إغراءً كبيرًا: كيف تضمن أن مؤسسات الدولة لن تعمل ضد مشروعها؟ وقد تلجأ إلى تعيين أنصارها في المواقع الحساسة، بحجة أن الإصلاح يحتاج إلى أشخاص يؤمنون به.

تبدأ الخطوة في ظاهرها منطقية، ثم تتسع حتى يصبح الانتماء طريقًا إلى الوظيفة، وتتحول المؤسسة إلى ذراع للحزب. ويُقصى أصحاب الخبرة لأن ولاءهم غير مضمون، ويصعد الموالون ولو نقصت كفاءتهم.

فمثلا جاءت قوى الانتقال بمشروع تفكيك التمكين، لكنها تعرضت بدورها لإغراء استخدام التعيين والإعفاء لحماية الثورة. وهنا ظهر التمكين المضاد: تتغير هوية الموالين، وتبقى القاعدة نفسها.

إن الدولة لا تتحرر من الحزب حين يحل حزبٌ محل آخر، بل حين تصبح الوظيفة العامة عصيةً على احتكار الجميع. فلا يمنع الموظف من حقه السياسي، لكنه لا يستخدم موقعه لخدمة حزبه، ولا يُعاقب على رأيه ما دام يؤدي واجبه بالقانون.

المؤسسات التي ابتلعها القائد

قد لا يكون التسييس حزبيًا، بل شخصيًا. يبني القائد شبكةً من المقربين تتجاوز الهياكل الرسمية، فتنتقل القرارات إلى المجالس الخاصة والاتصالات المباشرة. ويصبح المسؤول القريب أكثر نفوذًا من صاحب الاختصاص القانوني.

وفي هذا النظام لا يعرف الموظف أي قاعدة يتبع: النص أم توجيه الشخص الأقوى؟ ويبدأ الجميع في بناء علاقات حماية، لأن الكفاءة وحدها لا تكفي. فتظهر دولة رسمية ودولة ظل من الوسطاء والمقربين.

كما تنمو حول القائد صورة تجعله مصدر الاستقرار والحكمة، ويُفسر النقد بوصفه استهدافًا لشخصه ومشروعه. ومع الزمن يصدق القائد ما يقوله المحيطون به، فيفقد القدرة على التمييز بين مصلحته ومصلحة الدولة.

والشخصنة لا تخص الأنظمة الحاكمة وحدها؛ تظهر داخل المعارضة كذلك. قد يصبح الزعيم مالكًا للحزب، ويتفاوض باسمه من غير الرجوع إلى مؤسساته، أو يحتفظ برئاسة حركة مسلحة عقودًا لأنه رمز القضية. فإذا اختلف معه عضو، عُدّ خائنًا للقضية نفسها.

ثم تدخل هذه القوى إلى الحكومة حاملةً ثقافة الشخصنة، فتُعيد إنتاجها داخل الدولة.

دولة الأوراق ودولة الواقع

امتلك السودان دساتير واتفاقات وقوانين متعددة، لكن الفجوة ظلت واسعةً بين ما يُكتب وما يُنفذ. تنص الوثيقة على مجلس تشريعي فلا يتكون، وتنص الاتفاقات على الترتيبات الأمنية فلا يكتمل الدمج، ويقرر القانون تبعية قوة للجيش بينما تحتفظ عمليًا بقيادتها ومواردها.

وهذه الفجوة تجعل النص وسيلةً لتجميل الواقع لا تغييره. يوقع الأطراف اتفاقًا فيعلن المجتمع الدولي نجاح العملية، بينما تبقى القوة والمصلحة على حالهما. ويصبح القانون شهادةً تقدم للخارج، لا قاعدةً تعمل في الداخل.

المؤسسة لا تنشأ يوم يصدر قانونها، بل حين يصبح القانون أقوى من رغبة الأشخاص. فإذا استطاع القائد تعطيله دون كلفة، فالقانون لم يتحول بعد إلى مؤسسة.

وقد كان وضع الدعم السريع مثالًا واضحًا: جرى تقنين القوة وإعلان تبعيتها، لكن استمرار قيادتها واقتصادها جعل الحقيقة مختلفة. غطى القانون ازدواجًا لم ينهه.

وفي النهاية لم تُختبر حقيقة التبعية في الاجتماعات، بل في لحظة الأمر العسكري؛ وحين وقع الخلاف، ظهر أن لكل قوة قرارها.

الدولة التي لا تعرف ممتلكاتها

من أبسط علامات المؤسسة أن تعرف الدولة ما تملك: الأرض والمباني والمركبات والشركات والأسلحة والموظفين والإيرادات. لكن تعدد مراكز القوة والفساد والحروب جعل أجزاءً من موارد السودان خارج الصورة الكاملة للخزانة والرقابة.

وحين لا توجد سجلات موحدة، يسهل أن تنتقل الأصول عند سقوط النظام أو حل المؤسسة، وأن تتحول الملكية العامة إلى موضوع نزاع. ويصعب على المجتمع معرفة من استفاد من حل هيئة أو مصادرة شركة أو تخصيص أرض.

لا تعني المؤسسية كثرة الأوراق، بل وجود أثر يمكن تتبعه: من اتخذ القرار؟ وإلى من انتقل الأصل؟ وما قيمته؟ ومن يراجعه؟

فالمال العام الذي لا يملك سجلًا يصبح مالًا مباحًا للمنتصر، والمؤسسة التي لا تحفظ أرشيفها تفقد قدرتها على إثبات حقها. وقد أدت الحرب إلى نهب وتدمير واسع، لكن ضعف التوثيق سبقها وجعل استعادة الحقوق أشد صعوبة.

إن بناء الدولة بعد الحرب سيبدأ، في جانب منه، من إعادة معرفة ما تملكه الدولة وما فقدته ومن يسيطر عليه.

الجيش مؤسسة لا سلطة بديلة

يكون الجيش أكثر قوةً حين يعرف حدوده. وظيفته حماية السيادة والدستور، لا تعويض ضعف الأحزاب ولا إدارة الوزارات والاقتصاد. وكلما توسع في الوظائف المدنية، تكاثرت مصالحه وتعرضت وحدته للخطر.

لكن إخراج الجيش من الحكم لا يعني إهانته أو تجريده من هيبته. فالدولة تحتاج إلى مؤسسة عسكرية قوية وموحدة، قادرة على رد العدوان، ومحمية من اختراق الأحزاب والتشكيلات الموازية.

المعادلة التي فشل السودان في تثبيتها هي: جيش قوي لا يحكم، وحكومة مدنية لا تفكك الجيش. فقد تعامل بعض المدنيين مع تقليص الدور السياسي كأنه يقتضي إضعاف المؤسسة، وتعامل بعض العسكريين مع حماية المؤسسة كأنها تقتضي امتلاك السلطة.

أما الدولة المؤسسية فتمنع الطرفين من تجاوز حدودهما. الحكومة لا تتدخل في الترقيات والعمليات لخدمة حزب، والجيش لا يغير الحكومة لأنه يرى سياستها ضعيفة. وإذا فشلت الحكومة يُغيرها الناخب، وإذا أخطأت القيادة العسكرية تحاسبها المؤسسات المختصة.

الحرس الرئاسي: حماية المنصب لا عبادة الشخص

يعود بنا هذا المعنى إلى الحرس الرئاسي الذي بدأ منه الكتاب. فإذا كان الحرس يحمي شخص القائد لأنه القائد، أصبح ولاؤه شخصيًا، وقد يتحول إلى قوة ضد الدولة حين يتغير الحكم. أما إذا كان يحمي موقع القيادة واستمراريتها، فإنه يؤدي وظيفةً دستورية.

وهذا يفسر لماذا لا ينبغي أن يكون الحرس جيشًا مستقلًا ولا أداةً حزبية، بل وحدةً داخل المنظومة العسكرية، لها اختصاص محدد وسلسلة أمر واضحة. يحمي الرئيس أو القائد ما دام في موقعه الشرعي، ثم ينقل واجبه إلى من يخلفه.

إن البطولة التي أبداها أفراد الحرس في الحرب تكتسب معناها المؤسسي من أنهم حموا مركز القيادة لا مصالح شخص. والوفاء لهم يقتضي ألا تتحول تضحيتهم إلى مادة لتقديس القادة أو حمايتهم من المساءلة.

فالحارس الوفي يحمي القائد من الرصاصة، والدولة الوفية تحمي نفسها من أن يصبح القائد أكبر من القانون.

القضاء: المؤسسة التي تحمي الجميع من المنتصر

تحتاج الدولة بعد الثورة إلى مساءلة الماضي، لكن العدالة لا تستقيم إذا مارسها المنتصر مباشرةً. فكل طرف يملك روايةً عن ظلم خصمه، وقد يرى إجراءات الانتقام حقًا مستردًا.

هنا يأتي القضاء بوصفه المؤسسة التي تفصل بين العدالة والثأر. لا يسأل المتهم عن الحزب الذي ينتمي إليه، بل عن الفعل والدليل، ويمنحه حق الدفاع والاستئناف، ويحمي المجتمع من الجريمة ويحمي الفرد من الانتقام الجماعي.

وحينما يُضعف القضاء لتحقيق نصر عاجل، يخسر الجميع الحَكم الذي سيحتاجون إليه عندما تتبدل السلطة. فالمنتصر اليوم قد يصبح متهم الغد، ولا يحميه عندئذ إلا القاعدة التي رفضها وهو قوي.

الدولة المؤسسية لا تُعرف بكيفية معاملتها لأنصارها، بل بقدرة القانون على حماية حق خصومها.

الخدمة المدنية: ذاكرة الدولة

تتغير الحكومات، لكن الموظف المهني يحفظ العمل والملفات والخبرة. ولهذا تُعد الخدمة المدنية ذاكرة الدولة وأحد أعمدة استمراريتها.

حين تدخل المحاصصة إلى الخدمة، تفقد هذه الوظيفة. يصبح الموظف ممثلًا للحزب، وتتغير القيادات مع كل حكومة، ويضيع تراكم الخبرة. كما يدفع الفصل الجماعي

كفاءات إلى الهجرة أو البطالة، وتدخل مواقعهم كوادر تحتاج إلى سنوات لاكتساب المعرفة.

لا يعني ذلك إبقاء الفاسد أو العاجز باسم الاستمرارية. بل يعني أن التقييم يكون مهنيًا، والفصل وفق قانون، والتعيين عبر منافسة، والتدريب مستمرًا، والأرشيف محفوظًا.

وقد احتاج السودان في كل انتقال إلى خبرات الدولة السابقة، لكنه تعامل معها أحيانًا بالشك الشامل. ثم اكتشف أن الولاء للثورة لا يعلم صاحبه إدارة الميناء أو المالية أو الكهرباء أو المستشفى.

المؤسسة لا تسأل الموظف لمن صوّت، بل ماذا يستطيع أن يقدم، وهل يؤديه بأمانة.

المؤسسة الأمنية التي تخدم الوطن

مثلما لا يجوز للحزب امتلاك الجيش، لا يجوز للنظام امتلاك جهاز المخابرات. فالجهاز الذي يراقب المجتمع لحماية الحاكم يخلق الكراهية والخوف، وحين يسقط النظام تتعرض قدراته كلها للرفض.

لكن الدولة من دون معلومات تصبح مكشوفة. لذلك لا يكون الإصلاح في حل الجهاز أو تجريده من الفاعلية، بل في تحديد مهمته وإخضاعه للقانون والرقابة، ومحاسبة من استخدم سلطته في الجريمة.

الجهاز المهني لا يصنف المواطن بسبب رأيه، ولا يختلق خطرًا ليثبت أهميته، ولا يخفي المعلومة عن القيادة لحساب جهة. يجمع الخبر ويحلله ويحذر من التهديد، ثم يترك القرار للمؤسسات الشرعية.

ولو كان السودان قد بنى هذا النموذج بصورة مستقرة، لما تحول إصلاح الأمن بعد كل نظام إلى معركة بين الإبقاء والتفكيك. فالمؤسسة التي يثق المجتمع بأنها له لا تسقط بسقوط الحكومة.

المؤسسة تمنع تضخم الصالح والطالح معًا

قد يُقال إن السودان يحتاج إلى قائد قوي حاسم لأن المؤسسات بطيئة وضعيفة. وهذا القول يحمل جزءًا من الحقيقة؛ ففي الأزمات تحتاج الدولة إلى قيادة تستطيع القرار. لكن القائد القوي من دون مؤسسة قد ينجز بسرعة ويخطئ بسرعة أكبر.

كما أن صلاح الشخص لا يكفي. فقد يكون القائد نزيهًا، لكن من يخلفه قد لا يكون كذلك. فإذا بُني النظام على فضيلته لا على القاعدة، تحولت الصلاحيات الواسعة إلى خطر عند انتقالها.

المؤسسة لا تقوم لأن الناس جميعًا سيئون، بل لأنهم متغيرون ومحدودون. تحمي المجتمع من طغيان السيئ، وتحمي الصالح من غروره وخطئه، وتحفظ إنجازه بعد رحيله.

ومن هنا لا ينبغي أن نبحث عن "سوار الذهب جديد" فقط؛ يجب أن نبني قواعد تجعل كل قائد انتقالي ملزمًا بما فعله سوار الذهب: مهمة محددة، ومدة محددة، وتسليم السلطة. الفضيلة الشخصية عظيمة، لكنها لا تصلح وحدها دستورًا للأمة.

المؤسسات ليست بديلًا عن القيم

قد توجد مؤسسات متقنة في دولة ظالمة، وتُستخدم اللوائح لتنفيذ الإقصاء بكفاءة. لذلك لا يكفي التنظيم وحده؛ يحتاج إلى مرجعية أخلاقية تحدد غايته.

كانت دولة سليمان منظمة وقوية، لكن التنظيم اقترن بالشكر والعدل والهداية. أما التنظيم المنفصل عن القيم فقد يصنع آلةً أشد قدرةً على القمع.

وفي النظام المعرفي القرآني لا تُفصل المؤسسة عن الإنسان المستخلف. القانون يحتاج إلى تقوى تمنع التحايل عليه، والشورى تحتاج إلى صدق، والقضاء يحتاج إلى عدل، والجيش يحتاج إلى أمانة، والخدمة تحتاج إلى إحسان.

لكن القيم من غير مؤسسات تظل مواعظ تعتمد على صلاح الأفراد. ولهذا يجمع الاستخلاف بين الإنسان الراشد والبناء الذي يحول رشده إلى ممارسة ويحمي المجتمع عند ضعفه.

فالدولة لا تُبنى بالقيم وحدها ولا بالقواعد وحدها؛ تُبنى بقواعد عادلة يحملها أناس يدركون أمانتها.

كيف نعرف أن الدولة أصبحت مؤسسية؟

لا تُقاس المؤسسية بعدد الوزارات والقوانين، بل باختبارات بسيطة:

هل يستطيع رئيس الدولة أن يخالف القانون بلا مساءلة؟ هل تتغير الخدمة المدنية كلها إذا تغير الحزب؟ هل يستطيع قائد عسكري تحريك قواته خارج سلسلة الأمر؟ هل

تعرف الخزانة موارد المؤسسات المسلحة؟ هل ينفذ حكم القضاء على القوي كما ينفذ على الضعيف؟ هل تستمر الخدمات إذا غاب الوزير؟ وهل توجد طريقة سلمية لتغيير الحاكم؟

إذا كانت الإجابات مضطربة، فالدولة لا تزال شخصيةً ولو كانت هياكلها كثيرة.

والاختبار الأكبر هو انتقال السلطة. فالدولة التي تنجو من تغيير الحاكم دولة مؤسسية، أما التي تدخل الفراغ أو الحرب كلما تغير رأسها فهي تنظيم ممتد حول شخص.

لقد فشل السودان في هذا الاختبار مرارًا. سقط الحاكم فتزعزعت الدولة، وانقسم الحزب فانتقل انقسامه إلى المؤسسات، واختلف قائدا قوتين فدخل الوطن كله حربهما.

من الدولة الغنيمة إلى الدولة الأمانة

ترتبط الشخصنة بفكرة أن الدولة غنيمة المنتصر. من يفوز في الانتخابات أو الثورة أو الحرب يرى أن من حقه تعيين رجاله وتوجيه المال والمؤسسات لخدمة مشروعه. ثم يأتي خصمه فيسترد الغنيمة بالطريقة نفسها.

أما الدولة الأمانة فلا يملكها المنتصر. يحصل على حق إدارة محدود بالمدة والقانون، ولا يملك القضاء والجيش والخدمة والإعلام العام. ويعرف أن ما يبنيه سيستخدمه خصمه حين يتداول الحكم، ولذلك يصممه ليكون عادلًا للجميع.

وهذا هو الاختبار الذي ينبغي أن يُعرض على كل حزب: هل يقبل القاعدة نفسها إذا حكم بها خصمه؟ فإذا أراد سلطةً واسعة حين يحكم وضمانات حين يعارض، فهو لا يريد دولةً بل غنيمةً مأمونةً له وحده.

ولا يخرج السودان من دايلما الثورة والانقلاب حتى يتفق الفاعلون على أن خسارة الحكومة لا تعني خسارة الوطن ولا المصير. عندئذ لا يحتاج الحزب إلى تمكين، ولا العسكري إلى انقلاب، ولا الحركة إلى الاحتفاظ بسلاحها خوفًا من الإقصاء.

سليمان الذي غاب وبقيت الدلالة

انتهى ملك سليمان عليه السلام وانتهت حياة القائد، لكن النموذج بقي في الوحي. وهذه دلالة رمزية عميقة: أعظم القادة لا يخلدون بأجسادهم، بل بما يتركون من معنى وعدل ونظام.

لم يكن المقصود أن يأتي الناس بعد سليمان عليه السلام فيبحثوا عن شخص يملك قدراته الخارقة، وإنما أن يتعلموا أن العلم يسبق السلطة، وأن القوات تُنظم، وأن المعلومة تُسمع، وأن القوة تُضبط، وأن القيادة تشكر ولا تتأله.

وهكذا لا يكون نجاح القائد في أن يجعل الدولة عاجزةً عن العيش بعده، بل في أن يبنيها بحيث تستمر من غيره. من يربط كل شيء بنفسه لا يثبت عظمته؛ يثبت ضعف ما بناه.

وقصارى القول: لم تكن مأساة السودان أنه افتقر إلى الشخصيات القوية، بل أنه وضع آماله في الأشخاص أكثر مما وضعها في المؤسسات. جاء القائد المنقذ فجمع الخيوط، ثم غاب فتفرقت؛ جاء الحزب صاحب المشروع ثم سقط فاهتزت معه؛ نمت القوة حول قائدها حتى أصبحت دولةً مصغرة، ثم جر خلافها مع المؤسسة الوطن إلى الحرب. أما سورة النمل فتقدم دولةً تتعدد فيها القدرات ولا تتعدد السيادة، ويعظم فيها القائد من خلال التنظيم لا بإلغاء التنظيم في شخصه. والدولة المستخلفة ليست التي تجد فردًا لا يخطئ، بل التي لا يسمح نظامها لخطأ فرد أن يصبح مصير أمة، ولا لانتصار حزب أن يصبح ملكيةً للدولة، ولا لسلاح قائد أن يصبح دولةً تنازع الدولة.

الفصل الرابع والعشرون

القوة المنضبطة: لماذا لا يبدأ الاستخلاف بالسيف؟

لم تقدم سورة النمل سليمان عليه السلام حاكمًا ضعيفًا يكتفي بالموعظة، بل قائدًا يمتلك من أسباب القوة ما لم يتوافر لغيره: جيشًا منظمًا، وسلطانًا، وقدرةً على الحركة والحشد، ومعرفةً بما يجري في دولته وما حولها. ومع ذلك لم يبدأ تعامله مع مملكة سبأ بالهجوم، ولم يجعل تفوقه العسكري مبررًا لإراقة الدماء أو تدمير العمران.

وصلته المعلومة، فتثبت منها، ثم أرسل رسالةً واضحةً تحمل دعوةً وموقفًا سياسيًا قبل أن يحرك القوة. وقد كان يستطيع أن يباغت المملكة التي لم تكن تعرف بعد مقدار ما يملك، لكنه لم يجعل القدرة على الفعل دليلًا على مشروعيته.

هذه هي القوة في فقه الاستخلاف: حاضرة بحيث تمنع الاستخفاف بالدولة، منضبطة بحيث لا تتحول إلى شهوة غلبة، وموجهة لتحقيق مقصد لا لتأكيد تفوق القائد.

أما حين يسبق السيف الرسالة، والقوةُ المعرفة، والحربُ السياسة، تتحول الدولة من حامية للعمران إلى أداة لتحطيمه، حتى إذا ادعت أنها تقاتل من أجل الحق.

القوة ضرورة وليست فضيلةً في ذاتها

لا تقوم الدولة بلا قوة. فالقانون الذي لا يجد من ينفذه يصبح نصيحة، والحدود التي لا يحميها جيش تصبح خطوطًا على الخريطة، والحق الذي لا تردعه سلطة يطمع فيه المعتدي.

ولهذا لا يعارض القرآن القوة في ذاتها، ولا يقدم الضعف بوصفه فضيلةً أخلاقية. الضعيف قد يكون مسالمًا لأنه لا يستطيع غير ذلك، أما الذي يملك القوة ويضبطها فهو الذي يُختبر في معنى العدل.

امتلك سليمان القوة ولم يخفها؛ حمل كتابه إلى ملكة سبأ أمرًا واضحًا بألا تستكبر هي وقومها على الحق. وحين ردت بالهدية، أعلن أن ما آتاه الله خير مما يعرضون، وأن القوة ليست معروضةً للبيع.

فالقوة الراشدة تحقق ثلاث وظائف:

تردع العدوان.

تحمي القانون والمجتمع.

تمنح الرسالة والمفاوضات وزنًا يحول دون احتقارها.

لكنها لا تصبح مصدرًا مستقلًا للحق. ليس كل ما يستطيع القائد فعله جائزًا، ولا كل انتصار عسكري عدلًا، ولا كل خصم ضعيف مستباحًا.

وقد وقعت السياسة السودانية بين طرفين: من جعل القوة طريقًا طبيعيًا إلى الحكم، ومن تعامل مع كل قوة وطنية بوصفها خطرًا ينبغي إضعافه. الأول أنتج الاستبداد والجيوش المتنافسة، والثاني جعل الدولة عاجزةً عن حماية نفسها.

والطريق الاستخلافي ليس دولةً بلا سلاح، بل دولة تحتكر السلاح وتخضعه للعدل.

الرسالة قبل الجيش

بعد أن ثبت لسليمان خبر سبأ، لم يرسل جيشه أولًا، بل قال للهدهد: ﴿اذْهَب بِّكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾.

تقدمت الرسالة على الحرب، وتقدم البيان على الإكراه. ولم تكن الرسالة ضعفًا أو ترددًا؛ كانت خطوةً مقصودةً تمنح الطرف الآخر فرصة الفهم والاستجابة، وتكشف نياته، وتوفر للدولة معلومةً جديدة قبل الانتقال إلى مرحلة أعلى.

كما لم يكتفِ سليمان بإرسال الكتاب؛ طلب مراقبة الاستجابة: "فانظر ماذا يرجعون". فالدبلوماسية لم تكن كلامًا منفصلًا عن المعلومات، بل عمليةً تنتج معرفة وتختبر الموقف.

وفي السودان كثيرًا ما فُصل التفاوض عن ميزان القوة أو استُخدم غطاءً للحشد. يذهب الأطراف إلى المفاوضات وهم لا يريدون اختبار إمكان التسوية، بل يريدون شراء الوقت أو تحسين صورتهم أو تثبيت مواقعهم.

أما منهج الرسالة قبل القوة فيقتضي أن تكون الرسالة واضحة: ما المطلوب؟ وما الذي سيحدث إذا قُبل؟ وما الضمانات؟ وما الخطوة التالية؟ ثم تُقاس استجابة الطرف الآخر بالفعل، لا بالخطب.

التفاوض الحقيقي ليس هدنةً لخداع الخصم، بل محاولة جادة لمنع الحرب دون التفريط في الحق.

القوة التي لا تحطم من لا يقاتل

في مشهد وادي النمل قالت النملة لقومها: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾. لم تتهم سليمان وقواته بقصد سحق النمل؛ أدركت أن الحشد الكبير قد يحطم الضعيف من غير أن يشعر.

وهنا تظهر دلالة بالغة الأهمية: القوة قد تظلم من غير قصد، لمجرد ضخامة حركتها وعدم رؤيتها للصغار. فالجيش المتحرك نحو هدفه قد يدمر بيتًا أو سوقًا أو مصدر رزق، وإن لم يكن ذلك غايته. والسياسة الاقتصادية قد تسحق الفقير، وإن وصفها الخبير بأنها إصلاح.

المشكلة ليست في النية وحدها؛ قد لا يشعر صاحب القوة بمن حطمه.

وهذا يضع على القيادة واجبًا يتجاوز منع الجريمة المقصودة إلى تقدير الضرر غير المقصود. فقبل العملية العسكرية يجب أن تُعرف مواقع المدنيين ومسارات إجلائهم،

وقبل الحصار يجب أن يُحسب أثره في الغذاء والدواء، وقبل الإصلاح الاقتصادي يجب أن تُحمى الفئات التي لا تستطيع تحمله.

الدولة العادلة لا تسأل فقط: هل قصدنا الضرر؟ بل: ماذا فعلنا لمنع وقوعه؟

سليمان الذي سمع النملة

سمع سليمان تحذير النملة، فتبسم شاكرًا ولم يرَ في خوفها إساءةً إلى جيشه. لم يقل إنها تروج شائعةً عن القوات أو تهين هيبتها، بل أدرك دلالة الموقف واستجاب له وجدانيًا وأخلاقيًا.

تحتاج الدولة القوية إلى القدرة على سماع صوت الضعيف الذي يخافها. فشكوى المواطن من الجيش أو الشرطة لا تعني بالضرورة أنه عدو للمؤسسة، وقد يكون خوف المجتمع رسالةً عن أثر لا تراه القيادة.

حين تتعامل المؤسسة مع كل شكوى بوصفها استهدافًا، تفقد أهم مصادر تصحيحها. وحين يتعامل المجتمع مع كل خطأ فردي بوصفه طبيعةً للمؤسسة كلها، يهدم الثقة التي يحتاج إليها لحمايته.

التوازن يظهر في موقف سليمان: قوة عظيمة لا تنكر خوف أصغر مخلوق، ولا تسمح أن يتحول الجيش المنظم إلى حشد يحطم من يقع في طريقه.

ولو جعلت القوات السودانية من هذا المعنى جزءًا من عقيدتها، لكان حفظ المدنيين وبيوتهم وممتلكاتهم معيارًا للنصر، لا مسألةً ثانويةً تأتي بعد الهدف العسكري.

فالدولة لا تنتصر إذا استعادت الأرض وخسرت أهلها.

القوة التي تحمي الدعوة ولا تفرض الإيمان

أرسل سليمان إلى سبأ داعيًا إلى عدم الاستعلاء وإلى المجيء مسلمين، لكنه لم يقتحم قلوب الناس بالسيف. فالرسالة تُعرض ويُزال ما يحول دون سماعها، أما الهداية فلا يصنعها الإكراه.

وتكشف القصة تدرجًا في العمل: خبر، وتثبت، ورسالة، واختبار للاستجابة، وإظهار للقوة والقدرة، ثم حضور الملكة ورؤيتها الآيات التي قادتها إلى الاعتراف بالحق.

لم يكن الهدف إخضاع أرض سبأ للاستغلال، ولا نهب ثروتها، ولا توسيع الملك لمجرد التوسع؛ كان نقلها من مرجعية الشرك والاستكبار إلى الاستسلام لله. ولهذا انتهى المشهد بإعلان الملكة إسلامها "مع سليمان لله رب العالمين"، لا لسليمان.

هذه العبارة تفصل بين الدعوة إلى الله والدعوة إلى الحاكم. لم تدخل الملكة في عبادة سليمان ولا في ذوبان شخصي داخل سلطته؛ أسلمت معه لله.

وفي المشروعات السياسية الإسلامية قد يختلط الولاء للدين بالولاء للحركة أو الدولة، فيُعامل نقد الحاكم كأنه نقد للإسلام. لكن الاستخلاف الحق يجعل الحاكم والمحكوم داخل العبودية نفسها؛ "مع سليمان لله"، لا تحت سليمان بدل الله.

القوة تحمي حرية بلوغ الرسالة وإقامة العدل، لكنها لا تجعل التنظيم أو القائد وسيطًا يحتكر الدين.

الدولة التي تقنع لا الدولة التي تُكره

تستطيع السلطة إجبار الناس على الصمت، لكنها لا تستطيع إجبارهم على الاقتناع. وقد تفرض قانونًا بالقوة، لكن استمرار النظام يحتاج إلى شرعية تجعل معظم المجتمع يلتزم بالقانون حتى حين لا يراقبه شرطي.

وتنشأ الشرعية من العدل والإنجاز والمشاركة ووضوح المقصد. أما الحكم الذي يعتمد على الخوف فيحتاج إلى زيادة القوة كلما تراجعت الثقة، ويبدأ في رؤية المجتمع خطرًا يجب ضبطه.

وفي السودان استخدمت الأنظمة العسكرية القوة لإخماد السياسة، لكنها لم تستطع إلغاء الخلاف؛ انتقل إلى السر والنقابات والخارج والسلاح. كما حاولت بعض قوى الثورة فرض رؤيتها الأخلاقية على المجال العام عبر تصنيف المخالفين، فلم تستطع بناء إجماع حقيقي.

الإقناع لا يعني أن تتنازل الدولة عن القانون أمام كل معترض. فالقانون يُنفذ، لكن السلطة تشرح سببه، وتتيح المشاركة في صياغته، وتمنح المواطن طريقًا سلميًا لتغييره. وبذلك يعرف الناس أن التزامهم ليس خضوعًا لشخص بل احترامًا لقاعدة شاركوا فيها.

الدولة التي تقنع تحتاج إلى قوة أقل في الداخل، لأن المجتمع يصبح شريكًا في حماية النظام. أما الدولة التي تُكره، فتستهلك جيشها وشرطتها في مواجهة مواطنيها وتترك الحدود والتهديدات الحقيقية.

متى تكون الحرب مشروعة؟

لا تجعل الرؤية القرآنية السلام قيمةً منفصلةً عن العدل؛ فقد يكون الامتناع عن القتال تمكينًا للعدوان، وقد يصبح استخدام القوة واجبًا لحماية الناس والدولة. لكن مشروعية الحرب تحتاج إلى ضوابط تتجاوز رغبة القائد.

يجب أن يكون هناك عدوان أو خطر حقيقي، وأن يكون الهدف مشروعًا ومحددًا، وأن تُستنفد الوسائل الأقل كلفةً بقدر الإمكان، وأن تتناسب القوة مع الضرورة، وأن تُحمى حياة المدنيين، وأن توجد خطة لإنهاء الحرب وإعادة السلام.

كما يجب التمييز بين حرب الدولة للدفاع عن سيادتها وبين حرب الفصيل لتحسين موقعه السياسي. فالحركة التي تحمل السلاح للحصول على حصة لا تستطيع أن تمنح حربها صفةً وطنيةً لمجرد عدالة بعض مطالبها. والقائد الذي يستخدم الجيش للبقاء في السلطة لا يحول حربه إلى دفاع عن الدولة بمجرد رفع العلم.

وفي حرب أبريل كان الدفاع عن وحدة الدولة والجيش حقًا، لكن هذا لا يجعل كل فعل يقع باسم الدولة مشروعًا، كما أن حديث القوة الموازية عن التحول المدني لا يمنح قتالها شرعية. تُقاس الأفعال بالقانون والعدل وحماية المجتمع، لا بالشعار الذي يرفعه صاحب السلاح.

المقاومة المسلحة ومعيار العمران

تدافع الحركات المسلحة عن خيارها عادةً بقولها إن السلطة أغلقت طرق العمل السلمي، وإن السلاح كان الوسيلة الوحيدة لإجبار المركز على سماع المظالم. وقد يكون القمع الحكومي قد دفع بالفعل جماعات إلى حمل السلاح.

لكن الانتقال من تفسير حمل السلاح إلى تبريره المطلق خطر. فالقرار يفتح سلسلةً من النتائج: عسكرة المجتمع، ودخول الخارج، وتحول الموارد إلى الحرب، وظهور أمراء وقادة مصالح، وتعرض المدنيين للانتقام، وتراجع التعليم والإنتاج.

لذلك يجب أن يُسأل العمل المسلح عن أثره في الذين حمل اسمهم. هل زاد قدرتهم على المشاركة؟ أم زاد نزوحهم وفقرهم؟ وهل أصبح السلام أقرب؟ أم أصبح القائد صاحب موقع بينما بقي المجتمع في المعسكرات؟

وشهادة عبد الواحد محمد نور عن تحويل موارد الدولة إلى ميزانية حرب تكشف أن استنزاف الاقتصاد كان جزءًا من أثر القتال الذي افتخرت به القيادة. لكن المجتمع الذي شعر بالضغط لم يكن كله من مؤيدي النظام ولا من المشاركين في الحرب.

في المنظور العمراني، لا يكفي أن تضعف خصمك؛ يجب أن تسأل ماذا بقي للوطن بعد إضعافه.

السلاح الذي يفاوض باسم المجتمع

تمنح القوة المسلحة قائدها قدرةً على التفاوض لا يملكها المواطن. تستطيع تعطيل الطريق أو احتلال موقع أو العودة إلى الحرب، ولذلك يُدعى قائدها إلى المؤتمرات ويُمنح منصبًا.

لكن قدرته على الإيذاء لا تثبت أنه يمثل المجتمع. قد تكون لديه قضية عادلة وقاعدة حقيقية، لكن التمثيل يحتاج إلى رضا الناس، لا إلى عدد المقاتلين.

وقد أدى ربط السلام بتقاسم المناصب إلى تحويل القوة العسكرية إلى بطاقة سياسية. احتفظت الحركات بقواتها حتى تضمن تنفيذ الاتفاق، لكن استمرار السلاح جعل الحكومة تتعامل معها بوصفها شركاء مفروضين، وأضعف القوى المدنية داخل المناطق نفسها.

إن الدولة لا تخرج من الحرب إذا بقي القائد يتحدث باسم المجتمع بقوة السلاح. يجب أن ينتهي دور البندقية عند فتح المجال السياسي، وأن ينتقل وزن الحركة إلى ما تمنحه إياه الانتخابات.

أما أن يجمع القائد بين الجيش والحزب والمنصب والاقتصاد، فذلك بناء لقوة موازية جديدة ولو دخلت باسم السلام.

خطأ موازنة السلاح بالسلاح

قد يعتقد السياسي أن أفضل وسيلة لمنع جيش من الاستبداد هي وجود قوة أخرى توازنه. لكن هذا التفكير ينقل الرقابة من القانون إلى الخوف المتبادل.

فالقوة الثانية لا تحرس الديمقراطية مجانًا؛ لها قيادتها ومصالحها. وإذا استخدمها المدنيون للضغط على الجيش، دخلت السياسة من باب السلاح، وأصبح كل خلاف قابلًا للحسم بالقوة.

وهذا ما حدث في السودان. رأى بعض الفاعلين في الدعم السريع توازنًا أمام الجيش، لكنهم كانوا يبنون أمنهم على قدرة جهة مسلحة على تهديد جهة أخرى.

التوازن المؤسسي يكون بين سلطات دستورية: برلمان وحكومة وقضاء وإعلام ومجتمع، لا بين جيوش. فالسلاح لا يراقب السلاح؛ يخافه ويتسابق معه.

وحين بلغ السباق نهايته، لم تحمِ القوة الموازية المدنيين من الجيش، ولم يحمِ الجيش الانتقال من الفوضى؛ دخل الطرفان حربًا خرج المدنيون منها أكثر المتضررين.

استخدام القوة في الداخل

صُمم الجيش في الأصل لمواجهة التهديد المسلح وحماية السيادة، بينما تتولى الشرطة إنفاذ القانون داخل المجتمع. وحين تتكرر الاستعانة بالجيش في الاحتجاجات والسياسة، تختلط العقيدة العسكرية بوظيفة الشرطة.

العدو العسكري يُحسم خطره بالقوة، أما المواطن المحتج فيملك حقوقًا حتى إذا خالف القانون. وإذا دخلت عقلية الحرب إلى الشارع، أصبح المجتمع ميدانًا والخصم السياسي عدوًا.

كما أن استخدام تشكيلات غير مدربة على التعامل المدني يزيد خطر الانتهاكات؛ فهي تنظر إلى الحشد بوصفه تهديدًا أمنيًا لا جماعة مواطنين.

ولهذا ينبغي أن تكون قواعد استخدام القوة في الداخل واضحةً ومتدرجة، وأن تخضع كل واقعة للمراجعة والقضاء. فالحفاظ على النظام لا يبيح كسر الإنسان، وهيبة الدولة لا تُبنى على خوف الناس منها.

إن الدولة التي تحتاج في كل احتجاج إلى سلاح الجيش تعترف ضمنًا بأن سياستها فقدت القدرة على الإقناع.

احتكار القوة لا يعني إطلاقها

يقال إن من علامات الدولة احتكارها الاستخدام المشروع للقوة. لكن كلمة "المشروع" هي قلب العبارة. فليس المقصود أن الدولة تستطيع استخدام القوة كما تريد، بل ألا تستخدم إلا وفق القانون، وألا ينازعها فصيل أو حزب.[١١٨]

احتكار القوة يمنع الحرب الأهلية، والقانون يمنع الاحتكار من التحول إلى طغيان. وإذا غاب الأول تعددت الجيوش، وإذا غاب الثاني أصبحت الدولة نفسها خطرًا على مواطنيها.

وقد عرف السودان الخللين معًا: قوة رسمية استُخدمت أحيانًا في السياسة، وقوى غير رسمية نمت حتى نافستها. ولم يكن العلاج في إضعاف الدولة ولا في إطلاق يدها، بل في إخضاع جيش واحد لدستور واحد.

إنها معادلة دقيقة: دولة قوية على المعتدي، مقيدة أمام حق المواطن، لا تستطيع جماعة ابتزازها بالسلاح، ولا يستطيع الحاكم استخدامها للانتقام.

الردع الذي يمنع الحرب

قد تبدو القوة نقيض السلام، لكنها إذا كانت موحدةً وواضحةً قد تمنع الحرب. فالخصم الذي يعرف أنه لا يستطيع تحقيق نصر سريع يتردد في الهجوم، بينما تغري الدولة المنقسمة من يظن أن ضربةً مباغتة ستمنحه السلطة.

لكن الردع لا يتحقق بكثرة السلاح المتناثر، بل بوحدة القيادة والاستعداد والمعلومة والإرادة. وقد امتلك السودان عدة قوات، لكن تعددها قلل الردع؛ لأن كل واحدة كانت مصدر خطر للأخرى.

كما أن الردع يحتاج إلى وضوح الخطوط الحمراء. فإذا تفاوضت الدولة سنوات حول أصل احتكارها للسلاح، أرسلت رسالةً بأن السيادة نفسها قابلة للمساومة.

وكان ينبغي منذ بداية الانتقال إعلان أن وجود القوات المتعددة وضع مؤقت له نهاية محددة، وأن كل دعم وتمويل واعتراف مرتبط بالتقدم في الدمج. أما إبقاء الجدول مفتوحًا فقد شجع كل طرف على تعزيز قوته قبل لحظة الحسم.

القوة المنظمة تمنع الحرب، والقوة الموزعة تؤجلها حتى تصبح أشد.

---

[١١٨] Max Weber, "Politics as a Vocation," in From Max Weber: Essays in Sociology, ed. H. H. Gerth and C. Wright Mills (New York: Oxford University Press، ١٩٤٦)، ٧٧–١٢٨. المقصود احتكار الاستخدام المشروع للقوة داخل الإقليم، لا احتكار العنف المنفلت من القانون.

القوة والعدل في إعادة بناء السودان

بعد الحرب سيواجه السودان إغراءين متقابلين. الأول أن يرى في القوة العسكرية وحدها ضمانًا للاستقرار، فيقيم دولةً أمنيةً تخشى عودة الفوضى. والثاني أن يحمل المؤسسة العسكرية مسؤولية الحرب كلها، فيسعى إلى إضعافها باسم المدنية.

كلا الطريقين يعيد إنتاج الأزمة. فالدولة الأمنية قد تمنع الاحتجاج فترةً لكنها تزرع انفجارًا جديدًا، والدولة الضعيفة تفتح الباب للحركات والمليشيات والتدخل الخارجي.

المطلوب جيش واحد مبني على العقيدة الوطنية والمهنية، مع إدماج المستحقين من القوات الأخرى وفق معايير فردية، وتسريح البقية وتأهيلهم. وفي الوقت نفسه يُبنى قضاء ورقابة وسلطة منتخبة تحدد متى وكيف تستخدم القوة.

كما يجب أن تدخل حماية المدنيين والعمران في صميم العقيدة العسكرية، لا بوصفها قيدًا خارجيًا، بل جزءًا من معنى الدفاع عن الوطن. فالوطن ليس الأرض وحدها؛ هو الإنسان الذي يعيش عليها.

الاستخلاف لا يبدأ بالسيف

يبدأ الاستخلاف ببناء الإنسان الذي يعرف الأمانة، وبالعلم الذي يحدد المقصد، وبالشورى التي تمنع الاستبداد، وبالعدل الذي يصنع الشرعية. ثم تأتي القوة حارسةً لهذا البناء، لا منشئةً له من العدم.

فالسيف يستطيع إسقاط حكومة، لكنه لا يبني ثقة. ويستطيع احتلال مدينة، لكنه لا يجعل أهلها أمةً واحدة. ويستطيع فرض الصمت، لكنه لا ينتج رضا. وكل مشروع يبدأ بالقوة يظل محتاجًا إليها ليستمر، لأن الشرعية التي لم تُبنَ بالإقناع لا يحميها إلا الخوف.

وهذا لا يعني أن الأمة تنتظر المعتدي بلا دفاع، بل يعني أن القوة خادمة للرسالة والعمران. لم يبدأ سليمان عليه السلام بإرسال الجيش إلى سبأ، لكنه لم يكن عاجزًا عن إرساله. كانت قوته وراء رسالته، وكانت حكمته أمام قوته.

أما السودان فقد بدأ كثيرًا من تحولاته بالسلاح: انقلاب يعلن مشروعًا، وحركة تحمل قضية، وقوة تنشأ لحماية الدولة، وثورة تبحث عن انحياز الجيش. ثم حاولت السياسة أن تبني فوق واقع صنعته البنادق.

وكانت النتيجة أن ظل السلاح شريكًا في كل نظام، حتى تحولت الشراكة إلى حرب.

وقصارى القول: لا يرفض فقه الاستخلاف القوة، بل يحررها من شهوة الاستيلاء ويعيدها إلى وظيفتها: حماية الإنسان والحق والعمران. فقد امتلك سليمان عليه السلام جيشًا وبأسًا، لكنه أرسل الرسالة قبل الجند، وسمع خوف النملة، ولم يجعل العرش غايةً للحرب. أما حين تحمل القوة مشروعها السياسي واقتصادها وقيادتها المستقلة، فهي لا تحمي الدولة بل تنافسها. وحين يستعين المدني بسلاح على سلاح، لا يبني مدنيةً بل يؤجل الصدام. والدولة التي يحتاجها السودان ليست دولةً تبدأ بالسيف ولا دولةً تخجل من امتلاكه؛ إنها دولة تجعل السيف واحدًا، وتضعه في غمد القانون، ولا تخرجه إلا لحماية أمانة لا يملكها الحاكم ولا الجيش، بل الأمة كلها.

الفصل الخامس والعشرون

العلاقات الدولية في سورة النمل: الرسالة قبل المصلحة

لم تكن جزءًا من دولة سليمان عليه السلام، ولم تكن تحت سلطانه حين وصل خبرها إليه. ومن ثم فإن تعامله معها يقدم نموذجًا للعلاقة بين دولتين مختلفتين في القيادة والمرجعية والمصلحة والقوة.

كان سليمان عليه السلام أقوى، وكان يستطيع أن يجعل تفوقه نقطة البداية والنهاية. لكنه لم يتعامل مع سبأ بوصفها أرضًا تنتظر الضم، ولا سوقًا تنتظر السيطرة، ولا عرشًا ينبغي الاستيلاء عليه. بدأ برسالة تحدد المقصد وتفتح باب الاستجابة.

وهنا يتأسس مبدأ مهم في العلاقات الدولية من منظور الاستخلاف: لا تنفصل المصلحة عن الرسالة والقيم، ولا تتحول القوة إلى حق في الهيمنة. فالدولة المستخلفة تتحرك في العالم وهي تعرف ماذا تحمل، وما الذي تريد حمايته، وما الحدود التي لا تتجاوزها ولو استطاعت.

أما الدولة التي تدخل علاقاتها بلا مرجعية، فتتحول سياستها الخارجية إلى صفقات متبدلة، وتصبح مصالحها هي ما يريده الحاكم في لحظته، لا ما يحفظ الأمة على المدى البعيد.

كتاب كريم لا رسالة إذلال

حين وصل كتاب سليمان عليه السلام إلى ملكة سبأ قالت: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ﴾. وصفته بالكريم قبل أن تستجيب لمضمونه، مما يدل على أن طريقة الخطاب حملت من الوقار والوضوح ما فرض احترامه على المخاطَب.

لم يبدأ الكتاب بالشتيمة ولا بتحقير القوم أو التفاخر بالقوة، بل باسم الله الرحمن الرحيم، ثم دعوة واضحة إلى ترك الاستعلاء والمجيء في حال استسلام لله.

وهذا نموذج لدبلوماسية تجمع الحزم إلى الكرامة. لا تتنازل عن المقصد، ولا تهين المخاطَب. فالإهانة قد تمنح الجمهور الداخلي شعورًا بالقوة، لكنها تدفع الطرف الآخر إلى التصلب حتى لا يظهر ضعيفًا، فالدبلوماسية ليست ضعفًا في العبارة، بل قوة منضبطة تعرف أن المقصد هو تغيير الموقف لا إرضاء الحشد.

من يمثل الدولة أمام الخارج؟

أرسل سليمان عليه السلام كتابًا واحدًا يحمل اسم قيادة معلومة ومقصدًا واضحًا. لم ترسل وحدات جيشه رسائل مستقلة، ولم يعقد قائد من قادته تفاهمًا خاصًا مع سبأ، ولم تتعدد الجهات التي تتحدث باسم الدولة.

أما السودان، فقد عرف في مراحل انتقاله سياسةً خارجيةً متعددة المراكز. تفاوضت الحكومة المدنية في مسار، وبنت المؤسسة العسكرية علاقاتها في مسار، وتحركت القوة الموازية عبر شبكاتها، واحتفظت الحركات المسلحة بعلاقات تكونت في زمن الحرب، وطلبت الأحزاب دعمًا من جهات مختلفة.

هذا التعدد لا يعني ثراءً في الدبلوماسية، بل نقصًا في السيادة. فالجهة الخارجية لا تعرف موقف السودان، بل مواقف سودانيين يتنافسون على الدولة. وتستطيع أن تعد كل طرف بما يناسبه، وأن تستخدم علاقاتها المتعددة للتأثير في القرار.

الدولة الواحدة يجب أن يكون لها صوت خارجي واحد، حتى إذا أسهمت مؤسسات عديدة في صناعته. تناقش الحكومة والبرلمان والجيش والخبراء، ثم يصدر موقف ملزم للجميع. أما أن يحتفظ كل طرف بقناته وتمويله ووعوده، فذلك يجعل السياسة الخارجية امتدادًا للحرب الداخلية.

الرسالة التي تعرف ذاتها

لا تستطيع الدولة أن تقدم رسالةً للعالم إذا كانت لا تعرف ذاتها. ما هو السودان؟ دولة عربية أم أفريقية؟ إسلامية أم متعددة الأديان والثقافات؟ جزء من وادي النيل أم القرن الأفريقي أم الساحل أم البحر الأحمر؟

جرى التعامل مع هذه الانتماءات أحيانًا بوصفها خيارات متعارضة، فمال كل نظام إلى دائرة وأهمل أخرى. لكن جغرافية السودان وتاريخه يجعلان هذه الأبعاد مجتمعةً جزءًا من هويته وقوته.

المشكلة ليست في تعدد الانتماءات، بل في استخدامها داخل الصراع الداخلي. فقد تُقدم العروبة بوصفها إنكارًا لأفريقيا، أو تُقدم الأفريقانية بوصفها نفيًا للبعد العربي والإسلامي، وتصبح السياسة الخارجية انعكاسًا لهذا الاستقطاب.

أما الرؤية الاستخلافية فتنظر إلى التنوع باعتباره مجال رسالة وتعارف، لا أزمة هوية. يستطيع السودان أن يتحرك عربيًا وأفريقيًا وإسلاميًا ودوليًا من غير أن يلغي جزءًا من نفسه، إذا امتلك مشروعًا وطنيًا يجعل هذه الدوائر جسورًا لا محاور متصارعة داخله. فالذي لا يعرف نفسه يدخل علاقاته تابعًا لتعريف الآخرين له.

المصلحة بلا رسالة تتحول إلى تبعية

تُبرر الحكومات كثيرًا من علاقاتها الخارجية بعبارة "المصلحة الوطنية". وهي عبارة صحيحة من حيث الأصل؛ فالدولة مسؤولة عن أمن شعبها واقتصاده ومكانته، وليست مكلفةً بإدارة العلاقات بالشعارات وحدها.

لكن من يحدد المصلحة؟ وهل كل تمويل عاجل مصلحة؟ وهل الاتفاق الذي يحمي الحكومة يحمي الدولة؟ وهل بيع مورد أو منح امتياز طويل مقابل دعم سياسي يحقق مصلحة المجتمع أم مصلحة من يوقعه؟

إذا غابت المرجعية والشفافية، تصبح المصلحة كلمةً تبرر كل شيء. يستطيع الحاكم تغيير تحالفه غدًا واعتبار الموقفين مصلحة، ويستطيع العسكري بناء علاقة أمنية خاصة، وتستطيع المعارضة طلب العقوبات لأنها تراها مصلحةً في إسقاط النظام.

أما الرسالة فتضع حدودًا للمصلحة: لا تُشترى حماية الحكم بسيادة الدولة، ولا يُجوع المجتمع لإجبار حكومته، ولا يُباع المورد بعيدًا عن حق الأجيال، ولا يُسلح فصيل على حساب وحدة البلاد.

المصلحة الراشدة ليست ما يربحه الطرف اليوم، بل ما يحفظ الأمة والعمران ويمنع ارتهان قرارها غدًا.

الرسالة بلا مصلحة تتحول إلى خطاب عاجز

وفي الجهة الأخرى، لا تكفي القيم إذا لم تفهم الدولة موازين العالم. فقد ترفع شعارات عظيمة ثم تدخل مواجهةً لا تملك أدواتها، أو تعزل نفسها عن التجارة والتقنية والاستثمار، وتطلب من المجتمع تحمل الكلفة باسم المبدأ.

لم يرسل سليمان عليه السلام كتابًا مجردًا من القوة؛ كانت وراء الرسالة دولة منظمة وبأس وقدرة. ولذلك تعاملت ملكة سبأ معه بجدية. فالمبدأ الذي لا تسنده قدرة قد يبقى نداءً أخلاقيًا لا يغير الواقع.

وتحتاج الدولة المستخلفة إلى الجمع بين الرسالة والمصلحة: تعرف قيمها، وتفهم موازين القوة، وتبني اقتصادها، وتختار توقيت مواقفها وأدواتها. لا تبيع المبدأ، ولا تحول المجتمع إلى ضحية خطاب لا يملك صاحبه شروط تنفيذه.

الحكمة ليست في التطرف بين الخطابة والتبعية، بل في بناء القوة التي تجعل المبدأ ممكنًا.

الهدية التي اختبرت المقصد

حين تلقت ملكة سبأ كتاب سليمان عليه السلام، أرسلت إليه هديةً وانتظرت ما يرجع به المرسلون. كانت تريد أن تعرف طبيعة الطرف الذي تخاطبه: هل هو ملك يطلب المال ويمكن استرضاؤه، أم صاحب رسالة لا تشتريه الهدايا؟

رفض سليمان عليه السلام الهدية وقال إن ما آتاه الله خير مما آتاهم. لم يرفضها لأنها هدية في ذاتها؛ فالتهادي مشروع، لكنه أدرك وظيفتها السياسية في ذلك السياق. قبولها كان سيغير معنى الرسالة من دعوة وموقف إلى مساومة مالية.

وهنا تتضح أهمية فهم المقصد وراء العروض الخارجية. قد تأتي المساعدة في صورة منحة أو قرض أو تسليح أو دعم إنساني، لكنها تحمل أحيانًا ثمنًا سياسيًا غير مكتوب. ليست كل هدية رشوة، وليست كل مساعدة استعمارًا، لكن القيادة مطالبة بسؤال: ماذا يريد المانح بعد أن نعتمد عليه؟

لقد احتاج السودان إلى الدعم الخارجي، خصوصًا في الأزمات والانتقال والحرب. لكن الحاجة قد تجعل المسؤول يقبل شروطًا لا يعلنها، أو يمنح الجهة الداعمة امتيازًا في الميناء أو المورد أو القرار.

والدولة التي لا تملك بدائل لا تفاوض على الهدية؛ تتلقاها وفق شروط صاحبها.

الهدايا السياسية الحديثة

لا تأتي الهدايا السياسية في صناديق الذهب وحدها. قد تكون إعفاءً من الديون، أو رفعًا لعقوبات، أو دعمًا لموازنة، أو تدريبًا لقوات، أو منبرًا إعلاميًا، أو اعترافًا بحكومة أو تحالف، أو دعوة قائد إلى عاصمة مؤثرة.

كل واحدة من هذه الأدوات تستطيع أن تغير ميزان القوة داخل الدولة. فالاعتراف الخارجي يمنح الفاعل شرعية، والتمويل يمكنه من توسيع شبكته، والتدريب يزيد قدرته، والمنبر يقدم روايته إلى العالم.

ولا تكون المشكلة في الأداة وحدها، بل في الجهة التي تتلقاها وبأي صفة. إذا دخل الدعم إلى الخزانة وخضع للرقابة وخدم برنامجًا وطنيًا، أصبح تعاونًا. وإذا دخل إلى قوة أو حزب أو قائد بعيدًا عن الدولة، أصبح استثمارًا في الانقسام.

وقد تعامل الخارج مع الجيش والدعم السريع والحركات والقوى المدنية كل على حدة، فحصل كل طرف على نوع من "الهدية" السياسية أو المادية التي مكنته من الاستمرار مستقلًا عن الآخرين.

وهكذا ساعدت المساعدات والعلاقات، حتى حين رُفعت لها مقاصد حسنة، في تثبيت تعدد السيادة.

لا سفارات تصنع ثورة من عدم

تستطيع الجهات الخارجية تمويل الإعلام، وتدريب النشطاء، وفرض العقوبات، وفتح المنابر، والتواصل مع قيادات داخل النظام والمعارضة. لكنها لا تستطيع إخراج مجتمع مستقر راضٍ إلى ثورة واسعة بمجرد الرغبة.

يحتاج التدخل إلى مظلمة حقيقية، وإلى فاعلين محليين، وإلى أزمات حقيقية تضخم او تعمق او تصنع. فدور الخارج غالبًا هو الاستثمار والتضخيم والتوجيه، ودور حلفاءه في الداخل الصناعة والترويج.

وفي العلاقات الدولية لا توجد جهة تنفق مواردها بلا غرض. قد تتفق مصلحتها في لحظة مع مطلب عادل، لكن ذلك لا يجعل مشروعها مطابقًا لمشروع المجتمع.
القائد الرشيد يقبل التعاون الذي يخدم أمته، لكنه لا يمنح الداعم حق كتابة ما بعد الثورة أو الحرب.

المعارضة في الخارج: بين الضرورة والارتهان

حين تغلق السلطة المجال السياسي، يخرج المعارضون إلى دول أخرى ويبحثون عن منابر ودعم. وقد لا يكون أمامهم طريق داخلي آمن، فتكون الهجرة السياسية ضرورةً لا خيانة.

لكن طول الإقامة والاعتماد على الخارج قد يغير طبيعة المعارضة. تصبح أكثر اتصالًا بمطالب العواصم المضيفة من نبض المجتمع، وتعيد صياغة خطابها وفق ما يجذب التمويل والاعتراف. وقد تتسع المسافة بينها وبين الناس الذين ستتحدث باسمهم.
كما أن الجهة المضيفة لا تضمن للمعارضة العمل بلا مقابل؛ تستطيع تقييدها أو استخدامها أو التخلي عنها. وإذا بنت المعارضة قوتها على الدعم الخارجي، دخلت الحكم وهي تحمل التزامات وعلاقات قد تنافس المصلحة الوطنية.

ولا يُعالج هذا باتهام كل معارض في الخارج بالعمالة، بل بفتح المجال الداخلي حتى لا يصبح الخارج وطن السياسة السودانية. فالحكومة التي تمنع خصومها من العمل في بلدهم تسهم في دفعهم إلى أحضان الآخرين.
وفي الوقت نفسه يبقى على المعارض حد أخلاقي: ألا يحول حصاره للنظام إلى حصار للشعب، وألا يطلب سلاحًا يهدم الدولة التي يريد حكمها.

الدبلوماسية في خدمة فصيل أم في خدمة السودان؟

حين يأتي تغيير سياسي، فتبدأ موجة إحلال باسم إصلاح الخارجية، وتفقد المؤسسة خبرتها واستمراريتها. ويصبح كل سفير متهم بانه ممثلًا للعهد الذي عينه، لا للدولة التي يفترض أن تبقى.
الدبلوماسية المهنية تحتاج إلى كوادر تختار بالكفاءة، وتنفذ سياسة الحكومة الشرعية دون أن تصبح أداة حزب. يحق للحكومة تحديد الاتجاه، لكن لا يحق لها تحويل المؤسسة إلى جهاز تعبئة.

كما ينبغي أن تكون المفاوضات الكبرى محفوظةً في أرشيف الدولة، حتى يعرف القادمون ما التزم به السابقون. فالسياسة الخارجية التي تقوم على الاتصالات الشخصية تفقد ذاكرتها حين يغادر المسؤول، وتصبح الدولة أسيرة ما لا تعرفه من وعوده.

إن الخارجية هي ذاكرة السودان أمام العالم، ولا يجوز أن تُعاد كتابتها مع كل انقلاب.

العلاقات العسكرية الخارجية

تحتاج الجيوش إلى التدريب والتسليح والتعاون وتبادل المعلومات، لكن هذه العلاقات تحمل حساسيةً أكبر لأنها تتصل بالقوة والسيادة. فإذا أقامت وحدة أو قيادة علاقتها الخاصة، استطاعت الجهة الخارجية التأثير في توازن المؤسسة.

لهذا يجب أن تمر جميع العلاقات العسكرية عبر قيادة الدولة وسياستها الخارجية وموازنتها. ولا يحق لقوة موازية أو حركة لم يكتمل دمجها أن تحتفظ بصلات أمنية مستقلة بعد دخولها في اتفاق سلام.

كما لا ينبغي للجيش نفسه أن ينفرد بقرارات استراتيجية خارج رقابة السلطة الدستورية؛ لأنه يمثل قوة الدولة لا دولةً داخلها.

السياسة العسكرية الخارجية ليست امتيازًا للمؤسسة، بل أداة للأمن القومي تحددها الأمة عبر مؤسساتها.

العلاقات الدولية ليست حفل اصطفاف

تميل الدول الضعيفة إلى البحث عن محور يحميها: تتقرب من قوة دولية أو إقليمية، وتبني سياستها على التحالف معها في مواجهة خصومها. لكن العالم متغير، والدولة التي تربط مصيرها بمحور واحد تفقد قدرتها على المناورة إذا تغيرت مصالحه.

وقد تأرجح السودان بين محاور واتجاهات مختلفة، ودفع أحيانًا كلفة انتقاله من علاقة إلى أخرى. وكان كل تحول يُقدم بوصفه انتصارًا استراتيجيًا، بينما لا توجد سياسة طويلة تبني المصالح الثابتة.

لا تعني الاستقلالية الوقوف على مسافة واحدة من الجميع في كل قضية، ولا رفض التحالفات. تعني أن يكون المعيار هو مصلحة السودان وقيمه، وأن تتعدد علاقاته بحيث لا يستطيع طرف واحد خنقه أو ابتزازه.

كما تحتاج السياسة الخارجية إلى استقرار داخلي؛ فالحكومة التي تخشى السقوط تبحث عن حامٍ، والدولة المستقرة تبحث عن شريك. والفرق بين الحماية والشراكة هو فرق السيادة.

العدل أساس العلاقات لا القوة وحدها

تقوم العلاقات الدولية الواقعية على المصالح وموازين القوة، ولا تستطيع الدولة تجاهل ذلك. لكن جعل القوة المعيار الوحيد يعني قبول أن يفعل القوي ما يريد بالضعيف، وهو المنطق نفسه الذي ترفضه الدول حين تكون ضحيةً له.

وتقدم الرؤية القرآنية العدل قيمةً تتجاوز الصداقة والخصومة. فلا يجوز للدولة أن تبرر ظلم حليفها لأنها تحتاج إليه، أو تتجاهل حق شعب لأن موقف حكومته لا يناسبها. وفي الوقت نفسه لا ينبغي أن تتحول القيم إلى انتقائية تُستخدم ضد الخصوم وتُنسى مع الأصدقاء.

وقد عانى السودان من معايير دولية متفاوتة؛ حوسبت بعض أفعاله بشدة، بينما مرت أفعال دول أقوى دون حساب مماثل. لكن هذا التفاوت لا يبرر انتهاك حقوق المواطنين ولا يعفي الدولة من إقامة عدلها داخليًا.

فأفضل دفاع عن السيادة ليس الاحتجاج على ازدواج المعايير وحده، بل بناء قضاء ومؤسسات تجعل التدخل الخارجي في ملف العدالة أقل مبررًا.

الدعوة بالحكمة لا تصدير الصراع

تحمل الأمة المسلمة رسالةً عالمية، لكن حمل الرسالة لا يعني تصدير نموذجها السياسي أو الدخول في صراعات الآخرين بلا تقدير. فالدعوة تقوم بالبيان والقدوة والعدل، لا بتحويل الدولة إلى ساحة لمشروعات عابرة للحدود.

وقد دخل السودان في مراحل من علاقاته الخارجية مدفوعًا بطموحات فكرية أكبر من موارده وقدرته، فاستضاف قوى وشخصيات وأصبح موضع خوف وضغط دولي. وربما انطلقت بعض السياسات من حماسة صادقة، لكنها لم تقدر أثرها في أمن المجتمع واقتصاده.

إن الرسالة قبل المصلحة لا تعني الرسالة بدل الحكمة. فقد كان سليمان عليه السلام صاحب رسالة، لكنه جمع إليها معرفةً بالقوة والدبلوماسية والمآلات. لم يدخل سبأ بلا خبر، ولم يرسل الجيش قبل الكتاب، ولم يقبل الهدية التي تغير معنى موقفه.

الدولة الرسالية ليست الأكثر ضجيجًا، بل الأكثر قدرةً على تحويل قيمها إلى نموذج عدل وعمران يقنع الآخرين.

السودان رسالة ومصلحة

يمتلك السودان ما يؤهله للقيام بدور يتجاوز حدوده: موقع يربط دوائر متعددة، ومجتمع ذو عمق عربي وأفريقي وإسلامي، وتجربة تاريخية متنوعة، وموارد يمكن أن تدعم الأمن الغذائي والتجارة، وشعب عُرف بالتواصل والانفتاح.

لكن الرسالة التي يحملها السودان إلى محيطه لا يمكن أن تكون خطابًا عن السلام وهو يعيش تعدد الجيوش، ولا دعوةً إلى العدالة بينما تنقسم مؤسساته، ولا عرضًا للاستثمار وموارده تُدار خارج الخزانة.

تبدأ السياسة الخارجية من صورة الدولة في الداخل. فإذا أقامت العدل ووحدت قرارها، أصبح تنوعها مصدر قدرة على الوساطة والتواصل. أما إذا ظلت منقسمة، تحولت كل دائرة من دوائر انتمائها إلى محور يستدعيه طرف ضد طرف.

ويمكن للسودان بعد الحرب أن يعيد بناء سياسته على ثلاث قواعد:

لا علاقة خارج مؤسسات الدولة.

لا مصلحة تُشترى بتفريط في السيادة أو حق المجتمع.

لا رسالة تُرفع فوق قدرة الدولة وتحمّل المواطن كلفةً لم يخترها.

بهذا يصبح الخارج مجالًا لحركة السودان، لا مجالًا لحركة الآخرين داخله.

من الهدية إلى الاستجابة الحرة

انتهى مسار العلاقة بين سليمان عليه السلام وملكة سبأ لا بإذلالها، بل بوصولها إلى الحقيقة وإعلانها: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

لم تقل أسلمت لسليمان، بل "مع سليمان لله". بقيت إنسانيتها ومسؤوليتها، وانتقلت من مرجعية إلى مرجعية عن اقتناع بعد مسار من المعرفة والاختبار.

وهذا هو الانتصار الرسالي: ألا يتحول الآخر إلى تابع لشخصك، بل شريك معك في الخضوع للحق. فإذا صارت العلاقة الدولية مجرد توسيع لنفوذ الحاكم، فقدت معنى الرسالة ولو حملت شعارها.

كما أن التسوية الوطنية في السودان لا ينبغي أن تجعل المهزوم تابعًا للمنتصر، بل تعيد الجميع إلى قاعدة أعلى منهم: الدستور والعدل ووحدة الدولة. فلا يسلم المدني للعسكري، ولا الحركة للمركز، ولا حزب لحزب؛ يسلم الجميع لقاعدة وطنية عادلة.

إن أعلى أشكال القيادة ألا تجعل الناس لك، بل تجعل نفسك وإياهم للحق.

وقصارى القول: قدمت سورة النمل نموذجًا لعلاقات دولية لا تبدأ بالغزو ولا تنتهي بالشراء. رسالة واضحة سبقت القوة، وخطاب كريم لم يتنازل عن المقصد، وهدية اختبرت نية القائد فلم تغيره، ودبلوماسية أنتجت معرفة، وقوة بقيت حاضرةً من غير أن تتحول إلى نهب أو إذلال. أما السودان فقد دخل كثيرًا من علاقاته بصوت متعدد وحاجة متفرقة؛ فاوضت الحكومة، وتحرك الجيش، وبنت القوة الموازية صلاتها، واستدعت المعارضة الضغط، فتحول الخارج من شريك محتمل إلى طرف في موازين الداخل. ولا تستعاد السيادة بإغلاق الأبواب، بل بفتح باب واحد يحمل رسالةً ومصلحةً وقرارًا وطنيًا واحدًا. فالهدية التي تعين الأمة تُقبل، والتي تشتري قرارها تُرد؛ والتحالف الذي يحمي السودان يُبنى، والذي يحمي سلطةً على حسابه يُرفض. تلك هي الدبلوماسية حين تكون أداة استخلاف، لا سوقًا يتنافس فيه الآخرون على شراء انقسامنا.

الفصل السادس والعشرون

الدولة التي تتعلم ولا تكرر أخطاءها

لا يفتقر السودان إلى التجارب، بل يكاد يكون من أكثر الدول اختبارًا لأشكال الحكم والتغيير: جرب النظام البرلماني والحكم العسكري، والحزب الواحد والتعددية، والثورة والانقلاب، والانتقال القصير والانتقال الطويل، والحرب والسلام، والحكم المركزي والاتفاقات الإقليمية، والمواجهة مع الخارج والمصالحة معه.

ولو كانت التجربة وحدها تصنع التعلم، لكان السودان من أكثر الدول استقرارًا. لكن ما حدث أن الوقائع تراكمت، ولم تتحول إلى ذاكرة مؤسسية ملزمة. يتغير الحاكم فتتغير

الرواية، ويذهب المسؤول فتذهب معه أسرار القرار، وتبقى التقارير في الأدراج أو تضيع، ثم يأتي جيل جديد فيعيد الفعل نفسه ويظن أن اختلاف نياته سيمنحه نتيجةً مختلفة.

إن الأمة لا تتعلم لمجرد أنها تألمت؛ قد تكرر الألم إذا لم تعرف الآلية التي صنعته. والدولة المتعلمة ليست التي تتذكر أسماء الضحايا والانقلابات فقط، بل التي تحول كل خطأ إلى قاعدة تمنع تكراره، وكل تحذير إلى نظام إنذار، وكل تجربة ناجحة إلى مؤسسة لا تعتمد على فضيلة شخص.

سليمان عليه السلام: القيادة التي تتحرك بالمعلومة

تكشف سورة النمل قيادةً لا تتجمد عند علمها السابق. جاء الهدهد بخبر جديد، فاستمع سليمان عليه السلام وتثبت، ثم أعاد توجيه حركة الدولة على أساس المعلومة. لم يقل إن خطته اكتملت قبل حضور الخبر، ولم يتعامل مع التعديل بوصفه نقصًا في الهيبة. هذه هي أولى سمات الدولة المتعلمة: الواقع يستطيع أن يصحح قرارها. فالسياسة ليست عقيدةً مغلقة تطلب من الوقائع أن تنحني لها، وإنما اجتهاد يتغير حين تتغير المعلومات.

كما أن التعلم في القصة لم يكن عشوائيًا. لم ينتقل سليمان عليه السلام من خبر الهدهد إلى الحرب، بل صمم خطوةً تنتج معرفةً جديدة: أرسل الكتاب وطلب مراقبة الرد. كل فعل كان يبني على سابقه ويختبره.

وهذا ما تفتقده القرارات التي تُتخذ دفعةً واحدةً بلا مراحل أو نقاط مراجعة. فإذا كان القرار ضخمًا وغير قابل للرجوع، تصبح أول معلومة عن فشله هي الكارثة نفسها.

الدولة المتعلمة تصمم سياساتها بحيث تستطيع التوقف والتعديل قبل أن تبلغ نقطة اللاعودة.

ملكة سبأ: التعلم الذي أنقذ الدولة

لم تكن ملكة سبأ أسيرة تصورها الأول. حين وصلتها الرسالة استشارت قومها، ثم أرسلت الهدية لاختبار المقصد، ثم انتقلت إلى لقاء سليمان عليه السلام، ورأت من الآيات والقدرة ما جعلها تراجع مرجعيتها وموقفها.

لو جعلت الحفاظ على صورتها أمام الملأ أهم من معرفة الحقيقة، لرفضت التراجع ودخلت الحرب. لكنها لم ترَ تغيير الموقف هزيمةً شخصية، بل استجابةً لما ظهر لها. وهذه علامة القيادة المتعلمة: تستطيع أن تقول إن تقديرها السابق لم يعد صالحًا. أما القيادة التي تربط هيبتها بصحة كل قرار، فتستمر في الخطأ حتى لا تعترف به.

وقد دخل قادة السودان مرارًا في مسارات ظهرت أضرارها، لكن التراجع بدا لهم أشد كلفةً سياسيةً من الاستمرار. استمرت الحروب، وتأخر الإصلاح، وطالت الانتقالات، ونمت القوة الموازية، لأن الاعتراف بالخطأ كان سيهز صورة من اتخذ القرار.

لكن الذي يخشى خسارة صورته قد يخسر دولته. ولو أصرت ملكة سبأ على حماية العرش بالقتال، ربما احتفظت بكبريائها لحظةً وفقدت العرش والقوم معًا.

الفرق بين الدولة التي تتذكر والدولة التي تتعلم

قد تحفظ الدولة ذكرى الحدث في احتفال سنوي، وتطلق أسماء الشهداء على الشوارع، وتنتج الأغنيات والأفلام؛ لكنها لا تكون قد تعلمت إذا بقيت القواعد التي صنعت المأساة.

يتذكر السودان أكتوبر، لكنه أعاد تدخل الجيش في مايو. ويتذكر أبريل، لكنه لم يمنع انقلاب يونيو. ويتذكر حروب الجنوب، لكنه سمح بفتح جبهات جديدة. ويتذكر خطر التمرد، لكنه أنشأ قوةً موازية، الذكرى تحفظ العاطفة، أما التعلم فيغير السلوك. والفرق بينهما يظهر في السؤال: ما القرار أو القانون أو المؤسسة التي تغيرت بسبب الدرس؟ إذا لم نستطع الإجابة، فنحن نحيي المناسبة ولا نحفظ معناها.

لماذا لا تعترف السلطة بالخطأ؟

الاعتراف بالخطأ صعب على الأفراد، وهو أشد صعوبةً على السلطة. فالحاكم يخشى أن يستخدمه خصومه لإسقاطه، والمؤسسة تخشى أن يهتز احترامها، والحزب يخشى أن يفقد أنصاره الثقة في مشروعه.

لذلك تبدأ عملية الدفاع: يُنكر الخطأ، ثم يُخفف أثره، ثم يُنسب إلى التنفيذ أو الخارج أو الظروف، ثم تُكتب رواية تجعل القرار صحيحًا والنتيجة مسؤولية الآخرين.

وقد يسهم الاستقطاب في ترسيخ هذا السلوك؛ فحين يتعامل الخصم مع كل اعتراف بوصفه سلاحًا للإدانة الكاملة، يدفع الطرف الآخر إلى الإنكار. وإذا كان الاعتراف

بخطأ واحد يعني تحميل الشخص أو المؤسسة كل خطايا التاريخ، لن يتقدم أحد للمراجعة.

لكن غياب الاعتراف لا يلغي الحقيقة؛ يؤجل التعلم. وتظل المؤسسة تكرر الخطأ لأنها لم تسمّه ولم تفهم أسبابه.

تحتاج الدولة إلى ثقافة تفرق بين الخطأ والجريمة. الخطأ يُراجع ويصحح ويحاسب صاحبه بحسب درجته، أما الجريمة فتخضع للعدالة. وإذا جُعل كل خطأ خيانةً، أصبح الجميع خونةً أو منكرين.

من المسؤول عن القرار؟

في الدولة الشخصية يُنسب النجاح إلى القائد والفشل إلى الظروف. وفي الدولة غير المنظمة تضيع المسؤولية بين المجالس واللجان. يقول الوزير إن القرار صدر من المجلس، ويقول أعضاء المجلس إنهم لم يطلعوا على التفاصيل، ويقول المنفذ إنه تلقى أمرًا.

أما الدولة المتعلمة فتحفظ سلسلة القرار:

من عرّف المشكلة؟

من جمع المعلومات؟

ما البدائل التي عُرضت؟

ما التحذيرات التي قُدمت؟

من اختار؟

ما الهدف الذي حدده؟

كيف كان سيقاس النجاح؟

ومتى كان يجب وقف السياسة أو تعديلها؟

هذا السجل لا يُنشأ للانتقام، بل للتعلم والمساءلة. فإذا لم يعرف المجتمع من اتخذ القرار، لا يستطيع إصلاح المؤسسة التي أنتجته.

في قضايا كحل هيئة العمليات، وبناء القوة الموازية، وتأجيل الدمج، وتوزيع المقار والموارد، كان يجب أن توجد ملفات وطنية تحفظ الأسباب والبدائل. لكن كثيرًا من المعرفة بقي في المجالس الخاصة وصدور المسؤولين.

وهذا يجعل التاريخ يتنازع بين شهادات متعارضة بدل أن يستند إلى ذاكرة الدولة.

مراجعة ما بعد القرار

تراجع الجيوش المهنية عملياتها بعد انتهائها: ما الذي نجح؟ وما الذي فشل؟ هل كانت المعلومات صحيحة؟ كيف تحرك الخصم؟ وما الذي يجب تغييره؟ ولا يكون المقصود محاكمة كل من شارك، بل منع تكرار الخلل.

وتحتاج الحكومات إلى المنهج نفسه. بعد كل قرار كبير تُجرى مراجعة مستقلة: هل حقق هدفه؟ وما آثاره الجانبية؟ ومن تضرر؟ وهل ظهرت مخاطر لم تكن محسوبة؟ لو أُجريت مراجعة حقيقية بعد حل هيئة العمليات، لظهر أثر التسريح ومصير الوظائف والأصول. ولو روجعت الوثيقة الدستورية بعد تعثر مؤسساتها، لظهر أن غياب المجلس التشريعي يهدد الانتقال. ولو روجعت ترتيبات القوة الموازية كل عام، لما تُركت حتى أصبح الدمج معركة وجود.

لكن السلطة تميل إلى مراجعة خصومها لا نفسها. تُنشئ لجان التحقيق في العهد السابق، ولا تضع قراراتها الحالية تحت الاختبار إلا بعد سقوطها.

الدولة المتعلمة لا تنتظر ثورةً جديدةً لتراجع الحكومة القديمة؛ تراجع نفسها وهي ما تزال قادرةً على التصحيح.

اللجان التي تُنشأ لامتصاص الغضب

عرف السودان لجان تحقيق كثيرة، لكن عددًا من نتائجها لم يظهر، أو ظهر بعد أن فقد أثره، أو دخل في الصراع السياسي. وأصبحت عبارة "تشكيل لجنة" عند بعض الناس مرادفةً لتأجيل القضية حتى يهدأ الغضب.

اللجنة التي لا تملك مدةً وصلاحيات وحمايةً واستقلالًا تصبح جزءًا من المشكلة. وقد تُستخدم لتوزيع المسؤولية أو حجب الملف باسم استمرار التحقيق.

لكي تؤدي اللجنة وظيفة التعلم يجب أن تكون مهمتها واضحة، وأن تضم خبرةً مستقلة، وتحفظ الأدلة، وتسمع جميع الأطراف، وتنشر ما يمكن نشره، ثم تتحول توصياتها إلى قرارات ملزمة.

أما في القضايا الأمنية الحساسة، فيمكن حماية التفاصيل التي تضر بالأمن مع نشر النتائج العامة والإصلاحات. فالسرية لا ينبغي أن تكون مقبرةً للدروس.

ومن دون معرفة ما حدث في مفاصل مثل فض الاعتصام، وحل هيئة العمليات، وانهيار الشراكة، وبداية حرب أبريل، ستظل كل جماعة تحمل روايتها، وسيصبح الماضي مخزنًا للثأر لا مصدرًا للمعرفة.

الأرشيف الذي يحمي الوعي

ضياع الوثائق ليس خسارةً للباحثين وحدهم؛ هو إضعاف لذاكرة الأمة. وقد رأينا كيف جعل فقدان العدد التاسع والخمسين من مجلة "الدستور" شهادة جلال الدقير عرضةً للنسيان أو الإنكار(مع انه موجود في أرشيف المجلة)، مع أنها تكشف جانبًا خطيرًا من صناعة الضائقة في مقاومة نظام مايو.

كان العدد محفوظًا في مكتبة خاصة ثم احترق مع غيره من الكتب، ولو كانت الصحيفة مؤرشفةً في مؤسسة وطنية ورقمنة متاحة، لما أصبح شاهد بهذا القدر متعلقًا بنسخة واحدة.

وما يصدق على المجلة يصدق على محاضر الاجتماعات والقرارات والاتفاقات والتقارير والتسجيلات. فإذا احتفظ كل مسؤول بملفاته أو أتلفتها الحرب، فقدت الدولة تاريخها، وأصبح من السهل على كل طرف أن يعيد كتابته.

تحتاج الدولة المتعلمة إلى دار وثائق قوية، وأرشيف رقمي موزع وآمن، وقانون يلزم المؤسسات بتسليم سجلاتها، وبرنامج لجمع الشهادات الشفوية قبل رحيل أصحابها.

فالذاكرة التي لا تُحفظ تُترك لمن يملك القدرة على اختراعها.

الشهادة الشخصية من الذاكرة إلى المعرفة العامة

يحمل كثير من السودانيين، وخصوصًا من شاركوا في الدولة أو المعارضة أو الجيش، معلومات لم تُكتب. سمعوا قادةً يعترفون بأدوار، وحضروا اجتماعات، وشاهدوا قرارات تُصنع من داخل المؤسسات.

هذه الشهادات ثروة وطنية، لكنها تبقى محدودة الأثر ما دامت في المجالس الخاصة. وقد يرفض أصحابها نشرها خوفًا أو وفاءً لعلاقات أو حرصًا على أسرار الدولة، ثم تضيع برحيلهم.

لا ينبغي نشر ما يضر بالأمن أو حقوق الأشخاص بلا مسؤولية، لكن يمكن إنشاء برامج موثوقة للتاريخ الشفوي تحفظ الشهادة، وتحدد وقت إتاحتها، وتقارنها بغيرها. بهذا تتحول الخبرة الفردية إلى ذاكرة جماعية.

ولا يحتاج صاحب الشهادة إلى أن يجعل نفسه بطل الكتاب؛ تكفيه خدمة الحقيقة. فالقيمة ليست في منصبه السابق، بل في المعلومة التي تضيفها شهادته وكيف تتقاطع مع شواهد أخرى.

الدولة المتعلمة لا تقدس الشاهد ولا تهمله؛ تحفظ ما يعرفه حتى تستطيع الأجيال فحصه.

التعلم من النجاح أيضًا

ينشغل الناس عادةً بالأخطاء، لكن التجارب الناجحة تحتاج كذلك إلى تحليل. لماذا استطاع سوار الذهب تسليم السلطة خلال عام؟ ولماذا استطاع الحرس الرئاسي حماية مركز القيادة في اللحظة الحرجة؟

إذا قيل إن النجاح كان بسبب أخلاق شخص أو شجاعة أفراد فقط، لا نستطيع تكراره. يجب استخراج العناصر القابلة للتحويل إلى مؤسسات.

في انتقال ١٩٨٥ كان هناك موعد واضح ومهمة محددة ونهاية انتخابية. وفي أداء الحرس اجتمعت العقيدة والتدريب والانضباط ووحدة المهمة.

هذه العناصر يمكن البناء عليها. فلا ننتظر شخصًا يشبه سوار الذهب، بل نضع دستورًا يجعل مدة الانتقال ملزمة. ولا ننتظر بطولةً عفوية، بل نبني التدريب والعقيدة. ولا ننتظر مبادرة سلام فردية، بل نجعل معالجة المظالم جزءًا من نظام الحكم.

الدولة المتعلمة تحول فضائل الأشخاص إلى قواعد تحفظها بعد رحيلهم.

التعلم لا يعني نسخ التجربة

حين نتعلم من نجاح سابق، لا يعني أن نكرر صورته حرفيًا. فانتقال ٢٠١٩ لم يكن مطابقًا لعام ١٩٨٥؛ كان هناك دعم سريع وحركات مسلحة وتدخل خارجي أوسع وانقسام سياسي مختلف. واستدعاء نموذج سوار الذهب دون رؤية الفروق كان يمكن أن ينتج وهمًا.

التعلم الحقيقي يميز بين المبدأ والظرف. المبدأ في تجربة ١٩٨٥ هو قصر المدة ووضوح المهمة والانتخابات، وليس نسخ أسماء المجلس أو تفاصيل الحكومة. والمبدأ وكذلك لا يكفي نقل نظريات العلاقات المدنية العسكرية أو نماذج الدمج من دول أخرى؛ فالسودان يحتاج إلى تكييفها مع مجتمعه وجغرافيته واقتصاد الحرب وتاريخ قواته.

من ينسخ التجربة لا يتعلمها؛ يتعلم شكلها ويترك الآلية التي صنعت نجاحها.

الدولة التي تقيس قبل أن تتفاجأ

لا تنتظر الدولة المتعلمة الكارثة حتى تعرف أن سياستها فشلت. تضع مؤشرات مبكرة تكشف اتجاه المسار.

إذا زاد التجنيد خارج الجيش، فهذا مؤشر خطر. وإذا اتسعت الموارد العسكرية خارج الموازنة، فهذا اقتراب من استقلال القرار. وإذا طال الانتقال دون مجلس تشريعي أو سجل انتخابي، فهذا تحول من مرحلة مؤقتة إلى حكم غير مفوض. وإذا تزايد خطاب التخوين بين شركاء السلطة، فهذا انهيار للثقة قبل انهيار الوثيقة.

كما أن تكرار نقص السلع في توقيتات سياسية حساسة، أو ارتفاع نشاط المضاربة، أو دخول تمويل خارجي غير معلن، كلها مؤشرات تحتاج إلى فحص لا إلى اتهام جاهز.

المؤشر لا يثبت الجريمة، لكنه يطلب الانتباه. وهو مثل تحذير النملة قبل وصول الحشد؛ لا تنتظر وقوع التحطيم حتى تقول إن الخطر كان حقيقيًا.

وستُبنى في الباب الأخير منظومة واضحة لهذه المؤشرات، حتى يتحول التحليل إلى أداة وقاية لا إلى وصف للتاريخ.

التعليم الذي يمنع تكرار الدايلما

لا يقتصر التعلم على الحكومة؛ فالمجتمع الذي يعيد انتخاب أو تأييد الممارسات نفسها يسهم في استمرار الدورة. ولذلك يحتاج التعليم والإعلام والمنابر إلى بناء وعي يميز بين الدولة والحكومة، وبين الثورة والتفويض، وبين السلاح والتمثيل، وبين الإنجاز والشرعية.

ينبغي أن يدرس الطالب تاريخ السودان لا بوصفه قائمة رؤساء وانقلابات، بل بوصفه علاقات بين قرارات ونتائج. لماذا دخل الجيش؟ ماذا حدث بعد حل الحزب الشيوعي؟ كيف تحولت القوة الموازية؟ وما أثر العقوبات والحرب في المواطن؟

وحين يتعلم الجيل أن كل فريق كان له نصيب من الخطأ والصواب، يتحرر من التاريخ الحزبي الذي يوزع البراءة والاتهام. لا يعني ذلك مساواة المسؤوليات، بل رؤية السلسلة كاملة.

أما إذا تلقى كل طالب رواية أسرته أو حزبه أو منطقته وحدها، دخل المستقبل حاملًا ثأر الماضي لا حكمته.

الدولة المتعلمة والعدالة

قد يُظن أن التعلم يقتضي تجاوز الماضي والنظر إلى المستقبل، وأن المحاسبة تعطل المصالحة. لكن الدولة لا تتعلم إذا لم تسمِّ الجريمة وتحفظ حق الضحية.

الفرق أن العدالة المتعلمة لا تستخدم المحاكمة للانتقام السياسي، ولا تحول الجريمة الفردية إلى إدانة جماعية. تجمع الأدلة، وتحاسب المسؤول، وتعوض الضحية، ثم تستخرج الخلل المؤسسي الذي سمح بالفعل.

فإذا عوقب فرد ارتكب انتهاكًا وظلت الأوامر الغامضة والرقابة الضعيفة، سيأتي غيره ويكرر الفعل. وإذا أصلحت المؤسسة من غير إنصاف الضحية، بقي الظلم يولد الثأر. لهذا يجتمع القانون والتعلم: الأول يحدد المسؤولية، والثاني يمنع تكرار الظروف. المصالحة التي تمحو الجريمة لا تبني سلامًا، والعدالة التي تُستخدم لإقصاء معسكر كامل لا تبني دولة.

كيف تتعلم القيادة أثناء الأزمة؟

في الأزمات السريعة لا يوجد وقت لانتظار تقرير نهائي. تحتاج القيادة إلى دورات قصيرة من الفعل والمراجعة: ما الذي تغير منذ الأمس؟ هل ما زالت الفرضيات صحيحة؟ ما أثر القرار؟ وما الخطر الجديد؟

وتحتاج كذلك إلى فريق لا يدير الأزمة اليومية وحدها، بل ينظر إلى المآل. فقد ينشغل القائد بتحقيق تقدم عسكري ويفوته أثر الحرب في الغذاء والنزوح والعلاقات الخارجية. وقد تنشغل الحكومة بالحصول على دعم دولي وتتجاهل تراجع ثقة المجتمع.

التعلم أثناء الأزمة يعني ألا يتحول القرار الأول إلى عقيدة. فإذا فشلت الخطة، تُعدّل؛ وإذا تغير الخصم، يتغير الأسلوب؛ وإذا ظهرت فرصة سلام، لا تُرفض لأن الخطاب السابق وعد بالحسم.

فالمرونة ليست اضطرابًا، ما دام المقصد ثابتًا. الثبات يكون على حماية الدولة والعدل، أما الوسائل فتتغير بقدر المعرفة.

القيادة التي تتعلم أم القيادة التي تبرر؟

يمكن التمييز بين نمطين من القيادة.

القيادة المتعلمة تبحث عن المعلومات التي قد تثبت خطأها، وتسمح بالنقد، وتراجع القرار، وتتحمل المسؤولية، وتحول الدرس إلى قاعدة.

أما القيادة المبررة فتبحث عن أدلة تؤكد أنها كانت على حق، وتحيط نفسها بمن يوافقها، وتنسب الفشل إلى المؤامرة والتنفيذ والظروف، ثم تكرر الفعل نفسه.

وقد استخدمت الأطراف السودانية المؤامرة أحيانًا لتفسير ما لم ترد مراجعته. التدخل الخارجي موجود، لكن نجاحه نفسه يحتاج إلى قابلية داخلية. فإذا اكتفينا بتسمية المتدخل، لن نسأل من فتح له الباب.

كما استخدمت بعض المعارضة فشل السلطة لتبرئة وسائلها، واستخدمت السلطة تخريب المعارضة لتبرئة سياساتها. وكل طرف قدم سببًا صحيحًا جزئيًا يحميه من رؤية نصيبه.

الدولة المتعلمة لا تخشى التفسير المركب؛ لأنها لا تبحث عن البراءة، بل عن الوقاية.

من الذاكرة إلى السنة

عندما نقارن الوقائع السودانية لا نبحث عن تشابه شكلي فقط. أكتوبر ليست أبريل، ومايو ليست الإنقاذ، والدعم السريع ليس الحركات السابقة. لكن خلف اختلاف الصور توجد علاقات متكررة:

خلاف سياسي يستدعي الجيش.

سلطة تغلق التداول فتدفع المعارضة إلى الخارج أو السلاح.

معارضة تستنزف الدولة لإسقاط الحكومة.

انتقال يحتكر تمثيل الثورة.

إقصاء يولد تمكينًا مضادًا.

قوة مؤقتة تتحول إلى مركز دائم.

تنازع داخلي يفتح باب التدخل الخارجي.

حين نرى هذا الانتظام ننتقل من الذاكرة إلى السنة؛ من القول إن الحدث تكرر إلى فهم القانون الاجتماعي الذي أعاد إنتاجه. ثم نبحث عن الآلية التي عمل بها في كل مرحلة.

وهذا هو موضوع الباب التالي: ألا يبقى التاريخ مجموعة حكايات وتحذيرات، بل يتحول إلى نموذج سنني يفسر كيف انتقلت الدولة من الأزمة إلى الثورة، ومن الثورة إلى الاختطاف، ومن الاختطاف إلى تعدد القوة، ومن تعدد القوة إلى الحرب.

التعلم بوصفه توبةً سياسية

في الرؤية القرآنية لا يكون الاعتراف بالخطأ نهاية الإنسان، بل بداية التصحيح. قالت ملكة سبأ: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾، ولم تحاول تبرير موقفها السابق أو تحميل قومها المسؤولية. سمّت الخطأ، ثم غيرت مرجعيتها ومسارها.

وهذه صورة لما يمكن تسميته التوبة السياسية: أن يعترف الفاعل بما أسهم فيه، ويرد الحقوق ما استطاع، ويغير القاعدة التي أنتجت الخطأ.

يحتاج العسكري إلى الاعتراف بأن الحكم أضعف مؤسسته، ويحتاج المدني إلى الاعتراف بأن الاستعانة بقوة مسلحة لا تبني مدنية، ويحتاج الإسلامي إلى مراجعة تجربته، وتحتاج قوى الثورة إلى مراجعة الإقصاء وتأجيل التفويض، وتحتاج الحركات إلى الاعتراف بكلفة السلاح، ويحتاج الخارج إلى تحمل أثر دعمه وضغطه.

لا يعني هذا انتظار اعتراف جماعي كامل قبل بناء الدولة. لكن من يرفض مراجعة فعله سيحاول إعادة إنتاجه عند أول فرصة.

وقصارى القول: لم تنقص السودان الدروس؛ نقصته الدولة التي تحفظها وتحوّلها إلى قواعد. تكررت الانقلابات لأن كل انقلاب لم يجعل التالي مستحيلًا، وتكررت الانتقالات الفاشلة لأن أحدًا لم يلزمها بمدة ومهمة، وتعدد السلاح لأن اتفاقات السلام كافأت القوة قبل دمجها، ووصلت الحرب إلى القيادة لأن التحذيرات لم تتحول إلى قرار. أما سورة النمل فتعرض قيادةً تتحرك بخبر جديد، وملكةً تغير موقفها حين تتضح الحقيقة، ودولةً

لا تجعل الرجوع عن الخطأ عارًا. والدولة المتعلمة ليست التي لا تخطئ، بل التي لا تدافع عن الخطأ حتى يصبح قدرًا، ولا تترك الخبرة تموت في صدور أصحابها، ولا تكتفي بإحياء الذكرى بينما تعيد بناء أسباب المأساة. فإذا لم يتحول الألم السوداني إلى سنة مفهومة وآلية للوقاية، فسيكون ما دفعه الشعب ثمنًا باهظًا لدرس لم يُقرأ بعد.

الباب السادس

النموذج السنني لتفسير الانزلاق السوداني

الفصل السابع والعشرون

من الحدث إلى السنة والآلية السننية

لا تكمن قيمة التاريخ في معرفة أن انقلابًا وقع، أو أن ثورةً نجحت، أو أن حربًا اندلعت. فهذه وقائع مهمة، لكنها تظل حوادث متفرقة ما لم نكتشف العلاقات التي تجمع بينها، والطرق التي انتقلت بها المجتمعات من فعل إلى نتيجة.

يروي المؤرخ ما حدث، ويحدد السياسي مواقف الفاعلين، ويحسب الاقتصادي الكلفة، ويصف العسكري مسار القوة. أما علم الاجتماع الاستخلافي العمراني السنني فيسأل: لماذا تكررت البنية نفسها رغم تغير الأشخاص والشعارات؟ وما السنة التي حكمت المسار؟ وبأي آلية عملت داخل المجتمع والدولة؟ وأين كان يمكن التدخل لتغيير النتيجة؟

هذا الانتقال من الحدث إلى السنة هو الذي يحول مأساة السودان من قصة للحزن والاتهام إلى معرفة تمنع التكرار. فإذا قلنا إن الثورة اختُطفت، نكون قد وصفنا النتيجة. أما إذا كشفنا كيف انتقل تمثيل الجماهير إلى نخبة غير منتخبة، وكيف تحولت شرعية الشارع إلى سلطة، وكيف غابت آليات المساءلة، فقد حددنا الآلية التي يمكن تعطيلها في المستقبل.

ما السنة؟

السنة هي انتظام في العلاقة بين أفعال البشر ونتائجها داخل الاجتماع والعمران. ليست حادثةً فردية، ولا عقوبةً غامضةً تنزل بالمجتمع بلا مقدمات. إنها الطريق الذي يجري فيه أثر الفعل وفق ما أودعه الله في حركة الإنسان والتاريخ.

حين يقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾، تكشف الآية علاقةً سننية: التنازع يضعف القدرة الجمعية ويذهب القوة. ولا يعني ذلك أن كل خلاف يؤدي فورًا إلى انهيار؛ فالاختلاف طبيعي وقد يكون مصدر إثراء. المقصود التنازع الذي يحول القوى من التعاون على المصلحة العامة إلى استهلاك بعضها بعضًا.

وحين يقرر القرآن أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، فهو يربط التحول الخارجي ببنية داخلية من القيم والإرادة والسلوك. لا يكفي تغيير الرئيس إذا بقيت ثقافة الإقصاء والاستقواء والمحاصصة.[١١٩]

والسنة بهذا المعنى لا تلغي الاختيار، بل تؤكده. لأن الفاعل يختار السبب، ثم لا يملك إلغاء أثره لمجرد أن نيته حسنة. من يوزع السلاح بين قيادات مستقلة يفتح باب التنازع، ولو قال إنه يريد التوازن. ومن يستخدم جوع الناس وسيلةً لإسقاط الحاكم يهدم العمران، ولو قال إنه يسعى إلى الحرية.

السنة ليست قدرًا أعمى

قد يُفهم الحديث عن السنن وكأن المجتمعات محكومة بمصير ثابت لا تستطيع تغييره. فإذا كان التنازع يؤدي إلى الفشل، فهل كانت الحرب حتمية؟ وإذا كان الظلم يولد المقاومة، فهل لا يملك الحاكم طريقًا آخر؟

الحقيقة أن السنة تكشف الشرط والنتيجة، ولا تسلب الإنسان إمكان تغيير الشرط. فالحرب تصبح مرجحةً عندما تتعدد الجيوش وتنهار الثقة وتغيب المؤسسة، لكنها لا تكون قدرًا لا يُرد. كان يمكن وقف التجنيد، وفصل القوات، وتوحيد الموارد، وبناء سلطة شرعية.

السنة تشبه الطريق المنحدر: من يواصل السير فيه يقترب من النهاية، لكنه يستطيع التوقف أو تغيير الاتجاه قبل بلوغها. وكلما تأخر، ازدادت كلفة الرجوع.

ولهذا لا يصح استخدام السنن لتبرير الفشل بعد وقوعه، كأن نقول إن ما حدث كان لا بد أن يحدث. وظيفتها الحقيقية أن تنذر قبل النتيجة: إذا بقيت المقدمات، فالمآل آتٍ أو مرجح.

---

[١١٩] سورة الرعد، الآية ١١. ويعضد المعنى الاجتماعي قوله تعالى: ﴿وكذلك نولي بعض الظالمين بعضًا بما كانوا يكسبون﴾، الأنعام: ١٢٩. أما عبارة «كما تكونون يُولّى عليكم» فشائعة على الألسنة، لكن طرقها الحديثية لا تثبت مرفوعة؛ لذلك يستند الكتاب في تقرير القاعدة إلى النص القرآني المحكم.

وهي بهذا تنتقل بنا من الندم إلى الوقاية.

ما الآلية السننية؟

السنة علاقة كلية، أما الآلية السننية فهي الكيفية التي تعمل بها هذه العلاقة داخل واقع معين.

نقول إن التنازع يذهب القوة؛ هذه سنة. لكن كيف أذهب التنازع قوة السودان؟ عمل عبر آليات محددة: انقسام الأحزاب، واختراق الجيش، وتعدد الشرعيات، والاستعانة بالخارج، وتوزيع السلاح، وتعطيل القرار، ثم انتقال المنافسة من السياسة إلى الحرب. ونقول إن الظلم يؤدي إلى زوال العمران؛ هذه سنة. أما آليته فتظهر في ضعف الثقة، وحمل السلاح، ورد الدولة العنيف، والنزوح، وتعطل الإنتاج، ودخول الخارج، ثم اتساع الحرب.

الآلية هي الجسر بين النص والحدث. من دونها يبقى الاستشهاد بالآية صحيحًا في معناه العام، لكنه لا يقدم تفسيرًا لكيفية وقوع النتيجة ولا موضع التدخل.

وحين نعرف الآلية نستطيع تعطيلها. فإذا كان احتكار تمثيل الثورة هو الذي ينقل شرعية الشارع إلى سلطة نخبوية، يكون العلاج في مجلس تمثيلي وانتخابات وشفافية التفاوض. وإذا كانت القوة الموازية تنمو عبر اقتصاد مستقل، يكون العلاج في إخضاع مواردها قبل الاكتفاء بالتفاوض حول رتبها.

من النص إلى العلم

يقوم البناء المعرفي في مشروع علم الاجتماع الاستخلافي العمراني السنني على حركة متدرجة:

النص، ثم المفهوم، ثم النسق، ثم السنة، ثم الآلية السننية، ثم القانون، ثم النموذج، ثم النظرية، ثم العلم.

ولا يُراد بهذا التدرج صناعة مصطلحات معقدة، بل حماية المعرفة من القفز مباشرةً من آية إلى حكم سياسي.

نبدأ بالنص القرآني في سياقه ووحدته المضمونية، ثم نستخرج منه مفهومًا مثل الشورى أو العدل أو التنازع. وبعد ذلك نربط المفهوم بغيره داخل نسق؛ فالشورى لا تنفصل عن العلم والمعلومة والمسؤولية والقوة.

ثم نكتشف السنة التي تربط الفعل بالنتيجة، ونحدد الآلية التي تعمل بها في المجتمع. ومع تكرار العلاقة وثبات شروطها يمكن صياغة قانون اجتماعي يفسر الحالات، ثم بناء نموذج يجمع عدة قوانين وآليات، ونظرية أوسع تختبر في الواقع.

بهذه الحركة لا يصبح القرآن شاهدًا يُلصق بالنظرية بعد اكتمالها، بل مصدرًا للرؤية والمفاهيم والسنن التي ينطلق منها بناء العلم. وتأتي الخبرة والتاريخ والبيانات والنظريات الإنسانية أدوات لفهم الواقع واختبار التنزيل، لا مرجعيات تنازع الوحي مقامه.

لماذا نحتاج إلى الآلية؟

كثير من الخطاب الديني يقول إن الظلم سبب سقوط الدول، وإن التنازع يذهب القوة، وإن الله لا يصلح عمل المفسدين. وهذه حقائق كبرى، لكنها قد تبقى مواعظ إذا لم نعرف كيف يعمل الظلم والتنازع والفساد في مؤسسة محددة.

فإذا قلنا إن السودان انهار بسبب الظلم، سأل القارئ: أي ظلم؟ ومن مارسه؟ وكيف انتقل أثره إلى الحرب؟ وهل كان ظلم المركز وحده، أم ظلم الحركة المسلحة كذلك، أم ظلم النخبة التي استخدمت معاناة الناس؟

وتظهر الآلية مثلًا على هذا النحو: إقصاء سياسي يولد فقدان الثقة؛ فقدان الثقة يدفع الجماعة إلى البحث عن حماية؛ الحماية تتحول إلى سلاح أو تحالف خارجي؛ السلاح يستدعي ردًا أمنيًا؛ الرد يوسع المظلومية؛ المظلومية تجذب تجنيدًا ودعمًا جديدًا؛ ثم تتحول القضية إلى حرب ذات اقتصاد ومصالح.

حين نرسم هذه السلسلة نعرف أن العلاج لا يقتصر على هزيمة التمرد عسكريًا، لأن الآلية ستعيد إنتاجه. يجب معالجة ما يؤدي اليه وينتجه.

فالآلية تمنعنا من معالجة الحلقة الأخيرة وترك ما صنعها.

الحدث لا يفسر نفسه

قد يبدو سقوط نظام بعد مظاهرات دليلًا على أن المظاهرات وحدها أسقطته. لكن الحدث الظاهر لا يكشف جميع أسبابه. كان هناك اقتصاد متدهور، وتنظيم معارض، وانقسام داخل السلطة، وموقف للجيش، وضغط خارجي، وتحولات في ولاء بعض مراكز القوة.

كما أن اندلاع الحرب بعد خلاف حول الدمج لا يعني أن الجدول الزمني وحده سببها. سبق الخلاف تاريخ من بناء القوة والاقتصاد والعلاقات والشرعية السياسية.

الحدث هو النقطة التي تظهر عندها عناصر كانت تعمل قبلها. وإذا بدأ التحليل منه، خفيت المقدمات واتسعت مساحة المفاجأة.

ولهذا يبدأ النموذج السنني قبل رصاصة الحرب وقبل موكب الثورة. يبدأ من القيم التي ترى الدولة غنيمة، ومن البنية التي تضعف المؤسسات، ومن القرارات التي تكافئ السلاح، ومن الوعي الذي يختزل الأزمة في رواية واحدة.

إن الجذور السننية أبطأ حركةً من الأخبار، لكنها أشد أثرًا منها.

من السبب الواحد إلى شبكة الأسباب

يميل الخطاب السياسي إلى البحث عن سبب واحد لأنه يسهل تحويله إلى اتهام: النظام فشل، أو المعارضة تآمرت، أو الخارج تدخل، أو الجيش طمع، أو المدنيون عجزوا.

لكن الظواهر الكبرى تنتج من تفاعل الأسباب. وقد يكون العامل الواحد ضروريًا لكنه غير كافٍ. فالغضب الشعبي ضروري للثورة، لكنه قد لا يسقط نظامًا متماسكًا. وانقسام السلطة قد يفتح الطريق، لكنه يحتاج إلى ضغط يمنحه الشرعية. والتدخل الخارجي يستطيع زيادة أثر الأزمة، لكنه يحتاج إلى فاعلين وقابلية داخلية.

وفي الحرب اجتمع تعدد السلاح، والخلاف السياسي، والاقتصاد المستقل، والعلاقات الخارجية، والحشد، وسوء التقدير. لم يكن أي عنصر وحده كافيًا، لكن اجتماعها صنع الانفجار.

يعبر النموذج السنني عن هذه الشبكة من غير أن يذيب مسؤولية الأشخاص. فهناك فرق بين القول إن الحرب متعددة الأسباب والقول إلا أحد مسؤول عنها. من اتخذ القرار مسؤول، لكن قراره عمل داخل بنية سمحت له بتحويل نزاعه إلى كارثة وطنية.

الفاعل والبنية

يتنازع تفسير التاريخ اتجاهان: أحدهما يركز على القادة والقرارات، والآخر يركز على بنية الاقتصاد والمجتمع والمؤسسات. لكن الفصل بينهما يضعف الفهم.

فالقائد لا يعمل في فراغ؛ يجد أمامه جيشًا وأحزابًا ومصالح وحروبًا وتدخلات ورثها. لكنه في الوقت نفسه ليس أسيرًا كاملًا لها؛ يختار بين بدائل ويستطيع أن يعمق المسار أو يقطعه.

ورث انتقال ٢٠١٩ قوةً موازيةً لم ينشئها، لكن قرارات إدخالها في السيادة وتأجيل دمجها منحتها مجالًا جديدًا، البنية تفسر لماذا كان بعض الخيارات متاحًا أو صعبًا، والفاعل يفسر لماذا اختير طريق دون آخر. والسنة تعمل من خلال الاثنين: قرار يتخذ داخل شروط، ثم يعيد القرار تشكيل الشروط التي سيجدها من يأتي بعده.

الفعل المقصود والنتيجة غير المقصودة

لا تخرج كل النتائج من نية مباشرة. قد يقوي الحاكم تشكيلًا لردع انقلاب، فينشئ حربًا لم يردها. وقد يحل الثائر مؤسسةً لحماية الانتقال، فيضعف الدولة أمام خطر آخر. وقد تطالب المعارضة بعقوبات لإجبار الحكومة على الإصلاح، فيتحمل المجتمع الكلفة بينما تتكيف السلطة.

هذه النتائج غير المقصودة لا تعفي صاحب القرار، لأنها كانت قابلةً للتوقع بدرجات مختلفة. والمسؤولية لا تقوم على القصد وحده، بل على مقدار العلم والقدرة على تقدير المآل.

ومن هنا يختلف التحليل السنني عن نظرية المؤامرة. المؤامرة تفترض غالبًا أن النتيجة كلها صُممت مسبقًا، بينما يكشف المسار أن كثيرًا من الكوارث نشأ من تفاعل مصالح قصيرة وأخطاء ومخاوف، ولم يكن أحد يملك السيطرة على النتيجة النهائية.

قد تكون هناك خطط سرية وأفعال مقصودة، مثل تعميق ندرة أو استنزاف اقتصاد، لكن هذه الأفعال تدخل شبكة أكبر من الظروف. فلا نحتاج إلى افتراض غرفة واحدة خططت لكل التاريخ حتى نفسر الانهيار.

يكفي أحيانًا أن يعمل كل طرف لمصلحته الضيقة داخل دولة ضعيفة، فتخرج من مجموع المصالح كارثة لم يردها أحد في صورتها الكاملة.

السنة والجزاء من جنس العمل

من أكثر العلاقات وضوحًا في المسار السوداني أن الوسائل عادت إلى مستخدميها. استدعى سياسي الجيش لمنع خصمه، فضاع الحكم من الجميع. حل البرلمان حزبًا،

فشارك أنصار الحزب في انقلاب حل البرلمان. واستخدمت المعارضة الضائقة لإسقاط الحكومة، ثم ورثت اقتصادًا منهكًا لم تستطع إدارته. واستعانت قوى بالخارج، ثم وجدت القرار الوطني مقيدًا بمصالح من استعانت بهم.

لا يعني الجزاء من جنس العمل أن كل نتيجة عقوبة مباشرة يمكن نسبتها ببساطة إلى فعل واحد، بل إن الوسيلة تحمل بنيةً تعود على صاحبها. من يشرعن السلاح لخصمه اليوم لا يستطيع نزع شرعيته غدًا بسهولة، ومن يهدم القانون لإقصاء عدو يفقد القانون الذي سيحميه حين يصبح ضعيفًا.

هذه ليست مفارقات أدبية؛ إنها آليات اجتماعية وسياسية قابلة للرصد.

سنن الاجتماع لا تعمل خارج الإنسان

قد يقول البعض إن الحديث عن السنن يحمّل المجتمع مسؤولية ما لا يملك، خصوصًا مع وجود قوى خارجية وتفاوت كبير في القوة. لكن السنن لا تنفي الظلم الخارجي ولا سيطرة الأقوى؛ تكشف كيف يجد الظلم مجال عمله.

فالضغط الخارجي حقيقة، لكنه لا يعمل بالطريقة نفسها في كل دولة. يشتد أثره حين يكون المجتمع منقسمًا، والاقتصاد تابعًا، والسلاح متعددًا، والشرعية ضعيفة. ويقل حين تتماسك المؤسسات وتتنوع الموارد ويستطيع المجتمع إدارة خلافه.

إذن، لا يعني التركيز على الداخل لوم الضحية، بل استعادة مجال الفعل. فإذا كان الخارج قادرًا وحده على صنع مصيرنا، أصبح الإصلاح الداخلي بلا معنى. أما إذا كان تأثيره يعتمد على قابلية، فإن بناء الدولة يستطيع تقليل أثره.

وفي المقابل لا يجوز استخدام "التغيير بما في الأنفس" لإعفاء المستبد أو المعتدي، كأن المجتمع مسؤول وحده عن ظلمه. فالحاكم فاعل داخل المجتمع وتقوم عليه مسؤولية بقدر سلطته، والخارج فاعل يتحمل أثر تدخله.

التفسير السنني يوزع المسؤولية ولا يذيبها.

من السنة إلى القانون الاجتماعي

حين تتكرر العلاقة في حالات متعددة يمكن صياغتها في صورة قانون يساعد على التفسير والوقاية. ومن القوانين التي تكشفها التجربة السودانية:

كلما اجتمعت أزمة معيشية، وانقسام نخبوي، وضعف مؤسسي، وغياب تفويض واضح، ارتفعت قابلية تحويل الغضب الشعبي إلى وسيلة لإعادة توزيع السلطة.

وكذلك:

كلما امتلك تشكيل مسلح قيادةً وموارد وعلاقات مستقلة، ازدادت كلفة دمجه، وتحول مع الزمن من أداة للدولة إلى شريك ينازعها القرار.

وأيضًا:

كل انتقال لا تحدد مهامه ومدته ونهايته الانتخابية ينشئ مصالح مرتبطة باستمراره، فتضعف قابليته لتسليم السلطة.

هذه القوانين ليست معادلات ميكانيكية تضمن النتيجة في كل حالة، لكنها تكشف اتجاهًا منتظمًا. وإذا وجدت الدولة الشروط مجتمعةً، وجب أن تتعامل معها بوصفها إنذارًا.

القانون الاجتماعي لا يتنبأ بتاريخ اليوم والساعة، لكنه يبين الطريق الذي تسلكه الظاهرة.

من القانون إلى النموذج

لا يعمل قانون واحد وحده في الواقع؛ تتفاعل عدة قوانين وآليات. ولذلك نحتاج إلى نموذج يجمعها ويوضح انتقال الدولة من مرحلة إلى أخرى.

يمكن تصور الانزلاق السوداني في سلسلة:

مظالم او أزمة حقيقية، ثم تعميق أو تضخيم لبعضها، ثم تعبئة تختزل أسبابها، ثم سقوط أو انتقال بلا عقد جامع، ثم احتكار للتمثيل ومحاصصة، ثم إقصاء وتفكيك مؤسسات، ثم تقوية مراكز مسلحة موازية، ثم تعدد الشرعية والقوة، ثم خوف وحشد، ثم حرب.

هذه السلسلة لا تقول إن كل مرحلة تقع حتمًا بعد سابقتها. عند كل حلقة توجد فرصة للقطع: تستطيع الحكومة إصلاح المظالم، ويستطيع الإعلام كشف صناعة الضائقة، وتستطيع الثورة بناء تفويض، ويستطيع الانتقال حماية المؤسسات، وتستطيع الدولة دمج القوات قبل استقلالها.

لكن إذا لم يقع التدخل، تنتقل الأزمة إلى حلقة أعلى تكلفةً. وما كان اقتصاديًا يمكن علاجه بسياسة يصبح احتجاجًا، وما كان احتجاجًا يصبح صراع سلطة، وما كان سياسيًا يصبح عسكريًا، ثم لا يبقى العلاج إلا الحرب.

من النظرية إلى الوقاية

لا قيمة لنموذج يفسر الماضي ولا يساعد على المستقبل. فالغاية من علم الاجتماع الاستخلافي العمراني السنني ليست أن يثبت الباحث بعد الكارثة أنه كان قادرًا على شرحها، بل أن يوفر للمجتمع مؤشرات ومسارات للوقاية.

إذا عرفنا أن تعدد الاقتصاد العسكري يمهد لاستقلال القوة، نضع الرقابة المالية مؤشرًا مبكرًا. وإذا عرفنا أن إطالة الانتقال تنشئ مصالح في السلطة، نجعل التمديد صعبًا ومشروطًا. وإذا عرفنا أن صناعة الندرة أداة سياسية، نبني شفافية في سلاسل السلع ونجرم التخريب الاقتصادي المقصود.

وإذا عرفنا أن التحذير يُرفض بسبب هوية صاحبه، ننشئ مجلسًا مستقلًا لتقدير المخاطر لا يخضع للحزب أو القوة محل التحذير.

وهكذا تتحول السنة إلى سياسة، والآلية إلى موضع تدخل، والنموذج إلى منظومة حماية.

حدود النموذج

لا ينبغي أن يتحول النموذج السنني نفسه إلى "قاعدة تحكم حتمية" جديدة تحاصر الواقع داخل مراحل ثابتة! فالمجتمعات أكثر تعقيدًا، وقد تتداخل الحلقات أو تتغير، وقد يعمل عامل بطريقة مختلفة في مرحلة أخرى.

كما أن النموذج لا يملك كل التفاصيل، ولا يلغي الحاجة إلى الوثائق والاقتصاد والقانون والتحليل العسكري. إنه خريطة تساعد على رؤية العلاقات، لا الواقع كله.

وتظهر قوته حين يفسر وقائع متعددة بأقل قدر من الافتراض، ويحدد مؤشرات يمكن ملاحظتها، ويقبل التعديل إذا ظهرت معلومات جديدة. أما إذا أصبح محصنًا من النقد، فقد تحول من أداة معرفة إلى عقيدة تفرض نفسها على التاريخ.

والمنهج القرآني نفسه يدعونا إلى النظر والتثبت والسير في الأرض، لا إلى الاكتفاء بصيغة نكررها.

لماذا السودان نموذج لا استثناء؟

قد يرى السودانيون أن ما وقع لهم فريد بسبب تاريخهم وجغرافيتهم، لكن كثيرًا من آليات المسار معروفة في دول أخرى: تحصين الحاكم بقوة موازية، وعسكرة المعارضة، واقتصاد الحرب، وانتقال غير مكتمل، وتدخل خارجي.

خصوصية السودان تكمن في الطريقة التي اجتمعت بها هذه العناصر وفي تاريخه المتكرر بين الثورة والانقلاب. وهذا يجعله نموذجًا غنيًا لفهم كيف تتحول الدولة من احتكار القوة إلى اتحاد هش بين قوى، ثم إلى صراع عليها.

كما أن التجربة السودانية تقدم شواهد مبكرة على صناعة المعاناة واستخدامها في التغيير، وعلى انفصال صدق الجماهير عن حسابات النخب. وهي قضية تتجاوز السودان إلى مجتمعات كثيرة شهدت ثورات وانتقالات.

لكن الهدف ليس تعميم كل تفصيل سوداني على العالم، بل استخراج الآلية التي يمكن مقارنتها بغيرها مع احترام اختلاف السياق.

علم العمران "علم الاجتماع" لا علم سقوط الحكومات

يركز الفكر السياسي عادةً على السلطة: كيف تُكتسب، وكيف تُوزع، وكيف تسقط. أما علم العمران الاستخلافي السنني فيجعل السؤال الأكبر: ماذا تفعل حركة السلطة بالإنسان والمجتمع والعمران؟

قد تنجح الثورة سياسيًا ويسقط الحاكم، لكنها تفشل عمرانيًا إذا انهار الإنتاج والأمن والمؤسسات. وقد ينتصر الجيش في الحرب، لكن المجتمع يخرج مفككًا. وقد تحقق المعارضة مطلبًا عادلًا، لكن وسيلتها تصنع ظلمًا جديدًا.

ولهذا لا تكون النتيجة النهائية هي من جلس في القصر، بل ما بقي من الوطن بعد الصراع. كم إنسانًا حُفظ؟ كم مؤسسةً استمرت؟ هل توسعت العدالة والثقة؟ وهل أصبح المجتمع أكثر قدرةً على أداء أمانة الاستخلاف؟

هذا المنظور يعيد ترتيب المسؤوليات. فلا تستطيع الحكومة تبرير الظلم بالإنجاز، ولا المعارضة تبرير الهدم بنبل الغاية، ولا العسكري تبرير الحكم بالاستقرار، ولا الثائر تبرير الإقصاء بالتضحية.

الجميع يُقاسون بأثر فعلهم في الإنسان والعمران.

التفسير الذي لا يبحث عن البراءة

يبحث كل طرف في التاريخ عن تفسير يبرئه. السلطة تقول إن الخارج تآمر، والمعارضة تقول إن الحكومة صنعت الأزمة، والعسكري يقول إن المدني فشل، والمدني يقول إن الجيش انقلب، والحركة تقول إن المركز ظلم، والمركز يقول إن الحركة تمردت.

أما التحليل السنني فلا يمنح أحدًا براءةً مسبقة. يسأل كل طرف عن فعله ومقدار قدرته وعلمه وأثره. وقد تكون له مظلمة حقيقية ثم يرتكب ظلمًا، وقد يبني إنجازًا ثم يهدم قاعدة، وقد يصيب في التحذير ويخطئ في الوسيلة.

ولا يعني ذلك مساواة المسؤوليات؛ فمن يملك الدولة والسلاح ليس كالمواطن العادي، ومن بدأ الحرب ليس كمن عجز عن منعها. لكن اختلاف الوزن لا يلغي نصيب الفعل. وقوة التفسير ليست في قدرته على إدانة الجميع، بل في رفضه حماية أي طرف من القانون الذي يطبقه على خصمه.

وقصارى القول: الحدث يخبرنا أن السودان ثار وانقلب وتحارب، أما السنة فتكشف لماذا عادت البنية نفسها، والآلية تبين كيف تحولت القيم والقرارات والمصالح إلى نتائج. لم تكن الحرب رصاصةً منفصلةً عن تاريخها؛ كانت نهاية سلسلة بدأت بخلط الدولة بالسلطة، واستخدام الجيش في السياسة، ومكافأة السلاح، وتعميق المعاناة، واحتكار تمثيل الثورة، وإضعاف المؤسسات، ثم الخوف المتبادل. وكل حلقة كانت تحمل فرصةً للقطع، لكن التأجيل نقل المشكلة إلى مستوى أعلى. ومن هنا تأتي قيمة النموذج السنني: لا يجعل الماضي قدرًا، بل يحوله إلى إنذار؛ ولا يضع الآية فوق الحدث للتزيين، بل يستخرج منها علاقةً، ويكشف آليتها، ثم يبني بها سياسة تمنع أن يدفع السودان ثمن الدرس نفسه مرةً أخرى.

الفصل الثامن والعشرون

سنن التنازع والتغيير والتداول والمدافعة

لا تتحرك المجتمعات في التاريخ حركة عشوائية مطلقة، ولا تنتقل الدول من الاستقرار إلى الفوضى، أو من القوة إلى الضعف، بقفزة مفاجئة لا مقدمات لها. فما يظهر للناس حدثًا خاطفًا يكون، في الغالب، خاتمة لمسار طويل تراكمت داخله الاختلالات، وتفاعلت فيه الإرادات والمصالح، حتى بلغ لحظة الانفجار.

والمنظور السنني لا يكتفي بسؤال: من أسقط الحكم؟ ومن استولى على السلطة؟ بل يطرح أسئلة أعمق:

ما الذي جعل الدولة قابلة للاختراق؟

ولماذا تحوّل الاختلاف السياسي إلى تنازع يهدم القوة؟

ولماذا صار تداول الحكم في السودان يتم غالبًا عبر الثورة أو الانقلاب أو الحرب، بدلًا من المؤسسات؟

وكيف تحولت المدافعة، التي تحفظ التوازن وتمنع الطغيان، إلى صراع مسلح يهدد وجود الدولة نفسها؟

هذه الأسئلة تقودنا إلى أربع سنن مترابطة: سنة التنازع، وسنة التغيير، وسنة التداول، وسنة المدافعة. وهي لا تعمل منفصلة؛ بل تتداخل لتصنع مسار الدولة صعودًا أو هبوطًا. فإذا فُهمت في إطارها الصحيح أمكن تفسير جانب كبير من الدايلما السودانية، وأمكن الانتقال من رواية الأحداث إلى معرفة القوانين التي تحكمها.

أولًا: سنة التنازع وفقدان القوة

يقرر القرآن الكريم علاقة واضحة بين التنازع وذهاب القوة، في قوله تعالى:

﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ الأنفال: ٤٦.

والريح هنا تحمل معنى القوة والهيبة والقدرة على الفعل والتأثير. فالآية لا تتحدث عن خلاف عابر، وإنما عن تنازع يستنزف الجماعة، ويبدد طاقتها، ويكشف مواطن ضعفها، ويجعل قرارها موزعًا بين مراكز متنافسة.

وليس كل اختلاف تنازعًا. فالاختلاف سنة بشرية، ويمكن أن يكون مصدرًا للتجديد والتكامل وتصحيح الأخطاء. أما التنازع فهو انتقال الاختلاف من مجال الرأي والمصلحة المشروعة إلى مجال الصراع الصفري؛ حيث يرى كل طرف أن وجوده يقتضي إقصاء الآخر، وأن الدولة ليست إطارًا جامعًا، بل غنيمة يجب الاستيلاء عليها. في الدولة السليمة تختلف الأحزاب، وتتعارض البرامج، وتتنافس المصالح، ولكنها تظل محكومة بدستور ومؤسسات وقواعد مشتركة. أما في الدولة المأزومة، فإن الخلاف على الحكومة يتحول إلى خلاف على شرعية الدولة، وتصبح القوات المسلحة، والخدمة المدنية، والقضاء، والاقتصاد، والإعلام، والأجهزة الأمنية ساحاتٍ للصراع الحزبي.

وهنا تبدأ آلية التنازع في العمل عبر مراحل متتابعة:

ينشأ خلاف سياسي يمكن احتواؤه.

يفشل المتنافسون في إدارته مؤسسيًا.

يتحول الخصم السياسي إلى عدو وجودي.

يستدعي كل طرف حلفاء من خارج المؤسسات.

تتكوّن مراكز قوة موازية داخل الدولة أو خارجها.

تتراجع الثقة، ويزداد التسليح والاستقطاب.

تذهب ريح الدولة، ولو ظل علمها مرفوعًا ومؤسساتها قائمة في الظاهر.

وقد عانى السودان طويلًا من هذا الانتقال من الاختلاف إلى التنازع. فالقوى السياسية لم تكتفِ في مراحل كثيرة بمعارضة الحكومة، وإنما اتجه بعضها إلى إضعاف مقومات الدولة ذاتها، ظنًا أن إنهاك الدولة يعجل بسقوط النظام. وفي المقابل، لم تميز بعض الحكومات بين حماية الدولة وحماية السلطة، فتعاملت مع المعارضة السياسية بوصفها تهديدًا أمنيًا شاملًا.

وبذلك صار كل طرف يعيد إنتاج مخاوف الطرف الآخر. فالحكومة تتوسع في إجراءاتها بدعوى الخوف من إسقاط الدولة، والمعارضة تتوسع في أدوات الضغط بدعوى استحالة التغيير السلمي، والمؤسسة العسكرية تتدخل بدعوى عجز المدنيين، والقوى المدنية تستعين بمراكز عسكرية لمواجهة مراكز عسكرية أخرى. وفي كل دورة يزداد التنازع، وتضعف المؤسسات، وتتسع فرص التدخل الخارجي.

إن أخطر ما في التنازع أنه قد يمنح كل طرف بعض المكاسب القصيرة، بينما يهزم الجميع على المدى البعيد. فقد ينجح طرف في إسقاط خصمه، لكنه يرث دولة أضعف من أن يحكمها. وقد تتمكن قوة مسلحة من توسيع نفوذها، لكنها تفتح الباب أمام تعدد السلاح وانهيار السيادة. وقد تستطيع جهة خارجية تمكين حليف محلي، ولكنها تجعل الوطن كله ساحة صراع مفتوحة.

التنازع، إذن، لا يبدد القوة المادية وحدها؛ بل يضرب القوة المعنوية للدولة: الثقة، والشرعية، والانتماء، والاستعداد للتضحية من أجل الوطن. وعندما يفقد المواطن ثقته

في المؤسسات، ويصبح ولاؤه للحزب أو القبيلة أو الإقليم أو القوة المسلحة أقوى من ولائه للدولة، تكون "ريح الدولة" قد بدأت في الذهاب قبل أن تنهار مبانيها.

ثانيًا: سنة التغيير بين تبديل الحكام وتغيير النفوس والمؤسسات

يقول الله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾الرعد: ١١.

كثيرًا ما تُقرأ هذه الآية باعتبارها دعوة أخلاقية فردية فحسب، مع أن دلالتها الاجتماعية والعمرانية أوسع. فـ"ما بالأنفس" لا يقتصر على النيات والمشاعر الفردية، بل يشمل منظومة القيم والتصورات والعادات وأنماط السلوك التي تنتج الواقع الاجتماعي والسياسي.

تغيير ما بالنفوس في المجال العام يعني تغيير نظرة المجتمع إلى السلطة، وإلى المال العام، وإلى المعارضة، وإلى القوة، وإلى القانون، وإلى العلاقة بين الفرد والمؤسسة. ويشمل أيضًا تغيير الثقافة التي تقبل الاستبداد حين يخدمها، وترفضه حين يقع عليها؛ وتدين المحاصصة عندما يستفيد منها الخصوم، ثم تمارسها عندما تصل إلى الحكم.

وهنا تظهر المعضلة السودانية: لقد تغيّر الحكام مرارًا، لكن كثيرًا من قواعد إنتاج السلطة لم تتغير. يسقط نظام، ثم تُعاد الممارسات نفسها بأسماء وشعارات جديدة. تتغير الوجوه، بينما يبقى الميل إلى الإقصاء، وتوزيع المناصب على أساس الولاء، وإضعاف المؤسسات المستقلة، والاستعانة بالقوة المسلحة، والنظر إلى الدولة بوصفها ملكًا للمنتصر.

ولهذا لم تكن المشكلة في السودان نقصًا في أحداث التغيير؛ فقد شهد البلاد ثورات وانتفاضات وانقلابات واتفاقات سلام وفترات انتقالية وانتخابات. لكن كثرة الأحداث لم تنتج بالضرورة تحولًا تاريخيًا؛ لأن تغيير قمة السلطة لم يصحبه دائمًا تغيير في الثقافة السياسية والمؤسسات الحاكمة للسلوك.

الثورة تستطيع إسقاط رئيس، لكنها لا تستطيع وحدها إسقاط ثقافة كاملة ترسخت في الأحزاب والمجتمع والإدارة. والانقلاب يستطيع السيطرة على القصر والإذاعة والقيادة العامة، لكنه لا يستطيع ببيانه الأول بناء دولة جديدة. واتفاق السلام يستطيع إيقاف

إطلاق النار، لكنه لا يصنع سلامًا اجتماعيًا إذا تحوّل إلى توزيع للمناصب والنسب والامتيازات بين حاملي السلاح.

والتغيير السنني لا يقع بالشعارات؛ بل حين تتغير العلاقات التي تعيد إنتاج الأزمة.

ومن ذلك:

أن تنتقل الشرعية من الأشخاص إلى المؤسسات.

وأن تتحول الخدمة العامة من غنيمة إلى أمانة.

وأن يصبح الجيش مؤسسة قومية لا أداة تنافس سياسي.

وأن تخضع القوة المسلحة لقيادة واحدة وقانون واحد.

وأن ينتقل الحزب من ثقافة الاستيلاء إلى ثقافة التداول.

وأن يعترف الفاعلون بأن الوطن لا يمكن أن يُدار بمنطق المنتصر والمهزوم.

وأن يدرك المواطن أن الثورة ليست لحظة احتشاد فقط، بل مسؤولية ممتدة لبناء البديل.

ولا يعني الحديث عن تغيير ما بالأنفس إلقاء اللوم على الشعوب أو تبرئة النخب الحاكمة. فهذا من الفهم القاصر للسنة. فالمجتمع ليس كتلة واحدة متساوية القدرة، وهناك من يمتلك القرار والسلاح والمال والإعلام، وهناك من يتحمل النتائج ولا يملك صناعة السياسات. لكن استمرار الاستبداد أو الفساد أو الحرب يحتاج، إلى جانب القوة، بيئة اجتماعية وثقافية تسمح بإعادة إنتاجه: بالصمت، أو التعصب، أو الخوف، أو الولاء الضيق، أو تبرير الخطأ ما دام صادرًا عن الجماعة التي ننتمي إليها.

ومن ثم فإن تغيير الواقع يقتضي العمل على مستويين متلازمين: إصلاح المؤسسات التي تضبط السلطة، وإصلاح الوعي الذي يمنح هذه المؤسسات معناها ويحميها من التحول إلى هياكل فارغة.

ثالثًا: سنة التداول واستحالة دوام القوة لطرف واحد

يقول تعالى:

﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ آل عمران: ١٤٠.

التداول سنة تدل على أن القوة والنصر والغلبة والضعف لا تستقر إلى الأبد في يد فرد أو جماعة أو دولة. فالأيام تتغير، وموازين القوة تتحول، والذين يملكون السلطة اليوم قد يفقدونها غدًا.

لكن وقوع التداول سنةً لا يعني أن كل صورة من صوره محمودة. فقد يتم التداول سلميًا من خلال الانتخابات والمؤسسات، وقد يتم بانقلاب، أو ثورة، أو اغتيال، أو حرب أهلية. السنة تقرر أن السلطة لا تدوم، أما طريقة انتقالها فتتحدد بنوعية المؤسسات والقيم وموازين المصالح داخل المجتمع.

الدولة الرشيدة لا تحاول إلغاء سنة التداول، وإنما تنظّمها. فهي تجعل الانتقال ممكنًا من غير أن تنهار الدولة، وتتيح تغيير الحكومة من غير تفكيك الجيش والخدمة المدنية والقضاء والاقتصاد. أما الدولة التي تغلق منافذ التداول السلمي فإنها لا تمنع التغيير، بل تدفعه إلى الطرق العنيفة.

وفي المقابل، فإن القوى التي تختزل التداول في إسقاط الحاكم ترتكب خطأً مماثلًا. فليس كل انتقال للسلطة تداولًا مؤسسيًا. قد يسقط نظام ليحل محله تحالف يحتكر المجال العام، أو مجلس انتقالي يمدد لنفسه، أو قوة مسلحة تفرض موقعها في الحكم. وهنا يتغير صاحب السلطة، لكن منطق احتكارها يبقى قائمًا.

وقد وقعت النخب السودانية مرارًا في وهم "التمكين الأخير"؛ أي اعتقاد كل قوة أنها إذا استولت على الدولة استطاعت إعادة تشكيلها بصورة تمنع خصومها من العودة. لكن سنة التداول كانت تعيد فتح المجال، أحيانًا بوسائل قاسية، ويعود المستبعدون من أبواب أخرى: من الشارع، أو الجيش، أو السلاح، أو التحالفات الخارجية.

كل مشروع يسعى إلى احتكار الدولة يحمل في داخله بذور مقاومته. فالإقصاء يولد التحالف المضاد، والتمكين يولد تمكينًا مقابلًا، وتسييس المؤسسات يدفع الخصوم إلى البحث عن مؤسسات أو قوى موازية. وهكذا يتحول التداول من انتقال منضبط إلى عملية اقتلاع متبادل.

إن المؤسسة السياسية العاقلة لا تسأل فقط: كيف تصل إلى السلطة؟ بل تسأل أيضًا: كيف ستغادرها؟ وما الضمانات التي ستحميها وتحمي خصومها بعد المغادرة؟ لأن من لا يقبل اليوم بقواعد عادلة لخروجه، لن يجد غدًا من يقبل بقواعد عادلة لبقائه.

ومن هنا فإن التداول ليس مجرد ترتيب دستوري، بل ثقافة أخلاقية وسياسية تقوم على الاعتراف بأن الدولة أكبر من الحكام، وأن المعارضة جزء من النظام السياسي لا عدو

للدولة، وأن الهزيمة الانتخابية ليست نهاية الوجود، وأن بقاء المؤسسات أهم من بقاء الأشخاص.

رابعًا: سنة المدافعة ومنع طغيان القوة الواحدة

يقول الله تعالى:

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ البقرة: ٢٥١.

وتكشف الآية عن سنة اجتماعية بالغة الأهمية: أن إطلاق القوة من غير قوة تضبطها يفضي إلى الفساد. فالسلطة تميل إلى التوسع إذا لم تجد حدودًا، والجماعة قد تطغى إذا احتكرت القرار، والمصلحة الخاصة قد تبتلع المصلحة العامة إذا غابت الرقابة والمساءلة.

غير أن المدافعة لا تعني بالضرورة الحرب، ولا تبرر إنشاء الجيوش المتوازية. فالصورة الأرقى للمدافعة في الدولة الحديثة تتمثل في توزيع الاختصاصات، واستقلال القضاء، ورقابة البرلمان، وحرية الصحافة المسؤولة، ونشاط المجتمع، وتنافس الأحزاب، وخضوع الأجهزة للقانون. هذه كلها صور سلمية تمنع انفراد قوة واحدة بمصير المجتمع. أما عندما تضعف هذه الأدوات، تنتقل المدافعة من المؤسسات إلى الشارع، ثم قد تنتقل من الشارع إلى السلاح. وعندما تعجز الدولة عن توفير توازن دستوري، ينشأ توازن قسري بين مراكز القوة. لكنه توازن هش؛ لأن كل طرف لا يطمئن إلا بزيادة سلاحه ونفوذه، فيزداد خوف الطرف الآخر، وتبدأ المعضلة الأمنية التي تنتهي بالحرب.

لقد اختلط في التجربة السودانية مفهوم توازن السلطة بمفهوم توازن البنادق. فبدل أن تُضبط المؤسسة العسكرية بالدستور والقيادة المدنية المشروعة والقوانين المهنية، جرى في بعض المراحل تصور أن وجود قوة مسلحة موازية يمكن أن يوازن قوة أخرى. وهذه من أخطر صور الفهم المختل لسنة المدافعة؛ لأن الدولة لا تُحمى بتقسيم احتكارها المشروع للقوة بين جيوش متنافسة.

قد تمنع القوة الموازية طرفًا من الانفراد مؤقتًا، لكنها لا تبني توازنًا مستقرًا. إنها تنقل الصراع من السياسة إلى الأمن، وتجعل كل خلاف سياسي قابلًا للتحول إلى مواجهة عسكرية. وعندئذ لا يعود السؤال: ما القرار الصحيح؟ بل: من يملك السلاح الأكثر، ومن يسبق إلى المواقع الاستراتيجية؟

المدافعة المؤسسية تحمي الدولة، أما المدافعة المسلحة داخلها فتهدد وجودها. الأولى تضبط القوة بالقانون، والثانية تجعل القوة هي القانون. الأولى تتيح تصحيح الخطأ من غير تدمير النظام العام، والثانية تجعل كل تصحيح محتمل معركة بقاء.

وفي سورة النمل نرى نموذجًا دقيقًا للقوة التي تضبطها المعرفة والشورى والرسالة. فسليمان عليه السلام امتلك القوة، لكنه لم يبدأ باستخدامها. استوثق من الخبر، وامتحن المعلومات، وبعث رسالة واضحة، وفتح باب الاستجابة، ثم استخدم إظهار القوة في سياق سياسي وأخلاقي منضبط. فالقوة في النموذج الاستخلافي ليست غاية مستقلة، ولا وسيلة لإشباع نزعة السيطرة؛ وإنما قدرة تحفظ النظام وتمنع العدوان وتخدم مقصد الهداية والعمران.

كيف تتفاعل السنن الأربع؟

لا تعمل هذه السنن في خطوط منفصلة. ففي التجربة الواقعية يمكن أن تبدأ الأزمة بتنازع بين النخب، ثم يؤدي التنازع إلى تعطيل التغيير المؤسسي، فيُغلق باب التداول السلمي، فتنتقل المدافعة من المؤسسات إلى الشارع أو السلاح.

ويمكن تلخيص هذه الحركة على النحو الآتي:

اختلاف لا تحكمه قواعد

يتحول إلى تنازع.

التنازع الممتد

يعطل التغيير الإصلاحي الداخلي.

تعطيل التغيير

يغلق أبواب التداول السلمي.

إغلاق التداول

ينقل المدافعة من المؤسسات إلى القوة.

عسكرة المدافعة

تضاعف التنازع وتعيد الدورة بصورة أكثر عنفًا.

وهذه هي إحدى أهم آليات الدايلما السودانية. فكل دورة تبدأ بوعد الخلاص من الدورة السابقة، ثم تعيد إنتاج أسبابها. ينقلب العسكريون بدعوى إنهاء الفوضى الحزبية، ثم

ينشأ الاستبداد فتتحرك المعارضة لإسقاطه. تسقط السلطة العسكرية، فتعود الأحزاب من غير أن تصلح بنيتها أو قواعد الحكم. تفشل التجربة المدنية، فيعود الجيش. وحين تتعدد القوى العسكرية لا يعود الانقلاب نفسه ممكنًا بالصورة القديمة، فتتحول المنافسة إلى حرب واسعة.

لم تكن المشكلة، إذن، في غياب إرادة التغيير، بل في ضعف القدرة على تحويلها إلى مؤسسات. ولم تكن المشكلة في أن السودانيين لا يثورون، بل في أن الثورة لم تُربط دائمًا بعقد وطني يحكم اليوم التالي. ولم تكن المشكلة في غياب المدافعة، بل في انتقالها من السياسة والقانون إلى السلاح والمحاور.

من الفهم السنني إلى المسؤولية السياسية

الفهم السنني لا يدعو إلى الاستسلام، بل يوسع مجال المسؤولية. فإذا كانت النتائج ترتبط بمقدماتها، فإن تغيير المقدمات يغير اتجاه النتائج. وإذا كان التنازع يذهب بالقوة، فإن إدارة الاختلاف تحفظها. وإذا كان التغيير يبدأ مما بالنفوس والمؤسسات، فإن إصلاح الثقافة السياسية جزء من إصلاح الدولة. وإذا كان التداول واقعًا لا محالة، فإن الحكمة تقتضي تنظيمه بدلًا من مقاومته حتى ينفجر. وإذا كانت المدافعة تمنع الفساد، فإن الواجب هو بناؤها داخل القانون، لا تركها تتحول إلى صراع البنادق.

وهنا تتحدد مسؤولية القيادة الاستخلافية. فهي لا تقيس نجاحها بقدرتها على هزيمة الخصوم، وإنما بقدرتها على بناء نظام لا يحتاج فيه الخصوم إلى حمل السلاح. ولا ترى المعارضة تهديدًا يجب محوه، بل ضرورة ينبغي تنظيمها. ولا تنظر إلى المؤسسات باعتبارها أدوات مؤقتة للتمكين، وإنما بوصفها أمانة تحفظ الدولة حتى بعد رحيل الحاكم.

كما تتحدد مسؤولية المجتمع في رفض الإقصاء، ولو وقع على الخصوم؛ لأن الظلم الذي يُقبل اليوم لمصلحة جماعة قد يعود غدًا عليها. وتتمثل مسؤولية النخب الفكرية والإعلامية في كشف آليات التنازع وصناعة الأزمات، بدل الاكتفاء بتعبئة الجماهير داخل روايات أحادية تبرئ طرفًا من كل خطأ وتحمل الآخر كل الشرور.

إن الوعي السنني يحرر المجتمع من سذاجة البحث عن بطل منقذ أو خصم واحد يُحمّل جميع الأزمات. فالدولة لا تنهار بفعل شخص واحد، وإن كان لبعض الأشخاص

أثر بالغ، وإنما تنهار عندما تتفاعل قرارات خاطئة مع مؤسسات ضعيفة وثقافة إقصائية ومصالح داخلية وتدخلات خارجية، ثم يجد كل عامل في العوامل الأخرى ما يضاعف أثره.

وقصارى القول إن مأزق السودان لم يكن في الاختلاف، بل في تحوله إلى تنازع؛ ولم يكن في الرغبة في التغيير، بل في اختزاله في تبديل الحكام؛ ولم يكن في تداول القوة، بل في غياب القواعد التي تجعله سلميًا؛ ولم يكن في المدافعة، بل في انتقالها من المؤسسات إلى البنادق.

وحين تُفهم هذه السنن في ترابطها، ندرك أن الخروج من الدايلما لا يبدأ بانتظار ثورة جديدة أو انقلاب جديد أو غالب عسكري جديد، وإنما يبدأ بتغيير النسق الذي يحول الاختلاف إلى عداوة، والسلطة إلى غنيمة، والتداول إلى اقتلاع، والمدافعة إلى حرب. وعندئذ فقط تنتقل الدولة من تاريخ يتكرر إلى تجربة تتعلم، ومن صراع على الحكم إلى عمران يحفظ الإنسان والوطن.

الفصل التاسع والعشرون

سنة الظلم والجزاء من جنس العمل

لا يبدأ انهيار الدول يوم تسقط عواصمها، ولا يوم تتفكك جيوشها، ولا حين تتوقف مؤسساتها عن العمل. يبدأ الانهيار قبل ذلك، يوم يختل ميزان العدل، ويصبح الظلم وسيلة مقبولة لتحقيق غاية سياسية، ويقتنع كل طرف بأن ما يمارسه ضد خصمه ضرورة تبررها المعركة.

عندئذ لا يعود الظلم فعلًا عارضًا داخل الدولة، بل يتحول إلى نسق يحكمها. يتسرب من السلطة إلى المعارضة، ومن السياسة إلى الإدارة، ومن المؤسسات إلى المجتمع، ثم يعاد إنتاجه تحت أسماء مختلفة: حماية الثورة، وصيانة الأمن، وتمكين المشروع، وتفكيك النظام، وحسم التمرد، واستعادة الحقوق، وتطهير الدولة.

وقد تختلف الشعارات، لكن الآلية واحدة: طرف يبيح لنفسه ما يحرمه على خصمه، ثم يفاجأ حين يستخدم الخصم الأداة نفسها ضده.

ومن هنا تأتي سنة الجزاء من جنس العمل، لا بوصفها مجرد موعظة أخلاقية، بل باعتبارها علاقة سننية بين نوع الفعل والبنية التي ينشئها والنتيجة التي ترتد على فاعله.

فمن يزرع الإقصاء لا يصنع دولة عادلة تخدمه إلى الأبد، وإنما يصنع آلة للإقصاء ستنتقل يومًا إلى يد غيره. ومن يضعف المؤسسات ليستأثر بالسلطة، يفقد المؤسسات التي كان يمكن أن تحميه حين يضعف. ومن يستعين بقوة موازية ليوازن خصومه، يفتح بابًا قد يدخل منه من ينازعه الدولة ذاتها.

الظلم مفهوم عمراني لا مجرد خطيئة فردية

يقول الله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ يونس: ٤٤.

الظلم في المنظور القرآني أوسع من الاعتداء المباشر على فرد أو أخذ ماله بغير حق. إنه وضع الأشياء في غير مواضعها، والعدول عن الميزان الذي تستقيم به الحياة. ولذلك يظهر في الحكم والقضاء والاقتصاد والمعرفة والإدارة والاجتماع، كما يظهر في العلاقات الفردية.

فحين يُقدَّم غير المؤهل لأنه موالٍ، فذلك ظلم للمؤسسة والمجتمع. وحين تُصبح جماعة مسلَّحه خارج البناء العسكري القومي لتؤدي وظيفة مؤقتة، ثم تُمنح من النفوذ ما يجعلها تنازع الدولة، فذلك ظلم لمبدأ السيادة ووحدة القوة. وحين يُحرم إقليم من التنمية أو يُعامل مواطنوه باعتبارهم موضع اشتباه دائم، فذلك ظلم اجتماعي وسياسي. وحين تُصنع الضائقة أو تُضاعف لتأليب الناس على حكم قائم، فذلك ظلم للمواطن الذي يتحول جوعه إلى أداة في الصراع.

وكذلك حين تُخفى المعلومات، وتُختلق الروايات، وتُنتزع الوقائع من سياقها، ويُدفع المجتمع إلى اتخاذ مواقفه بناءً على صور ذهنية مصنوعة، فإننا نكون أمام ظلم معرفي؛ لأن وعي الإنسان جزء من حريته، وتزييف وعيه اعتداء على قدرته في الاختيار.

وقد يكون الظلم مؤسسيًا لا يحتاج في كل مرة إلى قرار مباشر من حاكم. إذ يمكن أن تُبنى منظومة تكافئ الولاء وتعاقب الاستقلال، وتفتح الفرص لفئة وتحجبها عن أخرى، وتجعل القانون شديدًا على الضعفاء مرنًا مع الأقوياء. وهنا يستمر الظلم حتى لو تغير الأشخاص؛ لأنه استقر في القواعد والعلاقات والإجراءات.

ولهذا لا يكفي إسقاط رأس النظام إذا بقيت هندسة الظلم قائمة. فقد يتغير من يتولى المناصب، بينما تستمر المحاصصة. وقد تُرفع شعارات الحرية، بينما يُمنع الخصوم من المجال العام. وقد تُحل مؤسسات بدعوى تطهيرها، ثم تُستبدل بها مؤسسات أكثر حزبية وأقل كفاءة.

إن الظلم الذي يرتدي شعارًا ثوريًا لا يصبح عدلًا، كما أن الظلم الذي يرتدي زي الدولة لا يصبح قانونًا. معيار العدل لا يتغير بتغير هوية الفاعل.

العدل أساس بقاء الدولة

لا تقوم الدولة بالقوة وحدها؛ لأن القوة تستطيع إخضاع الأجساد مدة، لكنها لا تستطيع إنتاج الرضا والثقة والانتماء. وقد تبقى الدولة الفقيرة إذا شعر مواطنوها بوجود قدر معقول من العدل، بينما تتآكل الدولة الغنية إذا رأى الناس أن مواردها موزعة على أساس القرب والولاء والقوة.

والعدل هنا ليس مجرد عدالة قضائية، مع أهميتها، بل هو عدل في توزيع السلطة والثروة والفرص والأعباء. وهو عدل في الاعتراف بالمكونات المختلفة، وفي تطبيق القانون، وفي حماية الحقوق، وفي تحمل المسؤولية عن القرارات.

عندما يغيب هذا العدل، تبدأ الشرعية في التراجع. وقد يظل الحكم قائمًا بما لديه من قوة، لكنه يفقد القاعدة المعنوية التي تجعل الناس يرونه ممثلًا للمصلحة العامة. ومع تراجع الشرعية تزداد كلفة الحكم؛ لأن ما كان يتحقق بالثقة يحتاج إلى رقابة، وما كان يتم بالرضا يحتاج إلى إكراه، وما كان يُقبل باعتباره واجبًا وطنيًا يُرفض باعتباره خدمة لفئة حاكمة.

وبذلك يعمل الظلم ضد صاحبه حتى قبل سقوطه. فهو يدفعه إلى زيادة أدوات السيطرة، وزيادة السيطرة تولد مزيدًا من الرفض، ومزيد الرفض يبرر إجراءات أشد، حتى تدخل الدولة في دائرة يستنزف فيها الحكم موارده لحماية نفسه بدل توجيهها إلى بناء المجتمع.

الجزاء من جنس العمل: كيف يعود الفعل إلى فاعله؟

لا يعني الجزاء من جنس العمل أن النتيجة تقع دائمًا بصورة فورية، أو أن كل مصيبة دنيوية يمكن الجزم بأنها عقوبة محددة على فعل بعينه. المقصود أن للأفعال طبيعة

مولدة للنتائج؛ فبعض الأعمال ينشئ في المجتمع والمؤسسات شروطًا تعيد إنتاج نوعه على صاحبه وعلى غيره.

وقد كشف الخطاب القرآني هذه المقابلة في مواضع متعددة. فالذين يمكرون يحيق بهم المكر، والذين يخادعون يرتد خداعهم عليهم، والذين ينسون واجبهم ومسؤوليتهم يُتركون لنتائج نسيانهم، والذين يفسدون ميزان الحياة يذوقون بعض ما صنعت أيديهم.

وتظهر هذه السنة سياسيًا في صور شديدة الوضوح.

من يستعمل الإقصاء يُقصى

حين تصل جماعة إلى الحكم ثم تغلق المجال أمام غيرها، وتمارس الاقصاء الكامل حتى يصل الى تصنيف المواطنة نفسها كما راينا في تعليق حنان حسن على تفنيد د الجزولي (مواطن يأكل ويشرب بس) فإنها لا تنهي الصراع، وإنما تدفعه إلى خارج المؤسسات. والمستبعد لا يختفي؛ بل يبحث عن وسيلة أخرى للعودة، وقد يجدها في الشارع أو السلاح أو الجيش أو الخارج.

ثم إذا تبدل ميزان القوة، لا يجد الطرف الأول قاعدة أخلاقية أو مؤسسية يحتج بها؛ لأنه سبق أن أضعفها. فالذي برر الإقصاء عندما كان قويًا سيجد منطقه نفسه مستخدمًا ضده عندما يضعف.

وهكذا يصبح الإقصاء دينًا متداولًا بين النخب: كل فريق يسدد للآخر ما فعله به، لكنه لا يكتفي بالمقدار نفسه، بل يضيف إليه مظالم جديدة، فتتراكم الذاكرة الانتقامية وتبتعد الدولة عن المصالحة.

من يسيّس المؤسسات يفقد حمايتها

عندما يسيطر حكم أو حزب على القضاء والخدمة المدنية والإعلام والأجهزة المهنية، يظن أنه قد ضمن بقاءه. لكنه في الحقيقة يكون قد نزع عن هذه المؤسسات صفتها القومية، وجعلها أهدافًا مشروعة في نظر خصومه.

فإذا سقط الحكم، تعرضت المؤسسات للتفكيك بدعوى أنها مؤسسات النظام السابق. ويخرج منها أصحاب الخبرة لمجرد الاشتباه في ولائهم، ويحل محلهم موالون جدد، فتتكرر العملية تحت عنوان مختلف.

وبذلك يرتد التسييس على الدولة كلها. فالحزب الذي أراد استخدام المؤسسة لخدمة بقائه أفقدها القدرة على حماية الدولة عند رحيله. والقوة التي جاءت بعده، بدل أن تستعيد قوميتها، قد تعيد توظيفها لمصلحتها، فتدخل المؤسسة في دورة مستمرة من التمكين والتفكيك وإعادة التمكين.

من يضعف المركز لحماية سلطته يفقد الدولة

قد يلجأ الحاكم إلى توزيع مراكز القوة وإضعاف بعضها ببعض، حتى لا تنفرد جهة واحدة بالقدرة على عزله. تبدو هذه السياسة ذكية على المدى القصير، لأنها تمنع الانقلاب أو تقلل خطره. لكنها تحمل خطرًا أكبر: تحويل الدولة إلى منظومة من القوى المتوازنة بالخوف لا بالقانون.

وما دام الحاكم قويًا يستطيع إدارة هذا التوازن. فإذا ضعفت سلطته أو غاب، ظهرت الحقيقة: لم تكن المؤسسات متكاملة، وإنما كانت مراكز متنافسة يؤجل حضور الحاكم صدامها.

وهنا يكون الجزاء من جنس العمل؛ فمن أضعف المؤسسة القومية حتى لا تنازعه، يجد نفسه في مواجهة قوى لا تستطيع الدولة إخضاعها. ومن استخدم التعدد المسلح لحماية الحكم، قد يورث البلاد حربًا على الحكم والدولة معًا.

من يصنع المعاناة يفقد شرعيته الأخلاقية

من أخطر أدوات الصراع السياسي تحويل حاجات الناس الأساسية إلى سلاح. وقد يحدث ذلك عبر تعطيل الإنتاج والنقل، أو حجب السلع، أو المضاربة، أو تخريب المرافق، أو فرض حصار اقتصادي، أو توجيه معظم الموارد إلى الحرب، أو صناعة حالة من الذعر تؤدي إلى اختفاء السلع وارتفاع الأسعار.

والطرف الذي يمارس ذلك قد يرى أن الضائقة وسيلة لتعبئة الجماهير ضد خصمه. لكنه حين يستخدم المواطن وقودًا في صراعه يفقد الأساس الأخلاقي لادعائه أنه يناضل من أجله.

وتكتسب شهادة الدكتور جلال علي لطفي الدقير، المنشورة في "كلمة العدد" بمجلة "الدستور" الصادرة في لندن، في العدد التاسع والخمسين لعام ١٩٨٦، أهميتها من هذا الباب؛ لأنها جاءت من داخل البيئة القيادية المرتبطة بالمعارضة التي قادها الشريف

حسين الهندي ضد نظام مايو. وقد عرضت، وفق ما ورد في المقال، جانبًا من أساليب الضغط الاقتصادي، شمل شراء بعض السلع التموينية والوقود والسلع الاستراتيجية، وتجفيف بعض مداخل الإنتاج، بل والتخلص من كميات من الخبز والمواد التموينية، بقصد تعميق الأزمة التي تدفع المواطنين إلى الشارع.

ليست دلالة هذه الشهادة أن أزمات أواخر مايو كانت كلها مصطنعة، فالاقتصاد كان يعاني اختلالات حقيقية وعميقة، ولكن دلالتها الأخطر أن الأزمة الموضوعية يمكن أن تُضاعف عمدًا وتوظف سياسيًا. فالمعاناة الحقيقية للمواطن تصبح مادة في هندسة الصراع، ويُدفع الشعب إلى الثورة من خلال الجمع بين فشل الحكم وفعل القوى التي تعمل على زيادة كلفة ذلك الفشل.

وتظهر الآلية نفسها، وإن اختلفت الوسائل، في شهادة عبد الواحد محمد نور عن أثر القتال في تحويل موارد حكومة الإنقاذ إلى ميزانية حرب، وأن استمرار المواجهة جعل الناس يشعرون بالضغوط الاقتصادية التي كان يمكن أن تكون أقل لولاها. وهذه الشهادة لا تبرئ الإنقاذ من مسؤوليتها عن سياساتها الاقتصادية أو عن إدارة الحرب، لكنها تكشف بوضوح أن الاستنزاف المسلح استهدف قدرة الدولة الاقتصادية، وأن الضغط الواقع على المواطن كان جزءًا من معادلة الصراع، لا أثرًا جانبيًا بريئًا فحسب.

والجزاء من جنس العمل هنا لا يقتصر على سقوط الحكم المستهدف. فالقوى التي تطبع العمل السياسي مع صناعة المعاناة تؤسس لقاعدة خطيرة: أن تخريب الاقتصاد وسيلة مشروعة للوصول إلى السلطة. وعندما تصل إلى الحكم تجد قوى أخرى تستخدم ضدها الأداة نفسها. وتصبح الدولة في كل دورة أضعف، بينما يظن كل طرف أن خسائر الوطن هي الثمن الضروري لانتصاره.

ظلم المعارضة لا يبرئ ظلم السلطة

من الأخطاء التي أفسدت الوعي السياسي السوداني اختزال الظلم في فعل الحكومة وحدها. فالسلطة بحكم ما تمتلكه من أجهزة وموارد تتحمل المسؤولية الأكبر عن إقامة العدل، لكن المعارضة ليست خارج المجال الأخلاقي والسنني.

يمكن للمعارضة أن تظلم حين تكذب، أو تحرض على الكراهية، أو تستعين بالخارج لإضعاف الدولة، أو تستهدف موارد المواطنين، أو تبرر قتل الأبرياء، أو تتخذ من

معاناة الناس طريقًا إلى السلطة. ويمكن للحركة المسلحة أن تبدأ بمطالب مشروعة ثم تمارس على المجتمعات التي تزعم الدفاع عنها من الظلم ما يناقض أصل قضيتها.
كما يمكن للثورة نفسها أن تُظلم حين تُختطف، وحين يُحتكر تمثيلها، وحين تُقسَّم دماء الضحايا على أساس الانتماء السياسي، وحين تتحول شعارات العدالة إلى غطاء للانتقام.

وفي المقابل، فإن كشف هذه الممارسات لا يجوز أن يتحول إلى تبرئة الحكومات من أخطائها. فالتفسير السنني لا يقبل الرواية التي تجعل السلطة مسؤولة عن كل شيء، ولا الرواية المقابلة التي تجعل كل أزمة مؤامرة خارجية. إنه يوزع المسؤولية بحسب القدرة والفعل والأثر: على الحكم فيما قرره ومارسه، وعلى المعارضة فيما صنعت أو ضاعفت، وعلى النخب فيما بررت، وعلى الجهات الخارجية فيما موّلت ووجهت واستثمرت، وعلى المجتمع فيما قبله أو سكت عنه أو شارك في إعادة إنتاجه.

من ظلم الخصم إلى ظلم الدولة

تبدأ كثير من الممارسات بقصد إضعاف خصم محدد، لكنها لا تتوقف عنده. فعندما تُفكك مؤسسة لأنها محسوبة على نظام، لا يخسر النظام وحده، بل تخسر الدولة خبراتها وذاكرتها وقدرتها على العمل. وعندما يُنهك الاقتصاد لإسقاط الحكومة، لا يجوع المسؤولون وحدهم، بل يجوع المواطنون. وعندما تُشوّه القوات النظامية كلها بسبب أخطاء بعض قياداتها، لا يُعاقب المخطئون وحدهم، بل تتضرر قدرة الوطن على حماية نفسه.

وهنا يقع التحول الأخطر: تنتقل المعارضة من معارضة النظام إلى معارضة عناصر قوة الدولة. وقد لا يكون هذا التحول معلنًا؛ إذ يظل الخطاب يتحدث عن الوطن والمواطن، بينما تؤدي الممارسة إلى تفكيك المؤسسات وإضعاف السيادة وفتح المجال أمام التدخلات الأجنبية والقوى المسلحة.

إن الدولة ليست ملكًا للحكومة حتى يصبح إضعافها عقابًا للحكومة. الجيش، والموانئ، والمطارات، وشبكات الكهرباء، والنظام المصرفي، والخدمة المدنية، والوثائق، والجامعات، والمشروعات الإنتاجية، كلها ملك للمجتمع وللأجيال القادمة. ومن يستهدفها في معركته السياسية يعاقب الوطن على خطأ حكامه.

وبالمثل، فإن السلطة التي تستخدم هذه المؤسسات في القمع والتمكين تظلمها؛ لأنها تنقلها من ملكية الأمة إلى خدمة الحاكم، وتمنح خصومها الذريعة لاستهدافها بعد سقوطه.

التولي بين الظالمين

يقول الله تعالى:

﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ الأنعام: ١٢٩.

تحمل الآية دلالة سننية عميقة في طبيعة العلاقات التي ينشئها الظلم. فالظلم لا ينتج دائمًا عدالة مضادة، بل قد ينتج ظالمًا آخر. ومن تربى داخل بيئة لا تحكمها القواعد، قد يعارض الظلم لا لأنه يرفضه من حيث المبدأ، وإنما لأنه ليس المستفيد منه.

وحين يصل إلى موقع القوة، يعيد استخدام الأدوات التي كان يدينها: الاعتقال، والفصل، والمصادرة، والتمكين، والإقصاء، والإعلام التحريضي، والاستناد إلى القوة. وهكذا يتولى بعض الظالمين بعضًا؛ يتصارعون ويتبادلون المواقع، لكنهم ينتمون إلى النسق نفسه. ومن هنا لا يكفي أن يكون المشروع السياسي معارضًا لنظام ظالم حتى يصبح عادلًا تلقائيًا. يجب اختبار بنيته الداخلية: كيف يختار قياداته؟ كيف يتعامل مع مخالفيه؟ هل يقبل النقد؟ هل يفصل بين المال العام والتنظيمي؟ هل يؤمن بالتداول داخله؟ هل يحترم الحقيقة حين تضر بمصلحته؟

فالذي لا يمارس العدل وهو ضعيف لن يكتشفه فجأة عندما يقوى، والذي يبرر الكذب لأنه يخدم الثورة سيبرره غدًا لأنه يحمي السلطة.

العقوبة السننية قد تتأخر لكنها تتراكم

من أسباب استمرار الظلم أن نتائجه لا تظهر دائمًا فورًا. فقد يحقق الإقصاء استقرارًا مؤقتًا، وقد يمنح القمع السلطة سنوات إضافية، وقد تحقق القوة الموازية نصرًا عسكريًا عاجلًا، وقد يؤدي تخريب الاقتصاد إلى إسقاط النظام المستهدف.

هذه المكاسب القريبة تخدع الفاعلين، فيظنون أن الوسيلة نجحت. لكن الحساب السنني لا يقف عند النتيجة المباشرة. فالإقصاء يكون قد ولّد مرارة، والقمع يكون قد راكم غضبًا، والقوة الموازية تكون قد نمت خارج الضبط، وتخريب الاقتصاد يكون قد دمّر

فرص التعافي، والاستعانة بالخارج تكون قد منحت الجهات الخارجية حقًا غير مكتوب في التدخل في القرار الوطني.

وعندما تجتمع هذه الآثار المؤجلة، تظهر النتيجة كأنها انفجار مفاجئ، مع أنها كانت تنمو في باطن الدولة. فالحرب لا تبدأ بالطلقة الأولى؛ تبدأ يوم يُقبل وجود جيشين. والانهيار الاقتصادي لا يبدأ يوم تفقد العملة قيمتها؛ يبدأ يوم يتحول الإنتاج والمال إلى أدوات في الصراع. وفقدان السيادة لا يبدأ بدخول الأجنبي؛ يبدأ يوم يستدعيه الداخل لترجيح كفته.

العدل الوقائي

إذا كان الظلم ينتج شروط الانهيار، فإن العدل ليس قيمة أخلاقية فحسب، بل سياسة وقائية. العدل يحرم التمرد من بيئته، ويقلل الحاجة إلى القمع، ويجعل تداول السلطة ممكنًا، ويمنح المؤسسات شرعية تتجاوز الحكومات.

ولا يعني العدل التساهل مع الجرائم أو تجميد المحاسبة. فالعدالة التي لا تحاسب المعتدي ليست عدالة. لكن الفرق كبير بين المحاسبة والإقصاء، وبين تفكيك شبكة فساد وتفكيك المؤسسة، وبين ملاحقة الجريمة ومعاقبة الهوية السياسية والاجتماعية.

العدل الوقائي يحتاج إلى معايير ثابتة تطبق على الحليف والخصم، وإلى قضاء مستقل، ومعلومات صحيحة، وحق في الدفاع، ومسؤولية فردية لا عقوبات جماعية. كما يحتاج إلى الاعتراف بأن بناء الدولة لا يتم بتطهيرها المتكرر من أبنائها، بل بإخضاع الجميع لقواعد واحدة.

من دائرة الجزاء إلى إمكان التعلم

الجزاء من جنس العمل ليس حكمًا بإغلاق المستقبل. فالسنة التي تفسر السقوط تفتح أيضًا باب الإصلاح. وما دام المجتمع قادرًا على التعلم، فإنه يستطيع إيقاف انتقال الظلم من جيل سياسي إلى آخر.

يبدأ ذلك حين يرفض كل طرف الظلم ولو كان في مصلحته، ويعترف بأخطائه قبل أن يطالبه الآخرون بذلك، ويفصل بين حقه في المعارضة وحرمة تخريب الدولة، وبين واجب المحاسبة وشهوة الانتقام.

ويبدأ كذلك بإعادة بناء الذاكرة الوطنية على الحقيقة المركبة، لا على روايات البراءة المطلقة والإدانة المطلقة. فلا حكومة أحاط الصواب بكل أعمالها، ولا معارضة كانت كل وسائلها وطنية، ولا ثورة تُنزَّه عن الاختطاف، ولا مؤسسة تخلو من الأخطاء. لكن الاعتراف بهذا التعقيد ينبغي ألا يتحول إلى مساواة مصطنعة بين المسؤوليات؛ فكل طرف يُحاسب بقدر سلطته وقراره وأثر فعله.

وقصارى القول إن الظلم في التجربة السودانية لم يكن خطأ طرف واحد أو حقبة واحدة، بل أصبح في أحيان كثيرة أداة متداولة بين القوى المتصارعة. ظلمت السلطة حين خلطت الدولة بالحكم، وظلمت المعارضة حين جعلت إضعاف الدولة طريقًا لإسقاط الحكم، وظلمت النخب حين زينت لفريقها ما أدانته عند خصومه، وظُلم المواطن حين استُخدم خوفه وجوعه ودمه وقودًا لصراع لا يملك قراره ولا يحصد ثمرته.

وقد جاء الجزاء من جنس العمل: من أضعف المؤسسات افتقدها، ومن شرعن الإقصاء تعرض له، ومن أنشأ قوة خارج البناء القومي وجدها تنازعه، ومن صنع الضائقة ورث اقتصادًا منهكًا، ومن استدعى الخارج خسر جانبًا من قراره، ومن زيّف وعي الناس فقد ثقتهم.

وهكذا لا تعاقب السنن الفاعلين من خارج أفعالهم فحسب؛ بل تجعل الأداة التي توهموا أنها طريق إلى النصر بابًا لهزيمتهم. وعندما تتراكم هذه الأفعال داخل دولة ضعيفة، لا يكون الناتج مجرد سقوط حكومة، وإنما انتقال متدرج من صناعة الأزمة إلى انهيار الدولة؛ وهو ما يقودنا إلى بناء النموذج التفسيري المتكامل في الفصل التالي.

الفصل الثلاثون

النموذج التفسيري المتكامل: من صناعة الأزمة إلى انهيار الدولة

بعد استعراض سنن التنازع والتغيير والتداول والمدافعة والظلم، يصبح السؤال الضروري: كيف تعمل هذه السنن مجتمعة داخل الواقع؟ وكيف تنتقل الدولة من أزمة قابلة للإصلاح إلى انهيار يهدد وجودها؟

لا يكفي أن نقول إن الحكم فشل، ولا أن المعارضة تآمرت، ولا أن المجتمع ضُلل، ولا أن الخارج تدخل. فكل واحدة من هذه المقولات تلتقط جانبًا من الحقيقة، لكنها تصبح مضللة إذا ادعت تفسير المشهد كله. انهيار الدولة نتيجة تفاعل أفعال متزامنة: سلطة

تخطئ، ونخب تتنازع، ومؤسسات تضعف، ومجتمع يشارك أو يصمت أو يندفع، وقوى مسلحة تتكاثر، وجهات خارجية تستثمر في الشقوق الداخلية.

ومن هنا نحتاج إلى نموذج تفسيري يجمع هذه العوامل في نسق واحد، ويكشف المراحل التي تنتقل فيها الأزمة من طور إلى آخر، والآليات التي تحول الغضب المشروع إلى صراع على السلطة، ثم تحول صراع السلطة إلى حرب على الدولة.

أولًا: لا تُصنع الأزمة من عدم

صناعة الأزمة لا تعني اختلاق كل شيء. لا تستطيع جهة سياسية أو استخباراتية أن تخرج ملايين الناس إلى الشارع مدة طويلة إذا لم تكن هناك مظالم حقيقية وأسباب موضوعية للغضب. لكنها تستطيع أن تضخم الأزمة، وتوجه تفسيرها، وتحدد توقيت تفجيرها، وتختار الشعارات التي تختزلها، ثم تستثمر طاقة الجماهير في الوصول إلى نتائج لا يعرفها معظم المشاركين.

فالأزمة المصنوعة غالبًا ليست كذبة كاملة، بل حقيقة جرى توسيعها وتوجيهها واستثمارها.

توجد في البداية مشكلات واقعية: ارتفاع الأسعار، ونقص السلع، والبطالة، والفساد، وانسداد المجال السياسي، واختلال التنمية، وفقدان الثقة. ثم تدخل عليها أفعال مقصودة تزيد حدتها: تعطيل الإنتاج، واحتكار السلع، والمضاربة، والحصار، والاستنزاف العسكري، والإشاعات، وتهويل بعض الوقائع، وإخفاء وقائع أخرى.

وفي هذه المرحلة يصعب على المواطن أن يميز بين ما نتج عن فشل الحكومة، وما صنعته المعارضة، وما أحدثته الظروف العالمية، وما ترتب على الحرب والعقوبات، وما قام به تجار الأزمات وشبكات المصالح. فهو يرى النتيجة المباشرة: الخبز غير موجود، والوقود شحيح، والأسعار ترتفع، والدخل يتآكل.

ومن يسيطر على تفسير المعاناة يستطيع أن يوجه الغضب الناتج عنها.

ثانيًا: الأطراف الفاعلة في النموذج

يقوم النموذج التفسيري على ستة فاعلين رئيسيين، لا يعمل أي منهم بمعزل عن الآخرين.

١. السلطة الحاكمة

تتحمل السلطة المسؤولية الأولى عن إدارة الدولة، لأنها تمتلك القرار والموارد وأجهزة التنفيذ. ويبدأ إسهامها في الانزلاق عندما تخلط بين الدولة والنظام، وتفسر كل معارضة باعتبارها تهديدًا أمنيًا، وتقدم الولاء على الكفاءة، وتغلق منافذ التغيير السلمي، وتخفي الحقائق عن المجتمع.

وقد تستجيب للأزمة بمزيد من السيطرة بدل الإصلاح، فتتوسع في القمع، أو تطبع العملة، أو ترفع الدعم من غير حماية اجتماعية، أو تدخل في حروب تستنزف الموارد، أو تنشئ قوى موازية لحماية الحكم.

وهكذا تتحول أخطاء السلطة إلى المادة الأولى التي يستثمرها خصومها.

٢. النخب السياسية المعارضة

لا تكتفي بعض النخب بكشف فشل الحكم وتقديم البديل، بل تعمل على رفع كلفة بقائه حتى يصبح إسقاطه ممكنًا. وقد تستخدم الإضراب، والعصيان، والضغط الاقتصادي والإعلامي، والتحالف الخارجي، والاستنزاف المسلح.

بعض هذه الوسائل مشروع في إطار المقاومة المدنية المنضبطة، لكن الفاصل الأخلاقي والوطني يظهر عندما تتحول معاناة المواطن إلى أداة مقصودة، أو يصبح تفكيك مؤسسات الدولة وسيلة إلى إسقاط الحكومة.

وتنشأ المشكلة الأكبر عندما تكون النخب المعارضة متفقة على إسقاط النظام، لكنها غير متفقة على مشروع الدولة التي ستأتي بعده. يوحدها العدو وتفرقها السلطة، فإذا سقط الخصم عادت تناقضاتها إلى الظهور.

٣. المؤسسات العسكرية والأمنية

تدخل المؤسسة العسكرية إلى السياسة عندما تضعف الشرعية المدنية، أو حين تستدعيها قوى سياسية، أو عندما ترى قياداتها أنها الأقدر على منع الانهيار. لكنها إذا أصبحت طرفًا سياسيًا فقدت جانبًا من قوميتها، وانقسم المجتمع حولها، وبدأ التنافس داخلها وحولها.

ويزداد الخطر حين تتعدد القوات ومصادر القيادة والتسليح والتمويل. فوجود جيش وطني إلى جانب قوة عسكرية كبيرة ذات قيادة ومصالح مستقلة لا يمثل مجرد خلل تنظيمي، بل يحمل مشروع صراع مؤجل على السيادة.

وإذا اقترنت ازدواجية القوة بازدواجية السلطة السياسية، يصبح السؤال عن الحرب متعلقًا بالتوقيت لا بالإمكان.

٤. الجماعات المسلحة

قد تنشأ الجماعات المسلحة بسبب مظالم حقيقية وعجز الدولة عن استيعاب التنوع وتحقيق العدالة. لكنها بمرور الوقت تبني مؤسسات ومصالح واقتصادًا وهوية مرتبطة باستمرار الصراع.

وحين يتحول السلاح إلى طريق معترف به للحصول على المناصب والموارد والنسب السياسية، يتعلم المجتمع درسًا بالغ الخطورة: من يحمل السلاح يُفاوض، ومن يبقى مدنيًا يُهمش.

وبذلك تكافئ الدولة التمرد المسلح على حساب الفعل المدني، وتفتح الباب أمام ظهور جماعات جديدة تطالب بنصيبها بالطريقة نفسها.

٥. الجهات الخارجية

لا يستطيع الخارج اختراق دولة متماسكة بسهولة، لكنه يستطيع التوسع داخل دولة منقسمة. فهو يدخل من أبواب يفتحها الفاعلون المحليون: حزب يبحث عن دعم، وحكومة تبحث عن حماية، وحركة مسلحة تبحث عن السلاح، وقوة عسكرية تبحث عن الاعتراف، ونخبة اقتصادية تبحث عن التمويل.

ولكل جهة خارجية مصالحها: الموانئ، والمعادن، والمياه، والموقع، والتحالفات، ومنع الخصوم من التمدد. وهي لا تحتاج دائمًا إلى السيطرة المباشرة؛ يكفي أن تمول بعض الأطراف، أو توفر لها الغطاء السياسي والإعلامي، أو تدير مسارات تفاوض تمنحها موقعًا داخل القرار الوطني.

والتدخل الخارجي لا يلغي المسؤولية الداخلية؛ إذ لا يدخل المفتاح الأجنبي إلا في قفل صنعته الانقسامات الوطنية.

٦. المجتمع

المجتمع ليس مجرد جمهور تتحرك فوقه هذه القوى. إنه مصدر الشرعية، ومجال التجنيد، وسوق الإشاعة، وحاضنة العصبيات، ومالك القدرة على القبول أو الرفض.

قد يقاوم المجتمع الظلم، لكنه قد يشارك في صناعته حين يتعصب، أو يبرر خطأ جماعته، أو يشتري المنهوبات، أو يحتفي بالسلاح، أو ينشر الأخبار الكاذبة، أو يقبل الانقلاب لأنه يبعد خصومه، أو يختزل السياسة في البحث عن منقذ.

وفي لحظات الغضب قد يمنح المجتمع ثقته لقوى لا يعرف برنامجها، ثم يتعامل مع السؤال والنقد باعتبارهما خيانة للثورة. وعندئذ يصبح قابلًا لأن يُستخدم وقودًا لمشروع غير المشروع الذي خرج من أجله.

ثالثًا: مراحل الانزلاق من الأزمة إلى الانهيار

لا يحدث الانهيار دفعة واحدة، وإنما يمر بمراحل يمكن رصدها.

المرحلة الأولى: الضعف البنيوي الكامن

تبدأ الدورة قبل اندلاع الاحتجاجات بسنوات، وربما بعقود. تكون الدولة قائمة ظاهريًا، لكنها تحمل في داخلها اختلالات متراكمة:

مركز وأطراف غير متوازنة.

تنمية متفاوتة.

أحزاب ضعيفة البناء الداخلي.

إدارة عامة مسيّسة.

جيش يتعرض للاستدعاء السياسي.

جماعات مسلحة خارج السيطرة المركزية.

اقتصاد يعتمد على موارد قليلة وهشة.

مجتمع منقسم قبليًا وجهويًا وحزبيًا.

نخب لا تتفق على تعريف المصلحة الوطنية.

هذه الاختلالات لا تؤدي وحدها إلى الانهيار، لكنها تجعل الدولة قابلة له. وهي أشبه بتشققات داخل البناء؛ قد تبقى سنوات من غير أن يسقط، لكن أي هزة قوية تكشف مقدار ضعفه.

وقد ظل السودان يحمل منذ التأسيس كثيرًا من هذه التشققات: أزمة الهوية، وعلاقة المركز بالأطراف، والحرب، وضعف التوافق الدستوري، وتنازع المدنيين والعسكريين، وعدم استقرار قواعد تداول السلطة.

المرحلة الثانية: فشل الحكم في إدارة التناقضات

تنتقل الدولة إلى المرحلة الثانية عندما تعجز القيادة عن معالجة الاختلالات أو تنكر وجودها. وبدل أن توسع قاعدة المشاركة وتصلح المؤسسات، تلجأ إلى الحلول المؤقتة: شراء الولاءات، وتأجيل القرارات، وتوزيع المناصب، واستخدام القوة، وإنشاء ترتيبات أمنية خارج البناء القومي.

وقد تحقق هذه الإجراءات هدوءًا مؤقتًا، لكنها تنقل المشكلة إلى المستقبل في صورة أكثر تعقيدًا. فالحركة المسلحة التي تُمنح موقعًا سياسيًا بلا دمج حقيقي تحتفظ بسلاحها. والقوة التي تُنشأ لمهمة محددة تتوسع في الاقتصاد والسياسة. والحزب الذي يُسترضى بمنصب يتعلم أن الضغط أفضل من البرنامج.

وفي هذه المرحلة تبدأ الدولة في استهلاك احتياطياتها السياسية والأخلاقية، وتفقد الثقة التي تحتاج إليها لمواجهة الأزمة اللاحقة.

المرحلة الثالثة: إنتاج المعاناة أو مضاعفتها

حين تجتمع الأخطاء الاقتصادية والحصار والاستنزاف المسلح والفساد وسوء الإدارة والمضاربة، تتحول الاختلالات إلى معاناة يومية. يصبح الحصول على الخبز والوقود والدواء والنقل مشكلة، وينتقل غضب الناس من المجال السياسي المجرد إلى حياتهم المباشرة.

هنا تدخل آلية صناعة الأزمة. فقد تعمل قوى معارضة أو شبكات اقتصادية على شراء السلع أو إخفائها أو تعطيل وصولها. وقد تستنزف الحرب موارد الدولة، وقد تفرض جهات خارجية قيودًا تزيد الضغط، وقد تستخدم الحكومة نفسها سياسات اقتصادية مرتجلة تضاعف الأزمة.

وشهادة ما نُشر في "الدستور" عام ١٩٨٦ عن بعض أدوات معارضة نظام مايو، وشهادة عبد الواحد محمد نور عن تحويل موارد حكومة الإنقاذ إلى ميزانية حرب، تكشفان وجهين للآلية نفسها: الضغط على قدرة النظام الاقتصادية حتى تنتقل آثار المواجهة إلى حياة المواطنين.

لكن هذه الأدوات لا تعمل إلا لأن الحكومة أنتجت أصل الأزمة أو فشلت في احتوائها، ولأن الاقتصاد والمجتمع لا يملكان المناعة الكافية. فالصانع لا يخلق المادة من العدم، بل يستثمر الضعف الموجود ويوسعه.

المرحلة الرابعة: صناعة تفسير واحد للأزمة

المعاناة لا تقود تلقائيًا إلى موقف سياسي معين؛ تحتاج إلى تفسير. وهنا يبدأ الصراع على وعي المجتمع.

تقدم السلطة روايتها: الأزمة سببها الحصار والمؤامرة والتخريب.

وتقدم المعارضة روايتها: الأزمة كلها نتاج فساد النظام وفشله.

وتقدم الجماعات المسلحة روايتها: لا حل إلا بتغيير ميزان القوة.

وتقدم الجهات الخارجية الأزمة في إطار يخدم مصالحها ومساراتها.

وغالبًا تحتوي كل رواية على جزء من الحقيقة، لكنها تخفي الأجزاء التي تحمل صاحبها المسؤولية. فالسلطة تضخم أثر الخارج لتصغر أخطاءها، والمعارضة تضخم فشل السلطة لتخفي دورها في الاستنزاف، والجماعة المسلحة تتحدث عن المظالم وتتجنب الحديث عن كلفة حربها، والخارج يتحدث عن حماية المدنيين بينما يرتب مصالحه.

ويشارك المجتمع في إكمال دائرة التضليل حين يختار الرواية التي توافق انتماءه، لا الرواية الأكثر تفسيرًا للوقائع. وتتحول وسائل التواصل إلى غرف مغلقة، يسمع فيها كل فريق صدى صوته، ويزداد اقتناعًا بأن خصمه شر مطلق.

المرحلة الخامسة: تعبئة الغضب وتحويل المواطن إلى وقود

حين تبلغ المعاناة حدًا لا يحتمل، ويستقر تفسيرها في الوعي، تنتقل الجماهير إلى الاحتجاج. وتكون دوافع معظم المشاركين حقيقية: طلب الخبز، والحرية، والعدالة، والسلام، والكرامة.

لكن صدق دوافع الجماهير لا يثبت بالضرورة صدق جميع القوى التي تقودها أو تستثمرها. فالثورة فضاء تلتقي فيه إرادات مختلفة:

مواطن يريد تحسين حياته.

ناشط يريد إسقاط الحكم.

حزب يريد حصة في السلطة.

قائد عسكري يريد إعادة ترتيب القيادة.
جماعة مسلحة تريد الاعتراف بموقعها.
جهة خارجية تريد حكومة أقرب إلى مصالحها.
رجال أعمال يريدون التخلص من شبكات منافسة.
تتحد هذه الإرادات في لحظة السقوط، لكنها لا تتحد في بناء البديل.
ويشارك المجتمع في هذا التحول عندما يمنح تفويضًا مفتوحًا لمن يرفع الشعار الأقوى، ويؤجل السؤال عن البرنامج والقيادة والمرحلة التالية. وفي مناخ الحماس يُسكَت الصوت الناقد، وتتحول المراجعة إلى خيانة، ويصبح العقل الذي ينبغي أن يحمي الثورة أول ضحاياها.
المرحلة السادسة: سقوط الرأس وبقاء بنية الأزمة
تنجح الثورة أو الانتفاضة أو الانقلاب في إبعاد الحاكم، فيُخيّل للناس أن الأزمة انتهت. لكن الذي سقط هو رأس السلطة، أما التنازع، وضعف المؤسسات، وتعدد السلاح، والاقتصاد المنهك، والعصبيات الاجتماعية، والتدخل الخارجي، فتبقى في مواقعها.
وهنا يظهر الفرق بين إسقاط النظام وبناء الدولة.
إذا لم يكن هناك اتفاق مسبق على قواعد الانتقال، تبدأ القوى التي شاركت في السقوط بالتنافس على تعريف من يمثل الثورة ومن يملك الشرعية. وتمنح كل قوة نفسها حجمًا لا تحدده الانتخابات، بل قدرتها على الضغط أو الحشد أو السلاح أو الوصول إلى الخارج.
وتنشأ شرعيات متنافسة:
شرعية الثورة.
شرعية القوة العسكرية.
شرعية السلاح والمناطق المتأثرة بالحرب.
شرعية الخبرة التاريخية.
شرعية الدعم الخارجي.
والشرعية الانتخابية المؤجلة.

ومع غياب مرجعية حاسمة، تتحول المرحلة الانتقالية إلى ساحة تفاوض مفتوحة على تقاسم الدولة.

المرحلة السابعة: اختطاف الانتقال

الانتقال بطبيعته مرحلة محدودة، غايتها إيقاف التدهور، وإعادة بناء المؤسسات الأساسية، وتحقيق قدر من العدالة، وصناعة شروط الانتخابات والتداول. لكنه يُختطف حين تتعامل القوى الانتقالية معه باعتباره حكمًا كاملًا بلا تفويض زمني حقيقي.

فتتوسع في التعيينات، وتعيد تشكيل المؤسسات، وتستبعد الخصوم، وتؤسس لتمكين جديد تحت عنوان إزالة التمكين السابق. ويبدأ الصراع حول الأشخاص والمناصب قبل الاتفاق على قواعد الدولة.

وتشارك القوى العسكرية في الحكم بحجة حماية الانتقال، بينما تستخدم القوى المدنية وجودها العسكري لترجيح كفتها على خصومها المدنيين. ويتبادل الطرفان الاستخدام: المدني يحتاج إلى قوة العسكري، والعسكري يحتاج إلى غطاء المدني.

في هذه اللحظة تُزرع بذور المواجهة؛ لأن الشراكة لم تقم على وحدة رؤية للدولة، بل على توازن مصالح وخوف متبادل.

المرحلة الثامنة: تفكيك المؤسسات واختلال ميزان القوة

تحت شعار إصلاح الدولة قد تقع إجراءات تضعف قدرتها الفعلية. تُحل مؤسسات، ويُفصل أصحاب خبرة، وتُنقل مقار ومعدات، ويُعاد توزيع النفوذ الأمني والعسكري من غير رؤية متكاملة.

وهنا تبرز دلالة حل هيئة العمليات وما ترتب عليه من آثار. فالمسألة لم تكن مجرد خلاف حول مؤسسة أمنية، بل كانت متصلة بالسؤال الأكبر: من يحتكر القوة؟ وإلى أين تنتقل القدرات بعد تفكيك مؤسسة؟ وهل يجري الإصلاح داخل استراتيجية قومية أم تحت ضغط صراع سياسي آني؟

وتزداد الخطورة حين تقوى قوة عسكرية موازية، ويُعترف لها بدور سياسي مستقل، وتتمدد اقتصاديًا وميدانيًا، بينما تظل علاقتها بالجيش والدولة غامضة.

إن الدولة التي تملك جيشين لا تملك فائضًا من القوة؛ بل تحمل داخلها احتمال حربين على الأقل: حربًا بين القوتين، وحربًا على تعريف الدولة التي ستخرج من انتصار إحداهما.

المرحلة التاسعة: المعضلة الأمنية

عند اكتمال ازدواج القوة يبدأ كل طرف في تفسير تحركات الآخر باعتبارها استعدادًا للهجوم. ما يراه أحدهما إجراءً دفاعيًا يراه الآخر تهديدًا.

إذا زاد الجيش انتشاره، زادت القوة الموازية استعدادها. وإذا استقدمت القوة الموازية مقاتلين، اعتبر الجيش ذلك تمهيدًا للاستيلاء. وإذا طُرح الدمج، ثار الخلاف حول المدة والقيادة والترتيبات. وإذا تدخل السياسيون، اصطف كل فريق خلف القوة التي يظن أنها ستحقق مشروعه.

يصبح الخوف نفسه صانعًا للحرب. وقد لا يريدها الطرفان في البداية، لكن كل واحد يتخذ إجراءات يراها ضرورية لحمايته، فتدفع الآخر إلى إجراءات مقابلة، حتى تصبح الطلقة الأولى شرارة لبناء أُعدّ للاشتعال منذ سنوات.

المرحلة العاشرة: تدويل الصراع

مع اقتراب الحرب أو اندلاعها، تتجه الأطراف إلى الخارج بحثًا عن المال والسلاح والغطاء الدبلوماسي والإعلامي. وتجد الجهات الخارجية فرصة لتثبيت نفوذها عبر دعم طرف أو فتح مسارات تفاوض أو التحكم في الإمدادات.

عندئذ تتجاوز الحرب دوافعها المحلية الأولى. يدخل الفاعلون الإقليميون والدوليون بمصالح لا تتطابق مع مصلحة السودان، ويصبح وقف الحرب مرتبطًا بتوازنات خارجية بقدر ارتباطه بإرادة الأطراف الداخلية.

وكلما طال الصراع نشأت اقتصادات حرب، وشبكات تهريب، وتجارة سلاح، وقيادات تستمد مكانتها من استمرار القتال. ويتحول السلام من مصلحة مشتركة إلى تهديد لمصالح من بنوا نفوذهم داخل الحرب.

المرحلة الحادية عشرة: انهيار الدولة وانتشار الفاعلين

لا يعني انهيار الدولة اختفاء الحكومة تمامًا، بل فقدانها القدرة على أداء وظائفها الأساسية في أجزاء واسعة من البلاد:

احتكار القوة المشروعة.
حماية المواطنين والممتلكات.
إدارة الحدود.
تشغيل المرافق.
تطبيق القانون.
تحصيل الموارد وتوزيعها.
توفير حد أدنى من الخدمات.
تمثيل السيادة الوطنية.

ومع انكماش الدولة يملأ الفراغ فاعلون جدد: جماعات مسلحة، وقيادات أهلية، وشبكات اقتصادية، ولجان محلية، وجهات إغاثية، وسلطات أمر واقع. بعضها يؤدي أدوارًا ضرورية لحماية المجتمع، وبعضها يستثمر الفوضى.

ويبدأ المواطن في البحث عن الحماية خارج الدولة: في القبيلة، أو الحي، أو الجماعة المسلحة. وهذا مفهوم من زاوية النجاة المباشرة، لكنه يعمق التفكك؛ لأن كل جماعة تبني أمنها الخاص على حساب الأمن الوطني المشترك.

دوائر التغذية الراجعة

أخطر ما في نموذج الانهيار أن كل نتيجة تتحول إلى سبب جديد يسرع الدورة.

ف:

ضعف الدولة يؤدي إلى انتشار السلاح، وانتشار السلاح يزيد ضعف الدولة.
تراجع الاقتصاد يزيد الغضب، والغضب يعطل الإنتاج ويعمق التراجع.
الخوف يولد التسليح، والتسليح يزيد الخوف.
الإقصاء يولد التطرف، والتطرف يبرر مزيدًا من الإقصاء.
التدخل الخارجي يضعف القرار الوطني، وضعف القرار يفتح الباب لمزيد من التدخل.
الإشاعة تقلل الثقة، وانعدام الثقة يجعل الناس أكثر قابلية للإشاعة.
العنف يدفع المجتمع إلى العصبية، والعصبية تمد العنف بالمقاتلين والغطاء الاجتماعي.

ولهذا يصبح وقف الانهيار أصعب كلما تأخر التدخل الإصلاحي. فما كان يمكن علاجه بقرار إداري يحتاج لاحقًا إلى اتفاق سياسي، وما كان يمكن علاجه باتفاق سياسي يتحول إلى مشكلة أمنية، وما كان يمكن حله وطنيًا يصبح ملفًا إقليميًا ودوليًا.

الصيغة المركبة للانهيار

يمكن تلخيص النموذج في العلاقة الآتية:

ضعف تأسيسي مزمن

ظلم وفشل في إدارة الدولة

تنازع نخبوي صفري

مجتمع منقسم وقابل للتعبئة

صناعة المعاناة وتزييف الوعي

انسداد التداول السلمي

تعدد مراكز القوة المسلحة

استدعاء التدخل الخارجي

= الانتقال من أزمة الحكم إلى انهيار الدولة.

لكن هذه ليست معادلة حسابية جامدة. فوجود بعض العناصر لا يجعل الانهيار حتميًا. تستطيع القيادة الواعية والمؤسسات الفاعلة والمجتمع المتماسك قطع السلسلة في أي مرحلة. غير أن اجتماع العناصر واستمرارها يجعل الانزلاق أكثر ترجيحًا، ويحول الحادث الصغير إلى انفجار واسع.

موضع السنن داخل النموذج

تكشف سنة التنازع كيف تذهب القوة حين يتحول الاختلاف إلى صراع صفري.

وتكشف سنة التغيير لماذا لا يكفي سقوط الحاكم ما لم تتغير القيم والبنى التي أنتجت الأزمة.

وتكشف سنة التداول أن السلطة ستنتقل، وأن إغلاق طرق انتقالها السلمي يدفعها إلى الانقلاب والثورة والحرب.

وتكشف سنة المدافعة أن غياب التوازن المؤسسي ينتج توازنًا مسلحًا مدمرًا.

وتكشف سنة الظلم أن الوسائل الجائرة تعود على أصحابها، وأن من يفكك المؤسسة ليهزم خصمه يفقدها عندما يحتاج إليها.

أما سنة المسؤولية الاجتماعية، فتفسر لماذا لا يستطيع المجتمع أن يبرئ نفسه من الحكام والنخب الذين يوفر لهم القاعدة والشرعية والمقاتلين والصمت والتبرير.

وعند جمع هذه السنن نرى أن الحرب ليست حادثًا منفصلًا عن التاريخ السابق، بل خاتمة منطقية لمسار لم تُعالج مقدماته.

السودان ليس محكومًا بالدايلما

تفسير المسار لا يعني القول إن السودان محكوم عليه بتكراره. السنن لا تلغي الإرادة؛ بل تكشف مجال عملها. فإذا كان التنازع سببًا في ذهاب القوة، فإن بناء التوافق يحفظها. وإذا كان تعدد الجيوش يقود إلى الحرب، فإن وحدة المؤسسة العسكرية تقطع الطريق إليها. وإذا كان اختطاف الانتقال يبدأ من غموض قواعده، فإن تحديد مهامه ومدته وصلاحياته يحصنه.

لكن الخروج لن يتحقق بتغيير طرف بطرف، ولا بانتصار قوة عسكرية على أخرى مع بقاء أسباب الصراع، ولا بتسوية بين النخب تستبعد المجتمع، ولا بمصالحة اجتماعية تتجنب أسئلة العدالة والسيادة والسلاح.

المطلوب تغيير بنية إنتاج الأزمة نفسها.

وهذا يقتضي أن تعترف السلطة بأخطائها، وأن تفصل المعارضة بين إسقاط الحكومة وهدم الدولة، وأن تتخلى القوى المسلحة عن تحويل السلاح إلى حق سياسي، وأن يتوقف الخارج عن إيجاد وكلائه داخل البلاد، وأن يراجع المجتمع عصبياته وانتقائيته واستعداده للتعبئة بلا معرفة.

وقصارى القول إن انهيار الدولة السودانية لم تصنعه يد واحدة. بدأت مقدماته في ضعف التأسيس، وغذّاه فشل الحكم، ووسّعته معارضة استهدفت في بعض مراحلها مقومات الدولة، واستثمرته قوى مسلحة وخارجية، وساعد على استمراره مجتمع انقسم وتعصب وبرر لفريقه ما أدانه عند خصمه.

ثم تحولت الأزمة الاقتصادية إلى غضب، والغضب إلى ثورة، والثورة إلى صراع على التمثيل، والانتقال إلى محاصصة، والمحاصصة إلى ازدواج في السلطة، وازدواج

السلطة إلى ازدواج في القوة، وازدواج القوة إلى معضلة أمنية، والمعضلة الأمنية إلى حرب، والحرب إلى تهديد لوجود الدولة.

وهذا هو النموذج السنني المتكامل للدايلما السودانية: لا مؤامرة خارجية خالصة، ولا فشل داخلي منفرد، ولا شعب بريء من كل مسؤولية، ولا حاكم يصنع التاريخ وحده؛ بل شبكة من الأفعال والاختيارات تتفاعل حتى تنتج المصير المشترك.

وإذا كانت شبكة الأفعال قد صنعت الانهيار، فإن شبكة مقابلة من الوعي والعدل والمؤسسات ووحدة السيادة تستطيع أن تصنع النهوض. ومن هنا ينتقل الكتاب من تفسير الدايلما إلى مشروع الخروج منها، بدءًا ببناء الدولة الواحدة: دولة الجيش الواحد، والسيادة الواحدة، والعقد الوطني الجامع.

الباب السابع

الخروج من الدايلما ومنظومة الوقاية

الفصل الواحد الثلاثون

أزمة السودان ليست أزمة دستور فحسب، بل أزمة رؤية حضارية

من العقد الاجتماعي إلى الميثاق العمراني الاستخلافي

ليس من المبالغة القول إن السودان عاش، منذ استقلاله، في ورشة دستورية وسياسية لم تغلق أبوابها قط. فقد تعاقبت عليه الدساتير المؤقتة، والمشروعات الدستورية، والنظم البرلمانية والعسكرية، والحكومات الانتقالية، والمواثيق السياسية، واتفاقيات السلام، ثم انتهى كل طور منها إلى أزمة جديدة تستدعي وثيقة أخرى ونظامًا آخر وترتيبات انتقالية جديدة. ومع ذلك، ظلت الأسئلة الكبرى معلقة: ما الدولة التي يريدها السودانيون؟ وما المرجعية التي تضبط سلطتها؟ وما الغاية الحضارية من وجودها؟ وما موقع الإنسان والمجتمع والدين والقانون والأخلاق في بنائها؟

إن تكرار الأزمة، على الرغم من تعدد الدساتير وتغير الحكومات، يدل على أن المشكلة أعمق من النصوص القانونية والهياكل المؤسسية. فالدستور، مهما بلغت دقته، لا يعمل في فراغ، ولا يستطيع أن يصنع وحده مجتمعًا متماسكًا أو دولة عادلة إذا لم يستند إلى

رؤية كلية تحدد معنى الإنسان، ومصدر القيم، وحدود السلطة، وغاية الاجتماع السياسي.

ولذلك فإن أزمة السودان ليست أزمة دستور فحسب، وإنما هي، في مستوى أعمق، أزمة تأسيس معرفي وحضاري للدولة والمجتمع؛ وهي أزمة تظهر في الدستور والحكم والحرب والاقتصاد والهوية، لكنها لا تبدأ بأي واحد منها منفردًا.

أولًا: ما قبل الدستور

ينطلق كثير من مشروعات الإصلاح السياسي من افتراض أن الأزمة السودانية هي أزمة تأسيس دولة، وأن الحل يكمن في صياغة دستور دائم، وإقامة دولة مواطنة، وبناء مؤسسات مستقلة، وإقرار عقد اجتماعي جديد. ولا شك في أهمية هذه المطالب؛ فالدولة لا تستقيم من غير دستور، ولا عدالة من غير مؤسسات، ولا استقرار من غير اتفاق عام ينظم العلاقة بين السلطة والمجتمع.

غير أن السؤال الذي يسبق ذلك كله هو: على أي رؤية كلية سيقوم الدستور؟ وما تصور هذه الرؤية للإنسان والحرية والحق والسلطة والسيادة والعدالة؟

فالدساتير لا تنشئ مرجعياتها من داخلها، وإنما تعبّر عن رؤية سابقة عليها. والنص الدستوري ليس مجموعة مواد فنية محايدة، بل هو ترجمة قانونية لفلسفة معينة في الإنسان والمجتمع والدولة. وإذا لم تحسم الأمة مرجعيتها الكلية، انتقل الصراع إلى داخل الدستور نفسه، وأصبح كل نص فيه ساحة تنازع بين رؤى متعارضة.

ومن هنا لم يكن تعثر التجارب الدستورية السودانية ناجمًا دائمًا عن ضعف الصياغة، بل عن غياب الإجابة المشتركة عن الأسئلة السابقة للصياغة: من أين تستمد القيم إلزامها؟ وما الذي يجعل السلطة مشروعة؟ وهل الإرادة الشعبية مطلقة، أم أنها تمارس حق الاختيار والاجتهاد داخل إطار أخلاقي أعلى؟ وهل الدولة غاية في ذاتها، أم أداة لتحقيق العدل والعمران وحفظ كرامة الإنسان؟

إن البدء بالدستور قبل بناء الرؤية يشبه إقامة السقف قبل تثبيت الأساس.

ثانيًا: الازدواجية المرجعية وبنية الأزمة السودانية

تكوّن المجتمع السوداني تاريخيًا في فضاء حضاري كان الدين فيه عنصرًا مؤسسًا للضمير الجمعي، ولمنظومة القيم، ولمعاني العدل والتكافل والأسرة والسلطة

والمسؤولية. ثم نشأت الدولة الحديثة، ولا سيما في صورتها الاستعمارية وما بعد الاستعمارية، داخل منظومة قانونية وإدارية مستمدة في جانب كبير منها من التجربة الغربية الحديثة.

وهكذا وجد السودان نفسه أمام ازدواجية ممتدة بين منظومتين:

- منظومة حضارية إسلامية حاضرة في وجدان قطاعات واسعة من المجتمع وفي أنماط حياتها وقيمها.
- ومنظومة سياسية وقانونية حديثة تشكلت مؤسسات الدولة ومفاهيمها الأساسية تحت تأثيرها.

ولم يكن الخلل في وجود عناصر وافدة في ذاتها، فالحضارات تتبادل الخبرات والنظم، وإنما في غياب عملية نقدية تستوعب هذه العناصر داخل رؤية كلية متماسكة. فقد جرى الانتقال في حالات كثيرة من الاقتباس إلى الاستتباع، ومن الاستفادة من الخبرة الإنسانية إلى استيراد مفاهيمها محملة بافتراضاتها الفلسفية.

وفي المقابل، أخفقت بعض المشروعات الإسلامية في تحويل المرجعية الدينية إلى نموذج مؤسسي رشيد، فرفعت شعارات كبرى من غير أن تبني نظمًا مكافئة لها في العدالة والمحاسبة والشورى وتداول المسؤولية وحماية الحقوق. وبذلك وجدت النخب السودانية نفسها بين حداثة مستوردة لم تتجذر اجتماعيًا، وخطاب إسلامي لم ينجح دائمًا في تقديم صورته العمرانية المؤسسية.

غير أن تفسير الأزمة بالازدواجية المرجعية لا ينبغي أن يتحول إلى اختزال أحادي. فالأزمة السودانية مركبة، شاركت في إنتاجها بنية الاقتصاد، واختلال العلاقة بين المركز والأطراف، وضعف مؤسسات الدولة، والعنف السياسي، والتدخلات الخارجية، والتفاوت التنموي، وتسييس الجيش، وفشل النخب، وتراجع فاعلية المجتمع. لكن هذه العوامل تعمل داخل رؤية كلية مضطربة، ولذلك تعجز الدولة عن ترتيبها ضمن مشروع حضاري جامع.

فالمرجعية ليست العامل الوحيد في الأزمة، ولكنها الإطار الذي يحدد كيفية فهم بقية العوامل والتعامل معها.

ثالثًا: لماذا لا يكفي تغيير السلطة؟

تكشف التجارب السودانية المتعاقبة أن تغيير الحكومات لم يؤدِّ بالضرورة إلى تغيير النموذج الذي تنتج من خلاله السلطة نفسها. فقد استطاعت الثورات والانتفاضات والانقلابات إسقاط أنظمة وإحلال نخب مكان أخرى، لكنها لم تنجح في بناء اتفاق راسخ حول وظيفة الدولة ومرجعيتها وحدود سلطتها وعلاقتها بالمجتمع.

نجحت ثورة أكتوبر ١٩٦٤ في إنهاء الحكم العسكري الأول، ونجحت انتفاضة أبريل ١٩٨٥ في إسقاط نظام مايو، ونجحت ثورة ديسمبر في إسقاط رأس النظام الذي حكم ثلاثين عامًا؛ لكن الانتقال من إسقاط السلطة إلى تأسيس الدولة ظل هو الحلقة الأضعف.

والسبب أن لحظة الثورة غالبًا ما تتأسس على وحدة الرفض، بينما تحتاج الدولة إلى وحدة أعمق حول غايات البناء. يسهل أن تتفق القوى المتعارضة على ما تريد إسقاطه، ولكن يصعب أن تتفق على ما تريد إقامته إذا كانت تنطلق من تصورات مختلفة للإنسان والمجتمع والدين والسيادة والشرعية.

وهنا تتجلى "الدايلما" السودانية: كلما اتجهت القوى إلى إسقاط النظام قبل بناء البديل، أعادت الدولة إنتاج أزمتها؛ وكلما حاولت السلطة فرض بديلها من أعلى قبل تكوين توافق مجتمعي، صنعت مقاومة جديدة ضدها.

ولذلك يمكن القول:

إن الثورات السودانية غيرت شاغلي السلطة أكثر مما غيرت النموذج المعرفي والمؤسسي الذي ينتج السلطة؛ ولهذا انتهت كل ثورة غير مكتملة التأسيس إلى تهيئة شروط الأزمة التالية.

رابعًا: التنوع ليس سبب الحرب

شاع تفسير الحرب السودانية بأنها نتيجة مباشرة لفشل الدولة في إدارة التنوع. وهذا تفسير يلتقط جانبًا من المشكلة، لكنه لا يبلغ جذورها.

فالتنوع في ذاته ليس مرضًا اجتماعيًا، بل سنة كونية وعمرانية. قال تعالى:

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾

[هود: ١١٨].

وقال سبحانه:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣].

فالاختلاف حقيقة إنسانية، والتعارف هو الوجه العمراني الموجب لإدارته. أما الصراع المدمر فينشأ عندما يتحول التنوع، بفعل الظلم والخوف والتحريض والتنافس على الموارد وضعف الدولة، من مجال للتعارف والتكامل إلى أداة للاستقطاب والتعبئة والعنف.

ومن الضروري التمييز بين:

- الاختلاف بوصفه سنة كونية.
- والتنازع بوصفه حالة تفكك تهدر القوة: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾.
- والتدافع بوصفه آلية سننية تمنع احتكار القوة والفساد: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾.

ليست أزمة السودان، إذن، في تعدد أعراقه وثقافاته وأقاليمه، وإنما في غياب المرجعية العادلة والمؤسسات الرشيدة التي تحول التعدد إلى تعارف، والتعارف إلى تعاون، والتعاون إلى عمران مشترك.

خامسًا: مأزق مفهوم العقد الاجتماعي

نشأ مفهوم العقد الاجتماعي في سياق تاريخي وفلسفي أوروبي مخصوص، وحاول من خلاله هوبز ولوك وروسو، بصور مختلفة، تفسير انتقال الإنسان من حالة الطبيعة إلى المجتمع السياسي، وبيان مصدر السلطة وحدودها وحقوق الأفراد في مواجهتها.

وقد أدى هذا المفهوم دورًا مهمًا في مقاومة الحكم المطلق وتطوير مفاهيم الحقوق والمشاركة السياسية والمساءلة. ولذلك لا يصح رفض كل ما أنتجه لمجرد نشأته الغربية؛ فالحكمة الإنسانية لا تُرفض بسبب منشئها، وإنما تُفحص افتراضاتها وتُقبل عناصرها أو تُراجع في ضوء المرجعية الحاكمة.

لكن المشكلة تبدأ عندما يُنقل مفهوم العقد الاجتماعي إلى السودان بوصفه أساسًا مكتفيًا بذاته، من غير مساءلة مقدماته الفلسفية. فهذه النظرية ارتبطت، في كثير من صيغها، بجملة من الافتراضات، من أهمها:

- أن السلطة السياسية تنشأ ابتداءً من اتفاق الأفراد.

- وأن الإرادة الإنسانية هي المصدر الأعلى للمشروعية السياسية.
- وأن القانون تعبير عن الإرادة العامة أو عن الحقوق الطبيعية كما يحددها العقل الإنساني.
- وأن المجتمع السياسي يمكن تأسيسه بعيدًا عن أية مرجعية متجاوزة للإنسان.

ولا تزول هذه الافتراضات بمجرد وصف العقد بأنه "سوداني"، لأن إضافة النسبة الجغرافية لا تكفي لإعادة تأسيس المفهوم معرفيًا.

ومع ذلك، ينبغي التمييز بين مستويين: العقد بوصفه تصورًا فلسفيًا لمصدر القيم والسيادة، والتعاقد بوصفه إجراءً سياسيًا لتنظيم الحقوق والواجبات والعلاقات بين مكونات المجتمع. فالإسلام يقر العقود والعهود والمواثيق والصلح والاتفاق، ولكنه لا يجعل الاتفاق البشري مصدرًا نهائيًا للحق والباطل.

وهذا التمييز يمنعنا من الرفض المطلق لمبدأ التوافق السياسي، كما يمنعنا من التسليم بالفلسفة الكامنة وراء بعض نظريات العقد الاجتماعي.

سادسًا: من العقد إلى الميثاق

المفهوم القرآني الأكثر قدرة على تأسيس الاجتماع الإنساني ليس "العقد" بصورته النفعية المجردة، وإنما "الميثاق". والفرق بينهما أن العقد ينظم تبادل المصالح والالتزامات بين أطرافه، بينما يضيف الميثاق إلى الالتزام القانوني أبعادًا أخلاقية وقيمية ومسؤولية تتجاوز المنفعة العاجلة.

قال تعالى:

﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾

[الإسراء: ٣٤].

وقال سبحانه:

﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾

[البقرة: ٤٠].

أما قوله تعالى:

﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾

[الأعراف: ١٧٢]؛

فهو يؤسس للبعد الفطري والتوحيدي في مسؤولية الإنسان. غير أنه لا يصح تحويل هذه الآية وحدها إلى نص مباشر في نظام الحكم أو إلى بديل إجرائي للدستور؛ فدلالتها هنا تأسيسية وليست تفصيلية. إنها تحدد موقع الإنسان في الوجود بوصفه عبدًا لله ومسؤولًا أمامه، ثم تتنزل آثار هذه الرؤية على المجال الأخلاقي والاجتماعي والسياسي. وعلى هذا الأساس يمكن صياغة مفهوم "الميثاق العمراني الاستخلافي" بوصفه إطارًا ينظم الاجتماع السياسي، من غير أن يجعل إرادة الحاكم أو الجماعة أو الأغلبية مصدرًا مطلقًا للقيم.

سابعًا: الشعب جهة الاختيار لا مصدر الحقيقة المطلقة

تحتاج مسألة السيادة إلى تحرير دقيق يتجاوز الشعارات المتعارضة. فقول بعض الاتجاهات إن "الشعب مصدر السلطات" يمكن أن يكون صحيحًا من جهة اختيار الحكام وتفويضهم ومراقبتهم وعزلهم، لكنه يصبح إشكاليًا إذا أريد به أن الإرادة العددية مصدر مطلق للخير والشر والعدل والظلم.

وفي المقابل، فإن رفع شعار "الحاكمية لله" لا يمنح حزبًا أو جماعة أو حاكمًا حق احتكار تفسير إرادة الله، ولا يعفي السلطة من الشورى والمساءلة والرضا العام. فقد يتحول الشعار الديني نفسه، إذا انفصل عن العدل والمؤسسات، إلى أداة لتحصين الاستبداد.

التصور الاستخلافي يوزع القضية على مستوياتها الصحيحة:

- المرجعية العليا للقيم والحق والعدل لله تعالى.
- الأمة صاحبة الحق في اختيار من يتولى السلطة ومحاسبته وعزله.
- السلطة أمانة وتكليف وليست ملكًا شخصيًا أو تفويضًا مطلقًا.
- الاجتهاد البشري هو أداة تنزيل القيم على الواقع، وهو اجتهاد قابل للمراجعة والنقد.
- المؤسسات تمنع احتكار الحاكم أو الحزب أو رجل الدين لتمثيل الإرادة الإلهية.

قال تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾

[النساء: ٥٨].

فالسلطة أمانة، والعدل معيار أدائها، والناس ليسوا رعية صامتة، بل جماعة مستخلفة تشارك في إقامة القسط ومراقبة القائمين على أمرها.

ثامنًا: المواطنة منزلة قانونية وليست رؤية حضارية مكتفية بذاتها

المواطنة من المكتسبات التنظيمية الضرورية للدولة الحديثة؛ فهي تقرر المساواة أمام القانون، وتنظم الحقوق والواجبات، وتحول دون التمييز بسبب العرق أو الإقليم أو القبيلة أو النوع أو الانتماء السياسي. ولا يمكن بناء دولة سودانية عادلة من دون مواطنة متساوية.

لكن المواطنة، بوصفها رابطة قانونية، لا تكفي وحدها لبناء أمة أو إقامة عمران. فهي تجيب عن سؤال: ما الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الفرد داخل الدولة؟ لكنها لا تجيب بالضرورة عن أسئلة الغاية والمعنى والمسؤولية الحضارية والتكافل الأخلاقي.

لذلك ينبغي وضع المواطنة في موقعها الصحيح داخل الرؤية الاستخلافية:

- الاستخلاف يحدد وظيفة الإنسان ومسؤوليته.
- الأمة تبني الوعي بالرسالة والمصير المشترك.
- التعارف ينظم العلاقة مع التنوع.
- الولاية الاجتماعية تؤسس للتناصر والتكافل.
- المواطنة تترجم المساواة إلى حقوق وضمانات قانونية.

فالمواطنة ليست نقيضًا للاستخلاف، ولكنها ليست بديلًا عنه. إنها إحدى الصيغ التنظيمية التي يمكن أن تستوعبها الدولة الاستخلافية العادلة، لا المرجعية الفلسفية النهائية التي تفسر وجود الإنسان والمجتمع.

تاسعًا: الدولة بين حماية الحقوق وإقامة العمران

تُختزل وظيفة الدولة في كثير من النظريات الحديثة في حماية الحقوق، وضمان الأمن، وتنظيم السلطة، وإدارة المصالح والتنوع. وهذه وظائف ضرورية، لكن الرؤية القرآنية تضيف إليها غاية حضارية أوسع هي إقامة العمران على أساس العدل.

قال تعالى:

﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾

[هود: ٦١].

فالإنسان ليس مجرد فرد يطالب الدولة بحقوقه، بل هو مستخلف مسؤول عن إصلاح الأرض. والدولة ليست مجرد جهاز لمنع الاعتداء بين الأفراد، وإنما أداة مجتمعية لحماية شروط الاستخلاف، وإقامة القسط، ومنع الفساد، وتوجيه القوة نحو العمران.

وهذا لا يعني تحويل الدولة إلى سلطة وعظية تتدخل في ضمائر الناس، ولا إلى جهاز أيديولوجي يفرض فهم جماعة بعينها للدين؛ بل يعني خضوع الدولة نفسها لمنظومة قيمية تحاسب بموجبها: هل أقامت العدل؟ هل حفظت الكرامة؟ هل صانت المال العام؟ هل منعت الاستبداد؟ هل وسعت المشاركة؟ وهل سخرت موارد المجتمع للعمران أم جعلتها وقودًا للسلطة والحرب؟

عاشرًا: غياب التحليل السنني

تعالج النخب السودانية أزماتها غالبًا من خلال الأشخاص والأحداث: من انقلب؟ ومن حكم؟ ومن خان؟ ومن أشعل الحرب؟ وهذه الأسئلة مهمة في مجال المسؤولية السياسية والقانونية، لكنها لا تفسر وحدها تكرار النمط نفسه عبر العقود.

أما المنهج السنني فيسأل: ما القواعد التي جعلت الأزمة قابلة للتكرار؟ وما الآليات التي حولت الظلم إلى غضب، والغضب إلى استقطاب، والاستقطاب إلى صراع، والصراع إلى انهيار مؤسسي؟

قال تعالى:

﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٧].

وتكشف القراءة السننية للأزمة السودانية عن تفاعل جملة من السنن والآليات، منها:

- سنة التغيير: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾؛ فلا يكفي تغيير الحاكم مع بقاء ثقافة الاستبداد والتعصب والولاء الشخصي داخل المجتمع.
- سنة التنازع: عندما تتحول المنافسة السياسية إلى صراع صفري تتبدد قوة الأمة وتضعف الدولة.
- سنة الظلم: فالظلم لا يقف عند ضحيته المباشرة، بل يهدم الثقة ويولد المقاومة والثأر ويفكك الشرعية.

- سنة الفساد: إذ يتحول احتكار الموارد والسلطة إلى خراب في الاقتصاد والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية.
- سنة التداول: فالسلطة والثروة والقوة لا تدوم لجماعة، ومن يتعامل معها بوصفها ملكًا دائمًا يعجل بزوالها.
- سنة التدافع: وهي تمنع احتكار القوة حين تعمل عبر مؤسسات متوازنة، لكنها قد تتحول إلى عنف مدمر عندما تغيب القواعد المشتركة.
- سنة العاقبة: إذ لا تقاس السياسات بشعاراتها أو نياتها المعلنة فقط، وإنما بمآلاتها الواقعية في حياة الناس والدولة.

وهكذا ينقل التحليل السنني سؤال الأزمة من "من فعل؟" فقط إلى "كيف أمكن للفعل أن يتكرر؟"، ومن ملاحقة الأعراض إلى اكتشاف الآليات المنتجة لها.

حادي عشر: تجاوز ثنائية الدولة الدينية والدولة المدنية

ظلت النخب السودانية أسيرة ثنائية حادة: إما دولة دينية يخشى خصومها من احتكارها للحق باسم السماء، وإما دولة مدنية يخشى خصومها من عزلها للدين عن المجتمع والدولة.

لكن هذه الثنائية نشأت في سياق تاريخي غربي ارتبط بالصراع بين الكنيسة والدولة، ولا يجوز نقلها إلى السودان من غير تفكيك. فالدولة في التصور الإسلامي ليست ثيوقراطية يحكم فيها رجال الدين بتفويض إلهي، كما أنها ليست دولة منزوعة المرجعية الأخلاقية.

والبديل ليس اختراع تسمية وسطية توفيقية، بل إعادة تأسيس الدولة بوصفها دولة استخلافية عمرانية:

- مرجعيتها القيم الكلية للوحي.
- سلطتها بشرية اجتهادية غير معصومة.
- شرعيتها مرتبطة بالعدل والرضا والمساءلة.
- مؤسساتها تمنع الاستبداد واحتكار التفسير والقرار.
- مواطنوها متساوون في الكرامة والحقوق القانونية.
- غايتها إقامة القسط وحماية شروط العمران.

فالمعيار ليس الاسم الذي تحمله الدولة، وإنما طبيعة المرجعية، وبنية المؤسسات، وواقع العدل، وحدود القوة، وفاعلية المجتمع في مراقبة السلطة.

ثاني عشر: المجتمع ليس متلقيًا بريئًا

من أوجه القصور في الخطاب السياسي السوداني تحميل الدولة والنخبة وحدهما مسؤولية الأزمة، وكأن المجتمع مجرد ضحية خارج عملية إنتاجها. والحقيقة أن الدولة لا تنشأ بعيدًا عن البنية الاجتماعية، وأن أنماط العصبية والولاء الشخصي والتمييز والفساد الصغير والعنف اللفظي وقبول المحاباة تتصاعد من المجتمع إلى مؤسسات الحكم، ثم تعود الدولة فتعززها وتحميها.

إن قوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾

[الرعد: ١١]

يمنع اختزال الإصلاح في استبدال الحكام. فالتغيير يبدأ من منظومة التصورات والقيم والسلوك التي تنتج السلطة وتتعايش معها أو تقاومها انتقائيًا.

ولذلك لا يمكن بناء ميثاق عمراني جديد من خلال اتفاق النخب وحدها، بل يتطلب إصلاحًا ممتدًا في الأسرة والتعليم والإعلام والمؤسسات الدينية والمجتمع الأهلي والأحزاب والنقابات. فالدولة العادلة لا تُستورد مكتملة، ولا يصنعها الدستور وحده، وإنما تنمو داخل مجتمع يكتسب قابلية العدل ويرفض الظلم حتى عندما يصدر عن جماعته.

ثالث عشر: الميثاق العمراني الاستخلافي بوصفه بديلًا تأسيسيًا

لا يعني نقد نظرية العقد الاجتماعي الاستغناء عن التوافق الوطني، وإنما يعني إعادة تأسيسه ضمن رؤية أوسع. ومن هنا يمكن اقتراح "الميثاق العمراني الاستخلافي" إطارًا جامعًا لبناء الدولة السودانية.

ويقوم هذا الميثاق على الأركان الآتية:

١. المرجعية القيمية العليا

القرآن الكريم هو الإطار الناظم للقيم الكلية: التوحيد، والكرامة، والحرية المسؤولة، والعدل، والشورى، والوفاء، وحفظ الحقوق، ومنع الإكراه والفساد. ولا يعني ذلك احتكار

جماعة لتفسيره، بل إنشاء اجتهاد مؤسسي مفتوح يربط النص بمقاصده والواقع ومآلات التطبيق.

٢. الإنسان مستخلف لا مالك مطلق

الإنسان مكرم وحر ومسؤول، لكنه لا يملك حرية مطلقة منفصلة عن الحق والعدل. وحريته جزء من أمانة الاستخلاف، تمكّنه من الاختيار وتحمله تبعة اختياره.

٣. الأمة تختار السلطة وتراقبها

لا شرعية لحاكم مفروض بالقوة، ولا لحزب يحتكر الدولة، ولا لجماعة تزعم أنها الممثل الوحيد للدين أو الشعب. للأمة حق اختيار السلطة ومحاسبتها وعزلها وفق نظم معلومة ومؤسسات مستقلة.

٤. السلطة أمانة مؤقتة

المنصب العام ليس غنيمة ولا ملكًا، وإنما تكليف محدود بالزمان والاختصاص والقانون. وتترتب على ذلك ضرورة الفصل بين الدولة والحزب، وبين المال العام ومصالح الحكام، وبين القوات النظامية والصراع السياسي.

٥. العدل والقسط معيار الشرعية

لا تكفي الانتخابات وحدها لإنتاج الشرعية، كما لا تكفي الشعارات الدينية أو الثورية. فالسلطة تفقد شرعيتها الأخلاقية بقدر ما تمارس الظلم وتقوض الحقوق وتهدر الأمانة.

٦. المواطنة المتساوية ضمان قانوني

يتساوى السودانيون أمام القانون في الحقوق والواجبات، ولا تُنقص حقوق الإنسان بسبب إقليمه أو قبيلته أو مذهبه أو دينه أو نوعه أو موقفه السياسي. فالتنوع مجال للتعارف والمشاركة، لا أساسًا للامتياز أو الإقصاء.

٧. الدولة أداة للعمران

تقاس كفاءة الدولة بقدرتها على حفظ الحياة والكرامة، وإقامة العدل، وتوفير شروط العلم والعمل والإنتاج، وتوزيع الفرص، وحماية الموارد، وإعمار الأقاليم، لا بمجرد قدرتها على السيطرة.

٨. المجتمع شريك في المسؤولية

لا تختزل الأمة في مؤسسات الحكومة. فالأسرة والمجتمع الأهلي والجامعات والعلماء والنقابات والطرق والجماعات المحلية والقطاع الاقتصادي شركاء في حفظ التماسك وبناء العمران ومراقبة السلطة.

٩. السنن إطار لفهم التاريخ

لا تُبنى السياسات على الأمنيات والشعارات، بل على فهم قوانين التغيير والتدافع والتداول والعاقبة. ومن لا يفهم السنن التي أسقطت الدول وأشعلت الحروب سيعيد إنتاجها ولو حسنت نياته.

١٠. التجديد المؤسسي المستمر

الميثاق ليس وثيقة جامدة تدعي إنهاء الخلاف، بل إطار مرجعي يسمح بالاجتهاد والمراجعة والتصحيح. فالثبات يكون في القيم الكلية، أما الوسائل والنظم والإجراءات فتتطور وفق الخبرة والمصلحة والمآلات.

رابع عشر: من دستور توزيع السلطة إلى دستور بناء الأمة

إذا أريد للدستور السوداني القادم أن يختلف عن سابقاته، فلا ينبغي أن يكون مجرد اتفاق لتقاسم السلطة بين القوى النافذة، ولا تسوية مؤقتة لوقف الحرب، ولا ترجمة قانونية لميزان القوة القائم. فالدستور الذي يكتب تحت ضغط البنادق قد يوقف القتال مؤقتًا، لكنه قد يشرعن نتائج القوة بدل أن يؤسس للعدل.

ينبغي أن يسبقه حوار تأسيسي يعالج أربعة مستويات:

١. المستوى المرجعي: ما القيم العليا التي لا يجوز للسلطة أو الأغلبية انتهاكها؟

٢. المستوى المجتمعي: كيف يتحول التنوع السوداني إلى تعارف وتكامل ومشاركة عادلة؟

٣. المستوى المؤسسي: كيف تُوزع القوة بحيث لا تستطيع جهة عسكرية أو حزبية أو قبلية احتكار الدولة؟

٤. المستوى السنني: ما الضمانات التي تمنع إعادة إنتاج الأسباب التي قادت إلى الانقلاب والثورة والحرب؟

عندئذ يصبح الدستور ثمرة للرؤية لا بديلًا عنها، وأداة لبناء الأمة لا وثيقة لتأجيل صراعاتها.

وقصارى القول

إن أزمة السودان لا تُحل بتغيير الدستور وحده، كما لا تُحل باستبدال نخبة بأخرى، ولا برفع شعار الدولة المدنية أو الدولة الإسلامية من غير تحرير مضمونهما. فهذه الحلول تظل جزئية ما لم تنفذ إلى البنية المعرفية والقيمية التي تنتج السلطة وتحدد وظيفة الدولة وموقع المجتمع.

لقد أخفقت التجارب السودانية لأنها بدأت، في الغالب، من سؤال: من يحكم؟ قبل أن تحسم سؤال: بأي مرجعية نحكم، ولأي غاية، وتحت أي معايير، وبأية ضمانات تمنع القوة من التحول إلى استبداد؟

والبديل ليس رفض الخبرة الإنسانية ولا إلغاء المواطنة والدستور والتعاقد السياسي، وإنما إعادة ترتيبها داخل رؤية استخلافية عمرانية سننية: تجعل الوحي مرجعية للقيم، والإنسان مستخلفًا مسؤولًا، والأمة جهة للاختيار والمحاسبة، والسلطة أمانة، والدولة أداة للعمران، والعدل أساسًا للشرعية، والمواطنة ضمانًا للمساواة، والسنن منهجًا لفهم التاريخ ومنع تكرار الكارثة.

وبذلك ينتقل السودان من التعاقد المؤقت على اقتسام السلطة إلى الميثاق المستدام على تحمل مسؤولية الاستخلاف؛ ومن دولة تعيد توزيع مواقع الحكم بعد كل ثورة إلى أمة تعيد بناء الإنسان والمجتمع والمؤسسات؛ ومن سؤال إسقاط النظام إلى سؤال تأسيس العمران.

الفصل الثاني والثلاثون

بناء الدولة الواحدة: الجيش والسيادة والعقد الوطني

ليست المشكلة السودانية في غياب الحكومات؛ فقد تعاقبت الحكومات، وتبدلت الأنظمة، وتعددت المجالس والوثائق والاتفاقات. المشكلة الأعمق هي أن الدولة نفسها لم تكتمل بوصفها عقدًا جامعًا ومؤسسات مستقرة وسيادة لا تتجزأ.

فالحكومة جهاز مؤقت لإدارة الدولة، أما الدولة فهي الإطار الباقي الذي يجمع المواطنين ويحمي أرضهم وينظم اختلافهم. وحين تختلط الحكومة بالدولة يصبح سقوط الحكومة تهديدًا للدولة، وتتحول المعارضة من منافسة على إدارة السلطة إلى صراع على امتلاك الوطن.

ولهذا لا يبدأ الخروج من الدايلما بسؤال: من يحكم السودان؟ بل بسؤال أسبق: ما الدولة التي سيحكمها؟ ومن يحتكر القوة داخلها؟ وما القواعد التي يخضع لها الحاكم والمحكوم؟ وما الحد الذي لا يجوز تجاوزه في الصراع على السلطة؟

بناء الدولة الواحدة لا يعني إلغاء التنوع، ولا إقامة مركز متغول يبتلع الأقاليم، ولا فرض هوية ثقافية ضيقة. المقصود وحدة السيادة والشرعية والقانون والقرار العسكري، داخل دولة تتسع لتعدد الأعراق والثقافات والأقاليم والمصالح.

الدولة الواحدة ليست الدولة المتشابهة

أخطأت بعض مشاريع بناء الدولة حين ظنت أن الوحدة تقتضي صهر المجتمع في قالب واحد. كما أخطأت مشاريع أخرى حين جعلت الاعتراف بالتنوع مدخلًا لتقسيم السيادة وبناء كيانات سياسية وعسكرية مغلقة.

السودان لا يحتاج إلى إلغاء تنوعه، بل إلى تنظيمه داخل هوية وطنية جامعة. فالقبيلة حقيقة اجتماعية، لكنها لا ينبغي أن تكون وحدة للمواطنة السياسية. والإقليم له خصوصيته ومصالحه، لكنه ليس دولة داخل الدولة. والحزب وسيلة للمشاركة في الحكم، لكنه ليس مالكًا للمؤسسات. والقوات المسلحة تحمي السيادة، لكنها لا تختصر الأمة في ذاتها.

وحدة الدولة تعني أن يكون المواطن متساويًا في الحقوق والواجبات، وأن يخضع الجميع للقانون نفسه، وأن تعمل المؤسسات وفق قواعد معلومة، وألا يتحول الانتماء الجهوي أو القبلي أو الحزبي إلى مصدر لحقوق سيادية أو امتيازات دائمة.

أما التعدد الثقافي والإداري، فيمكن أن يكون مصدر قوة إذا أُدير من خلال نظام اتحادي عادل، وتوزيع واضح للاختصاصات والموارد، ومشاركة حقيقية للأقاليم في صنع القرار. فالاتحادية توزع الإدارة والسلطة، لكنها لا توزع السيادة بين جيوش ومراكز قرار متنافسة.

السيادة لا تقبل القسمة

السيادة هي قدرة الدولة على اتخاذ قرارها داخل حدودها، واحتكار استخدام القوة المشروعة، وإدارة مواردها وعلاقاتها الخارجية باسم مواطنيها. فإذا تعددت الجهات التي

تملك إعلان الحرب، أو توقيع الاتفاقات، أو إدارة الحدود، أو استخراج الموارد وتصديرها، أصبحت الدولة اسمًا يغطي سلطات متعددة.

وقد عانى السودان من تآكل السيادة عبر مسارات متزامنة:

تعدد القوى المسلحة.

ارتباط بعض الفاعلين بمحاور خارجية.

وجود اقتصادات عسكرية مستقلة عن الخزانة العامة.

توقيع تفاهمات لا تخضع للرقابة المؤسسية.

سيطرة قوى محلية على المعابر والموارد.

اعتماد أطراف الصراع على التمويل والتسليح الخارجي.

ضعف الدولة في أطرافها وحدودها.

والمشكلة هنا ليست في العلاقات الخارجية ذاتها، فالدول لا تعيش منعزلة، وإنما في انتقال العلاقة الخارجية من دولة إلى دولة إلى علاقة بين جهات أجنبية وفواعل داخلية تتصرف كما لو كانت دولًا مستقلة.

لا يمكن لحزب أن تكون له سياسته الخارجية الخاصة، ولا لقوة مسلحة أن تبني تحالفاتها العسكرية والاقتصادية بمعزل عن مؤسسات الدولة، ولا لإقليم أن يمنح امتيازات سيادية لجهة خارجية من دون المرجعية القومية.

والسيادة لا تُحمى بالخطب. تحتاج إلى جيش موحد، واقتصاد رسمي، وحدود مراقبة، ومؤسسات قادرة، وقرار سياسي لا يُشترى بالتمويل الخارجي.

الجيش الواحد: شرط الدولة لا تفصيل أمني

لا توجد دولة مستقرة تحتكر فيها أكثر من مؤسسة حق استخدام القوة العسكرية. فقد تتعدد أجهزة إنفاذ القانون وتخصصاتها، لكن يجب أن تنتهي جميعها إلى دستور واحد وقيادة شرعية واحدة وعقيدة أمنية قومية واحدة.

وشعار "جيش واحد، شعب واحد" لا يكفي إذا بقي الجيش نفسه منقسم الولاءات، أو خاضعًا للحزب، أو متورطًا في الاقتصاد والسياسة. المطلوب ليس فقط جمع حاملي السلاح داخل مبنى واحد، بل بناء مؤسسة عسكرية قومية تختلف في منطقها عن التكوينات التي نشأت في الحرب.

الجيش الواحد لا يعني ضم قوات كبيرة بكامل تماسكها وقياداتها السابقة ثم منحها أسماء ووحدات جديدة؛ لأن ذلك ينقل الازدواج إلى داخل المؤسسة بدل إنهائه. إذا دخلت القوة بعقيدتها وولائها وتمويلها وتسلسل قيادتها المستقل، فإنها لم تندمج، بل غيرت موقعها الإداري.

والدمج الحقيقي يقوم على تفكيك الولاءات العسكرية السابقة وإعادة بناء الانتماء المهني على أساس الدولة. ويقتضي:

قيادة عامة واحدة.

سجلًا قوميًّا موحدًا للعاملين والسلاح.

عقيدة عسكرية تحدد العدو والمهام وحدود العمل السياسي.

نظام تجنيد وترقية موحدًا.

ميزانية عسكرية واحدة خاضعة للرقابة.

إنهاء الاقتصادات العسكرية غير الضرورية للأمن والدفاع.

توزيعًا قوميًّا للقوات يمنع احتكارها بواسطة إقليم أو جماعة.

تأهيلًا مهنيًا يعيد تشكيل الهوية العسكرية.

إخضاع جميع الوحدات للقانون العسكري نفسه.

نزع الصفة الحزبية والقبلية عن التشكيلات المسلحة.

أما العناصر التي لا تستوفي شروط الخدمة، فينبغي إدخالها في برامج حقيقية للتسريح وإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، لا تركها بلا مصدر عيش فتعود إلى السلاح أو الجريمة المنظمة.

لا مساواة بين الدولة والتمرد المسلح

من أخطر نتائج اتفاقات المحاصصة تحويل حمل السلاح إلى مصدر للشرعية السياسية. فعندما يُمنح قادة الجماعات المسلحة المناصب والموارد لمجرد قدرتهم على القتال، يجري تكريس قاعدة تشجع الآخرين على اتخاذ الطريق نفسه.

السلام لا يعني مساواة مؤسسات الدولة بكل جماعة حملت السلاح، ولا منح كل قائد عسكري حصة دائمة في السلطة. فالدولة قد تخطئ وتظلم، وقد تكون المطالب التي

حملت الجماعة السلاح من أجلها مشروعة، لكن معالجة المظالم لا تكون بتحويل الحرب إلى مؤهل للحكم.

يجب التفريق بين:

الاعتراف بالمظلمة والاستجابة لها.

التفاوض لوقف الحرب.

إدماج المقاتلين وفق احتياجات المؤسسة.

منح قيادة الجماعة المسلحة حقًا دائمًا في تمثيل المجتمع.

قد يقاتل القائد باسم إقليم، لكن ذلك لا يعني أن أهل الإقليم اختاروه ممثلًا سياسيًا لهم.

السلاح يثبت القدرة على القتال، ولا يثبت التفويض الشعبي.

ولهذا ينبغي أن تنتهي الصفة السياسية المستمدة من البندقية بمجرد الانتقال إلى العمل المدني، وأن تخضع القيادات التي تريد ممارسة السياسة للقواعد نفسها التي تخضع لها الأحزاب: التنظيم المدني، والبرنامج المعلن، والانتخابات، والمحاسبة.

إصلاح الجيش لا يعني إضعافه

وقعت بعض القوى المدنية في خطأ النظر إلى إضعاف القوات المسلحة بوصفه طريقًا إلى الحكم المدني. وهذا تصور قصير النظر؛ لأن ضعف الجيش لا ينتج تلقائيًا ديمقراطية، بل قد ينتج مليشيات وتدخلًا خارجيًا وفوضى أمنية.

الحكم المدني المستقر يحتاج إلى جيش قوي مهني ومنضبط، لا إلى جيش ضعيف.

الفرق أن قوة الجيش تكون داخل وظيفته الدستورية، لا فوقها. يحمي الحدود والنظام الدستوري، ولا يختار الحكومات ولا يدير الأحزاب.

كما أن إصلاح الجيش لا يتحقق بإهانته أو تحميله وحده مسؤولية تاريخ سياسي شاركت فيه القوى المدنية. فقد استدعت أحزاب سودانية المؤسسة العسكرية إلى السياسة، وساندت الانقلابات حين خدمتها، ثم طالبت الجيش بالخروج بعد تغير موازين القوة.

إصلاح العلاقة بين المدني والعسكري يحتاج إلى اعتراف متبادل:

يعترف العسكري بأن القوة لا تمنح تفويضًا سياسيًا.

ويعترف المدني بأن الشرعية لا تعني التدخل غير المهني في شؤون القيادة والتسليح.

ويخضع الطرفان للدستور والقانون.
وتُدار قضايا الأمن القومي عبر مؤسسات مختصة، لا عبر المنابر الحزبية والمزايدات الإعلامية.
جيش قوي أم دولة عسكرية؟
ليس كل حديث عن تقوية الجيش دعوة إلى حكم عسكري، كما أن كل حديث عن الحكم المدني لا يضمن دولة مدنية. فقد تحكم نخبة مدنية بعقلية استبدادية، وقد تحافظ مؤسسة عسكرية في مرحلة معينة على انتقال دستوري، لكن الأصل أن وظيفة الجيش حماية الدولة لا إدارة التنافس السياسي.
التمييز الضروري هو بين "عسكرة الدولة" و"بناء قدرة الدولة العسكرية". الأولى تخضع السياسة والاقتصاد والمجتمع لمنطق القيادة العسكرية، أما الثانية فتوفر للدولة قوة محترفة تحمي سيادتها وتخضع لقرارها الدستوري.
والدولة التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها لا تحمي ديمقراطيتها، كما أن الدولة التي يحكمها الجيش بصورة دائمة لا تستطيع بناء سياسة طبيعية. المطلوب قوة عسكرية كافية داخل دولة دستورية قوية، لا قوة عسكرية تبتلع الدولة، ولا دولة مدنية متخيلة بلا قدرة على حماية نفسها.
الاقتصاد العسكري والسيادة
لا يكتمل توحيد الجيش إذا بقيت مراكز اقتصادية مستقلة تمول نفسها خارج الموازنة العامة. فالمال المستقل يصنع قرارًا مستقلًا، والقرار الاقتصادي المستقل يتحول عند الأزمة إلى قوة سياسية وعسكرية.
يجب إخضاع الشركات التي تعمل في مجالات مدنية وتجارية للقواعد العامة والضرائب والمراجعة، ونقل ما لا يتعلق مباشرة بالأمن والدفاع إلى الولاية المدنية المؤسسية. أما الصناعات الدفاعية الضرورية، فتظل ضمن نطاق الأمن القومي مع خضوعها لرقابة مؤسسية تناسب طبيعتها.
والأمر لا يخص الجيش وحده، بل يشمل كل الجماعات المسلحة والشركات والواجهات التي راكمت موارد من الذهب والمعابر والتجارة والنقل. لا سيادة سياسية من دون سيادة مالية، ولا دولة واحدة مع خزائن متعددة تمول مراكز القوة خارج الخزانة العامة.

العقد الوطني قبل الوثيقة الدستورية

لا تُحل أزمة السودان بمجرد كتابة دستور جديد؛ فقد كُتبت الدساتير والمواثيق والاتفاقات، ثم تعطلت عندما اصطدمت بموازين القوة. الوثيقة مهمة، لكنها لا تعيش إلا إذا كانت تعبيرًا عن عقد وطني يلتزم به الفاعلون والمجتمع.

العقد الوطني هو اتفاق على القواعد الكبرى التي تسبق التنافس على الحكم. وهو لا يفرض على السودانيين برنامجًا سياسيًا واحدًا، بل يحدد المجال الذي يختلفون داخله من دون أن يهدموا الدولة.

ويجب أن يجيب عن أسئلة تأسيسية:

ما طبيعة الدولة وهويتها الجامعة؟

ما مصدر الشرعية السياسية؟

كيف تتداول السلطة؟

ما العلاقة بين المركز والأقاليم؟

كيف توزع الموارد؟

من يحتكر القوة؟

ما حدود تدخل المؤسسة العسكرية؟

كيف تُحمى الحريات والحقوق؟

كيف تتحقق العدالة من غير انتقام؟

كيف تُدار علاقة الدين بالدولة والمجتمع؟

ما الضمانات التي تمنع العودة إلى الحرب والانقلاب؟

ما واجبات المواطن تجاه الدولة، لا حقوقه عليها فقط؟

ومن دون إجابات متوافق عليها، تبقى كل حكومة مشروعًا مؤقتًا، وكل انتخابات قابلة للطعن، وكل خلاف مرشحًا للتحول إلى أزمة وجودية.

العقد الوطني ليس صفقة نخب

إذا صاغت القوى السياسية والعسكرية العقد في غرفة مغلقة ثم طلبت من الشعب التصفيق له، فإنها تعيد إنتاج المشكلة التي تزعم حلها. المجتمع ليس جمهورًا يمنح الشرعية بعد اكتمال الترتيبات؛ بل هو صاحب الدولة.

لكن مشاركة المجتمع لا تعني تحويل الحوار إلى مؤتمر بلا نهاية، يضم آلاف الأصوات من غير قدرة على اتخاذ قرار. المطلوب تمثيل منضبط وشفاف يشمل:

الأقاليم والمجتمعات المحلية.

الأحزاب المدنية.

النقابات والمهنيين.

النساء والشباب.

العلماء والأكاديميين.

الإدارات الأهلية والدينية.

ضحايا الحرب والنازحين.

قطاعات الإنتاج والاقتصاد.

القوات النظامية في حدود اختصاصها المهني.

الجماعات المسلحة بعد التزامها بوقف الحرب وقواعد التحول المدني.

ويجب ألا يُمنح الطرف وزنًا في صناعة العقد بقدر ما يملك من سلاح، بل بقدر ما يمثل من مواطنين وما يقدمه من رؤية للمصلحة العامة.

العقد الوطني والاستخلاف

في المنظور الاستخلافي، الدولة ليست ملكًا للحاكم ولا للنخبة ولا للجيل الحاضر. السلطة أمانة، والموارد أمانة، والقوة أمانة، والأرض حق تتعاقب عليه الأجيال.

ويقول الله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ النساء: ٥٨.

تجمع الآية بين الأمانة والعدل؛ أي بين إسناد المسؤولية إلى أهلها وبين طريقة ممارستها. فلا يكفي أن يصل إلى الحكم من يرفع الشعار الصحيح إذا لم يكن أهلًا له، ولا تكفي الكفاءة إذا انفصلت عن العدل والمسؤولية.

والعقد الوطني من هذا المنظور ليس مساومة بين قوى متغلبة، بل ميثاقًا لحفظ مقاصد الاجتماع: النفس، والدين، والعقل، والمال، والعرض، والأمن، والعمران، وكرامة الإنسان. وهو ينقل السلطة من كونها فرصة للتمكين إلى كونها مسؤولية للاستخلاف.

وفي نموذج سليمان عليه السلام لم تكن القوة منفصلة عن العلم والشورى والتحقق من المعلومات، ولم تكن السيادة ادعاء لفظيًا، بل قدرة على اتخاذ القرار وتنفيذه ضمن رسالة أخلاقية. وهذا هو الفارق بين الدولة التي تمتلك السلاح والدولة التي تمتلك مشروعًا يحكم استخدامه.

المواطنة رابطة حقوق ومسؤوليات

لا ينجح العقد الوطني إذا صُورت المواطنة باعتبارها قائمة مطالب على الدولة فقط. فكما للمواطن حقوق، عليه واجبات: احترام القانون، وحماية المال العام، ورفض العصبية، وأداء الالتزامات المالية، والمشاركة في الشأن العام، والتحقق من المعلومات، وعدم حماية المجرمين بسبب القرابة.

وقد تعود المجتمع السوداني أن يسأل: ماذا قدمت لنا الدولة؟ وهو سؤال مشروع، لكنه يجب أن يقترن بسؤال: ماذا قدمنا نحن لبناء الدولة؟ هل دفعنا الضرائب؟ هل حافظنا على المؤسسات؟ هل اخترنا الأكفأ؟ هل رفضنا الفساد الصغير؟ هل حمينا القانون عندما طُبق على جماعتنا؟

الدولة ليست جهازًا منفصلًا عن المجتمع. فإذا فسد المجتمع في معاملاته، وعلاقاته، واختياراته، ثم طالب جهاز الدولة وحده بالنزاهة، فإنه يفصل النتيجة عن أسبابها.

مركز قوي أم أقاليم قوية؟

أحد الأسئلة الصعبة في بناء السودان هو التوازن بين سلطة المركز وحقوق الأقاليم. وقد أثبتت التجربة أن المركزية المفرطة تولد التهميش والتمرد، لكن تفكيك المركز من غير بناء اتحادي منضبط يولد دويلات محلية وصراعات حدود وموارد.

الحل ليس في مركز يحتكر كل شيء، ولا في أقاليم تتصرف ككيانات مستقلة. المطلوب توزيع دستوري واضح للاختصاصات:

يتولى المركز الدفاع والسياسة الخارجية والعملة والمعايير القومية.

تدير الأقاليم شؤونها المحلية والتنموية ضمن الدستور.

توزع الموارد وفق معادلة تجمع بين عدد السكان والحاجة ومستوى الحرمان ومساهمة الإقليم.

توجد آليات قضائية ومالية لحسم النزاع بين مستويات الحكم.

تُبنى الخدمة المدنية المحلية على الكفاءة، لا على احتكار المكونات الغالبة.
ويجب ألا تتحول الفيدرالية إلى غطاء لتقسيم المجتمع إلى إقطاعات قبلية، أو إلى تضخم إداري يستهلك الموارد في المناصب بدل الخدمات.
العدالة بين المحاسبة والمصالحة
لا يمكن بناء عقد وطني فوق إنكار الجرائم، كما لا يمكن بناء الدولة عبر انتقام لا ينتهي. والمطلوب عدالة تميز بين من خطط، ومن أمر، ومن نفذ، ومن اضطر، ومن استفاد، ومن ارتكب الجريمة مباشرة.
العقوبة الجماعية تولد مظالم جديدة، والتساهل الكامل يشجع الإفلات من العقاب. لذلك تحتاج الدولة إلى مسار يجمع بين:
توثيق الحقيقة.
المحاكمات العادلة للجرائم الكبرى.
رد الحقوق والممتلكات.
جبر الضرر.
الاعتراف والاعتذار.
المصالحات المحلية.
إصلاح المؤسسات التي سمحت بالانتهاكات.
برامج إعادة الاندماج لمن لم يرتكبوا جرائم جسيمة.
العدالة ليست وسيلة لتصفية الخصوم، والمصالحة ليست ستارًا لحماية المجرمين. كلاهما جزء من استعادة الثقة وبناء الدولة الواحدة.
إعادة البناء: من أين نبدأ؟
لا يمكن تنفيذ كل الإصلاحات في وقت واحد. والدولة الخارجة من الحرب قد تفشل إذا حمّلت المرحلة الأولى مهامًا أكبر من قدرتها. لذلك ينبغي ترتيب الأولويات:
الأول: حماية الحياة ووقف الحرب
يبدأ البناء بوقف القتال، وتأمين المدنيين، وفتح الطرق، وإعادة الخدمات الأساسية. لكن وقف النار لا يكفي إذا تحول إلى استراحة لإعادة التسليح.
الثاني: توحيد القرار السيادي

لا بد من مرجعية وطنية مؤقتة محددة الصلاحيات، تمنع تعدد الحكومات والتمثيل الخارجي والقرارات العسكرية.

الثالث: جمع السلاح وتوحيد المؤسسة العسكرية

يتم ذلك وفق خطة معلنة وجدول واقعي ورقابة مؤسسية، لا عبر وعود مفتوحة تسمح للقوى بالاحتفاظ بسلاحها سنوات.

الرابع: استعادة الإدارة والخدمات

عودة الدولة إلى المحليات والمرافق والمحاكم والمدارس والمستشفيات أهم من التوسع في المناصب السياسية المركزية.

الخامس: العدالة وإعادة الحقوق

فلا استقرار دائمًا مع استمرار الاحتلال غير المشروع للمنازل والأراضي والممتلكات أو بقاء الجرائم بلا توثيق ومحاسبة.

السادس: الحوار الدستوري والعقد الوطني

بعد توفير الحد الأدنى من الأمن وعودة قدر من الحياة المدنية، تبدأ عملية دستورية لا تحتكرها القوى المسلحة.

السابع: الإحصاء والسجل والانتخابات

لا معنى لانتخابات لا يُعرف فيها السكان والناخبون والدوائر، أو تُجرى تحت السلاح والنزوح وانعدام تكافؤ الفرص.

أوهام يجب التخلص منها

أولها أن انتصار أحد طرفي الحرب يكفي لبناء الدولة. فقد يحسم النصر مسألة السيطرة، لكنه لا يعالج المظالم والانقسامات والثقافة السياسية التي أنتجت الحرب.

وثانيها أن جمع قادة القوى المسلحة في حكومة واحدة يصنع السلام. قد يصنع ذلك هدنة بين القيادات، لكنه لا يصنع عقدًا بين المواطنين.

وثالثها أن الانتخابات المبكرة علاج لكل أزمة. الانتخابات من دون أمن ومؤسسات وسجل موثوق وقبول بالنتائج قد تنقل التنازع إلى صناديق الاقتراع ثم تعيده إلى السلاح.

ورابعها أن المجتمع المدني يمثل المجتمع تلقائيًا. فبعض منظماته محدودة القاعدة أو مرتبطة بالتمويل الخارجي أو بالأحزاب، ولذلك يجب التحقق من التمثيل بدل افتراضه.

وخامسها أن الجيش الواحد يتحقق بقرار إداري سريع. توحيد القوة عملية أمنية وسياسية واجتماعية واقتصادية معقدة، لكنها لا يجوز كذلك أن تتحول إلى ذريعة لإبقاء الجيوش المتعددة إلى أجل غير معلوم.

مسؤولية المجتمع في حماية العقد

لن يحمي العقد الوطني توقيع القادة وحده. يحميه مجتمع يرفض الانقلاب ولو جاء بحزبه، ويدين الجريمة ولو ارتكبها أهله، ويحافظ على المال العام، ولا يمنح السلاح شرعية سياسية.

وحين تتعارض مصلحة القبيلة مع القانون، يجب أن ينتصر القانون. وحين يخطئ القائد المحبوب، يجب أن يُنتقد. وحين تنتشر رواية تخدم الموقف السياسي لكنها تفتقر إلى الدليل، يجب أن تُرفض.

هذا التحول هو الذي ينقل العقد من ورق رسمي إلى ثقافة عامة. فالدستور الحقيقي ليس ما يُكتب في الوثيقة فقط، بل ما يرفض المجتمع انتهاكه حتى عندما يحقق له الانتهاك مكسبًا عاجلًا.

وقصارى القول إن بناء الدولة الواحدة يقوم على ثلاث دعائم لا ينفصل بعضها عن بعض: جيش واحد يحتكر القوة داخل الدستور، وسيادة واحدة تمنع تعدد القرار والولاءات، وعقد وطني واحد ينظم التنوع والتداول والحقوق والواجبات.

لكن الجيش الواحد لا يكفي إذا بقي حزبيًا، والسيادة لا تكتمل إذا ظل الاقتصاد موزعًا بين مراكز القوة، والعقد الوطني لا يعيش إذا كان صفقة بين النخب، والمجتمع لا يستطيع المطالبة بدولة عادلة وهو يبرر الظلم حين يخدم جماعته.

إن الخروج من الدايلما لا يبدأ بانتصار طرف، بل بانتصار فكرة الدولة على الحزب والقبيلة والمليشيا والحاكم. وعندما تصبح الدولة أمانة مشتركة لا غنيمة للمنتصر، يمكن للسودان أن ينتقل من تعدد القوى المتنازعة إلى وحدة القوة المشروعة، ومن الوثائق المؤقتة إلى عقد مستقر، ومن سيادة موزعة بين الداخل والخارج إلى وطن يملك قراره ويحمي اختلافه.

الفصل الثاني والثلاثون

تحصين الانتقال ومنع صناعة المعاناة واختطاف الثورة

الثورات تُسقط نظمًا، لكنها لا تبني دولًا بمجرد سقوطها. وبين لحظة انهيار الحكم وقيام سلطة منتخبة تنشأ أخطر مراحل التاريخ السياسي: المرحلة الانتقالية.

في هذه المرحلة تضعف الشرعية القديمة قبل أن تتأسس الشرعية الجديدة، وتتراجع القواعد السابقة من غير أن تستقر قواعد بديلة، وتتنافس القوى المدنية والعسكرية على ملء الفراغ. كما تكون مؤسسات الدولة منهكة، والاقتصاد مضطربًا، والمجتمع منقسمًا، والتدخل الخارجي أكثر نشاطًا.

ولهذا فالانتقال ليس فراغًا بريئًا، بل لحظة مكشوفة يمكن أن يبدأ منها بناء الدولة أو اختطاف الثورة.

وقد أثبتت التجربة السودانية أن إسقاط الحكم قد يكون أيسر من حماية اليوم التالي. فالجماهير التي تصنع لحظة التغيير لا تكون بالضرورة هي الأكثر تنظيمًا لإدارة نتائجها، بينما تمتلك الأحزاب والجماعات المسلحة والقيادات العسكرية وشبكات المصالح أدوات تفاوض ونفوذ لا يملكها المواطن العادي.

فيخرج الشعب طلبًا للحرية والعدل، ثم يجد نفسه خارج الغرف التي توزع فيها السلطة، وتتحول الثورة من ملكية اجتماعية عامة إلى علامة سياسية تحتكرها جماعة محدودة.

المرحلة الانتقالية جسر لا دولة دائمة

أول شروط تحصين الانتقال تحديد طبيعته. فالمرحلة الانتقالية ليست دورة حكم كاملة، ولا فرصة لإعادة تشكيل الدولة وفق برنامج فصيل لم يفوضه الناخبون. إنها جسر مؤقت بين شرعية سقطت وشرعية ينبغي أن تُبنى.

ومهمة الجسر أن يوصل العابرين إلى الضفة الأخرى، لا أن يتحول إلى مكان إقامة دائم.

لكن النخب الانتقالية تميل إلى توسيع اختصاصاتها وتمديد مدتها، مستفيدة من غياب الانتخابات وضعف الرقابة. وتبدأ بمهمات محدودة، ثم تتدخل في كل مؤسسات الدولة، وتعيد توزيع الوظائف، وتعدل القوانين، وتدخل في تحالفات خارجية طويلة الأثر، وكأنها حكومة منتخبة.

وقد تتحول عبارة "تهيئة البلاد للانتخابات" إلى وسيلة لتأجيل الانتخابات، لأن القوى التي حصلت على السلطة بلا تفويض شعبي تخشى أن تفقدها عند عرض نفسها على الناخبين.

ومن هنا ينبغي تقييد الانتقال بثلاثة أقفال:

القفل الزمني

تحدد للمرحلة مدة واضحة، مرتبطة بمهام قابلة للقياس، ولا تمدد بقرار من المستفيدين من استمرارها. وأي ضرورة استثنائية للتمديد تخضع لمراجعة مستقلة وموافقة مؤسسية واسعة، لا لاتفاق بين أطراف السلطة وحدها.

القفل الوظيفي

تحدد اختصاصات الحكومة الانتقالية في وقف الحرب، وحماية الدولة، وإعادة الخدمات، وتحقيق العدالة، وإصلاح الحد الأدنى من المؤسسات، وإعداد الإحصاء والسجل الانتخابي، وتهيئة المناخ للانتخابات.

أما القرارات التي ترهن موارد البلاد أو تغير هويتها الدستورية أو تعيد تركيب المجتمع والدولة وفق برنامج أيديولوجي، فتُترك للسلطة المنتخبة إلا ما كان منها ضروريًا لإزالة مانع مباشر أمام الانتقال.

القفل المؤسسي

لا تنفرد الحكومة الانتقالية بالتشريع والتنفيذ والرقابة. يجب أن توجد مؤسسات مستقلة تراجع قراراتها ومالها وتعييناتها، لأن جمع السلطات في يد جهة مؤقتة يحولها إلى سلطة مطلقة ولو رفعت شعارات الحرية.

من يمثل الثورة؟

من أعقد أسئلة الانتقال: من يملك حق الحديث باسم الثورة؟

لا يمتلكه الحزب الأكثر تنظيمًا، ولا التجمع الأعلى صوتًا، ولا الجهة التي سبقت الآخرين إلى المنصات، ولا حتى الجماعة التي قدمت عددًا كبيرًا من الشهداء. فالتضحية تمنح مكانة أخلاقية، لكنها لا تمنح وحدها تفويضًا مفتوحًا لحكم البلاد.

الثورة فعل اجتماعي واسع تشترك فيه دوافع وقوى متعددة، ولا يجوز اختزالها في التنظيم الذي نجح في السيطرة على واجهتها الإعلامية أو التفاوضية.

وقد وقع الاختطاف عندما تحولت عبارة "قوى الثورة" من وصف واسع للمجتمع الذي قاوم الحكم إلى اسم سياسي محدود يحتكر شرعية التمثيل، ثم يستخدمها لتحديد من يشارك ومن يُستبعد. وكل من اعترض على هذا الاحتكار أصبح معرضًا للتصنيف عدوًا للثورة أو تابعًا للنظام السابق.

بهذا المنطق تتحول الثورة من أداة لتحرير المجال العام إلى سلطة تمنح صكوك الوطنية. ويُستبدل التمكين السابق بتمكين جديد، مع اختلاف الأسماء والشعارات.

الحل ليس في فتح الباب لكل من يدعي تمثيل الثورة، بل في التمييز بين مستويين:

المشاركة المؤقتة في إدارة الانتقال، وتقوم على تمثيل واسع ومتوازن.

التفويض الكامل للحكم، ولا يأتي إلا من انتخابات حرة.

لا ينبغي لأي طرف انتقالي أن يقدم نفسه وريثًا شرعيًا دائمًا للشعب؛ لأن الشعب حي حاضر وليس تركة يتوارثها السياسيون.

كيف تُختطف الثورة؟

لا تقع عملية الاختطاف في لحظة واحدة، بل تمر عبر آليات متتابعة.

احتكار تعريف الشرعية

تبدأ جماعة أو تحالف بتحديد من هو ثوري ومن هو مضاد للثورة، ثم تبني على هذا التصنيف حق المشاركة في الحكم والوظيفة العامة والإعلام.

تحويل الشعارات إلى تفويض مفتوح

تُستخدم شعارات عامة، مثل الحرية والسلام والعدالة، لتبرير سياسات تفصيلية لم تُعرض على المجتمع ولم يتفق عليها المشاركون في الثورة.

السيطرة على بوابة التفاوض

تحصر المفاوضات بين القوى العسكرية ومجموعة مدنية محدودة، ويُعامل اتفاق الطرفين باعتباره تعبيرًا عن الإرادة الشعبية.

توزيع المناصب على أساس الانتماء

تُملأ مؤسسات الدولة بأعضاء الجماعات المتحالفة، بدعوى حماية الانتقال، فتفقد الخدمة العامة قوميتها وكفاءتها.

تفكيك المؤسسات بدل إصلاحها

تُحل أجهزة أو لجان أو مؤسسات كاملة بسبب ارتباطها بالنظام السابق، من غير بناء بديل قادر على أداء الوظيفة نفسها.

تمديد المرحلة

كلما اقترب موعد نهاية الانتقال تظهر أسباب جديدة للتأجيل: عدم اكتمال السلام، أو ضعف السجل، أو سوء الأوضاع الأمنية، أو ضرورة استكمال الإصلاح.

الاستناد إلى قوة مسلحة

تبحث القوى المدنية عن حليف عسكري يحمي موقعها، فيبحث العسكري بدوره عن واجهة مدنية تمنحه الشرعية. وهكذا تصبح الشراكة بينهما طريقًا لإبعاد بقية المجتمع.

الاستقواء بالخارج

تستخدم بعض القوى الاعتراف والدعم الخارجي لتعويض ضعف قاعدتها الداخلية، فيصبح الخارج طرفًا في تحديد من يمثل الثورة ومن يشارك في الحكم.

منع تفكيك الدولة باسم تفكيك النظام

لا يمكن لأي انتقال جاد أن يتجاهل آثار النظام السابق أو شبكات الفساد والتمكين التي أنشأها. لكن الفرق كبير بين تفكيك شبكة سياسية غير مشروعة وتفكيك مؤسسات الدولة.

الإصلاح المؤسسي يحدد الخلل، ويثبت المسؤولية، ويحاسب الأفراد، ويطور القواعد. أما التفكيك السياسي فيبدأ من الانتماء والاشتباه، ثم يعاقب المؤسسة كلها.

وعندما يُفصل الموظفون بالجملة، أو تُحل المؤسسات بلا بديل، أو تُنقل أصولها ومقارها إلى جهات أخرى، تخسر الدولة خبرتها وذاكرتها، ويزداد اعتمادها على الولاء بدل الكفاءة.

يجب أن تقوم المحاسبة على المسؤولية الفردية والأدلة وحق الدفاع والمراجعة القضائية. أما اتخاذ القرار الإداري عقوبةً سياسية، فيؤسس لتمكين مضاد سيأتي طرف آخر لتفكيكه لاحقًا.

وكل إصلاح انتقالي ينبغي أن يجيب قبل تنفيذه عن أربعة أسئلة:

ما الوظيفة التي تؤديها المؤسسة؟

ما الخلل المحدد فيها؟

من المسؤول عنه؟

ما البديل الجاهز لأداء الوظيفة بعد الإصلاح؟

إذا لم توجد إجابات واضحة، يتحول الإصلاح إلى مغامرة تدفع الدولة ثمنها.

منع صناعة المعاناة

تكون الدولة في الانتقال أكثر عرضة لصناعة المعاناة؛ لأن الاقتصاد هش، والثقة ضعيفة، وأجهزة الرقابة مرتبكة، والأسواق سريعة التأثر بالشائعات. ويمكن لمجموعة محدودة من التجار أو الشبكات السياسية أو الجهات المعادية أن تحدث نقصًا كبيرًا بشراء السلع الاستراتيجية أو تعطيل نقلها أو تخزينها.

كما يمكن للقوى السياسية أن تستخدم الإضرابات الشاملة وإغلاق الطرق والموانئ والمرافق لتعديل موازين السلطة. والإضراب حق مهني وسياسي، لكن استعمال الخدمات الضرورية لإخضاع المجتمع يختلف عن الضغط المنضبط على الحكومة.

حين يُمنع الدواء عن المريض، أو الغذاء عن المدن، أو الوقود عن الإنتاج، لا تعود الأداة موجهة إلى السلطة وحدها، بل تصبح عقابًا جماعيًا للمواطنين.

ولمنع صناعة المعاناة تحتاج الدولة إلى منظومة للأمن الاقتصادي تشمل:

احتياطيًا استراتيجيًا حقيقيًا

تحتفظ الدولة بمخزون معلوم من الحبوب والوقود والدواء ومدخلات الإنتاج، موزع جغرافيًا، ويخضع لمراجعة تمنع تسريبه إلى السوق الأسود.

مراقبة سلاسل الإمداد

لا يكفي رصد الأسعار النهائية؛ بل يجب متابعة الإنتاج والاستيراد والنقل والتخزين والتوزيع، حتى يُعرف موضع الاختناق والجهة المستفيدة منه.

مكافحة الاحتكار والمضاربة

تحتاج السلع الاستراتيجية إلى قواعد تمنع تركزها في يد شبكات قليلة تستطيع التحكم في السوق والقرار السياسي.

حماية مرافق الإنتاج والنقل

الموانئ، والطرق، ومحطات الكهرباء، والمياه، والمصافي، والمطاحن، ليست أوراقًا في التفاوض السياسي. الاعتداء عليها أو تعطيلها عمدًا اعتداء على المجتمع.

نشر المعلومات الاقتصادية

كلما أخفت الحكومة حجم المخزون والاستيراد وأسباب النقص، فتحت المجال للإشاعات والشراء بدافع الخوف. الشفافية ليست ترفًا؛ بل أداة من أدوات الأمن الاقتصادي.

محاسبة الفاعل أيًا كان موقعه

لا يجوز التساهل مع تخريب الاقتصاد إذا ارتكبه طرف معارض، ولا إخفاء فساد السلطة بحجة حماية الاستقرار. المعيار هو أثر الفعل على المجتمع، لا هوية الفاعل.

التمييز بين العصيان المدني وتخريب المجتمع

العصيان المدني وسيلة مقاومة مشروعة حين يكون معلنًا، وسلميًا، ومتناسبًا، وموجهًا إلى السلطة، ويحاول تقليل الضرر الواقع على الفئات الضعيفة. أما التخريب السري للاقتصاد وصناعة الندرة واستهداف الضروريات، فلا يصبح عملًا مدنيًا لمجرد أن غايته سياسية.

والسؤال الأخلاقي ليس فقط: هل أضعفت الأداة الحكم؟ بل: من دفع ثمنها؟ وهل كان المواطن شريكًا واعيًا في الفعل أم استُخدمت حاجاته من غير علمه؟

إذا أسقطت المعارضة حكومة بعد أن دمّرت قدرة الدولة على الإنتاج، فإنها تصل إلى سلطة فوق أنقاض، ثم تطالب الشعب بالصبر على آثار الأدوات التي استخدمتها. وتكون قد ورثت المشكلة التي صنعت جزءًا منها.

الأمن المعلوماتي وحماية وعي المجتمع

كما تُصنع المعاناة في الأسواق، يمكن صناعتها في الوعي. فالإشاعة عن فقدان سلعة قد تدفع الناس إلى تخزينها، فيحدث النقص الذي تحدثت عنه الإشاعة. والخبر الكاذب عن تحرك عسكري قد يرفع التوتر حتى يدفع الأطراف إلى التحرك فعلًا.

وتكشف سورة النمل أهمية التثبت في صناعة القرار. فلم يبنِ سليمان عليه السلام قراره النهائي على خبر الهدهد مباشرة، مع ما جاء به من معلومات مهمة، بل قال:

﴿سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ النمل: ٢٧.

الدولة المتعلمة لا ترفض الخبر لأنه جاء من مصدر صغير، ولا تقبله لأنه يوافق توقعاتها؛ بل تختبره.

وفي الانتقال تحتاج الدولة إلى مؤسسة مستقلة للمعلومات العامة، تنشر البيانات الاقتصادية والأمنية والخدمية بانتظام، وترد على الشائعات بالأدلة. كما تحتاج إلى إعلام مهني يفرق بين الخبر والرأي والدعاية.

لكن مكافحة التضليل لا ينبغي أن تتحول إلى رقابة سياسية تحتكر الحقيقة؛ فالسلطة نفسها قد تكون مصدرًا للتضليل. لذلك تكون الحماية عبر تعدد مصادر المعلومات، وحرية الوصول إلى البيانات، والمساءلة القانونية عن الكذب الضار، لا عبر إغلاق المجال العام.

وللمجتمع مسؤوليته: من يعيد نشر خبر لمجرد أنه يسيء إلى خصمه يشارك في تزييف الوعي، ومن يصدق كل ما يصدر عن جماعته يتنازل طوعًا عن عقله.

تحييد الاقتصاد عن الصراع الانتقالي

يجب أن تتفق القوى المتنافسة على حد أدنى يحرم استخدام معاش الناس سلاحًا سياسيًا. ويشمل ذلك عدم تعطيل الموانئ والإنتاج والنقل والإمداد الطبي، وعدم استغلال مواقع العمل لفرض أهداف حزبية لا علاقة لها بالمطالب المهنية.

ولا يعني ذلك تجميد حق الاحتجاج والإضراب، بل إخضاعه لمعايير تحمي حياة الناس والحد الأدنى من الخدمات. فالطبيب يستطيع الاحتجاج مع إبقاء الطوارئ، والعامل يستطيع الإضراب وفق ترتيبات معلومة، لكن إغلاق مرفق استراتيجي حتى يخضع المجتمع كله لمطلب جماعة يتجاوز الحق إلى الإكراه.

وفي المقابل، يجب على الحكومة الانتقالية ألا تستخدم "الأمن الاقتصادي" لتجريم الاحتجاج المشروع أو إخفاء فشلها. التحصين لا يكون بتوسيع القمع، وإنما بإقامة قواعد عادلة تنطبق على السلطة والمعارضة.

العلاقة المدنية العسكرية في الانتقال

من الصعب تجاهل المؤسسة العسكرية في انتقال يقع بعد حرب أو انهيار أمني، لكن مشاركتها لا ينبغي أن تتحول إلى وصاية دائمة. كما لا يجوز لقوى مدنية غير منتخبة أن تستخدم شعار المدنية لفرض سيطرة حزبية على المؤسسة العسكرية.

يجب تحديد أدوار الطرفين بدقة:

تتولى الحكومة المدنية إدارة السياسات العامة والاقتصاد والخدمات والعلاقات المدنية.

تتولى القيادة العسكرية الشؤون المهنية ضمن السياسة القومية التي تقررها مؤسسات الدولة.

تخضع الميزانية والسياسات الدفاعية لرقابة مؤسسية تحمي الأسرار ولا تلغي المساءلة.

تُمنع القيادات العسكرية من النشاط الحزبي أثناء الخدمة.

يُمنع المدنيون من تكوين أجنحة مسلحة أو بناء تحالفات مع وحدات عسكرية.

يُحدد جدول واضح لإعادة جميع الصلاحيات السياسية إلى المؤسسات المنتخبة.

ولا يُبنى الانتقال على توازن بين جيش وقوة موازية؛ لأن هذا التوازن يحمل الحرب في داخله. يجب أن يكون توحيد القيادة والسلاح شرطًا للانتقال لا مهمة مؤجلة إلى ما بعد اكتماله.

السلام ليس محاصصة بين حاملي السلاح

من الأخطاء المتكررة توقيع اتفاقات سلام توزع المناصب والثروة على قيادات الحركات المسلحة من غير إعادة بناء المجتمعات المتأثرة بالحرب. فتتوقف بعض الجبهات مؤقتًا، لكن يبقى النازح في معسكره، وتظل الأرض محل نزاع، ويبقى السلاح منتشرًا. السلام الحقيقي يقاس بعودة المواطن إلى منزله، وفتح المدرسة والمستشفى، واستعادة الأرض، وتطبيق القانون، واندماج المقاتل في الحياة المدنية. أما انتقال القائد من الميدان إلى الوزارة مع احتفاظه بقواته، فهو نقل للصراع إلى داخل الدولة، لا إنهاء له. ولا ينبغي أن يقتصر التفاوض على من يملك السلاح؛ لأن ضحايا الحرب والمجتمعات المحلية والنساء والمهنيين والنازحين أكثر اتصالًا بآثارها، وقد تكون رؤيتهم للسلام مختلفة عن رؤية القائد الذي بنى مكانته داخل الحرب.

العدالة الانتقالية لا العدالة الانتقائية[١٢٠]

تحتاج المرحلة الانتقالية إلى محاسبة الجرائم والانتهاكات، لكن العدالة تفقد معناها إذا اقتصرت على خصوم القوى الحاكمة. فالعدالة الانتقائية ليست عدلًا ناقصًا فحسب، بل أداة لإعادة إنتاج التنازع.

يجب أن تشمل العدالة الانتهاكات بصرف النظر عن هوية مرتكبها أو توقيتها، وأن تعمل من خلال القضاء والتحقيق المستقل، لا اللجان الحزبية والأحكام الإعلامية.

[١٢٠] الأمم المتحدة، «سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع»، تقرير الأمين العام، S/٢٠٠٤/٦١٦، ٢٣ أغسطس ٢٠٠٤.

كما يجب التفريق بين:

المسؤولية الجنائية عن جريمة محددة.

المسؤولية السياسية عن قرار خاطئ.

الانتماء السابق إلى حزب أو مؤسسة.

الكفاءة المهنية للموظف.

فليس كل من عمل في عهد سابق مجرمًا، وليس كل من انضم إلى الثورة بريئًا. المعيار هو الفعل والدليل.

تحصين القرار الوطني من الخارج

تزداد حاجة الحكومة الانتقالية إلى الدعم الدولي بسبب ضعف الاقتصاد والموارد، لكن هذه الحاجة قد تتحول إلى باب للوصاية. فالجهة التي تمول تستطيع أن تؤثر في الأولويات، والجهة التي تمنح الاعتراف تستطيع أن ترجح طرفًا داخليًا على غيره.

ولذلك يجب إعلان الاتفاقات والمساعدات وشروطها، وإخضاع القروض والتفاهمات المتعلقة بالموارد والموانئ والأمن لرقابة مؤسسية. كما ينبغي منع الأحزاب والقوى المسلحة من تلقي تمويل خارجي سري.

ولا يجوز لقوة سياسية أن تعوض ضعفها الشعبي باعتراف السفارات بها. الشرعية تُبنى داخل المجتمع، والعلاقات الخارجية تساعد الدولة ولا تصنعها.

متى تظهر علامات اختطاف الانتقال؟

يمكن التعرف إلى الاختطاف قبل اكتماله من خلال مؤشرات واضحة:

احتكار جماعة محدودة لاسم الثورة.

تأجيل الانتخابات بلا خطة قابلة للقياس.

التوسع في التعيينات الحزبية.

استخدام القضاء واللجان الإدارية ضد الخصوم.

اتخاذ قرارات استراتيجية بلا تفويض.

تحويل الحليف العسكري إلى أداة ضد المنافسين المدنيين.

إضعاف المؤسسات القائمة قبل بناء البديل.

الاعتماد على الشرعية الخارجية أكثر من القبول الداخلي.

مهاجمة كل نقد باعتباره عملًا مضادًا للثورة.
غياب الحسابات الختامية والشفافية المالية.
عدم وجود هيئة رقابية مستقلة.
تحول المرحلة المؤقتة إلى مشروع حكم طويل.
ظهور مؤشر واحد لا يكفي للحكم على التجربة، لكن تراكمها يعني أن الانتقال بدأ يتحول من جسر إلى سلطة قائمة بذاتها.
منظومة الحماية الانتقالية
يحتاج الانتقال المحصن إلى منظومة تتكون من:
وثيقة مختصرة تحدد المهام والمدة والصلاحيات.
حكومة كفاءات وطنية لا حكومة محاصصة حزبية.
مجلس تشريعي انتقالي واسع التمثيل ومحدود المهام.
قضاء مستقل ومحكمة دستورية.
جهاز مراجعة مالية يتمتع بسلطات حقيقية.
مفوضية انتخابات مستقلة تبدأ عملها منذ اليوم الأول.
مفوضية عدالة انتقالية لا تخضع للأحزاب.
منظومة للأمن الاقتصادي والاحتياطي الاستراتيجي.
مؤسسة قومية للمعلومات والإنذار المبكر.
خطة ملزمة لتوحيد القوات ونزع السلاح.
قواعد معلنة للتمويل السياسي والعلاقات الخارجية.
تقرير دوري يوضح ما أُنجز وما تعثر وأسباب التعثر.
ويجب أن تُتاح للمجتمع وسائل عزل المسؤول الانتقالي أو مساءلته. فمن غير المعقول أن تكون السلطة المنتخبة قابلة للتغيير، بينما تتمتع السلطة الانتقالية، التي لم ينتخبها أحد، بحصانة عملية حتى نهاية مدة تحددها بنفسها.
المجتمع حارس الانتقال لا جمهور التصفيق

يتحمل المجتمع مسؤولية مباشرة عن حماية الانتقال. فإذا منح قادته تفويضًا عاطفيًا مفتوحًا، ورفض نقدهم، وتسامح مع تجاوزاتهم لأنها تقع على الخصوم، فإنه يشارك في صناعة استبداد جديد.

وعلى المجتمع أن يسأل منذ اليوم الأول:

من فوّض هؤلاء؟

ما حدود سلطتهم؟

كم مدة حكمهم؟

ما الذي أنجزوه؟

كيف أُنفقت الأموال؟

لماذا عُيّن هذا الشخص؟

ما خطة الانتخابات؟

ما خطة توحيد الجيش؟

ما أثر القرارات على وحدة الدولة؟

ولا يجوز أن تؤجل هذه الأسئلة بحجة حماية الثورة. الثورة التي لا تحتمل السؤال ليست مشروع حرية، والقيادة التي تطلب من المجتمع الثقة بلا رقابة تمهد لسلطة لا تختلف في جوهرها عما ثار عليها الناس.

وقصارى القول إن تحصين الانتقال يقوم على منع ثلاثة أنواع من الاختطاف: اختطاف معاناة الناس وتحويلها إلى وقود سياسي، واختطاف الثورة وتحويلها إلى ملكية فصيل، واختطاف الدولة وتحويل مؤسساتها إلى غنائم المرحلة الجديدة.

ولا يتحقق ذلك بالنيات الحسنة، بل بقيود زمنية ووظيفية ومؤسسية، وباقتصاد محمي من التخريب، ومعلومات مفتوحة للتحقق، وعدالة لا تنتقي، وجيش واحد لا يتحول إلى شريك حزبي، ومجتمع يراقب ولا يقدس.

فالثورة التي لا تحمي مؤسسات الدولة قد تهدم ما تحتاج إليه لبناء البديل، والانتقال الذي لا يحدد نهايته يتحول إلى حكم بلا تفويض، والمجتمع الذي يسلم وعيه للنخب قد يكتشف بعد فوات الأوان أنه قدم أبناءه لإسقاط سلطة، ثم ترك الثمرة لمن كانوا أكثر استعدادًا للاستيلاء عليها.

ومن هنا تصبح الوقاية أسبق من العلاج، ويغدو المطلوب بناء جهاز وطني قادر على رؤية علامات الانزلاق قبل أن تتحول إلى أزمة؛ وهو موضوع الفصل الأخير: مؤشرات الإنذار المبكر والقيادة الاستخلافية للدولة المتعلمة.

الفصل الثالث والثلاثون

مؤشرات الإنذار المبكر والقيادة الاستخلافية للدولة المتعلمة

لا تنهار الدول بلا إشارات، ولا تبدأ الحروب من غير مقدمات، ولا تتحول القوى السياسية والعسكرية إلى مراكز متصارعة في ليلة واحدة. قبل الانفجار تظهر تغيرات في الخطاب، والاقتصاد، وانتشار السلاح، وحركة الأموال، وعلاقات القوى بالخارج، ومستوى الثقة بين المؤسسات.

لكن المشكلة ليست دائمًا في غياب المعلومات؛ فقد تكون المعلومات موجودة في التقارير الرسمية، وأحاديث المواطنين، وتحذيرات الخبراء، وملاحظات العاملين داخل المؤسسات، ثم تُهمل لأنها لا توافق رغبة القيادة، أو لأنها تهدد مصالح نافذين، أو لأن الدولة لا تملك جهازًا يجمع الإشارات المتفرقة داخل صورة واحدة.

وفي أحيان أخرى تعرف القيادة الخطر، لكنها تؤجل مواجهته، ظنًا أن الوقت يعمل لمصلحتها. ثم تتحول المشكلة القابلة للإصلاح إلى أزمة، والأزمة إلى تهديد أمني، والتهديد إلى مواجهة، والمواجهة إلى حرب.

الدولة المتعلمة ليست التي لا تخطئ، فهذا غير ممكن، وإنما التي تكتشف خطأها مبكرًا، وتعترف به، وتصححه، وتحفظ الدرس في مؤسساتها حتى لا تعيده.

الإنذار المبكر ليس تنبؤًا بالغيب

لا يدعي الإنذار المبكر معرفة المستقبل على وجه اليقين. وظيفته رصد التغيرات التي تزيد احتمال وقوع الخطر، ثم منح الدولة والمجتمع فرصة للتدخل قبل أن تصبح كلفة العلاج أكبر.

فانتشار خطاب الكراهية لا يعني حتمية الحرب، لكنه يرفع احتمالها. وشراء السلع الاستراتيجية بكميات غير معتادة لا يثبت وحده وجود خطة لصناعة أزمة، لكنه يستحق الفحص. وتحرك قوة مسلحة نحو مواقع حساسة قد يكون إجراءً روتينيًا، لكنه يصبح أخطر إذا اقترن بخطاب عدائي واستنفار متبادل واتصالات خارجية.

المؤشر ليس دليلًا نهائيًا، بل إشارة تستدعي التحقق. وهنا نعود إلى قاعدة سورة النمل: ﴿سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ النمل: ٢٧.

لم يُهمل سليمان عليه السلام خبر الهدهد لصغر مصدره، ولم يبنِ عليه قرارًا نهائيًا قبل اختباره. وهذه هي روح الإنذار المبكر: الانفتاح على المعلومة، ثم التحقق منها، ثم وضعها في سياقها، ثم اتخاذ الاستجابة المتناسبة معها.

من المعلومة المنفردة إلى الصورة الكلية

قد يعرف جهاز اقتصادي أن كميات كبيرة من الوقود تُشترى وتُخزن، ويعرف جهاز أمني أن جماعة سياسية تستعد للتصعيد، وتلاحظ وزارة النقل تعطيلًا متكررًا في خطوط الإمداد، ويرصد الإعلام انتشار إشاعات عن انعدام الوقود.

إذا بقيت هذه المعلومات موزعة بين المؤسسات، فقد تبدو كل واحدة منها حادثة منفصلة. أما إذا جُمعت، فقد تكشف محاولة لصناعة أزمة أو استعدادًا لموجة اضطراب اجتماعي.

المشكلة السودانية لم تكن دائمًا انعدام المعلومات، بل تجزؤها واحتكارها وتسييس تفسيرها. فقد تحتفظ كل مؤسسة بما لديها، أو تخشى رفع خبر لا يرضي القيادة، أو تصوغ تقاريرها وفق التوجه السياسي المطلوب.

والدولة التي تعاقب حامل الخبر السيئ تتوقف مؤسساتها عن إخبارها بالحقيقة. يتعلم الموظفون أن سلامتهم في طمأنة القيادة، فتصل التقارير مزينة، بينما تنمو الأزمة في الواقع.

مؤشرات سياسية للانزلاق

تبدأ الأزمات الكبرى عادة بتدهور سياسي يسبق الانفجار الأمني. ومن أهم مؤشراته:

تصاعد خطاب التخوين والإقصاء.

وصف الخصوم بأنهم أعداء لا منافسون.

انسحاب قوى مؤثرة من الحوار والمؤسسات.

تعطيل البرلمان أو القضاء أو أجهزة الرقابة.

التوسع في الحكم بالمراسيم والإجراءات الاستثنائية.

تأجيل الانتخابات من غير خطة معلنة.

تزايد الاعتماد على الشارع لحسم كل خلاف.
استدعاء المؤسسة العسكرية إلى النزاع الحزبي.
ظهور تحالفات بين قوى مدنية ووحدات مسلحة.
تراجع قدرة الوسطاء الوطنيين على التواصل بين الأطراف.
رفض جميع الحلول التي لا تمنح طرفًا انتصارًا كاملًا.
لا تكمن الخطورة في وقوع الخلاف، بل في تغير اللغة التي يُدار بها. فعندما تنتقل اللغة من "نختلف معه" إلى "يجب إنهاؤه"، يكون المجال السياسي قد بدأ يفقد وظيفته، ويصبح العنف أقرب إلى القبول النفسي قبل وقوعه فعليًا.
مؤشرات اجتماعية
المجتمع ليس مجرد مسرح للصراع؛ فحالته الداخلية تحدد مقدار قابلية الأزمة للانتشار. وتشمل المؤشرات الاجتماعية:
ارتفاع خطاب الكراهية القبلي والجهوي.
انتشار التصنيف الجماعي للناس وفق انتماءاتهم.
حمل الأحياء والقرى للسلاح خارج القانون.
زيادة النزاعات على الأرض والمياه والمسارات.
تراجع الثقة بين المكونات المحلية.
رفض التعامل الاقتصادي أو الاجتماعي مع جماعة معينة.
تحويل الجريمة الفردية إلى اتهام لجماعة بأكملها.
انتشار الدعوات إلى الانتقام.
ازدياد النزوح الداخلي قبل اندلاع القتال الواسع.
شراء الأسر للسلاح أو تخزين الغذاء بدافع الخوف.
انتقال الشائعات من المجال الإلكتروني إلى سلوك ميداني.
وتظهر خطورة هذه المؤشرات عندما تبدأ الهوية الوطنية في التراجع أمام الهوية الدفاعية الضيقة. فحين يعتقد الفرد أن الدولة لن تحميه، يبحث عن الحماية في القبيلة أو القوة المسلحة. ومع انتشار هذا الاعتقاد، تضعف الدولة فعلًا، ويتحقق الخوف الذي دفع الناس إلى التخلي عنها.

مؤشرات اقتصادية لصناعة المعاناة

لا يجوز للدولة أن تنتظر اختفاء السلع حتى تبحث عن السبب. ينبغي مراقبة المؤشرات السابقة للأزمة، مثل:

ارتفاع مفاجئ في شراء السلع الأساسية.

انتقال كميات كبيرة من الوقود أو الحبوب إلى مخازن غير معتادة.

اضطراب متزامن في النقل والإنتاج والتوزيع.

ارتفاع غير مبرر في أسعار سلعة واحدة عبر مناطق متعددة.

زيادة المضاربة في العملة.

خروج الأموال أو الذهب بصورة غير طبيعية.

تراجع مدخلات الإنتاج مع بقاء الطلب مستقرًا.

إغلاق متكرر للطرق والموانئ ومناطق الإنتاج.

انتشار إشاعات متزامنة عن قرب اختفاء سلعة.

تركز الاستيراد أو التخزين في يد شبكات محدودة.

استخدام المؤسسات المالية لتمويل قوى سياسية أو عسكرية.

انتقال موارد الدولة إلى إنفاق أمني أو عسكري غير معلن.

ولا ينبغي أن تُفسر كل أزمة اقتصادية باعتبارها تخريبًا، فقد تنتج عن سوء السياسات أو الجفاف أو الحرب أو تغير الأسعار العالمية. لكن إهمال احتمال الفعل المقصود لا يقل سذاجة عن تفسير كل شيء بالمؤامرة.

الدولة المتعلمة تجمع بين التحليل الاقتصادي والتحليل الأمني والاجتماعي، وتبحث عن تفاعل العوامل بدل الهروب إلى تفسير واحد.

مؤشرات عسكرية وأمنية

هذه المؤشرات أكثر حساسية؛ لأنها قد تنذر بالانتقال من التوتر إلى المواجهة:

تجنيد غير اعتيادي خارج الهياكل الرسمية.

تحريك قوات نحو العاصمة أو المرافق الاستراتيجية.

إنشاء معسكرات جديدة بلا تنسيق مع القيادة القومية.

تزايد شراء السلاح والذخائر.

تعدد الزي العسكري والرتب والبطاقات الأمنية.
ظهور نقاط تفتيش تتبع لقوى مختلفة.
رفض تقديم بيانات دقيقة عن القوات والتسليح.
تأخر أو تعطيل عمليات الدمج والتسريح.
إنشاء شبكات اتصالات وقيادة مستقلة.
توسع القوات المسلحة أو الموازية في النشاط الاقتصادي.
تبادل الاتهامات العلنية بين القيادات العسكرية.
عقد تفاهمات خارجية منفردة.
تحرك أسر القيادات أو أموالها إلى خارج مناطق التوتر.
تغيير مواقع الحراسة حول القيادة والمطارات والجسور.
انتشار خطاب يتحدث عن الحسم والساعة الصفر.
وقد يكون بعض هذه التحركات إجراءً دفاعيًا، لكن اجتماعها وتزامنها يرفع مستوى الخطر. والانتظار حتى تبدأ الاشتباكات يعني أن الإنذار فشل في وظيفته.
مؤشرات تآكل المؤسسات
الدولة قد تبدو مستقرة بينما تتآكل قدرتها من الداخل. ومن علامات ذلك:
زيادة المناصب الشاغرة أو المشغولة بالتكليف المؤقت.
ارتفاع معدل فصل أصحاب الخبرة واستبدالهم بموالين.
عدم تنفيذ الأحكام القضائية.
تضارب اختصاصات المؤسسات.
إنشاء لجان موازية تقوم بوظائف الوزارات.
تأخر الرواتب بصورة متكررة.
تراجع تحصيل الإيرادات.
عدم إصدار الحسابات الختامية.
تعدد جهات الجباية.
فقدان السجلات والوثائق.
ضعف وجود الدولة في المحليات والأطراف.

توسع الخدمات التي تقدمها جهات غير حكومية بدل المؤسسات العامة.
زيادة الاعتماد على العلاقات الشخصية لإنجاز المعاملات.
الانهيار المؤسسي يبدأ عندما تصبح القواعد الرسمية أقل فاعلية من العلاقات غير الرسمية. فإذا كان المواطن يحتاج إلى واسطة أو حماية مسلحة أو انتماء قبلي للحصول على حقه، تكون المؤسسة قد فقدت معناها ولو ظل بابها مفتوحًا.
مؤشرات اختطاف المرحلة الانتقالية
يمكن كذلك إنشاء منظومة خاصة لمراقبة الانتقال، تشمل:
نسبة المهام المنجزة إلى المدة المنقضية.
مدى التقدم في الإحصاء والسجل الانتخابي.
عدد التعيينات الحزبية في الخدمة العامة.
حجم الإنفاق غير الخاضع للمراجعة.
مدى استقلال القضاء والمفوضيات.
تطور خطة توحيد القوات.
مستوى التمثيل المجتمعي في مؤسسات الانتقال.
مقدار اعتماد السلطة على الدعم الخارجي.
عدد القرارات الاستراتيجية التي اتخذت بلا تفويض.
مدى حرية الإعلام في نقد السلطة الانتقالية.
تكرار المطالبة بتمديد المرحلة.
استخدام اسم الثورة لتبرير إقصاء المعارضين.
فإذا مضى نصف زمن الانتقال من دون إنجاز السجل والعدالة وتوحيد المؤسسات، بينما توسعت الحكومة في التعيينات والاتفاقات الخارجية، فذلك يعني أن الانتقال ينحرف من إعداد الدولة للانتخابات إلى تثبيت سلطة غير منتخبة.
المؤشرات الخارجية والجيوسياسية
تدخل الدولة مرحلة الخطر الخارجي حين تصبح صراعاتها الداخلية جزءًا من تنافس إقليمي ودولي. ومن مؤشرات ذلك:
زيادة الزيارات السرية بين أطراف داخلية وجهات أجنبية.

ظهور تمويل سياسي أو عسكري غير معلوم المصدر.
تحول الإعلام الخارجي إلى دعم طرف سوداني بعينه.
ارتفاع تهريب الموارد عبر الحدود.
تقديم وعود منفردة تتعلق بالموانئ أو المعادن أو القواعد.
دخول أسلحة متطورة لا تتناسب مع قدرات الفاعلين المحليين.
انتقال المفاوضات من الداخل إلى عواصم متعددة متنافسة.
عجز الدولة عن توحيد خطابها الدبلوماسي.
تعامل الجهات الخارجية مع قوى داخلية بوصفها سلطات مستقلة.
ربط وقف الحرب بصراعات لا علاقة مباشرة لها بالمصلحة السودانية.
والاستجابة لا تكون بعزل السودان عن العالم، بل بإعادة العلاقات الخارجية إلى مؤسسات الدولة ومنع احتكارها بواسطة الأفراد والجماعات.
من يرصد هذه المؤشرات؟
لا ينبغي أن يكون الإنذار المبكر وظيفة جهاز أمني منفرد؛ لأن الأزمة سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وإعلامية. كما أن احتكار المعلومات بواسطة الأجهزة قد يحول الإنذار إلى مراقبة للمجتمع بدل حماية الدولة.
المطلوب إنشاء مجلس قومي مستقل للإنذار المبكر واستشراف المخاطر، يضم خبرات في:
العلوم السياسية والاجتماعية.
الاقتصاد والأمن الغذائي.
القوات المسلحة والأمن والشرطة.
الإدارة والقانون.
الإعلام وتحليل المعلومات.
الصحة والبيئة والكوارث.
العلاقات الدولية.
النظم الإحصائية والتقنية.
حل النزاعات والمصالحات المحلية.

ويتلقى المجلس المعلومات من الوزارات والولايات والمحليات والجامعات ومنظمات المجتمع والإدارة الأهلية ومراكز الرصد. ويصدر تقارير دورية، يكون جزء منها متاحًا للرأي العام، بينما تحفظ التفاصيل التي يؤدي نشرها إلى الإضرار بالأمن.

ويجب أن يتمتع المجلس باستقلال يحميه من رغبة الحكومة في إخفاء الأنباء السيئة، وأن يكون ملزمًا بإحالة المخاطر العالية إلى مؤسسات القرار والرقابة.

شبكة إنذار تبدأ من المجتمع

بعض الإشارات لا تصل إلى العاصمة إلا بعد فوات الأوان. فقد يلاحظ المزارعون تغيرًا في حركة الرعاة، أو يلاحظ التجار شراءً غير معتاد للسلع، أو تسمع القيادات المحلية خطابًا جديدًا يدعو إلى العنف، أو تلاحظ النساء انتقال أسر أو أسلحة إلى منطقة ما.

ولهذا تحتاج الدولة إلى شبكات محلية للإنذار، تتصل بالمحليات والولايات والمركز. لكن نجاحها يتطلب ثقة المجتمع؛ فالمواطن لن يبلغ عن الخطر إذا خشي أن تتحول معلوماته إلى وسيلة للانتقام أو الصراع القبلي.

كما يحتاج المجتمع إلى تعلم الفرق بين التحذير والإشاعة. التحذير يقدم واقعة قابلة للتحقق إلى جهة مختصة، أما الإشاعة فتطلق اتهامًا في المجال العام قد يشعل الأزمة التي تزعم التحذير منها.

مستويات الإنذار والاستجابة

يمكن تصنيف المخاطر إلى أربعة مستويات:

المستوى الأول: الاستقرار المشوب بمؤشرات محدودة

تظهر مشكلات منفردة يمكن للمؤسسات العادية معالجتها، وتكون الاستجابة بالمراقبة والإصلاح الإداري.

المستوى الثاني: تصاعد التوتر

تتكرر المؤشرات وتتصل بعضها ببعض، مثل ارتفاع الأسعار مع خطاب سياسي حاد واحتجاجات متزايدة. وتحتاج الدولة هنا إلى فريق مشترك للتحقق والتدخل.

المستوى الثالث: خطر الأزمة

تظهر تعبئة واسعة أو تحركات مسلحة أو تعطيل استراتيجي للإمداد. وتُفعّل خطط الطوارئ والوساطة وحماية المرافق والاحتياطي الاقتصادي.

المستوى الرابع: خطر الانفجار

تتجمع القوات، وتنقطع قنوات الاتصال، ويزداد خطاب الحسم، وتتحول الشائعات إلى نزوح واستعداد مسلح. هنا يجب أن تصبح الأولوية القصوى منع الاشتباك: بالفصل بين القوات، والوساطة المباشرة، والرقابة، وتقييد الحركة العسكرية، وإشراك القيادات الاجتماعية والدينية.

وجود التصنيف يمنع طرفين من الخطأ: التهوين الذي يترك الخطر يتصاعد، والتهويل الذي يجعل الدولة تعالج كل احتجاج باعتباره مؤامرة أمنية.

الإنذار من دون استجابة مجرد أرشيف للخطر

لا قيمة لأفضل التقارير إذا لم ترتبط بقرار. وقد تتلقى القيادة تحذيرات صحيحة، ثم تؤجل العمل بسبب خلاف الاختصاصات أو الخوف من الكلفة السياسية.

لذلك يجب أن تحدد مسبقًا الجهة المسؤولة عن كل نوع من المخاطر، والمدة التي ترد خلالها، والإجراءات التي تتخذها، وطريقة تقييم النتيجة. كما يجب أن تُسأل المؤسسة بعد الأزمة: متى تلقت الإنذار؟ وماذا فعلت؟ ولماذا نجحت أو فشلت؟

المحاسبة هنا ليست للانتقام، بل لمنع تحول التقارير إلى أوراق تحفظ في الأدراج.

القيادة الاستخلافية: العلم قبل القرار

أثبتت الوحدة المضمونية لسورة النمل أن القيادة الراشدة لا تبدأ بالقوة، بل تبدأ بالعلم والإحاطة والقدرة على فهم الواقع. وقد قال سليمان عليه السلام:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ النمل: ١٦.

وقدمت السورة منظومة قيادة متكاملة:

علم يسبق السلطة.

جهاز يتابع الحضور والغياب.

مصدر ميداني يستطيع الوصول إلى ما لم يصل إليه المركز.

قيادة تسمح بوصول الخبر.

تحقق يمنع بناء القرار على الادعاء.

رسالة واضحة تسبق استخدام القوة.

اختبار يكشف طبيعة الطرف المقابل.

تقدير للمآلات.

قوة حاضرة لكنها منضبطة.

اعتراف بالنعمة يمنع غرور التمكين.

القيادة التي لا تسمع إلا التقارير التي تمدحها تُصاب بالعمى المؤسسي. والقيادة التي تخيف مستشاريها تحرم نفسها من المعرفة. أما القيادة الاستخلافية فتبحث عمن يكشف لها مواطن الخلل، لا عمن يثبت لها أنها مصيبة دائمًا.

النملة والإنذار المجتمعي

تكشف قصة النملة صورة أخرى للإنذار المبكر:

﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ النمل: ١٨.

رصدت النملة الخطر، وحددت طبيعته، وخاطبت الجماعة، وقدمت استجابة عملية قابلة للتنفيذ، ولم تنسب إلى الجيش قصدًا لم يثبت؛ فقالت: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾.

هذا نموذج بالغ الدقة في إدارة المخاطر: ملاحظة مبكرة، وتقدير متوازن، وتحذير واضح، وخطة حماية، وامتناع عن تحويل الخطر غير المقصود إلى خطاب عدائي.

وفي مقابل ذلك، قد ترى المجتمعات الخطر ثم تنقسم حول هوية من أطلق التحذير، أو تتهمه بإثارة الخوف، أو تبالغ في تفسير النيات حتى تزيد المواجهة. القيادة المجتمعية الراشدة تحذر من الخطر من غير أن تصنع به عدوًا جديدًا.

الشورى وصناعة البدائل

وقدمت ملكة سبأ صورة للشورى السياسية حين قالت:

﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ النمل: ٣٢.

لم تكن الشورى تنازلًا عن القيادة، بل توسيعًا لمجال المعرفة وتحمل المسؤولية. وعندما قدم الملأ قدرتهم العسكرية، لم تنجر الملكة مباشرة إلى الحرب، بل أدخلت في الحساب آثارها على المدن والمجتمعات.

والقيادة المتعلمة لا تسأل مستشاريها عن خيار واحد، بل تطلب بدائل متعددة، وكلفة كل بديل ومآلاته. ولا يكفي أن يقال إن العملية العسكرية ممكنة؛ يجب أن يُسأل: ماذا يحدث بعدها؟ ومن يدير المدن؟ وما أثرها في المجتمع والاقتصاد؟ وهل تحقق الغاية أم تنتج أخطارًا أكبر؟

كثير من الكوارث لا تنتج عن العجز عن تحقيق القرار، بل عن النجاح في تنفيذ قرار لم تُدرس عواقبه.

صفات القيادة الاستخلافية

تحتاج الدولة المتعلمة إلى قيادة تتصف بجملة من الخصائص:

التواضع المعرفي

أن تعرف أن موقعها لا يمنحها علمًا بكل شيء، وأن خبرًا يأتي من موظف صغير أو مواطن في الأطراف قد يكشف ما غاب عن المركز.

الشجاعة في مواجهة الحقيقة

فبعض القادة يملكون الشجاعة العسكرية، لكنهم لا يملكون شجاعة الاعتراف بالخطأ أو تغيير القرار.

العدل في سماع الخصوم

قد يحمل الخصم معلومة صحيحة، وقد يكشف ما يخفيه الموالون. رفض خبره لمجرد هويته يحرم الدولة من المعرفة.

التمييز بين الدولة والذات

القائد الذي يرى نقده هجومًا على الدولة يحول مؤسساتها إلى أجهزة لحماية صورته، ويمنع التصحيح المبكر.

تقدير المآلات

لا يقاس القرار فقط بنتيجته القريبة، بل بما يفتحه من مسارات. قد يحسم القمع مظاهرة، لكنه يصنع ثورة. وقد تمنع القوة الموازية انقلابًا، لكنها تمهد للحرب.

التدرج والتناسب

لا تبدأ القيادة بأقصى القوة، ولا تستخدم أداة أكبر من الخطر، ولا تحول الخلاف السياسي إلى مواجهة أمنية.

المسؤولية

لا تنسب كل فشل إلى المؤامرة، ولا كل نجاح إلى حكمتها. تعترف بنصيبها من الخطأ وتعرض قراراتها للمراجعة.

حفظ الأمانة

ترى السلطة تكليفًا مؤقتًا، فلا تربط بقاء الدولة ببقائها، ولا تدمر ما لا تستطيع الاحتفاظ به.

دورة التعلم المؤسسي

تعمل الدولة المتعلمة من خلال دورة مستمرة:

الرصد: جمع الإشارات من المؤسسات والمجتمع.

التحقق: تمييز الحقيقة من الإشاعة والتضليل.

التفسير: ربط الوقائع بسياقها وأسبابها.

الاستشراف: بناء سيناريوهات للمآلات المحتملة.

القرار: اختيار الاستجابة الأكثر عدلًا وكفاءة.

التنفيذ: تحديد المسؤوليات والموارد والوقت.

التقييم: قياس النتيجة الفعلية لا الاكتفاء بتقرير النجاح.

التصحيح: تعديل القرار عند ظهور الخطأ.

حفظ الذاكرة: توثيق الدرس وإدخاله في القواعد والتدريب.

إذا غابت الحلقة الأخيرة، تكرر المؤسسة الخطأ بعد تغير الأشخاص. وإذا غاب التقييم، تحولت الخطط إلى احتفالات بالإنجاز. وإذا غاب التحقق، أصبح القرار أسير الإشاعة. وإذا غابت الشورى، صار تفسير القائد هو الحقيقة الوحيدة.

الذاكرة المؤسسية ومنع تكرار الخطأ

عانت الدولة السودانية من ضعف الذاكرة المؤسسية؛ إذ تتعامل كل حكومة مع الدولة كأنها بدأت معها. تلغي السياسات، وتغير القيادات، وتهمل الأرشيف، وتستبعد الخبرات، ثم تعيد اكتشاف المشكلات نفسها.

والدولة المتعلمة توثق تجاربها، بما فيها الإخفاقات. تحتاج إلى سجلات للقرارات الكبرى، ودراسات لأسباب فشل الانتقالات، وتحقيقات مهنية في الانقلابات والحروب، وتقارير عن أداء اتفاقات السلام وبرامج الدمج.

ولا ينبغي أن تُكتب هذه الذاكرة بواسطة المنتصر وحده؛ لأن المنتصر يميل إلى جعل التاريخ شهادة لبراءته. تُبنى الذاكرة من وثائق الأطراف وشهادات الضحايا والفاعلين والخبراء، وتُتاح للبحث العام وفق مقتضيات الأمن والخصوصية.

مؤشرات لقياس الدولة المتعلمة

يمكن معرفة ما إذا كانت الدولة تتعلم من خلال أسئلة عملية:

هل تغير قرارًا بعد ظهور دليل جديد؟

هل يُرقّى من يكشف الخلل أم يُعاقب؟

هل تنشر المؤسسات تقارير الإخفاق كما تنشر الإنجاز؟

هل توجد مراجعة مستقلة للسياسات الكبرى؟

هل تحفظ الدولة خبراتها بعد تغير الحكومة؟

هل يُسمح للجامعات ومراكز البحث بالوصول إلى البيانات؟

هل تُحوّل الدروس المستفادة إلى قوانين وتدريب؟

هل يستمر الخطأ نفسه تحت القيادات المتعاقبة؟

هل تستطيع جهة رقابية مساءلة أصحاب القرار؟

هل يملك المواطن معلومات تكفي لتقييم الأداء؟

إذا كانت الدولة تخفي البيانات، وتعتبر الاعتراف بالخطأ ضعفًا، وتستبدل الخبراء بالموالين، فهي دولة تكرر ولا تتعلم مهما كثرت لجانها وتقاريرها.

المجتمع المتعلم

كما تحتاج الدولة إلى التعلم، يحتاج المجتمع كذلك إلى مراجعة ذاكرته وسلوكه. فالمجتمع الذي يكرر الاحتفاء بكل انقلاب أو ثورة ثم يرفض دراسة نتائجها لا يتعلم من تاريخه؛ وإنما يحوله إلى أناشيد وخصومات.

والمجتمع المتعلم لا يكتفي بسؤال من خان الثورة، بل يسأل: لماذا كانت الثورة قابلة للاختطاف؟ ولا يكتفي بإدانة الحرب، بل يسأل: كيف قبلنا تعدد الجيوش؟ ولا يلوم الخارج وحده، بل يراجع الأبواب التي فتحها الداخل.

ويظهر تعلم المجتمع حين:

يتراجع عن تقديس القادة.

يميز بين الشعار والبرنامج.

يتحقق من الأخبار.

يحاكم فريقه بالمعيار نفسه الذي يحاكم به خصمه.

يرفض شراء المنهوبات.

يحمي المال العام.

يقدم الكفاءة على القرابة.

يقاوم خطاب الكراهية.

يرفض استخدامه وقودًا بلا معرفة بالهدف والمآل.

يشارك في الانتخابات والرقابة والعمل المحلي.

فالقيادة الرديئة لا تعيش في مجتمع يراقبها طويلًا، والنخبة التي تفشل وتعود بالخطاب نفسه لا تستطيع الاستمرار إلا إذا كان المجتمع مستعدًا لنسيان تجربته.

من الإنذار إلى الوقاية

الغاية من المؤشرات ليست نشر الخوف، بل تمكين المجتمع والدولة من الفعل المبكر. فإذا ظهر احتكار للسلع، تتحرك أجهزة الاقتصاد قبل اتساع النقص. وإذا تصاعد خطاب الكراهية، تتحرك القيادات الاجتماعية والقانونية والإعلامية. وإذا تحركت قوات متنافسة، تُفعل وساطة وفصل ميداني قبل الطلقة الأولى.

والوقاية أقل كلفة من العلاج، لكنها أصعب سياسيًا؛ لأن نجاحها يمنع الحدث، فلا يرى الناس الكارثة التي جرى تجنبها. أما بعد وقوع الانفجار، فتظهر البطولات وتُصرف الأموال، مع أن الفشل الحقيقي كان في السماح للأزمة بأن تصل إلى تلك المرحلة.

ولهذا تحتاج الدولة إلى ثقافة تكافئ من يمنع الأزمة، لا من يتدخل بعد انفجارها فقط.

وقصارى القول إن الدولة المتعلمة هي الدولة التي ترى قبل أن تنفجر الأزمة، وتتحقق قبل أن تحكم، وتتشاور قبل أن تقرر، وتقدر المآلات قبل أن تستخدم القوة، وتعترف بالخطأ قبل أن يتحول إلى كارثة.

وتحتاج هذه الدولة إلى منظومة إنذار ترصد السياسة والمجتمع والاقتصاد والسلاح والمؤسسات والتدخل الخارجي في صورة واحدة، وإلى قيادة استخلافية لا تعاقب حامل الخبر، ولا تحتكر المعرفة، ولا تخلط بين حماية الدولة وحماية موقعها.

لكن المنظومة لن تنجح إذا بقي المجتمع خارجها؛ فهو أول من يرى كثيرًا من الإشارات، وهو المجال الذي تنتشر فيه الإشاعة والعصبية أو تُقاومان. وكما يسهم المجتمع في صناعة الدايلما، فإنه يملك أن يكون خط الدفاع الأول ضدها.

وبهذا يكتمل الانتقال من تشخيص الحدث إلى معرفة سننه، ومن معرفة السنن إلى بناء آليات الوقاية. فلم يعد السؤال: كيف نسقط الحاكم؟ بل كيف نمنع إنتاج الحكم الفاشل؟ ولم يعد السؤال: كيف نوقف الحرب بعد وقوعها؟ بل كيف نقرأ مقدماتها ونقطع مساراتها؟ ولم يعد السؤال: من ينتصر في الصراع؟ بل كيف تنتصر الدولة على أسباب انهيارها؟

وهنا نصل إلى الخاتمة العامة: من تغيير الحكام إلى بناء الدولة المستخلفة.

الخاتمة العامة

من تغيير الحكام إلى بناء الدولة المستخلفة

بدأ هذا الكتاب من سؤال بدا في ظاهره أمنيًا محدودًا: ماذا يحدث عندما تُضعف الدولة بعض مؤسساتها الحامية، وتقوي في الوقت نفسه قوة موازية، وتمنحها موقعًا عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا متقدمًا؟

لكن النظر خلف الحدث كشف أن المسألة لم تكن متعلقة بمؤسسة حُلّت، أو حرس رئاسي أدى واجبه في لحظة حرجة، أو قوة عسكرية توسعت خارج إطارها الأول؛ وإنما كانت متصلة بالسؤال الذي لازم السودان منذ الاستقلال: هل نملك دولة تدير الصراع، أم نملك قوى تتصارع على دولة لم يكتمل بناؤها؟

ومن مقال "**خذ العبرة من الحرس الرئاسي**" انفتح البحث على الطريق الذي قاد إلى الحرب: من تراجع المؤسسات إلى تعدد مراكز القوة، ومن الشراكة السياسية المرتبكة

إلى ازدواج السلطة، ومن ازدواج السلطة إلى المعضلة الأمنية، ومن المعضلة الأمنية إلى المواجهة المفتوحة.

كما أعاد مقال "**معضلة الثورات السودانية**" السؤال إلى جذوره: هل كانت الثورات السودانية تعبيرًا عن إرادة شعبية خالصة، أم صناعة نخب ومراكز خارجية استخدمت الجماهير للوصول إلى السلطة؟

وقد أثبتت الدراسة أن السؤال بصيغته الثنائية لا يكفي. فالثورات لم تكن اختلاقًا كاملًا، ولم تكن كذلك حركة شعبية نقية مستقلة عن التنظيم والاستثمار. قد تكون قامت على غضب حقيقي ومعاناة واقعية في بعض الجوانب، لكن هذه المعاناة كانت في بعض المراحل تُضاعف عمدًا، وكان الغضب كثيرا ما يصنع ثم يُوجَّه، وكانت النتائج تُرتب بواسطة قوى أكثر تنظيمًا ومعرفة بما تريد.

فالشعب لم يخرج بلا أسباب، لكن الأسباب الظاهرة لم تكن دائمًا كل الحقيقة. والنخب لم تصنع الغضب من عدم، لكنها عرفت كيف تستثمره. والخارج لم يخلق الضعف السوداني، لكنه دخل من شقوق صنعها الداخل. والحكام لم يكونوا وحدهم صانعي الدايلما، فقد ساهمت فيها الأحزاب والجماعات المسلحة والمؤسسات والمجتمع.

الثورة بين الحقيقة والهندسة

تكمن الحقيقة الأولى التي انتهى إليها الكتاب في ضرورة الفصل بين ثلاثة مستويات:

أسباب الأزمة.

عملية تفجير الغضب.

هندسة النتائج.

قد يكون السبب اقتصاديًا حقيقيًا ناتجًا عن فشل الحكم، ثم تتدخل قوى لزيادة حدته. وقد يثور الناس بإرادتهم، ثم تتولى مجموعات محدودة التحدث باسمهم. وقد يسقط النظام بفعل ضغط جماهيري واسع، ثم تُصاغ ترتيبات الحكم الجديد داخل دائرة لا تمثل معظم من خرجوا إلى الشارع.

وبذلك لا تنفي هندسة النتائج عفوية الغضب، كما لا تمنح عفوية الغضب شرعية تلقائية لكل من تولى قيادة الثورة أو ورث سلطتها.

هذه التفرقة تحرر الوعي من روايتين متقابلتين:

رواية تنزه الثورة وكل من انتسب إليها، وتجعل مساءلتها عداءً للشعب.
ورواية تعتبر كل احتجاج مؤامرة، وتعفي السلطة من مسؤولية الفشل الذي صنع بيئة الثورة.
الرؤية السننية ترفض الروايتين؛ لأن الأولى تعمي المجتمع عن الاختطاف، والثانية تعمي الحكم عن أسبابه الداخلية.

صناعة المعاناة ليست تفسيرًا تآمريًا

كشفت الشواهد التي تناولها الكتاب أن المعاناة يمكن أن تتحول إلى أداة سياسية. وما ورد في "كلمة العدد" التي كتبها الدكتور جلال علي لطفي الدقير في مجلة "الدستور" الصادرة في لندن، في عددها التاسع والخمسين لعام ١٩٨٦، عن بعض أساليب الضغط الاقتصادي على نظام مايو، يمثل شهادة من داخل المجال القيادي للمعارضة. فشراء السلع التموينية والوقود، وتعطيل بعض مداخل الإنتاج، والتخلص من مواد يحتاج إليها المواطنون، لم يكن مجرد نشاط اقتصادي، بل وسيلة لزيادة الضائقة حتى تتحول إلى غضب سياسي.
كما كشفت شهادة عبد الواحد محمد نور أن الحرب لا تستهدف المواقع العسكرية وحدها، بل تستنزف موارد الدولة وتحول الميزانية إلى الإنفاق العسكري، حتى يشعر المجتمع بالضغط الاقتصادي. وقد اعتبر ذلك أثرًا فاعلًا في إضعاف حكومة الإنقاذ.
ولا تعني هذه الشواهد أن أزمات مايو أو الإنقاذ كانت كلها مصنوعة بالكامل. فقد كانت هناك بعضا من الاختلالات والسياسات الخاطئة التي تصاحب أي تجربة بشرية. لكن أهميتها أنها تكسر الصورة التي تفترض أن المعاناة ناتج طبيعي بريء دائمًا، وتكشف أن حياة المواطن قد تُستخدم ساحةً للصراع بين الحكم ومعارضيه.
وعندما تُشترى السلع لإخفائها، أو يُعطل الإنتاج، أو تُستنزف الموارد بالحرب، يصبح المواطن هو الطرف الذي يدفع ثمن معركة لم يختر أدواتها. ثم يُستدعى إلى الشارع بوصفه صاحب الثورة، بينما يظل تحديد نتائجها في يد النخب.
الدولة ليست النظام

من أخطر أخطاء السياسة السودانية عدم التمييز بين الدولة والنظام الحاكم. فالنظام مؤقت، أما الدولة فهي المجال المشترك بين الحكومات والأجيال. ومعارضة النظام حق، لكن إضعاف الدولة ليس حقًا سياسيًا.

وقد سارت بعض المعارضات في طريق استهداف قدرة الدولة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، ظنًا أن كل ما يضعف الحكومة يقرب لحظة سقوطها. وفي المقابل استخدمت بعض الحكومات مؤسسات الدولة لحماية الحزب والحاكم، حتى اختلطت المؤسسة بالنظام وأصبح الدفاع عنها يبدو دفاعًا عن السلطة.

ونشأت دائرة مدمرة:

تسيّس الحكومة المؤسسة.

فتستهدفها المعارضة باعتبارها مؤسسة النظام.

وتسقط الحكومة.

فتُفكك المؤسسة أو تُطهّر سياسيًا.

ثم تملؤها القوى الجديدة بأنصارها.

فتأتي معارضة جديدة وتتعامل معها بالطريقة نفسها.

وفي كل دورة يتغير المستفيد، بينما تخسر الدولة خبرتها وذاكرتها وقوميتها.

إن من يعارض الحكومة بإحراق مقدرات الدولة يشبه من يريد إخراج ساكن من منزل بإحراق المنزل كله. قد يخرج الساكن، لكن المنتصر لا يجد بيتًا يحكمه.

المجتمع شريك في إنتاج الدايلما

لم يعد ممكنًا بعد هذه الدراسة إبقاء المجتمع داخل سياج البراءة. فالوحي لم يجعل التغيير متعلقًا بالحكام وحدهم، وإنما قال تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ الرعد: ١١.

والمجتمع السوداني، إلى جانب تضحياته ومقاومته، شارك في إنتاج أزمته حين قدم العصبية على الكفاءة، وبرر الانقلاب إذا جاء بفريقه، وسكت عن الظلم الواقع على خصمه، وقدس القائد، وتسامح مع الفساد الصغير، واختزل الثورة في لحظة إسقاط الحكم.

كما ساهم في تزييف وعيه حين قبل الأخبار التي توافق انتماءاته بلا تحقق، وحين حول وسائل التواصل إلى ساحات للتخوين، وحين منح القوى السياسية تفويضًا عاطفيًا مفتوحًا، ثم اكتشف أنها تفاوضت على نصيبها في السلطة.

ولم يكن نهب الدولة والممتلكات في الحرب فعل المقاتلين وحدهم؛ فقد وجدت المنهوبات من يشتريها ويخفيها ويتعامل معها، ونشأ اقتصاد اجتماعي يمد الجريمة بسوقها. ولم تكن العصبيات المسلحة فعل القيادات وحدها؛ فقد وجدت جماعات تقدم الأبناء والغطاء والتبرير.

لا تتساوى مسؤولية المواطن مع مسؤولية صاحب القرار والسلاح، لكنها لا تنعدم. فالمسؤولية تتناسب مع القدرة والعلم والأثر، لكنها تشمل الجميع.

ومن دون إدخال المجتمع في النموذج لا يمكن تفسير استمرار النخب نفسها، ولا عودة الأدوات نفسها، ولا قدرة كل فريق على حشد جماعته خلف ممارسات سبق أن أدانها.

الثورة التي لا تغير المجتمع تعيد إنتاج الحكم

أسقط السودان حكومات متعددة، لكنه لم يغير بالقدر الكافي الثقافة التي تنتج الحكم. ظلت الأحزاب تطالب بالتداول وهي لا تمارسه داخلها، وتدعو إلى الشورى بينما تتحكم فيها زعامات ممتدة، وترفض التمكين حين يفعله الآخرون ثم تمارسه عند وصولها إلى السلطة.

وظلت الجماعات السياسية ترى الدولة بوصفها غنيمة للمنتصر، لا أمانة تتعاقب على إدارتها الحكومات. ولذلك كان كل انتقال يبدأ بإزالة آثار السابق، ثم ينتهي إلى إنشاء آثار جديدة يحتاج اللاحق إلى إزالتها.

إن تغيير الحاكم من غير تغيير علاقة المجتمع بالسلطة يشبه تغيير السائق مع إبقاء الطريق المعطوب والمركبة المختلة. قد يختلف أسلوب القيادة، لكن النهاية تظل قريبة. ولهذا لم تكن مشكلة السودان ندرة الثورات، بل ضعف التحول الذي يليها. ولم تكن في عجز السودانيين عن إسقاط الأنظمة، بل في عدم تحويل طاقة الإسقاط إلى قواعد ومؤسسات.

من التنازع إلى ذهاب الريح

كشف المنظور السنني أن التنازع ليس مجرد خلاف سياسي، بل آلية لفقدان القوة:

﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ الأنفال: ٤٦.

وقد ذهبت ريح الدولة عندما تحول الاختلاف إلى صراع صفري، ورأى كل فريق أن وجوده لا يكتمل إلا بإقصاء الآخرين. واستُدعي الجيش لحسم خلاف المدنيين، واستعان مدنيون بعسكريين ضد مدنيين آخرين، وبحث عسكريون عن واجهات مدنية، وتحالفت قوى داخلية مع جهات خارجية.

ثم انتقل التنازع من الأحزاب إلى المؤسسات، ومن المؤسسات إلى الأجهزة العسكرية، ومن السياسة إلى المجتمع. وعندما حمل كل طرف مشروعه إلى قوة مسلحة، أصبحت الحرب كامنة داخل الشراكة نفسها.

لم تبدأ الحرب بالطلقة الأولى التي اطلقها التمرد فقط، بل بدأت عندما قُبل مبدأ تعدد الجيوش، وعندما أُعطي السلاح حقًا سياسيًا، وعندما تأجل الدمج، وعندما ظن بعض المدنيين أنهم يستطيعون استخدام قوة مسلحة لموازنة أخرى.

القوة الموازية ليست ضمانة للدولة

أثبتت التجربة أن موازنة القوة بالقوة خارج القانون لا تحمي الدولة. قد تمنع مركزًا عسكريًا من الانفراد مؤقتًا، لكنها تنشئ مركزًا آخر يطلب نصيبه من القرار، ثم يتوسع في الاقتصاد والعلاقات الخارجية والتجنيد.

وحين تتساوى أو تتقارب القدرات، تبدأ المعضلة الأمنية. يرى كل طرف استعداد الآخر تهديدًا، فيزيد استعداده، فيرد الآخر بالمثل. وتتراجع الثقة حتى يصبح إطلاق النار أقرب من التراجع؛ لأن كل طرف يخشى أن يكون من يتراجع أولًا هو من يُهزم.

والدرس الواضح هو أن الدولة لا تُحمى بتقسيم القوة المشروعة، بل بوحدتها وإخضاعها للدستور. جيشان لا يصنعان توازنًا مستقرًا، وإنما يصنعان سيادتين تنتظران لحظة الصدام.

لكن الجيش الواحد لا يكفي إذا كان مسيسًا أو حزبيًا أو متداخلًا مع الاقتصاد. المطلوب مؤسسة قومية مهنية قوية داخل وظيفتها، خاضعة للدستور، لا دولة عسكرية ولا دولة بلا قوة.

الانتقال ليس حكمًا كامل الدسم

كشفت التجربة أن المرحلة الانتقالية قد تتحول من جسر إلى إقامة دائمة. فالقوى التي تصل إلى الحكم بلا انتخابات تميل إلى تأجيل اللحظة التي تختبر فيها وزنها الحقيقي. وتتوسع في التعيينات والتشريعات والاتفاقات، وتقدم نفسها بوصفها الممثل الشرعي للثورة. فإذا اعترض المجتمع قيل إن الانتقال يحتاج إلى الحماية، وإذا طُلبت الانتخابات قيل إن الظروف لم تنضج، وإذا نُقدت القرارات عُد النقد تهديدًا للمكاسب الثورية.

لكن الثورة لا تمنح تفويضًا أبديًا، والتضحية لا تلغي حق المجتمع في الاختيار، والمرحلة الانتقالية لا يجوز أن تكون سلطة بلا رقابة.

ولذلك قرر الكتاب ضرورة إحاطة الانتقال بثلاثة قيود: **مدة محددة، ومهام محددة، ومؤسسات رقابية مستقلة.** فلا يمدد المستفيدون لأنفسهم، ولا تُستخدم المرحلة لإعادة تشكيل الدولة وفق برنامج فصيل، ولا تجتمع السلطات في يد جهة لم ينتخبها الشعب.

الظلم يرتد بأدواته

أكدت سنة الجزاء من جنس العمل أن الوسائل الظالمة لا تقف عند الخصم الذي وُجهت إليه. من يشرعن الفصل السياسي سيتعرض له، ومن يضعف القضاء لن يجده حين يحتاج إليه، ومن يستخدم الخارج ضد خصمه يفقد جزءًا من قراره، ومن ينشئ قوة موازية يفتح أمامها طريقًا لمنازعته.

لقد تعاملت النخب السودانية طويلًا مع الأدوات باعتبارها محايدة: الانقلاب يصبح مشروعًا إذا جاء بها، والتمكين ضرورة إذا مارسته، والضغط الاقتصادي نضالًا إذا أضعف خصمها، والتدخل الخارجي مساندة دولية إذا رجح كفتها.

لكن الأداة تحفظ منطقها، ولا تحفظ مالكها. تنتقل إلى يد الخصم وتعمل بالطريقة نفسها. ولهذا كان الجزاء من جنس العمل سياسيًا ومؤسسيًا قبل أن يكون وعظًا أخلاقيًا.

الخارج يدخل من أبواب الداخل

لم ينكر الكتاب أثر الجهات الخارجية في صناعة الصراعات ودعم القوى وتحريك الملفات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية. فالسودان بموقعه وموارده وموانئه ومياهه وحدوده موضع تنافس لا يمكن تجاهله.

لكن اختزال الأزمة في الخارج يمنح الداخل براءة لا يستحقها. فالجهة الخارجية لا تنشئ بسهولة حزبًا متنازعًا أو جيشًا موازيًا أو اقتصادًا هشًا أو عصبية قبلية إذا لم تجد مادة داخلية قابلة للاستثمار.

الخارج يمول، لكن الداخل يقبل التمويل.

الخارج يسلح، لكن الداخل يحمل السلاح.

الخارج يضغط، لكن الداخل يستدعيه.

الخارج يصوغ المبادرات، لكن النخب تمنحه حق تحديد مستقبل الدولة.

ومن ثم فإن حماية السيادة تبدأ بإغلاق الأبواب الداخلية: شفافية التمويل، ووحدة العلاقات الخارجية، ومنع القوى العسكرية والحزبية من بناء محاورها الخاصة، وإخضاع الاتفاقات الاستراتيجية لمؤسسات الدولة.

من الحدث إلى السنة

لم يكن هدف الكتاب إعادة سرد تاريخ الثورات والانقلابات، بل الانتقال من الحدث إلى السنة، ومن السنة إلى الآلية، ومن الآلية إلى نموذج تفسيري ووقائي.

وقد تحرك البناء المعرفي عبر السلم الآتي:

النص، ثم المفهوم، ثم النسق، ثم السنة، ثم الآلية السننية، ثم القانون، ثم النموذج، ثم النظرية، ثم العلم.

فالنص يؤسس الرؤية، والمفهوم يحدد المعنى، والنسق يربط المعاني، والسنة تكشف العلاقة المتكررة، والآلية تفسر كيفية عملها، والقانون يصوغ انتظامها، والنموذج يجمع العوامل، والنظرية تفسر مجالًا أوسع، والعلم يبني معرفة تراكمية قابلة للتطبيق والمراجعة.

وبهذا لم تُستخدم الآيات لتزيين تحليل سياسي مكتمل سلفًا، بل استُخرجت منها مفاتيح للفهم: التغيير، والتنازع، والتداول، والمدافعة، والظلم، والشورى، والتحقق، وتقدير المآلات، وضبط القوة، وأمانة الاستخلاف.

سورة النمل ونموذج القيادة والدولة

قدمت الوحدة المضمونية لسورة النمل أساسًا متكاملًا لفهم القيادة والسلطة.

بدأ سليمان عليه السلام بالعلم قبل القوة، وأدار منظومة لا فردًا معزولًا، وتابع الغياب، واستمع إلى مصدر ميداني صغير، ولم يقبل خبره بلا تحقق. ثم بعث الرسالة قبل استخدام القوة، واختبر الموقف، وأظهر القدرة من غير اندفاع إلى الحرب، وربط التمكين بالشكر لا بالغرور.

وقدمت النملة نموذج الإنذار المبكر: رصدت الخطر، وحللت الموقف، وحذرت المجتمع، وقدمت استجابة عملية، ولم تنسب إلى الجيش قصدًا عدائيًا لم يثبت.

وقدمت ملكة سبأ نموذج الشورى وتقدير المآلات؛ فلم تنفرد بالقرار، ولم تنجر خلف الاستعداد العسكري للملأ، بل نظرت إلى ما تفعله الحرب بالمدن وأهلها.

ومن هذه الوحدة برزت خصائص الدولة المستخلفة:

العلم قبل القرار.

المؤسسة قبل الفرد.

المعلومة قبل الحكم.

التحقق قبل التعبئة.

الشورى قبل القطع.

الرسالة قبل القوة.

تقدير المآلات قبل الفعل.

العدل قبل التمكين.

الشكر بعد القدرة.

التعلم بعد التجربة.

وهذه ليست قيمًا وعظية معلقة فوق الواقع، بل قواعد لبناء القرار السياسي والعسكري.

النموذج السنني للدايلما السودانية

انتهى الكتاب إلى أن مسار الانزلاق يمكن تلخيصه في السلسلة التالية:

ضعف تأسيسي يطول بقاؤه، فتفشل السلطة في معالجة أسبابه، وتتراكم المظالم، ويشتد التنازع بين النخب. ثم تُضاعف المعاناة الموضوعية بأفعال سياسية واقتصادية وعسكرية، ويُعاد تفسيرها داخل خطاب تعبوي أحادي، فتخرج الجماهير بغضب حقيقي.

يسقط رأس الحكم، لكن البنية التي صنعت الأزمة تبقى. ثم تتنافس القوى على تمثيل الثورة، وتتحول المرحلة الانتقالية إلى محاصصة، وتُفكك مؤسسات باسم الإصلاح، وتتوسع قوة موازية، ويزداد الخوف بين مراكز السلاح.

ثم تنشأ المعضلة الأمنية، وتتدخل الجهات الخارجية، وتنطلق الحرب. ومع الحرب تتفكك الإدارة والاقتصاد والمجتمع، وتظهر سلطات الأمر الواقع، وينتقل المواطن من حماية الدولة إلى حماية الجماعة.

وهكذا:

أزمة الحكم تتحول إلى أزمة شرعية، وأزمة الشرعية إلى ازدواج سلطة، وازدواج السلطة إلى ازدواج قوة، وازدواج القوة إلى حرب، والحرب إلى انهيار الدولة.

ولا تعمل هذه السلسلة آليًا؛ إذ يمكن قطعها في أي مرحلة إذا وجدت قيادة واعية ومؤسسات فاعلة ومجتمع متماسك. لكن تجاهل المقدمات يجعل النهاية أكثر ترجيحًا.

من إسقاط النظام إلى منع إنتاجه

السؤال الأكثر نضجًا ليس: كيف نمنع حاكمًا بعينه من العودة؟ بل: كيف نمنع إنتاج حاكم يمارس الأخطاء نفسها؟

ويبدأ ذلك من الحزب الذي يمارس التداول داخله، والمؤسسة التي تقدم الكفاءة، والمجتمع الذي يرفض الواسطة، والإعلام الذي يتحقق، والجيش الذي يبتعد عن التحالفات الحزبية، والمعارضة التي تفصل بين إسقاط الحكومة وتخريب الدولة.

فإذا بقي المجتمع يمجد القوة، والأحزاب تقدس الزعامات، والدولة تكافئ الولاء، والنخب تستدعي الخارج، فإن تغيير الأسماء لن ينتج نظامًا مختلفًا.

ولا يمكن بناء دولة عادلة بمجتمع يطلب القانون لخصمه والاستثناء لنفسه، ولا بناء حكم شوروي بأحزاب مستبدة، ولا بناء سلام بمكافأة حاملي السلاح، ولا حماية السيادة بقوى متعددة الولاءات.

من الدولة الحارسة للحكم إلى الدولة المتعلمة

الدولة المستخلفة ليست دولة دينية بالمعنى الذي يمنح الحاكم قداسة، ولا دولة أيديولوجية تحتكر تفسير الوحي، ولا دولة عسكرية تساوي بين القوة والحق. إنها دولة

تتلقى من الوحي ميزان القيم والسنن والمقاصد، وتستخدم العقل والخبرة والمعرفة في تنزيلها على الواقع.

وهي دولة تتعلم؛ ترصد مؤشرات الخطر، وتتحقق من المعلومات، وتستشرف المآلات، وتتخذ القرار، وتقيس نتيجته، وتعترف بالخطأ، وتحفظ الدرس في مؤسساتها.

ولا تعاقب من يحمل إليها خبرًا لا تحبه، ولا تحول الأجهزة الأمنية إلى وسائل لحجب الواقع عن القيادة، ولا تجعل الاعتراف بالإخفاق ضعفًا. فالقائد الذي لا يسمع الحقيقة في وقتها سيسمع صوت الانهيار بعد أن يصبح الإصلاح أصعب.

شروط الخروج من الدايلما

يتطلب الخروج تحولًا في بنية الدولة والمجتمع، يقوم على مجموعة من الالتزامات:

الفصل بين الدولة والحكومة، فلا تُستهدف مؤسسات الوطن في الصراع على السلطة.

بناء جيش قومي واحد، وقيادة واحدة، وعقيدة عسكرية واحدة، وميزانية واحدة.

منع الأحزاب والجماعات من امتلاك أجنحة أو تحالفات مسلحة.

إعادة بناء الخدمة المدنية على الكفاءة والقانون، لا على دورات التمكين والتفكيك.

صياغة عقد وطني يحدد هوية الدولة، وتداول السلطة، وتوزيع الموارد، وعلاقة المركز بالأقاليم.

جعل الفترة الانتقالية محددة المدة والمهام وخاضعة للرقابة.

حماية الاقتصاد ومرافق الإنتاج والإمداد من الاستخدام السياسي.

إخضاع التمويل والعلاقات الخارجية للشفافية والسيادة القومية.

إقامة عدالة تحاسب الأفعال ولا تعاقب الهويات والانتماءات.

بناء منظومة للإنذار المبكر تشمل الدولة والمجتمع.

إدخال التربية على المسؤولية الوطنية والتحقق من المعلومات في التعليم والإعلام.

نقل المجتمع من تقديس القائد إلى مراقبته، ومن انتظار المنقذ إلى المشاركة في بناء الدولة.

الدولة المستخلفة

الاستخلاف لا يعني امتلاك الأرض والسلطة، بل تحمل أمانتهما. والحاكم المستخلف لا يقول: هذه دولتي، وإنما يدرك أنه مؤتمن عليها إلى حين. والمجتمع المستخلف لا

ينهب المال العام بحجة غياب الحكومة؛ لأنه يعلم أن المال أمانة الأمة. والجيش المستخلف لا يستخدم سلاحه لامتلاك القرار السياسي؛ لأنه مؤتمن على حماية الدولة. والاستخلاف ينقل معنى النجاح من البقاء في السلطة إلى أداء الأمانة، ومن هزيمة الخصوم إلى إقامة العدل، ومن توسيع النفوذ إلى إعمار الأرض وحفظ الإنسان.

وقد يسقط حاكم وهو ناجح في ميزان الاستخلاف إذا أدى أمانته وترك مؤسسات أقوى منه، وقد يبقى آخر طويلًا وهو فاشل إذا ربط الدولة بشخصه وتركها تنهار بعده.

الدولة المستخلفة هي التي يستطيع الحاكم مغادرتها من غير أن تسقط، ويستطيع الحزب خسارة الانتخابات من غير أن يحمل السلاح، ويستطيع المواطن نقد القيادة من غير أن يُتهم بخيانة الوطن.

السودان الممكن

ليس السودان محكومًا بتاريخه، لكنه لن يخرج منه إذا استمر في إنكار دروسه. وقد كشفت الحرب مقدار الخراب، لكنها كشفت كذلك طاقات المجتمع على التضامن والإغاثة وتنظيم الحياة في غياب المؤسسات. وهذه الطاقة يمكن أن تصبح أساسًا للبناء إذا انتقلت من الاستجابة المؤقتة إلى التنظيم المستدام.

ويمتلك السودان أرضًا وموارد وموقعًا وتنوعًا وخبرات واسعة في الداخل والخارج. لكن الموارد لا تعمر الوطن وحدها، والجغرافيا لا تصنع الدولة، وكثرة المتعلمين لا تنتج قيادة راشدة تلقائيًا.

تحتاج هذه الإمكانات إلى نسق من العدل والمعرفة والمؤسسات. فالبلاد الغنية التي تفتقر إلى الدولة تتحول مواردها إلى موضوع حرب، بينما تستطيع الدولة العادلة تحويل التنوع والموارد إلى عمران مشترك.

والمستقبل لا يبدأ فقط بعد توقف الحرب، بل يبدأ من الطريقة التي نفهم بها أسبابها. فإذا اختصرناها في خيانة شخص أو مؤامرة جهة، فسوف نغير الأشخاص ونبقي الآليات. أما إذا رأينا شبكة المسؤوليات والسنن، أمكن تفكيكها وإعادة بناء الدولة على أسس مختلفة.

وقصارى القول

إن مأساة السودان لم تكن في أن شعبه لم يثر، بل في أنه ثار مرارًا من غير أن يغير دائمًا الشروط التي تعيد إنتاج الاستبداد. ولم تكن في غياب النخب، بل في تنازع نخب جعلت الوصول إلى الحكم أسبق من بناء الدولة. ولم تكن في ضعف الجيش وحده أو قوته وحدها، بل في تسييس القوة وتعدد مراكزها. ولم تكن في الخارج وحده، بل في الداخل الذي فتح أبوابه. ولم تكن في الحكام وحدهم، بل في مجتمع شارك أحيانًا في صناعة من ولاهم عليه، ثم وضع نفسه في مقعد الضحية وحدها.

وقد استخدمت الجماهير وقودًا لأنها امتلكت الغضب ولم تمتلك دائمًا تنظيم اليوم التالي. وصُنعت المعاناة لأن الدولة لم تبنِ اقتصادًا محصنًا ومعلومات مفتوحة. واختُطفت الثورات لأن المجتمع منح بعض النخب حق الحديث باسمه بلا تفويض ولا رقابة. واندلعت الحرب لأن تعدد القوة جرى تطبيعه حتى أصبح الانفجار نتيجة مؤجلة. ولا يكون الخروج بثورة أخرى تعيد الدورة، ولا بانقلاب يعد بالخلاص، ولا بانتصار عسكري يترك أسباب الحرب قائمة، ولا باتفاق محاصصة بين حاملي السلاح. يكون الخروج حين يصبح بناء الدولة غاية تسبق امتلاك السلطة، وحين يتفق السودانيون على أن الوطن ليس جائزة للفريق الغالب.

عندئذ ينتقل السؤال من: من يحكم السودان؟ إلى: كيف يُحكم السودان بالعدل والعلم والمؤسسات؟

وينتقل المجتمع من الوقود إلى الفاعل الواعي، والجيش من الحكم إلى حماية الدولة، والحزب من التمكين إلى التداول، والمعارضة من إنهاك الوطن إلى إصلاحه، والسلطة من الاستيلاء إلى الاستخلاف.

وحين تقوم الدولة على العلم قبل القوة، والمعلومة قبل القرار، والشورى قبل القطع، والعدل قبل التمكين، والمؤسسة قبل الفرد؛ لن تكون الثورة هدمًا متكررًا، بل تصحيحًا داخل نظام قادر على التعلم.

وهذا هو التحول الذي يحتاج إليه السودان: ألا ينجح مرة أخرى في تغيير الحاكم ويفشل في تغيير قواعد الحكم، بل أن ينتقل نهائيًا من دايلما الثورة والانقلاب والحرب إلى بناء الدولة المستخلفة؛ دولة لا تبحث عن رجل ينقذها، وإنما تبني مؤسسات تمنع أي رجل أو حزب أو جيش أو جماعة من امتلاكها.

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ١٨٠ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ١٨١ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ١٨٢﴾

قائمة المصادر والمراجع

رُتبت المراجع موضوعيًا لتيسير الرجوع إليها. وترد بيانات المصادر الأولية غير المكتملة بالقدر الذي تسمح به النسخ المحفوظة، مع بيان ما يحتاج إلى استكمال في طبعة لاحقة.

١. الوثائق والاتفاقات والتقارير الرسمية

٢. اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. نيروبي، ٩ يناير ٢٠٠٥.

٣. الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة ٢٠١٩. الخرطوم، أغسطس ٢٠

٤. اتفاق جوبا لسلام السودان. جوبا، ٣ أكتوبر ٢٠٢٠.

٥. الآلية الثلاثية (يونيتامس، الاتحاد الأفريقي، إيغاد). Statement on the Signing of the Political Framework Agreement. 5 December 2022.

٦. الأمم المتحدة. تقرير الأمين العام: سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع. S/٢٠٠٤/٦١٦، ٢٣ أغسطس ٢٠٠٤.

٧. مجلس الأمن. القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). S/RES/١٥٩٣، ٣١ مارس ٢٠٠٥.

٨. مجلس الأمن. Security Council Press Statement on Sudan. SC/١٥٢٥٧، ١٥ أبريل ٢٠٢٣.

٩. مجلس الأمن. Sudan Representative Warns Security Council… after Military Takeover. SC/١٤٧٣٠، ١٠ ديسمبر ٢٠٢١.

United Nations Office for Disaster Risk Reduction. Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015–2030. Geneva: United Nations, 2015.

المصادر السودانية والشهادات الأولية

١. عبد الباسط، عبد الهادي (اللواء م.). "خذ العبرة من الحرس الرئاسي... واسمع كلام الببكيك قبل أن نبكي على السودان". مقال محفوظ ضمن أوراق المؤلف، بلا تاريخ نشر مثبت.

٢. عبد السلام، طارق الصادق. "معضلة الثورات السودانية: دايلما الثورات بين عفوية الغضب الجماهيري وهندسة الصراع النخبوي". ٢٥ فبراير ٢٠٢٠.

٣. الدقير، جلال علي لطفي. "كلمة العدد". مجلة الدستور، لندن، ع ٥٩ (١٩٨٦). بيانات الصفحة والعنوان التفصيلي قيد الاستكمال من النسخة الأصلية.

٤. عبد الواحد محمد نور. مداخلة في برنامج "النقاش"، فرانس ٢٤ العربية. مقطع مرئي محفوظ لدى المؤلف، بلا تاريخ ظاهر.

ثالثاً: دراسات السودان والقرن الأفريقي (Sudan & Horn of Africa Studies):

Bashir, Mohamed Omer. *Revolution and Nationalism in the Sudan*. London: Rex Collings, 1974.

- **Berridge, Willow.** *Civil Uprisings in Modern Sudan: The 'Khartoum Springs' of 1964 and 1985*. London: Bloomsbury Academic, 2015.
- **Collins, Robert O.** *A History of Modern Sudan*. Cambridge: Cambridge University Press, 2008.
- **Daly, M. W.** *Darfur's Sorrow: The Forgotten History of a Humanitarian Disaster*. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.
- **de Waal, Alex.** *The Real Politics of the Horn of Africa: Money, War and the Business of Power*. Cambridge: Polity, 2015.
- **Deng, Francis M.** *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan*. Washington, DC: Brookings Institution, 1995.

- **El-Affendi, Abdelwahab.** *Turabi's Revolution: Islam and Power in Sudan*. London: Grey Seal, 1991.
- **Johnson, Douglas H.** *The Root Causes of Sudan's Civil Wars*. Revised edition. Oxford: James Currey, 2011.
- **Warburg, Gabriel.** *Islam, Sectarianism and Politics in Sudan since the Mahdiyya*. Madison: University of Wisconsin Press, 2003.
- **Woodward, Peter.** *Sudan, 1898–1989: The Unstable State*. Boulder: Lynne Rienner; London: Lester Crook Academic Publishing, 1990.

رابعاً: النظرية السياسية والعسكرية والاجتماعية

Argyris, Chris, and Donald A. Schön. *Organizational Learning II: Theory, Method, and Practice*. Reading, MA: Addison-Wesley, 1996.

- **Berger, Peter L., and Thomas Luckmann.** *The Social Construction of Reality*. New York: Anchor Books, 1966.
- **Entman, Robert M.** "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm." *Journal of Communication* 43, no. 4 (1993): 51–58.
- **Feaver, Peter D.** *Armed Servants: Agency, Oversight, and Civil-Military Relations*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2003.
- **Huntington, Samuel P.** *The Soldier and the State*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1957.
- **Janowitz, Morris.** *The Professional Soldier*. Glencoe, IL: Free Press, 1960.
- **Jervis, Robert.** "Cooperation under the Security Dilemma." *World Politics* 30, no. 2 (1978): 167–214.
- **Mahoney, James.** "Path Dependence in Historical Sociology." *Theory and Society* 29, no. 4 (2000): 507–548.
- **M** arx, Gary T. "Looking at Smelser's *Theory of Collective Behavior* After Almost 50 Years: A Review and Appreciation." *The American Sociologist* 43, no. 2 (2012): 135–152
- **McAdam, Doug, Sidney Tarrow, and Charles Tilly.** *Dynamics of Contention.* Cambridge: Cambridge University Press, 2001.
- **McCombs, Maxwell E., and Donald L. Shaw.** "The Agenda-Setting Function of Mass Media." *Public Opinion Quarterly* 36, no. 2 (1972): 176–187.
- **O'Donnell, Guillermo, and Philippe C. Schmitter.** *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.
- **Pierson, Paul.** "Increasing Returns, Path Dependence, and the Study of Politics." *American Political Science Review* 94, no. 2 (2000): 251–267.
- **Posen, Barry R.** "The Security Dilemma and Ethnic Conflict." *Survival* 35, no. 1 (1993): 27–47.
- **Tilly, Charles.** *From Mobilization to Revolution*. Reading, MA: Addison-Wesley, 1978.
- Smelser, Neil J. *Theory of Collective Behavior*. New York: The Free Press of Glencoe,1962.
- **Watts, Ronald L.** *Comparing Federal Systems*. 3rd ed. Montreal: McGill-Queen's University Press, 2008.
- **Weber, Max.** "Politics as a Vocation." In *From Max Weber: Essays in Sociology*, edited by H. H. Gerth and C. Wright Mills, 77–128. New York: Oxford University Press, 1946.

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ١٨٠ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ١٨١ وَالْحَمْدُ لِلَّـهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ١٨٢﴾